

# غنية الأريب

## عن شروح مغني اللبيب

لـ"مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ أبو عجيبة رمضان عويلى

الأستاذ حسين صالح الدبوس

الأستاذ خالد محمد غويلة

الأستاذ بشير صالح الصادق

جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

تقديم

إشراف

الأستاذ الدكتور سمير استيتية

الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي



الجزء الثاني



# **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**

لـ"مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

الجزء الثاني

دراسة وتحقيق

حسين صالح محمد الدبوس      أبو عجيبة رمضان صالح عويلي

بشير صالح الصادق      خالد محمد غويلة

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

عالم الكتب الحديث

*Modern Book World*

إربد - الأردن

2011

حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
2011-1432

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(2009/9/3905)

415

حسين الدبوس

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب / تأليف مصطفى رمزي بن الحاج حسن  
الأطلسي؛ تحقيق حسين صالح الدبوس ... وآخرون. - إريد: عالم الكتب الحديث، 2009.  
( ) ص

ر. - : (2009/9/3905)

الوصفات: / قواعد اللغة // الأنباء العرب /

• أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات للفهرسة والتصنيف الأولية.  
• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعز هذا المصنف عن  
رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رمك: ISBN 978-9957-70-303-5

Copyright ©

All rights reserved



عالم الكتب الحديث  
Modern Book World

للتشريع والتوزيع

إريد- شارع الجمعة- بجعب البنك الإسلامي

تلفون: (27272272 - 00962) خلوي: 5264363 / 079 لمص: 27269909 - 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

[almalkotob@yahoo.com](mailto:almalkotob@yahoo.com)

[almalkotob@hotmail.com](mailto:almalkotob@hotmail.com)

[almalkotob@gmail.com](mailto:almalkotob@gmail.com)

[www.almalkotob.com](http://www.almalkotob.com)

البريد الإلكتروني

الموقع الإلكتروني:

الفرع الثاني

جدرا للكتاب العلمي النشر والتوزيع

الأرن - المبدلي - عمان - تلفون: 5264363 / 079

مكتب بيروت

روضة الغدير - بنالة بري - هاتف: 00961 1 471357 لمص: 00961 1 475905

## (حرف الباء)

### [مبحث الباء المفردة]

(الباء المفرد حرف جر لربعة عشرة معنى) وحركتها الكسر، وقيل الفتح مع الظاهر<sup>(1)</sup>، نحو: مُرْ بَزِيدٍ كما في القاموس<sup>(2)</sup> (أولها: الإلصاق) وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر كما في شرح اللب<sup>(3)</sup>، وقيل: الأظهر للصوق فإن قولك: به داء معناه لصوق الداء به، لا الإلصاق، (قيل: وهو معنى لا يفارقها؛ فلهذا اقتصر عليه سيويه)<sup>(4)</sup> قال التبريزي: الباء موضوعة للإلصاق، وهو معنى عام موجود في جميع المواضع التي تستعمل فيها<sup>(5)</sup> (ثم الإلصاق حقيقي كما مسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يجبه من يد أو ثوب) من باب التوزيع لا من عطف الأعم على الأخص بأكو حتى يقال: إنه غير مستحسن، لما فيه من جعل الأعم قسيماً للأخص، قيل: الظاهر أن الإلصاق في الثاني مجازي؛ إذ

(1) انظر شرح الفصل لابن يعيش 22/8، والجنى الداني 182، والمعم 334/2.

(2) القاموس المحيط 464/4.

(3) انظر لب الألباب في علم الإعراب 152.

وكتاب اللب هو: لب الألباب في علم الإعراب، لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيف الدين الإسفرائيني. انظر كشف الظنون 1545/2، 1546.

وشرح اللب للسيد عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني، وهو شرح لكتاب لب الألباب. انظر بغية الوعاة 54/2.

(4) انظر الكتاب 217/4.

(5) قال ابن الوحي: قال التبريزي في شرح اللباب: ألباء كلمة موضوعة للإلصاق وهو معنى عام موجود في جميع المواضع التي تستعمل فيها هذه الكلمة مواهب الأريب ج/1 اللوحة 188 - ب. والتبريزي هو: أبو زكرياء، يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني، المعروف بالخطيب التبريزي، كان أحد أئمة اللغة والنحو، أخذ عن أبي العلاء المعري، وأبي القاسم عبيد الله، وأبي محمد الدهان وغيرهم، ودرس الأدب بالمدسة النظامية ببغداد، وتلقى عنه ابن باب شاذ وغيره، من تصانيفه: كتاب غريب القرآن، وشرح اللمع لابن جني، وشرح الحماسة (ت 502 هـ) انظر وفيات الأعيان 233/2 - 235، بغية الوعاة 338/2، نزهة الألباء 321 - 323، الأعلام 157/8 - 158.



القبض على ما يجبس زيداً كالثوب الذي هو لابس له ليس قبضاً عليه نفسه حتى يكون الإلصاق حقيقياً، وإنما هو الإلصاق بما يجاوره ويقرب منه<sup>(1)</sup>، وأجيب بأن اللغة لم تبن على مثل هذه/ المضايقة حتى يقال: إن ماسك ثوب زيد الذي هو لابس له ليس بماسك لزيد<sup>(2)</sup>، [ولو نحوه] من الملك والنكاح كما في: «وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ»<sup>(3)</sup> [4]، (ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن تكون منعه من التصرف) كما في قوله: «فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْيُتُوتِ»<sup>(5)</sup>، (وعجazy نحو: مررت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد)<sup>(6)</sup>، قال شارح اللب: إنما يقال ذلك إن جاوزته في المرور؛ لأنك بمجاورتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير، أو إذا كان المرور من جانب العلو (بدليل «وَأَنْتُمْ تَتَمَرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْطَبِحِينَ»<sup>(7)</sup>)، وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كما مسكت بزيد، وصعدت على السطح، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة، وكقوله:

وَيَاتِ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ<sup>(8)</sup>

(1) انظر شرح الدمامي على المعنى 212/1.

(2) النصف من الكلام 212/1 - 213.

(3) المتن: 10.

(4) ما بين المعرفين ذكر في ش' متقدماً بعد قول المؤلف: بما فيها من جعل الأعم قسيماً للأخص.

(5) النساء: 15.

(6) انظر قول الأخفش في حاشية الأمير على المعنى 95/1.

(7) الصافات: 137.

(8) البيت للأعشى في ديوانه 236، شرح شواهد المعنى 1/303، شرح أبيات المعنى 2/277، النصف من الكلام 1/213، الخزانة 7/144، لسان العرب: (ح. ل. ق) 10/64.

والأعشى هو: أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل بن سراحيل بن عوف، أحد فحول شعراء الجاهلية، من أصحاب المعلقات، وكانت العرب تسميه صناجة العرب، أدرك الإسلام ولم يسلم (ت 7 هـ).

انظر طبقات فحول الشعراء 1/52، الشعر والشعراء 1/178، معجم الشعراء 382، الأعلام 7/341.

عجز بيت من الطويل للأعشى صدره:

نَشِبُ لِمَقْرُوتَيْنِ يَصْطَلِيَانِيَا

نَشِبُ مبني للمفعول بمعنى: توقد نائب فاعله ضمير النار في قوله:

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيْنُونَ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرِّقُ

والمقرور الذي أصابه القر، وهو البرد واحدهما: الندى، بمعنى الجود، والآخر: المخلق - بكسر اللام - اسم الممدوح كما في الصحاح<sup>(1)</sup>، وقال السيوطي نقلاً عن الأغاني: اسمه عبد العزيز، سمي مخلقاً لأن حصاناً له عضه في جبهته فخلق فيها حلقة<sup>(2)</sup>، وألاصطلاع الاستدفاء بالنار، واليفاع المكان المرتفع؛ (فإذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر) وهو الباء فإن الإتيان به في صلة المرور أكثر (استعمالاً) من الإتيان بـ'على' (وهو<sup>(3)</sup>)، أولى بالتخريج عليه) لثلا يلزم التجوز من وجهين: استعمال الباء بمعنى على، واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي، وما ذكره الجماعة ليس فيه إلا تجوز واحد، وهو استعمال الباء للإلصاق، فيما لا يفضي إلى نفس المجرور، (كـ'مررت بزيد'<sup>(4)</sup>)، و'مررت عليه' مبتدأ خبره محذوف (وإن كان قد جاء<sup>(5)</sup>) كما في (لَتَمْرُونَ عَلَيْهِمْ)<sup>(6)</sup>، (يَمْرُونَ عَلَيْهَا)<sup>(7)</sup>.

(1) انظر الصحاح (ح. ل. ق) 4/ 1463.

(2) انظر شرح شواهد المعنى 1/ 304.

(3) زيادة يقتضيهما السياق.

(4) إضافة من المعنى.

(5) في نس بإضافة: أن وصلته.

(6) الصافات: 137.

(7) يوسف 105.

## وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْنِي<sup>(1)</sup>

صدر بيت من الكامل لرجل من سلول عجزه:

فَمَضَيْتُ لَمْتُ قُلْتُ: لَا يَنْبَغِي

اللئيمُ الدنيءُ الأصل، ويسنيُ صفةً له، وقيل: حال<sup>(2)</sup>، ويعني يقصدي، ومضيتُ بمعنى: أمضي، قال التفتازاني: وإنما عبر بالماضي تحقيقاً لمعنى الإمضاء والإعراض<sup>(3)</sup>، واستشهد ابن مالك على أن المضارع المعطوف عليه ماضٍ يكون ماضي المعنى<sup>(4)</sup> فأمرُ ماضي المعنى لعطف مضيتُ عليه، وثمتُ حرف عطف لحقتها التاء وذلك في عطف الجمل خاصة، (إلا أنْ مُررت به أكثر) استثناء منقطع/ والتقدير: ومُررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلاً وإن جاء مثله في 96/ب الفصح، لكن مُررت به أكثر، (فكان أولى بتقديره أصلاً) ظاهره يقتضي أن يجعل على في مُررت عليه بمعنى: الباء كما في اللب<sup>(5)</sup>، لكن المراد أنْ حل الباء في مُررت بزيد على الإلصاق المجازي أولى من حمله على الاستعلاء المجازي، [لأنْ] <sup>(6)</sup>المرور إذا استعمل بـعلى يحمل على الإلصاق [حتى يقال: لا داعي]<sup>(7)</sup> إلى

<sup>(1)</sup> البيت لرجل من سلول منسوب له في الكتاب 34/3، شرح شواهد المعنى 310/1، الكامل 385/2، وبلا نسبة في والخصائص 519/2 - 521، والمنصف 214/1، شرح ابن عقيل 182/2، شرح أبيات المعنى 287/2. والشاهد فيه: أن مرّ يتعدى بـعلى أيضاً كما يتعدى بالباء.

<sup>(2)</sup> انظر مواهب الأريب ج/1 اللوحة 189 - 1.

<sup>(3)</sup> انظر قول التفتازاني في شرح شواهد الكشف للاستاذ عب الدين أفندي 546/4.

<sup>(4)</sup> انظر الكافية الشافية 572/1.

وابن مالك هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله جمال الدين الطائي الجبائي النحوي، نزيل دمشق، إمام النحاة بعد سيويه، وحافظ اللغة، جالس ابن عمرون، من تصانيفه: ألفية ابن مالك في النحو، والتسهيل وشرحه، وشرح الكافية الشافية وغيرها (ت 672 هـ).

انظر بغية الرعاة 130/1، شذرات الذهب 339/5، معجم المؤلفين 450/3، الأعلام 233/6.

<sup>(5)</sup> انظر لب الألباب في علم الإعراب 152.

<sup>(6)</sup> في نسْ لا إن.

<sup>(7)</sup> في نسْ حتى يرد ما قيل: لا داعي.

إخراج حرف عن حقيقته وحمله على آخر في معنى ليس حقيقة له، (ويخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدّر) أي: يلزم أن يقع الخلاف في أولوية تقدير الباء على تقدير 'على' إذا حذف وأوصل فعل المرور إلى الاسم كما (في قوله:

تُمرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تُعِجُوا .....<sup>(1)</sup>

صدر بيت لجرير من الوافر، عجزه:

كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ .....

عاج بمعنى: أقام، ووقف، ورجع، وعطف رأس البعير للزمّام، وكل منها محتمل هنا، أي: تمرّون بالديار، ولم تقيموا بها، وتقضوا عندها إكراماً لنا، ولم ترجعوا إلينا أو إليها، أو لم تميلوا إلينا، لكن الأول لا يناسب المقام، ومن قال: هو الأنسب له - ويدل أيضاً على أن المقدّر الباء، وقول

والعائج الواقف - قال: عجنا على ريع سلمى<sup>(2)</sup>. يقتضي تقدير 'على' فقد غفل عن عمل الشاهد<sup>(3)</sup> (أهو الباء أم 'على'؟).

الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تغيير الفاعل (مفعولاً) وهذا المعنى يختص بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشتركة بين حروف الجر، ولا يغير شيئاً منها معنى الفعل إلا الباء بهذا المعنى، (وأكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد: ذهب زيد).

<sup>(1)</sup> البيت لجرير في ديوانه 417 وروايته:

كلامكم على إذن حرام

تمضون الرسوم ولا تحبّا

وله في شرح شواهد المغني 1/ 311، شرح أبيات المغني 2/ 289، والخزانة 9/ 118، لسان العرب (م. ر. ر) 5/ 165، وبلا نية في النصف 1/ 214، وصف الجاني 247، شرح ابن عقيل 1/ 488.

<sup>(2)</sup> انظر الصحاح (م. و. ر) 1/ 419.

<sup>(3)</sup> قائله ابن الوحي انظر مواهب الأريب ج 1/ اللوحة 188 - أ.

وأذهبته، ومنه: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾<sup>(1)</sup> وقرئ أذهب الله نورهم قرأه حذيفة اليماني<sup>(2)</sup>، وهي تؤيد كون الباء بمعنى: الهزمة؛ إذ الأصل توافق القراءتين معنى، (وقول المبرد والسهيلي: إن بين التعديتين) التعدية بالباء، والتعدية بالهزمة (فوقاً) وإنك إذا قلت: ذهب بزيد كنت مصاحباً له في الذهاب<sup>(3)</sup>، مردود بالآية) بأن الله تعالى لا يوصف بالذهاب مع النور. وأجاب ابن عصفور: بأنه يجوز أن يكون - تعالى - وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به<sup>(4)</sup>، كما وصف نفسه بالجيء في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾<sup>(5)</sup>، وقال ابن قاسم: هذا ظاهر البعد<sup>(6)</sup>، (وأما) الرد عليهما بـ (قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾)<sup>(7)</sup> فيحتمل) أي: فلا يرد؛ لأنه محتمل (أن الفاعل ضمير البرق) قال الرضي: الفعل الذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به؛ لأنها بمعنى مع عنده<sup>(8)</sup>، وقال سيويه: الباء في مثله كالهزمة يجوز فيها المصاحبة وضدها. فقوله تعالى: ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ / الباء فيه عند المبرد للتأكيد كأن الله 1/97 سبحانه ذهب معه<sup>(9)</sup>، ولأن الباء عطف على قوله: بالآية على المعنى، أي: قولها مردود لذلك؛ (ولأن الباء والهزمة متعاقبتان) فيدل على تساويهما في التعدية (لم يميز: أقممت بزيد) استئناف لبيان تعاقبهما وعدم اجتماعهما، (وأما ثبت

(1) البقرة: 17.

(2) انظر الكشف: 73/1.

وحذيفة هو: أبو عبد الله حذيفة بن اليمان بن جبل العبسي، صاحب السر المكتون الذي أخبر به النبي - صلى الله عليه وسلم - في تمييز المنافقين (ت 36 هـ).

انظر الإصابة 317/1 - 318، شذرات الذهب 44/1، الأعلام 2/171.

(3) انظر رأي المبرد والسهيلي في الجنى الداني 38.

(4) انظر شرح الجمل لابن عصفور 512/1.

(5) الفجر: 22.

(6) انظر الجنى الداني 38.

(7) البقرة: 20.

(8) شرح الكافية: 151/5.

(9) انظر قول المبرد في شرح الرضي على الكافية: 151/5.

بالدُّهْنِ<sup>(1)</sup> فيمن ضم أوله وكسر ثالثه) وهو ابن كثير وأبو عمرو<sup>(2)</sup> (فخُرْجٌ على زيادة الباء) ويؤيده قراءة زر بن حبیش «تُبْتُ بالدُّهْنِ» من الإنبات ذكره ابن عادل<sup>(3)</sup>، (أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي): تبنت (مصاحبة للدهن، أو) حال من (المفعول) المحذوف، (أي): تبنت الثمر مصاحباً للدهن، أو) على (أن أنبت يأتي بمعنى نُبت) قال أبو حيان: وكان الأصمعي ينكر ذلك، ويتهم من روى بيت زهير<sup>(4)</sup> (كقول زهير:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ يَتِيمِهِمْ قَطِيناً لَهَا حَتَّى إِذَا أُنْبِتَ الْبَقْلُ<sup>(5)</sup>)

بيت من الطويل، رأيت بضم التاء، ويرى بفتحها خطاباً لغير معين، وهو جواب إذا في قوله:

(1) المومنون: 20.

(2) انظر النشر في القراءات العشر 2/ 246 وأبو عمرو هو: زبَّان بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني البصري، كان أعلم الناس بالقراءات، والعربية، والشعر، وهو أحد القراء السبعة، قرأ على أبي العالية الرياحي، وجماعة، وروى عن أنس، وإياس، وغيرهما، وتلقى عنه القراءة يحيى اليزيدي وغيره (ت 154 هـ) انظر طبقات التحريين واللفظيين 35 - 40، طبقات القراء 1/ 288، شذرات الذهب 1/ 237 - 238، الأعلام 3/ 41.

(3) في نس بإضافة: هذا جواب عما يرد على تعاقبهما، وعدم اجتماعها. قال ابن عادل: وقرأ زر بن حبیش «تُبْتُ بالدُّهْنِ» من أنبت، وسقوط الياء هنا يدل على زيادتها في قراءة من أثبت الياء في علوم الكتاب 14/ 192 وزر بن حبیش هو: أبو مريم زر بن حبیش بن حباشة بن أوس الأسدي، من كبار التابعين، وكان من أقرب الناس، وكان ابن مسعود يسأله عن العربية، روى عن عمر، وعثمان، وعلي - رضي الله عنهم - وغيرهم، وعرض عليه عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، وغيرهما (ت 83 هـ). انظر طبقات ابن السعد 6/ 71، غاية النهاية 1/ 294، الإصابة 1/ 577، الأعلام 3/ 43.

(4) انظر البحر المحيط: 6/ 401.

(5) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 54، ورواية الديوان: نَهَا بَدَلَ لَهَا، وَنُبْتُ بَدَلَ أَنْبِتَ، ومنسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 314، شرح أبيات المغني 2/ 293، الخزائن 1/ 50، لسان العرب (ن. ب. ت) 2/ 96 والشاهد فيه: أن أنبت بمعنى نُبت.

إِذَا السَّنَةُ الشُّهُبَاءُ بِالنَّاسِ أَجَحَقَّتْ وَتَالَ<sup>(1)</sup> كِرَامَ الْمَالِ فِي الْحَبْرَةِ الْأَمَلِ

والقطين الخدم والأتباع يستوي فيه الواحد وغيره، وثبت البقل وأثبت بمعنى كما في الصحاح<sup>(2)</sup>، والسنة الشهباء كناية عن القحط، وكرام المال الإبل، الجحرة - بتقديم الجيم المفتوحة - السنة الشديدة.

(ومن ورودها مع المتعدي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾<sup>(3)</sup>، وصككت الحجر بالحجر، والأصل: دفع بعض الناس بعضاً) هكذا في النسخ بالالف، وفي الجنى الداني بتقديم المفعول؛ لأن المعنى أن المتكلم صبر البعض الذي دخلت عليه الباء دافعاً للبعض المجرد، منها<sup>(4)</sup> (وَصَكَّ الْحَجَرُ الْحَجَرُ). الثالث: الاستعانة) أي: طلب المعونة بشيء على شيء (وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم، ونحرت بالقُدوم) قال الجوهري: الْقُدُومُ الذي ينحت به مخفف<sup>(5)</sup>، وفي القاموس: آلة النجر مؤنثة<sup>(6)</sup>، (قيل: ومنه باء البسملة؛ لأن الفعل لا يتأني على الوجه الأكمل إلا بها) فيه إشارة إلى مرجوحته؛ لأن استعمال الاستعانة في الأعمال المنسوبة إلى الله لا يجوز، ولهذا أدرجها ابن مالك في باء السببية<sup>(7)</sup>، والنحويون يعبرون عنها بالاستعانة وآثرت السببية لذلك<sup>(8)</sup>، وقال الرضي: السببية فرع الاستعانة<sup>(9)</sup>.

(1) في 'س' وظ: إضافة: في ولم تثبت في الديوان ولا يستقيم الوزن بذكرها.

(2) الصحاح (ن. ب. ت) 1/ 268.

(3) البقرة: 251.

(4) الجنى الداني: 37.

(5) الصحاح (ق. د. م) 5/ 2008.

(6) القاموس المحيط (ق. د. م) 4/ 164.

(7) في 'س' بإضافة: حين قال: هي الداخلة على صالح للاستعانة به من فاعل معذاتها مجازاً، نحو: كتبت بالقلم.

(8) شرح التسهيل لابن مالك 3/ 149 - 150.

(9) شرح الكافية: 25/ 6.

(الرابع: السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل، (نحو: ﴿إِنكُم ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِالْخَاذِكُمْ الْعِجْلَ﴾<sup>(1)</sup>، ﴿فَكَلَّا أَخْلَلْنَا بِذَنبِهِ﴾<sup>(2)</sup>) وفيه إشارة إلى أن السبب والتعليل بمعنى واحد، ولذا لم يذكر باء التعليل، وذكرها ابن مالك وقال: وهي التي تصلح غالباً في موضعها اللام<sup>(3)</sup>، قال ابن عقيل: أحترز بـغالباً عن قولهم: غَضِبْتُ لفلانٍ إذا غَضِبْتُ من أجله/ وهو ميت، وهذه هي التي عبر عنها 97/ب المغاربة ببناء السببية<sup>(4)</sup>، (ومنه لَقِيتُ بزيد الأسد، أي: بسبب لقائي إياه) قال الرضي: أي: لَقِيتُ بقاء زيد أسداً، بتقدير مضاف، وتسمى هذه باء التجريد، وهو أن يُتْرَك من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه<sup>(5)</sup>، (وقوله:

قَدْ سُقِيتَ أَبَالَهُمْ بِالْثَّارِ .....<sup>(6)</sup>

بيت من مشطور السريع، وبعده:

وَالْثَّارُ قَدْ ثَنَيْتُ مِنْ الْأَوَارِ

الآبال - بالمد - جمع إبل، والأوار - كـغبار - حرارة العطش، والمراد بالنار: نار الوسم إحدى نيران العرب، وهي بضع عشرة ناراً [منها]<sup>(7)</sup> نار القري، نار التحالف، نار الطرد، نار الأسد، نار الفداء، نار الاستمطار، نار البراعة، نار

(1) البقرة: 54.

(2) العنكبوت: 40

(3) شرح التسهيل لابن مالك: 150/3

(4) المساعد: 262/2

(5) انظر شرح الكافية 27/6

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 309/1، شرح أبيات المغني 300/2، المتصف من الكلام 216/1.

لسان العرب (أ. و. ر) 35/4

(7) زيادة بقتضيتها الباق.



الحرثين، نار المزدلفة، نار الأهبة للحرب، نار الوسم، يقال للرجل: ما نارك؟ أي: ما سمة إيلك؟ ذكره السيوطي<sup>(1)</sup> (أي: [أنها]<sup>(2)</sup>) أي: الأبال (بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يُخَلِّي) مبني للمفعول نائب الفاعل ضمير المصدر، أي: تقع التخلية (بينها وبين الماء) لتشرب منه تكريماً لأصحابها فكانت النار التي هي آلة الوسم سبباً لشربها، وبه تبين جواز كونها للاستعانة<sup>(3)</sup>، وغفل عنه من قال: يدفعه دخول باء الاستعانة على الآلات<sup>(4)</sup>.

(الخامس: المصاحبة) وهي التي يحسن في موضعها مع، ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال؛ ولهذا تسمى باء الحال (لحو): «أَهِيْطُ بِسَلَامٍ»<sup>(5)</sup> أي: معه، «وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ»<sup>(6)</sup> الآية قال الرضي: قيل: لا يكون بمعنى مع إلا مستقراً، والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً<sup>(7)</sup>.

(وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾<sup>(8)</sup> فقيل: للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول، أي: سبحه حامداً له، أي: نُزِّهه عما لا يليق به، وأثبت له ما يليق به) تفسير للتسييح والحمد على ترتيب اللف، (وقيل: للاستعانة والحمد مضاف إلى الفاعل، أي: سبحه بما حمد به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود) فلا بد من الاستعانة بما حمد الله - تعالى - نفسه في آيات التنزيه حتى

(1) انظر شرح شواهد المغني 1/ 309 - 310.

(2) كذا في المغني، وقال الدمامي: بـ كسر الهزة لأنه يفسر الجملة المذكورة، يريد أن معنى البيت هو معنى قولك: إنها شرح الدمامي 1/ 216.

(3) قال الدمامي: وهذا ليس بمتعين في البيت لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة - شرح الدمامي على المغني 1/ 216.

(4) قائله ابن الرواحي في مواهب الأريب ج 1 / اللوحة 190 - ب.

(5) هود الخط: 48.

(6) المائدة: 61.

(7) شرح الكافية: 6 / 25.

(8) الحجر: 98، النصر: 3.

يكون مقبولاً، ثم نَوَّرَ هذا المعنى بقوله: (الا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات ١) يريد ما يعم صفات الذات وصفة الفعل بدليل ذكر كثير، يعني: أنهم عطّلوا صفات الذات، وعطّلوا خلقه لأفعال العباد.

(واختلف في ﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ﴾<sup>(١)</sup>، ف قيل: جملة واحدة

على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف، أي: وبمحمّدك (سُبْحَانَكَ) ذكر هذا الخلاف على سبيل الاستطراد، وإلا فلا مدخل له فيما هو بصده من الكلام على الباء، (وقال الخطابي) أبو سليمان أحمد بن محمد البستي، توفي سنة ستين وثلاثمائة<sup>(٢)</sup>: (المعنى وبمعاونتك التي هي نعمة توجب

على) بياء الإضافة (حمّدك سبّحتك لا بحمولي/ وقوتي)<sup>(٣)</sup>، يريد) أي: الخطابي ١/98 (أنه بما أقيم فيه المسبّب مقام السبب) الذي هو معونة الله - تعالى - التي هي الوسيلة إلى الحمد، ولولا ذلك لامتنع الوصول إليه. (وقال ابن الشجري في «فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ»<sup>(٤)</sup>: هو كقولك: أجبت بالتلبية، أي: فتجيبونه بالشاء؛ إذ الحمد الشاء، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة، أي: معلنين بحمده<sup>(٥)</sup>، والوجهان) اللذان ذكرهما ابن الشجري من تعلق الباء بالذكور، أو تعلقه بالمحذوف آتيان (في «فَسُبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ»<sup>(٦)</sup>) ويحتمل أنه من تمة الكلام على «فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ» على معنى: أن الوجهين المتقدمين في «فَسُبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ» من كون الباء للمصاحبة والاستعانة آتيان في هذه الآية فعلى هذا فخير المبتدأ محذوف.

(١) هذا جزء من حديث تمامه: ﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ. تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ﴾ السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب الاستفتاح سبحانهك اللهم وبمحمّدك 34/2.

(٢) انظر إنباء الرواة 160/1، معجم المؤلفين: 238/1.

(٣) انظر رأي الخطابي في شرح الدمامي 217/1.

(٤) الإصرار: 52.

(٥) انظر أمالي ابن الشجري: 96/1.

(٦) الحجر: 98، النصر: 3.

(والسادس: الظرفية) وهي التي يحسن في موضعها شيء، وذلك إذا دخلت الأماكن والأوقات، (نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾<sup>(1)</sup>، ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(2)</sup>، والسابع: البذل) وهي التي يحسن مكانها بذل، (كقول الحماسي:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا [شَدُّوا]<sup>(3)</sup> الْإِغَارَةَ فَرَسَاناً وَرَكَبَاناً<sup>(4)</sup>)

بيت من البسيط لقريط بن أنيف، بهم أي: بدلم في موقع الحال من فاعل كي، أو متعلق بممتعلقه، وشدوا من شد عليه في الحرب إذا حل، ويروى شبنوا من شن إذا فرق؛ لأنهم يفرقون الإغارة عليهم من جميع جهاتهم، والإغارة مصدر اغار على العدو، والاسم الغارة، وفرساناً وركباناً حالان، (وانتصاب الإغارة على أنه مفعول لأجله) وبه استشهدوا على نصبه معرقاً باللام، قيل: هذا إذا كان شد لازماً بمعنى حمل، وأما إذا كان متعدداً بمعنى قوى فالإغارة مفعول به، وهي دفع الخيل على من يراد قتله أو أخذه<sup>(5)</sup>، وفيه بحث.

(والثامن: المقابلة) [وتسمى]<sup>(6)</sup> باء العوض، (وهي الداخلة على الأعواض) سواء كانت ثمتاً أو لا، (نحو: أشتريته بألف، وكافات إحسانه بضعف، وقولهم: لهذا بذاك) قيل: الصحيح أن معناها السبب إلى هذا مستحق بذاك، أي:

(1) آل عمران: 123.

(2) القمر: 34.

(3) في المغني شنوا

(4) البيت لقريط بن أنيف منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 69، شرح إبيات المغني 2/ 302، الخزانة 6/ 253، وللعنبري في لسان العرب (ر. ك. ب) 1/ 429، وللحماسي دون تعيين في الجني الداني 40، المتصف من الكلام 1/ 218، المصحح 2/ 336. والشاهد فيه: أن الباء في بهم للبذل.

وقريط هو: ابن أنيف العنبري التميمي، شاعر جاهلي.

انظر الأعلام 5/ 195.

(5) انظر شرح الدمامي على المغني 1/ 218.

(6) في من بإضافة: قد.

بسببه ذكره ابن قاسم<sup>(1)</sup> (ومنه: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾)<sup>(2)</sup>، وإنما لم نقدرها) أي: الباء في الآية (باء السببية) يعني: الحقيقة لا العادية؛ لقوله: (كما قال المعتزلة وكما قال الجميع): إن الباء سببية حقيقية (في ﴿لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ﴾)<sup>(3)</sup>، يريد بالجميع أهل السنة والمعتزلة؛ لأن العمل الصالح وإن كان موجباً للدخول وسبباً فيه عند المعتزلة، لكنه يصح نفي سببية الدخول عنه وإثباتها لفضله تعالى، بناءً على أنهم يقولون: إنَّ تمكين العباد وإقذارهم على الأعمال الحسنة من الله تعالى، وقيل: أراد به أهل السنة فقط<sup>(4)</sup>، وقيل: نفسه وغيره من أهل السنة<sup>(5)</sup> (لأن المُنْطَوِيَّ بعوض قد يُعْطَى مجاناً) تمليل لقوله: وإنما لم نقدرها، (وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب) أي: العلة/ فإن النجاة يستعملون أحدهما 98/ب بمعنى الآخر حيث قالوا: تارة العلة المانعة من الصرف، وأخرى الأسباب المانعة، (وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف عملي الباقين جمعاً بين الأدلة) فإنه حمل الباء في الآية على المقابلة، وفي الحديث على السببية؛ فجمع بينهما واندفع التعارض بذلك، وقد يدفع بحمل الباء في الحديث على السببية الحقيقية، وفي الآية على السببية العادية.

(والتاسع: المجاوزة كَعَنْ فَقِيلَ: تختص بالسؤال) هذا قول الكوفيون يدل عليه قوله: وتناول البصريون، (نحو ﴿فَسَأَلْ بِهِ خَيْراً﴾)<sup>(6)</sup> بدليل ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ

(1) الجنى اللداني 41.

(2) النحل: 32.

(3) هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد في مسنده بلفظ: ﴿لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدُكُمْ بِعَمَلِهِ، قَالُوا: وَلَا آتَ يَأْتِ سَوَّلَ اللَّهُ! قَالَ: وَلَا آتَ، إِلَّا أَنْ يَنْفَعَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ بِهِ وَفَضْلٍ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ﴾ مسند الإمام أحمد 273/7، وورد في صحيح مسلم بلفظ: ﴿سَأَدُوا وَتَأَوَّبُوا وَابْتَرُوا فَإِنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ عَمَلَهُ...﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى 135/17.

(4) شرح الدمامي: 219/1.

(5) قاله ابن الوحي في مواهب الأريب ج/1 اللوحة 193 - أ.

(6) الفرقان: 59.

أَتَبَايِكُمْ<sup>(1)</sup> فإن استعمال السؤال متعدياً إلى [الأنباء]<sup>(2)</sup> والأخبار وما يطلب كشفه بنحو أكثر من استعماله بالباء، (وقيل: لا تختص به بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْمَعُ نُوحُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيَأْمَنَانِهِمْ﴾<sup>(3)</sup>) وجوز الحلبي كون الباء بمعنى في، أي: في جهة إيمانهم<sup>(4)</sup>، ﴿وَيَوْمَ تُشَقُّ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾<sup>(5)</sup> أي: عن الغمام، وأجاز الحلبي كونه للحال، أي: ملتبسة بالغمام<sup>(6)</sup>، (وجعل الزخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة، على أن الغمام جعل كالآلة التي يشق بها)<sup>(7)</sup>، فعلى هذا فالباء سببية، أي: بسبب الغمام، يعني: بسبب طلوعه منها ذكره الحلبي<sup>(8)</sup> (قال): أي: الزخشري (ونظيره ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾<sup>(9)</sup>) أي: باليوم، قيل: التذكير على تأويل السماء بالسقف، والتقدير شيء منفتح به أو على إرادة

(1) الأحزاب: 20 قال السوطي: والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأولوا الآية، والبيت على أن المعنى: اسأل بسبه خيراً، وبسبب النساء لتعلموا حالهن، أو تضمنين السؤال معنى: الاعتناء والاهتمام، قالوا: ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطمعته يجمع، وسقته بغيمة، تريد: عن جوع، وعن غيمة. الجمع 338/2.

(2) في نس الأشياء.

(3) الحديد: 12.

(4) قال السمين الحلبي: قوله: وبأيمانهم، أي: وفي جهة إيمانهم، وهذه قراءة العامة، أعني: بفتح الهمزة جمع ميم، وقيل: الباء بمعنى: عن، أي: عن جميع جهاتهم. الدر المصون 241/10.

(5) الفرقان: 25.

(6) قال السمين الحلبي: قوله: بالغمام في هذه الياء ثلاثة أوجه: أحدها: على السببية، أي: بسبب الغمام يعني: بسبب طلوعه منها ونحوه ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ كأنه الذي تنشق به السماء. الثاني: أنها للحال، أي: ملتبسة بالغمام الثالث: أنها بمعنى عن أي: عن الغمام، كقوله ﴿يَوْمَ تُشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا﴾ الدر المصون: 250/5.

(7) انظر الكشف: 325/3 - 326.

(8) والزخشري هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزخشري، الملقب بجار الله، الإمام الكبير في التفسير، واللغة، والنحو، وعلم البيان، أخذ الأدب عن علي بن المظفر النيسابوري، وأبى مضر الأصهباني وغيرهما، من تصانيفه: الكشف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، وغيرها (ات 538 هـ). انظر إنباء الرواة 265/3 - 272، بغية الوعاة 279/2، النجوم الزاهرة 266/5، الأعلام 178/7.

(9) انظر الدر المصون 476/8.

(9) الزمّل: 18.

النسب، أي: ذات انقطاع كذا قيل<sup>(1)</sup>، وفي القاموس: السماء معروف ويذكر<sup>(2)</sup>،  
(وتأول البصريون) يعني: أكثرهم، وإلا فقد قال الأخفش، والزجاج: بأن الباء في  
قوله تعالى: «(فَسَأَلَنِي بِهِ خَيْرًا)»<sup>(3)</sup> بمعنى: عَنْ ذكره الإمام الرازي<sup>(4)</sup>، (على أن  
الباء للسبية) قال الرضي: الباء فيه تحريدية، أي: سأل بسؤاله خيراً<sup>(5)</sup>، وقال  
الطبري: صلة، أي: سله، وخبيراً حال<sup>(6)</sup> (وزعموا أنها لا تكون بمعنى: عَنْ  
أصلاً، وفيه) أي: في تأويل البصريين (بُعْد؛ لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسبية  
أن المجرور هو المستول عنه) كما هو في الآية، قيل: لا ضير فيه لجواز طي ذكره،  
والمعنى: فسأل بسؤال الله عالماً خبيراً عن تفصيل الخلق والاستواء<sup>(7)</sup>، وفيه بحث.  
(العاشر: الاستعلاء) قاله الأخفش في (لحوق): «مَنْ إِنْ ثَامَنَهُ يَقْتَطِرُ»<sup>(8)</sup>  
الآية<sup>(9)</sup>، بدليل «هَلْ أَمْتَكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْتَكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ»<sup>(10)</sup>، ولحوق:  
«وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ»<sup>(11)</sup> بدليل «وَأَنْتُمْ لَتَمُوتُنَّ عَلَيْهِمْ»<sup>(12)</sup> وقد مضى  
البحث فيه<sup>(13)</sup>، أي: في كون الباء مع المرور للاستعلاء، (وقوله:

(1) الكشف: 326/3

(2) القاموس المحيط (س. م. و) 346/4.

(3) الفرقان: 59

(4) قال الإمام الرازي: قوله به معناه: عنه، والمعنى: فأسأل عنه خبيراً وهو قول الأخفش التفسير الكبير

167/17، وانظر معاني القرآن للزجاج 73/4

(5) شرح الكافية: 27/6.

(6) انظر جامع البيان في تفسير القرآن 37/11. ومعنى صلة زائدة للتوكيد.

والطبري هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المؤرخ، شيخ المفسرين، الإمام، جمع من العلوم ما  
لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، سمع من إسحاق بن إسرائيل، ومحمد بن حميد الرازي وغيرهما، من  
تصانيفه: جامع البيان في تفسير القرآن وغيره (ت 310 هـ) انظر وفيات الأعيان 4/ 191 - 192،

شعوات الذهب 260/2، مجمع المؤلفين 190/3، الأعلام 69/6

(7) انظر البحر المحيط 508/6، وحاشية الشهاب 150/7.

(8) آل عمران: 75

(9) في س' بإضافة: أي: على قطار

(10) يوسف قصص: 64.

(11) المطففين: 30.

(12) الصفات: 137.

(13) انظر معني اليب 101/1.

## أَرَبُ يُثْلِبُ الثَّعْلَبَانِ بِرَأْسِهِ

بدليل تمامه:

لَقَدْ ذُلُّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل، ربّ خبر محذوف، وجملة يبول صفة والاستفهام / 1/99  
للتحقير، أي: أهذا رب صفته كذا؟، والثعلبان تشبیه ثعلب، على مارواه أبو  
حاتم<sup>(2)</sup>، ويؤيده ما روي أنّ بني ثعلب<sup>(3)</sup> كان لهم صنم، وعنده سادنه غاوي بن  
ظالم، فأقبل ثعلبان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم، فأنشد غاوي البيت،  
ثم كسر الصنم، وأتى النبي عليه الصلاة والسلام فقال له: أنت راشد بن عبد  
الله<sup>(4)</sup>، وعن الكسائي وغيره أن الثعلبان بضم الثاء واللام والتون ذكر الثعالب،  
قلت: هذا أبلغ وإن نسب إلى الوهم<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> البيت للعباس بن مرداس أو لغاوي بن ظالم السلمي، أو لأبي ذؤ القفاري في لسان العرب (ث. ع. ل. ب)  
1/ 237، ولراشد بن عبد ربه في شرح شواهد المغني 1/ 3، ويلا نسبة في الجنى الداني 431، المع  
2/ 337، شرح أبيات المغني 2/ 304، النصف من الكلام 1/ 220 والشاهد في البيت قوله: 'برأسه الباء  
بمعنى على، أي: على رأسه.

<sup>(2)</sup> انظر قول أبي حاتم في شرح الدمامي 1/ 220.

وأبو حاتم هو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني، كان إماما في علوم القرآن واللغة  
والشعر، قرأ كتاب سيويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، وروى عنه  
ابن دريد، وغيره، من تصانيفه: إعراب القرآن، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث وغيرها (ت 248 هـ).  
انظر طبقات النحويين 94 - 96، إنباء الرواة 2/ 58 - 64، شذرات الذهب 2/ 262، الأعلام 3/ 143.

<sup>(3)</sup> ثعلب: قبيلة نسبة إلى ثعلب بن وائل. انظر لب الألياب في تحرير الأنساب 97.

<sup>(4)</sup> هو راشد بن عبد ربه السلمي انظر الإصابة 1/ 653 - 654، البداية والنهاية 2/ 350.

<sup>(5)</sup> انظر النصف من الكلام 1/ 220.

(الحادي عشر: التبعض، أثبت ذلك الأصمعي، والفارسي، والقتي، وابن مالك، قيل: والكوفيون<sup>(1)</sup>) قال ابن جني: إن أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء<sup>(2)</sup>، ورد بأنه شهادة على النفي فلا تقبل، وأجيب: بأن الشهادة على النفي ثلاثة أقسام: معلومة، نحو: إن العرب لم تنصب الفاعل، [و]<sup>(3)</sup> ظنية عن استقراء صحيح، نحو: ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة، وشائعة غير منحصرة، نحو: لم يطلق زيد امرأته من غير دليل؛ فهذا هو المردود، وكلام ابن جني من الثاني؛ لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب<sup>(4)</sup>.

(وجعلوا منها ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(5)</sup>،

وقوله: ( شَرِبْنَ..... )

أي: السحب، (.....) بماء البحر.....

أي: منه، (.....) . ثم تَرَفَعَتْ (.....)

أي: توسعت.

صدر بيت من الطويل لأبي ذؤيب يصف السحاب عجزه:

(1) قال ابن مالك: "لموافقة من التبعية أثبت الكوفيون والقتي، وذكره الفارسي في التذكرة، وروى عن الأصمعي الكافية الشافية 363/1.

والقتي هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عالم مشارك في أنواع العلوم كاللغة، والنحو، والتفسير، والأدب، والتاريخ وغيرها، حدث عنه ابن راهويه وطبقته، وروى عنه ابنه أحمد، وابن دوسويه، من تصانيفه: غريب القرآن، أدب الكاتب، حيون الأخبار وغيرها (ت 276 هـ).

انظر النجوم الزاهرة 3/ 75 - 76، شذرات الذهب 2/ 169، معجم المؤلفين 2/ 297، الأعلام 4/ 137.

(2) قال ابن جني: "أما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه الله - عنه من أن الباء للتبعض فشيء لا يعرف أصحابنا، ولا ورد به ثبت" سر صناعة الإعراب 1/ 134.

(3) زيادة يقتضها السياق.

(4) الجنى الداني: 44 - 45، وانظر شرح الدمامي 1/ 221.

(5) الإنسان: 6.



مَتَى لَجَجْتُ خُضْرَ لَهْنٍ يُسِجُ<sup>(1)</sup>

مَتَى: بمعنى: مَنْ، ولَجَجْتُ جمع لَجَّة وهي معظم الماء، وَنُتِجَ: بفتح النون وكسر همزة بعدها ياء ساكنة وجيم - المر السريع مع صوت، أَقِيلُ: إن السحاب يدنو من البحر الملحي فتمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون صوت مزعج، ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب، ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى، وإليه يشير قول من أرسل هدية إلى مخدومه:

كَالْبَخْرِ يُغْطِرُ السَّحَابُ وَمَالُهُ فَضْلٌ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ مِنْ مَائِهِ<sup>(2)</sup> (3)

(وقوله:

شَرِبْتُ التَّزْيِفَ يَرِدُ مَاءُ الْحَشْرِجِ<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> البيت لأبي ذؤيب الهللي في شرح أشعار الهذليين 129/1، وروايته في شرح أشعار الهذليين:

تُرَوَّتْ بِمَاءِ الْبَخْرِ لَمْ تَهْبُتْ عَلَى حَبَشَاتٍ لَهْنٍ يُسِجُ

وله في الخصائص 453/1، سر صناعة الإعراب 146/1، شرح شواهد المغني 318/1، لسان العرب (ش. ر. ب) 487/1، وبلا نسبة في الجني الداني 43، النصف من الكلام 221/1، المص 375/2، شرح الأشعري 361/3 والشاهد فيه: أن الياه للتبيض بمعنى مَنْ.

وأبو ذؤيب هو: خويلد بن خالد بن مُحَرَّر بن زيد بن غزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد ابن هذيل، شاعر إسلامي مخضرم (ت 28 هـ).

انظر الشعر والشعراء 472 - 474، الخزائن 274/1، الأعلام 325/2.

<sup>(2)</sup> بيت من الكامل، قاله هبة الله بن الحسن أبو القاسم، المعروف بالديع الأنطرازي، منسوب له في النجوم الزاهرة 267/5، وفيات الأعيان 51/6.

<sup>(3)</sup> ساقط من نس.

<sup>(4)</sup> البيت لعبد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية 114/2، ولعمرو بن ربيعة في لسان العرب (ح. ش. ر. ج) 458/2، ولجميل أو لعمرو، أو لعبيد في شرح شواهد المغني 320/1، المقاصد النحوية 279/2، وبلا نسبة في الجني الداني 44، المص 336/2.

وجميل هو: أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر المديري أحد عشاق العرب المشهورين ويعرف بجميل بئنة (ت 80 هـ). انظر طبقات الشعراء 229 - 230، الشعر والشعراء 315 - 322، الأعلام 128/2.

عجز بيت من الكامل لجريز، أو لجميل، صدره:

فَلَكُمْتُ فَأَهَا آخِلاً بِقُرُونِهَا

لثم الفم إذا قبله، والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر، والتزيف السكران أو العطشان الذي جف لسانه، والخرج الكوز الرقيق، يقول: قبلت فم المحبوبة ممسكاً بمحصل شعرها شارباً ريقها شرباً مثل شرب التزيف من الماء البارد، (قيل: ومنه ﴿وَأَسْخُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾<sup>(1)</sup>) قال الرضي: مذهب ابن جني أنها زائدة؛ لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه<sup>(2)</sup>، (والظاهر أن الباء فيهن) أي: في الأمثلة المذكورة / (للاصاق) على الأصل، (وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، 99/ب وإن في الكلام حذفاً وقلباً فإن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالياء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء) فحذف المزيل الذي هو الماء، وحصل القلب بإدخال الباء على المزال عنه وهو الرؤوس، (ونظيره) في القلب فقط (بيت [كتاب سيويه]<sup>(3)</sup>:

كَنَواحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نُجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ<sup>(4)</sup>

بيت من الكامل لخفاف بن ندبة، قال الأعلام: أراد كنواحي، فحذف الياء ضرورة<sup>(5)</sup>، شبه شفي امرأة بالنواحي ريش الحمام في رقتها ولطافتها، بكسر

(1) المائدة: 6.

(2) شرح الكافية: 26/6.

(3) في المعنى الكتاب.

(4) البيت لخفاف بن ندبة منسوب له في شرح المفصل لابن يعيش 140/3، شرح شواهد المغني 324/1، لسان العرب (ت. ي. ز) 316/5، ويلا نسبة في سر صناعة الإعراب 772/2، شرح أبيات سيويه لابن السرياني 416/1.

والشاهد فيه: أن في البيت قلباً، والأصل: مسحت اللتين بعصف الإثمد.

(5) شرح شواهد المغني 224/1.

النَّاء، وألثة بكسر اللام ما حول الأسنان من اللحم، والإثمَد بالكسر حجر الكحل، وعصفه ما سحق منه، من عصفت الريح إذا هبت بشدة فسحقت ما مرت به، وهو مصدر أريد به المفعول، وإليه أشار بقوله: (يقول: إن [لهاتك] <sup>(1)</sup>) تضرب إلى [السمة] <sup>(2)</sup> فكانك مسحتها بمسحوق الإثمَد) ويروى بضم الناء، ومعناه قبلتها فمسحت عصف الإثمَد في شفتيها، وقال الزخشي: أراد بالحمامة النجدية الفاخنة؛ لأنها لا تسكن غور تهامة ولا ما ولاها <sup>(3)</sup>، وإنما تسكن في نجد، وألصف ورق الزرع، وليس الإثمَد بشيء يثبت فيكون له ورق؛ لأنه حجارة، ولكنه من الأشياء التي لا تكون ببلاد العرب فلا يقفون على حقيقته، كقوله:

وَلَمْ تَدَقِّ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَا <sup>(4)</sup>

شبه سواد لثة المرأة بسواد أطراف ريش الحمامة، وأراد: مسحت اللثتين بعصف الإثمَد (فقلب معمولي مسح) لعدم الالتباس (وقيل في ثرين: إنه ضمَّن معنى زوين) فعدى الباء (ويصح ذلك) التضمين (في) «يَشْرَبُ بِهَا» <sup>(5)</sup> ونحوه، وقال الزخشي في «يَشْرَبُ بِهَا»: المعنى: يشرب بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل <sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> في س: والمغني ثائلك.

<sup>(2)</sup> في المغني سرة.

<sup>(3)</sup> الأصح أن يقول: ولا ما وليها، ولعله تلب الياء الفا على لفة طي، كبقي في بقي.

<sup>(4)</sup> عجز بيت من الرجز لرؤية المعاج في ديوانه 180، صدره:

جَارِيَةً لَا تَأْكُلُ الْمُرَقَّةَا

وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 324/1.

<sup>(5)</sup> الإنسان: 6.

<sup>(6)</sup> الكشف: 514/4.

الثاني عشر: القسم، وهي أي: الباء (أصل [حروفه]<sup>(1)</sup>)؛ ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل [معها]<sup>(2)</sup>، نحو: أقسم بالله لتفعلن، ودخولها على الضمير نحو: بك لأفعلن، واستعمالها في القسم الاستعاطي<sup>(3)</sup>، قال ابن جني: القسم جملة إنشائية تؤكد بها أخرى؛ فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإلا فللاستعطاف (نحو: بالله هل قام زيد؟، أي: أسألك بالله مستحلفاً)<sup>(4)</sup>.

الثالث عشر: بفتح الثاء على البناء، ولا يجوز فيه الضم على الإعراب لامتناع إضافته إلى الثاني كما يجوز في نحو ثالث عشر مضافاً إلى الثاني مبنياً، قال الرضي: إذا عُرِفَ نحو: ثالث عشر، وثلاثة عشر باللام فلا خلاف في بقاءه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام أيضاً<sup>(5)</sup>؛ / (الغاية، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾)<sup>(6)</sup>، أي: 1/100 إلي، وقيل: ضُمِّنَ أحسن معنى: لطف.

الرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع:

أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة، فالواجبة في نحو: أحسن بزيد) قال الرضي: وقد تحذف إن كان المتعجب منه أن وصلتها، نحو: أحسن أن تقول<sup>(7)</sup> (في قول الجمهور) من البصريين: (إن الأصل: أحسن زيد) على بناء الماضي، وزيد فاعله (بمعنى): صار (ذا حسن) على أن همزته للصيرورة<sup>(8)</sup> (ثم غيرت صيغة الخبر إلى) صيغة (الطلب وزيدت الباء) في الفاعل (إصلاحاً للفظ) من جهة أن أفعل في هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير اللام،

(1) في س، والمغني أحرفه.

(2) في س، والمغني معه.

(3) في س بإضافة: ويقال قسم السؤال.

(4) انظر قول ابن جني في المنصف من الكلام 222/1.

(5) انظر شرح الكافية 260/4.

(6) يوسف الطبري: 100.

(7) شرح الكافية 250/5 - 251.

(8) في س بإضافة: كما في أبطل المكان.

والأمر لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً كأضرب زيداً، أو مجروراً كأمر به، فزادوا الباء والتزموها، ليكون اللفظ بمنزلة أمر به؛ ولأنه لو قيل: أحسن زيداً لم يدر أنه تعجب أم أمر!، ونسب الرضي القول إلى سيبويه<sup>(1)</sup>، وضعف بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، وبأن صار ذا كذا قليل، وبأن زيادة الباء في الفاعل قليل<sup>(2)</sup> (وأما إذا قيل: بأنه أمر لفظاً ومعنى، وإن فيه ضمير المخاطب مستتراً، فالباء معدية مثلها في أمر يزيد) فتكون الهمزة للصيرورة أي: صيره ذا حسن، هذا مذهب الزجاج، قيل: ذهب الفراء، والزحشري، وابن خروف إلى أن أحسن زيداً أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسنداً إلى ضميره، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن، فكانه قيل: أحسن يا حسن يزيد<sup>(3)</sup>، وعبرة المصنف صالحة لهما، وفيه أن الهمزة حيثنذ تكون للتعدي، (والغالبية في فاعل كفى) بمعنى: حسب في (نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾)<sup>(4)</sup>، وقال الزجاج: دخلت لتضمن كفى معنى اكفف<sup>(5)</sup>، (وهو) أي: قول الزجاج (من الحسن بمكان) أي: واقع بمكان على حال كونه من الحسن والقبول والتنوين للتنويه، (ويصححه قولهم: أنقى الله امرؤ فعل خيراً) استئناف لطلب فعل الخير من المرء، أوصفة له بتقدير القول؛ لأنه يدل عليه تفسيره<sup>(6)</sup> (يثب عليه، أي: ليتق وليفعل) يعني: أن الماضي هنا بمعنى الأمر (بدليل جزم يثب) فإن حرف الشرط يقدر بعده كما يقدر بعد الأمر الصريح، (ويوجهه) أي: قول الزجاج، (قولهم: كفى بهند [بترك النساء] فلولا أن

(1) شرح الكافية 250/5 - 251.

(2) شرح الكافية 251/5.

(3) المنصف من الكلام 1/222 - 223، وانظر الجني الداني 47.

(4) الرعد: 43.

(5) قال الزجاج: "... معناه: وكفى الله شهيداً، والباء دخلت مؤكدة، المعنى: اكتفوا بالله في شهادته معاني القرآن

2/134، وانظر الجني الداني 47.

(6) في س' بإضافة: بقوله: ليفعل.

كفى هنا بمعنى الأمر لقليل: كفت بهند<sup>(1)</sup> بناء التانيث، (فإن احتج بالفاصل) بأن يقال: [ترك التاء فيه للفاصل]<sup>(2)</sup>، لا لتضمين كفى معنى: اكف (فهو) أي: ترك التاء للفاصل (يجوز لا موجب) وَمَا نَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ ﴿ وَمَا نُخْرِجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ ﴾<sup>(3)</sup> بتأنيث الفعل فيهما مع الفاصل وهو من، وأما ترك التاء في كفى بهند/ فواجب فلا يكون للفاصل، (فإن عورض) بأن يقال: إن ما ادعيت من أن 100/ب الفاصل مجوز لترك التانيث لا موجب له، مُعَارَضٌ (بقولك: أحسن بهند) فإن أحسن بمعنى الماضي، والباء فاصلة، وَتَرَكُ التاء فيه واجب فليكن كفى بهند من هذا القبيل، دفعه بقوله: (فالتاء لا تلحق صيغ الأمر) يعني: أن الفرق ثابت لأن أحسن صيغة أمر، وصيغة الأمر لا تقبل التاء (وإن كان معناها الخبر) وأما كفى فهو عند الخصم فعل ماض خبري، فلا مانع من إلحاق التاء، (وقال ابن السراج) أبو بكر محمد بن السري، أخذ الأدب عن المبرد، وأخذ عنه [الفارسي]<sup>(4)</sup> والرماني، توفي سنة عشرة وثلاثمائة<sup>(5)</sup> (الفاعل ضمير الاكتفاء) المفهوم من كفى (وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر)<sup>(6)</sup>؛ إذ ليس في اللفظ ما يتعلق به إلا هو، فهو مع ذلك يُجَوِّزُ كون الباء للحال، والمعنى: كفى هو، أي: الاكتفاء حال كونه ملتبساً بالله، (وهو) أي: جواز تعلق الجار بالضمير (قول

(1) ساقط من نس.

(2) في نس: ترك التانيث في كفى يمتد للفاصل.

(3) فصلت: 47.

(4) في نس: السرياني وكلاهما أخذ عن المبرد.

(5) انظر إنباء الرواة 3/ 145 - 149، وفيات الأعيان 4/ 339 - 340، شذرات الذهب 2/ 273 - 274،

الأعلام 6/ 136.

والرماني هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، من كبار النحاة، أخذ العلم عن الزجاج، وابن السراج، وابن فريد، وروى عنه التنوخي، والجمهوري وغيرهما، من تصانيفه: شرح كتاب سيويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح المفتب وغيرها (ت 384 هـ).

انظر إنباء الرواة 2/ 294 - 296، البلغة 210 - 211، بقية الوعاة 2/ 180 - 181، الأعلام 2/ 211.

(6) انظر قول ابن السراج في الجنى الداني 49 - 50.

الفارسي، والروماني أجازا) تعلق الباء بهو في (مروري يزيد حسن وهو يعمر  
قبيح، وأجاز الكوفيون إعماله) أي: إعمال ضمير المصدر (في الظرف وغيره)<sup>(1)</sup>  
واحتجوا بقول زهير:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ<sup>(2)</sup>

أي: وما الحديث عنها، (ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً) سواء  
أعمل في الظرف أو غيره، وخرجوا البيت على تعليق "عَنْ" بِأَعْيُنِي مُقَدَّرًا<sup>(3)</sup>، أو  
بالمُرْجَم، أو بما دل عليه المُرْجَم، أي: مرجأ عنها، أو على تقدير: وما هو الحديث  
عنها؛ على أن الحديث بدل من "هُوَ"، ثم حذف (قالوا: ومن يجيء فاعل كفى هذه)  
التي لم تعد إلى مفعول (مجرداً عن الباء قول سَحِيم) مصغر أسحِم، بمعنى: أسود،  
تصغير ترخيم، اسمه عبد بني الحسحاس، وهو شاعر غنصرم<sup>(4)</sup>، وقدم على عمر  
بن الخطاب فأنشد قوله:

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا<sup>(5)</sup>

<sup>(1)</sup> قال ابن قاسم: "ورد بأن الباء ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمرًا، قلت:  
وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله مضمرًا وهو مذهب الكوفيين، وأجاز ابن جني، والروماني أن يعمل في  
المجرور، وحكي عن الفارسي الجنى الداني 50، وانظر شرح الدمامي 224/1.

<sup>(2)</sup> بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 71، شرح شواهد الغني 384/1، النصف من الكلام  
1/224، الخزانة 10/3، لسان العرب (ر. ج. م) 12/228، وبلا نية في الجمع 43/3.

<sup>(3)</sup> قال السيوطي: "... والبصريون تأولوه على أن "عنها" متعلق بأعْيُنِي مُقَدَّرًا. الجمع 43/3.

<sup>(4)</sup> في "س" بإضافة: أدرك النبي - عليه الصلاة والسلام -.

وانظر الشعر والشعراء 258، الإصابة 109/2، 110، الأعلام 79/3

<sup>(5)</sup> عجز بيت من الطويل سياتي ذكر صدره في الشرح، وهو لسحيم منسوب له في الكتاب 26/2، سر صناعة  
الإعراب 1/151، الإنصاف 1/168، شرح الترميز 61/2، شرح شواهد الغني 1/325، الخزانة  
1/287، المقاصد النحوية 3/665، لسان العرب (ك. ف. ي) 7/701، وبلا نية في شرح أبيات الغني  
1/381 - 382، شرح الكافية الشافية 1/482، شرح الفصل لابن يمشي 2/115، أوضح المسالك  
2/172، شرح التسهيل لابن مالك 3/24، شرح الأشموني 2/33.

فقال له عمر: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك، وقال ابن حبيب: أنشد رسول الله عليه الصلاة والسلام قول سحيم:

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا انْقِطَاعَ لَهُ      فَلَيْسَ إِحْسَانُهُ عَنَّا بِمَقْطُوعٍ<sup>(1)</sup>

فقال: أحسن وصدق<sup>(2)</sup>، والبيت من الطويل صدره:

عُمَيْرَةٌ وَدُعْ إِنِ تُجْهِزْتَ غَادِيًا

عميرة نصب بنودع أمر من التوديع، وغادياً من الغدو ضد الرواح، وناهياً حال أو تمييز، (وجه ذلك - على ما اخترناه -) من كون الباء زائدة في الفاعل (أنه لم يستعمل كفى هنا بمعنى أكتف).

ولا تراد الباء في فاعل كفى التي بمعنى: أجزأ وأغنى) قال الفيومي: أجزأ الشيء فجزأ غيره كفى وأغنى<sup>(3)</sup>، (ولا التي بمعنى وقى والأولى متعدية لواحد كقوله:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي / وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ<sup>(4)</sup> 1/101

بيت من الوافر مجتمل المدح والذم، قال بشار:

(1) انظر قول ابن حبيب في شرح شواهد المغني 327/1.

(2) شرح شواهد المغني 327/1.

(3) في نس بإضافة: وفي القاموس: أجزى عنه فجزى فلان أغنى عنه لغة في الميز.

وانظر المصباح المنير (ج. ز. هـ) 59.

(4) البيت لأبي نصر أحمد بن علي الميكالي منسوب له في معاهد التنصيص 259/3، وبلا نسبة في شرح

الدمامي على المغني 1/224، وشرح أبيات المغني 2/343.



وَإِذَا أَقْلُ لِي الْبَخِيلُ هَلَزْنُهُ      إِنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْبَخِيلِ كَثِيرٌ<sup>(1)</sup>

وقال المتنبي:

وَقَفَعْتُ بِاللُّغْيَا وَأَوَّلَ نَظْرَةٍ      إِنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْخَيْبِ كَثِيرٌ<sup>(2)</sup>

(والثانية متعدية لاثنتين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾<sup>(3)</sup>،  
﴿فَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(4)</sup>) أي: فيكفيك الله مؤنة شقاقهم؛ لأن الذوات لا تكفي.  
(ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد، قال:

كَفَى ثَعْلًا قَحْرًا بِأَنْكَ مِنْهُمْ      وَدَفَرَ لَأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ<sup>(5)</sup>

من بحر الطويل، (ولم أر من انتقد عليه ذلك) من شراح كلامه، (فهذا)  
أي: ترك الانتقاد (إما لسهو عن شرط الزيادة) أي: زيادة الباء في فاعل كفى [إذا  
كان قاصراً، وأما إذا كان متعدياً فزاد في مفعولها كما سيأتي، وعليه قول ابن  
عصفور: والباء تكون زائدة في فاعل كفى<sup>(6)</sup> ومفعولها<sup>(7)</sup> فلا تغفل، (أو لجعلهم

(1) البيت لبشار بن برد في ديوانه 81/4. وشار هو: أبو معاذ بشار بن برد المرثى العقيلي بالولاء، اشعر  
المولدين على الإطلاق، كان شاعرا راجزا شجاعا خطيبا (ت 167 هـ).

انظر الشعر والشعراء 550 - 552، الخزائن 230/3 - 231، الأعلام 52/2.

(2) بيت من الكامل للمتنبي في ديوانه 50.

(3) الأحزاب: 25.

(4) البقرة: 137.

(5) البيت للمتنبي في ديوانه 32، الأمالي الشجرية 1/201، شرح الدمامي 1/224، النصف من الكلام  
1/224، شرح آيات المعنى 2/345.

والشاهد فيه: زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد.

(6) ساقط من س.

(7) انظر المقرب 223، والنصف من الكلام 1/224.

هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء (وهو علمٌ محذوف، أو ضمير الاكتفاء)<sup>(1)</sup> على رأي ابن السراج<sup>(2)</sup>، (وتعمل) كضُرْد (رُحط المدح) شجاع بن محمد الطائي، (وهم بطن من طيئ وصرفه للضرورة) وإنما منع من الصرف (إذ فيه العدل والعلمية كعلم) ويجوز تعلق إذ بالصرف المقيّد بالعلة أيضاً، وفيه رد لما في الحكم بنو نعل بطن وليس بمعدول؛ إذ لو كان كذلك لم يصرف<sup>(3)</sup> (ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير: وليفخر دهر، وأهل صفة له بمعنى: مستحق، واللام متعلّقة بأهل)<sup>(4)</sup> قدمت عليه للقافية (وجوز ابن الشجري في: دهر ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: يفخر بك وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بأهل، والثاني: كونه معطوفاً على فاعل كفى) [وهو بأنك منهم فإن له محلين جر ورفع]<sup>(5)</sup>، (أي: أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لتضارة أيامه) بيان لحاصل المعنى بدليل قوله: (وهذا وجه لا حذف فيه) فلا يرد ما قيل: هذا التفسير يشعر بتعلق الباء بفخروا، وهو ليس كذلك، فالأولى أنهم أجزاءهم من جهة الفخر كونه منهم، وزمانه الذي هو فيه<sup>(6)</sup>.

(1) في 'س' بأن يقدر كفى علم بأنك منهم، فحذف الفاعل وأقيم متعلقه مقامه، أو يقدر الفاعل ضمير الاكتفاء

(2) قال الشنعي: وقال ابن السراج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحة قوله مرفوعة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر المنصف من الكلام 224/2.

(3) الحكم والمحيط الأعظم (ث. ع. ل) 92/2، وانظر الباب في تحرير الأنساب 169.

(4) قال البغدادي: قال ابن جني: ارتفع أهل لأنه وصف لدهر، وارتفع دهر بفعل مضمر دل عليه أول كلامه، فكانه قال: وليفخر دهر لأن أميت من أهله لا يتجه رفعه إلا على هذا؛ لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل ههنا شرح آيات المعنى 349/2.

(5) ساقط من 'س'.

(6) المنصف من الكلام 225/1.

(والثالث: أن تجره بعد أن ترفع فخرأ، على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخرأ، لا زائدة، وحيثل تجر الدهر بالعطف) على مجرور الباء (وتقدير أهلاً خبر لخمٍ علوداً<sup>(1)</sup>)، وزعم المعري (أبو العلاء أحمد بن سليمان الضير، شارح ديوان المتنبي، توفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة<sup>(2)</sup>) [والمعري نسبة إلى معرة، وهي بلدة بقرب حلب]<sup>(3)</sup>: (أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلأ، أي: وكفى دهرأ هو أهل لأن أميت من أهله) خبر أميت، والجملة / الاسمية صفة 101/ب لدهر (أنه أهل) بفتح أن فاعل كفى (بكونك من أهله) متعلق بأهل<sup>(4)</sup>، (ولا يخفى ما فيه من التعسف) [والأخذ على غير الطريق]<sup>(5)</sup>، وأشار إلى ما يزيل بقوله: (وشرحه) أي: شرح ما زعم المعري (أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو ثعلأ و) على (الفاعل المتأخر، وهو أنك منهم منصوباً ومرفوعاً) مفعول عطف ثم فسرها على ترتيب اللف بقوله: (وهما دهرأ وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها) وهو لكونك من أهله، (ثم حذف) من البيت (المرفوع المعطوف) وهو أن هذه مع متعلق خبرها (اكفاء بدلالة المعنى، وزعم الربيعي) على بن عيسى، البغدادي المنزل الشيرازي الأصل، اشتغل ببغداد على السيرافي، ثم خرج إلى شيراز فقرأ على الفارسي عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد، توفي سنة عشرين

(1) انظر الأوجه الثلاثة في أمالي ابن السجري 1/ 201 - 203.

(2) انظر بغية الوعاة 1/ 315 - 317، وفيات الأعيان 1/ 113 - 116، شذرات الذهب 2/ 280 - 28، الأعلام 1/ 157.

(3) ساقط من نس.

وانظر معجم البلدان 5/ 156.

(4) وقال ابن السجري: والمعري أسقط حكم الرفع، وذلك أنه قال: وبعض الناس يرفع دهرأ ولا ينبغي أن يلتفت إليه الأمالي الشجرية 1/ 202.

(5) ساقط من نس.

وأربعمئة<sup>(1)</sup>، والربعي - بفتح الراء - نسبة إلى ربعة اسم قبيلة (أن النصب) أي: نصب دُهرأ (بالعطف على اسم أن) وهو الكاف، (وأن أهل عطف على خبرها) وهو منهم، والمعنى: كفى ثعلأ فخرأ أنك منهم، وأن دُهرأ أهل، أي: مستحق بكونك من أهله، (ولا معنى للبيت على تقديره) كما عرفت مع أنه يلزم أن يكون اسم أن نكرة<sup>(2)</sup>، قيل: قد يكون له معنى فإن دُهرأ إذا تأهل بوجوده فيه كان هذا شرفاً للدهر، ولا شك أنه من ثعل، فحصل الفخر للقبيلة من حيث إن واحداً منها يشرف الدهر بأن أصبح أهلاً لوجوده فيه<sup>(3)</sup>.  
(والضرورة) أي: زيادة الباء في الفاعل ضرورة (كقوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونٌ يَنْسِي زِيَادُ<sup>(4)</sup>

بيت لقيس بن زهير العبسي، الأنباء جمع نبأ بمعنى الخبر، وتُنْمِي ترتفع وتنقل<sup>(5)</sup>، وأَلْبُونُ ذات اللين من الشاة والإبل، ويروي قلوص، وهي الشاة من النوق، وينو زياد هم الربيع وإخوته<sup>(6)</sup>، (وقوله:

<sup>(1)</sup> انظر وفيات الأعيان 336/3، الروابي بالوفيات 248/2 - 249، معجم المؤلفين 484/2، الأعلام 318/4.

<sup>(2)</sup> انظر الأمالي الشجرية 311/1.

<sup>(3)</sup> المصدر السابق 313/1.

<sup>(4)</sup> البيت لقيس بن زهير منسوب له في شرح أبيات سيويه 340/1، شرح المفصل لابن عبيش 104/10، شرح شواهد المغني 328/1، ويلا نسبة في الجنس الداني 50، الإنصاف 30/1، الخصائص 333/1، رصف المباني 149، سر صناعة الأعراب 92/1، شرح الأشموني 164/1، الخزانة 359/8.  
وقيس هو: أبو هند قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، شاعر جاهلي، كان يلقب بقيس الرأي لجودة رأيه، وكان فارساً داهية، يضرب به المثل، فيقال: أدهى من قيس (ت 10 هـ).

انظر معجم الشعراء 239 - 240، الخزانة 288/1، الأعلام 206/5.

<sup>(5)</sup> في س' بإضافة: خبر المتبدل، والجملة معترضة، والباء زائدة في الفاعل.

<sup>(6)</sup> انظر اللباب في تحمير الأنساب 431 - 432.

مَهْمَا لِيِ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيِ أَوْدَى بِنْعَلَيْيْ وَمِسْرَبَالِيِ<sup>(1)</sup>

بيت مقفى من السريع لعمرو بن ملقط الطائي، النعل ما وقبت به القدم من الأرض، والسربال القميص، أو الذراع، أو كل ما لبس على البدن.

(وقال ابن الضائع في البيت الأول: إن الباء متعلقة بتنمى، وإن فاعل يأتي مضمراً، [والمسألة]<sup>(2)</sup> من باب الإعمال<sup>(3)</sup>) فاعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول على رأي البصريين فلا اعتراض ولا زيادة، وقيل: فاعل يأتي مضمردل عليه الإنشاء، أي: ألم يأتيك النبأ بما لاقت، وقيل: الفاعل لبون، وفي لاقت ضميرها، أي: ألم يأتيك لبون بنى زياد، أي: خبرها بما لاقت هي، وفيه شاهد على إثبات حرف العلة مع الجازم ضرورة، وروي بالجزم وبلغظ أهل أذاك والأنباء تنمي؟، وفيه شاهد على الجمع بين الهمزة وهل<sup>(4)</sup>.

(وقال ابن الحاجب في البيت الثاني: الباء معدية كما تقول: ذهب

بتعلي<sup>(5)</sup>)، وسربالية عطف على / نعلي، والماء للسكت كما في: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾<sup>(6)</sup>، (ولم يتعرض لشرح الفاعل) لأودى (وعلام يعود إذا قدر ضميراً

<sup>(1)</sup> البيت لعمرو بن ملقط الطائي في شرح شواهد المغني 1/ 330، أمالي ابن الحاجب 2/ 658، المقاصد النحرية 2/ 458، ضرائر الشعر 63 الحزنة 9/ 18، ولأين الأعرابي في لسان العرب (م. ٥٠٠) 8/ 393. ولا نسبة في الجنى الداني 51، الممع 2/ 451، المنصف من الكلام 1/ 225. والشاهد فيه: زيادة الباء في قوله: أودى بتعلي.

وعمر بن بلقظ هو: عمرو بن ثعلبة بن عتاب بن ملقط الطائي، شاعر جاهلي كان معاصراً لعمرو بن هند.

انظر الحزنة 9/ 25، الأعلام 5/ 75.

والشاهد فيه: زيادة الباء في قوله: أودى بتعلي.

<sup>(2)</sup> في المغني فالمسألة.

<sup>(3)</sup> انظر قول ابن الضائع في شرح الدماضي على المغني 1/ 225 - 226.

<sup>(4)</sup> انظر شرح شواهد المغني 1/ 330.

<sup>(5)</sup> أمالي ابن الحاجب 3/ 135 - 136.

<sup>(6)</sup> الحاققة: 29.

في أودى؟ ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي: مود، أي: ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث **«لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»**، هذا في رواية ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البخاري<sup>(1)</sup> (أي: ولا يشرب هو) أي: الشارب؛ (إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني) لأنه قد حصل زجره بأول الحديث وبقي زجر الشارب.

(والثاني مما تزداد فيه الباء: المفعول) قال الرضي: زيادتها فيه مطردة<sup>(2)</sup>، وقال ابن قاسم: غير مقيسة مع كثرتها<sup>(3)</sup>، (لحوم): **«وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ»**<sup>(4)</sup> **«وَهَزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ»**<sup>(5)</sup>، **«فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ»**<sup>(6)</sup>، **«وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ»**<sup>(7)</sup>، **«فَطَلِّقْ مَسْحًا بِالسُّوقِ»**<sup>(8)</sup>، أي: بمسح السوق

(1) صحيح البخاري، كتاب: الأشربة، باب قوله تعالى: **«إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالنَّبِيرُ وَالنَّاصِبُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ غِلِّ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ»** 136/7.

وابن عباس هو: أبو العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، ابن عم الرسول ﷺ حبر الأمة، له في الصحيحين وغيرهما 1660 حديث، روى عن النبي ﷺ، وعن عمر، وعلي، ومعاذ بن جبل، وأبي ذر- رضي الله عنهم جميعا- وغيرهم، وروى عنه: عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وأخوه كثير وغيرهم (ت 68 هـ) انظر غايه النهاية 425/2، 426، الإصابة 442/2 - 448، أسد الغابة 291/3 - 295، الأعلام 95/4.

والبخاري هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الحافظ صاحب الصحيح، إمام هذا الشأن، والمقتدى به فيه، روى عن إبراهيم بن حزة الزبيدي، وإبراهيم بن المنذر، وأحمد بن حنبل وغيرهم، وروى عنه الترمذي، وإبراهيم بن إسحاق، وأبو يحيى البزار وغيرهم، من تصانيفه: صحيح البخاري، والتاريخ الكبير، والسنن في الفقه وغيرها (ت 256 هـ).

انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال 84/16 - 108، شذرات الذهب 134/2 - 136، الأعلام 34/6.

(2) انظر شرح الكافية 27/6.

(3) وانظر الجنى الداني 51.

(4) البقرة: 195.

(5) مريم: 25.

(6) الحج: 15.

(7) الحج: 25.

(8) ص: 33.

مسحاً) وإنما حلت الباء في هذه الآيات على الزيادة؛ لأن الأفعال فيها عما يتعدى بنفسه، وإنما خص التفسير بالآخر إشعاراً بأن مسحاً نصب بفعل مقدر هو خبر 'طفق' لا 'يُطفق'؛ لأن خبره لا يكون إلا مضارعاً، وجوز أبو البقاء كونه حالاً<sup>(1)</sup>، ورده الحلبي بأن 'طفق' لا بد له من خبر<sup>(2)</sup>، (ويجوز أن يكون صفة، أي: مسحاً واقعاً بالسوق) فلا تكون الباء زائدة بل للإصاق [ فالأولى أن يقول ]<sup>(3)</sup> أي مسحاً ملتصقاً بالسوق<sup>(4)</sup> (و) نحو (قوله:

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَتَرْجُو بِالْفَرْجِ)<sup>(5)</sup>

من مشطور الرجز وقيله:

نَحْنُ بَثُوا ضَبَّةَ أَصْحَابِ الْفَلَجِ

ضَبَّةٌ هو ابن أدغم تميم بن مر، وألفالج: الظفر والفوز، ولم يحك الجوهري فيه غير سكون اللام<sup>(6)</sup>، قيل: فيحتمل أن يكون الشاعر فتحها إتياعاً لفتح الفاء للضرورة<sup>(7)</sup>.

(1) قال المكبري: «(مُسْحًا) مصدر في موضع الحال، وقيل: التقدير: مسح مسحاً التبيان في إعراب القرآن 311/2.

(2) انظر الدر المنون 535/5.

(3) ساقط من نس.

(4) في نس بإضافة: وهذا أول من تفسير المصنف معنى.

(5) البيت لعمر بن حارثة في لسان العرب (ب. 1) 443/15، وبلا نسبة في الإنصاف 284/1، ووصف المباني

143، شرح شواهد المفني 332/1، معاني الحروف للرماني 38، ضرائر الشعر 63، لسان العرب (ب.)

309/1 والشاهد فيه: قوله: بالفرج، على زيادة الباء.

وضبة هو: تميم بن مر بن أذ بن طابخة بن إلياس بن مضر، جد جاهلي، بنوه بطون كثيرة.

انظر جمهرة أنساب العرب 203 - 206، الأعلام 87/2 - 88.

(6) انظر الصحاح (ف. ل. ج) 306/1 - 307.

(7) انظر المصنف 1/226، وحاشية الدوسقي على المفني 1/294.

(الشاهد في) الباء (الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، لمحو:

سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّوْرِ<sup>(1)</sup>)

عجز بيت من البسيط لعبيد بن حصين الراعي صدره:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رِيَّاتُ أَخْمَرَةٍ

وقبله:

صَلَّى عَلَى عَزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْتَهَا لُبَّتَى وَصَلَّى عَلَى خَالَاتِهَا الْآخِرِ

صلى أي: رحم الرحمن، ولُبَّتَى كَنَحْلَى، وفي رواية ليلى، عطف بيان لابنتها، وضمير هن للنسوة المذكورة، والحرائر جمع حرة على غير قياس، مثل: مرة ومرائر، قال السهيلي: لا نظير لهما؛ لأن باب فعلة يجمع على فعل مثل: غرفة وغرف، وإنما جمعت حرة على حرائر لأنها بمعنى: كريمة، ومرة على مرائر؛ لأنها بمعنى خبيثة الطعم، والأخمة جمع خمار بالكسر، وهو ما تستر به المرأة رأسها، والسود جمع أسود، والمحاجر جمع محجر كمنسجد، ومنبر، وهو ما يبدو من النقاب من الجفن الأسفل، وقد يكون من الأعلى، ولا يقرأ صفة ثانية لزيات، والمراد: وصف تلك النسوة بأنهن كريمات في العرب لا من نساكنهم البدويات اللاتي لا يقرآن القرآن، واسودت محاجرهن من الشمس لكثرة خروجهن للحاجات، / 102/ ب

(1) البيت لعبيد بن حصين الراعي في المعاني الكبير 1138/2، لسان العرب (م. و. ر) 4/744، وبلا نسبة في الجنى الداني 217، شرح شواهد المغني 1/336 - 337.  
والشاهد فيه: زيادة الباء في المفعول في قوله لا يقرآن بالسور.

وصيد هو: أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الراعي، ولقب بالراعي لكثرة وصفه للإبل، وهو من أصحاب الملحمة (ت 90 هـ).

انظر طبقات فحول الشعراء 502/2، الوافي بالوفيات 19/283 - 284، شرح شواهد المغني 1/336 - 337، الأعلام 4/188 - 189.



(وقيل: [ضمن] <sup>(1)</sup>) ﴿تَلَقُّوا﴾ <sup>(2)</sup> معنى تفضوا) من الإفضاء بمعنى: الإيصال؛ فإنه يتعدى بالباء وإلى، (ويريد معنى يهيم، وترجو معنى تطمع، ويُقرآن معنى يرقين ويتبركن، وأنه يقال: قرأت بالسورة على هذا المعنى، ولا يقال: قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك [فيه] <sup>(3)</sup>)، قاله السهيلي) [وكانه لم يقف على القول بالتضمن في هزي، ويمدّد؛ فلهذا لم يتعرض لهما، نعم جوز الزمخشري في آية مريم كون الباء صلة للتأكيد، وكونها للتعديّة بتنزيل هزي منزلة اللازم للمبالغة، أي: افعلني الهزية] <sup>(4)</sup>)، (وقيل: المراد: لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به والباء للالة كما في كتبت بالقلم أو المراد بسبب أيديكم كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك [وهذا الوجه] <sup>(5)</sup>) نسه ابن قاسم إلى المبرد <sup>(6)</sup>)، ونقل عنه أبو البقاء أنها ليست بزيادة، بل هي متعلقة بالفعل كمررت بزيد <sup>(7)</sup>)، (وكثر زيادتها في مفعول عرفت ونحوه) قال الرضي: تزد قياساً في مفعول علمت، وعرفت، وجهلت، ونسعت، وثبقت، وأحسنت <sup>(8)</sup>)، (وقلت) أي: زيادة الثاني (في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله:

(1) في نس: ضموا.

(2) البقرة: 195.

(3) ساقط من نس.

(4) في نس: لعله لم يتعرض لتخريج آبي مريم والحج، حيث لم يعتبر التضمن فيهما، نعم جوز الزمخشري كون الباء في آية مريم صلة، وكونها للتعديّة على معنى: افعلني الهزية، بتنزيل هزي منزلة اللازم، ثم عدي كما عدي اللازم، قال الإمام: الباء في قوله: ﴿بِالْحَادِ﴾ فيه قولان: أحدهما - وهو الأول، واختيار صاحب الكشف -: إن قوله: ﴿بِالْحَادِ يَطْلُمُ﴾ حالان مترادفان، كأنه قال: ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالماً، الثاني: قال أبو عبيدة: إن الباء من حروف الزوائد. وانظر الكشف 101/3.

(5) ساقط من نس.

(6) قال ابن قاسم: وقيل: حذف المفعول والباء للسمية، أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك، قاله المبرد الجني الداني 52.

(7) انظر البيان في إعراب القرآن 1/136.

(8) شرح الرضي على الكافية 27/6.

تَبَلَّتْ فُرَادَكَ فِي الْمَسَامِ خَرِيدَةً تُسْقِي الضَّجِيعَ يَبَارِدٍ بِسَامٍ<sup>(1)</sup>

بيت من الكامل لحسان بن ثابت تَبَلَّتْ أَفْضَلَتْ، وفُرَادَكَ مفعوله، والخطاب لنفسه وفاعله خريدة وهي من النساء الحبيبة أو العذراء، وتُسْقَى يتعدى لاثنتين ثلاثياً ورباعياً إلا أن سقى ما لا كلفة منه في السقيا؛ ولهذا ورد في شراب الجنة ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾<sup>(2)</sup>، وأسقى ما فيه كلفة؛ ولهذا ورد في شراب الدنيا ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتاً﴾<sup>(3)</sup>، والمراد بالضجيع: من يضع جنبه على الأرض مع تلك الخريدة، وهو المفعول الأول لتُسْقَى، والثاني يَبَارِدُ، والمراد به الرقيق، وبَسَامٌ وصف له بصفة عمله وهو الثغر، فلا يرد ما قيل: إن المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببَسَامٍ وهو لا يسقى لكن يجوز أن يكون على حذف مضاف، وعليه ففي البيت زيادة ونقص<sup>(4)</sup>، (وقد زيدت في مفعول كَفَى المتعدية لواحد، ومنه الحديث ﴿كَفَى بِالْمَرْءِ كَلْباً﴾<sup>(5)</sup> أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ<sup>(6)</sup>) فأن يحدث فاعل كَفَى، والمرء مفعوله، وكذباً نصب على التمييز، (وقوله:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ الثِّيِّ مُحْمَداً وَإِنَّا<sup>(7)</sup>

(1) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه 191، الجنى الداني 51، شرح شواهد المغني 1/332، شرح أبيات المغني: 2/373، شرح التسهيل لابن مالك 3/154.

والشاهد فيه: زيادة الباء في المفعول الثاني يَبَارِدُ.

(2) الإنسان: 21.

(3) المرسلات: 27.

(4) شرح الدعاء على المغني 1/27.

(5) في المغني إثماً.

(6) في س: إضافة: أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه وانظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب مقدمة الإمام مسلم، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع 1/69.

(7) بيت من الكامل لكعب بن مالك في ديوانه 221، شرح أبيات سيويه 1/535، وأسالي ابن الشجري 2/69، الهزاة 6/120، ولحسان بن ثابت في الأزهية 101، ولكعب، أو لحسان، أو لبشير عبد الرحمن في شرح شواهد المغني 1/337، وللانصاري في لسان العرب (ك. ف. ي) 7/701، وبلا نسبة في الجنى الداني 5، وصف المباني 149، سر صناعة الإعراب 1/146 والشاهد فيه: أن الباء زائدة في مفعول كَفَى المتعدية لواحد، أي: كفانا، والفاعل حُبُّ.

[بيت من الكامل لكعب بن مالك الأنصاري]<sup>(1)</sup>، وقبلة:

نَصَرُوا نِيَّهُمْ بِنَصْرِ وَلِيِّهِ      قَالَلَّهُ عَزُّ بَنِيهِمْ مَسْمُومًا

[وقيل: لحسان بن ثابت]<sup>(2)</sup>، [وقيل: لبشير بن عبد الرحمن]<sup>(3)</sup>، فالبناء في  
بناء زائدة في مفعول كُفِّي، وفضلاً تمييز، وحب النبي فاعله [مضاف إلى الفاعل]<sup>(4)</sup>  
ومحمد عطف بيان، وإياناً مفعول حب.

[وقيل: إنها هي في البيت زائدة/ في الفاعل، وحب بدل اشتغال على 1/103  
الحل] إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل من الكل لا يجوز عند  
جمهور البصريين، وأجازه الأخفش<sup>(5)</sup>، مستدلاً لقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا﴾<sup>(6)</sup>، وقال غيره: إنه نعت مقطوع<sup>(7)</sup>، وقال  
بعضهم: إذا أفاد البديل تأكيداً وإحاطة شمول جاز، وأما إيداله منه بدل البعض،

(1) في نس: لكعب بن مالك الصحابي من الأنصار.

(2) في نس ونسبه المصنف إلى حسان.

وحسان هو: أبو الوليد حسان بن ثابت بن النذر الخزرجي الأنصاري الصحابي، شاعر النبي ﷺ، واحد  
المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه البراء بن عازب، وسعيد بن المسيب،  
وسلمان بن يسار وغيرهم (ت 54 هـ).

انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال 252 - 257، الإصابة 1/ 427 - 428، طبقات فحول الشعراء  
1/ 215، الأعلام 2/ 175 - 176.

(3) ساقط من نس.

وبشير هو: ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. انظر شرح شواهد المنقي 1/ 337.

(4) ساقط من نس. والظاهر أنه لا معنى لهذه العبارة.

(5) قال ابن مالك: وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهر لا تأكيد فيه، ولا تبعيض،  
ولا اشتغال. شرح الكافية الشافية 1/ 578.

(6) الأنعام: 12.

(7) انظر أوجه إعراب الآية في البحر المحيط 4/ 82 - 83.

أو الاشتمال، أو الغلط فجازز بالاتفاق<sup>(1)</sup>، فلا حاجة إلى حل بدلية الحب على مذهب الأخفش كما [وهم]<sup>(2)</sup> (وقال المتني:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنِّي رَجُلٌ      لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي<sup>(3)</sup>)

بيت من البسيط، الظاهر أنه أراد الباء زائدة في فاعل كفى وأنني رجل بدل اشتمال، وقيل في مفعول كفى المتعدية لواحد<sup>(4)</sup>؛ إذ هي بمعنى أجزأ، وأغنى، وألنحول بضم النون المزال والسقم، وأتى بضمير الحضور في صفة رجل نظراً إلى ما قبله لا إليه [لأنه خبر موطى]<sup>(5)</sup>.

(والثالث<sup>(6)</sup>: المبتدأ، وذلك في قولهم: نجسك درهم، وخرجت فإذا يزيد) أي: فإذا زيد حاضر، (وكيف بك إذا كان كذا؟) والأصل: كيف أنت ؟، فلما دخل الباء حول صيغة المرفوع إلى المجرور، (ومنه عند سيبويه ﴿بَأْيَكُمْ الْمُفْتُونَ﴾<sup>(7)</sup>)، [على أن المفتون]<sup>(8)</sup> اسم مفعول، وفيه تعريض لابن يعيش حيث قال: لا نعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر غير حسبك<sup>(9)</sup>، (وقال أبو الحسن:

(1) قال السيوطي: إنما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر مخاطباً، أو متكلماً إن أفاد إحاطة، وإلا فلا يبدل منه؛ لأنه إنما جيء به للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه؛ لأنه في غاية الوضوح المجمع 150/3 - 151

(2) في نس: توهم.

(3) البيت للمتنبي في ديوانه 319/4، الجنى الداني 53، وصف المباني 149، شرح أبيات المتنبي 1/381 - 383، الخزائن 62/6.

والشاهد فيه: زيادة الباء في مفعول كفى المتعدية لواحد.

(4) انظر شرح الدمايني على المتنبي 1: 228.

(5) في نس: لكونه خبراً موطئاً.

(6) في نس: بإضافة: مما تزداد فيه الباء.

(7) القلم: 6.

(8) ساقط من نس.

(9) شرح المفصل لابن يعيش 8/23.

بأيكم متعلق باستقرار محذوف خبر به عن المفتون، ثم اختلف فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل الباء ظرفية، أي: في أي طائفة منكم [المجنون<sup>(1)</sup>] وإليه ذهب مجاهد والفراء<sup>(2)</sup>، ويؤيده قراءة [ابن]<sup>(3)</sup> أبي عبله ﴿ فِي أَيِّكُمْ ﴾، وفيه وجه آخر ذكره الحلبي وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي: بأيكم فتنة المفتون، وإليه ذهب الأخفش، وتكون الباء سببية<sup>(4)</sup>.

(تنبيه - من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: ﴿ لَيْسَ أَلِيرٌ أَنْ تُؤَلُّوا ﴾<sup>(5)</sup> بنصب الير) قال الزخشرى: قرئ ﴿ لَيْسَ أَلِيرٌ ﴾ - بالنصب - على أنه خبر مقدم، وقرأ عبد الله ﴿ بَأَنْ تُؤَلُّوا ﴾ على إدخال الباء على الخبر للتوكيد<sup>(6)</sup> (وقوله:

أَلَيْسَ عَجِيْباً بِأَنْ أَلْفَى يُصَابُ بِجَعْفَرٍ مَأْ) <sup>(7)</sup> فِي يَدَيْهِ <sup>(8)</sup>

(1) في س: المفتون.

(2) قال أبو حيان: زُوال الحسن والضحاك والأخفش: الباء ليست بزايدة، والمفتون بمعنى: الفتنة، أي: بأيكم هي الفتنة والفساد الذي سمره جنتنا، وقال الأخفش أيضاً: بأيكم فتنة المفتون، حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ففي قوله الأول جعل المفتون مصدراً، وهنا أبقاه اسم مفعول، وتأوله على حذف مضاف، وقال مجاهد والفراء: الباء بمعنى: في أي، في أي فريق منكم النوع المفتون البحر المحيط 309/8.

(3) ساقط من س.

(4) الدر المنصور 351/6.

وانظر أوجه إعراب الآية في: الباب في علوم الكتاب 271/19، والكشاف 441/4، ومعاني القرآن للزجاجي 204/5 - 205.

وابن أبي عبله هو: أبو إسحاق إبراهيم بن شمر بن يقطان الشامي الدمشقي، من كبار التابعين أخذ القراءة عن أم الدرداء، ورواه في الأسقع وغيرهما، وأخذ عنه موسى بن طارق، وكثير بن مروان وغيرهما. انظر غايه النهاية في طبقات القراء 19/1.

(5) البقرة: 177.

(6) الكشاف: 199/1، وانظر النشر في القراءات العشر 226/2، والمحب 205/1.

(7) في المغني الذي.

(8) البيت لمحمود الوراق منسوب له في البيان والتبيين 125/3، والكامل في اللغة والأدب 192/2، ولحمود الوراق، أو لمحمد بن خازم في شرح أبيات المغني 608/1، ولحمود النحاس في شرح شواهد المغني 338/1، حاشية الأمير على المغني 102/1، ويلا نسبة في شرح التصريح 272/1. والشاهد فيه: أن الباء زيدت في اسم ليس المؤخر بأن الفتى.

بيت من المتقارب لمحمود النحاس، فزاد الباء في اسم ليس وأخبره إلى موضع الخبر، وهذا متعين [فيه]<sup>(1)</sup> ينصب عجباً بخلاف الآية.

(والرابع<sup>(2)</sup>): الخبر وهو ضربان: غير موجب فينقاس، نحو: ليس زيد بقائم) قيل: لو [مثل]<sup>(3)</sup> بنحو: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ»<sup>(4)</sup> لكان أولى جرياً على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت، ومنع بأنه موجب بناءً على أن الهزمة للإنكار<sup>(5)</sup>، وفيهما بحث<sup>(6)</sup>، «وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ»<sup>(7)</sup>، (وقولهم: لا خير بخير بعده النار<sup>(8)</sup>) يحمل الباء فيه على الزيادة (إذا لم تحمل / 103/ ب على الظرفية) وفيه [رمز]<sup>(9)</sup> إلى أن الأولى كون الباء فيه بمعنى: «في» كما قال الرضي<sup>(10)</sup>، قال ابن قاسم: وقد وردت زيادتها في خبر لا اخت ليس<sup>(11)</sup> كقول سواد بن قارب:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ يَمْنَعُنِي قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(12)</sup>

(1) ساقط من نس.

(2) في نس بإضافة: ما نزيد فيه الباء.

(3) ساقط من نس.

(4) الزمر: 35.

(5) النصف من الكلام 228/1.

(6) ساقط من نس.

(7) البقرة: 74، 85، 140.

(8) انظر شرح التسهيل لابن مالك 1/ 383، وانظر شرح الرضي على الكافية 2/ 189.

(9) في نس إشارة.

(10) شرح الكافية: 27/6.

(11) الجنى الداني: 54.

(12) والبيت من الطويل لسواد بن قارب في الجنى الداني 54، شرح التصريح 1/ 273، شرح عمدة الحفاظ

1/ 215، وبلا نسبة في شرح شواهد المفني 2/ 835، المعجم 1/ 405، شرح ابن عقيل 1/ 286.

وسواد هو: ابن قارب الأسدي الذوسي، الصحابي، (ت 15 هـ). انظر الإصابة 2/ 129 - 130، أسد

الغابة 2/ 590 - 591، الأعلام 3/ 144.

وفي خبر فعل ناسخ منفي كقول الشاعر:

وَإِنْ مُدَّتْ أَلْيَدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ  
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجَشَعُ الْقَوْمَ أَصْغَلُ<sup>(1)</sup>

وظاهر كلام بعضهم أن هذا يجوز القياس عليه، قال المصنف في التذكرة:  
زيادة الباء في الخبر على ثلاثة أقسام: كثير، وقليل، وأقل، فالكثير بعد كيس، ومأ،  
وبعد أولم ير، وإن، والقليل بعد كان وأخواتها منفية، وبعد ظن وأخواتها منفية،  
وبعد لا بمعنى كيس، والأقل بعد أن، ولكن، وهل، كقوله:

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لِّلْيَلِ بِذَالِمٍ<sup>(2)</sup>

(وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الأخفش ومن تابعه،  
وجعلوا منه [قوله تعالى]<sup>(3)</sup> ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْطُلُهَا﴾<sup>(4)</sup> [فيونس]<sup>(5)</sup> قوله بقوله

<sup>(1)</sup> بيت من الطويل للشنفرى منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 899، الخزانة 3/ 340، ولعمرو بن براق  
الأزدي في شرح التصريح 1/ 273، وبلا نبة في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 382، الجنى الداني 54،  
شرح الدماميني على المغني 1/ 228، الجمع 1/ 405.

<sup>(2)</sup> عجز بيت من الطويل، صدره:

يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ

وهو للفرزدق في ديوانه 863، شرح التصريح 1/ 274، شرح شواهد المغني 2/ 772، الخزانة 4/ 142،  
لسان العرب (ق. ل. ا) 7/ 486، وبلا نبة في الجنى الداني 55، الجمع 1/ 405.

<sup>(3)</sup> إضافة من المغني.

<sup>(4)</sup> يونس القتيبي: 27.

قال أبو حيان: وأجاز الأخفش زيادتها في الواجب، نحو: زُيد بقاءم، واستدل بقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ  
بِمِثْلِهَا﴾، أي: مثلها. ارتشاف الضرب 3/ 1219، وانظر معاني القرآن للأخفش 2/ 567.

<sup>(5)</sup> ساقط من س.

تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»<sup>(1)</sup>، والجمهور على أن الباء ليست [بزائدة بل]<sup>(2)</sup> متعلقة بمحذوف إن كان جزءاً سيئاً مبتدأ، ويدّجراً إن كان عطفاً على الحسن، (وقول الحماسي:

وَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ<sup>(3)</sup>)

عجز بيت من الوافر لرجل من تميم صدره:

فَلَا تُطْمَعُ أَيْتُ اللَّغْنِ فِيهَا

أَيْتُ من الإباء، وألغى الطرد وكانت هذه تحية الملوك في الجاهلية، وضمير فيها لسكاب علم فرس تقدم ذكرها في قوله:

أَيْتُ اللَّغْنِ إِنْ سِكَابِ حِلْقِي نَقِيْسَ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاغِ

سكاب علم فرس مبنى على الكسر كحذام، [وصوب المصنف فتحه إعراباً]<sup>(4)</sup>؛ لأن الشاعر تميمي، وألغى النفيس، [فالجمع]<sup>(5)</sup> بينهما للتأكيد، وتعار وتباغ بالتذكير باعتبار النفيس، والتأنيث باعتبار الفرس، الواو في ومنعها للحال

(1) الشورى: 40.

(2) ساقط من نس.

(3) البيت لرجل من تميم منسوب له في شرح أبيات المهدي 298/2، ولعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمروزي 1/211، ولرجل من تميم، أو لعبيدة بن ربيعة في الخزانة 5/299، ولرجل من تميم، أو لقحيف العجلي في شرح شواهد المهدي 1/338 - 339، المقاصد النحوية 1/302، وبلا نسبة في الجنى الداني 55، ووصف المياني 150، والارتشاف 2/116 والشاهد فيه: زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب، والأولى تعليلها بمنعها.

(4) في نس: ولكن الصواب فتحه إعراباً.

(5) في نس: جمع.



وهو مبتدأ خبره 'بشيء'، ويستطاع صفة على أن الباء زائدة أو خبره يستطاع؛  
 وبشيء متعلق به، أو بما قبله على أن الباء بمعنى: من (والأولى تعليق بمتعلقها  
 باستقرار محذوف هو الخبر) على أن يكون «جزءاً سيئة»<sup>(1)</sup> مبتدأ لا عطف على  
 الحسن؛ فلا يعارض ما قاله في الجملة المعترضة: [إن الظاهر تعلق الباء بالجزء  
 (وبشيء بمنعكها)]<sup>(2)</sup> فإنه مصدر مضاف إلى مفعوله الأول، [والثاني الهاء]<sup>(3)</sup>،  
 وقيل: إلى فاعله [وفيه شاهد على جواز الوصل فيما اجتمع ضميران أعرف  
 وعجور، والقياس ومنعك إياها، والمعنى]<sup>(4)</sup>: ومنعكها بشيء ما أي: بشيء  
 مجهول لغمته وغلاء ثمنه (يستطاع) قيل: الأولى أن لا يأتي بئماً لأنها تزداد مع  
 كلمة شيء للدلالة على التقليل أو التحقير، ولا يناسب ذلك؛ لأن المخاطب  
 ملك؛ ولهذا حياه بتحية الملوك بل المناسب التعظيم أو التكثير وهو يستفاد من  
 التكرير<sup>(5)</sup>، وفيه بحث، على أنه لا مانع من حمله على ذلك، قال الرضي: فائدة ما  
 هذه إما التحقير، نحو: هلا أعطيته عطية ما، أو التعظيم، نحو: لأمر ما يسود من  
 يسود، والتنويع، نحو: أضربه ضرباً ما، أي: نوعاً من أنواعه، وتجتمع هذه المعاني  
 كلها في الإبهام وتأكيد التكرير، أي:

عطية لا تعرف لحقارتها وأمر مجهول لعظمته<sup>(6)</sup>

(وقال ابن مالك في بحسبك زيد: إن زيدا مبتدأ مؤخر؛ لأنه معرفة  
 وحسب نكرة)<sup>(7)</sup>؛ لأنه من الأسماء التي لا تُعرف بالإضافة.

(1) يونس 27

(2) في س من أن الظاهر تعلق الباء بالجزء، وكذا الأولى تعليق بشيء بمنعكها.

(3) في س والهاء مفعوله الثاني.

(4) ساقط من س.

(5) انظر النصف من الكلام 1/ 229.

(6) انظر شرح الكافية للرضي 3/ 293.

(7) قال ابن مالك: وأما جره بالباء فتحو: بحسب الذي فائدة، وبحسبك حديث هذا إذا كان التأخر نكرة. فلو  
 كان معرفة فالأجود أن يكون مبتدأ، وبحسبك خبراً مقدماً؛ لأن حسب من الأسماء التي لا تعرفها  
 بالإضافة شرح الكافية الشافية 1/ 144، وانظر الجني الداني 53.

(والخامس<sup>(1)</sup> الحال المنفى عاملها) لأنه شبيه بالخبر (كقوله:

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِيَةِ رِكَابٍ حَكِيمٍ بِنِ الْمُسَيَّبِ مُتَهَاةً<sup>(2)</sup>

بيت من الوافر، أَلرِكَابُ ككِتَابٍ [بمعنى<sup>(3)</sup>]: الإبل، فاعل رَجَعْتَ،  
والجملة الاسمية صفة له، وَالْمُسَيَّبُ هذا بالفتح وكذا كل مسيب إلا والد سعيد  
فإن فيه الفتح والكسر، [ذكره السيوطي<sup>(4)</sup>]، والمعنى: أن الركب التي انتهت إلى  
هذا الرجل لم ترجع محرومة من المطلوب بل رجعت بالظفر بالمقصود.  
(وقوله:

فَمَا اتَّبَعْتُ بِمَرْزُودٍ وَلَا وَكَلٍ<sup>(5)</sup>

(1) في س: بإضافة: مما تزداد فيه الباء.

(2) البيت لتحييف العقيلي منسوب له في الخزنة 137/10، وبلا نسبة في الجني الداني 55، شرح شواهد  
المغني 1/339، الممع 1/406، شرح التسهيل لابن مالك 1/385، الكافية الشافية 1/327، الارتشاف  
1219/3، لسان العرب (م. ن. ي) 8/382.

والشاهد في البيت زيادة الباء في الحال المنفى عاملها وهي مُجَانِبَةٌ.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) ساقط من س.

وانظر شرح شواهد المغني 1/339 - 340.

وسعيد هو: أبو محمد، سعيد بن المسيب بن خَزَن بن أبي وهب المخزومي القرشي، سيد التابعين، أحد  
الأئمة الأعلام، جمع بين الحديث، والفقه، والزهد، والورع، أخذ العلم عن زيد بن ثابت، وجالس ابن  
عباس، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص وغيرهم (ت 94 هـ).

(5) انظر طبقات ابن السعد 88/5، مرآة الجنان 1/149، شلوات الذهب 1/102 - 103، الأعلام 3/102  
البيت لرجل من طيّه منسوب له في شرح التسهيل لابن مالك 1/385، شرح عمدة الحفاظ 1/419،  
الكافية الشافية 1/327، الجني الداني 56، الارتشاف 2/116 - 117، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني  
1/340، شرح أبيات المغني 2/393.

والشاهد فيه: زيادة الباء في الحال بمَرْزُودٍ.

عجز بيت من البسيط صدره:

كَائِنْ دُعِيتْ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ

كائن<sup>(1)</sup> بمعنى كُـم، والبأساء الشديدة، والداهمة الآتية بغتة، وأنبعثت أسرعت، والمزوود المذعور وزناً ومعنى، والوكل بفتحين العاجز الذي يكل أمره إلى غيره، (ذكر ذلك ابن مالك<sup>(2)</sup>)، وخالفه أبو حيان، وخرج البيهقي على أن التقدير: بحاجة خائبة<sup>(3)</sup> فيلزمه حذف الموصوف بلا دليل، وارتكاب التجوز في وصف الحاجة بالخيبة، ولو خرج على أن خائبة مصدر والباء متعلقة بـرُجعت، أو بمحذوف حال من رُكِبَ لكان أسلم، (ويشخص مزوود، أي: مذعور) خائف (ويريد أي: الشاعر بالمزوود نفسه) فبالغ في اتصافه بالشجاعة حتى انتزع من نفسه شخصاً لا دعر عنده ولا وكل، (على حد قولهم: رأيت منه أسداً) يعني: على طريقة التجريد، والأنسب [على حد قولهم]<sup>(4)</sup>: لقيت به أسداً، (وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول) ظهوره ممنوع (دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة)<sup>(5)</sup> حال من ضمير نفيت لا متعلق به؛ إذ ليس المراد أن نفيها مبالغ فيه (لم يتف أصلها) صفات الذم هنا هي المزوود والوكل، والمبالغة فيهما من جهة التجريد، وإنما خص هذا الحكم بها [لكونه]<sup>(6)</sup> بصدده، وإلا فهو

(1) في نس بإضافة: مثل كاع.

(2) قال ابن مالك: وربما زيدت في الحال المنفية واستشهد بالبيتين السابقين شرح السهيل لابن مالك 382/1 - 385.

(3) قال أبو حيان بعد ما نقل كلام ابن مالك: ولا يتعين ما قاله، ولا تطرد زيادة الباء على قول الجمهور إلا في خبر كئس، وما على ما سبق ما أجمعا عليه إذا كان منفيًا ليس في باب الاستثناء، وعلى ما وقع فيه الاختلاف الارتشاف 117/2.

(4) في نس أن يقول على طريقة.

(5) في نس بإضافة: على متعلقة بمحذوف هو.

(6) في نس: لا هو.

جار في كل مقيد بقيد إذا دخل عليه التاء في نحو: ما جئت راكباً، أي: جئت غير راكب، هذا هو الشائع، وقد يقصد نفي المقيد والقيد جميعاً<sup>(1)</sup>، كقوله:

ولا تري الضب بها يتحجر<sup>(2)</sup>

أي: لا ضب ولا انحجار، وقد يؤول مثله بأن يتعلق القيد بالنفي لا بالنفي كأن يقال: انتهى انبعائي بمزود ولا وكل، فحينئذ يندفع المحذور؛ (ولهذا قيل في «وَمَا رُبُّكَ بظَلَامٌ [لِلْعَبِيدِ]»<sup>(3)</sup>)<sup>(4)</sup>: إنَّ فعلاً هنا ليس للمبالغة) لأن المراد نفي أصل الظلم وهو لا يدل على نفيه، بل على نفي المبالغة فيه (بل للنسب) 104/ب  
فيرتفع معنى المبالغة فيدل نفيه على نفي الأصل رأساً، وفيه وجوه آخر منها أنه للتكثير لأجل العبيد، ومنها أن أقل القليل من الظلم لو ورد منه تعالى لكان كثيراً، ومنها أنه أراد: ليس بظالم ليس بظالم تأكيداً للنفي، ومنها أنه ورد جواباً لمن قال: ظلام، ومنها أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله تعالى سواء في الإثبات فجري النفي على ذلك، ومنها أنه ورد تعريضاً لولاء الجور، وإشارة إلى أن ثمة ظلام العبيد، فلا يعتبر المفهوم (كقوله:

[وَلَيْسَ بِلَئِي سَيِّفٍ وَلَيْسَ بِثَبَالٍ]<sup>(5)</sup>

(1) في نس بإضافة: ويقال له: نفي الشيء بنفي لازمه.

(2) شرط بيت لم أعثر له على تمة.

(3) إضافة من المعني.

(4) فصلت: 46.

(5) في نس وليس بذي سيف وليس بثال.

والبيت لامرئ القيس في ديوانه 124، الكتاب 91/2، شرح أبيات سيويه لابن السرياني 221/2، شرح شواهد المفني 341/1، المقاصد النحوية 540/4، لسان العرب (ن. ب. ل) 439/8، وبلا نسبة في المنتصب 133/3، أوضح المسالك 199/3.

والشاهد فيه: قوله: بثال، أي: بذي نيل.

وامرؤ القيس هو: مهلهل بن ربيعة بن الحارث بن عمرو بن حجر، وقيل: اسمه خنُج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي، ويقال له: الملك الفضيل، أشهر شعراء العرب على الإطلاق.

انظر طبقات فحول الشعراء 51/1، الشعر والشعراء 49 - 68، معجم الشعراء 109، الأعلام 11/2 - 12.

[عجز بيت من الطويل لامرئ القيس صدره:

وَلَيْسَ بِإِذِي رُمِحَ فَيَطْعَنَنِي بِهِ

أراد من ليس بإذِي رمح: ليس بفارس، وَيَطْعَنَنِي بالنصب جواب  
النفي<sup>(1)</sup>، وألناب الرامي بالنبل، وقال الرّياشي: النبال هنا ليس بجيد؛ لأنه الذي  
يعمل التّبل، أو يبيعها، والذي يرمى بها نابل، وقال أبو حاتم: قد تحيء مثل هذا  
كقولهم: سيف، أي: يضرب بالسيف، وقد استشهد المصنف بهذا البيت على أن  
فعلاً لا يأتي بمعنى: صاحب كذا، فإن نَبالاً بمعنى: صاحب نبل استغنى به عن  
ياه النسب ذكره السيوطي<sup>(2)</sup>، (أي: وما ريك بلدي ظلم؛ لأن الله تعالى لا يظلم  
الناس شيئاً، ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً، أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة  
في الوصف بالإقدام والكرم) فيكون معنى البيت ما انبعثت برجل متصف بكمال  
الجلين والخوف، ومفهومه أن ينبعث بمن اتصف بأصل الجين، والمراد به نفسه فلا  
يفيد نفي صفة الذم عن نفسه، فلا ينبغي أن  
يحمل على التجريد<sup>(3)</sup>.

[السادس]<sup>(4)</sup>: التوكيد بالنفس والعين) يقال: جاء زيد بنفسه أو  
بعينه<sup>(5)</sup>، (وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾<sup>(6)</sup>، وفيه نظر

(1) في س هذا من الطويل لامرئ القيس، تمامه:

وَلَيْسَ بِإِذِي سَيِّفٌ فَيَقْتُلَنِي بِهِ  
وَلَيْسَ بِإِذِي رُمِحَ فَيَطْعَنَنِي بِهِ

قوله: ليس بإذِي رمح، أي: بفارس.

(2) شرح شواهد المغني 1/ 341.

(3) س: بإضافة: كما حله أبو حيان.

(4) في المغني والسادس، وفي س: بإضافة: مما تراءى فيه الباء.

(5) في س: بإضافة: جاء زيد نفسه، أو عينه.

(6) البقرة: 228.

إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمتفصل) لئلا يتلبس التأكيد بالفاعل في مثل: 'هند ذهبت نفسها، وأجري بقية الباب عليه طرداً له ([كُتِّمْتُمْ])<sup>(1)</sup> أنتم أنفسكم) وقد يجاب عنه بأن هذا المؤكد لما زيدت عليه الباء أشبه الفضلة فخرج عنه حكم التابع، ونظيره حذف الفاعل عند سيبويه في<sup>(2)</sup>: «(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)»<sup>(3)</sup> فإنه بسبب الجر بالحرف أشبه الفضلة فجاز حذفه، وقيل: ليس حقه ذلك على التعيين، بل حقه أحد الأمرين: إما التأكيد وإما الفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف<sup>(4)</sup>، ويمكن هنا أن يقال: اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يُكْتَفَى بالزائد في العطف، نحو: 'ما قمت ولا زيد، ورُدُّ بأن الباء لا تقاس على 'لا' لكونها على حرف واحد<sup>(5)</sup>، (ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتريص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن بخلاف قولك: 'زَارَنِي الخليفة نفسه وإنما ذكر 'الأنفس' هنا لزيادة البعث على التريص لإشعاره بما يستكفن منه) 'من متعلقة بـ'يستكف' وبيان ما [في]<sup>(6)</sup> قوله: (من طمّرح 1/105 أنفسهن إلى الرجال)<sup>(7)</sup> وعليه فالباء سببية، [وثلاثة قروء ظرف أو مفعول به]<sup>(8)</sup>، أي: يتريصن مضيهاً.

(تنبيه) إنما ذكره هنا [لنيابة]<sup>(9)</sup> الباء عن حروف كثيرة كما مر، فلا يرد ما قيل: [إن]<sup>(10)</sup> مقتضى صناعة التأليف أن يذكر عقيب كلامه على 'إلى، أو على

(1) في المعنى نحو: قمت.

(2) في 'س' بإضافة: مثل. وانظر شرح السراقي للكتاب 1/164.

(3) مريم: 38.

(4) انظر الارتشاف 3/38 - 39.

(5) في 'س' بإضافة فتايل وانظر النصف من الكلام 1/231.

(6) ساقط من 'س'.

(7) في 'س' بإضافة: مأخوذ من الكشف.

(8) في 'س': ونصب ثلاثة قروء على الظرف، أو المفعول به.

(9) في 'س': نيابة.

(10) ساقط من 'س'.

الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النياية: (مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في: ﴿وَلَا صَلَّيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾<sup>(1)</sup>: إن في ليست بمعنى خلّى، ولكن شبه المصلوب - لتمكنه من الجلدع - بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ.....  
.....<sup>(2)</sup>

معنى: روين، وأحسن في ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾<sup>(3)</sup> معنى: لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى (لا على القياس. قال ابن قاسم: ما لا يمكن فيه التأويل والتضمين فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ<sup>(4)</sup>)، (وهذا الأخير) أي: جعل الكلمة نائبة عن أخرى (هو عمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين)<sup>(5)</sup> وإنما لم نجعل هذا إشارة إلى شذوذ الإنابة؛ لثلاث ينافي قوله: (ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً) يؤهم ميله إليه، قال الزنجشيري في سورة لقمان: فإن قلت ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾<sup>(6)</sup>، و﴿يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾<sup>(7)</sup>، أهو من تعاقب الحرفين؟ قلت: كلاً ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ضيق العطن<sup>(8)</sup>.

(1) طه: 71 وقد وردت الآية في المخطوط بدون واو والصواب إثباتها.

(2) سبق تحويجه.

(3) يوسف 100.

(4) في س: بإضافة: فاعل وانظر الجني الداني 46.

(5) انظر الجمع 335/2 - 337.

(6) الرعد: 2، فاطر: 13، الزمر: 5.

(7) لقمان 29.

(8) الكشف 530/3.

## [مبحث: بجل]

(بجل) مبتدأ خبره: (على وجهين) وقوله: (حرف بمعنى: نعم، واسم) خبر محذوف هو: أحدهما، ويجوز أن يكون بدل، التفصيل من وجهين بتقدير المضاف<sup>(1)</sup>، أي: وجه الحرفية ووجه الاسمية<sup>(2)</sup>، قال الرضي: ومن البدل قولك: مررت بقوم عبد الله [وبزید]<sup>(3)</sup> وخالد والرفع بتقديرهم جيد<sup>(4)</sup>، فمن قال: هو خبر آخر لا يصح فيه البدلية من مجرور على فقد قصر<sup>(5)</sup>.

(وهي) أي: بجل الاسمية (على وجهين: اسم فعل بمعنى: يكفي) وقال ابن يعيش: بمعنى أكتف، وبني لوقوعه موقعه<sup>(6)</sup> (واسم مرادف لحسب، ويقال على الأول بجلتي) بنون الوقاية (وهو) أي: الأول (نادر) وهذه<sup>(7)</sup> الجملة حالية وليس هو راجعاً إلى استعمال بجل اسم فعل حتى يقال: موضع إirاده عند قوله: اسم فعل، ولا إلى حقوق النون به حتى [يرد]<sup>(8)</sup> أن النون على تقدير كونه اسم فعل واجبة لا نادرة، نعم إذا كان بمعنى: حسب ذكروا أنها تلحقه قليلاً كما

(1) في س: بإضافة: ليصح حله عليها

(2) في س: بإضافة: كما في قوله:

وكننت كذي وجلين وجل صحيحاً وأخرى رمى فيها الزمان لثلت

(3) في س: وح وزيد، وكذا في شرح الرضي على الكافية.

(4) شرح الكافية: 113/3.

(5) في س: بإضافة: غافلاً عنه.

وانظر شرح الدمامي على المعنى 231/1.

(6)

(7) في س: يقال.

(8) في س: يقال.



في الجنى الداني<sup>(1)</sup>، على أنه قال الرضي<sup>(2)</sup>: والحذف في بَجَلْ أولى من الإثبات<sup>(3)</sup>، [وعلی<sup>(4)</sup>] الثاني بَجَلِي (بغير النون، قال:

أَلَا بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلَا بَجَلِ<sup>(5)</sup>

عجز بيت من الطويل لطرفة بن العبد صدره:

ب/105

أَلَا إِنْشِي شُرَيْتُ/ أَسْوَدَ حَالِكَا

وأول القصيدة:

لِخَوْلَةٍ بِالْأَجْزَاعِ مِنْ إِضْمٍ طَلَّلْ      وَيَالْسَفْحِ مِنْ قَوْ مُقَامٍ وَمُحْتَمَلْ

الأجزاء جمع جزع [سمك]<sup>(6)</sup> هو منعطف الوادي، وإضم كغيب اسم واد، والسفح موضع، وقو كعد اسم واد، ومقام بالضم الإقامة، ومُحْتَمَلْ

(1) قال ابن قاسم: "وأما بَجَلْ الاسم فلهما قسما: أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى أكتفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم، فيقال: بَجَلِي. والثاني: أن تكون اسما بمعنى خُتِبَ، فتكون الياء المتصلة بها محروقة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية قليلا، والأكثر ألا تلحق الجنى الداني 419 - 420.

(2) في س بإضافة: يجب النون في قد، وقط، دون بَجَلْ، اسم فعل في الأعراف لكونهما على حرفين، وقال أيضا شرح الكافية 22/4.

(3) في س ويقال على.

(4) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه 75 وروايته: ألا بَجَلِي من الشراب...، وله في الجنى الداني 420، شرح شواهد المغني 345/1، المقاصد النحوية 381/1، الحزانة 247/6، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني 398/2، وصف المبانئي 153 والشاهد في البيت حذف نون الوقاية، وهو الأكثر - وطرفة هو: أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد اليكري الوائلي، وقيل: اسمه عمرو، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى (ت 60 ق هـ) انظر الشعر والشعراء 103 - 110، طبقات فحول الشعراء 138/1، معجم الشعراء 21، الأعلام 225/3.

(6) في س كمْك.

الاحتمال، وَشُرِّبْتُ مِنَ التَّشْرِيبِ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَأَرَادَ بِأَسْوَدَ حَالِكَ كَأَسْ  
الْمَنِيَّةِ، [وَقِيلَ: شَرَاباً فَاسِداً<sup>(1)</sup>]، وَقِيلَ: السَّمُّ، وَهَذَا مِثْلُ ضَرْبِهِ الشَّاعِرُ لِفَسَادِ مَا  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَبِيبَتِهِ خَوْلَةً<sup>(2)</sup>، وَنَجْلِيٍّ بِمَعْنَى حَسْبِيٍّ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مِنَ الشَّرَابِ، وَالْأَلَا يَجْلُ  
تَأْكِيدٌ لَهُ [وَمَنْ قَالَ: يَجْلُ هُنَا حَرْفٌ بِمَعْنَى: نَعَمْ]<sup>(3)</sup> فَقَدْ ضَبَطَ.

(1) ساقط من س.

(2) في س بإضافة: وَالْأَلَا لِلتَّوْبِيخِ وَالْإِنْكَارِ.

(3) في س: وَقَالَ الْمَعْنَى: هُوَ حَرْفٌ بِمَعْنَى نَعَمْ.

وَانْظُرِ الْمَقَاصِدَ النُّحَوِيَّةَ 385/1.

## [مبحث: بل]

(بل حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب: إما الإبطال) لما قبلها والإثبات لما بعدها، (لحمو ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾<sup>(1)</sup>، أي: بل هم عباد) [فسره]<sup>(2)</sup> لبيان وقوع الجملة بعدها، (ولحمو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(3)</sup> وإما الانتقال) من غير الإبطال (من غرض إلى آخر) أهم من الأول، (ووهم ابن مالك [إذ زعم]<sup>(4)</sup> في شرح كافيه أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه)<sup>(5)</sup> سبقه إلى هذا الانتقاد ابن قاسم<sup>(6)</sup>، وسبقه أستاذة أبو حيان، وقال [ابن الصائغ]<sup>(7)</sup>: فات الجميع ما مال إليه مفرد زمانه من أن الآيتين وقع الإضراب فيهما عن جملة القول لا عن المحكية بالقول، وجملة القول: إخبار من الله تعالى عن مقاتلهم صادقة<sup>(8)</sup> لم يطلها الإضراب أبدًا، وإنما أفاد الإضراب الانتقال من إخبار عن الكفار إلى وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي عليه الصلاة والسلام<sup>(9)</sup>، (ومثاله) أي: ومثال كون بَلْ للانتقال

(1) الأنبياء: 26.

(2) في نس وفسره.

(3) المومنون: 70

(4) ساقط من ظ، ونح.

(5) قال ابن مالك: «وَأَمَّا بَلْ فَلِلإِضْرَابِ، وحالها فيه مختلف، فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على

انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه. شرح الكافية الشافية 1/ 553

(6) قال ابن قاسم: «وجملة القول في بَلْ أنها إن وقع بعدها جملة كانت إضراباً عما قبلها، إما على جهة

الإبطال، لحمو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾، وإما على جهة الترك من غير إبطال،

لحمو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا ﴾، فظهر من هذا أن قوله

في شرح الكافية: إن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا يكون

في القرآن إلا على هذا الوجه فيه نظر توضيح المقاصد والمسالك 2/ 1021.

(7) في نس ابن الصائغ.

(8) في نس بإضافة: غير باطلة.

(9) انظر قول ابن الصائغ في النصف من الكلام 1/ 233.



الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع [بين جبلين] <sup>(1)</sup>، وألقنم الغبار،  
 وجهرم كجعفر بلد بفارس، [وقيل: الجهرم بساط من شعر] <sup>(2)</sup>، وأراد رؤية بـ  
 وبالكثان هنا السراب؛ [إذ التقدير: بل رب/ بلد موصوف بهذا الوصف قطعت،  
 1/106] وهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة) وجه وهمه أن الجر بزب المحذوفة لا  
 ببل، وحكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ذلك كما في الجنى الداني <sup>(3)</sup>،  
 (وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كأضرب زيداً بل  
 عمراً، وقام زيد بل عمرو فهي [جعل] <sup>(4)</sup> ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه  
 بشيء) وقوله: (وإثبات الحكم لما بعدها) بالجر عطف [على جعل] <sup>(5)</sup>، قال  
 التفتازاني: فنحو: جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه، في كلام  
 ابن الحاجب أنه يقتضي عدم المجيء قطعاً <sup>(6)</sup>، وقال السيد الشريف: ليس في كنه  
 المشهورة ما يدل على ذلك ولا ما يوهم سوى أنه حكم في المثال المذكور بأن  
 الإخبار عن مجيء زيد وقع غلطاً ومعناه: أن تلفظك بزيد وقع عن غلط وسبق  
 لسان، ولم تكن أنت بصدد الإخبار عنه، ثم تداركته بقولك: بل عمرو، وأثبت  
 المجيء له، وجعلت زيداً في حكم المسكوت عنه مصروفاً إلى تابعه، وقد صرح بهذا  
 المعنى شارحو كلامه <sup>(7)</sup>، [وقيل] <sup>(8)</sup>: قال بعض أصحاب الخواشي: صرح ابن  
 الحاجب بذلك في الأمالي، (وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على

(1) ساقط من نس.

(2) في نس: والجهرية ثياب منسوبة من نحو البسط، إذ هي من الكثان كما في القاموس.

(3) قال ابن قاسم: ذكر بعضهم لبيل قسماً آخر وهو أن تكون حرف جر خافض للكرة بمنزلة زب...  
 وليس بصحيح، وإنما الجار في البيت ونحوه زب المحذوفة. وحكى ابن مالك، وابن عصفور الاتفاق على  
 ذلك قبل، فظهر وهم من جعل بل جارة... الجنى الداني 237.

(4) في نس، والمغني تجعل.

(5) في نس على قوله: لجعل.

(6) المطول: 102 - 103.

(7) حاشية المطول: 102.

(8) في نس: وقال الحشي الفثاري.

حالته وجعل ضده لما بعده، نحو: 'ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو' وهذا يوافق قول ابن مالك أن 'بل' بعد النفي والنهي كلكن' بعدهما<sup>(1)</sup>؛ فإن إطلاقه يعطي أن عدم قيام زيد متحقق كما كان كذلك في 'ما قام زيد لكن عمرو' بالاتفاق، قال الرضي: وبه قال ابن الحاجب، وظاهر كلام الأندلسي، - وهو الظاهر - أن 'بل' للإضراب أيضاً، ومعنى الإضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالسكوت عنه [بالنسبة إلى متبوعه]<sup>(2)</sup>، ففي: 'ما جاءني زيد بل عمرو' أفادت 'بل' أن الحكم على زيد 'بعدم المجيء' كالسكوت عنه يحتمل أن يصح [هذا]<sup>(3)</sup>، فيكون غير جائز، وأن لا يصح فيكون قد جاءك [كما كان الحكم على زيد 'بالمجيء' مع الإيجاب كذلك]<sup>(4)</sup>، وعند الجمهور أن الثاني مثبت، كأنك قلت: بل جاءني [عمرو]<sup>(5)</sup>؛ فبطل البطل النفي والاسم المنسوب إليه المجيء، قالوا: والدليل على أنه مثبت حكمهم بامتناع النصب في 'ما زيد قائماً بل قاعد'<sup>(6)</sup> (وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها)<sup>(7)</sup> قال ابن مالك: ما جوزوه المبرد مخالف لاستعمال العرب<sup>(8)</sup>، (وعلى قولهما) يتأتى

(1) قال ابن مالك في الخلاصة:

وَلَمْ يَكُنْ يَنْدُ مَصْنُوعِيهَا      كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْتَمٍ بَلْ يَبْهَا

شرح التسهيل 368/3، وقال الأزهري: 'ومعناها بعد النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها، كما أن كلكن' كذلك. شرح التصريح على التوضيح: 177/2.

(2) ساقط من نس.

(3) ساقط من نس.

(4) في نس' كما كان كذلك مع الإيجاب.

(5) ساقط من نس.

(6) انظر شرح الكافية 190/6.

(7) شرح التصريح على التوضيح 177/2.

(8) قال ابن قاسم: 'ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها، ووافق على ذلك أبو الحسن عبد الوارث. قال ابن مالك: وما جوزوه مخالف لاستعمال العرب'.

الجبني الداني 236، وانظر شرح التسهيل لابن مالك 368/3.

التفريع، (فيصح ما زيد قائماً بل قاعداً) بالنصب للعطف على الخبر ولا إيجاب؛ لأنَّ بَلْ نقلت معنى النفي إلى ما بعدها؛ فكانه قيل: بَلْ ما زيد قاعداً، (أوبل قاعداً) بالرفع على أنه خبر محذوف، أي: بل هو قاعد فهو مثبت؛ لأنها جعلت ضد النفي لما بعدها كما هو مذهب الجمهور وحيث لا تكون عاطفة لرفع الجملة بعدها، (ويختلف المعنى) بالنفي والإثبات؛ لأنَّ ما بعد بل مع النصب منفي، ومع الرفع مثبت، (ومنع الكوفيون أن يعطف/ بها بعد غير النفي وشبهه) قال الرضي: نقل صاحب المغني عن الكوفيين أنهم لا يجوزون العطف ببَلْ بعد الإيجاب، والظاهر أنه وهم من الناقل؛ فإنهم يجوزون عطف المفرد بسكّن بعد الموبّح حلاً على بَلْ كما نقل عنهم ابن الأنباري، والأندلسي، فكيف ينعون هذا<sup>(1)</sup>، [وأشار المصنف إلى أنّ<sup>(2)</sup> النقل عنهم صحيح؛ لأنه صرح هشام بمنع ذلك، وهو من أعيانه فقال: (قال هشام: محال) خبر مقدم، مبتدؤه<sup>(3)</sup> (ضربت زيداً بل إياك<sup>(4)</sup>) انتهى، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته، وتزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب (فبَلْ هذه مخالفة لما قال الرضي: وإذا ضمنت لا إلى بَلْ بعد الإيجاب أو الأمر فمعنى لا يرجع إليه، لا إلى ما بعد بَلْ؛ ففي قام زيد لا بل عمرو نفيت بـلا القيام عن زيد وأثبتة لعمرو، ولو لم تجى بـلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت، وكذا في أضرب زيداً [لا]<sup>(5)</sup> بل عمراً، أي: لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً<sup>(6)</sup>، فإنه نص في أن لا

(1) شرح الرضي على الكافية 189/6.

(2) في س إلى رده بأن.

(3) في س بإضافة: المؤخر.

(4) انظر قول هشام في المعجم 180/3، والارتشاف 1995/4. وهشام هو: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أخذ النحو عن الكسائي، وكان مشهوراً بصحته، وأخذ عنه إسحاق بن إبراهيم بن مصعب، من تصانيفه: المختصر في النحو، القياس، الحدود (ت 209 هـ) انظر البلغة 38 - 39، نزعة الألباء 147، بنية الوعاة 328/2، الأعلام 88/8.

(5) ساقط من نقل ورج.

(6) شرح الرضي على الكافية 190/6.

الواقعة قبل بل ليست زائدة، وأيضاً هو معارض لما سيأتي في بحث لا إنه إذا قيل: لجاني زيد لا بل عمرو؛ فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها وليست عاطفة، فإنه يقتضي أن لا تكون زائدة، وأجيب بأن المراد <sup>(1)</sup> أن [لا] <sup>(2)</sup> تذكر قبل بل لا للعطف ونفي ما بعدها، بل لتوكيد الإضراب بأن يُنفى بها الإيجاب الذي قبلها، ويصير بها نصاً في النفي بعد صيرورته بحرف الإضراب كالمسكوت عنه بمحتمل النفي وغيره <sup>(3)</sup>.

(كقوله):

وَجْهَكَ الْبَذْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفٌ [وَأَقُولُ] <sup>(4)</sup>

بيت من الخفيف، أراد [وجهك] <sup>(5)</sup> مثل البدر، ثم بالغ فقال: بل مثل الشمس لو لم يُقْضَ على بناء المفعول، والكسفة - بفتح الكاف - التغير إلى السواد نائب فاعله، والأقول الغيبوبة، وجواب كَوْنٍ محذوف، أو مقدم، [وهذا من باب التشبيه المشروط] <sup>(6)</sup> كقوله:

عَزَمَائِهِ مِثْلُ الثُّجُومِ ثَوَاقِيماً لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِيَّاتِ أَقُولُ <sup>(7)</sup>

(1) في نس' بإضافة: زيادة لا.

(2) ساقط من نس'.

(3) النصف من الكلام 1/ 234.

(4) في المغي أو أقول. والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 178، وشرح التمهيد لابن مالك 2/ 465، المعجم 3/ 180، شرح أبيات المغي 3/ 12، شرح الأشموني 3/ 207. والشاهد فيه: زيادة لا قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب.

(5) ساقط من نس'.

(6) في نس' على الاختلاف ومثله، يسمى عند علماء البيان بالتشبيه المشروط.

(7) بيت من الكامل لرشيد الدين الوطواط في معاهد التنصيص 2/ 94، وبلا نسبة في شرح الدمامي على المغي 1/ 234، حاشية الدسوقي على المغي 1/ 306. والشاهد فيه: تشبيه المزمع بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور أخرجه إلى الغرابة، ويسمى هذا التشبيه المشروط.



(ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي<sup>(1)</sup>، وليس بشيء؛ لقوله:

وَمَا هَجَرْتُكَ لَا بَلْ زَادَتِي شَغَفًا      هَجَرْتُ وَبُعِدْتُ تَرَاحِي لَا إِلَيَّ أَجَلٌ<sup>(2)</sup>

بيت من البسيط الشَّغَفُ بفتح السين: مصدر شغفه الحب إذا خرق شفاف قلبه حتى وصل الفؤاد، وهَجَرْتُ فاعل زاد، وتَرَاحِي فعل ماض صفة بُعد.

(1) انظر رأي ابن درستويه في الممع 3/ 180.

(2) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 2/ 178، شرح شواهد المغني 1/ 348، الممع 3/ 181، شرح إبيات المغني 3/ 14. والشاهد فيه: زيادة لا بعد النفي لتوكيد تقرير ما قبلها.

## [مبحث: بلى]

(بلى حرف جواب أصليّ الألف، وقال جماعة) يعني: من البصريين كما هو الظاهر، لكن قال الرضي: زعم الفراء أن أصلها بَلْ زِيدت الألف للوقف<sup>(1)</sup>، والأولى كونها حرفاً برأسها: (الأصل بَلْ والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتانيث) كالتاء في رَبَّتْ، وَثُمْتُ (بدليل إمالتها) [كألف حَبَلِي]<sup>(2)</sup>، ولو كانت [زائدة]<sup>(3)</sup> لمجرد التكرير كالف تبعثري لم تمل، وفيه أن علامة التانيث لا تزداد ثلاثة، وتختص بالنفي وتفيد/ إبطاله سواء كان مجرداً عن الاستفهام (محو: ﴿رَعِمَ 1/107 الذين كَفَرُوا أن لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾<sup>(4)</sup> أم مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان محو: أليس زيد بقائم؟، فتقول: بلى) أي: بلى زيد قائم، (أو تويخاً محو) أم يَحْشِيُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أن لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى﴾<sup>(5)</sup> أو تقريرياً محو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى﴾<sup>(6)</sup>، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾<sup>(7)</sup> أي: بلى أنت ربنا، وزعم بعضهم أن بلى تستعمل [بعد]<sup>(8)</sup> الإيجاب<sup>(9)</sup>، مستدلاً بقوله:

(1) شرح الكافية للرضي 200/6.

(2) في نس: كإمالة الف حَبَلِي.

(3) ساقط من نس.

(4) الثعابين: 7.

(5) القيامة: 3، 4.

(6) الملك: 8، 9.

(7) الأعراف: 172.

(8) في نس: في.

(9) شرح الرضي على الكافية 200/6.

وَقَدْ بَعُدَتْ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بَلَى إِنْ مَن زَارَ الْقُبُورَ لَيُعْمَلُ<sup>(1)</sup>

قال الرضي: واستعمال بلى في البيت شاذ<sup>(2)</sup>، (اجروا النفي مع التقرير) الحاصل بدخول الاستفهام عليه، وإن خرج إلى الإثبات (عجري النفي المجرد في رده ببلى؛ ولذلك) الإجراء (قال ابن عباس) ؓ (وغيره: لو قالوا) في جواب قول تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾<sup>(3)</sup>: (نعم لكفروا)<sup>(4)</sup>، ووجهه أَنْ نَعَمْ تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب؛ ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: اليس لي عليك ألف؟ فقال بلي، لزمته) أنت الفعل باعتبار معنى الدراهم وإلا فالألف مذكر لقوله تعالى: ﴿بِخَمْسَةِ آلَافٍ﴾<sup>(5)</sup>، (ولو قال نعم لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة) فإن العرف من أدلة الشرع أيضاً، (ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره<sup>(6)</sup> في الآية متمسكين بان الاستفهام تقريرى خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾<sup>(7)</sup> لأنها لا تقع بعد الإيجاب<sup>(8)</sup>، هذا مبني على

(1) بيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية للرضي 200/6، شرح الدماميني على المعنى 1/235، المصنف من الكلام 1/235. والشاهد فيه: أن بعضهم استعمل بلى بعد الإيجاب وهو شاذ.

(2) شرح الكافية 6/200.

(3) الأعراف: 172.

(4) انظر قول ابن عباس في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 4/399، 400، وانظر شرح الرضي على الكافية 6/198.

(5) آل عمران: 125.

(6) في سبب إضافته وهو لو قالوا نعم كفروا. قال السهيلي: فصل في وقوع نعم موقع بلى إذا ثبت هذا فلا يمتنع أن يجاب بنعم بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم؛ لأن التكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه: اليس الخمر حراماً؟ لم يستفهم في الحقيقة، وإنما أراد تقريره، أو توحيه، وفهم مراده في ذلك بقرينة تذكروها بعد إن شاء الله، فلما فهم مراده، وأن يعتقد التحريم جاز أن يجاب بنعم تصديقاً لمعتقد دون التفات إلى لفظ النفي؛ لأنه ليس بناف في الحقيقة، إلا أن أكثر العرب على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى؛ لأنه الظاهر المسموع، وبه نطق القرآن، كقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قُلُوا بَلَى﴾ ولو يقولوا: نعم وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة، بل هو تقرير على إثبات أمالي السهيلي: 45 - 46.

(7) الزخرف: 51، 52.

(8) انظر الكتاب 3/172 - 173، وشرح الدماميني على المعنى 1/236.

أن لسيويه قولين في أن هذه، فلا يعارض ما حكاه [عنه]<sup>(1)</sup> في بحث أم من أنه يراها في الآية متصلة كما ظن<sup>(2)</sup>، (ولذا ثبت أنه) أي: الاستفهام التقريري (إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له)<sup>(3)</sup>، ويشكل عليهم) أي: على من نازع (أن بلى لا يوجب بها [عن]<sup>(4)</sup> الإيجاب<sup>(5)</sup>) ولو كان التقدير خبراً موجباً لكانت بلى في الآية جواباً للإيجاب مع أنها تختص بالنفي، (وذلك متفق عليه) [كانه]<sup>(6)</sup> لم يعبأ بمن أجاز استعمالها [بعد]<sup>(7)</sup> الإيجاب لقلته كما مر<sup>(8)</sup>، وكذلك يقال فيما سيأتي في بحث نعم: إنه إذا كان قبل النفي استفهام تقريري يجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يوجب به الإيجاب، (ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام [المجرد]<sup>(9)</sup>) استدرك [بجواب]<sup>(10)</sup> الإشكال، (ففي صحيح البخاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: ﴿لَا تُزْهَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رَبَّعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالُوا بَلَى﴾<sup>(11)</sup>، وفي صحيح مسلم في كتاب الحجة ﴿لَا يُسْرَكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءٌ؟ قَالَ بَلَى، قَالَ فَلَا إِذَنْ﴾<sup>(12)</sup>) أي: فلا

(1) ساقط من سن.

(2) قال الدمامي: هذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيويه من أنه يراها في هذه الآية متصلة شرح

الدمامي على المغني 1/ 226.

(3) في المغني بإضافة: انتهى.

(4) إضافة من المغني.

(5) قال الدمامي: ولا إشكال في الحقيقة، فإن هولاء راعوا صورة النفي المتطرق به فأجاب ببلى حيث يراد

إبطال النفي الواقع بعد المزة، وجوزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه، المزة

ومدحوها وهو إيجاب شرح الدمامي على المغني: 1/ 236.

(6) في سن إذ.

(7) في سن في.

(8) انظر ص 52 من هذا البحث.

(9) إضافة من المغني.

(10) في سن لجواب.

(11) هذا جزء من حديث تمامه: ﴿لَا قَالَ: أَقْلَمُ فَرَضُوا أَنْ تَكُونُوا لَثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَوَالْبَلَدِ

نَفْسُ مُحَمَّدٍ يَدِينُ إِلَيَّ لَأَكُونُوا يَصِفُ أَهْلَ الْجَنَّةِ﴾ صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كيف

كان بين النبي ﷺ 102/3.

(12) لفظ الحديث في صحيح مسلم: ﴿لَا يُسْرَكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءٌ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَلَا إِذَنْ﴾

صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: الهبات، باب: كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة 58/11.

تفرد<sup>(1)</sup> هذا بالهبة إن أردت استوائهم في البر لك، [قاله لبشير لما وهب لابن نعيمان شيئاً]<sup>(2)</sup>، (وفيه أيضاً أنه قال: «أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ لَهُ الْمُحِبُّ: بَلَى»<sup>(3)</sup>)، وليس لهؤلاء) يعني: السهيلي وغيره (أن يحتجوا بذلك) أي: بوقوع الجواب ببلى/ للإيجاب في الأحاديث المذكورة؛ (لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل) قال أبو حيان: ما رأيت أحداً سلك طريقة الاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد غير ابن مالك؛ على أن الواضعين الأولين لعلم النحو كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والحليل، وسيبويه من البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، والأحرر، وهشام من الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم لحماة الأقاليم كحماة بغداد، وأهل الأندلس<sup>(4)</sup>، (واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي كما مر) في المعنى الرابع لألف الاستفهام (في صدر الكتاب، وفي الموضوع بحث أوسع في باب النون<sup>(5)</sup>).

(1) في نسخة: ابك.

(2) ساقط من نسخة.

(3) هذا جزء من حديث طويل، ولفظه: «إِنَّمَا قَالَ: أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: بَلَى» صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها. 116/6. وانظر الباب في تحرير الأنساب 331/2.

(4) قاله في شرح التسهيل انظر قوله في مواهب الأريب ج 1 اللوحة 112 - ب. وانظر معجم البلدان 262/1 - 264.

- وعيسى بن عمرو هو: أبو سليمان مولى خالد بن الوليد المخزومي، النحوي البصري، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان يطن على العرب، وهو شيخ الحليل، وسيبويه، وابن العلاء، له نحو سبعين مؤلفاً احترق أكثرها منها الجامع، والإكمال (ت 149 هـ). انظر طبقات اللغويين والنحويين 40 - 45، وفيات الأعيان 486 - 488، الأعلام: 106/5.

- ومعاذ هو: أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء، وهو عم الرواسي، ولقب بالهراء لأنه كان يبيع الثياب الهروية، أخذ عن الكسائي، وروى عن جعفر الصادق، وعطاء بن السائب وغيره، وروى عنه: عبد الرحمن الحارثي، والحسن الكوفي وغيرهما (ت 187 هـ). انظر طبقات النحويين واللغويين 125، نزعة الألباء 55، الإصابة 430/3، الأعلام 258/7.

(5) انظر مغني اللبيب 346/2 - 347.

## [مبحث: بيد]

(بيد): وزان غير، (ويقال) فيها: (ميد، بالميم، وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها) هذا أولى إذ لا نظير له من الحروف، ومن قاعدتهم أن الشيء إذا اشتبه حمل على نظائره، [وقيل: أما إنه اسم فدعوى بلا دليل]<sup>(1)</sup>، ولو قيل: بأنه حرف استثناء كـ لا كما اختاره ابن مالك في شواهد التوضيح<sup>(2)</sup>، لم يبعد، أما استعماله متلوأ بأن فهو المشهور، وقد استعمل على خلافه<sup>(3)</sup>، في بعض طرق الحديث الآتي: ﴿بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا﴾<sup>(4)</sup> وخرجه ابن مالك على أن الأصل: بيد أن كل أمة فحذفت أن وبطل عملها وأضيفت بيد إلى معمولي أن<sup>(5)</sup>. (وله معنيان:

أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً) [وجوز الرضي]<sup>(6)</sup> بناء لإضافته إلى أن<sup>(7)</sup> (ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً) كما يقع غير [ذلك]<sup>(8)</sup> (ولما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث ﴿لَا نُخْزِنُ الْأَخْيَرُونَ السَّابِقُونَ بَيْدَ آلِهِمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا﴾<sup>(9)</sup>، وفي مسند الشافعي)

(1) في سفسط ما قيل: إنه اسم دعوى لم يقم عليها دليل.

(2) قال ابن مالك: والمختار عندي في بيد أن يجعل حرف استثناء شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 156.

(3) في سفسط: فوقع.

(4) قال ابن مالك: والأصل في رواية من روى بيد كل أمة: بيد أن كل أمة، فحذفت أن وبطل عملها، وأضيف بيد إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولي أن وهذا الحذف في أن نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف أن فإنهما أختان في المصدرية وشبهتان في اللفظ شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 155.

(5) في سفسط وقال الرضي: يجوز أن يقال بيناه.

(6) شرح الكافية 2/ 182.

(7) في (س) كذلك.

(8) هذا جزء من حديثه تمامه: ﴿واوتيناه من بعدهم، فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهدانا الله له، فالتاس لنا تبع، اليهود غدا، والنصارى بعد غد﴾ مسند الشافعي 60.

اسم كتاب في الحديث للإمام الشافعي (ﷺ) (١) وهو بمعنى: غير أيضاً كما في القاموس (٢) (وفي الصحاح: بُيِّدَ بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال يد أنه بجيل (٣). انتهى. وفي المحكم: أن هذا المثل حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسرها فيه بمعنى على، وأن تفسيرها بغير أعلى (٤)، والثاني) من معني بُيِّدَ: (أن تكون بمعنى: من أجل، ومنه الحديث: ﴿لَا أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ﴾) [يعني: العرب] (٥)؛ لأن الضاد تختص بهم ﴿لَا يَبْدُ أَلِي مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتَرْضِعْتُ﴾) على بناء المفعول أي: حملت على الرضاع ونشأت (ﷺ) في بني سعد بن بكر (٦) وهم أيضاً متصفون بكمال الفصاحة، قال ابن كثير: لا أصل لرواية ﴿لَا أَنَا أَفْصَحُ مِنْ نَطَقَ بِالضَّادِ﴾ (٧)، وقال ابن مالك وغيره: إنها بمعنى غير (٨) [وفي] (٩) الأطول: حمله على معنى على احتمال قوي فلا يفوتك (١٠) (على حد قوله:

(١) ورد في كتاب الأم للإمام الشافعي ذكر الحديث السابق إلى أن قال: «لَا أَنَا أَفْصَحُ مِنْ نَطَقَ بِالضَّادِ» الأم كتاب إيجاب الجمعة 1/ 188.

- والشافعي هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي الملقب بالشافعي المكي، أخذ العلم من مالك، ومسلم بن خالد الزنجي، وطبقتهما، وروى عن إبراهيم بن سعد الزهري، وعبد الله بن نافع الصائغ، وسعيد بن سالم القداح وغيرهما، وروى عنه أبو ثور، وإبراهيم بن خالد الكلبي، وإبراهيم - بن المنذر، وأحمد بن حنبل وغيرهم، من تصانيفه: إثبات النبوة، والرد على البراهمة، وأحكام القرآن، والأم في الفقه، والمسنَد في الحديث، والرسالة في أصول الفقه (ت 204 هـ). انظر وفيات الأعيان 4/ 163 - 169، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 39 - 56، شذرات الذهب 2/ 10 - 11، الأعلام 6/ 26 - 27.

(٢) قال صاحب القاموس: ويبيد ويبيد بمعنى: غير، وعلى، ومن أجل القاموس المحيط (ب. ا. د) 1/ 341.

(٣) الصحاح (ب. ي. د) 2/ 20.

(٤) انظر المحكم والمحيط الأعظم (ب. ي. د) 9/ 408.

(٥) ساقط من ن.

(٦) أخرجه الزعزري باللفظ: ﴿لَا أَنَا أَفْصَحُ الْقُرَيْشِ يَبْدُ أَلِي مِنْ قُرَيْشٍ، وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ﴾ الفائق في غريب الحديث (ب. ي. د) 1/ 141.

(٧) تفسير ابن كثير، سورة الفاتحة 1/ 55.

(٨) قال ابن مالك: ومثال مساواة يبيد لغير في الاستثناء المنقطع قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ﴿لَا أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ يَبْدُ أَلِي مِنْ قُرَيْشٍ، وَاسْتَرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ﴾ شرح التسهيل 2/ 314.

(٩) في ن قال صاحب.

(١٠) الأطول في شرح التلخيص 2/ 215.

وَلَا غَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُبُوهُمْ      بِهِمْ قُلُولٌ..... (

قُلُولٌ جمع فل وهو الثلمة في حد السيف أو في غيره

..... مِنْ قِرَاعٍ..... (

أي: مقارعة

..... الْكُنَائِبِ<sup>(1)</sup>

جمع كتيبة وهي الجيش، والبيت من الطويل للناطقة الذبياني وهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم، فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منه صفة مدح على تقدير كونها من/ العيوب وهو أنهم شجعان؛ لأن وصف سيف الرجل بالقلول 1/108 من المحاربة كناية عن شجاعته، وعليه حملوا الحديث يعني: أنه أفصح العرب غير أنه من قريش، أي لا نقصان في فصاحته سواء كونه من قريش مع أنه يوجب الفصاحة أيضاً فيفيد كمال فصاحته، (وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله:

عَمْدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ الْي  
أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرْمَى<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> البيت للناطقة في ديوانه 32، الكتاب 326/2، الأزهية 180، شرح شواهد المغني 349/1، شرح التسهيل لابن مالك 132/3. والشاهد فيه: أن بَيْدَ تكون بمعنى غير.

<sup>(2)</sup> البيتان من مشطور السريع لمنظور بن مرثد الأسدي في شرح أبيات المغني 25/3، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 352/1، شرح شواهد التوضيح 155، الارتشاف 1546/3. وسره في رواية الجوهري لا ترمي.



بيتان من مشطور السريع، قال التبريزي: عمداً أي: تعمداً، ويبدُ بمعنى  
غير<sup>(1)</sup>، (وقوله: تُرنِي من الرنين وهو الصوت) هذا بيان لأصل الأصل، وإلا  
فُترني من الإرنان. قال الجوهري: أنشد ذلك شاهداً على أنْ أُرئتُ بمعنى:  
صاحت<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر قول التبريزي في شرح أبيات المفني 25/3.

(2) الجوهري: ألرنة: الصوت، يقال: رنت المرأة ترن زنينا، وأرئت أيضاً: صاحت، قال الراجز:

عمداً فعلت ذلك بيد أني  
إخال إن هلكت لا تُرنِي

## [مبحث: بله]

(بله على ثلاثة أوجه: اسم لدُعْ، ومصدر بمعنى الترك) النائب عن أترك، (واسم مرادف لكيف، وما بعدها منصوب على الأول) على أنه مفعول (ومخفوض على الثاني) على أنه مصدر مضاف إلى المفعول، وقال أبو على إلى الفاعل<sup>(1)</sup>، وروى أبو زيد فيه القلب إن كان مصدراً، تقول: بُهَلَ زيد، وحكى أبو الحسن الهيثم فتح الماء واللام فتقول: بُهَلَ زيدٌ كما في الجنى الداني<sup>(2)</sup>، (ومرفوع على الثالث وفتحها يثاء على الأول والثالث، وإعرابٌ على الثاني، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله) أي: قول كعب بن مالك<sup>(3)</sup> يوم الخندق (يصف السيف:

تَذَرُ الْجَمَاحِمَ.....  
(.....)

جمع جمجمة وهي القبيلة، أو عظم الرأس المشتعل على الدماغ.

(..... ضاحياً.....  
(.....)

أي بارزاً.

(..... هَامَائِهَا.....  
(.....)

جمع هامة وهي الرأس.

(1) انظر الإيضاح 148.

(2) النص في الجنى الداني أبو الحسن والهيثم. الجنى الداني 424.

(3) في سُنْ بإضافة الصحابي رضي الله عنه في.

فالمنعنى على رواية الرفع: أن تلك السيوف تترك قبائل العرب بارزة الرؤوس للأبصار كأنها لم تخلق في محالها، أو تترك العظام المستورة ظاهرة فكيف الأكف التي توصل إليها بسهولة؟ وعلى رواية النصب أنها تترك الجماجم على تلك [الحالة]<sup>(2)</sup> دع الأكف فأمرها أسهل، وعلى رواية الجر أنها تترك الجماجم ترك الأكف منفصلة كأنها لم تخلق متصلة، (وإنكار أبي على أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له<sup>(3)</sup>) قال الرضي: حكى أبو علي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده<sup>(4)</sup>، وفي الجنى الداني ذهب بعض الكوفيين إلى أن بلة بمعنى غير؛ فمعنى بلة الأكف غير الأكف، وذهب الأخفش إلى أن بلة حرف جر<sup>(5)</sup> (وإذا قيل: بلة الزيدتين) تنية زيد، (أو المسلمين) جمع المسلم، (أو أحمد، أو الهندات) احتملت المصدرية واسم الفعل) أما في الأولين فلوجود علم النصب والجر، دون الرفع، وأما في الأخيرين فبقريئة ما قبلها ولا [يحتمل]<sup>(6)</sup> أن يكون بمعنى كيف: (ومن الغريب أن في البخاري) أي: في صحيح البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، توفي سنة ست وخمسين ومائتين (في تفسير «آلم»<sup>(7)</sup> السجدة) بدل من قوله: في البخاري، يقول الله

(1) بيت من الكامل لكعب بن مالك في ديوانه 190، وروايته قرئ بدل نذر، شرح شواهد المغني 1/ 353، شرح أبيات المغني 3/ 25، الحزاة 6/ 211، وبلا نسبة في الجنى الداني 425، شرح التصريح 1/ 500، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 184.

(2) في نس الحال.

(3) انظر الجنى الداني 425.

(4) شرح الكافية 4/ 16.

(5) الجنى الداني 426.

(6) في نس لاحتل.

(7) السجدة: 1.

تعالى: ﴿اعْذُذْ لِعِبَادِي/ الصَّالِحِينَ مَا لَأَعَيْنَ رَأَتْ وَلَا أُذُنَ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ 108/ب  
 عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَاءٍ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ ۝﴾<sup>(1)</sup> قال الصغاني: اتفقت جميع  
 نسخ الصحيح على من بلاء والصواب إسقاط كلمة من<sup>(2)</sup> وفيه أن هذا إذا كان  
 بلاء اسم فعل ولا فلا<sup>(3)</sup>، (واستعملت) بلاء (معربة مجرورة بمن) [وروي  
 بالفتح]<sup>(4)</sup> أيضاً على أنها مبنية، وما مصدرية في محل رفع على الابتداء والخبر من  
 بلاء على أن يكون بلاء بمعنى كيف التي للاستبعاد، أي: كيف ومن أين اطلاعكم  
 على هذا الذخر الذي يقصر عقول البشر على إحاطته؟، ودخول من على بلاء  
 بمعنى كيف جازر حكاه أبو زيد. ذكره الرضي<sup>(5)</sup>، و(خارجة) بالنصب  
 عطف على معربة (عن المعاني الثلاثة) [وقيل: لا يجوز]<sup>(6)</sup> أن يكون مصدر  
 بمعنى الترك مفيداً للتعليل، والمعنى: أعددت لهم من أجل تركهم ما أعلمتموه  
 من المعاصي<sup>(7)</sup> (وفرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدّها من

(1) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة السجدة، باب قوله تعالى ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمُ﴾ 258/3

(2) قال ابن حجر في فتح الباري: قوله: من بلاء ما أطلعتم عليه. قال الخطابي: كأنه يقول: دع ما أطلعتم عليه فإنه سهل في جنب ما أدرهم، قلت: وهذا لا يشرح بلاء بغير تقديم من عليها، وأما إذا تقدمت من عليها فقد قيل: هي بمعنى كيف، ويقال: بمعنى غير، أو سوى، وقيل: بمعنى فضل، لكن قال الصغاني: اتفقت نسخ الصحيح على من بلاء والصواب إسقاط كلمة من، وتعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت بمعنى دع، وأما إذا فسرت بمعنى من أجل، أو من غير، أو سوى فلا، وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بإثبات من ثم قلت: وأصح التوجيهات لمخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه ﴿وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ = بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَاءٍ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ﴾ أنها بمعنى غير وذلك لمن تأمله. فتح الباري، كتاب التفسير، سورة السجدة، باب ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ 401/8 - 402.

(3) في من إذا فسرت بلاء بمعنى دع، وأما إذا فسرت بغير فلا.

(4) في من وحكي فتح الهاء.

(5) قال الرضي: وإذا كان بمعنى كيف جاز أن يدخله من. حكى أبو زيد: أن فلانا لا يطيق أن يحمل الفهر فمن بلاء أن يأتي بالصخرة، أي: كيف؟ ومن أين؟ شرح الكافية 16/4، وانظر المنصف من الكلام 239/1، وانظر فتح الباري، كتاب التفسير، سورة السجدة، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ 401/8 - 402.

(6) في من قيل: جاز. وانظر المنصف من الكلام 240/1.

(7) في من بإضافة: ولا يخفى أنه تعسف.

الفاظ الاستثناء) قال ابن قاسم: عد الكوفيون والبغداديون بـله منها، فأجازوا  
النصب بعدها على الاستثناء، نحو: أكرمت العبيد بـله الأحرار، وذهب جمهور  
البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الحذف، وليس  
بصحيح؛ لأن النصب مسموع<sup>(1)</sup>.

---

(1) في "س" بإضافة: وفيه بحث.

وانظر الجنى الثاني 425 - 426 .

## (حرف التاء)

### [مبحث: التاء المفردة]

(التاء المفردة: محركة في أوائل الأسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أوائل الأفعال، ومسكنة في أواخرها؛ فالمحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى، وربما قالوا تَرُبِّي، وتُرِبُ الكعبة) حكاة الأخفش، وقال<sup>(1)</sup>: هو شاذ<sup>(2)</sup>، (و) حكى بعضهم أنهم [قالوا]<sup>(3)</sup>: (تالرحمن) وثِيَابُكَ، وذلك شاذ أيضاً كما في الجنى الداني<sup>(4)</sup>، (قال الزمخشري في «وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ»)<sup>(5)</sup>: الباء أصل [أحرف]<sup>(6)</sup> القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو<sup>(7)</sup> [وفي الجنى الداني]<sup>(8)</sup> استضعفه بعضهم [قال: ولا]<sup>(9)</sup> يقوم دليل على صحته<sup>(10)</sup>، (وفيها زيادة معنى التعجب كأنه تعجب) أي: إبراهيم عليه السلام (من تسهيل الكيد<sup>(11)</sup> على يده وتأتيه مع عتو غمروذ) بضم النون كما في القاموس<sup>(12)</sup> (وقهره<sup>(13)</sup>) عطف تفسير لعتوه (انتهى).

(1) في «س» بإضافة: الرضي.

(2) شرح الكافية 50/6.

(3) ساقط من «س».

(4) الجنى الداني 571.

(5) الأنبياء: 57.

(6) في المعنى حروف.

(7) الكشف 194/3.

(8) في «س» وقال ابن قاسم.

(9) في «س» بأنه لا.

(10) الجنى الداني 571.

(11) في «س» بإضافة: وتيسره.

(12) قال صاحب القاموس: غمروذ - بالضم - من الجبابرة القاموس المحيط (ن. ك. د) 412/1.

(13) انظر الكشف 194/3.

والحركة في أواخرها حرف خطاب لمحو: أنتَ وأنتِ) ولم يذكر تاء التانيث [الي]<sup>(1)</sup> تلحق الاسم [لأنها لا تعد]<sup>(2)</sup> من حروف المعاني، ولمكان الاختلاف في

كونها تاء [في الأصل]<sup>(3)</sup>، أو هاء [ذكرها]<sup>(4)</sup> في حرف الهاء.

(والحركة في أواخر الأفعال ضمير لمحو: قُمتُ وقمتَ وقمتِ، ووهم ابن خروف) شارح كتاب سيبويه (فقال في قولهم في النسب: كنتي) قال الجوهري: يقال للرجل إذا شاخ: كنتي كأنه نسب إلى قوله: كنت في شبابي كذا<sup>(5)</sup> وأنشد:

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنٌ<sup>(6)</sup>

وَالْعَاجِنُ مَنْ عَجَنَ الرَّجُلُ إِذَا نَهَضَ مَعْتَمِدًا بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ<sup>(7)</sup>: (إن التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث)<sup>(8)</sup>، ورده المصنف بقوله: (ولم يثبت في كلامهم أنَّ هذه التاء أي: الحركة في أواخر الأفعال (تكون/ علامة) مع أنَّ الشذوذ [على رايه لازم؛ لأن]<sup>(9)</sup> القياس في النسبة إلى كُنتُ كونيّ سواء جعلت التاء اسماً أو حرفاً؛ لأن المركب الغير الإضافي ككتاب شرأ إنما ينسب إلى صدره

(1) ساقط من نس.

(2) في نس لأن التحقيق لا تعد.

(3) ساقط من نس.

(4) في نس بينه.

(5) الصحاح (ك. و. ن) 2/ 1601.

(6) بيت من الطويل للأعشى منسوب له في المصح 3/ 356، الدرر 2/ 551 الصحاح (ك. و. ن) 2/ 1601،

وليس في ديوانه، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 1/ 234، أسرار العربية 821، شرح الدمامي على المخفي 1/ 240، شرح جل الزجاجي لابن عصفور 2/ 456، اللسان (ك. و. ن) 7/ 772.

(7) وقد ضم أصابعه إلى راحة الكف.

(8) في نس بإضافة: كأنه أراد به الفرار من شذوذ النسبة إلى لفظ الجملة على ما هي عليه.

(9) في نس الوارد على الجماعة يرد عليه إذ.

ويحذف ما عداه، (ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير) يعني: فتح التاء (والإفراد في أرايتكما، وأرايتكم، وأرايتك، وأرايتكن) وذلك لأن التذكير أصل للتانيث، والإفراد أصل للتثنية والجمع؛ (إذا لو قالوا: أرايتكما جمعوا بين خطابين)، وذلك لا يجوز، كما لا يجوز الجمع بين استفهامين، ولا ينتقض بقولهم في أفعال القلوب: علمتماكما منطلقين كما ظن<sup>(1)</sup>؛ لورود السماع بذلك، وإليه أشار بقوله: (وإذا امتنعوا من اجتماعهما في ياغلامكم فلم يقلوه كما قالوا: يا غلامنا، وياغلامهم مع أن الغلام [طارئ]<sup>(2)</sup> عليه الخطاب بسبب النداء) وإلا فالأسماء الظاهرة كلها غيب [لوانه]<sup>(3)</sup> خطاب لاثنين أحدهما المنادى، والآخر كاف الخطاب (لا لواحد) فلا يلزم الجمع بينهما حقيقة بخلاف أرايتكما فإن المخاطب بالضميرين فيه واحد؛ (فهذا) أي: الاجتماع الحقيقي (أجدر) وأولى بالامتناع؛ ولهذا لم يسمع أرايتكما (ولما جاز وأغلامكية) مع أنه نظير ياغلامكم في الإضافة إلى الكاف للفرق بينهما (لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة) هذا مبني على أن المندوب ليس بمنادى كما اختاره ابن الحاجب<sup>(4)</sup>، وأما إذا قيل: إنه منادى كما في المفصل<sup>(5)</sup> فالمحذور باق، قال الرضي: الظاهر من كلام سيويه أنه منادى، قال الجزولي<sup>(6)</sup>: منادى على وجه التفعيع<sup>(7)</sup>.

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 5/ 173.

(2) في المعنى طارئ.

(3) في نس ومع أنه.

(4) انظر كافية ابن الحاجب بشرح الرضي 1/ 413.

(5) قال الزمخشري: ولا بد لك في المندوب من أن تلحق قبله بأو أو... الفصل في صنعة الإعراب 68. قال ابن

يعيش: أعلم أن المندوب مدعو، ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفعيع... شرح المنصل لابن

يعيش 2/ 13.

(6) في نس بإضافة: المندوب.

(7) شرح الكافية 1/ 345.



(ويأتي تمام القول في: أرايتك في حرف الكاف) وإنما جمعوا فيه بين التاء والكاف لأن التاء ضمير فاعل مجرد عن الخطاب والكاف حرف خطاب قاله سيبويه وعكسه الفراء وهذا لا يتمشى على قول الكسائي: التاء فاعل والكاف مفعول كما سيأتي (إن شاء الله تعالى<sup>(1)</sup>).

والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كقامت) وأوردها ابن الحاجب في آخر الحروف<sup>(2)</sup>، قال الرضي: هذا التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم؛ لأن أصل الاسم الإعراب، والفعل البناء، فُتِبَ من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقت لأنها كالحرف الأخير منه، وبمركبة تلك على إعراب ما وليته<sup>(3)</sup>، (وزعم الجلولي) هو بفتح الجيم وضم اللام نسبة إلى جلولاء بالمد على غير قياس وهي قرية بساحل فارس<sup>(4)</sup> (أنها<sup>(5)</sup> اسم<sup>(6)</sup>) وقد اغتر بقول الصديقي شارح لامية العجم<sup>(7)</sup>: التاء من قوله:

أَصَالََةُ الرَّأْيِ صَانِئِي عَنِ الْخَطْلِ

(1) انظر مفني اللبيب 1/ 181.

(2) انظر كافية ابن الحاجب بشرح الرضي 6/ 255.

(3) شرح الكافية 6/ 256.

(4) في سُنْ بإضافة: أو يفتداد.

وانظر معجم البلدان: 1/ 156.

(5) في سُنْ بإضافة: أي: التاء في أواخر الأفعال.

(6) انظر قول الجلولي في شرح الدمامي على المفني 1/ 241.

- والجلولي هو: أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف، قرأ عليه ابن بليمة عن فراءاته علي محمد بن سفيان.

انظر غاية النهاية 1/ 226.

(7) في سُنْ بإضافة: فزعم أن.

فاعل بالفعل<sup>(1)</sup> (وهو خرق لإجماعهم<sup>(2)</sup>، وعليه) يكون الإعراب محتملاً  
 (فيأتي في الظاهر) حال كونه واقعاً (بعدها أن يكون) أي: الظاهر (بدلاً) من التاء  
 (أو مبتدأ والجملة قبله خبر) فإذا قلت: قامت هندٌ احتملت [الجملة]<sup>(3)</sup> الفعلية  
 أن تكون ذات محل من الإعراب على أنها خبر مقدم<sup>(4)</sup>، وأن لا محل لها على أن  
 هنداً بدل من [الضمير]<sup>(5)</sup>، ثم شنع / [عليه]<sup>(6)</sup> بأن ذلك مع كونه خرقاً للإجماع 1/109  
 لا يتأتى تحريمه على وجه مستقيم فقال: (ويرده أن البدل صالح للاستغناء به عن  
 المبدل منه) فالبدل في مثل قامت هندٌ ليس بصالح له؛ إذ لا يقال: قام هندٌ إلا  
 نادراً كما قال الرضي، وفيه بحث، (وأن عود الضمير على ما) أي: على الاسم  
 الذي (هو بدل منه نحو: أَللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل)<sup>(7)</sup> فَحُلْ مثل  
 قامت هندٌ عليه بعيد لكونه كثيراً شائعاً، (وأن تقدم الخبر الواقع جملة) على  
 المبتدأ (قليل أيضاً)<sup>(8)</sup>، كقوله:

إِلَى مَلِكٍ، مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبْوَةٌ، وَلَا كَانَتْ كُتَيْبٌ تُصَاهِرُهُ<sup>(9)</sup>

بيت من الطويل للفرزدق وقبله:

- (1) انظر قول الصدفي في شرح الدمامي على المغني 1/ 241.  
 (2) في سُنْ إضافة: قال أبو حيان في النهر في قوله تعالى: ﴿ فَأَتَا الَّذِينَ اسْتَوَدَتْ وَجُوهُهُمْ ﴾ القول مخالف لإجماع النحاة لا التفات إليه. انظر النهر الماد بهامش البحر المحيط 22/3 - 23.  
 (3) إضافة يقتضيها السياق.  
 (4) في سُنْ إضافة: على المبتدأ.  
 (5) في سُنْ التاء التي هي ضمير الفاعل عنده.  
 (6) في سُنْ على الجلولي.  
 (7) في سُنْ إضافة: لكونه إحصاراً قبل الذكر، فإن الرؤوف بدل من ضمير عليه.  
 (8) في سُنْ إضافة: فلا يتناسب لحمله عليه أيضاً.  
 (9) البيت للفرزدق في ديوانه 280/2، وروايته: أبوها بدل أبوة، وله في الخصائص 167/2، شرح شواهد المغني 1/ 357، شرح أبيات المغني 34/3، حاشية الأمير على المغني 107، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل 215/1.

رَأُونِي فَتَادُونِي أَسْرُقُ مَطِيئِي      بِأَصْوَاتِ هَلَاكِ مِسْغَابِ خَرَابِي

إلى متعلقة بأسوق، وأراد بالملك عدوّه الوليد بن عبد الملك، وأبوه مبتدأ خبره جملة ما أمه من محارب، وقال البعلبي: أبوه مبتدأ، وأمه مبتدأ ثان، ومن محارب خبره، والجملة خبر الأول، والتقدير: ما أم أبيه من محارب<sup>(1)</sup>، ومحارب قبيلته من قريش، والمراد بكليب رهط جرير<sup>(2)</sup> (وربما وصلت هذه التاء<sup>(3)</sup> برُب) إذا كان المجرور بها مؤنثاً كقوله:

فَقُلْتُ لَهَا: أَصَبْتُ حَصَاةَ قَلْبِي      وَرَيْتُ رَمِيَةً مِنْ غَيْرِ رَأْيِي<sup>(4)</sup>

(وتم) إذا عطف بها قصة على قصة، لا مفرد على مفرد كقوله:

فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي .....<sup>(5)</sup>

(1) انظر قول البعلبي في شرح شواهد المغني 1/ 357، وشرح آيات المغني 3/ 35.

- والبعلبي هو: أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي الحنبلي، كان إماماً وعالمًا فقيهاً فاضلاً متعبداً، حسن الشائيل، جيد الخبرة بالفاظ الحديث، وله معرفة تامة بعلم النحو، لازم ابن مالك وسمع منه، وقرأ عليه النحو، وبرع فيه، وسمع من ابن عبد الدائم، وابن أبي اليسر وغيرهم، وأخذ عنه العلم النقي السبكي وغيره، من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، شرح مقدمة الجزولية في النحو وغيرهما (ت 709 هـ). انظر بنية الرواة 1/ 207 - 208، شلرات الذهب 6/ 20، الأعلام 6/ 326.

(2) قال الدمامي: أظاهر أن المراد به رهط جرير الشاعر وهو كليب بن يربوع بن حنظلة شرح الدمامي على المغني: 1/ 241.

(3) في نس بإضافة: أي: تاء التأنيث.

(4) بيت من الواقر، وهو بلا نسبة في الخزائنة 7/ 420، معجم الشواهد العربية 7/ 284، لسان العرب (ط. ع. 609/5).

(5) سبق تخريجه انظر ص 3 من هذا البحث.

كذا قيدهما الرضي بذلك<sup>(1)</sup>، (والأكثر تحريكها معهما بالفتح) وقد تستعمل ساكنة، [ولم يذكر وصلها بـلا النافية إما اكتفاءً بذكرها في لآت، أو للاختلاف فيها، وذكر ابن قاسم حقوقها بكمل أيضاً<sup>(2)</sup>، ولا يخفى حسن ختم بحث التاء بثمّ وابتداء بحث التاء بها.

<sup>(1)</sup> انظر شرح الكافية 257/5.

<sup>(2)</sup> في سـ ولملح لم يذكر لحوق التاء لتأنيث اللفظة بـلا النافية مثل لآت لكان الاختلاف فيها، ولا لحقوقها بكمل لقلته. قال ابن قاسم: قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف، وهي ربت، وثمت، ولآت، قلت: ولها رابع وهو كملت الجنى الداني 58.

## حرف الثاء

### [مبحث: ثم]

(ثم ويقال فيها: فَمَ) بإبدال الثاء فاء (كقولهم في جُدت: جُدِف) قال الفيومي: الجُدت القبر وهذه لغة تهامة، وأما أهل نجد فيقولون: جُدِف بالفاء<sup>(1)</sup> (حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة، وفي كل منها خلاف، فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يختلف، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة<sup>(2)</sup>، وحلوا على ذلك) أي: على كونها زائدة غير عاطفة (قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَّبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾)<sup>(3)</sup>، وقول زهير:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى فَمَ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا<sup>(4)</sup>

بيت من الطويل أنكر الأصمعي كونه لزهير، فألهوى بالقصر هنا مراد النفس، يعني: أَرَانِي كل صباح في أمنية، ثم أَرَانِي كل مساء غادياً ذاهباً إلى أخرى؛ فغادياً بالغين المعجمة، وقيل: يقول أصبح مرید الشيء وأمسى تاركاً له، يقال:

(1) المصباح المنير (ج. د. ت) 54.

(2) انظر رأي الأخفش والكوفيين في الارتشاف 4/ 1989، وشرح الفصل لابن بيش 8/ 96.

(3) التوبة: 118.

(4) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 90، وروايته:

أَرَانِي إِذَا مَاضَتْ يَتُّ عَلَى هَوَى وَأَلْسِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

وله في وصف المباني 275، الخزانة 8/ 492، ويلا نبة في سر صناعة الإعراب 1/ 274، شرح شواهد المغني 1/ 358، شرح أبيات المغني 3/ 36، شرح الرضي على الكافية 6/ 160.

عدا فلان هذا الأمر إذا تركه<sup>(1)</sup>، فعلى هذا يكون عادياً بالمهمل،/ (وخرجت الآية 1/100 على تقدير الجواب) لكذا، قدره أبو حيان: تاب عليهم<sup>(2)</sup>، وقال الرضي: لا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه، أي: المهمم الإنابة، ثم تاب عليهم، وما جاء من مثله فإن أمكن الاعتذار فهو أولى، وإلا فليحكم بالزيادة<sup>(3)</sup>، (و) خرج (البيت على) تقدير (زيادة الغاء) لكونها أكثر، ولأنها حرف واحد<sup>(4)</sup>، وقيل: بل الزائد ثم لحمة التصدير<sup>(5)</sup>، وقال السيرافي: الأجود قُثمٌ بفتح الثاء لكراهة دخول عاطف على عاطف<sup>(6)</sup>، (وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾<sup>(7)</sup> هكذا في الجنى الداني<sup>(8)</sup>، [فكان المصنف]<sup>(9)</sup> اغتر به [فسها]<sup>(10)</sup>؛ لأن هذه الآية في سورة الأعراف وليس فيها ثم، وأما التي فيها ثم ففي الزمر هكذا ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (ثم جعل منها زوجها)<sup>(11)</sup> وجه التمسك بها أن هذا الجعل كان قبل خلقنا ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ

(1) شرح الدماستي على المعنى 1/242.

(2) قال أبو حيان: "إذا كانت شرطية فجوابها محذوف. تقديره: تاب عليهم، ويكون قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ نظير قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ بعد قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ...﴾ الآية البحر المحيط 5/100.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 6/160.

(4) قال ابن جني: كأنه قال: ثم إذا أصبحت غادياً سر صناعة الإعراب 1/274.

(5) شرح الرضي على الكافية 6/160، وانظر المصنف من الكلام 1/242 - 243.

(6) قال البغدادي: "ونقل عن السيرافي أيضاً في شرح الأبيات أنه قال: (الأجود قُثمٌ - بفتح المثناة - لكراهة دخول العاطف على العاطف شرح آيات المعنى 3/38).

(7) الزمر: 6.

(8) قال ابن قاسم: "وذهب الفراء فيما حكاه عنه السيرافي، والأخفش، وقطرب فيما حكاه أبو محمد بن عبد النعم بن الفرس في مسألة الخلافات عنه إلى ثم بمنزلة الواو لا ترتب، ومنه عندهم تمسكهم ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ الجنى الداني 427.

(9) في نس مكانه.

(10) في نس فهو سهو.

(11) الزمر: 6.

رُوحِهِ<sup>(١)</sup> وذلك لأنَّ ثمَّ تقتضى تسوية الإنسان، ونفخ الروح فيه بعد خلق نسله من سلالة، أي: نطفة، ((ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ أَكَيْتَا مُوسَى الْكِتَابَ<sup>(٢)</sup>) وجهه أنَّ الخطاب لهذه الأمة وإيتاء الكتاب لموسى عليه السلام كان سابقاً على ذلك، (وقول الشاعر:

إِنْ مَنْ سَادَ لَمْ سَادَ آبَاؤُهُ      ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ<sup>(٣)</sup>)

بيت من الخفيف، والوزن يقتضي سكون الهاء في جده، ووجه [التمسك]<sup>(٤)</sup> به أنَّ سيادة الأب قبل سيادة الابن، وسيادة الجد أيضاً قبل سيادة الأب، فلم يبدل ذلك أنَّ ثمَّ لا تدل على الترتيب، (والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها: أنَّ العطف على محذوف) هو صفة نفس، وحذف الصفة كثير، (أي: من نفس واحدة، أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

الثاني: أنَّ العطف على واحدة على تأويلها بالفعل) فإنها اسم فاعل يجوز تأويله به كما قيل في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا<sup>(٥)</sup>﴾، أي: فلق الإصباح<sup>(٦)</sup> (أي: من نفس توحدت) قيل: الأولى أن يقول: وحدت؛

(١) السجدة: 7-9.

(٢) الأنعام: 153 - 154.

(٣) البيت لأبي نواس في ديوانه: 222، وروايته:

قُلْ لِمَنْ سَادَ لَمْ سَادَ آبَاؤُهُ      قُبْلَهُ لَمْ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وله في الحزاة 37/11، شرح إبيات المغني 39/1 - 40، وبلا نبة في الجنى الداني 428، وصف الباني 174، شرح الرضي على الكافية 156/6. والشاهد فيه: العطف بثمَّ في ترتيب الأخبار دون النظر إلى المعنى.

(٤) لعل التمسك يعني: الاستشهاد.

(٥) الأنعام: 96.

(٦) شرح الدمامي على المغني 1/244.

لأن واحد من الثلاثي، وليحسن تفسيره بقوله: (أي: انفردت<sup>(1)</sup>) وليس بشيء، قال في القاموس: وَحَدَّ كَعَلِمَ وكرمٌ بقي مفرداً كَوَحَدٌ، وَمَتَوَحَّدٌ منفرد<sup>(2)</sup>، (ثم جعل منها زوجها).

الثالث: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم ~~الذي~~ كالذر، ثم خلقت حواء من قصيراه) أَلذرية بالضم والكسر الولد، يطلق على الواحد وغيره من الذكور والإناث، وألذر صغار النمل، والواحدة ذرة<sup>(3)</sup>، وألقصيرى الضلع السفلي، وهي أقصر الضلوع.

(الرابع: أن خلق حواء من آدم لما لم [يجزأ]<sup>(4)</sup> عادة بمثله جيء بثُمَّ إِيذَاناً بترتبه وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

(الخامس: أن ثُم لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم/ وأنه يقال: بلغني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعتته أمس أعجب، والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب؛ لأنها تصحح الترتيب والمهلة، وهذا) الجواب الأخير (يصحح الترتيب فقط) وإن كان مجازياً، ويفوت معنى المهلة والتراخي (إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكن الجواب الأخير أعم؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة) إذ يمكن اعتبار ترتيب الإخبار فيها (والبيت) فإنه آخر الإخبار بسيادة الأب وإن كانت متقدمة في الوجود؛ لأن سيادة نفسه أخص به من سيادة أبيه، ثم سيادة أبيه أخص من سيادة جده، ولعله لم يبين عموم هذا الجواب بصحته في الآية الثانية اختياراً للعطف على القريب وهو (ثُمَّ

(1) قال الدمامي: وكان الأول بالمصنف أن لو قال: وحدث لوجهين: أحدهما: أن واحدة ليس مأخوذ من المزيد، وإنما هو من الثلاثي، وقد سمع، يقال: وحد كَعَلِمَ، ووحّد كَتَرَفَ، بمعنى: انفرد. الثاني: أنه كان يحسن حينئذ تفسيره بأنفردت، لأن استعمال وَحَدَ بهذا المعنى ليس في الشهرة كترُوحَدَ شرح الدمامي على المغني 1/244.

(2) القاموس المحيط (و. ح. د) 414/1.

(3) في نس بإضافة: وحواء زوج آدم عليه السلام.

(4) في المغني تجز.



جَعَلَ نُسْأَهُ»<sup>(1)</sup>، فَإِنْ ثُمَّ فِيهِ لِلتَّرْتِيبِ فِي الْحُكْمِ فَتَنَاسَبَ حَمْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ﴾<sup>(2)</sup> عَلَيْهِ، [وَقِيلَ: لِأَنَّ]<sup>(3)</sup> هَذَا الْجَوَابَ لَا يَفِيدُ سِوَى التَّرْتِيبِ فِي الْإِنْجَارِ، وَلَا يَعْدِلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ فِي الْحُكْمِ، وَثُمَّ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ يَصَحُّ أَنْ يَرَادَ بِهَا التَّرْتِيبُ فِي الْحُكْمِ بِأَنْ يَكُونَ سَوَّاهُ عَطْفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى<sup>(4)</sup> [وَفِيهِ أَنَّهُ يَقْتَضِي]<sup>(5)</sup> أَنْ لَا يَذْكَرَ الْجَوَابُ الْخَامِسَ عَنِ الْآيَةِ الْأُولَى.

(وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا) أَي: كَمَا أُجِيبَ عَنِ الْأُولَى مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصِ الْجَوَابِ (بِأَنْ سَوَّاهُ عَطْفٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى) يَعْنِي: بُدَأَ خَلْقُ الْإِنْسَانِ، (لَا) عَلَى (الثَّانِيَةِ)<sup>(6)</sup> يَعْنِي: قَوْلُهُ ﴿جَعَلَ نُسْأَهُ﴾ وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا؛ لثَلَا تَخْرُجُ ثُمَّ عَنْ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِي.

(وَأُجَابَ ابْنُ عَصْفُورٍ عَنِ الْبَيْتِ بِأَنْ الْمُرَادُ أَنَّ الْجَدَّ أَتَاهُ السُّودُّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، [وَالْأَبِ]<sup>(7)</sup> مِنْ قَبْلِ الْإِبْنِ) وَجِهَتُهُ، وَهَذَا مِمَّا يَمْدَحُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمُ الْمَدْحَ بِتَوَارُثِ السُّودِّ<sup>(8)</sup>، كَقَوْلِهِ:

فَتَدَارَكُوهَا آخِرًا عَنْ أَوَّلِ      وَتَوَارَثُوهَا كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ<sup>(9)</sup>.

فَيَكُونُ الْبَيْتُ إِذْ ذَاكَ (كَمَا قَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ، مَاتَ بِبَغْدَادٍ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ<sup>(10)</sup>:

(1) السجدة: 8.

(2) السجدة: 9.

(3) فِي نُسْ وَأَمَّا التَّعْلِيلُ بِأَنْ.

(4) الْمُتَصِفُ مِنَ الْكَلَامِ 1/ 244.

(5) فِي نُسْ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ لَاتَفَاتِهِ.

(6) انْظُرِ الْمُتَصِفُ مِنَ الْكَلَامِ 1/ 244.

(7) فِي نُسْ وَإِنِّي السُّودُّ الْأَب.

(8) انْظُرِ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ عَصْفُورٍ فِي الْجَنَى الدَّانِي 429.

(9) بَلَا نِسْبَةٍ فِي مَوَاهِبِ الْأَرْبَابِ ج/ 1 اللوحة 120 - ب.

(10) انْظُرِ وَفَيَاتِ الْأَحْيَانِ 3/ 358 - 362، مَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ 321، الْأَعْلَامُ 4/ 297.

(قَالُوا أَبُو الصَّفَرِ<sup>(1)</sup> مِنْ شَيْثَانٍ قُلْتُ لَهُمْ كَلَّا لَعَمْرِي وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْثَانٌ)

هو حي من بكر

(وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِابْنِ ذُرَى حَسَبٍ كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عِدَّتَانِ<sup>(2)</sup>)

[بيتان]<sup>(3)</sup> من البسيط، الذرى بضم الهمزة والفتح جمع ذروة بالضم والكسر، والحسب ما بعده الإنسان من مفاخر آبائه، قيل: يرد عليه أن قوله قبل ذلك تصريح بما يخالف مضمون ما أجاب به من أن سؤدد الابن سابق لسؤدد الأب، وسؤدد الأب سابق لسؤدد الجد، والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء، فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده، وسيادة الأب سابقة لسيادة الجد<sup>(4)</sup>، وأجيب: بأن دعوى الشاعر أن سيادة الأب لما حصلت عند 1/111 سيادة الابن امتدت واستندت إلى أول وجود الأب، [فسيادة الأب]<sup>(5)</sup> مرتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها، وسابقة عليه باعتبار امتدادها واستنادها إلى أول وجود الأب، وكذا حال سيادة الجد<sup>(6)</sup>، وقد يقال: إن قوله: نَسَادُ جَدِّهِ عَطْفٌ عَلَى نَسَادِ أَبَوَيْهِ، والإشارة بذلك إلى سيادة الابن الواقعة أولاً [فلا مخالفة]<sup>(7)</sup>.

(1) في نسخة: هو يفتح الصاد ابن عم معن بن زائدة.

(2) البيتان لابن الرومي منسوبان له في الجنى الداني 429، شرح الدمامي على المغني 1/245، شرح أبيات

المغني 3/43. والشاهد في البيتين حصول الجد من الفرع إلى الأصل.

(3) ساقط من نسخة.

(4) شرح الدمامي على المغني 1/245.

(5) في نسخة: فسيادته.

(6) المنصف من الكلام 1/245.

(7) في نسخة: فلا يخالف ما قاله ابن عصفور. وانظر قول ابن عصفور في الجنى الداني: 428 - 429.

(وأما المهملة فزعم الفراء أنها قد تتخلف بدليل قولك: أعجبنى ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب؛ لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين<sup>(1)</sup>، وجعل منه) أي: من تخلف المهملة عن ثم (ابن مالك<sup>(2)</sup>) ﴿ثُمَّ أَكَيْتَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾<sup>(3)</sup> الآية) أي: اقرا الآية من أولها، (وقد مر البحث في ذلك<sup>(4)</sup>)، والظاهر أنها) أي: ثم (واقعة موقع الفاء) هذا منه ترجيح لكون ثم بمعنى الفاء (في قوله:

كَهَزُ الرُّدَيْنِيِّ نَحْتُ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ<sup>(5)</sup>

بيت من المتقارب لأبي دؤاد يصف الفرس، والرديني صفة للرمح نسبة إلى امرأة تسمى: ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر، والعجاج بالفتح الغبار، والأنايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب، يقول: إذا هزرت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله فكذلك هذا الفرس. (إذ الهز متى جري في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه.

(1) انظر معاني القرآن: 396/1، والجنى الداني 428.

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 357/3.

(3) الأنعام: 154.

(4) انظر ص 75 من هذا البحث.

(5) البيت لأبي دؤاد الإيادي منسوب له في شرح التصريح 16/2، شرح شواهد المفني 358/1، شرح أبيات المفني 53/3، المعاني الكبير 58/1، وبلا نسبة في الجنى الداني 427، المعجم 165/3، شرح التسهيل لابن مالك 355/3، شرح الخلاصة لابن الناطم 525.

أبو دؤاد هو: أبو دؤاد جارية، ويقال: جويرية بن الحجاج بن بحر بن عصام الإيادي، شاعر جاهلي، أكثر شعره في وصف الخيل انظر الشعر والشعراء 140 - 142، الأعلام 106/2. والشاهد فيه: أن ثم واقعة موقع الفاء فأفادت الترتيب بلا مهملة.

## مسألة

أجري الكوفيون ثم يجري الواو والفاء في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط<sup>(1)</sup> واستدل لهم بقراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(2)</sup> بنصب يُدْرِكْهُ<sup>(3)</sup> قال ابن جني: ليس أسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن كقوله:

سَأَلْتُكَ مَنَزَلِي لِيَنِي ثَمِيمٌ وَالْحَقُّ بِالْحَبَّازِ فَاَسْتَرْجِمَا<sup>(4)</sup>

والآية أقوى من هذا لتقدم الشرط على المعطوف<sup>(5)</sup>، والجمهور على جزمه عطفاً على الشرط، وجوابه ﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ﴾<sup>(6)</sup>، (وأجراها ابن مالك مجراها)<sup>(7)</sup> بعد الطلب فأجاز في قوله عليه الصلاة والسلام ﴿لَا يَبُولُنْ أَحَدَكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ﴾<sup>(8)</sup> ثلاثة أوجه<sup>(9)</sup>:  
الرفع بتقدير ثم هو يغتسل) تقدير مبتدأ يشعر بكون الكلام مستأنفاً كما هو عادتهم عند بيان الاستئناف، فتكون ثم استئنافية لا عاطفة، قال صاحب

(1) انظر رأي الكوفيين في اللباب في علوم الكتاب 598/6.

(2) النساء: 100.

(3) قال ابن جني: وأما قراءة الحسن ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ بالنصب فعلى إضمار أن المنصب 230/1.

(4) بيت من الوافر للمغيرة بن حَبَّاء في الخزائن 522/8، شرح شواهد المغني 497/1، ولأبي زيد في البحر المحيط 337/3، ويلا نسبة في شذور الذهب 319، اللباب في علوم الكتاب 598/5. انظر معجم البلدان 218/2 - 220.

(5) المنصب 197/1، وانظر الكشاف 483/1، واللباب في علوم الكتاب 598/6.

(6) النساء: 100.

(7) : أجرى ثم جرى الفاء والواو.

(8) الحديث في البخاري بلفظ ﴿ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ﴾ صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الماء الدائم 92/3، وفي صحيح مسلم بشرح النووي بلفظ ﴿لَا يَبُولُنْ أَحَدَكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد 187/3.

(9) انظر شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح 164.

رصف المباني: إن ثم تكون حرف ابتداء إما على الاصطلاح كقولك: أقول لك: اضرب زيداً، ثم أنت تترك الضرب، وإما ابتداء الكلام كقولك: هذا زيد قد خرج، ثم إنك تجلس<sup>(1)</sup>، نقله ابن قاسم، ثم قالت: لا يصح كونها حرف ابتداء، وإنما هي حرف عطف [تعطف جملة على جملة كما تعطف مفرداً على مفرداً]<sup>(2)</sup> ولعل المصنف لم يعده لذلك لا أنه فاته كما ظن، (وبه جاءت الرواية).

والجزم بالعطف على موضع فعل النهي) بناءً على أن اتصال المضارع بنون/ التأكيد يقتضي البناء، وأما على قول من يرى أن اتصاله بها غير مقتضى له<sup>111/ب</sup> [فهو]<sup>(3)</sup> معرب تقديرأ، والعطف [حيثئذ]<sup>(4)</sup> على الفعل باعتبار إعرابه المقدر<sup>(5)</sup> (والنصب قال) أي: ابن مالك: (بإعطاء ثم حكم واو الجمع)<sup>(6)</sup>، فتوهم تلميذه أبوزكريا) يحيى بن شريف، شيخ الإسلام، الشافعي (النووي - رحمه الله -) نسبة إلى نوى قرية بالشام، توفي سنة خمس وسبعين وستمائة (أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما) أي: بين البول والاعتسال، (دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد بل البول منهي عنه سواء أراد الاعتسال فيه أو منه أم لا. انتهى<sup>(7)</sup>).

وإنما أراد ابن مالك إعطاؤها حكمها في النصب، لا في المعية أيضاً) فبه بحث؛ لأن المعية معنى الواو الذي وضعت هي بإزائه وليست من أحكامها كانتصاب المضارع بعدها إلا أن يحمل على التغليب، (ثم ما أورده) [أشار

(1) رصف المباني 175.

(2) ساقط من نس.

وانظر الجنى الداني 432.

(3) في نس وانه.

(4) ساقط من نس.

(5) المصنف من الكلام 246/1.

(6) انظر الأوجه الثلاثة في شرح التوضيح لشكلات الجامع الصحيح 164.

(7) انظر قول النووي في شرحه لصحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد 187/3.

وانظر ترجمته في شذرات الذهب 355/5 - 356، الأعلام 149/8.

بِئْسَ<sup>(1)</sup> إلى التسليم [بعد الرد]<sup>(2)</sup>، يعني: ما أورده النووي من اقتضاء أن المنهي عنه هو الجمع بينهما دون أفراد أحدهما بعد تسليمه (إنما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق) لأن منطوقه المنع من الجمع، وهو لا يدل على جواز الأفراد ولا على عدمه، (وقد قام والدليل هنا قائم، وهو)<sup>(3)</sup> الأحاديث الواردة في النهي عن البول في الماء بدون الاغتسال، (ونظيره إجازة الزجاج والزعشري ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾<sup>(4)</sup> كون تكتُموا مجزوماً بالعطف على فعل النهي، (وكونه منصوباً) بإضمار أن في جواب النهي بعد الواو بمعنى: الجمع، كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن، (مع أن النصب معناه النهي عن الجمع)<sup>(5)</sup>؛ إذ المعنى: لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمانه، فلا يلزم جواز فعلهم اللبس بدون الكتمان وعكسه؛ لأن نهى الجمع لا يدل على جواز البعض وعدمه، وإنما يعلم [ذلك]<sup>(6)</sup> من دليل آخر، أما في مسألة السمك فمن الطب، وأما في الآية فلاستبداد قبح كل منهما<sup>(7)</sup>.

### (تنبيه)

قال الطبري) أبو جعفر محمد بن جرير، صاحب التفسير والتاريخ، توفي ببغداد سنة عشر وثلاثمائة، والطبري نسبة إلى طبرستان<sup>(8)</sup> (في قوله تعالى: ﴿أَتُمِّ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ﴾<sup>(9)</sup> معناه: أهنالك وليست ثم التي تأتي للعطف<sup>(10)</sup>. انتهى.

(1) في نس وفي ثم إشارة.

(2) في نس بعدها.

(3) في نس من.

(4) البقرة: 42.

(5) انظر معاني القرآن للزجاج: 124/1، والكشاف: 145/1.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس بإضافة: قاله الطبري.

(8) انظر معجم البلدان 4/13، والأنساب 45/4.

(9) يونس عليه السلام 51.

(10) انظر جامع البيان عن تأويل القرآن 159/7.

وهذا وهم اشتبه عليه ثم المضمومة الشاء بالمفتوحتهما) كونه وهماً ظاهراً على القراءة المشهورة، وأما على قراءة طلحة أثم بالفتح فلا، ذكره الحلبي<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> قال الحلبي: "وقد قال الطبري ما لا يوافق عليه، فقال: وأثم هذه بضم الشاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى 'هنالك'، فإن كان قصد تفسير المعنى -وهو بعيد- فقد أبهم في قوله، لأن هذا المعنى لا يعرف لي ثم بضم الشاء-، إلا أنه قرأ طلحة بن مصرف أثم بفتح الشاء، وحيث يصح تفسيرها بمعنى 'هنالك' الدر المصون 217/6.

## [مبحث ثَمَّ]

(ثَمَّ بالفتح اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو: ﴿وَأَذَلْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ﴾<sup>(1)</sup> وهو ظرف لا يتصرف) ولا يستعمل إلا منصوباً بتقدير قي؛ (فلذلك غُلِّطَ) أي: نسب إلى الغلط (من أعربه مفعولاً لَرَأَيْتَ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾<sup>(2)</sup>) قال الفراء: ثَمَّ مفعول به / لَرَأَيْتَ، وقال أيضاً: وإذا رأيت تقديره: ما 1/112 ثَمَّ فَعَمَّا مفعول، فحذفت نَما وقامت ثَمَّ مقام ما<sup>(3)</sup>، وخطأه الزمخشري بأن ثَمَّ صلة لَعمًا، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة<sup>(4)</sup>، ورده الحلبي بأن الكوفيين يجوزون مثل هذا<sup>(5)</sup>، (ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب) كسائر أسماء الإشارة مثل هذا وذلك لعدم السماع فيه.

---

(1) الشعراء : 64.

(2) الإنسان : 20.

في نَسْ بإضافة : لأنه تصرف فيه .

(3) انظر معاني القرآن للفراء 218/3.

(4) انظر الكشف 519/4.

(5) انظر الدر المنثور 446/6 - 447 .



## (حرف الجيم)

### [مبحث: جير]

(جير بالكسر) وهو أشهر (على أصل التقاء الساكنين كأمن، وبالفتح للتخفيف كآين، وكيف حرف جواب بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقاً) قال ابن مالك: لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن يقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أن يقع فيه حقاً، فلحاقها بنعم أولى، وإيضاً فإن لها شبهاً لفظاً واستعمالاً؛ ولذلك بنيت [ولو وافقت حقاً في الاسمية لأعربت<sup>(1)</sup>] كما في الجنى الداني<sup>(2)</sup> (فتكون مصدراً، ولا بمعنى أبدأ فتكون ظرفاً وإلا لأعربت ودخلت عليها آل) قيل: صدق الملازمة بين كونه اسماً بمعنى حقاً، أو أبدأ وبين الإعراب ودخول آل عليها ممنوع، وسنده ما التي بمعنى شيء<sup>(3)</sup>، [واجيب<sup>(4)</sup>]: بأن دليل الملازمة بينهما عدم مشابهتها الحرف حيثنذ بوجه من الوجوه، بخلاف ما بمعنى شيء فإنها مشابهة للحرف في الوضع<sup>(5)</sup> (ولم تؤكد<sup>(6)</sup>) على بناء الفاعل فاعله ضمير جير ومفعوله [أجل<sup>(7)</sup>] في قوله:

(1) ساقط من نس:

(2) الجنى الداني 433 - 434، وانظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 219:

(3) شرح الدماميني على المفتي 1/ 248:

(4) في نس: ويجاب:

(5) النصف من الكلام: 1/ 248:

(6) في المفتي بالبناء للمجهول:

(7) في المفتي أجل بجير:

أَجَلٌ جَيِّرٌ إِنْ كَانَتْ رِوَاءُ أَسَافِلُهُ<sup>(1)</sup>

.....

عجز بيت من الطويل لطيف بن عوف الغنوي صدره:

وَقُلْنَ عَلَى الْبُرْدِيِّ أَوَّلُ مَشْرَبٍ

البرددي بالفتح نبات معروف، وأول مشرب مبتدأ قدم خبره، أو حذف، أي: لنا، والجملة مقول قلنا، والرّوَاء - بالفتح والمد - الماء العذب، وهو خبر كان، وأسافله اسمها، وأن مصدرية على حذف اللام، أو شرطية، والمعنى: أن تلك النسوة قلن أول شرب تشربه يكون على النبات الذي يطيب العيش فوقه للملاحة خضرته، فقال: نعم [هذا]<sup>(2)</sup> يقع إن رويت أسافله من الماء، قال السيوطي: ولمضرس بن ربيعي بيت يشبه هذا:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ      أَجَلٌ جَيِّرٌ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ ذَهَابُهُ<sup>(3)</sup>

(1) رواية المغني:

وَكُنْ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ      أَجَلٌ جَيِّرٌ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ ذَهَابُهُ

والبيت لطيف الغنوي منسوب له في شرح التسهيل لابن مالك 219/3، شرح الكافية الشافية 1/397، الجنى الداني 434، شرح شواهد المغني 1/361، شرح أبيات المغني 59/3، الخزائن 4/236، والشاهد فيه: تأكيد أجل يتجبر:

- وطفيل هو: ابن عوف بن كعب الغنوي، شاعر جاهلي فحل، كان من أوصاف الناس للخيل، وكان يقال له: الخيبر لحسن شعره (ت 13 ق هـ): انظر الشعر والشعراء 295 - 296، الخزائن 9/46-47، الأعلام 3/228:

(2) ساقط من نس:

(3) انظر شرح شواهد المغني 1/362:

- ومضرس هو: ابن ربيعي بن لقيط الأسدي، من بني قحس، شاعر جاهلي حسن التشبيه والرصف: انظر معجم الشعراء 253، الأعلام 7/250:

الفردوس البستان، والدعائر جمع دعثور وهو الخوض المتسلم، وضميره للفردوس، والمعنى أن تلك النسوة قلن: أول شرب نشربه يكون على ذلك البستان، فقال: نعم يقع هذا إن خرب وأبيحت حياضه، ولم يمنع [من] (1) أحد، وأما مع عمارته فهو مصون لا سبيل إليه، قيل: ولن [ذهب] (2) إلى أن جبر بمعنى: حقاً أن يمنع كونها مؤكدة لأجل، لاحتمال أن يكون المعنى: نعم يحق ذلك حقاً أو يقع ذلك حقاً (3).

(ولا قول بها لا في قوله) أي: الراجز:

(إِذَا تُقُولُ: لَا، ابْتَنُ الْعَجِيرَ ..... )

هو كالفقر العنين من الرجال

( ..... ) تُصَدِّقُ، لَا إِذَا تُقُولُ جَبْر (4)

أي: نعم؛ فإنه قابل بلا، ولا حرف، والمقابلة دليل على أن جبر حرف كذلك، ولا يرد/ عليه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (5) [كما 112/ب]

(1) في نس: منه:

(2) في نس: قال:

(3) شرح الدمامي 1/ 248:

(4) الرجز بلا نسبة في الجنى الثاني، 434، شرح الكافية الشافية 1/ 397، شرح شواهد المنى 1/ 362، شرح

آيات المنى 3/ 71:

(5) الفاتحة: 7.

وهم<sup>(1)</sup>؛ لأنه لم يقابل هنا الحرف بالاسم؛ لأن لا زائدة عند البصريين، واسم بمعنى 'غير' عند الكوفيين<sup>(2)</sup>.  
(وأمّا قوله:

وَقَالِلَةُ: [أَسَيْتَ]<sup>(3)</sup>، فَقُلْتُ: جَيْرٍ أَسِيٍّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِلَهٌ<sup>(4)</sup>)

بيت من الوافر لأعرابي من بني أسد<sup>(5)</sup>، أسيت من الأسى بالقصر، أي: حزنت، وأسيّ بتشديد الياء خبر محذوف، أي: أنا أسيّ، وذلك إشارة إلى الحزن أي: إنني مخلوق من الحزن قصداً للمبالغة، ولما احتج من أثبت اسمية 'جَيْر' بتنوينه فيه أشار<sup>(6)</sup> إلى دفعه بقوله: (فخرج على وجهين:

أحدهما: أن الأصل 'جَيْر' إن بتأكيد 'جَيْر' بـ'ن' التي بمعنى 'نعم'، ثم حذفت همزة 'ن' وخففت) مجذف إحدى النونين فبقيت نون واحدة فأشبهه التنوين:

(الثاني) يعني: بعد تسليم كونه تنويناً محتملاً: (أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت فتونه [تنوين]<sup>(7)</sup> الترم وهو غير مختص بالاسم) ولما ورد أن تنوين الترم إنما يكون حال الوقف، وما بين المصارعين ليس محلاً له، دفعه بقوله: (ووصل بنية الوقف) قال ابن قاسم: أشار الشلوين إلى هذا الاحتمال، وهو

(1) ساقط من س:

وانظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 124 - ب:

(2) انظر قول البصريين والكوفيين في إعراب القرآن لابن النحاس 22/1:

(3) في س: أسيت:

(4) البيت لأعرابي من بني أسد منسوب له في الأشباه والنظائر 202/6، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 71/6، وصف الجاني 124، شرح شواهد المغني 362/1، الحزاة 11/10، لسان العرب: س:

ي (35/14) والشاهد فيه: أن تنوين 'جَيْر' يدل على اسميتها:

(5) انظر اللباب في تحرير الأنساب 96/2:

(6) في س: بإضافة: المصنف:

(7) في س: بتنوين:

أقرب من الذي قبله<sup>(1)</sup>، قال عبد القاهر: هو اسم [فعل]<sup>(2)</sup> بمعنى اعترف، وقال الرضي: ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق<sup>(3)</sup>.

---

(1) الجنى الداني 435:

(2) زيادة يقتضها السياق:

(3) شرح الكافية للرضي: 72/6:

## [مبحث: جلل]

(جللُ حرف بمعنى نُعم، حكاه الزجاج في كتاب الشجرة<sup>(1)</sup>)، واسم بمعنى عظيم، [أو يسير أو أجل]<sup>(2)</sup> إنما ذكر هذا على سبيل الاستطراد [فسقط]<sup>(3)</sup> ما قيل: لا ينبغي عده لأن الكلام في جللُ المبنية على السكون، ولا تكون إلا حرفاً، ولأنه إنما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف<sup>(4)</sup>.

(فمن الأول قوله:

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أَمِيمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصَيِّبُنِي سَهْمِي)

[بيت]<sup>(5)</sup> من الكامل للحارث بن وعله الزهلي أميمٌ بفتح الميم ترخيم أميمة على لغة الانتظار، نادى بتقدير: [يا]<sup>(6)</sup>، وهي اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه، وقيل: اسم رجل، وأخي مفعول قتلوا، وسهمي تنازع فيه الفعلان<sup>(7)</sup>.

فَلَمَّا عَفَوْتُ لَأَعْفُونَ [جَلَلًا]<sup>(8)</sup> .....

(1) انظر رأي الزجاج في وصف المائي 176، والجنى الداني 432 - 433:

(2) ما بين المعقوفين ذكر في س بعد قوله: من الأسماء والظروف:

(3) في س فلا يرد:

(4) شرح الدمامي على المخي 1/ 248 - 249:

(5) في س هذا:

(6) في س بتقدير نادى حذف حرف النداء منه:

(7) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 125 - ب.

(8) ساقط من ظ:

أي: عفواً أو جرماً عظيماً، [وقيل: أو نصب على نزع الخافض، أي: عن عظيم<sup>(1)</sup>].

.....) وَلَئِنْ سَطَوْتَ لَأَوْهِنَنَّ عَظِيمِي<sup>(2)</sup>

اللام الأولى في الموضعين [توطئة]<sup>(3)</sup> للقسم، والثانية<sup>(4)</sup> جوابه، والسطو: الأخذ بعنف، وأوهن: أضعف وألفه منقلباً من التون كما في «لَتُسْفَهَا»<sup>(5)</sup>.  
(ومن الثاني) أي: من استعمال «جلل» بمعنى: يسير (قول امرئ القيس وقد قتل أبوه:

.....) أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلٌ<sup>(6)</sup>

عجز بيت من المتقارب صدره:

يَقْتُلُ يَزِي أَسَدٍ رَثْمَهُم .....)

يريد أن كل شيء سوى قتل [أبي حجر بن عمرو الكندي أمر]<sup>(7)</sup> يسير  
هين بخلاف ذلك فإنه في غاية من الشدة:

(1) في س: وقيل: عن عظيم على إسقاط الخافض:

(2) البيان من الكامل للحارث في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1/ 204، شرح شواهد المغني 1/ 463،

شرح أبيات المغني 3/ 75 - 76، وبلا نسبة في الحزانة 10/ 23، المص 2/ 492:

(3) في س: موطئة:

(4) في س: بإضافة: فيهما:

(5) العلق: 15:

(6) البيت لامرئ القيس في شرح شواهد المغني 1/ 364، لسان العرب (ج: ل: ل) 11/ 117، وبلا نسبة لـ

المص 2/ 492: والشاهد فيه: أن «جلل» بمعنى: يسير:

(7) في س: أبي امرئ القيس:

(ومن الثالث) أي: من استعمالها بمعنى: أجل / (قولهم: فعلت ذلك من 1/113 جليلك، وقول جميل:

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِيهَا طَلَلَةً كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ<sup>(1)</sup>

بيت مقفى من الخفيف، رَسَمَ الدارَ أثرها التلاصق بالأرض كالرماد، والطللُ ما شخص من آثارها<sup>(2)</sup>، وألْقِضَاءُ إتمام الشيء، أي: كذت أتمم حياتي وعمرى من أجل ذلك الطلل حتى مكثت عنده، أو الموت [وروى الأصمعي: أقضى الغداة]<sup>(3)</sup>، وهو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، (فقليل أراد من أجله، وقيل: أراد من عظمه) أي: من عظيم أمره (في عيني) على أن يراد بالمصدر معنى المشتق، فسقط ما قيل: ليس الجلل بمعنى: العظم حتى يفسره به<sup>(4)</sup>، وأجيب بأنه بضم العين<sup>(5)</sup>.

(1) البيت لجميل في ديوانه 105، سبط اللالي 557/2، شرح أبيات المغني 81/3، الخزائن 199/4، لسان

العرب (ج: ل: ل) 23/10: والشاهد فيه استعمال 'جلل' بمعنى: يسير:

(2) في 'س' بإضافة: مثل الوند: والأثافي:

(3) ما بين المعقوفين ذكر في 'س' متقدماً بمد الشاهد وورد بلفظ: وفي رواية الأصمعي: ألقى الغداة:

(4) شرح النماذج على المغني 249/1:

(5) النصف من الكلام 249/1:



## حرف الحاء المهملة

### [مبحث: حاشا]

(حاشاً على ثلاثة أوجه) الأنسب تقديم 'حتى' <sup>(1)</sup>، ثم تقديم الوجه الثالث لـ'حاشا' <sup>(2)</sup>.

(أحدها: أن يكون فعلاً متعدياً متصرفاً نقول: 'حاشيته' بمعنى استثنائه، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: **هَلُمَّ أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ** <sup>(3)</sup>) الحديث مذكور في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله عنه <sup>(3)</sup> (ما نافية والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة) فيكون ما حاشا فاطمة من كلام الراوي، (وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية) قوله: (وحاشا الاستثنائية) كلام مستأنف، وعطف على معمولي 'أَنْ'، وفي بعض النسخ أنها بضمير التنية فيكون قوله: 'حاشاً عطف على ما، وما بعده صفته (بناءً على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام) والمعنى على هذا التخريج: أسامة أحب الناس

(1) في نس' بإضافة: على حاشا.

(2) في نس' بإضافة: على الوجهين

(3) لم أجد مسند أبي مية فيما توفر لي من مصادر وورد الحديث في مسند الإمام أحمد 194/5.

- وأبو أمية هو: محمد بن إبراهيم ابن مسلم البغدادي الطرسوسي، محدث، حافظ، حدث عن عبد الوهاب بن عطاء، وعمر بن يونس اليماني، ويعقوب الحفصمي وغيرهم، وحدث عنه أبو حاتم، وابن صاعد، وأبو عروانة وغيرهم (ت 273 هـ). انظر سير أعلام النبلاء 487/10 - 488، معجم المؤلفين 41/3، الأعلام 15.

- وابن عمر هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي، روي عن إبراهيم ابن محمد بن عبد الله، وحيد الطويل، وأخيه عبد الله بن عمر، وروي عنه أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، وإسحاق بن سلمان الرائي، وأبو عاصم الضحاك وغيرهم (ت 73 هـ). انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال 353/10 - 356، تهذيب التهليل 328/5 - 330، الإصابة 137/3 - 138، الأعلام 108/4.

إلى إلا فاطمة فإنه ليس أحب إليّ منها، فيحتمل أن تكون هي أحب إليه منه<sup>(1)</sup>  
وأن يكونا متساويين في الحب، (فاستدل به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا  
زيداً) بإدخال ما المصدرية على حاشاً، (كما قال:

رَأَيْتُ الثَّامِسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا      فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا<sup>(2)</sup>)

بيت من الوافر للأخطل رأيت بمعنى أبصرت فلذا اكتفي بمفعول واحد،  
أو علمت على أن [مفعوله الثاني]<sup>(3)</sup> محذوف، أي: أنقص منا، أو قوله: فَإِنَّا  
نحن أفضلهم على زيادة الفاء، [وإلا فالفاء]<sup>(4)</sup> على توهم أما في أول الكلام،  
[ويروى]<sup>(5)</sup> فأما الناس، وفعالا<sup>(6)</sup> بالفتح الكرم، وبالكسر جمع فعل، وكلاهما  
متأت فيه، لكن الأول هو أولى بالتمييز<sup>(7)</sup>، (ويرده) أي: ما ذهب إليه ابن مالك  
(أن في معجم الطبراني) على صيغة اسم المفعول، كتاب مشتمل على الأحاديث  
النبية للحافظ ابن أبي القاسم سليمان ابن أحمد توفي [بأصبهان]<sup>(8)</sup> سنة ستين  
وثلاثمائة<sup>(9)</sup>، والطبراني نسبة إلى طبرية قصبة الأردن<sup>(10)</sup> (لما حاشا فاطمة ولا

(1) في س' بإضافة وهو الظاهر.

(2) البيت منسوب للأخطل منسوب له في شرح التصريح 568/1، شرح شواهد المغني 368/1، الخزانة  
387/3، وبلا نسبة في الجني الداني 565، توضيح المقاصد للمرادي 689/2، المجمع 213/2.

(3) في س' المفعول الثاني.

(4) في س' أو.

(5) في س' كما روي.

وانظر شرح شواهد المغني 368/1.

(6) في س' بإضافة: تغيير وهو.

(7) في س' لكن الأولى.

(8) ساقط من س'.

وانظر معجم البلدان 206/1 - 210.

(9) انظر وفيات الأعيان 407/2، طبقات المفسرين 204/1 - 206، الأعلام 121/3.

(10) معجم البلدان (ط. ب. ر) 4/17.

غيرها<sup>(1)</sup> لأن زيادة لا بعد الواو العاطفة لتأكيد النفي [نعين]<sup>(2)</sup> كون ما نافية لا مصدرية، وهذا كاف في الرد لظهوره، وما قيل: إنه ليس بقاطع [لاحتمال]<sup>(3)</sup> أن تكون لا نافية، وغيرها منصوب بمحذوف، والمعنى: لا أستثنى غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام، ولا تعارض حيثنشد بين الروایتين<sup>(4)</sup> فليس<sup>(5)</sup> بظاهر<sup>(6)</sup>، (ودليل تصرفه قوله:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(6)</sup>

بيت من البسيط للناطقة:

(وتوهم المبرد أن [هذه]<sup>(7)</sup> مضارع حاشاً التي يستثنى بها<sup>(8)</sup>)، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف) علة لكون فعلاً جامداً؛ لأنه [إذا تضمنه]<sup>(9)</sup> يشبه الحرف فيلزم الجامدية<sup>(10)</sup>، فإذا كان حاشاً المستثنى بها حرفاً أو فعلاً جامداً لا يكون أحاشى مضارعه؛ لأن الاشتقاق لا يجري فيهما، [وهذا لا

(1) ورد الحديث في المعجم الكبير للطبراني: «ولأن هذا من بعده لأحب الناس إلي فاستوصوا به خيراً فإنه من خياركم قال سالم فما سمعت عبد الله يحدث بهذا الحديث قط إلا قال: حاشاً فاطمة» المعجم الكبير للطبراني 299-298/12، ورواية المصنف وردت في مسند أحمد 194/5

(2) في س أمارة:

(3) في س إذ يحتمل.

(4) انظر شرح الدمامي 250/1.

(5) في س فغير ظاهر.

(6) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه 40، أسرار العربية 208، الجني الداني 559، شرح المفصل لابن عبيد 85/2، الإنصاف في مسائل الخلاف 278/1، شرح شواهد المغني 368/1، شرح آيات المغني 86/3، شرح التسهيل لابن مالك 309/2، لسان العرب (ج. ش. 1) 181/14، ويلا نسبه في الجمع 213/2. والشاهد فيه: مجيء حاشاً فعلاً متصرفاً متعدياً.

(7) في المغني هذا.

(8) قال ابن مالك: وليس أحاشي مضارع حاشاً المستثنى بها خلافاً لابن مالك التسهيل 106.

(9) في س إذا تضمن معنى الحرف.

(10) في س بإضافة: وعدم الاشتقاق.

يرد على قول المصنف<sup>(1)</sup>: حاشا فعل متصرف؛ لأنه جعله بمعنى: استثنى، فيكون أحاشي بمعنى استثنى:

(الثاني) من أوجه حاشا: (أن تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده، [وبه خرج الوجهان الآخران]<sup>(2)</sup>؛ فإنه يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر، قال الرضي: إذا استعمل حاشاً في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره، أو فيه، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيهه تعالى من السوء ثم يبرئون من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص عما يعبه فيكون [أكد]<sup>(3)</sup> وأبلغ<sup>(4)</sup> (لحمو: «حَاشَ لِلَّهِ»<sup>(5)</sup>) وهي عند المبرد<sup>(6)</sup>، وابن جنبي<sup>(7)</sup>، والكوفيين<sup>(8)</sup> فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف أي: بحذف ألف حاشاً والحرف لا يتصرف بذلك؛ (ولادخالهم إياها على الحرف) كما في «حَاشَ لِلَّهِ»، والحرف لا يدخل على مثله، (وهذان الدليلان يغيان الحرفية) وفيه بحث، أما أولاً فلأن الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف بالحذف كسوف في سَوْفَ، وأما ثانياً فلأن أبا البقاء نقل عن بعضهم أنها حرف جر واللام زائدة<sup>(9)</sup>، (ولا يثبتان الفعلية) لعدم نفيهما الاسمية، (قالوا: والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ولا يتأتى [مثل هذا التأويل في]<sup>(10)</sup> «حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا»<sup>(11)</sup>) لأن

(1) في س' ولا يرد هذا على ما قاله المصنف من أن.

(2) في س' بخلاف الوجهين الآخرين.

(3) ساقط من س'.

(4) شرح الكافية 2/ 178 - 179.

(5) وصف 31.

(6) انظر قول المبرد في الارتشاف 3/ 1535.

(7) قال ابن جنبي: «فأقول أن حاش وحاشي هنا فعلان فلذلك وقع حرف الجر بعدهما حكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي ولن سمع حاشي الشيطان وأبا الأصم وهذا دليل الفعلية، فعليه وقعت بعده لام الجزم المنسوب 2/ 13.

(8) انظر قول الكوفيين في مواهب الأريب نقلاً عن الأندلسي في شرح المفصل ج/ 1 اللوحة 126 - ب.

(9) قال المكي: وقال بعضهم: هي حرف جر واللام زائدة وهو ضعيف التبيان في إعراب القرآن 2/ 11.

(10) في المعنى هذا التأويل في مثل.

(11) يوسف: 31.

هذا [مقام التعجب من الحسن البارح لا مقام التبرئة من المعصية]<sup>(1)</sup>، (والصحيح أنها) أي: حاشاً في الآية (اسم مرادف [للتزيه]<sup>(2)</sup>) واللام [للتبيين]<sup>(3)</sup> متعلقة بمحذوف (بدليل قراءة بعضهم) وهو أبو السمال: ((حاشاً لِلَّهِ)) بالتثنية<sup>(4)</sup> كما يقال: بُراءَ لله من كذا، وعلى هذا أقول: (فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ((حاشَ لِلَّهِ)) بالإضافة<sup>(5)</sup> مبتدأ خبره كَمُعَاذَ اللَّهِ وَلَيْسَا<sup>(6)</sup> جاراً ومجروراً) يعني: ليس حاشاً حرفاً جاراً وما بعده مجروراً [به]<sup>(7)</sup>، (كما [نوهم]<sup>(8)</sup> ابن عطية<sup>(9)</sup>)؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء ولم يتقدم هنا ما يصح أن يشتى منه [اسم الله]<sup>(10)</sup> بخلاف قام القوم حاشاً زيداً، وهذا مبني على [المشهور]<sup>(11)</sup> فلا يرد [المنع بـ]<sup>(12)</sup> ما قال النيلي شارح الحاجية: إن حرفة حاشاً لا تتوقف على الاستثناء، وزعم أنه يقال: حاشاً زيد أن يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير<sup>(13)</sup>، (ولتوثيقها في القراءة الأخرى<sup>(14)</sup>)، ولدخولها على اللام في قراءة

(1) في س' ليس مقام التبرئة وإنما هو مقام التعجب من الجنس البارح.

(2) في المعنى للبراءة من كذا

(3) في س' لليان.

(4) انظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه 68، والكشاف 317/2.

(5) انظر المختص لابن جني 11/2، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه 68، والكشاف 317/2

(6) في المعنى: وليس.

(7) في المعنى: بها.

(8) في المعنى: كما وهم.

(9) في س' بالإضافة: وأشار إلى إبطاله بقوله.

وانظر المحرر الوجيز 240/3.

(10) في س' الاسم المظم.

(11) في س' المعروف المذكور في الكتب

(12) ساقط من س'.

(13) في س' بالإضافة: كما قيل، ويقولوه وانظر قول النيلي في شرح الدمامي 1/251.

- والنيلي هو: بهاء الدين علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد الحسيني العلوي، النيلي الأصل، النجفي الموطن، محدث، عالم إمام، من تصانيفه: الإنصاف في الرد على صاحب الكشاف، الأنوار البهية في الحكمة الشرعية، إيضاح المصباح لأهل الصلاح وغيرها (ت نحو 800 هـ) انظر هدية المارفين 5/726، معجم المؤلفين 2/462، الأعلام 4/302.

(14) في س' بالإضافة: ويقولوه.

السبعة<sup>(1)</sup> والجار لا يدخل على الجار) ولابن عطية أن يجيب عنها بأن يقول: إنما حكمت بالحرفية/ حيث لا تنوين ولا لام، وإلا فهي اسم، (وإنما ترك التنوين في 1/114 قراءتهم لبناء حاشأ لشبهها بحاشأ الحرفية) لفظاً ومعنى، [أما الأول فظاهراً]<sup>(2)</sup>، وأما الثاني فلأن معنى الحرفية الاستثناء، ومعنى التنزيهية الإبعاد عن السوء، وهما متقاربان، ولا يكفي الشبه اللفظي في البناء، ألا ترى [إلى أن إلى]<sup>(3)</sup> بمعنى النعمة لم تبنى لفقد الشبه المعنوي، (وزعم بعضهم) لعله أراد به<sup>(4)</sup> ابن الحاجب فإنه في شرح المفصل قال: الأولى أن يقال: إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى: يرآته من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخولها في<sup>(5)</sup> ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾<sup>(6)</sup> (إنها اسم فعل [ماض]<sup>(7)</sup> [معناها أبرا]<sup>(8)</sup>)، أو برئت وحامله على ذلك بناؤها) يعني: أن بناء كلمة حاشأ هو الذي حمل البعض على القول بأنها اسم فعل زعماً أنه لا سبب فيها للبناء إلا ذلك، وليس كذلك، فسقط ما قيل: لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل<sup>(9)</sup> (ويروده إعرابها في بعض اللغات) التي جاءت عليه قراءة ﴿حَاشَأَ لِلَّهِ﴾<sup>(10)</sup> بالتنوين فإنه معرب منصوب مثل [تنزيهاً]<sup>(11)</sup>، وتنوينه تنوين تمكين، قيل: للخصم أن يقول: لم لا يجوز أن يكون

(1) قال ابن الجوزي: «واختلفوا في ﴿حَاشَأَ لِلَّهِ﴾ في الموضعين فقرا أبو عمرو بالألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل، وقرا الباقون بمذغها، واتفقوا على الحذف وقفاً إتباعاً للمصحف النشر في القراءات العشر 2/295 وانظر البحر المحيط 5/303.

(2) في نس الأول ظاهر.

(3) في نس إلى إعراب التي.

(4) في نس بإضافة: علم الدين الأندلسي.

(5) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 2/159، شرح الدمامي على المغني 1/252.

(6) المؤمنون: 36.

(7) إضافة من المغني.

(8) في المغني بمعنى أتيراً.

(9) شرح الدمامي 1/252.

(10) يوسف: 31.

(11) ساقط من نظ.

مبتأً وتثوينه تنوين تنكير<sup>(1)</sup>؟، وأجيب بأن تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي، وإنما هو سماعي في الفاظ منه كَصه، ومه، وإيه<sup>(2)</sup>.

(الثالث) [من أوجه حاشاً]<sup>(3)</sup>: (أن تكون للاستثناء فذهب سيويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى<sup>(4)</sup>) قال ابن قاسم: لا يميز سيويه النصب بها؛ لأنه لم يلفه<sup>(5)</sup>، (وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، [وأبو زيد]<sup>(6)</sup>، والأخفش، والفراء، وأبو عمرو الشيباني) إسحاق بن مرار قال السيوطي: وليس من شيان بل آدب أولاداً منهم فنسب إليهم، مات سنة ست أو خمس ومائتين<sup>(7)</sup> (إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدباً جامداً لتضمنه معنى إلا<sup>(8)</sup>) قال الرضى: وامتناع وقوعه صلة لنا المصدرية مطرداً كخلا، وعدأ يمنع فعليته<sup>(9)</sup>، (وسُمع<sup>(10)</sup> اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشاً الشيطان وأبا الأصبغ) [قال ابن قاسم: حكاه الشيباني عن بعض

(1) شرح الدماضي 1/ 252.

(2) في نس بإضافة: فتأمل.

(3) وانظر المصنف من الكلام 1/ 252.

(4) ساقط من نس.

(5) قال سيويه: وأما حاشاً فليس باسم، ولكنه حرف يمر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشاً الكتاب 2/ 349 - 350، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 278.

(6) الجنى الداني: 561 - 562.

(7) ساقط من نس: وفي المعنى ذكر بعد قول المصنف: والأخفش.

(8) بنية الرعاة 1/ 439 - 440.

وانظر وفيات الأعيان 1/ 201 - 202، معجم المؤلفين 1/ 345، الأعلام 1/ 296.

(9) قال ابن قاسم: والثاني أنها تكون حرفاً فتجر كما ذكر سيويه، وتكون فعلاً فتنصب بمنزلة خلا، وعدأ بهذا مذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج. وهو الصحيح لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان، وعن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، والشيباني، وابن خروف الجنى الداني 562.

(10) شرح الكافية 2/ 175.

(11) في نس بإضافة: وحكى الشيباني عن بعض العرب.

العرب<sup>(1)</sup>، وقال الرضي: حكاه المازني<sup>(2)</sup> أي: جانب الغفران الشيطان، وهو<sup>(3)</sup>  
شاذ عند سيويه<sup>(4)</sup>، ويروى ابن الأصبع<sup>(5)</sup>، [وهو]<sup>(6)</sup> بفتح الهززة وإهمال الصاد  
وإعجام العين، (وقال:

حَافِئًا أَبَا ثَوَّانٍ إِنْ بَوَّ  
ضَتًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالْثَّمِّ<sup>(7)</sup>)

هو لجميع بن الطماح [الأسدي]<sup>(8)</sup>، وفي الجنى الداني هكذا أنشده  
المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين، وفيه تخليط من جهة الرواية، وذلك أنهم  
ركبوا صدره على عجز غيره، والصواب ما أنشده المفضل<sup>(9)</sup>:

(1) الجنى الداني 562 وانظر شرح التسهيل 307/2.

(2) ساقط من نـ وانظر شرح الرضي 176/2.

(3) في نـ وهذا.

(4) قاله الرضي شرح الكافية 176/2.

(5) شرح المفصل لابن يعيث 85/2، والجنى الداني 562.

(6) في نـ وأصبع.

(7) بيت من الكامل لجميع الأسدي في الأصمعيات 218، الجنى الداني 562.

- وجميع هو: متخذ بن الطماح بن قيس بن ظريف بن عمرو الأسدي، فارس جاهلي، واختلف في اسمه

فقال: متخذ ابن ظريف، وقيل: جميع، وقيل: لقبه جميع واسمه متخذ بن الطماح (ت 53 ق هـ). انظر

معجم الشعراء الجاهليين 82 - 83 الأعلام 308/7.

(8) ساقط من نـ.

(9) الجنى الداني 562 - 563، وانظر شرح أبيات المغني 88/1:

- والسيرافي هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله القاضي السيرافي، عالم بالنحو واللغة والفقه والفرائض، أخذ

عن ابن السراج، من تصانيفه: شرح كتاب سيويه، وأخبار النحو بين البصريين وغيرهما (ت 368 هـ).

انظر إنباء الرواة 348/1، بنية الوعاة 507/1، شذرات الذهب 65/3، الأعلام 195/2:

- والمفضل هو: أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر الضبي، علامة بالشعر والأدب، من

تصانيفه: المفضليات وصفاء الاختيارات، والأمثال، ومعاني الشعر وغيرها: ت 168 هـ. انظر مرآة

الجنان 187/2، الأعلام 280/2:



حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَسَيِّئُ الْخَمَةِ فَسَمِعَ  
عُمَرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ فِتْنَةً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالسُّمِّ

الْبُكْمَةُ الخرس، أي: ليس بذئ بكمة، وَالْفَتْنُ العي، وَالضُّمُّ بكسر  
المعجمة البخل، وَالْمَلْحَاةُ بفتح الميم/ وسكون اللام اللوم، وكأنه سب قوماً 14  
ولامهم على قبيح ارتكبه، واستثنى منهم أبا ثوبان، لأنه ليس أهلاً لذلك بلحالة  
قدره:

(ويروى أيضاً حاشى أبي بالياء)<sup>(1)</sup> فهما يدلان على أن حاشى يأتي  
حرفاً وفعلاً، وهو حجة على سيويه في التزامه حرفيته، وأشار إلى دفعه بقوله:  
(ويحتمل أن يكون رواية الألف على لغة من قال:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا .....)

تقدم في<sup>(2)</sup> إن المكسورة:

(وفاعل حاشاً ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو)  
على (اسم فاعله) القول الأول للكوفيين، والثاني لبعض النحاة، قيل: يرد عليهما  
نحو: ألقوم إخوتك حاشاً زيداً؛ [لا إنه]<sup>(3)</sup> لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجري  
مجراه<sup>(4)</sup>، (أو)<sup>(5)</sup> على (البعض المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين<sup>(6)</sup>،  
وردة بأن المقصود من قولك: قام القوم حاشاً زيداً: أن زيداً لم يكن معهم أصلاً،

(1) انظر شرح شواهد الغني 1/ 369.

(2) في نس بإضافة: بحث. وانظر مغني اللبيب 1/ 381.

(3) في نس: ح لأنه.

(4) انظر المنصف من الكلام 1/ 253، والجنى الداني 560 - 561.

(5) في نس بإضافة: عائد.

(6) انظر الجنى الداني 563 - 564، والمنصف من الكلام 1/ 253.

ولا يلزم من [مجاورة]<sup>(1)</sup> بعضهم إياه [مجاورة]<sup>(2)</sup> الكل<sup>(3)</sup>، وأجيب بأنه يجوز أن يراد ببعضهم: من عدا المستثنى لكن إطلاق البعض على الأكثر قليل<sup>(4)</sup>، وأجيب أيضاً بأن البعض الذي هو فاعل حاشا بعض مبهم<sup>(5)</sup> لزيد لا يتحقق<sup>(6)</sup> إلا بمجاورة الكل له، (فإذا قيل: قام القوم حاشا زيداً فالمعنى: جانب هو - أي: قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم - زيداً) هذا نشر على ترتيب اللف، [وزعم الفراء أن حاشاً فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام، واستبعده الرضي من وجهين]<sup>(7)</sup>.

(1) في نسّ مجاورة.

(2) في نسّ مجاورة.

(3) شرح الدمامي 1/ 253، وانظر شرح الكافية للرضي 2/ 137.

(4) المنصف من الكلام 1/ 253.

(5) في نسّ إضافة: ومجاورة البعض المبهم

(6) انظر المنصف من الكلام 1/ 253.

(7) ساقط من نسّ.

قال الرضي: وزعم الفراء أنه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر شرح الكافية 2/ 176.

## [مبحث: حتى]

(حتى) إبدال حائها عيناً لغة هذلية، وبها قرأ ابن مسعود<sup>(1)</sup> «لَيْسَ جَنَّتُ عَتَّى حِينَ»<sup>(2)</sup>، وإمالة ألفها لغة مينية كما في الجنى الداني<sup>(3)</sup>، (حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء، هذا أقلها وقل من يذكره، وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة إلى في المعنى والعمل) وهي جارة بنفسها عند البصريين<sup>(4)</sup>، وليأتها عن إلى عند الفراء<sup>(5)</sup>، وبتقدير إلى عند الكسائي<sup>(6)</sup>، ورد بأن إلى لو ظهرت بعد حتى لم يكن لها معنى فلا تقدر<sup>(7)</sup>، (ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور) بل في أكثر<sup>(8)</sup>، قال السخاوي<sup>(9)</sup>: في حتى معنى الاستثناء، وقال ابن القواس: إنها لا يقع مجرورها خبر المبتدأ، وقال الأندلسي إن ما قبلها يجب أن يكون جمعاً ولو قلت: قام زيد حتى عمرو لم يحجز، ومنهم من جوز وقوعها بعد مفرد، نحو: ضمت النهار حتى الليل ذكره السيوطي في الأشباه<sup>(10)</sup>.

(1) وانظر المحنّب 14/2، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل 172/2.

(2) يوسف: 35.

(3) الجنى الداني 558.

(4) انظر قول البصريين في شرح الكافية للرضي 54/5، الجنى الداني 542، الجمع 299/2.

(5) انظر معاني القرآن للفراء 137/1، الارتشاف 1752/4، الجنى الداني 542.

(6) في س وقال الكسائي الجر بعدها بتقدير: إلى.

(7) وانظر قول الكسائي في شرح الكافية للرضي 55/5 - 56.

(8) انظر المصدر السابق 56/5.

(9) في س بإضافة: منها.

(10) في س بإضافة: إن.

(11) قال السيوطي في الأشباه والنظائر: قال السخاوي: في تنوير الدباجي.... في حتى معنى الاستثناء، ليس ذلك في إلى، وقال ابن القواس: في شرح ألفية ابن معط حتى لا تقع مع مجرورها خبراً للمبتدأ، بخلاف إلى الأشباه والنظائر 59/4 - 60.

- والسخاوي هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والأدب والتفسير، سمع من شيخه الحافظ بن حجر العسقلاني، وأخذ عن البرهان الزمزمي، والثقي بن فهيد وغيرهم، من تصانيفه: الضوء اللاع في أعيان القرن التاسع، شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، والقول البديع في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع وغيرها (ت 902 هـ). انظر الضوء اللاع 1/8 - 33، شلوات الذهب 1/15-17، الأعلام 6/194 - 195.

- وابن القواس هو: عبد العزيز بن جمعة بن زيد، النحوي المعروف بابن القواس الموصل، شارح ألفية ابن معطي. انظر كشف الظنون 1/156.

(أحدهما: أن لمخفوضها شرطين: أحدهما: عام) شامل لـحَتَّى المسبوقه  
بذي الأجزاء، ولغير المسبوقه به، (وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً  
للكوفيين والمبرد<sup>(1)</sup>) ولما تمسكوا بقول الشاعر دفعه بقوله: (فأما قوله:

أنت حَتَّاكَ تُقَصِّدُ كُلَّ فَجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تُخِيبُ<sup>(2)</sup>

بيت من الوافر والمعنى: أنت السائلة طالبة للمعروف حال كونها تقصد  
كل طريق واسع حتى أتتك حال كونها/ ترجي منك أنها لا تُخَرِّمَ عن العطاء،  
وفيه أيضاً شاهد على مجيء اسم أن المخففة ضميراً مذكوراً.

(فضرورة، واختلف في علة المنع من دخولها على المضمير (فقليل: هي أن  
مجرورها لا يكون إلا بعضاً [عما]<sup>(3)</sup> قبلها، أو كـبعض منه فلم يمكن عود ضمير  
البعض على الكل، ويرده أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت فلا يعود  
على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل، كقولك:  
زيد ضربت القوم حتاه<sup>(4)</sup>، وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة) ينبغي أن تكون  
هذه العلة لغير ابن هشام الحضرابي<sup>(5)</sup>، فإنه يشترط في حَتَّى العاطفة أيضاً أن لا  
يكون المعطوف بها ضمير كما سيأتي، (ويرده أنها لو دخلت عليه لقليل في  
العاطفة: قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل

(1) قال ابن قاسم: ومجرورها شرطان: الأول: أن يكون ظاهراً، فلا تجز الضمير، هذا مذهب سيوية وجمهور  
البصريين، وأجازة الكوفيين والمبرد الجني الداني 543، وانظر المص 341/2.

(2) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 634/1، شرح شواهد المغني 370/1، الدرر 39/2، شرح أبيات المنفي  
93/3، المص 341/2، شرح الأشموني 371/2، الحزانة 141/4.

(3) في المخطوط: لما، والتصويب من المغني.  
(4) في نس بإضافة: أو عائداً على ما يندرج تحت عام نحو: (وَيُسَوِّدُهُنَّ أَخْبَرُ يَرْدُهُنَّ) فإن هن عائداً على  
الرجعيات المندرجة في عموم المطلقات المتقدمة.

(5) قال الشمني: فإن قيل: يشترط في حَتَّى العاطفة أيضاً أن لا تكون المعطوف بها ضميراً أجيبت بأنه لم يشترط  
هذا إلا ابن هشام الحضرابي، وهذه العلة لغيره النصف من الكلام 253/1 - 254.

إلا بعامله، [وفي]<sup>(1)</sup> الخافضة: حثاك بالوصل كما في البيت، وحيثل فلا التباس للخافضة بالعاطفة فلا يحتاج إلى الفرق بينهما بعدم دخول الخافضة على المضمر، (ونظيره) في الفرق بالفصل والوصل (أنهم يقولون في تأكيد الضمير المنصوب: رأيتك أنت، وفي البديل منه: رأيتك إياك فلم يحصل لبس) بين التأكيد والبديل بهذا الفرق، قال الرضي: هذا عجيب فإن المعنيين واحد وهو تكرير الأول بمعناه فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً<sup>(2)</sup>، (وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى وهي فرع أي: والحال أن حتى فرع (عن إلى) لكون إلى أشد تمكناً، وأوسع تصرفاً، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها، وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى قاله الرضي<sup>(3)</sup>، وإذا تحقق فرعيتها (فلا تحتمل ذلك) [أي: قلب ألفها ياء]<sup>(4)</sup> لتلا يساوي لفرع الأصل، ومن قال: إن فرعية حتى عن إلى: إنما هي في المعنى والعمل، وذلك يجب أن لا تحتمل ما تحتمله إلى فيهما لا في غيرهما<sup>(5)</sup> فقد قصر، (والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء) أي: المذكور قبل حتى صريحاً لا تقديرأ [لقوله]<sup>(6)</sup>: وهذا ليس محل الاشتراط، (وهو أن يكون المجرور آخرأ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيأ لآخر جزء نحو: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»<sup>(7)</sup>) [فإن زمان طلوعه ملاق لآخر جزء الليلة لا من أجزائها]<sup>(8)</sup>، (ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها، أو نصفها كذا قال المغاربة) جمع مغربي والثناء

(1) في نسّ وقيل في.

(2) شرح الكافية 99/3.

(3) شرح الكافية 20/6.

(4) في نسّ التفسير.

(5) المنصف من الكلام 254/1.

(6) في نسّ بقرينه قوله.

(7) القدر: 5.

(8) في نسّ فإن زمان طلوعه ليس من أجزاء الليلة بل هو ملاق لآخر جزئها.

عوض عن بياء النسبة (وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه<sup>(1)</sup> بقوله:

عَيَّنْتُ لَيْلَةً فَمَازَلْتُ حَتَّى نَصَفْتُهَا رَاجِئاً فَعُدْتُ يَوْسَ<sup>(2)</sup>

بيت من الخفيف لا من المديد<sup>(3)</sup>، وقبله:

إِنْ سَلَّمِي مِنْ بَعْدِ يَأْسِي هُمْتُ بِوَصَالِ لَوْ صَحَّ لَمْ يَتَّقِ يَوْسَأُ

البؤس الشدة، وضمير عيئت لسلمي<sup>(4)</sup>، وكيلة مفعول به لا ظرف، وراجياً خبر زال، وحتى نصفها اعتراض بينهما، ويؤوساً من يئس خلاف الرجاء حال من ضمير عدت/ أو خبر له إن كان ناقصاً. ب/115

(وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل: فمازلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح) أي: الشاعر (به) وهذا صريح بأن المراد ما أشرنا إليه آنفاً، وفيه بحث، قال الرضي: ومن الفرق بين حتى، وإلى أن حتى يلزمه تقدّم ذي الأجزاء لفظاً، أو تقديراً<sup>(5)</sup> نحو: نمت حتى الصباح، أي: نمت الليلة حتى الصباح.

(1) قال ابن مالك: والزم الزمخشري كون مجزئها آخر جزء، أو ملاق آخر جزء، وهو غير لازم شرح التسهيل 168/3.

(2) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 544، شرح التصريح 656/1، شرح شواهد المعنى 370/1، الجمع 340/2 والشاهد فيه: أنه لا يشترط في مجزئ حتى كونه آخر جزء ملاق آخر جزء به كما قال الزمخشري.

(3) في سنّ بإضافة: كما قيل.

(4) في سنّ بإضافة: والجملة استتافيه.

(5) شرح الكافية 21/6.

(الثاني<sup>(1)</sup>): أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها) في حكم ما قبلها (كما في قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْمٌ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادُ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا<sup>(2)</sup>

بيت من الكامل [لأبي مروان النحوي في قصة المتلمس، وقيل<sup>(3)</sup> للمتلمس، كما يتعلق بتقتضي، والقرينة هنا ألفاهما فإنه يقتضي دخول النعل في الملقى لكن بتأويل الصحيفة، والزاد بالمثل<sup>(4)</sup> كما سيأتي، وألقى فعل ماض فاعله ضمير [المتلمس]<sup>(5)</sup> فإنه ألقى كتاب عمرو بن هند<sup>(6)</sup> حين فر إلى الشام وهو المراد بالصحيفة، وفاعل يخفف ضمير المتلمس أيضاً، ومفعوله رحله، والزاد

(1) في نس بإضافة: من الأمور الثلاثة.

(2) البيت لأبي مروان النحوي منسوب له في الكتاب 97/1، شرح التصريح 116/2، ولروان بن سعد في معجم الأدباء 503/5، وللمتلمس في: شرح شواهد المغني 370/1، وبلا نسه في أسرار العربية 269، الجنى الداني 547، شرح أبيات سيوية 411/1، شرح عمدة الحفاظ 614، وصف المباني 182، شرح الفصل 19/8، شرح التسهيل 167/3، المصح 344/5. والشاهد فيه: دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها.

(3) ساقط من نس.

- وأبو مروان النحوي هو: مروان بن سعيد بن عبّاد بن حبيب بن المهلب المهلب النحوي، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين (ت 190 هـ).

انظر بنية الوعاة 284/2، معجم الأدباء 503/5، الأعلام 208.

- والمتلمس هو: بن عبد المسيح بن عبد الله بن دوفن بن حرب خال طرفة بن العبد، وقيل: اسمه حريم ابن عبد العزي، وقيل: عبد المسيح، شاعر جاهلي (ت 50 ق هـ).

انظر طبقات الشعراء 88، معجم الشعراء الجاهليين 318، الأعلام 119/2.

(4) في نس بإضافة: كأنه قال: ألقى ما ينقله حتى نعله.

(5) في نس الشاعر.

(6) هو عمرو بن النضر بن امرئ القيس بن النعمان اللخمي، ملك الحيرة في الجاهلية (ت 45 ق هـ).

انظر معجم الشعراء 197، الأعلام 86/5.

عطف على الصحيفة لا على رَحله [كما وهم<sup>(1)</sup>]، (أو) تقتضي (عدم دخوله كما في قوله:

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمَكَّنَ عَزِيَّتَ لَّهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُوداً<sup>(2)</sup>

بيت من البسيط، ألحياً بالقصر المطر فاعل سقى، والأرض مفعوله، وعزيت مبني للمفعول: نسبت، ومجدوداً مجيم ودالين مهملتين أو معجمتين مقطوعاً، والقرينة المقتضية [لعدم دخول]<sup>(3)</sup> ما بعد حتى في حكم ما قبلها، وهي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه، (حُمِلَ على الدخول) على بناء المفعول جواب إذا، (ويحكم في مثل ذلك) أي: فيما إذا لم يكن معه قرينة الدخول أو عدمه<sup>(4)</sup> (لما بعد إلى بعدم الدخول حملاً على الغالب في البابين) باب حتى، وباب إلى، (هذا هو الصحيح في البابين) قال الرضي: الأظهر دخول ما بعد حتى بخلاف إلى فإن الأظهر فيها عدم الدخول إلا مع القرينة وإن كان أيضاً جزءاً<sup>(5)</sup>، وقال الأندلسي: لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها فالظاهر الدخول فيهما، وإلا فعدم الدخول<sup>(6)</sup>، (وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي) [أبي العباس]<sup>(7)</sup> أحمد بن يعلى المالكي المصري، توفي سنة أربع

(1) في نس كما قيل. قال ابن الرواحي: وقال المعنى: أكراد عطف على رحله، ولا شك أنه سهو مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 133 - ب.

(2) البيت بلا نسيب في شرح شواهد المغني 1/ 371، شرح أبيات المغني 3/ 99، شرح التسهيل لابن مالك 167/ 3، حاشية الأمير 111، شرح الأشموني 2/ 381.

(3) والشاهد فيه: أن فيه قرينة على عدم دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها، لأن قرينة دعائه على امكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعوا لها بالسقيا.

(4) في نس لعدم الدخول هنا.

(5) في نس بإضافة: بمحكم.

(6) شرح الكافية 6/ 21.

(7) انظر قول الأندلسي في المصدر السابق.

(8) ساقط من نس.



وثمانين وستمائة، ودفن بالقرفة وكان ساكناً بقريةها؛ ولذا نسب إليها<sup>(1)</sup>: (أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الحافضة<sup>(2)</sup>)، والفرق أن العاطفة بمنزلة<sup>(3)</sup> الواو. والثالث<sup>(4)</sup>: أن كلاً منهما قد يتفرد بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به إلى أنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي: هو غائبي، كما جاء في الحديث «لَا تَا بِكَ وَإِلَيْكَ»<sup>(5)</sup> أي: أنت غائبي وإلى يتعلق [بمقدّر]<sup>(6)</sup> مثل: يتمي ويتهي، (وسرت من البصرة/ إلى الكوفة، ولا يجوز حتى 1/16 زيد، وحتى عمرو، وحتى الكوفة، أما الأولان) أي عدم جواز كتبت حتى [زيد]<sup>(7)</sup>، وأنا حتى عمرو: فلأن حتى موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، وإلى ليست كذلك، وأما الثالث) أي: عدم جواز سرت من البصرة حتى الكوفة (فلضعف حتى في الغاية) فإنها تصلح للمفرد والجملة،

(1) انظر معجم المؤلفين 100/1، هدية العارفين 99/5، الأعلام 94/1 - 95. قال السمعاني: هذه النسبة إلى القرفة، وهو بطن من المأفر الأنساب للسمعاني 465/4.

(2) قال القرافي: حكاية العلماء الخلاف في إدراج انتهاء الغاية ينبغي أن يجعل على إلى دون حتى، بسبب تضافر قول النحاة على أن حتى لها شروط، أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ودخلها في حكمه وآخر جزء منه، أو متصلاً به فيه معنى التعظيم، أو التحقير فنصوا على اندراج ما بعدها في الحكم فما بقي لدخول الخلاف في اندراجه معنى، بل يتلوه ليس إلا، ويحتمل الخلاف على إلى فإنه ليس نقل يعارضاً شرح تنقيح الفصول 86 - 87.

(3) في المعنى بمعنى الواو.

(4) في من بإضافة: من الأمور الثلاثة.

(5) هذا جزء من حديث طويل لأبي روي عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام للصلاة قال: وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لبيك وسعديك والخير كله في يديك، والشر ليس إليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك صحیح مسلم بشرح النووي، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة النبي ﷺ ودعائه في الليل 57/6 - 59.

(6) في من بمضمر.

(7) ساقط من نظ.

وإلى لا تصلح إلا للمفرد<sup>(1)</sup>، وهذا يتمشى في عدم جواز الأولين أيضاً (فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية) [الذي هو مفهوم من: فمن كإلى للمفرد لا غير]<sup>(2)</sup>.

(وما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: سرت حتى أدخلها، وذلك بتقدير: حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى، ولا يجوز سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا: إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا [بنفس حتى]<sup>(3)</sup> كما يقول الكوفيون<sup>(4)</sup> [لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس] هذا لا يرد على الكسائي منهم؛ لأنه يقول: إن حتى ليست في كلام العرب حرف جر، وإن الجر في نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(5)</sup> بتقدير إلى، أي: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، نعم يرد عليه أنها غير مختصة بقبل<sup>(6)</sup>، فكيف نصبت الفعل، وأن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلة<sup>(7)</sup>، فكيف اطرده حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم، قاله الرضي<sup>(8)</sup>، ثم المراد أن عامل أحدهما لا يعمل في الآخر من جهة عمله فيه<sup>(9)</sup>، فلا تشكل هذه الكلية [بمثل]<sup>(10)</sup> أي رجل تضرب

(1) في من لأنها لا تصلح للمفرد والجملة بخلاف إلى فإنها للمفرد.

كذا في من ولعل لا زيدت سهواً فالمعنى لا يستفهم إلا بمحذوها.

(2) في من لما ذكرنا بخلاف إلى فإنها للمفرد كما أن من للمفرد لا غير.

(3) في المعنى بنفسها.

(4) انظر قول الكوفيين في الارتشاف 403/2.

(5) القدر: 5.

(6) في من ينبغي أن يستثنى الكسائي منهم فإنه يقول: إن حتى ليست في كلام العرب حرف جر، وإن الجر بعدها

في نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ بتقدير إلى، أي: حتى ينتهي إلى مطلع الفجر لأن حتى قد ثبت أنها تخفض

الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس، هذا لا يرد على الكسائي كما يرد على

سائر الكوفيين بل يرد عليها أنها مختصة بقبل. وانظر الارتشاف 403/2.

(7) في من بإضافة: فكيف اطرده بعد حتى وأيضاً.

(8) انظر شرح الكافية 56/5.

(9) في من في الآخر.

(10) في من بأي في أي رجل تضرب.

أضرب؛ فإنَّ عمل أيّ [الجر] <sup>(1)</sup> من جهة إضافتها، والجزم من جهة تضمينها معنى الشرط.

(ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان: مرادفة إلى) وعلامته أن يحسن وضع إلى موضعها، (لحو): (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) <sup>(2)</sup>، ومرادفة لحي (التعليلية) هذا بمنزلة الاستثناء عما [تقدم] <sup>(3)</sup> من أن حَتَّى الجارة بمنزلة إلى في المعنى والعمل؛ فكأنه قال: حَتَّى الجارة بمعنى إلى في كل موضع إلا إذا دخلت على المضارع المنصوب [فإنها] <sup>(4)</sup> تستعمل [حينئذ] <sup>(5)</sup> بمعنى: كي، وإلا فلا تناقض بين كلاميه، (لحو): (وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ) <sup>(6)</sup> وجوز أبو البقاء كونها بمعنى: إلى أيضاً <sup>(7)</sup>، ((هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا)) <sup>(8)</sup>، وقولك: أسلم حتى تدخل الجنة) هذا إذا كان المخاطب كافراً وإلا لجاز أن تكون بمعنى: إلى، (ويمثّلها (فَقَاتِلُوا آلَ لُحْيَانَ حَتَّى تَقْتُلُوا أَوْ تَكْبِتُوا أَوْ تُخْرِجُوا آلَ لُحْيَانَ مِنَ الدِّينِ)) <sup>(9)</sup> يشعر بأن الأمثلة المذكورة غير محتملة للوجهين وليس كذلك، (ومرادفة إلى في الاستثناء) ولا ينافيه كون حَتَّى جارة لما مر أن حاشاً مع كونه حرفاً بمعنى إلا غير المستثنى <sup>(10)</sup>، (وهذا المعنى ظاهر من قول سيبيويه) في قوله: (في تفسير قولهم: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ) <sup>(11)</sup>: المعنى حتى أن تفعل) [وهذا ليس

(1) في نسّ الاجر.

(2) طه: 91.

(3) في نسّ عما أسفله.

(4) في نسّ فقد.

(5) ساقط من نسّ.

(6) البقرة: 217.

(7) قال أبو البقاء: يجوز أن تكون حَتَّى بمعنى: إلى وهي في الوجهين متعلقة بِنَقَاتِلُونَكُمْ التّبيان في إعراب القرآن 148/1.

(8) المنافقون: 7.

(9) الحجرات: 9.

(10) انظر ص 192.

(11) انظر الكتاب 342/2.

بنص<sup>(1)</sup> لاحتمال أن يكون نفسه معن<sup>(2)</sup>، (هـ صرح به ابن هشام الحضراوي)/  
 محمد بن يحيى الأندلسي، من أهل ب 116/أراء، تلميذ بن خروف، أستاذ  
 الشلوين، مات بتونس سنة ست وأربعين وستمائة<sup>(2)</sup>، (وابن مالك<sup>(3)</sup>)، ونقله أبو  
 البقاء عن بعضهم<sup>(4)</sup> في «وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا»<sup>(5)</sup> أي: إلا أن يقولوا  
 ، وفيه تعريض للحلي حيث قال: وهذا المعنى لا يعرف عن أكثر المتقدمين، وإنما  
 هو شيء قاله: جمال الدين ابن مالك<sup>(6)</sup>، (والظاهر في [هذه]<sup>(7)</sup> الآية خلافه، وأن  
 المراد معنى الغاية) يعني: أن الراجع فيها كون 'حتى' بمعنى 'إلى'، وإن كان يحتمل أن  
 يكون بمعنى 'إلا' احتمالاً مرجوحاً؛ إذ الظهور لا ينافي الاحتمال؛ ولهذا استظهر ما  
 أنشده ابن مالك مع أنه يحتمل الغاية والتعليل<sup>(8)</sup>، (نعم هو) أي: كون 'حتى'  
 بمعنى 'إلا' ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تُجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ<sup>(9)</sup>

(1) في نس' وليس هذا بنص.

(2) قال الأشموني: «صرح به ابن هشام الحضراوي، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في «وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا» شرح الأشموني 3/ 531.

(3) قال ابن مالك: يُتَصَبُّ الفعل بِأَنْ لازمة الإضمار بعد اللام الموكدة لثني خبر كان ماضية لفظاً أو معنى، وبعد 'حتى' المرادفة لـ'إلى'، أو كي الجارة أو 'إلا أن'، وقد تظهر أن مع المطفوف على المنصوب بها شرح التسهيل لابن مالك 4/ 22.

(4) قال أبو البقاء: وَقِيلَ: 'حَتَّى' بِمَعْنَى 'إِلَّا'، أي: وما يعلمان من أحد إلا أن يقولوا التبيان في إعراب القرآن 1/ 90.

(5) البقرة: 102.

(6) الدر المصون 2/ 36.

(7) ساقط من نس'، ظ.

(8) في نس' مع ثنائي احتمال الغاية والتعليل فيه.

(9) البيت للمفتح الكندي منسوب له في شرح ديوان الحماسة للتبريزي 4/ 126، شرح شواهد المغني 1/ 372، الحزانة 3/ 370، وبلا نسه في الجنى الداني 555، شرح التسهيل لابن مالك 4/ 24، المجمع 2/ 301، شرح أبيات المغني 3/ 100، شرح الأشموني 3/ 530.

والشاهد فيه: مجيء 'حتى' بمعنى 'إلا أن'.

- والمفتح الكندي هو: محمد بن عميرة بن أبي شمر بن فرعان بن قيس بن الأسود الكندي، وقيل: اسمه محمد بن ظفر، عاش في عهد الأمويين، وكان من أجمل الناس وجها وأملهم قامة (ت 70 هـ). انظر الشعر والشعراء 396، البيان والتبيين 3/ 666، معجم الشعراء 260، الأعلام 6/ 319 - 320.

بيت من الكامل للمقنع الكندي، الفضول جمع فضل وهو الزيادة في المال ومالا يحتاج إليه منه، والسماحة الجود [والواو للحال]<sup>(1)</sup>، [وما]<sup>(2)</sup> موصولة أو نافية، والمعنى على النفي: حتى تجود بكل شيء لك فلا ينافي قليلك أيضاً، [وقيل: المعنى]<sup>(3)</sup> أن إعطاءك من زيادات مالك لا يعد سماحة إلا أن [تعطي]<sup>(4)</sup> في حالة قلة المال، والاستثناء على هذا منقطع<sup>(5)</sup>، وتحمّل حتى الغاية، أي: [انتهاء]<sup>(6)</sup> كون إعطاءك معدوداً من السماحة ممتداً إلى زمن إعطائك في حال قلة مالك؛ فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك، وتحمّل التعليل، أي: إنني أحكم بأن إعطاءك من الفضول ليس سماحة كي أبعثك على الإعطاء حالة الإقلال.

(وفي قوله:

وَاللَّهِ لَا يَتَهَبُ شَيْخِي بِإِطْلَافٍ حَتَّى أَبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلًا<sup>(7)</sup>

رجز قاله: امرؤ القيس حين بلغه أن بني أسد قتلت أباه، شبيخي يعني: أباه، وأبير أهلك، ومالك<sup>(8)</sup>، وكاهل<sup>(9)</sup> قبيلتان من بني أسد<sup>(10)</sup>.

(1) ساقط من نس.

(2) في نس وجوز التبريزي كون ما.

(3) وانظر قول التبريزي في شرح شواهد المغني 372/1.

(4) في نس قيل: والمعنى.

(5) في نسخة يعطي.

(6) شرح الدمامي على المغني 257/1.

(7) في نس، ح انتهاء.

(8) البيت لامرؤ القيس في ديوانه 128، وروايته: أيّد بدل أبير، وله في شرح شواهد المغني 372/1 - 373.

(9) شرح أبيات المغني 104/3، الحزاة 333/1، ويلا نسه في الجمع 301/2. والشاهد فيه: حتى بمعنى ألا أن.

(10) مالك هي: قبيلة مالك بن ثعلبة بطن من أسد بن خزاعة انظر اللباب في تهذيب الأنساب 261/2.

(9) كاهل هي: قبيلة كاهل بن الحارث بن نجيم وكاهل بن أسد بن خزاعة بن مدركة. المصدر السابق 210/2.

(10) قال السمعاني: أسد اسم عدة من القبائل الأنساب للسمعاني 138/1، وانظر المصدر السابق 40/1.

(لأن ما بعدهما) أي: ما بعد كلمتي 'حتى' في البيتين (ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه) [يعني]<sup>(1)</sup>: بحسب الظاهر الراجح، [ولا يحتملها]<sup>(2)</sup> احتمالاً مرجوحاً، أما الغاية فبأن يكون المعنى: لا أترك الأخذ بشار شيخي إلى أن أقتل هاذين الحيين، وأما التعليل فبأن يكون المعنى [لا أترك الأخذ بشاره]<sup>(3)</sup> كي أقتلها<sup>(4)</sup>، (وجعل ابن هشام) الخضراوي (من ذلك) أي: من كون 'حتى' بمعنى: [لا]<sup>(5)</sup> (الحديث **كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ مُمَا لِّلْدَانِ يَهُودًا أَوْ نَصْرَانِيَّةً**)<sup>(6)</sup>؛ إذ زمن الميلاد لا يتناول) علة لـ'جعل' (فتكون 'حتى' فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية<sup>(7)</sup> والنصرانية فتكون فيه للتعليل) فتكون في الموضوعين منصوب بإضمار أن، (ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً) [أي: حذف المعطوف مع العاطف]<sup>(8)</sup> (أي: يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون) فحيثذ يكون 'حتى' للغاية، قيل: يتأتى على وجه حسن بدون ارتكاب<sup>(9)</sup> الحذف، وذلك بأن يُجْعَلَ<sup>(10)</sup>: 'يولد' صفة لـ'مولود' فائدتها توكيد العموم/ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(11)</sup>، وقوله على الفطرة 1/117

(1) ساقط من نس.

(2) في نس وإن احتملها.

(3) في نس إلا أترك الأخذ بالشار.

(4) في نس بإضافة: فلا يرد ما قيل: كلاهما في خبر المنع.

(5) في نس بإضافة: وهو مفعول ثانٍ لـ'جعل' الأول.

وانظر قول ابن هشام الخضراوي في شرح الأشموني 530/3 - 531.

(6) ورد الحديث في صحيح البخاري بلفظ 'كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِ أَوْ نَصْرَانَانِ' أو ينصرانه أو بمجسأته كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جذعاءً صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين 337/2.

(7) في المعنى: علة اليهودية.

(8) في نس يسمى حذف المعطوف وإبقاء المعطوف عليه.

(9) في نس بإضافة: هذا.

(10) في نس بإضافة: قوله.

(11) هود: 6.

خبر للمبتدأ، أي: كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون [إبراهيم] اللذان يهودانه وينصرانه<sup>(1)</sup>، والمعنى: أن استقراره على الفطرة تمتد إلى أن يقع التهود والنصر [فيقول]<sup>(2)</sup> ذلك للاستقرار حيث<sup>(3)</sup>، (ولا يتصب الفعل بعد 'حتى' إلا إذا كان مستقبلاً) لأن نصبه بإضمار أن التي تخلص الفعل للاستقبال، وهذا شرط مطلق للنصب، وأما شرط الوجوب والجواز فينبه بقوله: (ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم فالنصب واجب نحو: ﴿لَنْ يُبْرِخَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾<sup>(4)</sup>، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة) حال من ضمير كان، والثناء للمبالغة، أو مصدر محذوف أي خص الاستقبال خصوصاً، (فالموجهان) أي: النصب والرفع جائزان (نحو: ﴿وَوُذِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرُّسُلُ﴾<sup>(5)</sup> الآية فإن قولهم: إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال) فيجوز النصب (لا بالنظر إلى زمن [قص]<sup>(6)</sup> ذلك علينا.

وكذلك) أي: كما لا يتصب الفعل بعد 'حتى' إلا إذا كان مستقبلاً (لا يرتفع الفعل بعد 'حتى' إلا إذا كان حالاً، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب) لأن الحال حيث حقيقة، وبين نصب المضارع بأن وبين كونه للحال تناف، ف'حتى' حيث حرف ابتداء لا حرف جر، وإلا لوجب أن يقدر الفعل اسماً ولا يقدر اسماً إلا بأن [ولكن]<sup>(7)</sup> تقدير أن<sup>(8)</sup> تمتنع (كقولك: نمرت

(1) ساقط من 'ظ ح'.

(2) في 'س' فيكون.

(3) انظر شرح الدمامي 1/ 257.

(4) طه: 91.

(5) البقرة: 214.

قال ابن الجزري: وأختلفوا في «حتى يقول الرسول» فقرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب النشر في القراءات لعشر 2/ 227، والحجة لابن خالويه 42.

(6) في 'س' نفس.

(7) في 'س' لكن.

(8) في 'س' بإضافة: هنا.

حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حالته ليست حقيقة - بل كانت محكية - رفع) معنى حكاية الحال: أن تقدير أن الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما قاله الزمخشري<sup>(1)</sup>، وقال الأندلسي: أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ذكره الرضي<sup>(2)</sup>، والفعل المحكي ماضٍ حقيقة حال مجازاً، (وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(3)</sup> قراءة نافع بالرفع<sup>(4)</sup> بتقدير: حتى حالتهم حيثئذ أن الرسول والذين معه آمنوا يقولون كذا وكذا) قال أبو البقاء: يقرأ بالنصب والتقدير: إلى أن يقول الرسول، فهو غاية والفعل مستقبل حكيت به حالهم، والمعنى على الماضي، أي: إلى أن قال الرسول، ويقرأ بالرفع على أن يكون التقدير: وزلزلوا فقال الرسول؛ فالزلزلة سبب القول، وكلا الفعلين ماضٍ فلم تعمل فيه حتى<sup>(5)</sup>.

(واعلم أنه لا يرتفع بعد حتى إلا بثلاثة شروط: أحدها أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا) [علامة ذلك]<sup>(6)</sup> صلاحية جعل الفاء في موضع حتى<sup>(7)</sup>، (والثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها) إنما اشترط هذا ليحصل الربط معنى جبراً لما فات بسبب الاستئناف من الاتصال اللفظي الذي هو تعلق حتى الجارة بما قبلها (فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس/ ولا ما سرت حتى أدخلها، وهل سرت حتى تدخلها؟) فلا يجوز فيه إلا النصب؛ لأن الرفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها فلا يكون موجباً، (أما الأول فلأن طلوع الشمس

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 29/7 - 30.

(2) انظر شرح الكافية 61/5.

(3) البقرة 214.

(4) انظر النشر في القراءات العشر 2/227، والحجة لابن خالوية 42.

(5) التبيان في إعراب القرآن 1/146.

(6) في نس وعامة كونه حالاً أو مؤولاً به.

(7) في نس بإضافة: قاله ابن قاسم.



لا يتسبب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز أنهم سار حتى يدخلوها، ومنى سرت حتى تدخلوها لأن السير محقق) لأن السؤال في الأول وقع عن فاعل السير وتعيينه فجاز أن يكون السير سبباً وموجباً فحينئذ يجوز الرفع لأنه سبب والنصب على أنه غاية [أو تعليل]<sup>(1)</sup>، وكذا في الثاني لأن السؤال وقع عن زمان السير وتعيينه، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي) وقال: يجوز ما سرت حتى أدخلوها بالرفع إلا أن العرب لم تتكلم به<sup>(2)</sup>، قال الرضي: وقد غلط فيه، وقد يقال: إن إجازته بالقياس لا بالسماع، وبه يشعر قول المصنف<sup>(3)</sup>: (على أن يكون أصل الكلام إيجاباً) بأن يقال: سرت حتى أدخلها، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره) فقل: ما سرت حتى أدخلوها بالرفع أيضاً، (لا على ما قبل حتى خاصة)<sup>(4)</sup> قيل: الذي يظهر إجراء هذا في الاستفهام أيضاً كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخل البلد فتشك أنت في صدق المخبر فتقول لذلك المخاطب: هل سرت حتى تدخلها؟ أي: هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح؟<sup>(5)</sup> (ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة<sup>(6)</sup>، وكل أحد يمنع ذلك) حتى الأخفش<sup>(7)</sup>، (والثالث) من شروط ارتفاع الفعل بعد

(1) في نس أو بمعنى كي.

(2) قال أبو حيان وقد نص الأخفش على أن العرب لم ترفعه وإنما قاله قياساً الارتشاف 1663/4، وانظر الجني الداني 557، وشرح الأشموني 533/3.

(3) شرح الكافية 60/5.

(4) في نس بإضافة: فلا يرد أن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، لأن السير موجود والنفي قصد الدخول

(5) المصنف من الكلام 260/1.

(6) انظر الكتاب 21/3، والارتشاف 1663/2.

(7) قال ابن عصفور: وينبغي أن لا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسيويه، لأن سيويه رحمه الله إنما منع الرفع بتقدير أن السير يكون عدمه سبباً للدخول، ولم يتكلم في هذا، فذا أولى أن يلتزم لهذا شرح جل الزجاجي لابن عصفور 168/2.

حتى: (أن يكون فضلة) في الكلام، وهو ما لا يكون مسنداً ولا مستنداً إليه، (فلا يصح) [أي<sup>(1)</sup>]: الرفع (في نحو: سيري حتى أدخلها لتلا يبقى مبتدأ بلا خبر) فإن حتى حيتذ حرف ابتداء والجملة بعده مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظاً وتقديراً؛ لأنه شرط البصريون له ذكر ما يصلح خبراً، نعم جوز بعض الكوفيين ضرب القوم حتى زيد بالرفع على الابتداء والخبر محذوف ذكره ابن عقيل<sup>(2)</sup>، [فسقط<sup>(3)</sup>] ما قيل: يمكن تقدير الخبر، أي: سيري حاصل<sup>(4)</sup>، ولا حاجة إلى ما قيل: يراد بقوله: لا يصح عدم الحسن<sup>(5)</sup>، (ولا في نحو: كان سيري حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة) لأن ما بعد حتى حيتذ لا يصلح خبراً لكان لكونه جملة خالية عن العائد إلى الاسم، (فإن قدرتها تامة أو قلت): كان (سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع) أما في الأول فلأن كان التامة لا تقتصر إلى خبر، وأما الثاني فلوجود الخبر على تقدير تعلق أمس بمحذوف (إلا إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف) فحيتذ لا يجوز الرفع لبقاء كان الناقصة بلا خبر.

(الثاني من أوجه حتى: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو) في إفادة [مطلق<sup>(6)</sup>] الجمع، قال ابن قاسم: حتى كالأو عند الجمهور<sup>(7)</sup>، قال ابن مالك: ومن زعم أنها تقتضي / الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه<sup>(8)</sup>، وفي

1/118

(1) ساقط من نس.

(2) انظر المساعد 2/275.

(3) في نس فلا يرد.

(4) انظر شرح الدمامي 1/260.

(5) انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 139/ب.

(6) ساقط من نس.

(7) انظر الجنى الداني 550.

(8) شرح التسهيل لابن مالك 3/359.

الحديث «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ اللَّهِ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكِبَرُ»<sup>(1)</sup>، (إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً) فلا يقال: ضربت القوم حتى إياك (كما أن ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي<sup>(2)</sup>، ولم أقف عليه لغيره. والثاني: أن يكون معطوفها (إما بعضاً من جمع قبلها) يعني: في المعنى سواء كان جمعاً في اللفظ أو لم يكن (كقدم الحاج حتى المشاة) [فإن الحاج جمع معنى لا لفظاً]<sup>(3)</sup>، وقيل: أراد أن يكون إما جزئياً من كل بدليل مقابلته<sup>(4)</sup> بقوله: (أو جزءاً كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها) وإلا فلو أريد بالبعض ما هو أهم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة، وليس المراد [الحاج]<sup>(5)</sup> المجموع من حيث هو مجموع، وإلا كان المشاة حيث جزءاً لا جزائياً، (أو كجزء نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، ويمتنع أن تقول: حتى ولدها، والذي يضبط لك ذلك) الضبط جعل الشيء بحيث لا يخرج عنه شيء يجب دخوله (أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع) يعني: به المتصل؛ [إذ لا]<sup>(6)</sup> خفاء في صحة أعجبتني الجارية إلا حديثها، تنزيلاً لحديثها منزلة بعضها، ولا في امتناع<sup>(7)</sup> إلا

(1) ورد الحديث في صحيح مسلم بلفظ «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكِبَرِ أَوْ الْكِبَرِ وَالْعَجْزِ» صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب القدر، باب كل شيء بقدره 175/16، ومثله في الموطأ، كتاب القدر، باب انتهى عن القول بالقدر 602.

(2) قال أبو حيان: «وقال ابن هشام الخضراوي: لا يجوز العطف إلا حيث يجوز الجر... قال: ولذلك لا يعطف المضمرة على المظهر، ولا على المضمرة، لا يجوز ضربت القوم حتى إياك، ولا قاموا حتى أنت لأن حتى لا تجر المضمرة ولا تعطفه إلا بتشاقف 648/2.

(3) في «س» فإن الحاج في اللفظ موحد والمعنى جمع، نظيره قوله تعالى «سَائِرًا يَهْبِطُونَ» كما في الفائق.

(4) شرح الدماميني 260/1.

(5) في «س» بالحاج.

(6) في «س» ولا خفاء.

(7) في «س» بإضافة: أعجبتني الجارية.

ولدها على إرادة الاتصال؛ (ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما<sup>(1)</sup>) لأنه إخراج لما دخل أولاً بطريق النص لا بطريق الظهور، قيل: يرد عليه الاستثناء من أسماء العدد<sup>(2)</sup> [وفيه أنه يجوز بناء المسألة على قول من لم يجوز الاستثناء من أسماء العدد، قال ابن عادل في قوله تعالى: ﴿إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾<sup>(3)</sup>: في وقوع الاستثناء من أسماء العدد خلاف<sup>(4)</sup>، قال بعضهم: إن الاستثناء في العدد تكلم بالباقي؛ فإذا قال القائل: له عليّ عشرة إلا ثلاثة، فكأنه قال: عليّ سبعة<sup>(5)</sup>، (ولمّا جاز:

### حَتَّى تُغْلَى أَلْفَاهَا<sup>(6)</sup>

لأن [القي]<sup>(7)</sup> الصحيفة والزاد [بمعنى]<sup>(8)</sup>: القي ما يثقله) فيكون ما بعد حتى داخلًا فيما قبلها.

(والثالث) من شروط معطوف حتى: (أن تكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص) هذا معنى قولهم: المعطوف بـ حتى لا يكون إلا عظيمًا، أو حقيرًا، أو قويًا أو ضعيفًا، (فالأول نحو: مات الناس حتى الأنبياء، والثاني نحو: زارك الناس حتى الحجامون، وقد اجتمعا) أي: الزيادة والنقص (في قوله:

(1) في نس بإضافة: لأنه لا يصح ضربت إلا أفضلهما.

(2) شرح الدماميني على المغني 1/ 261.

(3) العنكبوت: 14.

(4) كذا في نس، ح وفي ظ أثبت في هامش المخطوط.

(5) الباب في علوم الكتاب 15/ 325.

(6) جزء من بيت سبق تحريجه.

(7) في المغني القاء.

(8) في المغني في معنى.

## فَهْرَسَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَلَا تُكْمُنَ لَتُخْشَوْنَنَا حَتَّى يَبْيُتَا الْأَصَاغِرَ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل، الكُمَاة جمع كمي وهو الشجاع، قال الجوهري: كأنهم جمعوا كامياً مثل قاض وقضاة<sup>(2)</sup>، وهو غاية لما قبله في القوة، [وَالْأَصَاغِرُ غَايَةُ لَه فِي الضَّعْفِ]<sup>(3)</sup>.

(الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه) لم يذكر البعض من الجمع اكتفاء بذكر الجزء لعدم الفرق بينهما<sup>(4)</sup> بدليل قولهم: إبدال البعض من الكل، وإليه يشير قوله: ([كما قدمنا]<sup>(5)</sup>)، ولا يتأتى ذلك) أي: كون المعطوف جزءاً أو كجزء (إلا في المفردات) لأن مضمونات الجمل لا يكون بعضها جزءاً من بعض حقيقة؛ إذ الكلية والجزئية إنما تجريان حقيقة بين الذوات؛ ولهذا قال البيانيون: إن الجملة الثانية/ قد تتوزل منزلة بدل البعض من الأولى<sup>(6)</sup> كقوله تعالى: ﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُّكُمْ بِالْعِلْمِ وَبَيِّنَ﴾<sup>(7)</sup> دون بدل البعض من الكل، (هذا) أي: كون حتى لا تعطف الجمل (هو الصحيح) قال الرضي: وأما العاطفة للجمل فنحو:

<sup>(1)</sup> وررواية البيت في المتن:

فَهْرَسَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَلَا تُكْمُنَ لَتُخْشَوْنَنَا حَتَّى يَبْيُتَا الْأَصَاغِرَ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني 549، شرح شواهد المتن 1/ 373، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 358، الجمع 3/ 181، شرح أبيات المتن 3/ 107. والشاهد في: قوله: فَهْرَسَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ عَلَى اجْتِمَاعِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِيرِ وَكَوْنِ حَتَّى لِلْعَايَةِ.

<sup>(2)</sup> الصحاح للجوهري (ك. م. ي) 6/ 491.

<sup>(3)</sup> في سُنِّ الْأَصَاغِرِ عَكْسُهُ.

<sup>(4)</sup> في سُنِّ يَأْضَاةً: فِي اللَّفْظِ.

<sup>(5)</sup> فِي الْمَعْنَى قَدَمْنَا.

<sup>(6)</sup> شُرُوحُ التَّخْلِيسِ 3/ 41.

<sup>(7)</sup> الشعراء: 132 - 133.

نظرت إليه حتى أبصرته، ويجوز أن يقال: حتى في مثله ابتدائية، وأنها لا تعطف  
الجملة أبداً<sup>(1)</sup>، (وزعم ابن السيد<sup>(2)</sup>) في قول امرئ القيس:

سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّى تُكِلْ مُطِيبُهُمْ  
(.....)

صدر بيت سيأتي عجزه، (فيمن رفع نُكِلْ أن جملة تُكِلْ مطيعهم معطوفة  
بِخَتَّى على سَرِيت بهم).

الثالث) لم يذكر الفرق هنا [لعدم اللبس، ولقرب العهد بالثاني بخلاف  
الثاني]<sup>(3)</sup>: (أنها إذا عطفت على مجرور أميد الخافض فرقاً بينها وبين الجارة،  
فتقول: مُررت بالقوم حتى يزيد، ذكر ذلك ابن الحجاز، وأطلقه<sup>(4)</sup>، وقيده ابن  
مالك بأن لا يتعين كونها للمعطف) قال في التسهيل: لزم إعادة الجار ما لم يتعين  
المعطف<sup>(5)</sup>، قال ابن عقيل: وما أجاب به من اللزوم أجاب به ابن الحجاز<sup>(6)</sup>،  
(لحر): عجبت من القوم حتى بنيتهم، وقوله:

جُودُ يُمَتَّاكَ فَاضَ فِي الْخُلُقِ حَتَّى      بَاسِئِ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ وَدِنَا<sup>(7)</sup>

(1) شرح الكافية 20/6.

(2) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البليوسي، عالم باللغة والأدب، قرأ عليه عزون وحدون وحسون  
أبناء ابن الحاجب وغيرهم، من تصانيفه: الانتصاب في شرح الكتاب، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، شرح  
ديوان المتنبي وغيرها، (ت 521 هـ). انظر بغيعة الوعاة 55/2 - 56 والبلغة 174 - 175.

(3) في نسق لقرب العهد بالثاني، وذكره في الثاني لطول العهد بالأول.

(4) قال أبو حيان: وإذا عطفت على مجرور فقال ابن الحجاز الموصلي... لزم إعادة الجار فرقاً بينها وبين الجارة  
الارتشاف 648/2، وانظر الجنى الداني 551.

(5) التسهيل: 176.

(6) المساعد: 453/2.

(7) البيت بلا نسيب في: شرح شواهد المغني 1/377، المسح 3/183، المساعد 2/453، حاشية الصبان  
3/1093، شرح أبيات المغني 3/113. والشاهد فيه: أن حتى متبعة للمعطف فلا تصلح أن تكون للجر،  
ولا يلزم إعادة الجار معها عند ابن مالك.

بيت من الخفيف، 'جود يمتلك' مبتدأ خبره 'فأض' أي: اشتهر سخا يدرك  
اليمنى، وألباس الذي أصابه بؤس وشدة، وذان بالإساءة، [أي]<sup>(1)</sup>: جعلها ديناً،  
والمعنى: أن جوده عمّ من ساء ومن لم يسئ<sup>(2)</sup>.

(وهو) قول ابن مالك (حسن، ورده أبو حيان وقال في المثال: هي  
جارة) لا عاطفة؛ (إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كـبعض، بخلاف  
العاطفة)<sup>(3)</sup>؛ ولهذا [أي: ولا اشتراط أن يكون ما بعد العاطفة بعضاً، أي:  
كـبعض]<sup>(4)</sup> (منعوا أعجبتي الجارية حتى ولدها) بالرفع عطفاً على الجارية،  
(قال: وهي في البيت عمتلة) للجارة والعاطفة، أما الثاني فلأن البأس بعض من  
الخلق، وأما الأول فلعدم اشتراط الشيء في الجارة فلا مانع من الحمل عليها،  
فلا تكون حتى فيه متعينة للعطف [كما قال ابن مالك]<sup>(5)</sup>. (انتهى).

(واقول) في جواب الرد<sup>(6)</sup>: (إن شرط الجارة التالية) وقوله: (ما يفهم)  
مفعول أتالية، وقوله: (الجمع) مفعول يفهم، (أن يكون مجرورها بعضاً أو  
كـبعض) فلا يصح قوله: إذ لا يشترط في تالي الجارة. انتهى. بل ذلك معتبر بما إذا  
لم يكن ما قبلها مفهماً للجمع، وأما إذا كان مفهماً فلا بد [من]<sup>(7)</sup> اشتراطه، (وقد  
ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر) [فقال]<sup>(8)</sup>: (ومجرور حتى إما بعض لما  
قبلها من مفهوم جمع إفعالاً صريحاً كرجال، وقوم، أو غير صريح وهو ما دل على

(1) ساقط من س.

(2) في س' بإضافة: نحن فيهما متعينة للعطف.

(3) في س' بإضافة: فإن ذلك يشترط فيها.

(4) في س' أي: ولكون بعضية ما بعد العاطفة شرطاً فيها. وانظر الارتشاف 2/ 648.

(5) ساقط من س.

(6) في س' جواب أبي حيان.

(7) ساقط من نط.

(8) في س' حيث قال.

الجمع بغير لفظ موضوع له، نحو: ﴿لَيْسَ جَنَّتُهُ حَتَّى حِينَ﴾<sup>(1)</sup> فمجرور حتى متتهى  
أحيان لم يصرح بذكرها، وإما كبعض<sup>(2)</sup> كقوله:

حَتَّى نُلَاقَهُ الْفَأَقَا<sup>(3)</sup>

فكان المصنف أهمل هذا الشرط في 'حتى' الجارة لكونه مرجوحاً؛ ولذا  
قال: (واقره أبو حيان عليه)<sup>(4)</sup> قال الرضي: فالأكثر على تجويز كون ما بعد  
الجارّة متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها كما يكون جزءاً منه<sup>(5)</sup>، والسيراني مع  
[جماعة]<sup>(6)</sup> / أوجب كون ما بعدها جزء ما قبلها كما في العاطفة فلم يميز نمت  
البارحة حتى الصباح جرأ كما [لم]<sup>(7)</sup> يميز نصباً، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿حَتَّى  
مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(8)</sup>، وبهذا سقط ما قيل: إنه لم يهمله؛ لأن الملاقي للآخر  
كالبعض<sup>(9)</sup>، وكذا ما قيل: إنه اكتفى بذكره هاهنا<sup>(10)</sup> (ولا يلزم من امتناع  
أعجبني الجارية حتى ابنها امتناع أعجبت من القوم حتى بنهم؛ لأن اسم القوم  
يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) بدليل صحة الاستثناء من القوم دون  
الجارية، قيل: ولأبي حيان أن يقول: إنما يشمل اسم القوم الأبناء إذا لم تقم قرينة

(1) يوسف: 35.

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 166.

(3) جزء من بيت سبق تحزيبه في ص 201.

(4) قال أبو حيان: وقال ابن مالك: لا يلزم أن يكون، يعني مجرور حتى آخر جزء أو ملاقي آخر جزء خلافاً

للزعرشي الارنشاف 2/ 468، وانظر المصنف من الكلام 1/ 262.

(5) شرح الكافية 6/ 18.

(6) ساقط من نط.

(7) ساقط من نس.

(8) القدر 5. وانظر قول السيراني في شرح الكافية للرضي 6/ 18.

(9) انظر المصنف من الكلام 1/ 262.

(10) قاله ابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 143-1.



على خلاف ذلك، [وهنا قامت قرينة<sup>(1)</sup>]، وهى إضافة البنين إلى ضمير القوم<sup>(2)</sup>، وأجيب بأن المراد شمول اسم القوم للأبناء في الجملة لا في هذا التركيب الخاص، على أن إضافة البنين إلى ضمير القوم لا يمنع الشمول [لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع إليه<sup>(3)</sup>] كما في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾<sup>(4)</sup>، ويظهر لي أن الذي لحظه) وتامله (ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحمل فيه إلى عمل حتى العاطفة فهي عمتلة للجارة [فتحتاج<sup>(5)</sup>] حيثل إلى إعادة الجار عند قصد العطف) لدفع احتمال كونها جارة، (لحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره) فإنه يصح أن يقال: إلى آخره (بخلاف المثال والبيت السابقين) فإنه لا يصح فيهما [حلول حتى عمل إلى<sup>(6)</sup>]، [فلا احتمال حتى يعاد الجار<sup>(7)</sup>]، قيل: هذا دعوى بلا دليل، وأي مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى إلى بنيتهم، وأن فيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس<sup>(8)</sup>، وأجيب<sup>(9)</sup> بأن المانع هنا ليس من جهة المعنى، بل من جهة الصناعة، أما المثال فلأن الجارة لا تقابل بكلمة من كما مر<sup>(10)</sup>، وأما البيت [فلاشترط كون مجرور حتى<sup>(11)</sup>] بعضاً أخيراً، أو كبعض، والبائس وإن كان بعضاً من الخلق [لكنه<sup>(12)</sup>] ليس ببعض أخير، [وفيه أنه يمكن ادعاء<sup>(13)</sup>

(1) في س' والقرينة هنا قائمة.

(2) شرح الدمامي 262/1.

(3) في س' ولو سلم فيجوز كون الضمير أخص مما يرجع إليه.

(4) وانظر المنتصف من الكلام 263/1.

(5) البقرة: 228.

(6) في المعنى فيحتاج.

(7) في س' حلول إلى عمل حتى وهو الصواب.

(8) في س' ولا حاجة إلى إعادة الجار.

(9) شرح الدمامي 263/1.

(10) في س' وقد يجاب.

(11) انظر ص 11 من هذا البحث.

(12) في س' فلا شترط أن يكون مجرورها.

(13) في س' إلا أنه.

(14) في س' إلا أن يدعى كونه بعضاً أخيراً.

(15) وانظر المنتصف من الكلام 263/1.

كونه بعضاً أخيراً، (وزعم ابن حصفور أن إعادة الجار مع 'حتى' أحسن ولم يجعلها واجبة<sup>(1)</sup>).

تنبيه - العطف بـ'حتى' قليل، وأهل الكوفة ينكرونه ألبتة، ويعملون نحو:  
'جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك' على  
أن 'حتى' فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل (تقديره: حتى جاء أبوك،  
وحتى رأيت أباك، وحتى مررت بأبيك).

(الثالث: من أوجه حتى أن تكون حرف ابتداء) ولا يجب أن يليها المبتدأ  
والخبر، ولذا فسره بقوله: (أي: حرفاً تبدأ بعده الجملة، أي: تستأنف) ولا تتعلق  
من حيث الإعراب بما قبلها (فيدخل على الجملة الاسمية كقول جرير) في هجو  
الأخطل<sup>(2)</sup>:

(فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُحْجُ وَمَاءَهَا يَدْجَلْهُ حَتَّى مَاءٌ دَجَلْهُ أَشْكَلُ<sup>(3)</sup>)

بيت من الطويل، تمجج ترمي، ودجلة بالفتح والكسر نهر بغداد، والأشكل  
الذي يخالطه حرة، (وقول الفرزدق) في هجو جرير:

(فَوَا حَجَبًا حَتَّى كُلِّبُ تُسَبِّحِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِيعٌ<sup>(4)</sup>) / 119/ ب

(1) انظر المقرب 2/ 8، والجنى الداني 551.

(2) الأخطل هو: أبو مالك غيات بن غوث ابن الصلت بن طارقة بن عمرو التغلبي، الملقب بالأخطل، وهو أحد  
الثلاثة المفق على أنهم أشعر أهل عصرهم، وهم جرير، والفرزدق، والأخطل (ت 90 هـ). انظر الشعر  
والشعراء 319، معجم المؤلفين 2/ 605، الأعلام 5/ 123.

(3) البيت لجرير في ديوانه 357، وروايته: 'نحو بدل تمجج'، وله في الأزهية 216، الجنى الداني 552، شرح  
شواهد المغني 1/ 377، شرح المفصل لابن يعيش 8/ 18، شرح أبيات المغني 3/ 114، الحزانة 477، وبلا  
نبة في شرح الأشموني 3/ 524، المعجم 2/ 343.

والشاهد فيه: أن 'حتى' ابتدائية. وانظر اللباب في تحرير الأنساب 1/ 345.

(4) البيت للفرزدق في ديوانه 219 وروايته: 'فيا حجي، وله في الكتاب 3/ 18، شرح المفصل 8/ 18، شرح  
شواهد المغني 1/ 12، شرح أبيات المغني 3/ 120، الحزانة 475/ 9، وبلا نبة في المختضب 2/ 342،  
رصف المباني 181، المعجم 2/ 343. والشاهد فيه: أن 'حتى' ابتدائية.

بيت من الطويل، قال ابن مالك: «وَأَسْمَ فَعَلَ إِذَا نَوْنَ عَجَبًا بِمَعْنَى: أعجب<sup>(1)</sup>»، وأما إذا لم ينون فالأصل فيه: «واعجبي فأبدل الياء ألفاً، وقيل: واعجبا من قبيل الندبة للتوجع كأنه يقول: أنا أتوجع لعدم حضورك يا عجبي فاحضر لهذا الأمر الذي يتعجب منه<sup>(2)</sup>»، ونهشل<sup>(3)</sup> كـجعفر، ومجاشع<sup>(4)</sup> كـنجاهد أسما رجلين من تميم، (ولابد من تقدير محذوف قبل 'حتى' في هذا البيت يكون ما بعد 'حتى' غاية له، أي: فوا عجباً يسبني الناس حتى كليب تسبني) قال الرضي: فائدة الابتداء إما تحقير كهذا<sup>(5)</sup>، أو التعظيم كالبيت الأول<sup>(6)</sup>، ويلزم في الاسم أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم، نحو: ركب القوم حتى الأمير راكباً ولو قلت: ضاحك لم تفد<sup>(7)</sup>، (وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع: «حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ»<sup>(8)</sup>) وكقول حسان [ابن ثابت الأنصاري، شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام، توفي في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعمره مائة وعشرون سنة]<sup>(9)</sup>:

(1) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 212.

(2) شرح الدمامي 1/ 263.

(3) قال القزويني: نهشل قبيلة، وأبو نهشل لقب بن زرواء التميمي أسما القبائل وأنسبها للقزويني 268.

(4) قال السيوطي: مجاشع بطن من تميم وجند لب الألباب في تحرير الأنساب 2/ 237.

(5) يعني قول القزوقي:

فوا عجباً حتى كليب تسبني      كان أباهما نهشل أو مجاشع

(6) يعني قول جرير:

فما زالت القطبي تمج دماهما      بدجلة حتى ماء بجلة أشكل

(7) انظر شرح الكافية 6/ 22 - 23.

(8) البقرة: 214. قال ابن الجوزي: «أَخْتَلَفُوا فِي «حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» فَقَرَأَ نَاعِمٌ بِالرَّفْعِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ

النشر في القراءات العشر 2/ 227.

(9) ساقط من من.

(يُعْشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُغْفِيلِ<sup>(1)</sup>)

بيت من الكامل، يُعْشُونَ على بناء المفعول يأتون، يعنى: أن منازلهم لا تخلو عن الأضياف والطراق، وكلابهم لا تهرّ على من يقصد منازلهم، إما لتعودهم<sup>(2)</sup> كما قال حاتم:

فَإِنْ كِلَابِي قَدْ أَقْرَتْ وَعُودَتْ قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَغْتَرِبُنِي هَرِيرُهَا<sup>(3)</sup>

أو لاشتغالها بما ينحر للأضياف ومشاركتها لهم، والسواد الشخص، أي: يعطون من يأتي إليهم ولا يسألون من هو، (وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ، نحو: «حَتَّى عَقَوْا وَقَالُوا»<sup>(4)</sup>)، وزعم ابن مالك أن «حَتَّى» هذه جارة وأن ما بعدها أن مضمر<sup>(5)</sup> ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة) بخلاف ما وقع بعدها<sup>(6)</sup> المضارع منصوباً، (وكذا قال في «حَتَّى» الداخلة على إذا

(1) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه 164، الكتاب 19/3، شرح إبيات سيوية لابن السرياني 69/1، شرح شواهد المغني 1/378، شرح إبيات المغني 3/124، المحم 2/302، الخزائن 2/412. والشاهد فيه: أن حتى ابتدائية وقد جاء بعدها جملة فعلية فعلها مضارع .

(2) في نسّ لتعودها.

(3) بيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه 51، وروايته:

وإن كلابي قد أهرت وعودت

ومنسوب له في شرح شواهد المغني 1/382.

- وحاتم هو: أبو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرح الطائي القحطاني، شاعر جاهلي جواد مشهور بخلقه وسماحته وفروسيته (ت 46 ق هـ). انظر الشعر والشعراء 143 - 148، الأعلام 2/151.

(4) الأعراف 95.

(5) في نسّ بإضافة: والجملة في موضع جر بنحوي.

وانظر شرح التسهيل 3/166.

(6) في نسّ بخلاف ما إذا دعت إليه الضرورة بأن يقع بعدها.

في نحو: ﴿ حَتَّى إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ ﴾<sup>(1)</sup>: إنها الجارة وإن إذا في موضع جر بها) وهي متعلقة بمحذوف، [أي: دام]<sup>(2)</sup> ذلك إلى وقت فشلكم قاله أبو البقاء<sup>(3)</sup>، (وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش<sup>(4)</sup> وغيره<sup>(5)</sup>)، والجمهور على خللها وأنها حرف ابتداء) داخلة على الجملة الشرطية وإذا على بابها، [وإذا]<sup>(6)</sup> في موضع نصب بشرطها أو جوابها<sup>(7)</sup>، والجواب في الآية محذوف، أي: امتحتم<sup>(8)</sup>، أو انقسمتم قسمين<sup>(9)</sup> وقدره ابن عطية: انهزمتم<sup>(10)</sup>، وأبو البقاء: بأن أمركم<sup>(11)</sup>، (بدليل: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾<sup>(12)</sup>، ونظيره) أي: نظير حذف جواب إذا في<sup>(13)</sup> الآية (حذف جواب لما في: ﴿فَلَمَّا تَبَايَعُوا إِلَى الْبَيْتِ فَأَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ﴾<sup>(14)</sup>) أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، [وقال ابن مالك]<sup>(15)</sup>: إن فمنهم مقتصد هو الجواب، وهذا مبنى على صحة مجيء جواب لما

(1) آل عمران: 152.

(2) في نس تقديره دام.

(3) البيان في إعراب القرآن 245/1.

(4) قال الأخفش: وكذلك ما انتصب بعد حتى إنما انتصب بضمير أن قال: ﴿ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ إما هو حتى أن يأتي... لأن حتى في معنى إلى تقول: أقمتا حتى الليل، أي: إلى الليل معاني القرآن 127/1.

(5) قال ابن عطية: ويحتمل أن تكون حتى غاية مجردة كأنه قال: إلى أن فُشِلْتُمْ المحرر الوجيز 524/1، وانظر الدر المصون 232/2، وإعراب القرآن للدرويش 546/1.

(6) في المعنى وأن إذا.

(7) في نس إضافة: على الاختلاف في نصبها.

(8) في نس إضافة: كلما قدره القاضي. وانظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 304/1.

(9) في نس إضافة: قدره أبو حيان. وانظر البحر المحيط 79/3.

(10) انظر المحرر الوجيز 524/1.

(11) البيان في إعراب القرآن 245/1.

(12) آل عمران: 152.

(13) في نس إضافة هذه.

(14) لقمان: 32.

(15) في المعنى: وأما قول ابن مالك.

وانظر الكافية الشافية 2/181.

مقروناً بالفاء، ولم يثبت) [قد يقال<sup>(1)</sup>]: إنه مبني على صحة وقوع الجملة الاسمية المقرونة بإذاً الفجائية جواباً لئلاً بالاتفاق، فحينئذ لا داعي إلى ارتكاب الحذف، (وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى) يعني: قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فَتِنْتُمْ﴾<sup>(2)</sup> / (مذكور وهو عصيتهم<sup>(3)</sup>) وقيل: تنازعتم<sup>(4)</sup> (أو صرفكم، وهذا 1/120 مبني على زيادة الواو وثم، [وذلك لم يثبت<sup>(5)</sup>] قال الفراء: مذهب العرب إدخال الواو في جواب حتى<sup>(6)</sup> كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(7)</sup>، وذهب أبو علي إلى أن الجواب صرفكم، وثم زائدة مثل الواو، وكلا القولين ضعيف قاله الحلبي<sup>(8)</sup>، (وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ [وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنُ بِأَرْسَانِ]<sup>(9)</sup>

بيت من الطويل لامرئ القيس<sup>(10)</sup> سريت سرت ليلاً، ويروى: مطوت بهم، والباء للتعدية، أي: [أسريتهم، أو أمطيتهم]<sup>(11)</sup>، والمعنى: حملتهم على السري أو على المطو وهو الجذ في السير، وتكل تنعب، والمطي جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها، والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد، وأرسان جمع رسن

(1) في نس ويمكن أن يقال.

(2) آل عمران: 152.

(3) انظر النهر الماد بهامش البحر المحيط 78/3 - 79.

(4) انظر معاني القرآن للفراء 1/238، والبحر المحيط 79/3، والحرر الوجيز 1/524.

(5) في المغني ولم يثبت ذلك.

(6) انظر معاني القرآن للفراء 1/238، والبحر المحيط 79/3.

(7) الزمر: 73.

(8) انظر الدر المصون 436/3.

(9) سبق تخريجه.

(10) ساقط من نس.

(11) في نس أسر بهم وأمطيتهم.

وهو الحبل، والباء متعلقة بيقْدنْ من القود وهو الجر، والمعنى: أنها نساق معطلات دون حبال لبعد الغزو، وإفراط الكلال، قال السيوطي: 'حتى' هنا حرف غاية يقع بعدها الجمل المستأنفة لا العاطفة لمصاحبتها [للوأو]<sup>(1)</sup>، ولا جازة لرفع الجياد وهو مبتدأ خبره ما يقْدنْ<sup>(2)</sup>، وزعم الجرمي أنها عاطفة، وإن اقترنت بالوأو كما تقترن لكن بها<sup>(3)</sup> (فيمن رواه برفع تُكلْ، والمعنى: حتى كُلت، ولكنه جاء<sup>(4)</sup> [بلفظ المضارع]<sup>(5)</sup> على [حكاية]<sup>(6)</sup> الحال الماضية) ولا يقْدح في ذلك، [احتمال]<sup>(7)</sup> أن يكون تُكلْ للحال حقيقة بأن يكون أخبر عن هذا في وقت كلال المطي<sup>(8)</sup>، (كقولك: رأيت زيدا أمس وهو راكب) هذا مثال ذكره لإيضاح ما قبله، فلا يرد ما قيل: إن اسم الفاعل صالح للأزمة الثلاثة بلفظ واحد؛ فمن الجائز أن يكون هذا للمضي ولا حكاية، نعم لو أعمله فقال: وهو راكب فرساً لتعين أن يكون للحال [أو للاستقبال]<sup>(9)</sup> ضرورة أنه لا يعمل إذا كان للماضي<sup>(10)</sup>، واجب بأن الكلام في جملة هو راكب، وتقدير ذلك: أنها حالية، والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض، فتكون هي كذلك، ولو سلم فاسم الفاعل حقيقة في

(1) في نس الوأو.

(2) شرح شواهد المعنى 1/ 376.

(3) انظر قول الجرمي في المصدر السابق.

(4) في المعنى بإضافة بلفظ المضارع.

(5) إضافة من المعنى.

(6) ساقط من نظ، ح.

(7) كذا في المخطوط ولعل الصواب لاحتمال.

(8) في نس بإضافة كما قيل. وانظر شرح الدمامي 1/ 265.

(9) في نس أو الاستقبال.

(10) انظر شرح الدمامي على المعنى 1/ 265.

الحال باتفاق<sup>(1)</sup>، (وأما من نصب فهي حتى الجارة كما قدمنا<sup>(2)</sup>)، ولا بد على  
النصب من تقدير زمن مضاف [إلى تُكل] <sup>(3)</sup> أي: إلى زمان كلال مطيهم.  
وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام حتى الثلاثة، كقولك: أكلت السمكة  
حتى رأسها فلك أن تخفض على معنى إلى، وأن تنصب على معنى الواو، وأن  
ترفع على الابتداء، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:

عَمَّمْتُهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُرَائِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكٌ ذِي غَمٍّ وَذِي رَشْدٍ<sup>(4)</sup>

بيت من البسيط، عممت، وكنت [بفتح التاء]<sup>(5)</sup>، والندى العطاء،  
والغوات جمع غاو، ضد راشد، ومالك خير كنت، يقول: أيها الممدوح ملكت  
رقاب جميع الناس من الغاوي والراشد بتعميم لطفك.  
(وقوله):

حَتَّى نَعْلَهُ الْقَامَا.....<sup>(6)</sup>

ب/120

إلا أن بينهما فرقاً من وجهين: /

أحدهما: أن الرفع في البيت الأول شاذ لكون الخبر غير مذكور) قال

ابن عقيل: شرط البصريون ذكر ما يصلح خبراً، ولحو:

(1) انظر المنصف من الكلام 1/ 265 - 266.

(2) انظر مغني اللبيب 1/ 127.

(3) إضافة من المعنى.

(4) البيت بلا نسبة في الجني الداني 553، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 167، شرح أبيات المغني 3/ 132،  
المساعد 2/ 275. والشاهد فيه: أن حتى غواتهم تروى بالأوجه الثلاثة فتكون جارة مجر الاسم الذي بعدها  
وتكون ناصبة له بفعل مقدر ورافعه له على أنها ابتدائية.

(5) في نس بصيغة الخطاب.

(6) انظر صفحة 10 من هذا البحث.



..... حَتَّى نَعْلِيهِ.....

.....

..... حَتَّى غَوَّاهُمْ.....

حجة عليهم<sup>(1)</sup>؛ (ففي الرفع تهية العامل للعمل وقطعه عنه) هذا يجري في مسألة السمكة أيضاً؛ فإن الرأس مفرد ويصح أن يعمل [فيه أكلت]<sup>(2)</sup> بطريق العطف، [[هذا]]<sup>(3)</sup> أي: كون لزوم [التهية والعطف مانعاً]<sup>(4)</sup> (قول البصريين<sup>(5)</sup>، وأوجبوا) بناءً على المانع المذكور (إذا قلت: حتى رأسها بالرفع أن تقول: 'مأكول') بذكر الخبر، ولا ينافي هذا لإيراده مثلاً لما يصلح للأقسام الثلاثة كما ظن<sup>(6)</sup>، وفيه تعريض لابن الحاجب حيث قال: وجه وقوعها ابتدائية على أن يكون الخبر محذوفاً كأنه قال: حتى رأسها مأكول، وقد أباه بعض البصريين، وليس يجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف<sup>(7)</sup>، فلا وجه لمنعه.

(والثاني: أن النصب في البيت الثاني من وجهين أحدهما: العطف) على الزاد، وألقاهما تأكيد، (والثاني إضمار العامل على شريطة التفسير) على حد زيدا ضربته، (وفي البيت الأول من وجه واحد) إذ لا يتصور فيه إضمار الفعل، (وإذا قلت: قام القوم حتى زيد قامَ جاز الرفع والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه، أحدها: الابتداء، والثاني: العطف، والثالث: إضمار الفعل، والجملة

(1) شرح ابن عقيل 2/ 275.

(2) في 'نَسْ' أكلت فيه.

(3) في المعنى وهذا، وفي 'نَسْ' بإضافة: وفي رفعه على الابتداء قطع له على العمل فيه.

(4) في 'نَسْ' تهية العامل للعمل وقطعه عنه مانعاً.

(5) انظر قول البصريين في شرح الدماميني على المعنى 1/ 265.

(6) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 146 - 1 - ب.

(7) الإيضاح في شرح المنفصل 2/ 146.

التي بعدها) [يعنى: جملة قام بعد زيد<sup>(1)</sup>] (خبر عن الأول، ومؤكدة على الثاني) إما لحتى زيد؛ لأن معناه: قام زيد لنيابة العاطف عن العامل، أو لقام المقدّر بعد العاطف، (كما أنها) أي: جملة قام (كذلك) أي: مؤكدة (مع الخفض) لقام المذكورة، (وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة) لمقدّر، أي: حتى قام زيد قام، (وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض، ولا بالعطف<sup>(2)</sup>)، بل بالرفع، أو النصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القوم) لفقد العائد إلى القوم؛ ولأن تغاير المفعول يفيد تغاير الفعل فلا يكون المؤكّد والمؤكّد بمعنى؛ ولما ورد أنهم جوزوا الخفض في البيت الثاني، وهو مبنى على جواز التأكيد في ألقى دفعه بقوله: (قال) أي: ذلك البعض: (وإنما جاز الخفض في:

حَتَّى تُغْلَى الْقَفَا<sup>(3)</sup>

لأن ضمير ألفها للصحيفة أو للثلاثة المذكورة، (ولا يجوز على هذا الوجه أن يُقدّر أنه للنعل) يعنى: فقط، قد يقال: إنه [لا يمتنع]<sup>(4)</sup> لجواز أن يكون ضربته استئنافاً بالنسبة إلى زيد، ولا إشكال في البيت لأنه إذا قُدّر ألفها خبراً فضميره للنعل، وإذا قُدّر استئنافاً أو توكيداً فضميره للثلاثة، (ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى للابتدائية خلافاً للزجاج وابن درستويه زعما أنها في محل جر

(1) في س أي بعد المرفوع، يعني جملة قام.

(2) قال ابن عصفور: 'وزعم بعض نحاة الأندلس أنه لا يجوز الخفض بها، ولا العطف حتى يكون الفعل الواقع بعد حتى عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها، نحو: ضربت القوم حتى زيد ضربتهم؛ كأنك قلت: ضربت القوم ضربتهم حتى زيد' شرح جل الزجاجة لابن عصفور 529/1.

(3) هذا جزء من بيت سبق تخريجه.

(4) في س غير ممتنع.

يُحْتَى<sup>(1)</sup> قيل: هذا في الحقيقة إنكار لوجود 'حتى' الابتدائية<sup>(2)</sup>، (ويرد<sup>(3)</sup>) أن حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل [فالتعليق<sup>(4)</sup>] منع العمل لفظاً لقيام مانع منه، وهذا إنما يثبت في بعض الأفعال والأسماء نحو: 'مررت بخير وأفضل من زيد، [فحينئذ<sup>(5)</sup>] مخصوصة بالثاني والأول مُعَلَّقٌ، ذكره في الأشباه<sup>(6)</sup>، ولعل من قصر على بعض الأفعال نظر إلى قلته في الأسماء، وأما الحروف الجارة فلا يُسَمَّعُ فيه التعليق، (وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات) نحو: 'عجبت من أنك ذاهب، وأما حمل قولهما على معنى أن الجملة بعد 'حتى' مؤولة بالمفرد في عمل جر بها بدليل أن الجملة تؤوَّلُ بالمفرد من غير حرف مصدري، ويموز دخول الجار عليها في أسماء الزمان، نحو: 'جئت حين جاء زيد، فليس بشيء، [ففيه أن التأويل<sup>(7)</sup>] بلا حرف مصدري ليس بمطرد بل سماعي يجري في مواضع مخفوضة ككون الجملة فعلية، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾<sup>(8)</sup> وبعد همزة التسمية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْزَرْتَهُمْ﴾<sup>(9)</sup>، وبعد الظروف المضافة إلى الجمل على أنه يرد<sup>(10)</sup> قوله: (وأنهم إذا أوقعوا بعدها أن كسروها فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه) [ولهما أن يقدر في القول، أي: حتى<sup>(11)</sup>]، قيل: إنهم لا يرجونه لكن

(1) قال ابن قاسم: ألقم الثالث: حتى الابتدائية... والجملة بعدها لا عمل لها من الإعراب خلافا للزجاج، فإنه ذهب إلى أن حتى هذه جارة، والجملة في موضع جري حتى وهو ضعيف 552.

(2) انظر النصف من الكلام 266/1.

(3) في 'ن' بإضافة: أي: ما ذهب إليه الزجاج وابن درستويه.

(4) في 'ن' التعليق.

(5) في 'ن' فإن من مخصوصة.

(6) انظر الأشياء والنظار للسيوطي 430/3.

(7) في 'ن' لأن تأويل الجملة بالمفرد.

(8) الروم: 24.

(9) البقرة: 6.

(10) في 'ن' بإضافة: عليه.

(11) في 'ن' ولك أن تكسر أن في المثال بتقدير القول، أي: مرض زيد حتى قيل.

يرده عدم جواز تقديره في سائر الحروف الجارة، (والقاعدة أنَّ حرف الجر إذا دخل على **إِنْ** فَتَحَتْ همزتها، نحو: **﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾**<sup>(1)</sup>).

---

<sup>(1)</sup> الحج: 6 ، 62، لقمان: 30.

## [مبحث: حيث]

(حيثُ وطِيءُ<sup>(1)</sup>) تقول: حوث وفي الثاء فيهما الضم تشبيهاً بالغايات) يعني: ما قطع عن الإضافة وبني كُقبل، وبعدُ سميت بذلك لانتقالها بحذف المضاف إليه من وسط الكلام إلى غايته؛ (لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة) بيان لعل المشابهة بها، وقوله: (لأن أثرها - وهو الجر - لا يظهر) بيان إضافتها كلا إضافة، [واعترض بأنه يقتضي أن الإضافة إلى المفرد المبني كلا إضافة، وفيه]<sup>(2)</sup> أن المفرد المبني نفسه في محل الجر، وعدم ظهوره مانع بخلاف الجملة فإن الجر لا يتصور فيها بل في المصدر الذي تضمنته، قال الرضي: الواجبة الإضافة إلى الجملة [بـحيث]<sup>(3)</sup> في الأغلب واجبة البناء؛ لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة<sup>(4)</sup>، (والكسر على أصل التقاء الساكنين) إشارة إلى لغة ثانية فيها مع وجهها، (والفتح للتخفيف) إشارة إلى لغة ثالثة كذلك فتصير ست لغات.

(ومن العرب من يعرب حيث) قال الرضي: هو لغة فقعية<sup>(5)</sup>، (وقراءة من قرأ ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(6)</sup> بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر، وهي) أي: حيث (للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد نرد للزمان)<sup>(7)</sup> واستدل بقول طرفة:

(1) في سُ: إضافة: وهو مثل سيد أبو قبيلة من اليمن.

وانظر تاج العروس 1/ 92.

(2) في سُ: قيل: فيه نظر لانتضاه أن الإضافة إلى المفرد المبني كلا إضافة والجواب.

وانظر المصنف من الكلام 1/ 267.

(3) في سُ: فحيث.

(4) انظر شرح الكافية 4/ 121.

(5) انظر المصدر السابق 4/ 124.

(6) وفقص هي: فقص بن الحارث من بني أسد من خزعة اللباب في تحرير الأنساب 2/ 148.

(7) الأعراف: 182.

(7) انظر قول الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 233، والارتشاف 2/ 262.

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ<sup>(1)</sup>

ورُدَّ بأنَّ ظاهره أنها فيه للماكن؛ إذ المعنى حيث مشى وتوجه<sup>(2)</sup>،  
(والغالب كونها في محل نصب على الظرفية، أو خفض بمن، وقد تخفّض بغيرها  
كقوله: /

ب/121

لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أَمْ قَشَعَمْ<sup>(3)</sup>

عجز بين من الطويل لزهير بن أبي سلمى صدره:

فَشَدُّ وَلَمْ [تَفْزَعُ يَبُوتَ كَثِيرَةً]<sup>(4)</sup>

أي: فحمل على خصمه وقصد إهلاكه ولم تفزع ييوت، أي: لم يعلم  
قوم فعله عند مكان ألفت فيه رحلها أم قشع، وهي بالقاف كجعفر علم جنس  
للحرب، والنية الداهية.

(وقد [تقع مفعولاً]<sup>(5)</sup> وفاقاً<sup>(6)</sup>) أي: وافقوا في ذلك وفاقاً، أو أقول  
ذلك موافقاً للفارسي<sup>(7)</sup> وَحُمِلَ عَلَيْهِ ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتِهِ﴾<sup>(8)</sup>؛ إذ

(1) بيت من المديد لطرفة بن العبد في ديوانه 86، الدرر 125/3، الحزانة 19/7، لسان العرب (س. و. ق.) 168/10، وبلا نسه في شرح المفصل لابن يعيش 92/4، المعجم 153/2.

(2) في سُنْ بإضافة: ذكره ابن عقيل.

(3) وانظر شرح التسهيل لابن مالك 233/2.

(4) البيت لزهير في ديوانه 22، شرح شواهد المغني 385/1، شرح أبيات المغني 133/3، وبلا نسه في الارتشاف 261/2. والشاهد فيه: ندور جر حيث بإضافة كدي إليها.

(5) في المغني: ينظر بقبوتاً كثيرة.

(6) في المغني: تقع حيث مفعولاً به.

(7) في سُنْ بإضافة: نصب على المصدر المحذوف أو على الحالية.

(8) في سُنْ بإضافة: واللام للثنين.

وانظر كتاب الشعر 179/1.

(8) الأنعام: 124.

المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان قيل: ولو قيل: المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء 'حيث' على 'ظرفيتها' (2)، [وقيل: بل بعيداً] (3)؛ لأنه يقتضي حذف المفعول، والموصول مع بعض صلته، ([وإنما يصحها يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه] عطف على يعلم؛ إذ المعنى وتنصب بيعلم؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به) (4) فتبع الفارسي الحوفي (5)، وأبو البقاء (6)، وابن عطية (7)، وابن مالك (8)، والتبريزي (9)؛ فقالوا: 'حيث' ليست ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر، وإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً به على السعة أو غير السعة، [ورد ذلك أبوحيان بأن قواعد النحو تأباه، ولأن النحاة نصوا على أن 'حيث' من الظروف التي لا تتصرف، وعلى أن الظرف المتصنع فيه لا يكون متصرفاً] (10)، واختار إقرار 'حيث' على الظرفية المجازية على أن يضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف؛ فالتقدير: أنفذ علماً حيث يجعل رسالته (11)، أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، وقال السفاقي بعد رد ما اختاره

(1) في نس: إضافة: ما عهد من.

(2) شرح الدماصي على المعنى 267/1.

(3) في نس: ورد بأنه بعيد. وانظر النصف من الكلام 268/1.

(4) ما بين المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: أو على غير السعة.

(5) انظر قول الحوفي في الباب في علوم الكتاب 414/8.

- والحوفي هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، عالم بالنحو والتفسير، قرأ على أبي عبد الله ابن الفخار، وأبي عمر بن منظور وغيرهما، من تصانيفه: الموضح في النحو، البرهان في تفسير القرآن، مختصر كتاب العين وغيرها (ت 430 هـ). انظر بغية الوعاة 141/2، معجم المؤلفين 387/2، الأعلام 250/4.

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن 418/1.

(7) انظر المحرر الوجيز 342/2.

(8) انظر شرح التسهيل 68/3 - 69.

(9) انظر قول التبريزي في النصف من الكلام 268/1.

(10) ما بين المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: الذي يجعل فيه رسالته.

(11) انظر البحر المحيط 216/4.

أبوحيان بأن تقديره لا يدفع الإشكال، لأنه يقتضي أنه تعالى انفذ علماً في هذا المكان دون غيره: ثم لا حاجة إلى تقدير؛ إذ لا مانع لعمل أعلم في الظرف، والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف، وكم موضع يترك<sup>(1)</sup> فيه المفهوم لقيام الدليل عليه، وقد قام هنا الدليل القاطع<sup>(2)</sup>، (فإن أوله بعالم جاز أن [تنصبه]<sup>(3)</sup> في رأي بعضهم) كما سيأتي في الباب الخامس، (ولم تقع اسماً لأن خلافاً لابن مالك<sup>(4)</sup>)، ولا دليل له في قوله:

إِنْ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِي — وَحِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ<sup>(5)</sup>

فحيث<sup>(6)</sup> اسم إن، وجملة استقر صفة بتقدير العائد، ونحى بكسر الحاء بمعنى: المحمي خبر إن، والجملة الظرفية [صفته]<sup>(7)</sup>، والمعنى: إن مكاناً استقر فيه شخص أنت راعي ذلك الشخص مكان عمي عن عن الدهر.  
(لجواز تقدير حيث خبراً) لأن، (ونحى اسماً) ولا ضير في وقوع الظروف غير المتصرفة أخباراً، (فإن قيل: / يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان) 1/122 لأن التقدير: إن مكاناً فيه عزة وأمان في مكان استقر فيه من رعيته (قلنا هو نظير قولك: إن في مكة دار زيد، ونظيره في الزمان إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة) فلا محذور فيه.

(1) في س ترك.

(2) انظر قول السفاقي في المصنف من الكلام 268/1.

(3) في س والمخي ينصب.

(4) انظر شرح السهيل لابن مالك 232/2.

(5) بيت من الخفيف بلا نسب في شرح السهيل لابن مالك 232/2، المساعد 525/1، الجمع 154/2، الدرر

460/1، شرح أبيات المغني 139/3. والشاهد فيه: خروج حيث عن الظرفية وبجيتها اسماً لأن.

(6) في س بإضافة: على قوله: في محل نصب.

(7) في س صفة نحى.



(وتلزم 'حيث' الإضافة) برفع الإضافة أو نصبها، وقد مر مثله في بحث إذا (إلى) جملة اسمية كانت أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن [ثمة]<sup>(1)</sup> [مُرجع]<sup>(2)</sup> النصب في نحو: 'جلست حيث زيد أراه' فإن تقديره: حيث أرى زيداً أراه، وإذا رفع زيد على أنه مبتدأ والفعل خبره لزم إضافة 'حيث' إلى الاسمية وهو قليل؛ ولهذا رجحوا النصب على الرفع في باب الاشتغال، (وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

يبيض المَوَاضِي حيث لَيْ الغَمَامِ<sup>(3)</sup>

عجز بيت من الطويل للفرزدق صدره:

(وَتَطْعَنُهُمْ تَحْتَ [العَبَا]<sup>(4)</sup> بَعْدَ خَسَرِيهِمْ

[أنشده ابن مالك]<sup>(5)</sup> طعنه بالرمح كمنعه، وطعن في السن كنصر<sup>(6)</sup>، وألجأ بضم المهملة<sup>(7)</sup> جمع حبة بكسر الحاء<sup>(8)</sup>، وأراد به: أوساطهم كما أراد من كي العمائم: رؤوسهم، وأبيض [بفتح الباء الحديد وبالكسر]<sup>(9)</sup> جمع أبيض وهو السيف، والمواضي القواطع، [والإضافة مثلهما في مسجد الجامع لا في جرد

(1) في المعنى: ثم، وفي 'س' بإضافة: أي ومن أجل أن إضافة 'حيث' إلى الفعلية أكثر.

(2) في المعنى: وجمع وفي 'س' ترجع.

(3) البيت منسوب للفرزدق في شرح شواهد المعنى 389/1، والمقاصد النحوية 3873، وليس في ديوانه، وبلا نية في الكافية الشافية 1/421، أوضح المسالك 2/121، شرح التصريح 1/46، الارتشاف 2/262، شرح الأشموني 2/473 والشاهد فيه: ندور إضافة 'حيث' إلى المفرد.

(4) في المعنى الكلى.

(5) إضافة من المعنى.

(6) في 'س' طعنه بالرمح كمنعه في كل حي، وأما في المنوي فهو كنصر.

(7) في 'س' وألجئ كالملئ.

(8) في 'س' بإضافة: وهو أن يجمع ظهره وساقه.

(9) ساقط من 'س'.

قطيفة كما قيل<sup>(1)</sup>، ولكي العمائم لها على الرؤوس، [وعمل حيث نصب على الطرف<sup>(2)</sup> لضرب كما أن تحت ظرف لئطعن، وقيل: على الحال<sup>(3)</sup>، (والكسائي يقيه<sup>(4)</sup>) ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء: من حيث أن كذا<sup>(5)</sup>] أي: إضافة حيث إلى المفرد<sup>(6)</sup>، (وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله:

إذا ريدة من حيث ما نفحت له أئاه برأها خليل يؤامله<sup>(7)</sup>

بيت من الطويل لأبي حية النميري في وصف الحمار، الريدة بفتح الراء وسكون الياء ريح لينة المبوب، ونفحت هبت، والرأياً بفتح الراء الرائحة، والمراد بالخليل: الأنف.

(أي: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت، وذلك) أي: وجه تقدير المضاف إليه لحيث مع أنها تحتل أن تضاف إلى جملة نفحت؛ (لأن ريدة فاعل محذوف يفسره نفحت، فلو كان [نفحت]<sup>(8)</sup> مضافاً إليه حيث لزم بطلان التفسير؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف [وما لا يعمل]<sup>(9)</sup> [لا يفسر)

(1) في س' والإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة.

وانظر المقاصد النحوية 388/3.

(2) في س' وعمل حيث قيل نصب على الحال وقيل على الطرف.

(3) وانظر شرح شواهد المغني 390/1.

(4) انظر المقاصد النحوية 388/3.

(5) قال ابن عقيل: وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه، وقال الكسائي يقاس المساعد 530/1.

(6) إضافة من المغني.

(7) في س' أي كون حيث مضافة إلى المفرد.

(8) البيت لأبي حية النميري منسوب له في شرح شواهد المغني 390/1، شرح أبيات المغني 148/3، الخزانة 558/6 - 559، ويلاحظ في الكافية الشافية 421/1، الجمع 153/2. والشاهد فيه: إضافة حيث إلى جملة محذوفة.

- وأبو حية النميري هو: المهيم بن الربيع بن زورارة، وقيل اسمه المشعر، شاعر مجيد من غضرمي الدولتين الأموية والعباسية، يروي عن الفرزدق (ت 183 هـ).

(9) انظر الشعر والشعراء 522، معجم الشعراء 79، الأعلام 103/8 - 104.

(10) إضافة من المغني.

(11) إضافة من المغني.

أي: المضاف إليه (عاملاً) فيه، وقد ذكرنا في بحث إذا أن هذا غير مخصوص بباب الاشتغال<sup>(1)</sup>، قال ابن مالك: أراد إذا ريدة نفعت له من حيث ما هبت، فحذف هبت [وعوضاً ما]<sup>(2)</sup>، ورده أبو حيان بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون حيث مضافة إلى جملة نفعت له<sup>(3)</sup>، وترفع ريدةً محذوف يفسره المعنى، أي: إذا نفعت ريدة، (قال أبو الفتح في كتاب التمام: ومن أضاف حيث إلى المفرد أهربها)<sup>(4)</sup> الزوال علة البناء وهي الإضافة إلى الجملة. (انتهى. ورايت بخط الضابطين:

122/ب

أما نري حيث سهيل طالعاً /

[رجز ونمامه]<sup>(5)</sup>:

نجماً يضيء كالثهاب [ساطعاً]<sup>(6)</sup>

بفتح ثاء حيث وخفض سهيل) فحيث مفعول نرى، وطالعاً حال من حيث إن كان نرى بمعنى تبصر، أي: حيث سهيل طالعاً فيه، ومفعول ثان إن كان بمعنى: تعلم، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى، كذا نقل عن النيلي<sup>(7)</sup>، (ونحيث بالضم، وسهيل بالرفع) على الابتداء، (أي: موجود فحذف الخبر) وحذفه بعد حيث غير عزيز.

(1) ما بين المقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: إذا نفعت ريدة وأضاف: وهذا أولي.

(2) في س: للعلم به، وجعل ما عوضاً.

(3) وانظر شرح التسهيل لابن مالك 233/2.

(4) قال أبو حيان: وقال ابن مالك: أتدبر من إضافتها إلى مفرد إضافتها إلى جملة مقدرة، واستدلال بيت ظاهره أنه لا حجة له فيه الارتشاف 262/2.

(5) انظر رأي أبي الفتح في الحزاة 554/6.

(6) في س: هذا من الرجز وبعده.

(7) الرجز بلا نسب في شرح شذور الذهب 161، شرح التسهيل لابن مالك 232/2، الكافية الشافية 421/1،

المساعد 529/1، شرح شواهد المعنى 151/3، الجمع 453/2، الحزاة 3/7 والشاهد فيه: قوله: حيث

سهيل بالفتح على الإعراب مع الإضافة.

(7) انظر المتصف من الكلام 270/1.

(وإذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله:

وَحَيْثَمَا تُسْتَقَمُّ يُقَدَّرُ لَكَ الْكَافَةُ نَجَاحاً فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ<sup>(1)</sup>

بيت مدرج من الخفيف، يُقَدَّرُ من التقدير، ونجاحاً مفعوله وهو الفوز، والغاير المستقبل، أو الماضي من الأضداد، والمراد هنا الأول، والأزمان جمع زمن. (وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان) قيل: كان ذلك جاء من قبل قوله: في غاير الأزمان، وليس بقاطع، فإنه إما متعلق بيقدر أو صفة لنجاحاً وذلك لا يوجب أن يكون المراد بنحيث الزمان أيضاً لاحتمال أن يكون المراد: وإنما تستقم يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل<sup>(2)</sup>، وفيه أن مثل هذا الاحتمال لا يقدر في الاستدلال لأن أمور النحو أكثرها ظني.

(1) البيت بلا نية في شرح شذور الذهب 350، شرح التسهيل لابن مالك 72/4، شرح شراهد المشي 391/1، شرح آيات المعني 153/3، شرح الأشموني 32/4، حاشية الصبان 1423/4. والشاهد فيه: أن

'حيث' عندما اتصلت بها ما الكافة جزمت الفعلين تستقم، ويقدر. انظر شرح الدمامي 270/1.

## (حرف الخاء المعجمة)

[مبحث: خلا]

(خلا على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى، ثم قيل: موضعها أي: موضع مجرورها؛ إذ لا موضع للحرف (نصب عن تمام الكلام) لأنه مستثنى بعده فينصب كما يتنصب المستثنى في قام القوم إلا زيدا، إلا أن مدخول خلا مجرور لفظاً متنصب محلاً فلا تتعلق بشيء، (وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر) غير الزائدة، قال صاحب المغنى: تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان: تعلق المفعول به كمررت بزيد، والمفعول له كجئتكَ للسمن، والمفعول معه نحو: مازلت بزيد حتى ذهب، والظرف كقمت بمكة، والحال كخرج زيد بعشيرته، والتشبيه بالمفعول به كقام القوم حاشا زيد، وخلا زيد، والتمييز نحو: يا سيذا ما أنت من سيد (والصواب عندي الأول؛ لأنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا توصّل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها؛ فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة) والجواب أن تعدي الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف، وقد قال في 'على' الاستدراكية: تعلق 'على' هذه بما قبلها كتعلق 'حاشا' بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج<sup>(1)</sup>، وأما قوله: (ولأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة) فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى [حرف]<sup>(2)</sup> مساواته له في جميع أحكامه، ألا ترى/ أن إلا التي هذا الحرف معناها 1/123 لا تعمل الجر.

(1) معني اللبيب 1/ 145.

(2) ساقط من لا.

(والثاني: أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له) وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمنْ نحو: تخلت الدار من الأنيس؛ ثم التزم فيه تضمين معنى 'جاوز' ليكون ما بعده في صورة المستثنى بِلَا التي هي أم الباب، (وفاعلها على الحد المذكور في فاعل 'حاشأً، والجملة مستأنفة أو حالية على خلاف في ذلك) وأجاز السيرافي أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى إلّا، وصححه ابن عصفور كما في الجنى الداني<sup>(1)</sup>، (وتقول: قاموا خلا زيداً، وإن شئت خفضت) أي: المنصوب بـ'خلا' (إلا في نحو قول لبيد) بن ربيعة الصحابي:

(الْأَكْلُ شَيْءٌ مَا خَلَا اللَّهُ بِاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَخَالَهَ زَائِلٌ<sup>(2)</sup>)

بيت من الطويل، والمراد بالباطل هنا الهالك، وبالنعيم نعيم الدنيا، ولا محالة بالفتح، أي: لا بد.

(وذلك) أي: عدم جواز الخفض، (لأن ما [في]<sup>(3)</sup> هذه مصدرة، فدخلوها) على 'خلا' (يعين الفعلية، وموضع ما خلا نصب) بلا خلاف، ولكن اختلف فيه (فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو: أرسلها العراك) وهو ضعيف لما فيه من تعريف الحال، والتأويل على التأويل، (وقيل: على الظرف على نياتها وصلتها) مفعول معه لا عطف على الضمير والمجرور

<sup>(1)</sup> انظر الجنى الداني 437.

<sup>(2)</sup> البيت للبيد بن ربيعة في ديوانة 111، شرح شذور الذهب 282، شرح التصريح 21/1، المعجم 19/1، شرح شواهد الغني 150/1، شرح أبيات الغني 154/3، شرح الأشموني 30/1. والشاهد فيه: أن 'خلا' إذا تقدمها ما المصدرية وجب نصب المثنى بها.

- وليد هو: أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، صحابي جليل، كان فارساً شجاعاً، وشاعراً أحد أصحاب الملققات (ت 41 هـ).

انظر الشعر والشعراء 167 - 174، الإصابة، 327/3، معجم الشعراء 229، الأعلام 240/5.

<sup>(3)</sup> إضافة من الغني.

بدون إعادة الجار فإنه مما يمنعه أكثر البصريين<sup>(1)</sup> (عن الوقت؛ فمعنى قاموا ما خلا زيدا على الأول: قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوصهم من زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشاء، وعدا) فيه إشعار بأنه غير ثابت فيهما عند ابن خروف، (وقال ابن خروف: على الاستثناء كالتصائب غير في قاموا غير زيد<sup>(2)</sup>) ونقل ابن الحجاز عن شيخه: أن ما خلا في البيت ليس استثناء بل ما زائدة، وخلا الله صفة لكل، أو لشيء<sup>(3)</sup> (وزعم الجرمي والريعي والكسائي والفارسي<sup>(4)</sup> وابن جني<sup>(5)</sup> أنه قد يجوز الجبر على تقدير ما زائدة فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزداد قبل الجار والمجرور) والأولى ترك المجرور لئلا يوهم أن الضمير في قوله: (بل بعده) للمجرور والمجرور باعتبار المذكور، (لحمو: «عَمَّا قَلِيلٍ»<sup>(6)</sup>، «فِيمَا رَحْمَةً»<sup>(7)</sup>) وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه).

(1) انظر قول البصريين في شرح الدمامي 1/ 271.

(2) قال ابن خروف: وما في ماعدا، وما خلا مصدرية في موضع نصب على الاستثناء شرح جل الزجاجي لابن خروف 2/ 962، وانظر الجني الداني 438.

(3) الشنشي: في النهاية لابن الحجاز أن شيخه قال ليس هذا باستثناء بل ما زائدة، وخلا الله صفة لكل أو لشيء المنصف من الكلام 1/ 272.

(4) قال أبو حيان: وذهب الكسائي، والجرمي، والفارسي في كتاب الشعر له، والريعي إلى إجازة الجبر بعد ماعدا، وما خلا فتكون ما زائدة، وحكاها الجرمي عن العرب في باب الجبر من كتاب الفرغ أرنشاف العرب 2/ 318. وقال الفارسي: يمكن أن يقال: إن ما زائدة، وليست التي للمصدر وعدا إذا قدرت زيادة ما كان جملة، فليس في ذلك دلالة لاحتماله غير ذلك... كتاب الشعر 1/ 25.

(5) انظر رأي ابن جني في شرح التصريح 1/ 565.

(6) المؤمنون: 40.

(7) آل عمران: 159.

## (حرف الراء)

### [مبحث: ربّ]

(ربّ [حرف])<sup>(1)</sup> جرّ خلافاً للكوفيين) وللأخفش في أحد قوليّه،  
ووافقهم ابن الطراوة<sup>(2)</sup> (في دعوى اسميته، وقولهم: إنه أخبر عنه في قوله:

إِنْ يَتَّخِذُوكَ فَإِنْ قَتَلْتَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلِ عَارٍ)

تقدم شرحه في إن الخفيفة.

(ممنوع) بأن الرواية الشهيرة وبعض قتل عار وإن صحت روايتهم فعارٌ  
ليس خبراً لربّ، (بل عارٌ خبر لمخدوف) هو هو، (والجملة صفة للمجرور) كما  
في قوله:

يَارُبُّ / هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا<sup>(3)</sup> 123/ب

(أو خبر للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي) قال الرضي:  
وَيَقْوَى عِنْدِي مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ أَنَّ رُبَّ مَضَافٍ إِلَى النُّكْرَةِ؛ فَمَعْنَى رُبِّ  
رَجُلٌ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ: قَلِيلٌ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى كَمُ رَجُلٌ: كَثِيرٌ مِنْهُ،  
وَأَعْرَابُ رُبِّ رَفَعُ أَبْدَأُ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهُ<sup>(4)</sup>.

(1) ساقط من ن.أ.

(2) قال ابن قاسم: وذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليّه إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب  
ووافقهم ابن الطراوة الجني الداني 439، وانظر الارتشاف 455/2.

(3) مشطور رجز للبيد بن ربيعة في ديوانه 82، خزائن الأدب 547/9، ويلا نسه في شرح الكافية للرضي  
37/6. والشاهد فيه: قوله: هي خيرٌ على ظهور المبتدأ المخدوف.

(4) انظر شرح الكافية 36/6.



(وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للكثيرين) فإنهم قالوا: إن أصل زب للتقليل، ثم يعرض لها المجاز فتحمل على كم في الكثير، وكم عليها في التقليل، وذلك لا يخرجها عن أصل وضعها، (ولا الكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة<sup>(1)</sup>) ولا التقليل والتكثير خلافاً للفارسي<sup>(2)</sup>، ولا التقليل في أكثر الأوقات خلافاً لقوم، ولا التكثير في موضع المباهاة والافتخار خلافاً لفرقة، ولا الإنبات دون تقليل وتكثير بحسب الوضع، وإنما ذلك مستفاد من السياق خلافاً للآخرين<sup>(3)</sup>، (بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً) هذا مختار ابن مالك حيث قال: بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه<sup>(4)</sup>، والتقليل بها نادر قال ابن قاسم: والراجع من هذه الأقوال السبعة ما ذهب إليه الجمهور أنها حرف تقليل، والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع لا تحتل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل<sup>(5)</sup>.

(فمن الأول «رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»<sup>(6)</sup>)، وفي الحديث «لَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(7)</sup> المراد بالكاسية المرأة التي تلبس أنواع الثياب وتعري عن الشكر على نعم الله تعالى والملازمة على التقوى،

(1) قال ابن قاسم: أكتاني أنها للتكثير نقله صاحب الإنصاح عن صاحب العين، وابن درستويه، وجماعة الجني الداني 440 وانظر الارتشاف 2/ 455.

(2) قال ابن قاسم: أكتالت: أنهما للتقليل والتكثير فهي من الأضداد وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف الجني الداني 440.

(3) انظر الارتشاف 2/ 455.

(4) انظر شرح السهيل 3/ 177.

(5) الجني الداني 440.

(6) الحجر: 2.

(7) أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه 61/ 9، وروي بدون حرف النداء، وانظر فتح الباري، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه 22/ 13 - 26. قال ابن حجر: قوله: رُب كاسية في الدنيا في رواية سفيان تُرِب بزيادة فاء في أوله، وفي رواية ابن المبارك يارب كسبة بزيادة حرف النداء في أوله، وفي رواية هشام كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة.

ويتمثل أن يراد به<sup>(1)</sup> النفس الإنسانية، وإنما [حلت]<sup>(2)</sup> على التكثير لأن اللباسات في الدنيا [العاريات]<sup>(3)</sup> في الآخرة كثيرة لقوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشُّكُورُ﴾<sup>(4)</sup>، (وسُجِّعَ أَعْرَابِي) على بناء المفعول، أي: قول أعرابي (يقول) مفعول ثانٍ لَسَمِعَ أو حال (بعد انقضاء رمضان) ظرف لَيَقُولُ: (يارب صائمه لن يصومه، ورب قائمه لن يقومه)<sup>(5)</sup> وضمير صائمه، وقائمة لشهر رمضان، (وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي)<sup>(6)</sup> بدليل أن الأعرابي قال ذلك بعد مضي رمضان، فضمير صائمه وقائمة في محل نصب باسم الفاعل، لا في محل جر بالإضافة إليه، وإلا لامتنع أن يكون مدخولاً لَرَبٍّ؛ لأن إضافة اسم الفاعل بمعنى الماضي محضة تفيد التعريف، (وقال الشاعر:

فَيَارُبُّ يَوْمٌ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٌ بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ بُمَثَلٍ<sup>(7)</sup>

بيت من الطويل لامرئ القيس، ألهو اللعب، وقد يكتى به عن الجماع، والأنسة غير النافرة، وأتمثال الصبورة، وخطة نقشه، والياء متعلقة بلهوت المقدم، لا بالمذكور، والأول صفة/ يَوْمٌ بتقدير العائد، والمتعلق، والثاني صفة لَيْلَةٍ<sup>(8)</sup>، أي: 1/124 يارب يوم لهوت فيه بأنسة وليلة لهوت فيها بأنسة.

(1) في سُنْ بإضافة: وبالعارية.

(2) في سُنْ حله.

(3) في المخطوط العارية ولا يناسب سياق الكلام.

(4) سبأ: 13.

(5) قال ابن مالك: "...ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر: رب صائمه لن يصومه،

وقائمة لن يقومه شرح التسهيل 178/3.

(6) قال الرضي: "وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواءً شرح الكافية 393/4.

(7) البيت لامرئ القيس في ديوانه 122 وروايته: وَيَارُبُّ وَيَكْسَرُ تَاءُ تَمَثَّلَ، وله في شرح شواهد الغني 393/1، شرح أبيات الغني 161/3، الدور 47/2، ويلاحظ في شرح التصريح 658/1، المصح 348/2. والشاهد فيه: مجيء رَبٍّ للتكثير.

(8) في سُنْ بإضافة على طريق الاحتياك.

(وقال آخر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ لِسُوفِي شِمَالاً<sup>(١)</sup>

بيت من المديد لجذيمة بن مالك الأبرش، أوفيت نزلت أو أشرفت،  
والعلم الجبل، وفي بمعنى على، والشمالات جمع [شمال]<sup>(٢)</sup>، وهي الريح التي  
تهب من ناحية القطب، قال الأعلام: وصف نفسه أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل  
إذا خافوا من عدو، فيكون طليعة لهم، والعرب تفخر بهذا لأنه دال على شهامة  
النفس وحدة النظر، وخص الشمال لأنها تهب بشدة وجعلها ترفع ثوبه بأشرف  
المرقبة التي يربأ فيها لأصحابه<sup>(٣)</sup>، (وتوجيه ذلك)<sup>(٤)</sup> أي: كون رب للتكثير فيما  
ذكر (أن الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف)<sup>(٥)</sup> اختار صيغة المفرد  
للاختصار (والبيتان مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد منهما) أي: من  
التخويف والافتخار (التقليل) فيه بحث، أما أولاً فلأن التقليل أبلغ في  
[التخويف]<sup>(٦)</sup>، وأما ثانياً فلأن المفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل  
من غيره، وذلك أبلغ في الافتخار، قيل: يحتمل بقاء رب في بيت جذيمة على  
معناها من التقليل؛ [لأنه]<sup>(٧)</sup> ملك جليل لا يحتاج مثله إلى أن [يتنزل]<sup>(٨)</sup> في

(١) البيت لجذيمة الأبرش منسوب له في الكتاب 518/3، شرح أبيات سيوية لابن السرياني 191/2، الأزمدة  
94، شرح التصريح 667/1، شرح شواهد المغني 393/1، شرح أبيات المغني 163/3، الدرر 106/2،  
خزانة الأدب 404/11، ويلاحظ في أوضح المسالك 100/2، وصف الجاني 335، المعجم 388/2.

والشاهد فيه: مجيء رب للتكثير.

(٢) في نس الشمال.

(٣) انظر قول الأعلام في شرح شواهد المغني 394/1.

(٤) في المغني: ووجه الدليل.

(٥) في نس للتخفيف والصواب ما أثبت.

(٦) في نس التهديد.

(٧) في نس لأن جذيمة.

(٨) في نس يئيل وهو خلاف.

الطلائع لكنه يطراً على الملوك خلاف العادة فيفخرون بما ظهر منهم من الصبر  
والجلادة<sup>(1)</sup>.

(ومن الثاني) أي: من ورود رَبِّ للتقليل: (قول أبي طالب في) مدح  
(النبي صلى الله عليه وسلم):

وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ      ثَمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ<sup>(2)</sup>

بيت من الطويل وقبله:

وَنَائِرُكَ قَوْمٌ لَا أَبَا لَكَ سَيْدًا      يَحُوطُ الدَّمَارَ غَيْرَ ذَرْبٍ مُوَكِّلِ

الشاهد في أبيض إذا كان مجروراً بِرَبِّ مضمرة [لا معطوفاً على  
سيدا]<sup>(3)</sup>،

ومعنى [يحفظ]<sup>(4)</sup>، والدَّمَارُ بكسر المعجمة ما يحق على الإنسان<sup>(5)</sup> حمايته،  
وَالذَّرْبُ [بفتح]<sup>(6)</sup> الذال المعجمة [وسكون الراء للتخفيف]<sup>(7)</sup> الإلحاد، والمواكلُ  
التكل على غيره، وَيُسْتَسْقَى مَبْنِي للمفعول، والثمال بالكسر الغيات الذي يقوم  
بأمر قومه، والعصمة ما يعتصم به، وإعرايهما نصب أو رفع على أنهما خبراً

<sup>(1)</sup> نسب السيوطي هذا القول إلى صاحب المصباح في شرح أبيات الإيضاح انظر شرح شواهد المغني 1/ 294.

<sup>(2)</sup> البيت لأبي طالب منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 395، شرح أبيات المغني 3/ 168، الإصابة  
115/4 الخزانة 66/2 - 67، لسان العرب (ث. م. ل) 11/ 94. والشاهد في البيت الثاني: مجيء رَبِّ

مفعلة بعد الواو للتقليل.

<sup>(3)</sup> في نس وأما إذا كان معطوفاً على سيداً فلا.

<sup>(4)</sup> في نس يكلاً.

<sup>(5)</sup> في نس الرجل.

<sup>(6)</sup> ساقط من: نس.

<sup>(7)</sup> ساقط من: نس.

محدوثاً، والأرامل المساكين، وروي أن قريشاً تتابعت عليهم<sup>(1)</sup> سنون جذب في حياة عبد المطلب، فارتقى هو ومن يحضره من قريش أبا قيس، فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد عليه الصلاة والسلام، فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبيع، أو قد ركب، ثم دعا فسقوا في الحال<sup>(2)</sup>، فلقد<sup>(3)</sup> شاهد أبو طالب ما دل على ما قال، وقيل: يحتمل أن يكون قوله كقولهم: فلان يستسقى به، فلا يريدون أنه وقع [به]<sup>(4)</sup> استسقاء بل وصفه بالخير والصلاح<sup>(5)</sup>. (وقول الآخر:

الْأَرْبُ مَوْلُودٌ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ .....)

صفة لمولود.

.....) وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ<sup>(6)</sup>

أصله: لم يلدْهُ/ فسكن اللام للضرورة فالتقى ساكنان فحرك الدال بـ/124 بالفتح أو بالضم للإتباع، وفي الكامل للمبرد: كل مكسور أو مضموم من حركات الإعراب يجوز فيه التسكين ولا يجوز ذلك في المفتوح لخفة الفتحة<sup>(7)</sup>.

(وَذِي شَامَةِ غِرَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٍ لَأَنْتَقِضِي بِأَوَانِ)

(1) في نس عليهم.

(2) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا نخطروا 604/2، وشرح الدمامي على المعنى 1/ 274 - 275.

(3) ساقط من نس.

(4) ساقط من نس.

(5) النصف من الكلام 1/ 275.

(6) في نس بإضافة: أو للتشبيه بقاء كنف.

(7) في نس بإضافة: حيثن. وانظر الكامل في اللغة والأدب 3/ 20.

الشامة نكتة في الجسم مخالفة للونه، ووصفها بالغراء تأتيث الأغر، وهو الأبيض بناءً على أن يراد بها: واضحة معروفة، [فسقط]<sup>(1)</sup> ما قيل: إنه غير مناسب لأن شامة القمر سوداء، وهي المعبر عنها بالكلف<sup>(2)</sup>، وحر الوجه ما بدا من الوجنة، وهو ما ارتفع من الخد، والمجللة من التجليل وهو التغطية، ولا يلزم من وصف الشامة [بها]<sup>(3)</sup> تغطية كل الوجه حتى يقال: إنه غير مناسب.

(وَيَكْمُلُ فِي سَعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَعٍ مَعًا وَثَمَانٍ<sup>(4)</sup>)

أي: [في] سبع<sup>(5)</sup> وثمان<sup>(6)</sup>، وسط معاً للوزن، [أو إشارة]<sup>(7)</sup> إلى تعلقه بهما، فسبع، وثمان خمسة عشر، وإذا ضم إلى سبع وخمس يكون تسعاً وعشرين، وهو تمام هرم القمر وصيورته هلالاً، كما يتم بدريته في أربعة عشر؛ ولهذا عبر عنه بالشباب، وهذه الأبيات من الطويل لرجل من أزد السراة<sup>(8)</sup>، وعن الفارسي أن عمرو الجني لقي امرأ القيس فأنشدتها فأجاب امرؤ القيس.

(أراد عيسى وآدم عليهما السلام<sup>(9)</sup> نشر على ترتيب اللف، ونظير رب في إفادة التكثير كم الخبرية وفي إفادته تارة و) في (إفادة التقليل أخرى

(1) في نس فلا يرد.

(2) شرح الدمامي على المغني 1/ 275.

(3) ساقط من نس.

(4) الأبيات لرجل من أزد السراة في شرح التصريح 1/ 658، شرح التسهيل لا بن مالك 3/ 178، شرح أبيات المغني 3/ 173، الخزنة 2/ 381، ويلا نبه في الدرر 1/ 86، الخصائص 2/ 113، أوضح المسالك 2/ 93، وصف المباني 189، المجمع 2/ 349.

(5) والشاهد في البيت الأول: عجيء رب للتقليل.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس بإضافة: وإنما.

(8) في نس وللإشارة.

(9) قال البغدادي: أزد السراة حي من اليمن، وأزد اسمه دره، والسراة أعظم جبال العرب الخزنة 2/ 348.

(8) انظر قول الفارسي في شرح التصريح 1/ 658، والخزنة 2/ 382.

- وعمرو الجني لم أعثر له على ترجمة فيما توغلي من مصادر.

قَدْ عَلَى مَا سَيَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَرْفِ الْقَافِ، وَصَبِغُ التَّصْغِيرِ بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى قَدْ فَإِنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ، (تَقُولُ: حُجْبَرٌ، وَرُجْبِلٌ، فَتَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ، وَقَالَ:

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِقَتْنِهِ حَتَّى تُكِلَ وَتُعْمَلُ<sup>(1)</sup>

[بَيْت]<sup>(2)</sup> مِنَ الطَّوِيلِ لِأَوْسَ بْنِ حَجَرَ شَامِخٍ، أَي: عَالٍ [صِفَةُ جُبَيْلٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ: كُنْ تَنَالَهُ وَقْتَهُ

الْجِبِلُّ أَعْلَاهُ، وَالْكَلاَلُ الْإِعْيَاءُ]<sup>(3)</sup>، يَقُولُ: هُوَ طَوِيلٌ فِي السَّمَاءِ وَقَلِيلٌ الْعَرْضُ<sup>(4)</sup>، وَمَا قِيلَ: إِنْ التَّصْغِيرِ [فِي كُلِّ مَنْ فَوَيْقَ، وَجُبَيْلٌ رَاجِعٌ]<sup>(5)</sup> إِلَى التَّقْلِيلِ عَمَلٌ بَحْثٌ، بَلْ هُوَ [رَاجِعٌ]<sup>(6)</sup> إِلَى التَّكْثِيرِ لِقَوْلِهِ: فَتَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ. (وَقَالَ لَبِيدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوَفَ تُدْخَلُ بَيْنَهُمْ دُونَهُمْ تُصَغَّرُ مِنْهَا الْأَنَابِلُ)

تَقْدِمُ شَرْحَهُ فِي بَحْثِ أَمٍّ، وَتُمَثِّلُهُ بِجُبَيْلٍ، وَدَوِيَّةٍ لِلتَّكْثِيرِ، وَبِحَجَرَ، وَرَجِيلٍ لِلتَّقْلِيلِ مَبْنِي عَلَى عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ، وَبَيْنَ التَّقْلِيلِ وَالتَّحْقِيرِ، وَالْأَوَّلُ لِلتَّصْغِيرِ فِي الْأَوَّلِ لِلتَّعْظِيمِ لَا لِلتَّكْثِيرِ عَلَى مَا قِيلَ: إِنْ التَّعْظِيمُ

(1) الْبَيْتُ لِأَوْسَ بْنِ حَجَرَ فِي دِيْوَانِهِ 71 وَرَوَاتِهِ:

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ الرَّاسِ لَمْ تَكُنْ يَتَلَفَهُ حَتَّى يُكِلَ وَتُعْمَلُ

(2) فِي سَنٍّ هُوَ.

(3) مَابَيْنَ الْمَعْرُوفَيْنِ ذَكَرَ فِي سَنٍّ مَتَأَخَّرَا بَعْدَ قَوْلِ الْمَصْنُفِ: فَتَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ، وَوَرَدَ بِلَفْظٍ: وَكُنْ تَنَالَهُ صِفَةً جُبَيْلٍ وَقْتَهُ الْجِبِلُّ بِالضَّمِّ وَشَدَّ النَّونَ أَعْلَاهُ، وَالْكَلاَلُ الْإِعْيَاءُ.

(4) فِي سَنٍّ بِإِضَافَةٍ: فَصَغُرَ لِهَذَا وَهُوَ الشَّدُّ لِعَوْدِهِ إِذَا دَقَّ وَذَهَبَ فِي السَّمَاءِ وَقَلَّ عَرْضُهُ.

(5) فِي سَنٍّ مِنْهُمَا نَاطِرٌ.

(6) فِي سَنٍّ نَاطِرٌ.

بحسب ارتفاع الشأن، والتكثير بحسب الكم تحقيقاً أو تقديرأ كما في المعدودات والموزونات، والمشبّهات بهما، وإن التحقير بحسب المحطاط الشأن، والتقليل بحسب الكم.

(إلا أن الغالب في قَدْ والتصغير إفادتهما [للتقليل] <sup>(1)</sup>، وَرَبٌّ بالعكس. وتنفرد رَبٌّ يعني: عن بقية <sup>(2)</sup> حروف الجر المشهورة (بوجوب تصديرها) على ما تتعلق به لا على أول الكلام <sup>(3)</sup>، فلا ينتقض بوقوعها/ خبرأ 1/125 لأن المخففة في قوله:

تُبْقُثُ أَنْ رَبٌّ أَمْرِي خَيْلَ خَائِناً أَمِينٍ وَخَوَّانٌ يُحَالُ أَمِيناً <sup>(4)</sup>

ولما وجب ذلك لأن التقليل كالنفي لا يُقَدَّمُ عليه ما في خبره، (ووجوب تكثير مجرورها) لأن التقليل والتكثير لا يكونان في المعرفة، وأجاز بعضهم تعريفه بآل <sup>(5)</sup>، وأنشد قوله:

رَبُّمَا الْجَائِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ..... <sup>(6)</sup>

(1) في المعنى التقليل.

(2) في سائر.

(3) في سائر بالإضافة: مطلقاً.

(4) البيت بلا نسب في الجمع 454/1، الدرر 49/2، الخزائنة 567/9، المعجم المفصل 90/8.

والشاهد فيه: أن رَبٌّ تنفرد بوجوب تصديرها على ما تتعلق به.

(5) انظر الارتشاف 456/2، والجمع 349/2.

(6) صدر بيت من الخفيف عجزه:

وَعَاجِجٌ يَنْهَنُّ أَلْمَهَارُ

منسوب لأبي دؤاد الإيادي في شرح التصريح 667/1 الأزهية 94، شرح شواهد المعنى 405/1، الخزائنة 586/9، وبلا نسب في شرح الرضي على الكافية 42/6، الارتشاف 456/2، الجنى الداني 448، الجمع 349/2. والشاهد فيه: جواز جر الاسم المعروف بآل وهو الجمال، وذلك على زيادة آل.



فخرج على زيادة آل إن صحت الرواية، (ونعته) [بمفرد أو جملة]<sup>(1)</sup> (إن كان ظاهراً) قال ابن قاسم: [واليه]<sup>(2)</sup> ذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي، وأكثر المتأخرين<sup>(3)</sup>، وفي البسيط أنه [رأي]<sup>(4)</sup> البصريين، وذهب الأخفش والزجاج، وابن طاهر، وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، (وهو ظاهر مذهب سيويه، واختاره ابن عصفور)<sup>(5)</sup>، قال ابن مالك: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام  
الفصح<sup>(6)</sup>، وأنشد قول معاوية:

يَارْبُ قَائِلَةٍ غَدَاً يَالْهَفْ أُمُّ مُعَاوِيَةَ<sup>(7)</sup>

[وَرَدَ بَأَنَ الْمَوْصُوفِ فِيهِ مَحْذُوفٌ]<sup>(8)</sup>، أي: يارب امرأة قائلة (وإفراده)<sup>(9)</sup>، وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ذلك المجرور (ضميراً) [لم يقل وتفسيره]<sup>(10)</sup> كما قالوا إشارة إلى أن ذلك المفسر يكون منصوباً على أنه تمييز من ذلك الضمير، (وعلبة حذف معدّها) أي: تنفرد ربّ بَأَنَ الغالب في الفعل الذي غُذِيَ بها أن يكون محذوفاً؛ [لأنها جواب]<sup>(11)</sup> لمن قال لك: ما لقيت رجلاً

(1) ساقط من نس.

(2) ساقط من نس.

(3) في نس بإضافة: إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر إما بمفرد أو جملة.

(4) في نس مذهب البصريين وخالف في ذلك الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف.

(5) ساقط من نس.

(6) وانظر الجني الداني 450 - 451.

(7) شرح التسهيل 179/3.

(8) بيت من مجزوء الكامل منسوب لهند بنت عتبة في: شرح شواهد التوضيح 106، المصح 354/2، شرح

شواهد المفتي 1/410، المساعد 286/2.

(9) في نس وفيه أنه يتحمل حذف الموصوف وانظر المساعد 286/2.

(10) في نس بإضافة: أي: وتنفرد بزب يوجب أفراد مجرورها.

(11) ما بين المقوفين ذكر في نس بعد قول المصنف وتمييزه.

(12) في نس لأنها جواب سؤال، فإن قولك رب رجل عالم جواب لمن قال.

عالمًا، أو بقدر<sup>(1)</sup> أنه يقوله [فتقول: رب رجل عالم]<sup>(2)</sup>، قال ابن مالك: لا يكاد البصريون يظهرونه حتى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، (ومضيه) أي: تنفرد رب بأن الغالب في مُعدّها أن يكون ماضياً؛ لأنها جواب لفعل ماضٍ، ولهذا ذهب أكثر النحاة إلى وجوبه<sup>(3)</sup>، [وذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً وحالاً نحو: رب امرئ في وقت مستريح ومستقبلاً كقوله:

إن أهلك قرب فتى سبيكي .....<sup>(4)</sup>

(وإعمالها<sup>(5)</sup>) محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بَل قليلاً، وبدونهن أقل) ومثل على هذا الترتيب فقال: (كقوله:

فَجَلَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعِ فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي ثَمَائِمٍ مُحَوِّلِ<sup>(6)</sup>

[هو]<sup>(7)</sup> من معلقة امرئ القيس يخاطب حبيته عزيزة، طرقت أثيت ليلاً، والمرضع التي لها ولد ترضعه، وترك التاء لأنه قصد النسب لا لأنه لم يقصد

(1) في نس أو قدوت.

(2) ساقط من نس.

(3) قال أبوحيان: وذهب أكثر النحويين منهم المبرد والفارسي أن العامل يجب أن يكون ماضياً... الارتشاف 459/2.

(4) في نس وقد يكون مستقبلاً كقوله:

فإن أهلك قرب فتى سبيكي

وحالاً، نحو: رب امرئ في وقتنا مستريح.

(5) في نس بإضافة: أي بإعمال رب.

(6) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 96، الأزهية 244، شرح الكافية الشافية 370/1، شرح شذور

الذهب 337، الخزائن 334/1.

(7) في نس بيت.

الدلالة على التلبس بالفعل كما وهم<sup>(1)</sup>؛ لأنه لا يناسب البيت، وألحيتها شغلنها  
 عن طفل ذي ثمانم جمع غيمة وهي التعويذة التي تعلق على الصبي<sup>(2)</sup>، [ونعول:  
 أي: أتى عليه حول]<sup>(3)</sup>، والقياس محيل كـمقيم، إلا أنه جاء على الأصل  
 كأستحوذ ولما كانت الحبلى والمرضع أقل النساء شغفاً بالرجال خصها بالذكر،  
 يقول: قد خدعت مثلهما مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين أنت مني؟  
 (وقوله:

وَأَبْيَضَ يُتَتَقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ

وقوله:

بَلْ بَلَدٌ ذِي صُعْدٍ وَأَكَامٌ<sup>(4)</sup>

رجز لرؤية [وقيل: من مشطور السريع]<sup>(5)</sup>، الصعد بضميتين جمع صعود  
 بالفتح وهي العقبة، والأكام بالمد جمع أكمة وهي التل المرتفع/.  
 (وقوله:

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ

تقدم شرحه في بحث جليل.

(1) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 157 - 1.

(2) في نس' بإضافة: وقاية عن العين ونحوها.

(3) في نس' وأحول الصبي إذا تم له حول فهو حول.

(4) الرجز لرؤية منسوب له في شرح أبيات المغني 189/3، وبلا نية في شرح شواهد المغني 189/3.

(5) ساقط من نس'.

(و) تنفرد زب (بأنها زائدة في الإعراب) فلا تتعلق بشيء كالحرف

الزائد<sup>(1)</sup>

(دون المعنى)<sup>(2)</sup> [لإفادتها]<sup>(3)</sup> التقليل أو التكثر، وهذا هو رأي الرماني وابن طاهر<sup>(4)</sup>، وأما قوله: وَغَلَبَ حَذَفُ مُعْذَاهَا فَعَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ: إِنَّ زَبَ تَعْلُقُ بِالْفِعْلِ كَسَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ غَيْرِ الزَّوَائِدِ، فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ كَلَامِيهِ، وَلَا يَنْتَقِضُ بِفَعْلِ الْجَارَةِ، وَكُلُّ الْأَمْتَانِيَةِ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا إِذَا جَرَّرْنَ كَمَا ظُنُّ<sup>(5)</sup>، لَمَّا أَشْرْنَا إِلَيْهِ [أَن الْمُرَادُ أَنَّهَا]<sup>(6)</sup> تنفرد من سائر حروف الجر المشهورة، (فمحل مجرورها في نحو: زب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية، وفي نحو: زب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية، وفي نحو: زب رجل صالح لقيته رفع) على [الابتداء]<sup>(7)</sup> (أو نصب) على<sup>(8)</sup> التفسير (كما في قولك: هَذَا لِقِيَتُهُ) لكن لا بد أن يقدر الناصب بعد المجرور؛ لأن زب لها الصدر، وفيه بحث؛ لأن حرف الجر مما يفضي الفعل إلى المفعول، ولقيت يتعدى بنفسه، فيكون زب لغواً على أن تفسير الناصب في الجار والمجرور بفعل آخر لم يثبت في كلامهم نحو: يزيد جاوزته [قاله الرضي]<sup>(9)</sup>؛ فاختار مذهب الأخفش والكوفيين أعني: كونها اسماً، وأجاب صاحب المغني بأن ذلك لتقوية العامل كما في ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبِرُونَ﴾<sup>(10)</sup>، ورد بأن

(1) في س: بإضافة: كما قال الرماني وابن طاهر.

(2) في س: بإضافة: فإنها غير زائدة بالنظر إليه.

(3) في س: لإفادته.

(4) في س: وهذا الانفراد على رأيهما. وانظر رأي الرماني وابن طاهر في النصف من الكلام 278/1.

(5) انظر النصف من الكلام 278/1.

(6) في س: من أن المراد تنفرد.

(7) في س: الابتدائية.

(8) في س: بإضافة: شريطة.

(9) في س: كما قاله الرضي.

وانظر شرح الكافية 35/6 - 36.

(10) يوسف: 43.

تقوية العامل إذا تقدم معموله لم يجر إلا باللام<sup>(1)</sup>، وتنفرد رب أيضاً [بمواز]<sup>(2)</sup> مراعاة محله أي: محل مجرورها، وهو النصب على المفعولية (كثيراً وإن لم يجر نحو: مررت بزيد وعمراً إلا قليلاً قال:

وَمِنْ كَسْتَيْقِ سَنَاءٍ وَسُنْمًا      ذَعَرْتُ بِمِدْلَاحِ الْهَجِيرِ نُهُوضٍ<sup>(3)</sup>

بيت من الطويل لامرئ القيس، ألسن بالكسر<sup>(4)</sup> الشور، وألسنم بالضم وفتح النون المشددة البقرة الوحشية، وقيل: اسم جبل<sup>(5)</sup>، ومدلاح بالمهمله فرس كثير السير، والهجير شدة الحر، ونهوض بفتح النون كثير النهوض بضمها. (فعطف سنماً على محل سن) لا على سناء كما زعم<sup>(6)</sup>، (والمعنى: ذعرت) أي: أخفت (بهذا الفرس ثوراً وبقرة عظيمة) كأنه أخذ الوصف من قول الجوهري: بعير سنم، أي: عظيم السنام<sup>(7)</sup>، [أو من التنكير، ولم يصف الثور به لظهوره]<sup>(8)</sup>، [فسقط ما قيل: إنه يظهر من المتن أن ألسن]<sup>(9)</sup> البقرة العظيمة، وألسنم الثور؛ لأن الشاعر وصف [السن]<sup>(10)</sup> بما يدل على العظم، ولم يصف

(1) انظر شرح الكافية للرضي 36/6.

(2) في المعنى ويوز.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه 77، وروايته: بمدلاج ومنسوب له في لسان العرب (س. ن. ق) 710/4، ولامرئ القيس أو لأبي دؤاد الأيادي في شرح شواهد المعنى 1/403، الدرر 2/53-54، شرح إبيات المعنى 3/190، وبلا نسه في الجمع 2/352، الخزانة 9/567.

والشاهد فيه: عطف سنماً على موضع سن المخفوض بواو رب لأنه في المعنى مفعول للفعل ذعرت. (4) في نس بإضافة: هنا.

(5) قاله السيوطي في شرح شواهد المعنى 1/404.

(6) انظر شرح إبيات المعنى 3/191.

(7) الصحاح (س. ن. م) 2/1444.

(8) ساقط من نس.

(9) في نس قيل السن.

(10) ساقط من نس.

السَّم، والمصنف وصف البقرة بالعظم ولم يصف الثور<sup>(1)</sup>، (وسُنِّي) بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون الياء (اسم جبل بعينه، وُسْنَاء ارتفاعاً) نصب على الحال.

(وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب<sup>(2)</sup>)، والصواب ما [قدمنا]<sup>(3)</sup> من التفصيل؛ لأن ما زعموه يؤدي إلى تعدي المتعدي إلى المفعول

وإلى ظاهره/ في نحو: رَبَّ رجل عالم لقيته، ولا يجوز بزيد لقيته كما مر. 1/126  
(وإذا زيدت ماً بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل، وأن تهينها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى كقوله:

رُبَّمَا أَوْقَيْتُ فِي عِلْمٍ      تُرْفَعْنَ تُوْزِي شَمَالَاتُ

تقدم شرحه آنفاً.

(ومن إعمالها قوله:

رُبَّمَا ضَرَبْتُهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ      بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نُجْلَاءُ<sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> في س: إضافة: وفيه أنه لم يصف الثورية لظهوره.

وانظر المصنف من الكلام 1/ 278.

<sup>(2)</sup> قال أبو حيان: وليس مجرورها دائماً في موضع نصب خلافاً للزجاج ومن وافقه 2/ 458.

<sup>(3)</sup> في المغني: قدمنا.

<sup>(4)</sup> البيت لعدي بن الرعلا الفسائي منسوب له في الأزهية 82، شرح التصريح 1/ 666، شرح شواهد المغني

1/ 404، الخزائن 9/ 585، ويلا نسه الجني الداني 456، وصف الباني 194، الجمع 2/ 389.

والشاهد فيه: أن رَبَّ عاملة في ضربة الجر مع زيادة ماً بعدها.

- وعدي هو: ابن الرعلا الفسائي، شاعر جاهلي، اشتهر بنسب لأمه الرعلاء، وضاع اسم أبيه، ولم يذكر تاريخ وفاته في كتب التراجم. انظر معجم الشعراء 116، الأصعيات 127، الخزائن 9/ 586، الأعلام

220/4.

بيت من الخفيف لعدي بن الرعلا الغساني<sup>(1)</sup>، بَصْرَى بضم الباء بلد بالشام فأضاف بُينَ إليه لاشتماله على [أمكنة]<sup>(2)</sup>، أو لتقديرها، وهو خبر لقول: ربما ضربته وطعته بالجر عطف على ضربته، وتجلاءً بفتح النون وسكون الجيم صفة طعنة، أي: واسعة، (ومن دخولها على<sup>(3)</sup> الاسمية قول أبي ذؤاد:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَتَّاجِيحٌ يَنْتَهِنُ الْمَهَارُ<sup>(4)</sup>

بيت من الخفيف، الجامل بالجيم جماعة من الإبل، وقيل: القطيع منه مع رعاته<sup>(5)</sup>، والمؤبل<sup>(6)</sup> اسم مفعول من التأبل، يقال: إبل مؤبل إذا كانت لقنية، والعناجيج جمع عنجوج [بالضم]<sup>(7)</sup> وهي الخيل الطويلة الأعناق، المهار بكسر الميم جمع مهر يضمها وهو ولد الفرس، هذا مذهب المبرد ومن وافقه<sup>(8)</sup>، وصححه ابن مالك<sup>(9)</sup>، (وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً)<sup>(10)</sup> [وهذا

(1) في نس بإضافة: والرعلا اسم أمه وقبيلة.

كَمْ تَرَكْنَا بِالْعَيْنِ عَيْنَ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَلُوكٍ وَمَرْقَةٍ الْقَاءِ

أباغ بضم المزنة والعين المعجمة موضع بين الكوفة والرقعة كانت فيه رقعة للعرب قتل فيها المنذر بن المنذر بن ماء السماء، و.

(2) في نس الأماكن.

(3) في المفتي بإضافة: الجملة.

(4) سبق تخريجه انظر ص 149 من هذا البحث.

(5) قال الجوهري: والجامل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه الصحاح (ج. م. ل) 2/ 1248.

(6) في نس بإضافة بالياء الموحدة.

(7) في نس بضم المهمل وجيمين.

(8) قال ابن قاسم: وأعلم أن مذهب المبرد ومن وافقه أن رُبَّ إذا كُفْتُ بضمًا جاز أن يليها الجملتان الاسميتان

والفعلية الجني الدائي 456.

(9) انظر شرح التسهيل 3/ 169.

(10) في نس بإضافة: بل على الفعلية.

مذهب سيويه والجمهور<sup>(1)</sup> كما في الجنى الداني<sup>(2)</sup>، (وإنْ مَأْ فِي الْبَيْتِ نَكْرَةٌ موصوفة، والجمال خبر لنعوْ محذوفاً، والجملة صفة لنعأ) أي: رب شيء هو الجمال، [وعلى هذا تأوله الفارسي، وابن عصفور]<sup>(3)</sup>.

(ومن دخولها على الفعل المستقبل) بفتح الباء لكن الكسر أولى ([قوله تعالى<sup>(4)</sup>: ﴿رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(5)</sup>، وقيل: هو مؤول بالماضي<sup>(6)</sup> على حد قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾<sup>(7)</sup>، وفيه تكلف لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجوز به المستقبل) فلا يكون مثل تأويل ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾؛ لأن فيه استعمال الماضي في معنى المستقبل مجازاً فقط، [وفيما]<sup>(8)</sup> نحن فيه ففيه ذكر المستقبل، ثم تأويله بالماضي، ثم إرادة معنى المستقبل الذي هو مدلول المضارع ولا شك في كونه تكلفاً، [وقيل: لا تكلف فيه]<sup>(9)</sup>؛ لأنهم قالوا: إن هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة به، وعدل إلى المضارع؛ لأنه<sup>(10)</sup> من لا خلاف في إخباره؛ فالمضارع عنده بمنزلة

(1) في نسْ وهو مذهب الجمهور.

(2) قال ابن قاسم: «وذهب سيوية فيما نقل بعضهم عنه إلى أن ربَّ إذا كتبت بـمَ لا يليها إلا الجملة الفعلية، وقيل: وهو مذهب الجمهور الجنى الداني 456، وانظر الكتاب 115/3.

(3) ساقط من نسْ.

قال ابن عصفور: «والرواية الصحيحة الجمال بالرفع على أن تكون مَأْ في موضع اسم نكرة مخفوض بربِّ، والجمال خبر ابتداء مضمر، والجملة في موضع الصفة، كأنه قال: رب شيء هو الجمال المؤبَّل شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور 525/1 - 526، وانظر تأويل الفارسي في شرح الأشموني 423/2.

(4) إضافة من المغني.

(5) الحجر: 2.

(6) الارتشاف 459/2.

(7) الكهف: 99. يس: 51، الزمر: 68، ق: 20.

(8) في نسْ وأما.

(9) في نسْ وقيل: ليس بتكلف.

(10) في نسْ بإضافة: كلام.



الماضي، فهذا مستقبل في التحقيق ماضٍ بحسب التأويل<sup>(1)</sup>، (والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فَإِنْ أَهْلِكَ قَرُبُ فَتَى سَيِّكِي عَلَيَّ مُهَذَّبُ رَخِصِ الْبَنَانِ<sup>(2)</sup>

هو من الوافر لجحدر بن مالك، المهذب المطهر الأخلاق، والرخيص بسكون المعجمة الناعم، والبنان معروف، ومنع ابن السراج كونه مستقبلاً<sup>(3)</sup>، وتؤول البيت على أنه من حكاية المستقبل بالنظر إلى الماضي كأنه قال قرب فتى بكى عليّ فيما مضى وإن كنت لم أهلك فكيف يكون بكاؤه إذ هلكت؟ وقبل: هو على إضمار القول<sup>(4)</sup>، أي: / أقول فيه سيكي، هذا إذا جعل سيكي جواب<sup>ب/126</sup> ربّ، وأما إذا جعل صفة مجرورها والجواب محذوف، أي: لم أقض حقه [فلا إشكال كما في الجنى الداني]<sup>(5)</sup>.

(وقوله) أي: قول من قال:

(يَارُبُّ قَائِلَةٌ غَدًا يَأْتِيهِ أُمُّ مُعَاوِيَةَ)

بيت من مجزوء الكامل لأم معاوية، هند بنت عتبة، (وفي ربّ ستة عشر لغة ضمّ الراء، وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء

<sup>(1)</sup> انظر النصف من الكلام 279/1.

<sup>(2)</sup> البيت لجحدر بن مالك منسوب له في شواهد التوضيح 106، الارتشاف 2/459، الجنى الداني 452، شرح شواهد المغني 1/407، الخزانة 11/209.

<sup>(3)</sup> قال ابن قاسم: "وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً ومنع أن يكون مستقبلاً الجنى الداني 452.

<sup>(4)</sup> في س' بإضافة: فلا إشكال كما في الجنى الداني وقوله.

<sup>(5)</sup> ما بين المعقوفين ذكر في س' متقدماً بعد قول المؤلف: على إضمار القول.

وانظر الجنى الداني 452 - 453.

التأنيث ساكنة أو محركة، ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين [مع التشديد ومع التخفيف]<sup>(1)</sup> وزاد بعضهم ربتاً، وقال بعضهم: إن فتح الراء في الجميع شاذ، وإن فتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة بلا تاء ضرورة، والوقف على ما فيه التاء منها بالتاء، وقيل: بالهاء ذكره ابن عقييل<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> إضافة من المعني.

<sup>(2)</sup> انظر المساعد 2/ 284.

## (حرف السين)

### [مبحث: السين المفردة]

(السين المفردة: حرف يختص بالمضارع ويُخلصه للاستقبال) [واما قوله<sup>(1)</sup>]:

فَلَايَ لَسْتُ خَاذِلُكُمْ وَلَكِنْ سَأَسْمَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتُ أَثَا<sup>(2)</sup>

أراد التقريب ولم يُرِدْ بِالْآنَ الزمن الحاضر حقيقة، (وينزل منه منزلة [الجزء]<sup>(3)</sup>)، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس منقطعاً من 'سوف' بل حرف أصلي بدليل تفاوت مدة التسويف (خلافًا للكوفيين<sup>(4)</sup>) ورجح ابن مالك مذهبهم بالإجماع، على أن 'سو'، و'سي'، و'سف' فروع 'سوف'، فلتكن السين كذلك<sup>(5)</sup>، (ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين<sup>(6)</sup>) فإن سوف عندهم أكثر تنفيساً من 'السين'، (ومعنى قول المعريين فيها) مبتداً: (حرف تنفيس) مقول القول (حرف توسيع) خبر المبتداً، قال الرضي: معناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضيق في الحال، يقال: نفست الخناق، أي: وسعته<sup>(7)</sup>، (وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال) لأنه اسم

(1) في 'س': وإن إنما دخلت على الفعل المقرون بالآن في قوله.

(2) بيت من الوافر بلا نسبة في: الجني الداني 59، حاشية الأمير 1/ 122، وصف الباني 397. والشاهد فيه: أن السين دخلت على زمن الحال فتكون سالحة له.

(3) في 'س' الجزء.

(4) قال صاحب الإنصاف: ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: 'سأفعل' أصلها 'سوف' الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 646، وانظر الجني الداني 59 - 60.

(5) قال ابن مالك: 'واتفقوا على أن أصل 'سف' و 'سو' و 'سي': 'سوف'، وزعموا أن 'السين' أصل براهما غير مفرقة عن 'سوف'.... شرح التسهيل 1/ 25.

(6) انظر الجني الداني 59 - 60.

(7) شرح الكافية: 4/ 5.

للجزء الذي يلتقي فيه الماضي والمستقبل (إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: 'حرف استقبال'<sup>(1)</sup>) وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار) معناه: استعمال اللفظ غير مقيّد بأحد الأزمنة (لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾ الآية<sup>(2)</sup>) والمراد بالآخرين قوم من أسد وغطفان<sup>(3)</sup> أتوا المدينة وأسلموا وعاهدوا ليأمنوا المسلمين فلما رجعوا نكثوا عهودهم، وقضية ذلك أن يكون المراد الإخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخرين على تلك الأحوال، (واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ﴾<sup>(4)</sup> مدّعيًا أن ذلك إنما نزل<sup>(5)</sup> بعد قولهم: 'ما ولاهم'، قال) أي: ذلك البعض: (فجاءت السين إعلاما بالاستمرار، لا بالاستقبال. انتهى. وهذا) أي: ما زعمه البعض (الذي [قاله]<sup>(6)</sup>) لا يعرفه النحويون وما استند إليه/ من أنها نزلت بعد قولهم: [ما ولاهم]<sup>(7)</sup> غير موافق 1/127 عليه) بل يخالف لما عليه المشاهير من أهل التفسير مثل الزمخشري وغيره، (قال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوع؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشد، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع<sup>(8)</sup>). انتهى.) هذا<sup>(9)</sup> نص في نزول الآية قبل قولهم: وقال أبو حيان: 'وذهب قوم إلى أن الآية متقدمة في التلاوة متأخرة في النزول من قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى ثِقْلَ

(1) انظر شرح الفصل لابن عيسى: 148/8.

(2) النساء: 91

(3) غطفان قبيلة كبيرة من قيس عيلان، وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان ينسب إليه كثير من العلماء انظر

الباب في تهذيب الأنساب 113/2 .

(4) البقرة: 142 .

(5) في 'النزل'.

(6) إضافة من المعنى.

(7) إضافة من المعنى.

(8) الكشاف 182/1 - 183.

(9) في 'ن' وهذه.

وَجْهَكَ ۞<sup>(١)</sup>، وإذا كان كذلك فمعنى سيقول إنهم مستمرون على هذا القول وإن كانوا قد قالوا، فحكمة الاستقبال أنهم كما قالوه في الماضي يقولون في المستقبل، وليس من وضع المستقبل موضع الماضي، وإن معنى سيقول: قال كما زعم بعضهم؛ لأن ذلك لا يتأتى مع السين، لبعد الجاز<sup>(٢)</sup>، (ثم ولو سلم) الواو زائدة، عاطفة على المحذوف<sup>(٣)</sup>، أي: ثم لا نسلم أنها في الآية للاستمرار، ولو سلم (فلا استمرار إنما استفيد من المضارع كما تقول: فلان يُقْرِئ الضيف) مضارع قرى الضيف إذا أضافه، (ويصنع الجميل يريد أن ذلك دأبه) عادته وشأنه، قال الرضي: وما يصلح للاستمرار المضارع، نحو: زيد يسخر بموجوده، أي: هذه عادته<sup>(٤)</sup>؛ لأنه وإن كان في الأصل فعلا دالاً على أحد الأزمنة إلا أنه لمضارعه اسم الفاعل لفظاً ومعنى يستعمل غير مُقَيَّد بزمان استعماله، وبه تبين<sup>(٥)</sup> أن المضارع يفيد الاستمرار مطلقاً سواء كان مبنياً على الابتداء<sup>(٦)</sup> أو لا<sup>(٧)</sup>

(والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل) أي: الزمان الذي هو مدلول المضارع، فلا يتنقض بنحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ ۞﴾<sup>(٨)</sup> فإن الاستمرار فيه بالنسبة إلى [الزمان]<sup>(٩)</sup> الماضي<sup>(١٠)</sup>؛ لأن المراد بالمستقبل الفعل المضارع [وفيه بحث]<sup>(١١)</sup>. قال الرضي: ما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد، نحو: هذا أسد، والصفة، نحو: زيد قائم، أو الفعل المضارع.

(١) البقرة: 144.

(٢) انظر: البحر المحيط: 1/ 419 - 420.

(٣) في نس بإضافة: على رأي من جوز حذف المعطوف بدون العاطف.

(٤) انظر شرح الكافية: 285/2.

(٥) في نس: وبهذا ظهر.

(٦) في نس بإضافة: كما في المثال.

(٧) في نس بإضافة: كما في الآية.

(٨) الحجرات: 7.

(٩) ساقط من نس.

(١٠) في نس بإضافة: إنما لا يتنقض به.

(١١) في نس فيه بحث.

(وزعم الزغشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة<sup>(1)</sup>) ولم أر من فهم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد بمحصل ذلك «[الفعل]»<sup>(2)</sup> أراد بالوعد: مجرد الإخبار بالوقوع، لا المقابل للوعد؛ لقوله: (فدخلوها على ما يفيد الوعد أو الوعيد) من الفعل المحبوب أو المكروه (مقتض لتوكيده) لأن التوكيد تقوية الثابت؛ ولهذا قال: (وتثبتت معناه) وقيل: لأنه إخبار على إخبار والمتعلق واحد<sup>(3)</sup>، (وقد أوما) بالهمزة، قال الجوهري: أومات إليه أشرت ولا تقل أوميت<sup>(4)</sup> (إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(5)</sup>) ومعنى<sup>(6)</sup> السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين) قال التفازاني: دلالة السين على التوكيد/ من جهة كونها في مقابلة كن<sup>(7)</sup>، 127/ب قال سيويه: كن أفعَلْ نفي سأفعل<sup>(8)</sup>، (وصرح به في سورة براءة فقال في ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(9)</sup>) السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك<sup>(10)</sup>. انتهى.

(1) قال الزغشري في تفسير قوله تعالى ﴿سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ في سورة التوبة: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك: سأنتقم منك يوما تعني أنك لا تقوتني وإن تباطأ ذلك الكشف 315/2. قال أبوحيان بعد نقل كلام الزغشري: وفيه دفينة خفية من الاعتزال بقوله: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، يشر إلى أنه يجب على الله تعالى إثابة الطائع كما تجب عقوبة العاصي، وليس مدلول السين توكيد ما دخلت عليه، إنما تدل على تخليص المضارع للاستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عما يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسين التي تدل على استقبال الفعل البحر المحيط 71/5.

(2) ساقط من نس.

(3) شرح الدمامي 281/1.

(4) الصحاح (و. م. 1) 117/1.

(5) البقرة: 137.

(6) في المعنى ومعنى.

(7) حاشية التفازاني على الكشف اللوحة 76/ب، وانظر النصف من الكلام 281/1.

(8) انظر الكتاب 115/3.

(9) التوبة: 71.

(10) الكشف 315/2.

## [مبحث: سوف]

(سوف مرادفة للسين) عند الكوفيين<sup>(1)</sup> ([أو]<sup>(2)</sup> أوسع منها) عند البصريين<sup>(3)</sup> (على الخلاف، وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد) بدليل أن حذراً أبلغ من حاذراً، وأجيب بأن ذلك أكثرى لا كُلي، وبأنه<sup>(4)</sup> فيما إذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى، كغرت وغرثان، لا كحذر وحاذر<sup>(5)</sup>، (ويقال فيها: مُتَفٍّ بجذف الوسط، وسَوٍّ بجذف الأخير، وسَمِيَّ بجذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم<sup>(6)</sup>) [قال ابن قاسم]<sup>(7)</sup>: حكاها الكوفيون، وأنشدوا:

فإن أهلك فسَوِّجِدُونْ بَعْدِي وَإِنْ اسْلَمَ يَطْبُ لَكُمْ الْمَعَانِ<sup>(8)</sup>

وقال بعضهم: هذا شاذ، وحذف الفاء منه للضرورة، [قلت: نقل الكسائي عن أهل الحجاز]<sup>(9)</sup> سَوِّ أَفْعَلْ بجذف الفاء في غير ضرورة فدل على أنها لغة<sup>(10)</sup>، (وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ

(1) انظر قول الكوفيين في الجمع 493/2.

(2) في س أو.

(3) في س بإضافة: وإليه يشير قوله.

(4) وانظر قول البصريين في الجمع 493/2.

(5) في س بأن المراد اطراده.

(6) في س بإضافة: فإن حذراً صفة مشبهة، وحاذراً اسم فاعل.

(7) المحكم والمحيط الأعظم (س. و. ف) 617/8.

(8) في س وفي الجنى الداني.

(9) بيت من الوافر بلا نسبة في الجنى الداني 458، وصف المباني 397، الجمع 494/2.

والشاهد فيه: أن سَوِّ لغة في سرف.

(10) في س وفيه أن الكسائي نقل عن أهل الحجاز.

(11) الجنى الداني 458.

فَرَضَى<sup>(1)</sup> قال الزخسري: لابد من تقدير مبتدأ، أي: ولأنت؛ لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر<sup>(2)</sup>، ونقل أبو حيان عنه أنه قال: وخلع من اللام دلالتها على الحال<sup>(3)</sup>، وليست هذه اللام لام القسم؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد خلافاً للفارسي فإنه يجوز كون 'سوف' نائباً عن إحدى نوني التوكيد<sup>(4)</sup>، (وبأنها قد تفصل بالفعل الملقى، كقوله:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقْوَمُ أَلْ حِصْنِ أَمْ نِسَاءِ

وقد تفرد السين عن سوف بوقوعها في خبر عسى، كقوله<sup>(5)</sup>:

عَسَى طِيَّةٌ مِنْ طِيٍّ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ [غُلَاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ]<sup>(6)</sup>

لكنه شاذ لا يقاس عليه.

(1) الفصحى: 5.

(2) الكشف 604/4.

(3) انظر البحر المحيط 486/8، والارتشاف 486/2.

(4) انظر رأي الفارسي في الارتشاف 486/2.

(5) في 'س': كما سيأتي في قوله.

(6) ساقط من 'س'.

والبيت من الطويل لقاسم بن ربيعة التميمي منسوب له في شرح شواهد المغني 445/1، شرح دبران الحماسة للبربري 12/3 شرح أبيات المغني 344/3، الخزائن 341/9، وبلا نسبة في الجني الداني 460، المعجم 418/1 والشاهد فيه: مجيء الفعل بعد عسى مقروناً بالسين وهو نادر.



## [مبحث: سي]

(سي<sup>(1)</sup>) من لاسيما اسم بمنزلة مثل وزناً ومعنى، وعينه) وقيل: لام (في الأصل واو) قلبت ياء، ثم أدمغت، (وتثنيته سيان وتستغني حيثل عن الإضافة) فيه رمز إلى [أنه]<sup>(2)</sup> لازم الإضافة كمثل<sup>(3)</sup>، (كما استغنت عنها مثل في قوله:

وَالشُّرُّ بِالشُّرِّ جُنْدَ اللَّهِ مِلَّانٍ

تقدم [شرحه]<sup>(4)</sup> في بحث أما، (واستغنوا بثنيته عن ثنية سواء فلم يقولوا: سواءن إلا شاذاً كقوله:

فَيَارَبِّ إِن لَّمْ تَقْسِمِ الْحُبِّ نَيْتَنَا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا<sup>(5)</sup>

بيت من الطويل، أجلد بفتح الجيم وإسكان السلام: الشديد الصلب، وضمير حُبها للحسنة، والمراد بقسمته بينهما: جعلها ذات حظ من الحب والعشق مثله يقول<sup>(6)</sup>: يارب إن لم ترزقها محبي فاجعلي في احتمال مقاساة حبها ذا قوة وجلادة، (وتشديد يائه، ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال 1/128 ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

(1) في نس وسي.

(2) في نس أن سيما.

(3) في نس بإضافة: وإن فهم من أول كلامه أيضا.

(4) ساقط من نس.

(5) البيت لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى في ديوانه 86، وروايته يارب، ومنسوب له في شرح أبيات

المغني 3/215، الحزاة 10/331، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/412. والشاهد فيه: شلوذ ثنية

سواء.

(6) في نس يريد.

وَلَا سِيِّمًا يَوْمَ بَذَارَةٍ جُلْجُلٍ<sup>(1)</sup>

عجز بيت من معلقة امرئ القيس صدره:

(الْأَرْبُ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ)<sup>(2)</sup>.....

دائرة جلجل اسم لغدير يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دائرة جلجل كان أحسن تلك الأيام، وهو يوم دخوله خدر عذبة، ويوم عقره للعذاري مطيته، (فهو مخطئ)<sup>(3)</sup>. انتهى. وذكر غيره أنه قد يخفف) قال الرضي: تُصَرَّفُ في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها لها قليل: سِيِّمًا بمحذوف لآ، ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لآ وحذفها. وقد يحذف ما بعد لآسيماً على جعله بمعنى: خصوصاً منصوب المحل على أنه مفعول مطلق<sup>(4)</sup> (وقد تحذف الواو كقوله:

فِي بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَأَسِيِّمًا عَقْدَ وَفَاءٍ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ<sup>(5)</sup>

(1) الشاهد فيه: ملازمة الواو لـلا.

(2) في المغني صالح لك منهما. وهو أرفق في الوزن العروضي.

(3) انظر قول ثعلب في شرح الأشموني 281/2 - 282، والمجم 418/2.

- وتطلب هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه، كان راوية للشعر، محدثاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة، حجة، سمع من القواريري، وروى عنه أبو محمد الزبيدي، وعلي بن سليمان الأخفش، وابن بشار الأنباري وغيرهم: من تصانيفه: الفصيح، التواليف المفيدة، (ت 291 هـ). انظر معجم الأدياء 2/ 55 - 78، البلغة 817، شذرات الذهب 2/ 207 - 208، الأعلام 267/1.

(4) شرح الكافية 2/ 192.

(5) البيت بلانسة في شرح شواهد المغني 1/ 413، المجم 2/ 218، شرح الأشموني 2/ 282، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 319، الخزائن 3/ 447.

والشاهد فيه: حذف الواو قبل لآ.

بيت من البسيط فيه<sup>(1)</sup> شاهد على حذف الواو وتخفيف الياء، اختار ابن جني وأبو حيان كون المحذوف العين<sup>(2)</sup>، وقال ابن إياز: والذي يقتضيه القياس حذف اللام كما في الأشباه<sup>(3)</sup> فـ<sup>(4)</sup> أمر من وفي يفي، والهاء ينطق بها في الوقف دون الوصل فتكتب؛ لأن الرسم تابع للابتداء والوقف، (وهي عند الفارسي نصب على الحال<sup>(5)</sup>)، فإذا قيل: قاموا لاسيما زيداً فالنائب قائم، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو الحالية؛ لأنها لا تدخل على الحال المفردة<sup>(6)</sup>؛ ولهذا جعلها الرضي اعتراضية<sup>(7)</sup>؛ لأن ما بعدها جملة مستقلة، (ولو جوب تكرار لا كما تقول: رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد) أجيب عن هذا بأن التكرار اللفظي غير مشروط<sup>(8)</sup> على ما ذهب إليه الزرخشري في قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(9)</sup> إنه

(1) في نس' هلا.

(2) في نس' الياء الأولى.

قال أبو حيان: ويقال: لا سيما بإسكان الياء، وأصل نس' سيوَيّ والمحذوفة عند ابن جني لام الكلمة، والأحسن عندي أن يكون المحذوفة عين الكلمة وتوافق مع ظاهر اللفظ الارتشاف 330/2

(3) قال السيوطي: قال ابن إياز في شرح الفصول: وأعلم أنه قد جاء تخفيف نس' من لا سيما إلا أنهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها أو لامها؟، والذي يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام؛ لأن الحذف إعلال والإعلال في اللام شائع كثير بخلافه في العين. الأشياء والنظائر 89/1.

- وابن إياز هو: أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز العلامة جمال الدين، قرأ على التاج الأرموي، وقرأ عليه التاج ابن السبّاك وغيره، من تصانيفه: قواعد المطارحة، الإسعاف في الخلاف (ت 681 هـ). انظر بقية الرواة: 532/1.

(4) في نس' وفه

(5) قال السيوطي: وقال الفارسي إنه منصوب على الحال من الجملة السابقة، وردّ بوجوب تكرار لا حيث يمنع الواو؛ إذ لا يقال جاء زيد ولا ضاحكاً المجمع 218/2.

(6) في نس' لأن الحال حيثند مفردة والواو لا تدخل عليها.

(7) قال الرضي: وأعلم أن الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله:

وَلَا سِيَمًا يَسُومُ بِسَدَاةٍ جُلُجُلٍ

اعتراضية شرح الكافية 191/2.

(8) انظر شرح الدمامي على المغني 283/1.

(9) البلد: 11.

في معنى فلا فك رقة، ولا أطعم مسكيناً<sup>(1)</sup>، ووجه ذلك هنا أن قولك: قام القوم لا مماثلين زيداً في معنى [قولك]<sup>(2)</sup>: قاموا لا مساوين لزيد في حكم القيام، ولا أولى منه به، وفيه بحث؛ لأن الزمخشري إنما اكتفى بتكرار لا معنى لتفسير العقبة بالمتعدد<sup>(3)</sup>، وذلك منتف في لاسيما زيد؛ على أن الفارسي فسر به بقوله: قاموا غير ممثلين زيداً في القيام، كما سيأتي في بحث نما، وعن الأول بأن سيماً عند دخول الواو لا يكون منصوباً على الحال بل يكون اسم لا، والخبر محذوف، والجمله حال، وفيه أن كلام المصنف مبني؛ على أنه عند الفارسي نصب على الحال سواء دخلت الواو أو لا بدليل قوله: (وعند غيره هو اسم لـ لا التبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً) سواء كان ذلك الاسم معرفة أو نكرة، (والنصب أيضاً إذا كان نكرة، وقد روي بهن:

وَلَا سِيمًا يَوْمَ.....

فالجر أرجحهما وهو على الإضافة، وما زائدة بينهما مثلها في (أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ)<sup>(4)</sup>، ويحتمل أن يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها، (والرفع على أنه خبر لمضمرة/ محذوف، وما موصولة أو نكرة موصوفة 128/ب بالجمله) الاسمية متعلق بالوصفين على التنازع، (والتقدير: [لا]<sup>(5)</sup> مثل الذي هو يوم، أو [ولا]<sup>(6)</sup> مثل شيء [هو]<sup>(7)</sup> يوم<sup>(8)</sup>، ويضعفه) [أي: وجه الرفع]<sup>(9)</sup> (في نحو: ولاسيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق ما على من

(1) انظر الكشف 4/ 596.

(2) ساقط من نس.

(3) في نس بإضافة: فكانها تعددت في اللفظ.

(4) الفصص: 28.

(5) في نس، والمخني ولا.

(6) في المنى: لا مثل.

(7) ساقط من نس.

(8) في نس بإضافة: نشر على ترتيب اللف.

(9) ساقط من نس.

يعقل). لكن بيت<sup>(1)</sup> امرئ القيس عار عنها لوجود الطول بالوصف، وكون الخبر غير عاقل؛ ولهذا قال في نحو: «ولاسيما زيد: (وعلى الوجهين) الجر والرفع، (فتحة سي إعراب؛ لأنه مضاف) والإضافة تنافي البناء مع أن فيه جفلاً ثلاث أشياء بمنزلة شيء واحد، وذلك إجحاف، (والنصب على التمييز) عطف على الرفع» (كما يقع التمييز بعد مثل في نحو: «وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا»<sup>(2)</sup>)، فسي مثله في الإبهام والاحتياج إلى الرفع (وما كافة عن الإضافة) وقال بعضهم: نكرة غير موصوفة، والنصب بإضمار أعني<sup>(3)</sup>، وقال التبريزي: على الظرفية، ويؤيده وصلها بالظرف، نحو: يعجبني الاعتكاف لاسيما عند الكعبة كما في التسهيل<sup>(4)</sup>، (والفتحة بناء مثلها في لا رجل، وأما انتصاب المعرفة) في (نحو: ولاسيما زيدا) فمنعه الجمهور<sup>(5)</sup> قال الأندلسي: لا ينتصب بعد لاسيما إلا النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة<sup>(6)</sup>، قال الرضي: هذا منه مؤذن بجواز نصبه قياساً على أنه تمييز؛ لأن ما بتقدير التثنية؛ إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة<sup>(7)</sup> وإب تين أن<sup>(8)</sup> أقيل: عدم تجويز النصب إذا كان معرفة وهم من الأندلسي وهم، (وقال ابن الدهان) مبارك بن المبارك الضرير الواسطي، تلميذ علي بن الحشاب، مات سنة اثنتي عشرة وستمائة: (لا أعرف له وجهاً)<sup>(9)</sup> ووجهه) أي: نصب المعرفة بعد لاسيما (بعضهم بأن ما كافة، وأن لاسيما [تنزلت]<sup>(10)</sup>) منزلة إلا في

(1) في سنن إمامة: قوله.

(2) الكهف: 109.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 2/ 191، شرح الدمامي على المغني 1/ 284.

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 319.

(5) في سنن إمامة: لفقدان ما يقتضي النصب. وانظر قول الجمهور في شرح الأشموني 1/ 281.

(6) وانظر قول الأندلسي في شرح الرضي على الكافية 2/ 191.

(7) شرح الكافية 2/ 191.

(8) ساقط من سنن.

(9) انظر قول ابن الدهان في شرح الدمامي على المغني 1/ 284.

وانظر ترجمة ابن الدهان في معجم الأدباء 5/ 42 - 49، مرآة الجنان 4/ 20 - 21، بغية الوعاة 2/ 273.

274، الأعلام 5/ 272.

(10) في المغني: نزلت.

الاستثناء) [ويرده أن الواو لا تدخل]<sup>(1)</sup> على أدوات الاستثناء، والقول بأنها مقحمة ضعيف، كالقول بأن مراد الوجه: أن لاسيما مع الواو وبدونها [نزلت منزلة الاستثناء]<sup>(2)</sup> (ورُدَّ بأنَّ المستثنى مُخرَج وما بعدها) أي: بعد لاسيما (داخل من باب الأولى).

قال ابن مالك: والمذكور بعد لاسيما مُنبَّه على أولويته بالحكم لا مستثنى<sup>(3)</sup>، قال ابن عقيل: هذا هو الصحيح، ومنهم من نظر إلى مخالفته بالأولوية فعدها من أدوات الاستثناء وهم الكوفيون، وجماعة من البصريين منهم الزجاج، وأبو علي، ورُدَّ قولهم بعدم صحة وقوع إلا موقعها<sup>(4)</sup>، (وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا) الجواب (فيكون استثناء منقطعا)<sup>(5)</sup> فمعنى "جاءني القوم ولاسيما زيدا: جاءوني لكن زيدا جاءني مجيئا هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه في المودة فليس مساويا لهم في ذلك الحكم.

<sup>(1)</sup> في س ويرده اقترانها بالواو فإنها لا تدخل.

<sup>(2)</sup> في س: نزلت منزلة أداة الاستثناء.

وانظر المنتصف من الكلام: 284 / 1.

<sup>(3)</sup> تسهيل التوائد وتكميل المقاصد 107.

<sup>(4)</sup> المساعد 1 / 596.

<sup>(5)</sup> انظر المنتصف من الكلام: 284.

## [مبحث: سواء]

(سواء) قال أبوالبقاء: همزته [مبدلة]<sup>(1)</sup> من ياء؛ لأن باب تطويت أكثر من باب قوة، فحمل على الأكثر<sup>(2)</sup> (تكون بمعنى: مُستَوٍ، ويوصف بها المكان بمعنى: أنه نصف) بالتحريك ما كان بين الشيبين<sup>(3)</sup> (بين مكانين) خبر بعد خبر لأن، (والأنصح فيه حيثل) أي: حين / [إذ]<sup>(4)</sup> يوصف (أن يقصر مع الكسر، 1/129 نحو: «مَكَانًا سَوًى»)<sup>(5)</sup>، وهو أحد الصفات التي جاءت على فَعَلٍ، كقولهم: ماء رَوًى، وقومٌ عَدًى، قيل: قال أهل اللغة: إنَّ هذا الوزن يختص بالأسماء الجامدة كعُنب، ولم يأت منه في الصفة إلا عَدًى بمعنى: [عدو]<sup>(6)</sup>، وزاد الزنجشري سَوًى، وزاد غيره رَوًى بمعنى: مُرَوًى<sup>(7)</sup>، (وقد تُمدُّ مع الفتح) أو تكسر، أو تضم، وكلاهما، أي: كلا الكسر والتضم مع القصر، [وقرى بهما، قرأ عاصم وحمزة وابن عامر «مَكَانًا سَوًى» بالتضم، وأبو عمرو والكسائي بالكسر]<sup>(8)</sup>، ويوصف به غير المكان، فيجب أن يمدَّ مع الفتح (نحو: مُرَّتْ برجل سواء والعدم) أي: سواء

(1) في س: مبتدلة.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 28/1.

(3) في س: بإضافة: وقوله.

(4) ساقط من س.

(5) طه: 58.

(6) في س: عدد.

وانظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 166-1.

(7) انظر الكشف 151/3، واللباب في علوم الكتاب 285/13 - 286.

(8) في س: وقرئ بهما قوله تعالى «مَكَانًا سَوًى» قرأ حمزة وعاصم وابن عامر وأبو عمرو والكسائي بالكسر متوكلًا فيهما.

قال ابن الجزري: واختلفوا في «سَوًى» فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم وحمزة وخلف، بضم السين وقرأ الباقون بكسرهما النشر في القراءات العشر 320/2.

- وعاصم هو: أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي، تابعي، شيخ الإقراء بالكوفة، أحد القراء السبعة، جمع بين القراءتين والإتقان، روى عن: أبي مرة رفاعة بن يثرب، والحارث بن حسان البكري، وأخذ القراء عن: زو بن حبش وغيرهم، وروى عنه: شعبة بن عياش، وحفص بن سليمان بن المغيرة وغيرهم (ت 127 هـ).

انظر غاية النهاية 1/ 346 - 349، تهذيب التهذيب 38/5، الأعلام 248/3.

وجوده وعدمه، وهو بالرفع عطف على الضمير المستتر في سواء بلا فاصل على الشذوذ، وفي الأشياء: أن في سواء أمر آخر [اختص]<sup>(1)</sup> به وهو أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفاً على المضمر، نحو: مررت برجل سواء هو والعدم إن خفضت سواء كان نعتاً، وكان فيه ضمير، وكان العدم معطوفاً على الضمير، وهو نوكيد، وإن رفعت كان خبراً مقدماً وهو مبتدأ والعدم عطف عليه، ولم يثنَ لجريه مجرى المصدر<sup>(2)</sup>، هذا يحفظ ولا يقاس عليه، (و) يكون سواء (بمعنى: الوسط، وبمعنى: التام فتمدُّ فيهما مع الفتح، نحو: قوله تعالى: ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾<sup>(3)</sup>) أي: في وسطها، (وقولك: هذا درهم سواء) أي: تام، (وبمعنى: القصد فيقتصرُ مع الكسر) يقال: قصدت سوى فلان، أي: قصده (وهو أغرب معانيها كقوله:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حَذِيفَةَ مِذْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ<sup>(4)</sup>

بيت من الكامل اللام متعلقة بمدححتي مفعول به لأصرفن، والفتى بمعنى: السخي، والعشي وقت إطفاء الضيف الذي يجيء في الليل، وفارس الأحزاب، أي: قائد الجيوش عطف على فتى، والمعنى: فوالله لأصرفن إلى قصد حذيفة مدححتي للأجواد والشجعان، والمراد: مدحه بالسخاء والإحسان وشهامة الجنان، [ذكره ابن الشجري]<sup>(5)</sup>، وبمعنى: مكان، أو غير) هذا معنى خامس أو

(1) في نسْ خُصَّنْ.

(2) انظر الأشياء والنظائر 263/3.

(3) الصائغ: 55.

(4) البيت لقيس بن الحطيم منسوب له شرح أبيات المغني 220/3.

قال البندادي: وقعت القافية في نسخ المغني الأحزاب وهذا تحريف من الكتاب وإنما القافية ثالثة والرواية هي الأجراف، وهو موضع، وليس في أول البيت فاء ولا واو وإنما الرواية بدونهما شرح أبيات المغني 223/3، وله في الصحاح (س. و. 1) 1735/2، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي على المغني 384/1 لسان العرب (س. و. 1) 767/4.

(5) والشاهد فيه: يجيء سِوَى بمعنى القصد أراد: فلأصرفن قصد حذيفة.

(6) ساقط من نسْ

وانظر الأمالي 236/1.



سادس سواء (على خلاف<sup>(1)</sup> في ذلك) التردد (فتمدُّ مع الفتح وتُفَصَّر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع هذه) أي: التي بمعنى غير تقطع (صفة) كقوله:

أقيموا بني عمي صدور مطيكم فإني إلى قوم سواكم لأميل<sup>(2)</sup>

فنسوى فيه بمعنى: غير صفة لقوم، ومن لم يقل به يؤولها بالظرف، ويجعل الجملة صفة (واستثناء كما يقع غير<sup>(3)</sup> وهو عند الزجاجي<sup>(4)</sup> وابن مالك كـ غير في المعنى والتصرف) قال في التسهيل: وتساوى غير مطلقا نسوى<sup>(5)</sup> قال ابن عقيل: أي: في المتصل والمنقطع والوصف والتفريع<sup>(6)</sup> (فتقول: جاءني سواك بالرفع على الفاعلية، ورأيت سواك بالنصب على المفعولية، وما جاءني أحد سواك بالنصب أو الرفع وهو الأرجح، وعند سيويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب) على الظرفية؛ لأنه في الأصل صفة ظرف، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب، فنصبه [على أنه]<sup>(7)</sup> ظرفا/ في الأصل،<sup>(8)</sup> بـ وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية، قاله الرضي<sup>(8)</sup> ولا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة) كقوله:

(1) في س: بإضافة: حال من معنى، أي: ويكون سواء مستعملا بمعنى مكان أو غير كائن مع خلاف.

(2) بيت من الطويل للشنفرى من قصيدة مشهورة تسمى لامية العرب، منسوب له في شرح شواهد الغني  
899/2، الخزائن 340/3.

(3) هذا القول للبصريين انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 294 - 298.

(4) انظر الجمل 230 - 232.

(5) شرح التسهيل 2/ 312.

(6) المساعد 1/ 593.

(7) في س: على كونه.

(8) شرح الكافية 2/ 187.

نَجَائِبُ عَنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ يَأْتِي وَمَا قَصَدْتَ مِنْ أَهْلِهَا إِسْوَائِكَا<sup>(1)</sup>

وقوله:

وَإِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَمِوَالِكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى<sup>(2)</sup>

وقد صرح سيوية أيضا بأنها بمعنى غير، ورده ابن مالك بأن ذلك يستلزم نفى الظرفية كما هي متفية عن غير ولو سلم أنه ظرف فلا يسلم لزومه الظرفية، والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثراً<sup>(3)</sup> (وعند الكوفيين وجماعة) من البصريين منهم الرماني (أنها ترد بالوجهين)<sup>(4)</sup> ورُدَّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة) للموصول بدون شيء قبلها (قالوا: نجاء الذي سواك) قال الرضي: هذا يدل على أنه ظرف في الأصل<sup>(5)</sup> (واجب بأنه على تقدير نسوي خبر لـ نحو عذوقاً، أو حالاً) معمولاً (لثبت مضمراً) وذو الحال ضمير ثبت العائد على

<sup>(1)</sup> بيت من الطويل للأعشى في ديوانه 131، وروايته:

مَجَانِفٌ مِنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ يَأْتِي وَمَا قَصَدْتَ مِنْ أَهْلِهَا إِسْوَائِكَا

وله في الكتاب 32/1، الحزنة 435/3، وبلا نسبة في المقتضب 563/4، شرح المفصل لابن يعيش 84/2، الجمع 120/2، شرح أبيات المخني 222/3.

والشاهد فيه: تصرف نسوي وخروجها عن الظرفية فصارت اسماً كغيره.

<sup>(2)</sup> بيت من الكامل لابن المول محمد بن عبد الله، منسوب له في المقاصد النحوية 125/3، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 315/2، الجمع 118/2، الإنصاف في مسائل الخلاف 297/1.

والشاهد فيه: تصرف نسوي حيث وقعت مبتداً وخرجت عن الظرفية.

<sup>(3)</sup> قال ابن مالك: قلت: وقد صرح سيويه بأن معنى سواء بمعنى غير فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي متفية عن غيره، فإن الظرف في القرف ما ضمت معنى في من أسماء الزمان أو المكان، ونسوي ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفاً. وإن سلم كونه ظرفاً لم يسلم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً ونظماً....  
شرح التسهيل 316/2، وانظر الكتاب 407/1.

<sup>(4)</sup> انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/294 - 298، وشرح التصريح 560/1.

<sup>(5)</sup> شرح الكافية 187/2.

الموصول، أي: جاء الذي ثبت حال كونه سواك، أي: غيرك، [وقال ابن مالك<sup>(1)</sup>]: إنَّ جاء الذي سواك من النوادر، كنصب غدوة بعد لَدُنْ، أو نُزِلَ سَوَى - للملازمة الإضافة لفظاً ومعنى - منزلة عند (كما قالوا: لا أفعله ما أن جِراء مكانه) فالتشبيه في حذف ثبت، لكن في الأول حُذِفَ هو ومرفوعه، وفي الثاني حُذِفَ دون مرفوعه، ومأ مصدرية توقيئية، وحِراء بكسر الحاء [جبل معروف<sup>(2)</sup>] يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ، وَيُؤَنَّثُ، وَيُذَكَّرُ، ويصرف ولا يصرف، وهو بالنصب اسم أن بالفتح، ومكانه [نصب<sup>(3)</sup>] على أنه ظرف مستقر خبر أن [وأن وصلت<sup>(4)</sup>] فاعل ثبت مضمراً، أي: لا أفعله مدة ثبوت حراء في مكانه، (ولا يمنع الخبرية قولهم: سواءك بالمد والفتح) أي: فتح الهمزة؛ لأنه لو كان خبراً لوجب الرفع؛ (لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبني) وهو الكاف (كما في غير).

(تنبيه - يجزى بسواء التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه نحو: (لَيْسُوا سَوَاءً)<sup>(5)</sup>؛ لأنها في الأصل مصدر بمعنى: الإستواء، وقد أجزى في قول تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) <sup>(6)</sup> كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتداً وما بعدها فاعل على الأول ومبتداً على الثاني) قال الزخسري: ارتفاع سواء على أنه خبر إنَّ وما بعده مرتفع به على القاعلية، كأنه قيل: إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه، أو على الابتداء وسواء خبر مقدم بمعنى: سواء عليهم إنذارك وعدمه، والجملة خبر إنَّ<sup>(7)</sup> (وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون) بفتح العين وسكون الميم، محمد بن محمد الحلبي، شارح

(1) في نس وتقل ابن عقيل عن ابن مالك.

وانظر شرح التسهيل 316/2، المساعد 594/1.

(2) في نس جبل على يسار الذاهب من مكة إلى منى.

(3) ساقط من نس.

(4) في نس وإن مع معموليها.

(5) آل عمران: 113.

(6) البقرة: 6.

(7) انظر الكشاف 48/1.

المفصل، تلميذ ابن يعيش، وجالسه ابن مالك<sup>(1)</sup>، مات سنة تسع وأربعين  
وسمائه<sup>(2)</sup> (الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله) من العوامل اللفظية إلا  
حروف الجر لتزيلها منزلة الجزء من الاسم، (والثاني بأن المبتدأ المشتمل على  
الاستفهام واجب التقديم) على خبره<sup>(3)</sup> مثل: من أبوك؟ (فيقال له: وكذا الخبر)  
نعتض عليه بالوجه الثالث؛ بأن الخبر المشتمل عليه يجب تقديمه على المبتدأ،  
مثل: أين زيد؟ (فإن أجاب بأنه مثل: زيد أين هو؟) يعني: إن أجاب ابن عمرو  
عن هذا الاعتراض بأن الجملة الاستفهامية يجوز/ أن تكون خبراً عن مبتدأ  
متأخرة عنه، وقوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ من هذا القبيل (منعناه وقلنا [له]<sup>(4)</sup>) إن  
هذا ليس مثل: زيد أين هو؟ (بل مثل كيف زيد؟) في كون الخبر مفرداً متضمناً لما  
له صدر الكلام (لأن ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(5)</sup>) إن<sup>(6)</sup> لم يُقَدَّرْ بالمفرد لم يكن خبراً لعدم  
تحمله ضمير نسوء) لأن الجملة الواقعة خبراً إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى  
وجب ربطها بالضمير، أو ما يقوم مقامه، وكلاهما متف هنا، (وأما شبهته أي:  
شبهة ابن عمرو التي أبطل بها الوجه الأول والثاني (فجوابها أن الاستفهام هنا  
ليس على حقيقته) لأنه للتسوية، [وإذا لم يكن على حقيقته]<sup>(7)</sup> لا يوجب الصدارة  
ولا التقديم، (فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: علمت أزيد قائم وقد أبقي عليه  
استحقاق الصدارة بدليل التعليق، قلنا بل الاستفهام مراد هنا؛ إذ المعنى علمت ما  
يجاب به قول المستفهم أزيد قائم؟، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة؛ لا من  
قبل المتكلم ولا غيره).

(1) في نس بإضافة: بعد ابن يعيش.

(2) انظر ترجمته في: بغية الرواة 1/ 231، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 283.

(3) انظر قول ابن عمرو في حاشية الدسوقي 1/ 386.

(4) إضافة من المعنى.

(5) البقرة: 5.

(6) في المعنى إذا.

(7) في نس والاستفهام إذا لم يبق على حقيقته.

## (حرف العين المهملة)

[مبحث: عدا]

(عدا) مثل 'خلأ' فيما [ذكرنا]<sup>(1)</sup> من القسمين) كونها فعلاً متعدياً، وكونها حرفاً جاراً للمستثنى (وفي حكمها مع 'ما' والخلاف في ذلك، ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية)<sup>(2)</sup> [ولذلك دخلت نون الوقاية في قوله]<sup>(3)</sup>:

ثُمَّ لُ التَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى تَلِيْمِي نُرْسَعُ<sup>(4)</sup>

قال ابن مالك: [الجر بعد عدا و'خلأ' ثابت بالنقل الصحيح عن العرب]<sup>(5)</sup>، قال ابن عقيل: [نقل]<sup>(6)</sup> الجر بهما الأخفش، وأجاز الجرمي

(1) في المتن: ذكرناه.

(2) انظر الكتاب 2/ 348 - 350، وشرح التسهيل لابن مالك 2/ 306.

(3) في 'س' ولذلك إذا نصبت بها ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله.

(4) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني 566، شرح التصريح 1/ 115، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 307، شرح شذور الذهب 283، شرح الأشموني 2/ 272، المجمع 2/ 213، المقاصد النحوية 1/ 363.

والشاهد فيه: أن 'عداً' لا تكون إلا فعلاً على رأي سيبويه ولذلك جيء بنون الوقاية.

(5) في 'س' وقد ثبت الجر بها فوجب القول بحرفيتها معه.

وانظر شرح التسهيل 2/ 306.

(6) ساقط من نظ.

والفارسي والريعي الجر بعد ما [عدا]<sup>(1)</sup> و ما خلا، فتكون ما زائدة وهما حرفا  
جر، وهو قول الكسائي<sup>(2)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> في نس' بعداً.

<sup>(2)</sup> انظر المسعد 1/ 584 - 585.

## [مبحث: على]

(على) على وجهين) بل على ثلاثة أوجه: ثالثها: أن تكون فعلاً من العلو كقوله تعالى: ﴿إِنْ فِرْعَوْنُ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(1)</sup> ولعله لم يذكره<sup>(2)</sup> للمغايرة لفظه لفظ الحرفية (أحدها: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة) [منهم]<sup>(3)</sup> ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، وابن معروز<sup>(4)</sup> (فزعوا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيويه، [ولنا] معشر القائلين بحرفيتها [أمران]<sup>(5)</sup>: أحدهما: قوله:

نَحْنُ قَتْبِدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي اللَّيْلِ لَوْلَا الْأَسَى لِقَضَائِي<sup>(6)</sup>

هو من الطويل لعروة بن حزام العذري<sup>(7)</sup> وقبلة:

فَمَنْ يَكُ مَنْ يَغْرَضُ فَإِنِّي وَتَافِي بِحَجَرٍ إِلَى أَهْلِ الْجَمَى غَرَضَانِي

(1) القصص: 4.

(2) في س' يعدّه.

(3) ساقط من س'.

(4) في س' بإضافة: والزبيدي والشلوين. وانظر الجني الداني 473.

(5) في س' ولنا أمران يدلان على حرفيتها.

(6) البيت لعروة بن حزام منسوب في المقاصد النحوية 552/2، شرح شواهد المخني 414/1، وبلا نسبة في

الجني الداني 474، المصح 356/2، شرح أبيات المغني 227/3 - 231، الخزنة 120/9.

والشاهد فيه: حذف 'على' ضرورة، ونصب ما بعدها على نزع الحافض إثباتاً لحرفية 'على'، والتقدير: لغضى عليّ

- وهروة هو: أبو سعيد عروة بن حزام بن مهاجر الضبي العذري، شاعر إسلامي من متبني العرب (ت

30 هـ). انظر الشعر والشعراء 448 - 451، الخزنة 215/3، الأعلام 226/4.

(7) في س' بإضافة: بمدح حبيته عفرأ.

يغرض يشتاق، والحَجَرُ يفتح الحاء اسم موضع<sup>(1)</sup>، وغرضان<sup>(2)</sup> تشبیه غرض [كخشن]<sup>(3)</sup> صفة مشبهة، وتحن<sup>(4)</sup> تشتاق، وضميره للناقة، والصبابة رقة الشوق وحرارته، وأخفي فعل التكلم، والذي مفعوله<sup>(5)</sup>، والأسى<sup>(6)</sup> جمع أسوة من الناسي وهو الاقتداء، ومن ظنه يفتح الهزمة خطأ؛ لأن ذلك من الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى كذا قيل<sup>(7)</sup>، ويرده ما في القاموس الأسوة القدوة وما يأتي به الحزين، وجمعها إسى ويضم<sup>(8)</sup> (أي: لقضى عليّ فحذفت عليّ وجعل مجرورها مفعولاً) يعني: ولو كانت اسماً لم تحذف، وإذا حذفت لم يجعل الاسم المضافة هي إليه مفعولاً، وفيه أنه لم لا يكون/ من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؟، وكون هذا في الظروف المكانية لا يمنع حمل البيت عليه، وقيل قضى [ضمن]<sup>(9)</sup> معنى قتل أو أهلك فعدها بنفسه<sup>(10)</sup> (وقد حمل الأخفش على ذلك «ولكن لا تؤاخذوهن سراً»<sup>(11)</sup>، أي: على سر، أي: نكاح<sup>(12)</sup> لأن الوطء يسمى سرا والنكاح سببه. قال أبوالبقاء: سرّاً مفعول به، وقيل: مصدر في موضع

(1) انظر معجم البلدان 2/ 223.

(2) في نس بإضافة: بالفتح والكسر.

(3) ساقط من نس.

(4) في نس بإضافة: بالمهمل.

(5) في نس وأخفي على صيغة التكلم، والذي مع صلت مفعول.

(6) في نس بإضافة: بالضم.

(7) انظر شرح شواهد المغني 1/ 415.

(8) في نس قيل لكن المناسب هنا ما في الصحاح أن الأسوة ما يأتي به الحزين، وجمعها إسى وأسى ثم سئى الصبر أسى.

وانظر الصحاح (أ. س. 1) 2/ 1654، والقاموس المحيط (أ. س. 1) 4/ 341.

(9) ساقط من نس.

(10) في نس وقيل إن قضى هنا عذى بنفسه يتضمن معنى قتل أو أهلك.

وانظر المصنف من الكلام 1/ 288.

(11) البقرة: 235.

(12) في نس بإضافة: يعني أن المراد بالسرا النكاح.

وانظر قول الأخفش في الجنى الداني 474، وشرح أبيات المغني 3/ 228.



الحال أو صفة لمصدر محذوف وقيل التقدير: في سر فتكون ظرفاً<sup>(1)</sup> (وكذلك ﴿لَا نَعْدُنْ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(2)</sup> أي: على صراطك) قال الزمخشري: لأعترضن لهم على طريق الإسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الطرف، كقوله:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبُ .....

وشبهه الزجاج بقولهم: ضرب زيد الظهر والبطن<sup>(3)</sup> فأول كلامه وآخره يشعر بأنه جعل المقدر كلمة على دون في، واستشهاده بالبيت ظاهر في عكسه، إلا أن يقال: إنه تمثيل لمجرد حذف حرف الجر<sup>(4)</sup> من الطريق ونصبه (و) الأمر (الثاني أنهم يقولون: نُزِلْتُ على الذي نُزِلْتُ) بحذف متعلق الفعل الثاني (أي: عليه) وإنما جاز حذف العائد المجرور لوجود شرطه (كما جاء ﴿وَيَشْرَبُ مِنْ ثُرَيُّونَ﴾<sup>(5)</sup>، أي: منه ولها تسعة معان) بل عشرة عاشرها موافقة اللام كقول تعالى: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(6)</sup> كما في الجنى الداني<sup>(7)</sup> (أحدها: الاستعلاء إما على المجرور وهو الغالب، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾<sup>(8)</sup> أو على ما يقرب منه، نحو ﴿أَوْ أُجِذْ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾<sup>(9)</sup> وقوله:

(1) البيان في إعراب القرآن 1/ 158، وانظر الدر المصون 1/ 579 - 580.

(2) الأعراف: 16.

(3) الكشف 2/ 146. قال الزجاج: ولا اختلاف بين النحويين في أن على محذوفة ومن ذلك قولك: ضرب زيد الظهر والبطن معاني القرآن وإعرابه 2/ 324.

(4) في س أنه مجرد حذف حرف الجر.

(5) المؤمنون: 33.

(6) المائدة: 54.

(7) انظر الجنى الداني 480.

(8) المؤمنون: 22.

(9) طه: 10.

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ الشَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

.....

تقدم في حرف الباء.

(وقد يكون الاستعلاء معنوياً، نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ﴾<sup>(1)</sup> ونحو: ﴿فَضَلُّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(2)</sup>.)

و(الثاني: المصاحبة كنع) أثبت الكوفيون والقتبي<sup>(3)</sup> (نحو: ﴿وَأَكَى الْمَالِ عَلَى حَبِّهِ﴾<sup>(4)</sup> ﴿وَلَا رَيْكَ لَدُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾<sup>(5)</sup>.)  
(الثالث: المجاوزة كنع) [أثبت من تقدم]<sup>(6)</sup> (كقوله:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بُنُو قُثَيْرٍ لَعَنَرُ اللَّهُ أَعْجَبِي رِضَاهَا<sup>(7)</sup>

بيت من الوافر لقحيف بن حمير العقيلي، وبعده:

وَلَا تُتَبَوِّسُ يَنْسِي قُثَيْرٍ وَلَا تُمَضِّي الْأَمِيَّةُ فِي صَفَاهَا

(1) الشعراء: 14.

(2) البقرة: 253.

(3) انظر قول الكوفيين والقتبي في المجمع 2/ 355.

(4) البقرة: 177.

(5) الرعد: 6.

(6) ساقط من سُنْ وانظر المجمع 2/ 356.

(7) البيت لقحيف العقيلي منسوب له في الأزهية 787، أمالي ابن الشجري 2/ 269، شرح التصريح 1/ 651،

شرح شواهد المغني 1/ 416، شرح أبيات المغني 3/ 231، المقاصد النحوية 3/ 282، الخزائنة 10/ 132،

وبلا نية في المجمع 2/ 356، وصف الجاني 372، الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 630، الجنس الداني

477، الحصائص 2/ 94، الكافية الشافية 1/ 364.

والشاهد فيه: مجيء على بمعنى عن في قوله: عليه.

- وقحيف هو: القحيف بن حمير - ويروى حمير - ابن سلم الندي بن عبد الله بن قيس شاعر إسلامي من

الطبقة العاشرة، (ت 130 هـ).

انظر معجم الشعراء 384، طبقات الشعراء 245 - 246، الخزائنة 10/ 139، الأعلام 5/ 191.

بنو قشير بضم القاف قبيلة<sup>(1)</sup>، وخبر لعمر الله محذوف، أي: يميني، وأعجبي جواب إذا، وضمير رضاها لئني قشير بتأويل القبيلة، (أي: عني) قال ابن مالك: وكذلك الواقعة بعد خفي وتعدّر واستحال وغضب وأشباهها<sup>(2)</sup> ويعتمل أن رضي ضمّن معنى عطف<sup>(3)</sup>، وقال الكسائي: حمل رضي على نقيضه وهو نسخط<sup>(4)</sup> وقال:

فِي لَيْلَةٍ لَا تُرَى بِهَا أَحَدًا      يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا<sup>(5)</sup>

بيت من المنسرح لعدي بن زيد وقيله:

يَسْتَأْذِنُ قَلْبِي إِلَى مُلْكِكَ لَوْ      أَمَسْتُ قَرِيبًا لِمَنْ يُطَالِيهَا

وبه يعرف أن القافية مرفوعة والباء ظرفية، قال الأعلام: وصف أنه خلا بمن يجب في ليلة لا يطلع فيها عليهما أحد إلا الكواكب لو كانت ممن يخبر<sup>(6)</sup> (أي: عنا) وقد يقال: ضمّن يحكي معنى يُنمّ.

الرابع: التعليل كاللام) قاله/ الكوفيون والقتبي<sup>(7)</sup>، (نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾<sup>[1/131]</sup> عَلَى مَا هَذَاكُمْ<sup>(8)</sup>)، أي: لهدايته إياكم) وجعل الزخشي تعديته بعلى لتضمنه

(1) انظر الباب في تهذيب الأنساب 182/2.

(2) شرح النسheel 163/3.

(3) في س: بإضافة: فينبني أن يحمل إيراد البيت على المثال.

(4) انظر قول الكسائي في الخصائص 94/2.

(5) البيت لعدي بن زيد منسوب له في الكتاب 312/2، شرح أبيات سيوبه 176/2، ولعدي أو لبعض

الأنصار في شرح شواهد المغني 1/417، ولأحيحة بن الجلاح في شرح أبيات المغني 3/233، وبلا نسبة

في: أمالي ابن السجري 1/73، الجمع 2/193.

والشاهد فيه: قوله: يحكي علينا، أي: عنا، على قول الكسائي.

(6) انظر لمحصل عين الذهب للأعلام 1/361.

(7) انظر الجمع 2/356.

(8) البقرة: 185.

معنى: الحمد، قدره وتكبروا الله حامدين على ما هداكم<sup>(1)</sup>، [واعترض]<sup>(2)</sup> بأن هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمرة: الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتي بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى، وأجيب بأن ذكر الحمد ليس لتعليق الجار بل لتحصيل الثواب<sup>(3)</sup>: (وقوله:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كُرَّتْ<sup>(4)</sup>

هو من الطويل لعمر بن معديكرب<sup>(5)</sup> والرمح بالرفع مبتدا خبره يُثْقِلُ، والنصب مفعول تقول على إجرائه مجرى تظن، والعائق موضع الرداء من المنكب، يذكر ويؤنث، وإذا الأولى ظرف لتقول، أو ليثقل، أو متضمنة لمعنى الشرط وجوابها محذوف، والثانية ظرف لأطعن، والخيل فاعل بمحذوف يفسره كُرَّتْ أو مبتدا خبره كُرَّتْ، والكر الرجوع، والمعنى: بأي حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كر الخيل.

(الخامس: الظرفية كتي) [أثبت من تقدم]<sup>(6)</sup>، نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾<sup>(7)</sup>، ونحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ

(1) انظر الكشاف 1/ 208.

(2) في س' ورده المصنف.

(3) قال الشنقي: وأعترضه المصنف في حواشي التسهيل النصف من الكلام 1/ 289.

(4) انظر المصدر السابق.

(5) البيت لعمر بن معديكرب منسوب له في شرح التصريح 1/ 382، شرح شواهد المغني 1/ 418، شرح

آيات المغني 3/ 236، المقاصد النحوية 2/ 436، الخزانة 2/ 436.

والشاهد فيه: قوله: علام، على أن 'على' فيه أفادت التحليل.

- وعمرو هو: أبو ثور عمرو بن معديكرب بن عبدالله الزبيدي الصحابي، من فحول الفرسان والشعراء

وهو شاعر غضرم أدرك الجاهلية والإسلام.

انظر الشعر والشعراء 261 - 263، معجم الشعراء 33 - 34، الإصابة 24/ 3 - 28، الأعلام 5/ 86.

(5) في س' بإضافة: علام حرف جر دخل على ما الاستفهامية فحذف ألفها.

(6) سائق من س'.

(7) القصص: 15.

سَلِيمَانٌ<sup>(1)</sup>، أي: في زمن ملكه ويحتمل أن تتلوا ضمن معنى<sup>(2)</sup>: تَقُولُ فيكون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾<sup>(3)</sup> قال ابن عادل: هذا أولى لأن التجوز في الأفعال أولى من التجوز في الحروف، وهو مذهب البصريين<sup>(4)</sup>.

(السادس موافقة مَن) [أثبتته الكوفيون والقتبي أيضاً]<sup>(5)</sup> (لحمو: ﴿اُكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾)<sup>(6)</sup> هذا إذا تعلق على بأكثالوا لا بيسْتَوْفُونَ، قيل: ومن قوله عليه الصلاة والسلام ﴿لبي الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله﴾<sup>(7)</sup> الحديث، وبه يندفع ما يقال: إن هذه الخمس هي الإسلام، فكيف يكون [الإسلام]<sup>(8)</sup> مبنياً عليها؟، والمبني لابد أن يكون غير المبني عليه، ولا حاجة إلي جواب الكرمانني بأن الإسلام عبارة عن المجموع، والمجموع غير كل واحد من أركان<sup>(9)</sup>.

(السابع: موافقة الباء، لحمو: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولُ﴾)<sup>(10)</sup>، [وقد قرأه]<sup>(11)</sup> أبيّ بالباء<sup>(12)</sup> فتؤيده إذ الأصل توافق القراءتين (وقالوا: اركب على

(1) البقرة: 102.

(2) في المعنى مضمّن .

(3) الحاقة: 44.

(4) اللباب في علوم الكتاب 2/ 324.

(5) ساقط من نس. وانظر قول الكوفيين والقتبي في الجمع 2/ 355.

(6) المطففين: 2

(7) هذا جزء من حديث تمامه: ﴿لبي الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان﴾ انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ بي الإسلام على خمس 1/ 53.

(8) ساقط من نس.

(9) في نس بإضافة: وفيه بحث. وانظر المصنف من الكلام 2/ 290.

- والكرمانني هو: أبو لقاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرمانني النحوي المعروف بنتاج القراء، قرأ عليه قرأ عليه أبو عبد الله نصر بن علي وغيره، من تصانيفه: لباب التفسير، الإيجاز في النحو اختصره من الإيضاح، والنظامي في النحو اختصره من اللمع، الإفادة في النحو وغيرها، (ت سنة 505 هـ).

انظر غايّة النهاية 2/ 291، بغيّة الوعاة 2/ 277 - 278، معجم المؤلفين 3/ 804 الأعلام 7/ 168.

(10) الأعراف: 105.

(11) في المعنى وقد قرأ، وفي نس وقراءة.

(12) قال الزخشري: "حقيق بأن لا أقول، وهي قراءة أبيّ الكشاف 2/ 183، وانظر البحر المحيط 4/ 355.

اسم الله) أي: اركب متيمناً باسم الله، [فإن]<sup>(1)</sup> أفعال الشروع إذا قرنت باسم الله تستعمل بالباء، ويحتمل أن يقدر: متوكلاً على الله.  
(الثامن: أن تكون زائدة للتعويض [أو لغيره]<sup>(2)</sup>، فالأول كقوله:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيُّكَ يَعْتَمِلُ      إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ<sup>(3)</sup>

[رجز]<sup>(4)</sup> وقوله:

إِنِّي لَسَاقِيهَا وَإِنِّي لَكَسِيلُ      وَخَارِبٌ مِنْ مَالِهَا وَمُعْتَمِلُ

يعتمِل، أي: يضطرب في العمل (أي: من يتكل عليه، فحذف عليه وزاد 'على' قبل الموصول تعويضاً له قاله ابن جني<sup>(5)</sup>) قال الرضي: ليس 'على' فيه زائدة بل أصله إن لم يجد يوماً/ من يتكل عليه، فامتنع حذف الضمير المجرور والراجع 131/ب إلى الموصول فقدم 'على'<sup>(6)</sup>، فصار على من يتكل، [فجاز حذف الضمير]<sup>(7)</sup> لاتصابه بـ'يتكل' صريحاً<sup>(8)</sup>؛ لأن المانع من النصب الصريح كان حرف الجر،

(1) في 'س' لأن.

(2) في المفتي أو غيره.

(3) بيت من مشطور الرجز بلا نسبة في شرح أبيات مسيويه 205/2 الخصائص 89/2، الجنى الدانسي 478، شرح التصريح 1/651، أمالي ابن الشجري 2/168، شرح الأشموني 2/402، شرح شواهد المفتي 1/419، شرح الرضي على الكافية 6/77، المص 2/339، الخزانة 10/143.

والشاهد فيه: قوله: 'على من...' حيث زيدت 'على' عوضاً عن 'على' المحذوفة والتقدير: من يتكل عليه.

(4) في 'س' هو من الرجز.

(5) انظر الخصائص 2/89.

(6) في 'س' بإضافة: 'على من'.

(7) في 'س' حذفه.

(8) انظر شرح الكافية 6/77.

(وقيل: المراد إن لم يجد يوماً شيئاً) قدره لأنه لابد لنيجذ من مفعول، [ويوماً ظرف<sup>(1)</sup>]، (ثم ابتدا [مستفهماً]<sup>(2)</sup>) فقال: على من يتكل ؟، وكذا قيل في قوله:

ولا يُؤاتيك فيما ناب من حدثٍ إلا أخو ثقةٍ فانظر بمن يؤاتيك<sup>(3)</sup>

بيت من البسيط لسالم بن [وابصة]<sup>(4)</sup> الأسدي لا يؤاتيك<sup>(5)</sup>، أي: لا يعاطبك ويعاملك بما ترضاه، في ما ناب، أي: أصاب من حدث، أي: نازلة من نوازل الدهر (إن الأصل: فانظر) [من تتق] <sup>(6)</sup> (لنفسك، ثم استأنف الاستفهام، وابن جني يقول في ذلك أيضاً: إن الأصل فانظر من تتق به <sup>(7)</sup>)، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً) [وكان المصنف لم يذكره في حرف الباء]<sup>(8)</sup> اكتفاء بذكره هنا (وقيل: بل تم الكلام عند قوله: فانظر، ثم ابتدا مستفهماً، فقال: بمن تتق؟ والثاني) أي: كون على زائدة لغير التعويض كـ (قول حميد بن ثور:

(1) في س' وقوله يوماً لا يمكن الاقتصار عليه.

(2) ساقط من س'.

(3) البيت لسالم بن وابصة منسوب له منسوب له في شرح شواهد المغني 419/2، المساعد 268/2، المؤلف والمختلف 197، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 161/3، المحم 339/2، شرح الأشموني 292/1.

والشاهد فيه: زيادة على في البيت السابق قياساً على زيادة الباء في هذا البيت للتعويض.

- وسالم هو: ابن وابصة بن معبد الأسدي، شاعر إسلامي عده الطبراني وغيره من الصحابة (ت 125هـ).

انظر الإصابة 8/2، سبط اللائي 844/2، معجم الشعراء لعفيف 111، الأعلام 73/3.

(4) في المخطوط وابصة وهو خلاف الصواب.

(5) في س' بإضافة: مهموز الفاء.

(6) ساقط من س'.

(7) انظر قول ابن جني في شرح أبيات المغني 243/3.

(8) في س' ولعل المصنف لم يذكر هذا الوجه في حرف الباء اكتفاء بذكره هنا.

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٌ عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْغِيَا وَتُرُوقٌ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل، حَمِيدٌ بالتصغير<sup>(2)</sup>، روي أن عمر بن الخطاب ؓ.  
عنه - تقدم أن لا [يشيب]<sup>(3)</sup> رجل بامرأة إلا جلدته، فقال حميد - وكان  
له صفة - [فأنشد هذا وما بعده]<sup>(4)</sup>

وَمَهْلٌ أَنَا إِنْ عَلَلَّتْ نَفْسِي سَرَحَهُ مِنْ السَّرْحِ مَاخُودٌ عَلَيَّ طَرِيقُ  
سَقَى السَّرْحَةَ الْمِخْلَالَ بِالْأَجْرِعِ الَّذِي بِهِ السَّرْحُ وَجِنٌّ دَائِمٌ وَتُرُوقٌ

كُنِيَ بالسرحة عن امرأة وأصلها: الشجرة العظيمة الطويلة، والأفئان  
الغصون المتلفة، جمع فتن، وألغضاه بالكسر كل شجر عظيم له شوك<sup>(5)</sup>، والمِخْلَالُ  
بالكسر مكان يحل به الناس كثيراً، [والأجرع الرمل المستوي لا ينبت شيئاً،  
والسرحة مفعول سقى، وفاعله دجن وهو الغيم، وتُرُوقٌ جمع برق]<sup>(6)</sup>.  
(قاله ابن مالك<sup>(7)</sup> وفيه نظر؛ لأن راقه الشيء بمعنى: أعجبه ولا معنى له  
[ههنا]<sup>(8)</sup>) لأن على إذا كانت زائدة يكون مجرورها مفعول تروق التي بمعنى:

(1) البيت لحميد بن ثور منسوب له في الجنى الداني 479، شرح شواهد المغني 420/1، شرح التصريح  
652/1، شرح أبيات المغني 247/3، لسان العرب (م، ر، ح) 550/4، وبلا نسبة في شرح التسهيل  
لابن مالك 165/3، المعجم 339/2، شرح الأشموني 403/2، أساس البلاغة (ر. و. ف) 259. والشاهد  
فيه: مجيء على زائدة لغير التعويض.

(2) في س إضافة: وثور بمثلة.

(3) كذا في المخطوط وفي الإصابة: يشيب، وهو الصواب.

(4) في س فذكر شعراً فيه هذا وما بعده.

وانظر رواية عمر بن الخطاب ؓ في الإصابة 467/1 - 468، شرح شواهد المغني 420/1.

(5) في س إضافة: واحدها المضافة.

(6) في س والسرحة مفعول سقى والأجرع الرمل المستوي لا ينبت شيئاً والدجن الغيم فاعل سقى والبروق جمع  
برق.

(7) شرح التسهيل 165/3.

(8) في المغني هنا.



تعجب فيقول المعنى إن سرحة مالك تعجب أغصان العضاء، وفيه أنه يمكن أن يكون أكتان العضاء كناية عن نسوة آخر، فيكون له معنى صحيح لصحة نسبة الإعجاب إليهن من غير تضمين (والما المراد تعلقو) أي: [شجرة]<sup>(1)</sup> مالك (وترتفع) على سائر أغصان العضاء، [فضمن]<sup>(2)</sup> تروق معنى ترتفع فعدها بعلو [وقد نص سيبويه]<sup>(3)</sup> على أن على لا تزداد كما في الجنى الداني<sup>(4)</sup>.

(التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: فلان لا يدخل الجنة سوء صنعه على أنه لا يئاس من رحمة الله تعالى وقوله:

فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَتِيلًا رَزَقْتُهُ بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ / 1/132  
عَلَى أَهْلِهَا تَغْفُو الْكُلُومَ وَإِلْمَا تُوكُلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي<sup>(5)</sup>

[بيت]<sup>(6)</sup> من الطويل لأبي خراش<sup>(7)</sup> الهذلي رَزَقْتُهُ مَبْنِي للمفعول، أي: أصبت به صفة قتيلًا، [وبجانب]<sup>(8)</sup> يتعلق بقتيل، قال المرزوقي: [أراد]<sup>(9)</sup> به تعلق [الوصف]<sup>(10)</sup> لا تعلق العمل حتى يقال إن وصفه مانع من إعماله،

(1) في سُرحة ولعله الصواب.

(2) في سُر فضمن.

(3) في سُر على أن سيبويه قد نص.

(4) انظر الجنى الداني 480.

(5) مابين المعرفين ذكر في سُر بعد قوله: كما في القاموس. والبيتان لأبي خراش الهذلي منسوب له في أمالي المرتضى 1/198، شرح الحماسة للمرزوقي 2/785، شرح الحماسة للتبريزي 2/144، شرح شواهد المعنى 1/421، شرح أبيات المعنى 3/252، الخزانة 5/406، وبلا نسبة في الحصائص 1/116.

والشاهد في البيت الثاني عجز على الاستدراك والإضراب.

(6) كذا في المخطوط والصواب بيتان.

(7) في سُر بإضافة: خويلد بن مرة.

(8) في سُر والباء.

(9) في سُر يعني.

(10) في سُر الوصفية.

وانظر شرح الحماسة للمرزوقي 2/786.

[وقيل<sup>(1)</sup>: أراد به قتيلاً محذوفاً<sup>(2)</sup> وقوسى كنسكرى موضع ببلاد السراة له يوم معروف كما في القاموس<sup>(3)</sup>، محل على أنها نصب على الحال والعامل لا أنسى، والضمير للقصّة، وتغفو تذهب وتبرأ، [والكلوم الجراحات]<sup>(4)</sup>، والمراد بالأدنى الأقرب، أي: الجديد؛ لأن البعيد يُسمّى وإن جلّ، (أي: على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله:

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفَّ مَا بَنَا  
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِّنَ الْبُعْدِ

ثم قال:

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ يَنَافِعُ إِذَا كَانَ مَن تَهْوَاهُ لَيْسَ بِيَدِي وَدُ<sup>(5)</sup>

[بيتان]<sup>(6)</sup> من الطويل لعبد الله بن الدُّمَيْتَةِ الحُثَمِيِّ، قال ابن الحاجب: على هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً، والمعنى فيها الاستدراك والإضراب عن الأول<sup>(7)</sup>، والمصنف أظهر معناهما بقوله: (أبطل بنعلى الأولى عموم قوله: لم يشف ما بنا، فقال: بلى إن فيها شفاء ما، ثم أبطل بالثانية قوله:

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِّنَ الْبُعْدِ)

(1) في نس وقد يكلف بانه.

(2) قال الدمامي: والظاهر أنه لا يعني قتيلاً الملفوظ به لأن وصفه مانع من إعماله، وإنما يعني قتيلاً محذوفاً شرح الدمامي 290/1.

(3) القاموس المحيط (ق. و. س) 404/2.

(4) في نس والكلوم جمع كلم وهو الجرح، قال التبريزي: عنى بها الحزّة عند ابتداء الفجعة.

(5) البيتان لعبد الله بن عبيد الله الحثميّ منسوبان له في شرح شواهد المغني 425/1، شرح أبيات المغني 259/3، ويلا نسبة في شرح الأشموني 404/2.

(6) في نس هما.

(7) الأمالي التحوية 2/153، وانظر شرح أبيات المغني 260/3.

لأن الاستدراك: رفع ثوبهم يتولد من الكلام السابق رفعاً شيئاً بالاستثناء، والإضراب: جعل الكلام موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه. (وتعلق على هذه بما قبلها [عند من قال به] <sup>(1)</sup> كَتَعْلَقَ حَاشاً بما قبلها عند من قال به) [أي: بتعلق حاشاً] <sup>(2)</sup> (لأنها أوصلت معناه) أي: معنى ما قبلها من الفعل أو شبهه (إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها <sup>(3)</sup>) وعلى هذه هي التي للتعويل، وأما التي للعلاوة فهي بمعنى مع في الحقيقة كما قال ابن الحاجب، (والثاني من وجهي على: أن تكون اسماً بمعنى فوق) وهي معربة عند من قال باسميتها دائماً، وأما عند من جوز انتقالها إلى الاسمية بدخول من أو على فقييل هي معربة وقيل مبنية وألفها كالف هذا <sup>(4)</sup> واختاره ابن الحاجب <sup>(5)</sup> (وذلك إذا دخلت عليها من، كقوله) في وصف القطا:

(عَدَّتْ مِنْ عَلَيَّ بَعْدَمَا تَمَّ ضِمُّهَا ..... <sup>(6)</sup>)

(1) إضافة من المعنى.

(2) في من أي بالمعنى المذكور لعل.

(3) انظر الأمالي النحوية 2/ 153، و شرح أبيات المعنى 360/3.

(4) انظر الجنى الداني 475.

(5) في من بإضافة: في الإيضاح.

وانظر الإيضاح في شرح الفصل 2/ 155 - 156.

(6) البيت لمزاحم العقيلي منسوب له في شرح الفصل لابن يعيش 37/8، الأزمية 194، شرح التصريح 660/1.

شرح شواهد المعنى 1/ 425، المقاصد النحوية 3/ 310، شرح أبيات المعنى 3/ 265، الخزانة 10/ 147،

وبلا نسبة في الجنى الداني 470، وصف المبانى 371، المقرب 215، شرح الأشموني 2/ 396.

والشاهد فيه: عجيء على اسماً بمعنى فوق لدخول حرف الجر عليها.

- ومزاحم هو: ابن الحارث، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث العقيلي، شاعر بدوي فصيح إسلامي

ذكره ابن سلام في الطبقة العاشرة من الشعراء الإسلاميين.

انظر طبقات الشعراء 242 - 243، الخزانة 6/ 273 - 275، معجم الشعراء لعفيف 248، الأعلام

211/7.

صدر بيت من الطويل لمزاحم بن عمرو العقيلي وعجزه:

( ..... )  
تصلُ وعَن قَيْضٍ [يَبْدَأُ] <sup>(1)</sup> [مَجْهَلِ]

قال الأصمعي: معنى من عليه من فوق الفرخ <sup>(2)</sup>، وقال أبو عبيدة: من عنده <sup>(3)</sup>. قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: كيف قال: غدت والقطا إنما يذهب إلى الماء ليلاً؟ فقال: لم يُرد الغدو وإنما ذكره للتعجيل، والعرب تقول: بكر في العشي <sup>(4)</sup>، وألظمو مدة بقاء الإبل والطير بلا شرب [وتصل] أي: يصوت 132/ب جوفها من العطش <sup>(5)</sup>، مأخوذ من الصليل وهو صوت الحديد ولحوه، والجملة خبر غدت، وعن قبض عطف على من عليه، والقَيْضُ بفتح القاف <sup>(6)</sup> قشر اليض، [ويبدأ صفة قَيْض، وهي المفاضة، ونجهل صفتها مصدر ميمي، أو اسم مكان] <sup>(7)</sup>، (وزاد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد <sup>(8)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ <sup>(9)</sup>، وقول الشاعر:

(1) في المعنى بزيءاء.

(2) انظر قول الأصمعي في شرح أبيات المعنى 268/3.

(3) انظر قول أبي عبيدة في المصدر السابق 266/3.

(4) انظر قول أبي حاتم والأصمعي في شرح شواهد المعنى 427/1، وشرح أبيات المعنى 268/3.

(5) في س وتصل بكسر المهملة تصوت أحشاؤها من العطش.

(6) في س بإضافة: وسكون الياء وبالمجعة.

(7) في س الخالي من الفرخ والبيداء كحمرء هي المفاضة التي تنبذ وتهلك من دخلها والمجهل بفتح الميم القفز

الذي لا أعلام فيه يهتدى بها.

(8) انظر قول الأخفش في الجنى الداني 472.

(9) الأحزاب: 37.

## هُوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهِ مَقَايِدِرُهَا<sup>(1)</sup>

بيت من التقارب للأحور الشثي أراد بكف الإله: يده، وقد ورد في الحديث **«لَوْ أَنَّ كَانَتْ تَمْرَةٌ فَتَرَبُّو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ»**<sup>(2)</sup>، وكلاهما تمثيل وإلا فلا كف لله تعالى ولا جارحة، ويُن وجه حمل الألف على اسمية بقوله: (لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن) ولو كانت حرفاً لزم ذلك، وهو ممنوع؛ لأنه من خصائص أفعال القلوب، (و) حملوا (فَقَدْ وَعَلِمَ) على (وَجَدَ لَأَنَّهُمَا ضِدَّاهُ) (لا يقال: ضَرَبْتَنِي وَلَا قَرَحْتُ بِي) إلا بإضافة النفس إلى المفعول لثلا يسبق الفهم إلى المغايرة بينه وبين الفاعل (وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصَحَّ حلولُ فوقِ عليها) قيل: لا نسلم إنَّ ما كان بمعنى شيءٍ يصحُّ حلوله في محل ذلك الشيء<sup>(3)</sup>، وأجيب بأن الدليل على ذلك أنه بمعنى<sup>(4)</sup> (ولأنها لو لَزِمَتْ اسميتها لما ذَكَرَ لَزِمَ الْحُكْمَ بِاسْمِيَةِ إِلَى فِي لِحَوْ: «فَصَرُّهُنَّ إِلَيْكَ»<sup>(5)</sup> «وَأَضْنَمُ إِلَيْكَ»<sup>(6)</sup> «وَهَزَيَ إِلَيْكَ»<sup>(7)</sup> وهذا) أي: ما ذكر من البيت والآيات (كله يتخرج) [وقيل<sup>(8)</sup>: هذا إشارة إلى ما كان فيه مدخول

(1) البيت للأحور الشثي منسوب له في الكتاب 64/1، شرح أبيات سيره 238/1، شرح شواهد المنى

427/1، ولا نسبة في المنتضب 455/2، الجنى الداني 471، الجمع 357/2، الخزانة 148/10.

والشاهد فيه: أَنْ عَلَى تَكُونِ اسْمًا إِذَا كَانَ مَجْرُورًا، وفاعل متعلقها ضميري مثنى واحد.

– والأحور الشثي هو: أبو منقذ بشر بن منقذ، كان شاعرًا عسًا.

انظر الشعر والشعراء 460 – 461، سطر اللالي 827/2، الخزانة 136/4.

(2) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب

الطيب وتربيتها 84/7.

(3) شرح الدماضي 292/1.

(4) المنصف من الكلام 292/1.

(5) البقرة: 260.

(6) القصص: 32.

(7) مريم: 25.

(8) في نُسْ ومن قال.

على؛ وإلى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد<sup>(1)</sup> (إما على التعليق بمحذوف)  
على جهة البيان، أي: أعني إليك (كما قيل في اللام في سقياً لك، وإما على  
حذف مضاف، أي: هون على نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرج ابن مالك  
على هذا) [أي: على حذف المضاف]<sup>(2)</sup> (قوله:

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يُزِيدُهُمْ حَبًّا إِلَيَّ هُمْ<sup>(3)</sup>)

بيت من البسيط لزياد بن حنبل، من زائدة، فأذكرُ بالنصب جواب  
النفي [و] بالرفع عطف أصحاب، وهم الثاني مفعول أول ليزيد، وحَبًّا مفعول  
ثانٍ<sup>(5)</sup>، وهم الثالث فاعل يُزيدُ عليّ رأي ابن مالك<sup>(6)</sup> (فادعى أن الأصل: يزيدون  
أنفسهم، ثم صار: يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير  
المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك)  
[لأن ضمير الفعل لقوم، وضمير المفعول لقومه المدحوحين]<sup>(7)</sup> (فإن مراده)

<sup>(1)</sup> في س' بإضافة: فقد قصر. وانظر النصف من الكلام 292/1.

<sup>(2)</sup> في س' أي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد بتقدير مضاف.

وانظر شرح التسهيل 156/1.

<sup>(3)</sup> البيت لزياد بن حنبل التميمي منسوب له في شرح المفصل لابن يعيش 26/7، شرح التصريح 106/1،  
المقاصد النحوية 256/1، شرح شواهد المغني 136/1، شرح إبيات المغني 275/3، الخزانة 250/5، وبلا  
نسبة في أوضح المسالك 47/1، شرح الأشموني 51/1.

والشاهد فيه: أن أصل يزيدون يُزيدون أنفسهم، فحذف أنفس فصار يزيدونهم، ثم فصل الفاعل وأخر بعد  
الفعول على رأي ابن مالك.

- وزياد هو: ابن حنبل، وقيل ابن منقل بن عمرو الحنظلي العدوي التميمي، وقيل اسمه: المزاريق بن منقل، من  
شراء الدولة الأموية (ت 100 هـ).

انظر الشعر والشعراء 502 - 503، معجم الشعراء 307، الخزانة 254/5، الأعلام 55/3.

<sup>(4)</sup> في س' أو.

<sup>(5)</sup> في س' بإضافة: له.

<sup>(6)</sup> انظر شرح التسهيل 156/1.

<sup>(7)</sup> في س' أي: ليس الضميران في البيت لمسمى واحد إذ ضمير الفاعل لقوم، والمفعول لقومه المدحوحين.

أي<sup>(1)</sup>: الشاعر (أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه) أي: إلى الشاعر، وإلى متعلقة بحباً (لما يسمعه) تعليل ليزيد (ومن ثنائهم عليهم) أي: ثناء هؤلاء القوم على قوم الشاعر<sup>(2)</sup>، [وقال المصنف]<sup>(3)</sup>: يحتمل عندي أن يكون/ فاعل يزيد ضمير الذكر، وهم المنفصل 1/133  
توكيد للمنتصل فلا يكون في البيت شاهد، (والقصيدة في حماسة أبي تمام) حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور توفي بالموصل سنة إحدى وثلاثين ومائتين<sup>(4)</sup> واحترز به عن حماسة البصرية، وحماسة ابن الشجري وغيرها من الدواوين المسماة بهذا الاسم (ولا يحسن تخريج ذلك) أي: ما تقدم من الآيات (على أنه كقوله)<sup>(5)</sup>:

قَدْ بَتُّ أَحْرُسُنِي وَخَلَدِي وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السَّبَّاحِ بِهِ يَضْبَحُنْ وَأَلْهَامُ<sup>(6)</sup>

من البسيط للنمر بن تولب، يَضْبَحُنْ بالضاد المعجمة يصوتن، وألْهَامُ طبر الليل واحداها هامة عطف على السباح، يعني: عدى أحرس - مع كونه مستنداً إلى ضمير المتكلم المتصل - إلى ضميره المنصوب المتصل مع أنه ليس من باب ظن وفقد وعدم؛ (لأن ذلك شعر فلقد)<sup>(7)</sup> يستسهل فيه مثل هذا) على أنه لا مانع

(1) في س' بإضافة: مراد.

(2) في س' من ثنائهم، أي: ثناء هؤلاء القوم عليهم، أي: على قوم الشاعر.

(3) في س' ونقل عن المصنف أنه قال.

(4) انظر وفیات الأعيان 1/ 121، نزعة الألباء 139 - 140، الخزائن 1/ 356 - 357، الأعلام 2/ 165.

(5) في المعنى على ظاهره كما قيل في قوله.

(6) البيت للنمر بن تولب في شرح شواهد المعنى 1/ 429، ولأبي ذؤاد الإبادي في شرح أبيات المعنى 3/ 280.

والشاهد فيه: تعدية أحرس' المسند لضمير المتكلم المتصل إلى الضمير المتصل وهو باء المتكلم مع أنه ليس من باب ظن وفقد وهيم.

(7) إضافة من المعنى.

من تقدير المضاف، ولَمَّا وَرَدَ أَنَّهُ [لَمْ لَا يُخْرَجُ ذَلِكَ]<sup>(1)</sup> على اسمية إلی، كما قال ابن الأنباري<sup>(2)</sup>؟، دفعه بقوله: (ولا على قول ابن الأنباري إن إلی قد ترد اسماً، فيقال: أنصرفت من إليك كما يقال غدت من عليك) [حكاه عنه]<sup>(3)</sup> ابن عصفور في شرح آيات الإيضاح<sup>(4)</sup>، وفيه تعريض بأبي حيان حيث قال: لا نعلم أحداً قال باسمية إلی<sup>(5)</sup>، قال الرضي: قيل: إلی في نحو: أنت إلی حبيب أو بقبض وجلس إلی بمعنى: عند، والأولى بقاءها على أصلها<sup>(6)</sup>؛ (لأنه) أي: ما قاله ابن الأنباري (إن كان ثابتاً) يعني: لا نسلم بثبوته ولو سُلِمَ (ففي غاية الشك) فلا يحمل عليه القرآن (ولا على قول ابن عصفور إن إليك في ﴿وَأَضْمُنْ إِلَيْكَ﴾<sup>(7)</sup> إغراء) [وهو في اصطلاحهم وضع الظرف أو شبهه موضع فعل الأمر]<sup>(8)</sup> (والمعنى: خذ جناحك، أي: عصاك؛ إلی لا تكون بمعنى تُخَذُّ عند البصريين<sup>(9)</sup>) فإن إليك لازم بمعنى: تتخَّ، وزعم الكوفيون [وابن السكيت]<sup>(10)</sup> أنها تتعدى

<sup>(1)</sup> في س' لم يخرج مثل تلك الآيات.

<sup>(2)</sup> في س' إضافة: حتى بقي ما قاله الأخفش سائلاً.

<sup>(3)</sup> في س' كذا حكاه.

<sup>(4)</sup> انظر النص في الجني الداني 244 - 245.

- وابن الأنباري هو: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، النحوي، كان من أعلم أهل زمانه بالأدب واللفظ وأكثرهم حفظاً أخذ عن أبيه، وتعلب وغيرهما، وأخذ عنه الدارقطني وغيره، من تصانيفه: الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، الأخذ، غريب الحديث، (ت 328 هـ). انظر البلغة 282 - 283، بغية الرعاة 1/ 212، شلوات الذهب 2/ 315 - 316، الأعلام 6/ 334.

<sup>(5)</sup> انظر الارتشاف 2/ 452، الجني الداني 244.

<sup>(6)</sup> شرح الكافية 16/ 6.

<sup>(7)</sup> القصص 32.

<sup>(8)</sup> في س' وهو المكوف على ما يحمل عليه، وأطلقه المصنف هنا على اسم فعل بدل على هذا المعنى مثل: عليك وإليك ودونك وغير ذلك، فإن عليك اسم لُخِذٌ، فإذا قلت: عليك زيداً، فقد أغريت المخاطب بأخذ زيد، وإليك اسم تتخَّ، فإذا قلت: إليك عني، معناه: ابتعد وتتح عني.

<sup>(9)</sup> قال ابن قاسم: «أعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية وجميع هذه الشواهد عندهم متأولون الجني الداني 389.

<sup>(10)</sup> ساقط من س'.



فتقول: إليك زيدًا، [أي: أمسكه، قال ابن عقيل: وليس محفوظاً من كلام العرب] <sup>(1)</sup>؛ (ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء <sup>(2)</sup> وشذوذ من المفسرين <sup>(3)</sup>) وفي التيسير قال الضحاك والفراء: جناحك أي: عصاك <sup>(4)</sup>، فعلى هذا يلزم حذف مفعول أضعم؛ لأن جناحك مفعول إليك ولا يمكن التنازع لعدم العاطف بينهما.

(1) في نس أي أمسك زيدًا، قال ابن قاسم: والصحيح الأول إذ لا يحفظ من كلامهم متديًا.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 306.

(3) انظر الكشاف 3/ 447 - 448.

(4) انظر قول صاحب التيسير في الباب في علوم الكتاب 15/ 252، ومراهب الأريب ج 1 اللوحة 178 - 1. - والضحاك هو: أبو عاصم الضحاك بن غنم بن الضحاك بن مسلم الشيباني، البصري، المعروف بالنيل الحافظ ثبت النحوي اللغوي، كان إمامًا في الحديث، سمع من جعفر الصادق، وابن جُرَيْج، والأوزاعي وغيرهم، وروى عنه البخاري وغيره، (ت 212 هـ).

انظر معجم الأدباء 3/ 425 - 426، البلغة 159، بغية الرعاة 2/ 12 - 13، الأعلام 3/ 215.

## [مبحث: عن]

(عن على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون [حرفاً جارياً]<sup>(1)</sup>، وجميع ما ذكر لما عشرة معان: أحدها: المجاوزة) وهي بُعْذُ الشيء عن المجرور بعن بسبب إحداث [الفعل]<sup>(2)</sup> المَعْدَى بها (ولم يذكر البصريون سواء<sup>(3)</sup>)، نحو: سافرت عن البلد) أي: بعدت عنه بسبب [المسافرة]<sup>(4)</sup>، (وَرُغِبْتَ عَنْ كَذَا، وَرُمِيتَ السَّهْمَ عَنْ الْقَوْسِ) أي: بُعِذَ السَّهْمَ [عنها]<sup>(5)</sup> بسبب الرمي، (وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي).

الثاني: / البذل، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(6)</sup>، 133/ ب وفي الحديث ﴿لَا صُومِي عَنْ أَمْلِكِ﴾<sup>(7)</sup>.

الثالث: الاستعلاء) أثبتة الكوفيون والقتبي<sup>(8)</sup>، (نحو: ﴿فَلَمَّا يَنْحَلُّ عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(9)</sup>) [أي: عليه؛ لأن في ينحل معنى ثقل فكان جديراً بأن يشاركه في التعدية

(1) في المعنى حرف جر.

(2) ساقط من نس.

(3) انظر الجنى الداني 245.

(4) في نس السفر.

(5) في نس عن القوس.

(6) البقرة: 48.

(7) هذا جزء من حديث ثمامه: عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: ﴿لَا جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ فَقَرَأْتُ صَوْمَ هَذَا؟ قَالَ: أَرَأَيْتِ لَوْ أَنَّ عَلَى أَمْلِكِ ذَيْنَ فَلَقَّحْتِيهِ، أَكَانَ يُودَى ذَلِكَ عَنْهَا؟، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: لَصُومِي عَنْ أَمْلِكِ﴾ صحيح

سلم بشرح النووي، كتاب الصيام، باب قضاء الصوم عن الميت 22/ 8.

(8) انظر الأرنشاف 447/ 2.

(9) عمدة: 38.

بَعْلَى، قاله ابن مالك<sup>(1)</sup>، وقيل: يحتمل التضمين<sup>(2)</sup> والمعنى فإِذَا يَبْعِدُ الْخَيْرَ عَنْ  
نَفْسِهِ، أَوْ فِإِذَا يَصْدُرُ الْبُخْلُ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهَا مَكَانُ الْبُخْلِ وَنَتَبِهِ.

(وقول ذي الإصْبَعِ) حُرْثَانُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَدَوَانِي سَمِيَ بِهِ لِأَنَّهُ حَبِ  
نَهَشَتْهُ فِي أَصْبَعِهِ فَقَطَعَهَا، عَاشَ ثَلَاثِمِائَةَ سَنَةٍ<sup>(3)</sup>.

(لَاوَ ابْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي<sup>(4)</sup>)

بيت من البسيط وقوله:

لِي ابْنُ عَمٍّ عَلَيَّ مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ مُخْتَلِفَانِ فَأَرْيِيهِ وَتَرِيْنِي

وإِذَا قَالَ: مُخْتَلِفَانِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: لِي ابْنُ عَمٍّ<sup>(5)</sup> عَلِمَ أَنَّهُمَا اثْنَانِ  
[وَتَحْزُونِي] يَحْتَمِلُ الِرْفَعَ وَالتَّصْبِ كَمَا يَحْتَمِلُهُمَا مِثْلُ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وَعَلَى  
الثَّانِي سَكَنُ وَآوَهُ لِلْوِزْنِ<sup>(6)</sup>، (أَي: اللَّهُ دَرِ ابْنَ عَمِّكَ) يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ أَصْلُ لَاهِ ابْنِ  
عَمِّكَ، فَحَذَفَ لَامَ الْجَرِّ وَالَّتِي بَعْدَهَا وَلَفْظَ الدَّرِّ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ دَرُّ اللَّيْنِ،  
ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَى اللَّيْنِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى الْخَيْرِ (لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَلَيَّ)

(1) فِي 'س' قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: لِأَنَّ الَّذِي يَسَالُ فَيُخْلَعُ يَحْمِلُ السَّائِلَ ثِقْلَ الْحَبِيَّةِ مُضَافًا إِلَى ثِقَلِ الْحَاجَةِ، فَهِيَ تَحْمِلُ  
مَعْنَى 'ثَقُلَ' فَكَانَ جَدِيرًا بِأَنْ يَشَارَكَ فِي التَّعْدِيَةِ بِ'عَلَيَّ'.

وَانْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ 158/3 - 160.

(2) شَرْحُ الدَّمَامِي عَلَى الْمُنِيِّ 1/294.

(3) انْظُرِ الشُّعْرَ وَالشُّعْرَاءَ 511 - 512، سَمَطُ اللَّالِي 1/289، خَزَانَةُ الْأَدَبِ 5/284، الْأَعْلَامُ 2/173.

(4) بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ، مَنْسُوبٌ لِذِي الْإِصْبَعِ فِي الْخَصَائِصِ، شَرْحُ التَّصْرِيحِ 1/653، أَمَالِي الْمُرْتَضَى 1/252.

سَمَطُ اللَّالِي 1/289، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُنِيِّ 1/430، شَرْحُ أَيْبَاتِ الْمُنِيِّ 3/285، الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ

2/286، وَلَكِبَ الْفُزَوِيُّ فِي الْأَزْهَرِيَّةِ 97، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ 8/53، رَصَفَ الْمِيَانِي 254، الْمَمْعُ

2/359.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: بِجَمْعِهِ عَنْ مَعْنَى 'عَلَيَّ' فِي قَوْلِهِ: لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي.

(5) إِضَافَةٌ يَتَقَضَّيْهَا الْمَعْنَى.

(6) فِي 'س' وَتَحْزُونِي مِنْ خَزَاهُ يَجْزُوهُ، أَيْ: سَاسَهُ رَهْرَهُ، سَكَنُ وَآوَهُ لِلْقَافِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ الِرْفَعَ كَمَا فِي الْمَثَالِ.

والحسب [الذين، أو]<sup>(1)</sup> ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه (ولا أنت مالكي نسوئي) [إشارة]<sup>(2)</sup> إلى تفسير دِيَّانِي وَتَحْزَوْتِي، (وذلك لأن المعروف أن يقال: أفضلت عليه) وقال الرضي: ضَمَّنَ أَفْضَلْتُ معنى تجاوزت في الفضل<sup>(3)</sup>، (قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾<sup>(4)</sup>، أي: قدمته عليه) [مرضة]<sup>(5)</sup> لما فيه من إخراج أحببت عن معناه الحقيقي أيضاً، (وقيل: هي على بابها، وتعلقها بحال عذوفة، أي: منصرفاً عن ذكر ربِّي) وجعله الزمخشري مضمناً معنى أُنبت ونحوه<sup>(6)</sup>، (وحكى الهماني) أبو الحسن على بن عيسى<sup>(7)</sup>، تلميذ ابن دريد، وابن السراج، أستاذ التنوخي، والجوهري، توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وهذه النسبة إلى الرمان أو إلى قصر الرمان بواسط<sup>(8)</sup> (عن أبي عبيدة أن أحببت من أحب البعير إيجاباً إذا برك فلم يثر<sup>(9)</sup> أي: لم يقم من ثار الغبار يثور هاج؛ فنحن متعلقة به باعتبار معناه [التضميني]<sup>(10)</sup>، وهي على حقيقتها أي: إني تثبطت) أي: تعوقت (عن ذكر ربِّي، وعلى هذا فحُب الخير مفعول لأجله).

(1) ساقط من نس.

(2) في نس' أشار.

(3) شرح الكافية 74/6.

(4) ص: 32.

(5) في نس' وضفته.

(6) قال الزمخشري: قلت: أحببت مضمناً معنى فعل يتعدى بنحو كأنه قيل: أنبت حب الخير عن ذكر ربِّي، أو

جعلت حب الخير مجزئاً أو مغنياً عن ذكر ربِّي... الكشاف 91/4.

(7) في نس' إضافة: النحوي.

(8) قال الجزري: واسط اسم خمسة مواضع، أولها: واسط العراق اسم مدينة مشهورة، والثاني واسط الرقة،

والثالث واسط نوقان، وهي قرية على باب نوقان طوس يقال لها واسط اليهود، والرابع واسط مرزباد،

وهي قرية بالقرب من مطرباذ، والخامس واسط بلخ، وهي قرية من قرى بلخ أنظر الباب في تهذيب

الأنساب 396/2-397.

(9) قال ابن الشجري: وهذا القول عن أبي عبيدة حكاه عنه علي بن عيسى الهماني قال: قال أبو عبيدة: أحب

البعير إيجاباً وهو أن يبرك فلا يثور، وذلك في الإبل كالحمران في الخيل... الأمل في الشجرة 58/1.

(10) في نس' التضميني.

و(الرابع: التعليل) أثبتة الكوفيون والقتبي<sup>(1)</sup>، (نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾)<sup>(2)</sup> يحتمل أن يكون المعنى إلا صادراً عن موعدة، ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾)<sup>(3)</sup>، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير تاركي أي: ما نتركها صادرين عن قولك، وهو أي: الوجه الأخير (رأي الزمخشري؛ وقال في ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾)<sup>(4)</sup>: إن كان الضمير/ للشجرة وهو الظاهر؛ لأنها أقرب (فالمعنى حَمَلَهُمَا على الزلة بسببها وحقيقته [إصدار]<sup>(5)</sup> الزلة عنها) بتضمين أزل معنى أصدر؛ أي: أصدر الشيطان زلتهما عن الشجرة، ومثله ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾)<sup>(6)</sup> وإن كان للجنة) قيل: وهو الأظهر لتقدم ذكرها<sup>(7)</sup>، (فالمعنى نَحَاهُمَا عنها) فَعَنْ على بابها من المجاوزة.

و(الخامس: مرادفة بعد) أثبتة [من تقدم أيضاً]<sup>(8)</sup>، أراد بالمرادفة مجرد التوافق في المعنى، وإلا فلا يرادف الحرف الاسم كما سيأتي في حرف الواو، ونحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾)<sup>(9)</sup> ﴿يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾)<sup>(10)</sup> بدليل أن في مكان آخر ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾)<sup>(11)</sup> وذلك [لأن]<sup>(12)</sup> الآيتين الواردتين في أمر واحد تُبَيِّنُ إحداهما بالأخرى، و(نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ

(1) انظر رأي الكوفيين والقتبي في الجمع 358/2.

(2) التوبة: 114. وفي س' بإضافة: قيل.

(3) هود: 53.

(4) البقرة: 36.

(5) في المعنى: أصدر.

(6) الكهف: 82.

(7) مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 180 - 1.

(8) في س' الكوفيون والقتبي.

وانظر الجمع 359/2.

(9) المؤمنون: 40.

(10) النساء: 46، المائدة: 13.

(11) المائدة: 41.

(12) في س' أن.

طَبَقٌ<sup>(1)</sup>، أي: حالة بعد حالة) وأبقى الرضي عن<sup>(2)</sup> على معناها فقال: أي: طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله<sup>(3)</sup>، (وقال) أي الراجز:

(وَمَنْهَلٍ وَرَدُّهُ عَنِ مَنْهَلٍ .....<sup>(4)</sup>)

[قال الجوهري<sup>(5)</sup>: المنهل المورد وهو عين ماء ترده الإبل في المرعى. ونسب المنازل التي في المفاوز على طرق السفار مناهل؛ لأن فيها ماء<sup>(6)</sup>، وقيل: يمكن أن يكون [المعنى]<sup>(7)</sup> وردته صادراً عن منهل آخر<sup>(8)</sup>. (والسادس الظرفية) - قاله الكوفيون<sup>(9)</sup> - (كقوله:

(وَأَسِرَّةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تُكُ عَنْ حَمَلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنِّي<sup>(10)</sup>)

<sup>(1)</sup> الانشقاق: 19.

<sup>(2)</sup> في س' بإضافة: هنا.

<sup>(3)</sup> شرح الكافية 73/6.

<sup>(4)</sup> يت من مشطور الرجز وقامه:

فَقَرَّبَهُ الْأَعْطَانُ لَمْ كُنْهَلٍ

وهو للمجاج منسوب له في الأزهية 280، شرح أبيات المني 193/3، ولبيكر بن عبد الرمي في شرح شواهد المني 433/1، وبلا نسبة في المساعد 267/2، وصف المباني 358.

والشاهد فيه: عجيء عن بمعنى بعد.

<sup>(5)</sup> ساقط من س'.

<sup>(6)</sup> الصحاح (ن. هـ ل) 1366/2.

<sup>(7)</sup> في س' معنى البيت.

<sup>(8)</sup> شرح الدماميني على المني 295/1.

<sup>(9)</sup> انظر قول الكوفي في الارتشاف 448/2، والمهمع/359.

<sup>(10)</sup> البيت للأعشى في ديوانه 217، ومنسوب له في شرح شواهد المني 434/1، شرح أبيات المني 298/3،

وبلا نسبة في الجني الداني 247، المهمع 247/359.

بيت من الطويل للأعشى ميمون، آسُ أمر من آسائه بماله مؤاساة، أي: أنلهم من مالك واجعلهم فيه أسوة، والسراة جمع سري وهو عزيز (كما في الصحاح)<sup>(1)</sup> واسم جمع كما في القاموس<sup>(2)</sup>، والحي القبيلة من العرب (الرابعة) نجوم الحملالة) بفتح المهملة هي [ما تحمل]<sup>(3)</sup> من دية [أو غرامة]<sup>(4)</sup>، ونجومها أقساطها المؤجلة، وإنما سميت هي وأقساط الكتابة نجومأ بناء على عادة العرب في جعل الآجال في الديون طلوع النجم الفلاني، (أقيل: عُنْ بمعنى في يتعلق بوانياً)<sup>(5)</sup> بدليل ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾<sup>(6)</sup>، (والظاهر أن معنى وني عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه، ووني فيه دخل فيه وقر) فلا يُحْمَلُ أحد هما على الآخر لثبوت التنافي بينهما.

و(السابع مرادفة من نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنْ السَّيِّئَاتِ﴾<sup>(7)</sup> الشاهد في الأولى) يعني: بالنظر إلى الظاهر وعدم الحذف [ولا فيجوز أن يتعلق بمحذوف]<sup>(8)</sup>، أي: صادرة عن عبادته وكذا يجوز الحال في قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا﴾<sup>(9)</sup> [فإنه يجوز أن يقدر صادراً عنهم]<sup>(10)</sup> (بدليل ﴿فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾<sup>(11)</sup>) لم يكمل الآية

(1) ساقط من نس.

وانظر الصحاح (س. ر. و) 2/ 1728.

(2) القاموس المحيط (س. ر. و) 4/ 389.

(3) ساقط من نس.

(4) في نس أو غيرها.

(5) في المعنى قبل لأن وني لا يتعدى إلا بتي.

وانظر الجنى الداني 248.

(6) طه: 42.

(7) الشورى: 25.

(8) في نس فلا يرد ما قيل لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف.

(9) الأحقاف: 16.

(10) في نس ولا فيجوز أن يعلق بمحذوف أيضاً، أي: صادراً عنهم.

(11) المائدة: 27.

ليكون إشارة إلى باقيها المناسب لغرضه وهو «لَا تُقْبَلُكَ قَالَ إِنْ مَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنْ الْمُتَّقِينَ» قيل: لأن غرضه بيان تعدي التقبل بمن<sup>(1)</sup> وقيل: أراد الكل بذلك الجزء<sup>(2)</sup>، («رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا»<sup>(3)</sup>) من باب/ حذف العاطف<sup>(4)</sup>.  
ب/ 134

و(الثامن: مرادفة الباء، نحو: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى»<sup>(5)</sup>) قاله أبو عبيدة<sup>(6)</sup>، (والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن [الهوى]<sup>(7)</sup>) وجعله الرضي صفة لمصدر، أي: نطقاً صادراً عن الهوى<sup>(8)</sup>.

و(التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك<sup>(9)</sup>، ومثله برُميت عن القوس؛ لأنهم يقولون أيضاً: رُميت بالقوس حكاها الفراء<sup>(10)</sup>، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي الرمية<sup>(11)</sup>؛ وحكي أيضاً رُميت

<sup>(1)</sup> انظر المصنف من الكلام 1/ 296.

<sup>(2)</sup> قاله ابن الوحي انظر مواهب الأديب ج/ 1 اللوحة 182 - ب.

<sup>(3)</sup> البقرة: 127.

<sup>(4)</sup> في س بإضافة: وقد مر مثله في أول الكتاب.

<sup>(5)</sup> النجم: 3.

<sup>(6)</sup> قال الرضي: قال أبو عبيدة في «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى» أي: بالهوى... شرح الكافية 74/6  
<sup>(7)</sup> في المعنى هوى.

<sup>(8)</sup> قال الرضي: والجاء والمجرور صفة للمصدر، أي: نطقاً صادراً عن الهوى شرح الكافية 74/6.

<sup>(9)</sup> انظر شرح السهيل 163/3.

<sup>(10)</sup> قال الفراء: والعرب تجعل الباء في موضع على رُميت على القوس، وبالقوس معاني القرآن 386/1 وانظر

الجنى الثاني 246 - 247.

<sup>(11)</sup> قال الحريري: كذلك يقولون: رُميت بالقوس، والصواب أن يقال: رُميت عن القوس أو على القوس...  
درة الغواص 140.

- والحريري هو: أبو محمد القسم بن علي بن محمد الحريري البصري، كان إماماً في الفصاحة والبلاغة، وفارس النظم والنثر، قرأ على الفصاني، وعلي بن فضال الجاشعي، وأبي إسحاق الشيرازي وغيرهم، وروى عنه: القاضي أبو الفتح محمد بن أحمد الميداني الواسطي وغيره، من تصانيفه: درة الغواص، ملحمة الإعراب، شرح المقامات وغيرها، (ت 516 هـ).

انظر مرة الجنان 163/3 - 168، البلغة 234 - 235، شذرات الذهب 50/4 - 53، الأعلام 177/5

- 178.



على القوس) وفي القاموس رمي السهم عن القوس وعليها لا بها<sup>(1)</sup>، وفي شرح اللباب يجوز رميت بالقوس بالنظر إلى أن القوس آلة الرمي ومستعان بها، وعلى القوس بالنظر إلى يد الرامي التي اعتمدت على القوس<sup>(2)</sup>، وعن القوس بالنظر إلى السهم<sup>(3)</sup>.

(العاشر أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة) كذا قيده ابن مالك<sup>(4)</sup>، [وفي البحر]<sup>(5)</sup> أن عن في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾<sup>(6)</sup> صلة بناء على أن المراد بالسؤال سؤال الاستعطاف لا سؤال الاستخبار إلا أن يقال بالعكس، (كقوله:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفَسَ اثْنَا عَشَرَ جِثَاءَ فَهَلْ أَلْتَمِسُ عَنْ بَيْنِ جَنَّتِكَ نَدْفَعُ<sup>(7)</sup>

بيت من الطويل لزيد بن رزين يخاطب نفسه، الهمة للاستفهام، وأجزع قلة الصبر على المصائب، وأن بالكسر أو بالفتح على حد قوله:

<sup>(1)</sup> القاموس المحيط (ر. م. ي) 382/4.

<sup>(2)</sup> في س. بإضافة: في الرمي.

<sup>(3)</sup> انظر قول شارح اللباب في النصف من الكلام 296/1.

<sup>(4)</sup> قال ابن مالك: وتزاد هي وعلى والباء عوضاً تسهيل الفوائد 148، وانظر شرح السهيل لابن مالك 158/3.

<sup>(5)</sup> في س. ويخالفها في البحر. وانظر البحر المحيط 456/4.

<sup>(6)</sup> الأنفال: 1.

<sup>(7)</sup> البيت لزيد بن رزين منسوب له في شرح شواهد الغني 436/1، وبلا نسبة في الجني الداني 248، شرح التصريح 654/1، شرح الكافية 133/1، الارتشاف 318/3، الأشموني 408/2، المص 339/2، الخزانة 144/10.

والشاهد فيه: أن عن زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة.

- ويؤيد هو: ابن رزين بن الملوخ أخو بني مر بن بكر بن عميرة بن علي بن جسر بن محارب، شاعر من الفرسان.

انظر مؤنلف والمختلف 250.

أَفْضَبُ إِنْ أَذْنَا قُتِيَّةَ حُزُّنَا .....

والحمام بالكسر الموت، (قال ابن جني: أراد: فهلاً تدفع عن التي بين جنيك) [أي<sup>(1)</sup>]: عن نفسك، (فحذفت عن من أول الموصول، وزيدت بعده) والمعنى [لا معنى]<sup>(2)</sup> لجزعك من إتيان ما قُدِّرَ من الموت لنفس غيرك مع أنك لا تقدر دفع ذلك عن نفسك التي بين جنيك، فالأولي أن لا تجزع إلا لنفسك. (الوجه الثاني) [من أوجه عن<sup>(3)</sup>]: (أن تكون حرفاً مصدرياً وذلك أن بني تميم يقولون في نحو: أعجبي أن تفعل: عن تفعل، قال ذو الرمة:

[أعن<sup>(4)</sup>] تَرُسُمْتُ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزَلَةً مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ<sup>(5)</sup>

بيت من البسيط [في القاموس خرقاء امرأة من بني البكاء شُبِّ بها ذو الرمة<sup>(6)</sup>، والمراد بماء الصبابة الدمع، والإضافة لأدنى ملابس، (يقال: تَرُسُمْتُ الدار، أي: تأملتُها، وَسَجَمَ الدمعُ سال، وَسَجَمَتُهُ العين، أي: قطر دمعها

(1) في من يعني بها.

(2) ساقط من ظل.

(3) في من الأوجه الثلاثة لعن.

(4) في ظعن.

(5) البيت لذي الرمة في ديوانه 396، الجنى الداني 250، وصف المباني 26، شرح شواهد المغني 1/437، شرح أبيات المغني 3/306. والشاهد فيه: عجيء عن حرفاً مصدرياً على لغة تميم.

- وفو الرمة هو: أبو الحارث غيلان بن عقبة العدوي، من مضر، ذكره ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية من الإسلاميين (ت 117 هـ).

انظر طبقات الشعراء 202، الشعر والشعراء 385 - 392، الخزانة 1/106، الأعلام 5/124.

(6) في من قال الجوهري: صاحبة ذي الرمة وهي من بني عامر بن ربيعة، وعن الأصمعي سب تشبيه بخرقاء أنه رأى في بعض أسفاره فإذا خرقاء خارجة من خبأ فنظر إليها فوقع في قلبه.

وانظر القاموس المحيط (غ. ر. ق) 3/256.

وسال<sup>(1)</sup> قليلا أو كثيراً، (وكذا يفعلون في أن المشددة ؛ فيقولون: أشهد عن محمد رسول الله، وتسمى عنعنة تميم).

الوجه (الثالث: أن تكون اسماً بمعنى نجائب، وذلك [متعين]<sup>(2)</sup> في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل عليها من [وهو كثير]<sup>(3)</sup> قال ابن قاسم: ذهب الفراء إلى أنها باقية على حرفتيها، وزعم أن من تدخل على حروف الجر كلها سوى منذ واللام والباء<sup>(4)</sup>، (كقوله:

وَلَقَدْ أَرَانِي للرَّمَّاحِ دَرِيئَةً  
مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَسَافِي<sup>(5)</sup>)

بيت من الكامل / للقطري الخارجي وقيله:

1/135

لَا يَرْكُزْنَ أَحَدٌ إِلَى الإِخْجَامِ  
يَوْمَ الْوَعَى مُتَحَوِّفًا لِّجَمَامِ

الواو للقس، واللام جوابه، وأراني على صيغة المتكلم [مضارع]<sup>(6)</sup> وقيل<sup>(7)</sup>: ماض فاعله ضمير يوم الوعى، الدريئة كالأصحية حلقة يتعلم عليها

(1) في المخي أساكه.

(2) في المخي يتعين.

(3) ساقط من من.

(4) النص في الجنى الداني وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى عن إذا دخل عليها من باقية على حرفتيها وزعموا أن من تدخل على حروف الجر كلها سوى منذ، واللام، والباء، وفي الجنى الداني 243.

(5) الرواية في المخي فلقد، وثارة بدل مرة.

والبيت لقطري بن الفجاءة منسوب له في شرح التصريح 660/1، شرح شواهد المغني 438/1، النسخ في شرح اللمع 374/1، المقاصد النحوية 150/3، وبلا نسبة في شرح المقصل لابن يعيش 40/8، أسرار العربية 255، أوضح المسالك 95/2، شرح التسهيل لابن مالك 93/2.

والشاهد فيه: أن عن اسم بمعنى نجائب.

- والقطري هو: أبو نعام قطري بن الفجاءة، واسمه جعونة بن مازن بن يزيد الكنانى المازنى التميمي كان خطيباً، فارساً، شاعراً، (ت 78 هـ).

انظر سبط اللكالي 590/1، الحزاة 163/10، الأعلام 200/5 - 201.

(6) ساقط من من.

(7) في من بإضافة: فعل.

الطعن، قال الأصمعي: وهي مهموزة، وَمَنْ تَعْلَقَ بِمَقْدَرٍ، أي: ولقد أظن نفسي مثل دريئة للرماح تأتي من جانب يميني<sup>(1)</sup>، (ويحتمله عندي)<sup>(2)</sup> (ثُمَّ لَا يَتَّبِعُهُمْ مِنْ يَمِينِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ)<sup>(3)</sup> فتقدر معطوفة على مجرورها (من) وهو خلفهم (لا على من) ومجرورها) حتى يكون حرف جر والتقدير ولآتينهم من جانب أيمانهم ومن جانب شمائلهم (ومن) الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك<sup>(4)</sup>؛ ولا ابتداء الغاية عند غيره) فالحمل على الزيادة إن أمكن أولى، وإليه أو ما بقوله: (قالوا فإذا قيل: قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه) قدر في؛ لأن عن لما أضيف إلى اليمين الذي من الجهات أخذ حكمه (وذلك محتمل للملاصقة والخلافها، فإن جئت بمن) وقلت: قعدت من عن يمينه (تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية) ولما كان من لا ابتداء الغاية في المكان اتفاقاً لم تحمل هنا على البعضية بمعنى قعدت جانب يمينه.

(والثاني<sup>(5)</sup>): أن تدخل عليها على، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد،

وهو قوله:

على عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ مُتَّحاً .....<sup>(6)</sup>

بيت من الطويل عجزه:

(1) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 183 - أ.

(2) في نس بإضافة: أي: يحتمل كون عن اسماً بمعنى جانب، قوله تعالى.

(3) الأعراف: 17.

(4) قال ابن مالك: وإذا دخلت من على قبل، وبعد، ولدن، وعن فهي زائدة؛ لأن المعنى بشرتها أو سقوطها

واحد شرح التسهيل 140/3.

(5) في نس بإضافة: من المواضع الثلاثة التي يتعين فيها اسمية عن.

(6) البيت بلا نسبة في الجني الداني 243، المقاصد النحوية 306/3، شرح شواهد المغني 1/440، شرح أبيات

المغني 312/3، الحزانة 159/10.

وَكَيْفَ مُنَوَّحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعٌ

.....

أَلَسَّحْ جَمْعُ سَانَحْ وَهُوَ مِنَ الصَّيْدِ مَا مَرَّ [مِنَ الْبَسَارِ إِلَى الْيَمِينِ، وَالْبَارِخِ  
بِالْعَكْسِ] <sup>(1)</sup>، وَالْعَرَبُ [تَضَاءَل] <sup>(2)</sup> بِالْأَوَّلِ وَتَتَشَاءَمُ بِالثَّانِي، وَعَلَى تَعْلُقِ  
[بِمَرَرَت] <sup>(3)</sup>، وَسَتْحًا حَالٌ.

و(الثالث: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورَهَا وَفَاعِلٌ مُتَعَلِّقًا ضَمِيرَيْنِ لِمَسْمُوعٍ وَاحِدٍ،  
قَالَهُ الْأَخْفَشُ <sup>(4)</sup>، [وَذَلِكَ] <sup>(5)</sup> كَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

دَغَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ ..... <sup>(6)</sup>

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَلَكِنْ حَدِيثًا. مَا حَدِيثُ الرُّوَاحِلِ؟

الْهَبْ مَا يَغَارُ عَلَيْهِ، وَالْحَجَرَاتُ جَمْعُ حَجَرَةٍ وَهِيَ النَّاحِيَةُ، وَالرُّوَاحِلُ  
الْإِبِلُ، أَيْ: أَتَرَكَ نَهْبَ الْمَالِ وَاشْتَغَلَ بِأَمْرِ النِّسَاءِ الَّتِي فِي الرُّوَاحِلِ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي  
حَدِيثًا عَنِ الرُّوَاحِلِ الَّتِي ذَهَبَتْ بِهَا، [وَالْخَطَابُ لِرَأْيِهِ دَنَارُ بْنُ فُقْعَس] <sup>(7)</sup>، (وَقَوْلُ

(1) فِي نَسْ مِنْ مَيَّسَرَكِ وَالْبَارِخِ عَكْسُهُ.

(2) فِي نَسْ تَيْمَنَ.

(3) تَصَوَّبَ مِنْ شَرْحِ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ 313/3.

(4) انْظُرْ قَوْلَ الْأَخْفَشِ فِي الْمَجْمَعِ 357/2 - 358.

(5) إِضَافَةٌ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

(6) الْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ فِي دِيْوَانِهِ 120، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ 1/440، الْمَجْمَعُ 2/358، الْمَقَاصِدُ التَّحْوِيَّةُ

307/3، شَرْحُ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ 3/315، الْخَزَانَةُ 11/178، وَبَلَا نَسَبَةٍ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي 244.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَمْعُهُ عَنْ أَسْمَاءٍ يَكُونُ مَجْرُورَهَا وَفَاعِلٌ مُتَعَلِّقًا ضَمِيرَيْنِ لِمَسْمُوعٍ وَاحِدٍ.

(7) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ ذَكَرَ فِي نَسْ مُتَقَدِّمًا بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: كَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ، وَوُورِدَ بِلَفْظٍ: يُخَاطَبُ رَاعِي إِبِلِهِ

دَنَارُ بْنُ فُقْعَسٍ. وَفِي الْخَزَانَةِ لَا ذَكَرَ لِلنِّسَاءِ وَالْخَطَابُ لِحَبِيرِهِ.

إبي نواس) بضم النون بلا همز حسن بن هاني، [قبيل]<sup>(1)</sup>: لا يستشهد بشعره  
ولكنه من علماء العربية وأعلم الشعراء مات سنة ست وتسعين ومائة<sup>(2)</sup>

(دَغَ عَنْكَ لَوْنِي فَإِنَّ اللُّؤْمَ إِغْرَاءُ .....<sup>(3)</sup>)

صدر بيت من الطويل عجزه:

وداوني بالتي كَأَنَّتْ هِيَ الدَّاءُ .....

أراد بها الدَّاءُ يشير إلى أن داء الخمار ليس له دواء إلا شرب الخمر كما  
قال الأعشى:

وَكَأْسٍ شَرِبْتُ عَلَى لَذَّةٍ وَكَأْسٍ تَدَاوَيْتُ مِنْهَا بِهَا<sup>(4)</sup>

(وذلك) أي: وجه جعل الأخفش عَنْ في البيتين اسماً (لثلاثا يؤول إلى  
تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وقد تقدم/ الجواب) في <sup>(5)</sup> 'على' 135/ب  
(عن هذا) [وهو أن يتخرج إما على التعليق بمحذوف أو على حذف مضاف]<sup>(6)</sup>،  
أي: دع عن نفسك (ومما يدل على أنها ليست هنا) أي: في البيتين (اسماً  
[أنها]<sup>(7)</sup> لا يصح حلول الجانب عليها).

<sup>(1)</sup> في نس قال العيني.

<sup>(2)</sup> انظر الشعر والشعراء 577 - 596، الخزائن 1/ 347، ثمرات الذهب 1/ 345 - 346، الأعلام 2/ 225.

<sup>(3)</sup> البيت لأبي نواس في ديوانه 27، المجمع 2/ 358، الخزائن 11/ 434، وبلا نسبة في لسان العرب (ش. ف. ع) 5/ 145.

<sup>(4)</sup> والشاهد فيه: جعل عَنْ في البيت اسماً يكون مجرورها وفاعل تعلقها ضمير لمسمى واحد.

<sup>(5)</sup> بيت من المقارب للأعشى في ديوانه 24، الخزائن 11/ 434.

<sup>(6)</sup> في نس بإضافة: بحث.

<sup>(7)</sup> في نس أي: عن لزوم تعدي فعل المضمر المتصل إليه وهو إما تعليق الجار بمحذوف أو حذف المضاف.

في المعنى أنه.

## [مبحث: عوض]

(عوض ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبداً إلا أنه يختص بالنفي) يعني:  
غالباً، وإلا فبإدراك للمضي كقوله:

فَلَمْ أَرِ عَاماً عَوُضُ أَكْثَرَ هَالِكاً      وَوَجْهَ غُلامٍ يُشْتَرَى وَغُلَاماً<sup>(1)</sup>  
وللإثبات كقوله:

ولولا دِفَاعِي عَنْ عِقَاقٍ وَمَشْهَدِي      هَوَتْ بِعِقَاقٍ عَوُضُ عَتَقَاءِ مُعَرَّبٍ<sup>(2)</sup>

[لكن]<sup>(3)</sup> قال الرضي: وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا<sup>(4)</sup> (ومر  
معرب إن أضيف كقولهم: لا أَفْعُلُهُ عَوُضَ العائِضِينَ) أي: دهر الداهرين  
والعائض الذي يبقى على وجه الأرض، فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر، وكذا  
إذا أضيف إليه شيء كقوله:

وَلَوْلَا تَبَلُّ عَوُضٍ فِي      [خُضْمَاتِي]<sup>(5)</sup> وَأَوْصَالِي  
لَطَاعَنَتْ صُدُورَ الْخَيْمِ      مِلْ طَعْنًا لَيْسَ بِأَلَاكِي<sup>(6)</sup>

(1) بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 221، الارتشاف 2/ 248، الماعد 1/ 185،  
المع 2/ 157، شرح أبيات المهدي 3/ 325، الخزانة 7/ 143، لسان العرب (ع، و، ض) 6/ 522.  
والشاهد فيه: مجيء 'عوض' للمضي بمعنى 'فعل'.

(2) بيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية للرضي 4/ 171، الخزانة 2/ 205.  
والشاهد فيه: 'عوض' بمعنى 'فعل' دون أن يسبقها نفي.

(3) ساقط من نس.

(4) شرح الكافية 4/ 172.

(5) كذا في المخطوط وفي الخزانة وغيرها خطباي.

(6) بيتان من المزدج للبيد الزماني، منسوب له في الخزانة 7/ 116، لسان العرب (ح. ظ ب) 2/ 499، الدرر

1/ 502، وبلا نسبة في المع 2/ 157. والشاهد فيه: أن 'عوض' أضيف إليه فهو معرب.

(مبني إن لم يضيف وبنائه إما على الضم) لقطعه عن الإضافة لفظاً  
(كقبيل، أو على الكسر) لاتقاء الساكنين (كأسس، أو على الفتح) كراهة  
اجتماع حرف العلة، [أو لخفته]<sup>(1)</sup> (كأين وسمي الزمان عوضاً لأنه كلما مضى  
منه جزء عوضه جزء آخر، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض) أي:  
في قول الجاهلية الباطل، وفي القاموس: الزعم مثلثة: القول الحق، والباطل  
والكذب ضد<sup>(2)</sup> (واختلف في قول الأعشى) الباهلي الجاهلي:

(رَضِيعِي لِبَانٍ تُدِي أُمُّ تُحَالِفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْنُ لَا تُفَرِّقُ)<sup>(3)</sup>

بيت من الطويل، رضيعي: حال من أُنْدى، والمحلَق في قوله:

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ التُّدَى وَالْمُحَلَّقُ .....

تقدم في<sup>(4)</sup> الباء. وألبان بالكسر: لبن المرأة خاصة<sup>(5)</sup>، وتُدِي أُمُّ نصب  
بتقدير: رضعا تدي أم، [أو بتقدير: مَنْ وهو متعلق]<sup>(6)</sup> بِرَضِيعِي، أو على البدلية  
من موضع لبان، المراد بأسْحَمَ دَاج الليل؛ لأنه زمن إيقاد النار للأضياف، أو  
للقسم والمراد به رماد تلك النار تحالفاً به لعظم شأنه [عندهما]<sup>(7)</sup>، وقيل: عنى به

(1) في سُنْ والعلة والضمة.

(2) القاموس المحيط 140/4.

(3) البيت للأشعري في ديوانه 120، الخصائص 276/1، شرح المفصل لابن حميش 107/4، أمالي السهيلي 113، شرح شواهد المغني 303/1، شرح أبيات المغني 324/3، لسان العرب (ج، و، غ)، 521/6 وبلا  
نبة في الإنصاف 401/1، الجمع 157/2.

(4) في سُنْ بإضافة: حرف.

(5) وانظر مغني اللبيب 101/1.

(6) في سُنْ وألبان مصدر لابن، أي: شاركه في شرب اللبن.

(7) في سُنْ أو بتقدير من تدي أم، والجار متعلق.

(8) في سُنْ عنده.



ظلمة الرحم المشار إليها بقوله تعالى: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾<sup>(1)</sup> والباء بمعنى في، أي: تخالفاً في ظلمة الأحشاء قبل الولادة، وقيل<sup>(2)</sup>: زق الخمر، (فقييل: ظرف لتتفرق) والظاهر أنه مبني على القول بأن لا ليس لها الصدر، لا على القول بأن لها الصدر مطلقاً، [أو إذا]<sup>(3)</sup> وقعت في جواب القسم إلا أن يقال: إن 'عوض' لكثرة استعماله في القسم قد يقدم [عليه]<sup>(4)</sup> عامله قائماً مقام الجملة القسمية، وإن كان عامله مقتراً بحرف يتمتع عمله فيما قبله، (وقال ابن الكلبي) أبو المنذر هشام بن محمد الكوفي، توفي سنة أربع ومائتين<sup>(5)</sup>: (قسم وهو) أي: 'عوض' (اسم صنم كان لبكر بن وال<sup>(6)</sup> بدليل قوله:

خَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرْكُنُ لَدَى السَّعِيرِ<sup>(7)</sup>

بيت من الوافر، أي: بدماء مائرات، من مار الدم إذا ماج، والأنصاب جمع نُصْبٍ/ بضمّتين وقد يسكن ثانيه، وهو ما نصب ليعبد من دون الله تعالى 1/136 (السعير اسم لصنم كان لعنزة<sup>(8)</sup>) أبو حي من العرب. (انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت) يعني: الأول؛ إذ الثاني معرب، وقد يقال: إنه مثجّه؛ لأنه

(1) الزمر: 6.

(2) في 'س' بإضافة: عني به.

وانظر شرح شواهد الغني 1/305.

(3) في 'س' أو إذا.

(4) ساقط من 'س'.

(5) انظر نزعة الألباء 84، شذرات الذهب 2/13، مرآة الجنان 2/23، الأعلام 87/8 - 88.

(6) انظر قول ابن الكلبي في الخزانة 7/140.

(7) البيت لرشيد بن رميض العتري منسوب له في الخزانة 7/140، لسان العرب (س.ع. ر) 4/586، وبلا

نسبة في شرح شواهد الغني 1/442، شرح أبيات الغني 3/326.

والشاهد فيه: مجيء 'عوض' اسم لصنم على رأي ابن الكلبي.

(8) في 'س' بإضافة: بفتح المهملة وبالنون والزاي.

ظرف مقطوع عن الإضافة؛ على أن يكون معنى قوله: عُوضُ قسم: إنه ساد مسدًا  
القسم، وقوله: وهو اسم صنم من قبيل الاستخدام.

## [مبحث: عسى]

(عسى فعل) غير متصرف، بل لم يأت [منه]<sup>(1)</sup> إلا الماضي لتضمنه معنى الحرف (مطلقاً) سواء اتصل بالضمير المنصوب أو لا، (لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب<sup>(2)</sup>) وحكي عن الزجاج: إنه حرف لعدم تصرفه، وكونه بمعنى: كعل، [قال الرضي: يدفع ذلك اتصال الضمير المرفوع به]<sup>(3)</sup>، إلا أن يعتذر بما اعتذر أبو علي في كيس<sup>(4)</sup>، (ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:

يَا أَيُّهَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(5)</sup> .....

هو لرؤية وقبله:

نَقُولُ بَنَيْتِي قَدْ أُنْىَ أَتَاكَ .....

(1) ساقط من نس.

(2) قال ابن قاسم: ذهب بعض التحويين إلى أنه حرف، ونقله بعضهم عن ابن السراج، وحكاه أبو عمرو عن ثعلب، وذهب الجمهور إلى أنه فعل، وهو الصحيح... الجنى الداني 461.

(3) في نس ورده الرضي بأن اتصال الضمير المرفوع به يدفع ذلك.

وانظر شرح الكافية 229/5.

(4) قال الرضي: وزعم الزجاج أن عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى كعل؛ واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك، إلا أن يعتذر بما اعتذر به أبو علي في كيس شرح الكافية 229/4.

(5) الرجز لرؤية منسوب له في الكتاب 375/2، شرح أبيات سيويه 164/2، شرح المفصل لابن عيسى 123/7، شرح شواهد المغني 443/1، ويلا نسبة في الإنصاف 222/1، الجنى الداني 446، رصف المباني 29، شرح أبيات المغني 334/3.

والشاهد فيه: مجيء عسى فعلاً اتصل به ضمير النصب.

أي: حان وقتك وأناك بفتح الهمزة وتخفيف النون، [والمعنى]<sup>(1)</sup> أنها قالت قد جاء زمان سفرك علّك تجد رزقا، وفيه شواهد آخر دخول تنوين الترم في عساكن، والجمع بين العوض والمعوض في ابتأ واستعمال عل بمعنى لعل (خلافا لسيويه، حكاه السيرافي<sup>(2)</sup>)، ومعناه الترجي في المحبوب) قدمه لكثرة مجيئه له، ولأن تقديم ما في المحبوب محبوب (والإشفاق في المكروه) والمهروب (وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾)<sup>(3)</sup> عسى الأولى لإشفاق المخاطبين نظراً إلى ما عندهم من الكرامة، والثانية لترجيهم نظراً إلى ما عندهم من المحبة، وقيل: بالعكس نظراً إلى ما في نفس الأمر<sup>(4)</sup>، أي: إن ما كرهتموه ينبغي أن ترجوه فهو خير لكم وما احببتموه ينبغي [أن تشفقوا]<sup>(5)</sup> منه فهو شر لكم.

(وتستعمل على أوجه: أحدها: أن يقال: عسى زيد أن يقوم واختلف في إعرابه على أقوال:

أحدها - وهو قول الجمهور<sup>(6)</sup>: أنه مثل: كان زيد يقوم، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات؛ وأجيب بأمر أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي: عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر، أي: عسى زيدا صاحب القيام [قال الرضي: هذا تكلف؛ إذ لم يظهر المضاف]<sup>(7)</sup> لا في الاسم ولا في الخبر (ومثله ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾)<sup>(8)</sup>، أي:

(1) في نس ومعنى البيت.

(2) قال ابن مالك: وقال السيرافي: وأما عساك وعساني ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: قول سيويه وهو عسى حرف بمنزلة لعل... شرح التسهيل 1/ 398، وانظر الكتاب 2/ 375.

(3) البقرة: 216.

(4) انظر المنصف من الكلام 1/ 300.

(5) في نس أن تحافوا وتشفقوا.

(6) انظر قول الجمهور في شرح الرضي على الكافية 5/ 229 - 231.

(7) في نس عده الرضي تكلف؛ إذ لم يظهر هذا المضاف.

(8) وانظر شرح الكافية 5/ 230.

(9) البقرة: 177.

ولكن صاحب البر من آمن بالله، أو ولكن البر من آمن بالله) أراد بذكر المثل  
 ذكر جزئي من الكل كما هو دأبهم في إثبات المطالب، فلا يرد ما قيل: إن التنظير  
 بالآية ليس في موضعه؛ لأنها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة، وما  
 نحن فيه كلي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات<sup>(1)</sup>؛ (والثاني أنه من باب زيد  
 عدل 136/ وصوم، يعني من<sup>(2)</sup> الإخبار بالمصدر/ عن اسم العين للمبالغة<sup>(3)</sup>،  
 وقيل: تقدير المضاف، وقال الكوفيون: المصدر بمعنى اسم الفاعل<sup>(4)</sup>، وقال ابن  
 عصفور: الصحيح أن والفعل في موضع الخبر؛ لأن العرب لما نطقت به على  
 الأصل نطقوا به اسم فاعل<sup>(5)</sup>، كقوله:

إِلَّيَّ عَسَيْتُ صَائِمًا

(ومثله ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾<sup>(6)</sup> قيل: جعله من  
 باب الإخبار بالمصدر [عن اسم العين]<sup>(7)</sup> على وجه المبالغة لا يتأتى هنا لما يلزم  
 عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا يتنفي أصل المعنى<sup>(8)</sup>، وفيه بحث [تقدم في بحث  
 أن]<sup>(9)</sup>..

(والثالث: أن أن زائدة لا مصدرية، وليس بشيء، لأنها قد نصبت)  
 والزائدة لا تنصب<sup>(10)</sup> خلافاً للأخفش<sup>(11)</sup>، وقد مر الجواب عن قوله، (ولأنها لا

(1) انظر شرح الدمامي على المغني 300/1.

(2) في س: بإضافة: باب.

(3) في س: على وجه المبالغة.

(4) انظر قول الكوفي في الجنى الثاني 464.

(5) انظر المقرب 107، والجنى الثاني 464.

(6) يونس: 37.

(7) ساقط من س.

(8) انظر شرح الدمامي على المغني 301/1.

(9) في س: يجوز أن يرجع النفي إلى الأصل لا إلى القيد.

(10) في س: بإضافة: عند الجمهور.

(11) انظر قول الأخفش في الجنى الثاني 464، وشرح الدمامي 301/1.

تسقط إلا قليلاً) فإن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم كزيادة ما في نحو: وجه ما، ولزومه مضطرد في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيد، كما قال الرضي<sup>(1)</sup>، فلا يرد ما قيل: للخصم أن يقول عليه: كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته<sup>(2)</sup>.

(والقول الثاني: أنها فعلٌ متعدٍّ بمنزلة قاربٍ معنىً وعملاً، أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل، وحذف الجار توصعاً) [اعترض الرضي بأنه]<sup>(3)</sup> لم يثبت في معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً<sup>(4)</sup>؛ إذ هو طمع في حق غيره تعالى، (وهذا مذهب سيويه<sup>(5)</sup> والمبرد<sup>(6)</sup>).

والثالث: أنها فعلٌ قاصرٌ بمنزلة قرب، [وأن الفعل]<sup>(7)</sup>: بدل استعمال من ناعلهما، وهو مذهب الكوفيين<sup>(8)</sup> قال الرضي: والذي أرى أن هذا وجه قرب<sup>(9)</sup>، (ويرده [أنه يكون حيثل]<sup>(10)</sup> بدلاً لازماً يتوقف عليه فائدة الكلام) [وايضاً]<sup>(11)</sup> أنه إبدال قبل تمام الكلام، ويجى الفعل بغير أن (وليس هذا شأن البذل) وهذا يصلح [أن يكون]<sup>(12)</sup> مانعاً من وقوعه لازماً، [فسقط ما قبل]<sup>(13)</sup>: لهم أن يقولوا: أي مانع يمنع من وقوع البذل لازماً في بعض الصور مع

<sup>(1)</sup> انظر شرح الكافية 5/ 230.

<sup>(2)</sup> شرح الدمامني على المغني 1/ 301.

<sup>(3)</sup> في سؤ وزنه بأنه.

<sup>(4)</sup> شرح الكافية 5/ 231.

<sup>(5)</sup> انظر الكتاب 3/ 157.

<sup>(6)</sup> قال المبرد: وبغيرها مصدر لأنها لقارته، والمصدر اسم الفعل، وذلك قولك: عسى أن ينطلق، وعسى أن أقوم، أي دنوت من ذلك وقارته المقتضب 3/ 68.

<sup>(7)</sup> في المغني وأن يفعل.

<sup>(8)</sup> انظر قول الكوفيين في الجنى الداني 464، وشرح الكافية للرضي 5/ 131.

<sup>(9)</sup> المصدر السابق.

<sup>(10)</sup> في المغني أنه حيثل يكون.

<sup>(11)</sup> في سؤ ويرده أيضاً.

<sup>(12)</sup> ساقط من سؤ.

<sup>(13)</sup> في سؤ فلا يرد.

يجي مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور ربّ إذا كان ظاهراً والبذل أولى بذلك؛ لأنه المقصود بالحكم<sup>(1)</sup>.

(والرابع: أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأنّ والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأنّ هذا البذل سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة [حمزة - رحمه الله -] <sup>(2)</sup> ﴿وَلَا يَخْسِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلَمَّا لُمُّوا بِهِمْ خَيْرٌ﴾<sup>(3)</sup> بالخطاب) وقد مر التفصيل [في بحث أنّ]<sup>(4)</sup>، (واختاره ابن مالك<sup>(5)</sup>).

الاستعمال الثاني: أن تسند إلي أنّ والفعل [كأنه تفنّن]<sup>(6)</sup> ولا فمقابل الأول أن يقال: عسى أن يقوم زيد، (فتكون فعلاً تاماً هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكن سُدّت أنّ وصلتها في هذه الحالة مسدّ الجزأين<sup>(7)</sup>) الاسم والخبر، (كما في: ﴿أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾<sup>(8)</sup>)، إذ لم يقل أحد: إنّ حسب خرجت في ذلك عن أصلها) قال الحلبي: أن يتركوا سدّ مسدّ مفعولي حسب عند الجمهور، ومسدّ أحدهما عند 1/137 الأَخْفَشِ<sup>(9)</sup>.

(الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: عسى زيدٌ يقوم، وعسى زيدٌ سيقوم، وعسى زيدٌ قائماً

(1) انظر شرح الدمامي على المنني 1/ 301.

(2) إضافة من المنني.

(3) آل عمران: 178.

(4) في س في أن المصدرية.

(5) انظر شرح التسهيل 1/ 394.

(6) في س أراد التفنّن.

(7) انظر شرح التسهيل 1/ 394.

(8) العنكبوت: 2.

(9) الدر المصون 5/ 357.

[والأول قليل]<sup>(1)</sup> قال الجوهري: ربما شبه عسي بكاذ واستعملوا الفعل بعده  
بغير أن<sup>(2)</sup>، (كقوله:  
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَأَاهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ)<sup>(3)</sup>

يت من الوافر لهدبة بن خشرم العذري، وقيله:

يُؤرِّثُنِي اكْتِسَابُ أَبِي لُمَيْرٍ فَقَلْبِي مِنْ كَأَيْتِهِ يَكْتِيبُ  
فَقُلْتُ لَهُ هَذَاكَ اللَّهُ مَهْلًا وَخَيْرُ الْقَوْلِ دُو اللَّبِّ الْمُصِيبُ

يؤرثني يسهرني، والاكْتِسَابُ الحزن، واللَّبُّ العقل، والكَرْبُ كالضرب  
الحزن الشديد، وأمست دخلت في المساء، وفيه ظرف له، وقيل: بمعنى: صرت،  
وفي خبره<sup>(4)</sup>، ويروى بفتح التاء وضمها، فالضم للشاعر والفتح لابن عمه أبي  
نمير الذي كان معه في السجن حين [قاله]<sup>(5)</sup>، ويكون خبر عسى، واسمها ضمير

<sup>(1)</sup> في نس والاستعمال الأول من هذه الثلاثة قليل.

<sup>(2)</sup> الصحاح (ع. س. ي) 2/ 1762.

<sup>(3)</sup> البيت لهدبة بن خشرم منسوب له في الكتاب 3/ 159، شرح أبيات سيويه 1/ 142، شرح التصريح  
1/ 283، المقاصد النحوية 2/ 184، شرح شواهد المغني 1/ 443، الخزانة 9/ 328، وبلا نية في شرح  
الفصل لابن يعيش 7/ 117، الجنى الثاني 462، أسرار العربية 128.  
والشاهد فيه: عجيء المضارع المجرد من أن في موقع الخبر وهو يكون.

- وهدبة هو: أبو عمير هُدْبَة بن خَشْرَم بن كرز العذري، شاعر نصيب مرغلل ورواية، من بادية  
الحجاز، (ت 50 هـ). انظر معجم الشعراء 531 - 532، الشعر والشعراء 497 - 500، سمط اللالي  
1/ 249، الأعلام 8/ 78.

<sup>(4)</sup> قال السيوطي: قال ابن يسمون: ويجوز أن يكون أمست بمعنى صرت، وفيه في موضع نصب على الخبر  
متعلقاً بمحذوف شرح شواهد المغني 1/ 444.

<sup>(5)</sup> في نس قال الشعر.

قال البغدادى: قال ابن المسترقي: روى بفتح التاء وضمها من أمست والنحويون إنما يروونه بالضم،  
والفتح عندي أولى؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه في السجن... الخزانة 9/ 332.



الكرب، وخبرها جملة وراء فرج، ويجوز أن تكون تامة، وفرج فاعله، وزواه، أي: خلفه، أو قدّامه ظرف [له]<sup>(1)</sup>، والفرج بالجيم: كشف الغم.

[والثالث: أقل]<sup>(2)</sup> ولا يخفى وجه تقديمه على الثاني (كقوله) أي:

قول الراجز:

(أَكْثَرْتُ فِي الْعَذَلِ مُلْحاً دَائِماً لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً)<sup>(3)</sup>

[رجز لم يعرف راجزه؛ ولهذا قال أبوحيان: سقط الاحتجاج به، ورؤد بأنه لو كان كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويه لم يعلم قائلها. العذل وزان العدل الملامة]<sup>(4)</sup>، وملحاً اسم فاعل من الإلحاح، ولا تكثرن بنون التأكيد الخفيفة، (وقولهم في المثل عسى الغوير أبوؤساً) [قالت: الزباء فصار مثلاً لكل ما يخاف أن يأتي منه شر]<sup>(5)</sup>، والغوير تصغير الغار [والأبؤس الداهية كما في القاموس]<sup>(6)</sup>، وقيل: جمع بؤس، وهو العذاب والشدة في الحرب]<sup>(7)</sup>، (كلدا

(1) في نسّ لها.

(2) في نسّ والاستعمال الثالث من الثلاثة أقل.

(3) رواية المغني: أكثر في اللوم.

والرجز منسوب لرؤية في المقاصد النحوية 161/2، وشرح شواهد المغني 444/1، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 83/1، الحزانة 316/9، وبلا نسية في الجنى الداني 463، شرح الفصل لابن يعيش 14/7، الارتشاف 120/2، شرح أبيات المغني 341/3.

والشاهد فيه: قوله صائماً فهو اسم مفرد جاء خيراً لنسّ.

(4) في نسّ قيل: قائله: رؤية، والعذل يفتح المهمله وسكون المعجمة الملامة. قال العيني: كد قيل إن قائله هو رؤية بن المجاج، وقال أبوحيان: هذا بيت مجهول لم ينسب الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به... قلت: لو كان الأمر كما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويه... المقاصد النحوية 161/2.

(5) في نسّ مثل مشهور لكل شيء يخاف أن يؤتى منه شر.

وانظر مجمع الأمثال للميداني 395/2.

(6) القاموس المحيط (ب. أ. س) 225/2.

(7) في نسّ والأبؤس جمع بؤس، وهو العذاب والشدة في الحرب كذا قيل، وفي القاموس الأبؤس الداهية ومن عسى الغوير أبوؤساً

قالوا، والصواب أنهما عما حذف فيه الخبر<sup>(1)</sup>، أي: يكون أبوساً، وأكون صائماً؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي) هذا يقتضي أن يقدر المحذوف 'أن' مع الفعل، قال ابن قاسم: جمهور البصريين على أن حذف 'أن' من خبر 'عسي' ضرورة<sup>(2)</sup> ([ولأن المرجو كونه صائماً، لا نفس الصائم]<sup>(3)</sup> [والثاني]<sup>(4)</sup> نادر جداً كقوله:

عَسَى طَيْسٌ مِنْ طَيْسٍ بَعْدَ هَلِوٍ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ<sup>(5)</sup>

بيت من الطويل لقاسم بن رواحة إنما قال: 'من طيس'، لأن القتال كان بين بطنين وهذه إشارة إلي الحالة الحاضرة، يعني: لعل البطن المغلوبة من طيس في القتال تنصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة، أو هذه الحرب، والسين قائمة مقام 'أن' لكونهما للاستقبال، وألغيات جمع غلة بضم المعجمة وهي حرارة العيش، والكلى جمع كلية أو كلوة بضم الكاف.

(1) في 'س' بإضافة: قال الرضي: إنها شاذان على تضمينهما معنى كان.

(2) الجنى الثاني 462.

(3) إضافة من المقي.

(4) في والاستعمال الثاني.

(5) البيت لقاسم بن رواحة منسوب له في معجم الشعراء 271، شرح شواهد الغني 1/ 445، شرح أبيات الغني 1/ 344، الخزانة 9/ 341، وبلا نسبة في الجنى الثاني 460، شرح الفصل لابن عيسى 8/ 148، المص 1/ 418، شرح ديوان الحماسة للتبريزي 3/ 12.

والشاهد فيه: مجيء الفعل بعد 'عسى' مقروناً بالسين وهو نادر.

- وقاسم هو: قاسم أو قسامة بن رواحة السبيعي، شاعر جاهلي.

انظر معجم الشعراء 271، المؤلف والمختلف 161، الخزانة 9/ 344.

طيس هي: طيس بن أدد قبيلة عظيمة من كهلان من القحطانية. انظر معجم قبائل العرب 2/ 689.

(وعسي<sup>(١)</sup> فيهن فعل ناقص) [محتاج]<sup>(٢)</sup> إلى خبر منصوب (بلا إشكال.  
[والسادس]<sup>(٣)</sup> من استعمالات عسي<sup>(٤)</sup> (أن يقال: عساي وعساك وعساء  
وهو قليل) لأن الأصل أن يتصل بها الضمير/ المرفوع، (وفيه<sup>(٤)</sup> ثلاثة مذاهب:  
أحدها: أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعل  
مجراها في اقتران خبرها بأن قاله سيويه<sup>(٥)</sup>) (ويرجح أنه التجوز في الفعل  
والحرف أحسن من التجوز في الضمير، لأن المضمرات ترد الأشياء إلى  
أصولها]<sup>(٦)</sup>.

(والثاني: أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب  
مكان ضمير الرفع) اسماً لعسي، وأن الفعل خبرها كما في عسيت أن تفعل،  
(قاله الأخفش<sup>(٧)</sup>)، ويردّه امران: أحدهما: أن إنابة ضمير إنما [ثبتت]<sup>(٨)</sup> في  
المنفصل، لمحو: ما أنا كانت ولا أنت كأننا تمثيل لمجرد النيابة، وإلا فكل من أنت  
وأنا ضمير مرفوع منفصل ناب عن المجرور، (وأما قوله:

[يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ<sup>(٩)</sup>]

(١) في س: بإضافة: أي: في الاستعمالات الثلاثة.

(٢) في س: يحتاج.

(٣) إضافة من المضي.

(٤) في س: بإضافة: مع قلته.

(٥) انظر الكتاب 160/3.

(٦) ما بين الحقيقتين ورد في س: متأخراً بعد قوله: قاله الأخفش، وورد بلفظ: ورجع قول سيويه بأن التجوز في

الفعل والحرف أحسن من التجوز في الضمير؛ لأن المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها.

(٧) قال الرضي: وقال الأخفش: عسي باقية على أصلها، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة، اسماً

لعسي، وقولك: أن تفعل، أو تفعل منصوب المحل خبراً لها كما كان في عسيت أن تفعل، وعسيت تفعل  
شرح الكافية 191/3.

(٨) في المضي ثبت.

(٩) البيت لرجل من حمر منسوب له في شرح شواهد المضي 446/1، المقاصد النحوية 591/4، شرح إبيات

المضي 347/3، الخزائن 428/4. والشاهد فيه: إبدال الكاف من التاء في عصيكا.

بيت من مشطور السريع لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير رضي الله عنه

وبعده:

وَمَا لَنَا عَتَبْنَا إِلَيْكَ

لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفِيكَ<sup>(1)</sup>

عَتَبْنَا أَنْعَبْنَا، وَعَصَبَا<sup>(2)</sup> عصيت (فالكاف بدل من التاء) جعل هذا  
البدل (بدلاً تصريفاً) على أَنْ بدلاً مفعول ثانٍ لمحذوف، أو أبدلت هذه الكاف  
إدخالاً تصريفاً؛ على أنه مصدر محذوف الزوائد، أو اسم وضع موضعه [يعني: أن  
من شأنه أن يذكر في التصريف]<sup>(3)</sup>، (لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن  
مالك<sup>(4)</sup>) لعله اختار مذهب الأخفش لسلامته من حمل فعل على حرف في  
العمل، ولا نظير له، ([والثاني]<sup>(5)</sup>) أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله:

قُلْتُ عَسَا هَا نَارُ كَاسٍ وَعَلَهَا تَشْكِي فَاتَى نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا<sup>(6)</sup>

<sup>(1)</sup> في س: أي: قول واجز من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير:

يَا بَنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْتُكَ

وبعده:

وَمَا لَنَا عَتَبْنَا إِلَيْكَ

لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفِيكَ

<sup>(2)</sup> في س: بإضافة: أراد.

<sup>(3)</sup> ساقط من س.

<sup>(4)</sup> انظر شرح التسهيل 1/ 397.

<sup>(5)</sup> في س والأمر الثاني.

<sup>(6)</sup> البيت لصخر بن الجعد منسوب له في: شرح التصريح 1/ 298، عمدة الحفاظ 1/ 252، الجمع 1/ 423،

الدرر 1/ 302، المقاصد النحوية 2/ 278.

والشاهد فيه: أن خبر عَصَى قد ظهر مرفوعاً.

بيت من الطويل لصخر ابن الجعد [الحضري]<sup>(1)</sup>، كَاسُ اسم امرأة كان  
صخر مفرماً بها<sup>(2)</sup>، وتُشَكَّى أصله تشكى بتاءين، [والعيادة زيارة المريض]<sup>(3)</sup>  
وعسى أجريت مجرى لعل، [وها]<sup>(4)</sup> اسمها، وثار كاس بالرفع خبرها، ولو كان  
ضمير النصب مستعاراً لضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعدها، نعم لو كان ثار كاس  
اسم عسى وها خبرها مثل:

إِلَيَّ عَسَيْتُ صَائِماً<sup>(5)</sup> .....

[أوها]<sup>(6)</sup> نائب عن ضمير الرفع؛ على أنه اسم عسى ضمير الشأن،  
والجملة خبرها لسقط الرد على الأخفش لكنه بعيد.  
(والثالث) من المذاهب: (أنها باقية على إعمالها عمل كان، ولكن قلبَ  
الكلام، فجعل المخبر عنه [غبراً]<sup>(7)</sup> وبالعكس قاله المبرد<sup>(8)</sup> والفارسي<sup>(9)</sup> وردُّ  
باستلزامه في نحو قوله:

يَا ابْنَكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(10)</sup> .....

(1) ساقط من سُ، ثم أضاف: وقيله:

تذكر كاساً إذا سمعت هامة بكت في ذرى نخل طوال جريدها.

(2) في سُ يا ضافة: والذرع ذروة.

(3) ساقط من سُ.

(4) في سُ والضمير.

(5) سبق تخريجه.

(6) في سُ أو الضمير.

(7) في سُ غبراً.

(8) انظر المختضب 72/3.

(9) انظر كتاب الشعر 496/2 - 498.

(10) سبق تخريجه.

الاقتصار على فعل ومنصوبه [وهذا لا يرد على الجمهوراً<sup>(1)</sup>] لجواز  
الاقتصار على الضمير الموضوع للنصب كما في قوله:

زَيْدِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعْنِي لَمَلَى أَوْ عَسَانِي<sup>(2)</sup>

(ولهذا أن يجيباً)<sup>(3)</sup> بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدْعَاهُمَا أَنْ  
الإعراب قُلَيْبٌ، والمعنى بحاله) ونظير هذا المبنى للمفعول فإنه اقتصر فيه على  
الفعل والمفعول بدون ذكر الفاعل.

(السابع) من استعمالات عَسَى زَيْدٌ قائمٌ حكاة ثعلب<sup>(4)</sup>، ويتخرج  
ملا على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر<sup>(5)</sup>،  
وإنكره الرضي بأن ضمير الشأن لا يضمّر في عَسَى<sup>(6)</sup>.

(تنبيه - إذا قيل / زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ احتمال نقصان عَسَى على تقدير 1/138  
لحملها الضمير) فتؤنث وتثنى وتجمع، (وتمامها على تقدير خلوها منه) فحيث  
تقول: عَسَى فِي الْجَمِيعِ وَهُوَ الْأَنْصَحُ، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَخِرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى  
أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾<sup>(7)</sup> (وإذا

<sup>(1)</sup> في نس وهذا لا يرد على غيرهما.

<sup>(2)</sup> بيت من الوافر لعمران بن حطان منسوب له في الكتاب 2/ 375، الارشاد 2/ 125، شرح أبيات سيويه  
لابن السرياني 1/ 524، شرح المفصل لابن يعيش 3/ 120، المقاصد النحوية 2/ 229، الخزانة 5/ 337،  
ولا نسبة في المنتخب 2/ 61، الجنى الداني 466، وصف المباني 249، الخصائص 2/ 267، شرح المفصل  
10/3.

<sup>(3)</sup> في المعنى: يجيباً.

<sup>(4)</sup> قال ابن عقيل: فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف شرح ابن عقيل 1/ 172.

<sup>(5)</sup> في نس بإضافة: لمسى.

<sup>(6)</sup> انظر شرح الكافية 4/ 217 - 218.

<sup>(7)</sup> المحجرات: 11.

قلت: عسى أن يقوم زيداً احتمل الوجهين) نقصان عسى وتماهما (أيضاً ولكن [يكون] <sup>(1)</sup> الإضمار في يقوم لا في عسى) فإن اعتبر يقوم [خالياً من الضمير فزيداً فاعل يقوم] <sup>(2)</sup>، وعسى تامة مسندة إلى أن يقوم، [ولا فاعس] <sup>(3)</sup> ناقصة، و زيداً اسمها وأن يقوم خبرها، هذا على قول من أجاز تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية فعلها مسند إلى ضمير المبتدأ مثل زيد قام عند دخول الفعل الناسخ، وصححه ابن عصفور <sup>(4)</sup> [لا على قول من منع ذلك] <sup>(5)</sup> كما منع في باب المبتدأ فلا يجوز نحو: كان يقوم زيد، كذا قيل <sup>(6)</sup>، وفيه نظير؛ لأن أن يقوم فيما نحن فيه ليس بجملة (اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعاً زيداً) والرباط عمل الفعل الأول في محل الثاني [مثل: «وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا»] <sup>(7)</sup> <sup>(8)</sup>، والاستثناء مفرغ من الظرف مثل: قرأت إلا يوم كذا والتقدير: ولكن يكون الإضمار في يقوم، لا في [عسى] <sup>(9)</sup> كل وقت إلا أن تقدر، واللهم معترض والميم [فيه] <sup>(10)</sup> عوض من يا <sup>(11)</sup>، وقيل: أصله يا الله أمناً بخير فخفض بحذف [يا] <sup>(12)</sup>، ومتعلقات الفعل وهمزته، وتستعمل لمحض النداء مثل: أَللهم ارحمنا، ولتمكين الجواب في نفس

(1) إضافة من المضي.

(2) في نس خالياً من الضمير كان زيد فاعله.

(3) في نس ولا كانت عسى.

(4) انظر شرح جل الزجاجي 376/1.

(5) في نس ومتهم من منع ذلك.

(6) شرح الدماصبي على المضي 304/1، وانظر النصف من الكلام 304/1 - 305.

(7) الجن: 4.

(8) ساقط من نس.

(9) ساقط من نس.

(10) ساقط من نس.

(11) في نس بإضافة: ولذلك لا يجتمعان.

(12) في نس حرف النداء.

قال صاحب الإنصاف: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه يا الله! أمنا بخير! إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة الإنصاف في مسائل الخلاف 341/1، وانظر المجمع 48/2.

السامع كقولك: اللهم لأجواب لمن قال: أقام زيد؟، وللدلالة على الندرة وقلة ونوع المذكور، كقولك: أنا لا أزورك اللهم إلا إذا لم تدعني والمراد هنا هو [الثالث]<sup>(1)</sup>، إذ لا شك في ندرة المستثنى؛ لأن التنازع خلاف الأصل (فيحتمل الإضمار في 'عسى' على إعمال الثاني؛ فإذا قلت 'عسى' أن يضرب زيد عمراً) تعين كون عسى (تامة مسندة إلى أن يضرب) (فلا يجوز كون زيد اسم عسى لثلا يلزم الفصل بين [صلة]<sup>(2)</sup> أن ومعمولها وهو عمراً بالأجنبي وهو زيد؛ ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾<sup>(3)</sup>، [هذا]<sup>(4)</sup> إذا كان مقاماً معمولاً ليعثك [إلا إذا كان مصدراً محذوف، أي: فيقوم مقاماً، فلا!]<sup>(5)</sup>.

(1) في نس الأخير.

(2) ساقط من نس.

(3) الإسراء: 79.

(4) في نس يعني.

(5) في نس وأما إذا كان مصدراً محذوف، أي: فيقوم مقاماً فلا.



## [مبحث: عل]

(عل) بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين؛ أحدهما: استعماله مجروراً بنعم؛ والثاني: استعماله غير مضاف، فلا يقال: أخذته من عل السطح كما يقال: من علو (يسكون اللام مع ضم العين، أو كسرهما نقيض السفلى، ومن فوقه، وقد وهم [في هذا] <sup>(1)</sup>) أي: في استعماله غير مضاف (جماعة منهم الجوهري) حيث قال: يقال: أتيت من عل الدار بكسر اللام، أي: من عالي الدار <sup>(2)</sup>، (وابن مالك <sup>(3)</sup>)، وأما قوله:

يَارَبُّ يَوْمَ لَيْ لَا أَظْلَلُكَ أَرْمَضُ مِنْ ثُحْتٍ وَأَصْحَى مِنْ عُلَّةٍ <sup>(4)</sup>

بيت لأبي الهجنبل، وقيل: لأبي ثروان، كي صفة يوم، وكذا لا أَظْلَلُكَ على بناء المفعول، أي: لا / أَظْلَلُ فيه حذف الجار توسعاً، وأرْمَضُ على صيغة 138/ب المجهول من رمضت قدمه إذا أحرقت من شدة الرمضاء، وكذا أَصْحَى من

<sup>(1)</sup> في نسـ الحوفي هذا.

<sup>(2)</sup> انظر الصحاح (ج. ل. 1) 1768/2.

<sup>(3)</sup> قال ابن مالك في الألفية:

وَأَصْحَى مِنْ عُلَّةٍ وَأَرْمَضُ مِنْ ثُحْتٍ  
لَيْ لَا أَظْلَلُكَ أَرْمَضُ مِنْ ثُحْتٍ وَأَصْحَى مِنْ عُلَّةٍ

قال ابن عثيل: أما الحالة التي نبى فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، فإنها نبى جرحاً على الضم... 68/2 - 70، وانظر المقاصد والمالك 817/2.

<sup>(4)</sup> الرجز منسوب لأبي الهجنبل في شرح شواهد المغني 448/1، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية 545/44، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 87/4، شرح النسيب لابن مالك 245/2، شرح الأشموني 245/2، المعجم 123/2، الخزائن 397/2.

والشاهد فيه: لحرق هاء السكت لعل وهي مبنية على الضم وهو شاذ.

منجبت للشمس ضحاً إذا برزت، وقيل: هما على بناء المعلوم من رمض اليوم إذا اشتد حره، ومن ضحى بكسر الحاء، أي: برز للشمس، ومن علّه بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء، قال أبو علي: الهاء مشكلة لأنها إن كانت ضميراً وجب جر، لأن الظرف لا يبنى في حال الإضافة أو هاء السكت فلا تدخل فيما يبنى على حركة لاتدوم، وقال ابن الخشاب<sup>(1)</sup>: بدل من الواو والأصل علّو كما أبدلت الواو هاء في مسانهة؛ لأن لام سنة واو، لقولهم سنوات [ذكره السيوطي]<sup>(2)</sup>.

(فالهاء للسكت، بدليل أنه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً) لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة التي ظهورها يمنع البناء وسقط ما قيل بل له وجه وهو إضافته للمبنى كما مر في سواك<sup>(3)</sup>، [وأجيب بأن الإضافة]<sup>(4)</sup> إلى المبنى علّة لطلق البناء لا للبناء على الضم.

(ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً له بالغايات كما في هذا البيت، إذ المراد فوقية نفسه، لا فوقية مطلقة، والمعنى أنه تصبيه الرضاء) رمى الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس (من تحته وحر الشمس من فوقه) هنا يشعر بأن أرمض وأضحى على بناء المفعول كما مر، وقيل<sup>(5)</sup>: بيان لحاصل

<sup>(1)</sup> في نسخة: إضافة: الهاء.

<sup>(2)</sup> ساقط من نس.

وانظر شرح شواهد المغني 1/ 448 - 449، شرح أبيات المغني 3/ 354.  
- وابن الخشاب هو: أبو عماد عبد الله، أخذ عن أبي السعادات، وابن الجواليقي، وعلي بن الحسن الرضائي وغيرهم، وأخذ عنه أبو سعيد السمعاني، وأبو أحمد بن سكية وغيرهما، من تصانيفه: شرح مقدمة بن هيرة، الرنجل في شرح الجمل للزجاجي، الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح وغيرها، (ت 567 هـ). انظر مرآة الجنان 3/ 287، بغية الوعاة 2/ 29 - 31، شذرات الذهب 4/ 220 - 222، الأعلام 4/ 67.

<sup>(3)</sup> انظر شرح الدماميني على المغني 1/ 305.

<sup>(4)</sup> في نس ولا حاجة إلى ما قيل إن الإضافة.

ونظر المصنف من الكلام 1/ 305.

<sup>(5)</sup> في نس: إضافة: إنه.

المعنى، فإن اشتداد الحر من أسفل [مسبب]<sup>(1)</sup> عن إصابة الرمضاء له، والبروز للشمس سبب لحر الشمس من فوقه<sup>(2)</sup>.  
(ومثله قول الآخر يصف فرساً:

أَقْبُ مِنْ ثَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ .....<sup>(3)</sup>

[رجز لأبي النجم المجلي]<sup>(4)</sup>، أي: هو ضامر البطن من القب وهو دقة الخصر وعريضٌ خبر ثانٍ لعموٍ محذوفاً، والشاهد في 'مِنْ عَلٍ' حيث جاء مبنياً على الضم.

(ومنى أريد به النكرة كان معرباً كقوله:

كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةِ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ<sup>(5)</sup> .....)

عجز بيت من معلقة امرئ القيس صدره:

(1) في 'س' مسبب.

(2) المنصف من الكلام 305/1.

(3) صدر بيت من الرجز عجزه:

مَتَاوَدٍ كَرَّةٍ أَذْبَرُ أَقْبَلِ

هو لأبي النجم المجلي، منسوب له في الكتاب 290/3، الأهمية 22، شرح شواهد المغني 449/1، المقاصد النحوية 448/3، شرح أبيات المغني 362/3، الخزانة 397/2.

(4) ما بين المعرفين ذكر في 'س' متقلماً بعد قول المنصف: ومثله قول الآخر وورد بلفظ: وهو أبو النجم المجلي الراجز.

(5) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 111، في الكتاب 228/4، شرح التصريح 725/1، شرح الفصل لابن يعيش 86/4، شرح شواهد المغني 451/1، شرح أبيات المغني 373/3، الخزانة 397/2.

بَكْرٌ مَفْرٌ مَقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا

[وقبله:]

وَقَدْ اغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكَنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدَ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

اغتدي أبكر، والوكنات الأعشاش، والمنجرد فرس قصير الشعر،  
والهَيْكَلُ الضخم<sup>(1)</sup> [مكرٌ بكسر الميم وكذا مفرٌ صفتان لمنجرد، أي: يصلح  
للكر والفرار]<sup>(2)</sup> مقبل في مباشرة [الحرب]<sup>(3)</sup> مدبر في التنحي عن الموت،  
والجلمود<sup>(4)</sup> الحجر العظيم، ونحطه أنزله من فوق إلى تحت، يقول هذا الفرس  
متعاد للحرب صالح لجميع أحواله من طلب وهرب وكر وفر، وهذه الصفات  
نبا، أي: جميعاً بمعنى أنها مجتمعة في قوته لا في فعله [دفعه]<sup>(5)</sup> لما بينهما من  
الضاد.

(إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود المحط من مكان ما عال، لا من  
علو مخصوص).

<sup>(1)</sup> ساقط من ن:.

<sup>(2)</sup> ن: من مكر بكسر الميم، أي: يصلح للكر وهو الإقدام، ومكرٌ بالكسر أيضاً، أي: يصلح للفرار.

<sup>(3)</sup> ساقط من ن:.

<sup>(4)</sup> ن: من إضافة: كخصفود.

<sup>(5)</sup> ن: من حالة واحدة.

## بحث: عل'

(عل' بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة) الظرف حال من المبتدأ، أو صفة له: (لغة في لعل' وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام) وهم البصرية<sup>(1)</sup> نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلاعب بها فلان في لعل' إحدى عشرة لغة/ ذكرها 139/ الرضي<sup>(2)</sup>، وقال الكوفية: إنها أصلية؛ لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة<sup>(3)</sup> (قال):

لَا تُهَيِّنُ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تُرَكَّمَ يَوْمًا وَالْذُّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(4)</sup>

بيت من الخفيف، وقيل: من المنسرح<sup>(5)</sup> للأضبط ابن قريع [السعدي]<sup>(6)</sup> من شعراء الدولة الأموية، وقيل<sup>(7)</sup>: قبل الإسلام [بدهر طويل]<sup>(8)</sup>، وكنى بالركوع عن المحطاط الحال، [وقبله]<sup>(9)</sup>:

(1) صاحب الإنصاف: وزعم البصريون إلى أنها زائدة.... فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها زائدة لأنها وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 218 - 219، وانظر الجني الداني 579.

(2) انظر شرح الكافية 6/ 136.

(3) انظر قول الكوفيين في الإنصاف 1/ 218، والجني الداني 579.

(4) البيت للأضبط بن قريع منسوب له في شرح التصريح 2/ 299، المقاصد النحوية 4/ 334، شرح شواهد المغني 1/ 453، شرح أبيات المغني 3/ 379، الخزانة 11/ 450، ولاحقة في الإنصاف 1/ 221، وصف المباني 249، شرح المفصل لابن يعيش 9/ 43، شرح الأشموني 2/ 504. وانظر ترجمة الأضبط في الشعر والشعراء 269، سبط اللالي 1/ 326، الخزانة 11/ 455، الأعلام 1/ 334.

(5) وهو الصحيح بدليل الآيات التي قبله والتي بعده.

(6) ساقط من س.

(7) في بإضافة: وهو جاهلي قديم.

(8) في س: نحو خمسمائة سنة.

(9) وانظر شرح شواهد المغني 1/ 454.

في س: وقبل البيت.

لِكُلِّ ضَيْقٍ مِنَ الْأُمُورِ سَعَةٌ      وَالْمَسَا وَالصَّبْحُ لَا بَقَاءَ نَفْعُهُ

وبعده:

[وَأَقْبَلُ مِنَ الدُّهْرِ مَا أَثَاكَ بِهِ      مَنْ قَرُّ عَيْنًا يَغِيثُهُ نَفْعُهُ]<sup>(1)</sup>

وبعده:

فَقَدْ يَجْمَعُ الْمَالُ غَيْرُ أَكْلِهِ      وَيَأْكُلُ الْمَالُ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ

(وهما) أي: لعل وعلّ (بمنزلة عسى في المعنى وبمنزلة أن المشددة في العمل) نصب الاسم ورفع الخبر، (وعقيل) كزبير<sup>(2)</sup> قبيلة، (تخفّض بهما)<sup>(3)</sup> رتعهما من حروف الجر، (وتجيز في لاهما الفتح تخفيفاً والكسر على أصل النقاء الساكتين) إذ الأصل في البناء السكون، (ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين)<sup>(4)</sup> تمسكاً بقراءة حفص) رواية عن عاصم ((لَعَلَّى أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلِعُ)<sup>(5)</sup> بالنصب<sup>(6)</sup> [وهو]<sup>(7)</sup> عند البصريين منصوب

(1) ما بين المعقوفين لم يذكر في نس، وذكر بدله:

(2) في نس بإضافة: اسم.

قال السيوطي: العقيلي مصغراً منسوب إلى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قلت: وإلى عقيل قرية بمحوران انتهى لب الألباب في تحرير الأنساب.

(3) في نس بإضافة: أي: بلعل وعلّ

(4) قال أبو حيان: وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون ومنه البصريون واحتج الكوفيون بهذه القراءة وقراءة عاصم فتضمنه الذكرى البحر المحيط 7/ 465 - 466.

(5) غافر: 36 - 37.

(6) قال أبو عمر الداني: حفص فاطلع بنصب المين والباقون يرفعونها التيسير 147، وانظر الإقناع 321.

(7) في نس وهذا.

بإضمار أن بعد الفاء في (1) جواب قوله: ﴿ابن لب﴾ (2)، وقال أبو حيان (3):  
بالعطف على التوهم؛ لأن خبر كعل يُصدّر كثيراً بأن (وقوله):

عَلَّ صُرُوفَ النَّخْرِ أَوْ ذَوْلَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لُمَاتِهَا  
فَتُسْتَرِجَعُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا (4)

[رجز لم يعرف راجزه] (5)، الصُرُوفُ الحوادث جمع صرف بالفتح،  
وَالدُّوْلَةُ بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب، [وقيل الأول في الحرب والثاني في  
المال] (6)، وَدِلُّنَا جمع مؤنث من أدالنا الله من عدونا إدالة وهي الغلبة، وَاللِّمَّةُ (7)  
الشدة، وَالزَّفَرَاتُ جمع زفرة وهي إدخال النفس بشدة، وسكنت الفاء للضرورة،  
(وسياتي البحث في ذلك) [يأتي في أقسام العطف] (8) (وذكر ابن مالك في شرح  
العمدة أن الفعل قد يجوز بعد كعل عند سقوط الفاء (9)، وأنشد:

(1) انظر قول البصريين في الدر المصون 42/6.

(2) خافر: 36.

(3) في س: بإضافة: منصوب. وانظر البحر المحيط 466/7.

(4) الأبيات بلا نسبة في شرح شواهد المعنى 454/1، الخصائص 320/1، الإنصاف 220/1، شرح الفصل  
لابن يمين 29/5، الجنى الداني 584، شرح أبيات المعنى 384/3، معاني القرآن للفراء 235/3.  
والشاهد في الأبيات: أنه يجوز نصب جواب كعل بعد الفاء عند الكوفيين، وقد نصب الفعل هنا فتسريع:

في س: هذا وجز أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد.

(6) في س: وقيل: في المال بالضم، وفي الحرب بالفتح.

وانظر شرح الدمامي على المعنى 306/1.

(7) في س: بإضافة: بالفتح وتشديد الميم الشدة: ن.

(8) في س: في الباب الرابع في أقسام العطف.

وانظر معني اللبيب 479/2.

(9) انظر شرح عمدة الحافظ 347/1.

نَمْلُ الْتَفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ      يَجْعَلُكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرَّحْمِ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل منك صفة التفاتاً، وتحوي ظرفه، ومقدر خبر لعل، ونمل  
مفارغ مال، ومن بعد يتعلق به، والقساوة غلظة القلب، الرحم كالرحم بالفتح  
رة القلب ([وهو غريب]<sup>(2)</sup>).

<sup>(1)</sup> البيت بلا نسبة في شرح شواهد المعنى 1/ 454، شرح أبيات المعنى 3/ 388، شرح عمدة الحفاظ 1/ 347.  
<sup>(2)</sup> والشاهد فيه: قوله: نمل فجزم الفعل بعد لعل عند سقوط الفاء.  
إضافة من المعنى.



## [مبحث: عند]

(عند) بالصرف وتركه مبتدأ خبره (اسم للحضور الحسي، نحو: ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ مُسْتَقْبِرًا عَلَيْهِ ﴾<sup>(1)</sup>) فإن استقرار عرش بلقيس في مكان حضور سليمان عليه الصلاة والسلام [مشاهد]<sup>(2)</sup> بالبصر (والمعنوي، نحو: ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾<sup>(3)</sup> وللغرب كذلك)، أي: الحسي والمعنوي، مثل الأولى (نحو: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾<sup>(4)</sup>) ومثال الثاني (نحو: ﴿وَالَهُمْ جَنَّاتُ لَأْمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾<sup>(5)</sup>) فإن المراد علو القدر ورفعته؛ لأن القرب الحسي مستحيل على الله تعالى، لتزوجه عن المكان، (وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفاً) غير متمكن فلا يقال عندك واسع، (أو مجرورة بنون) وحدها (وقول العامة: ذهبت إلى عنده لحن) والظروف التي تدخل عليها من - لكونها أم الباب - خمسة [جمعها قوله]:<sup>(6)</sup>

ب/139

مِنَ الظُّرُوفِ خَمْسَةٌ قَدْ خُصِّصَتْ      بِمَنْ وَلَمْ يَجْرَهَا مَبْوَاهَا  
عِنْدَ وَمَعَ قَبْلَ وَيَعْدُ وَلَدُنْ      شَرَحَ الْإِمَامُ اللَّوْزَقِيُّ حَوَاهَا

(وقول بعض المولدين) المولد اسم مفعول من التوليد<sup>(7)</sup> العربي غير

المحض:

(1) النمل: 40.

(2) في نسخة شاهد

(3) النمل: 40.

(4) النجم: 14 - 15.

(5) ص: 47.

(6) في نسخة السيوطي: وانظر الأشباه والنظائر 3/ 363.

(7) في نسخة: هو.

(كُلُّ عِنْدَ لَكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نَصْفَ عِنْدِي<sup>(1)</sup>)

قال الحريري) أبو القاسم علي بن محمد البصري صاحب المقامات توفي سنة ست عشرة وخمسة [بالبصرة]<sup>(2)</sup> نسب إلى الحرير لعمله أو ليعه: (لحن)<sup>(3)</sup> [خبر لغو] محذوفاً والجملة مقول قال وهو خبر لقول بعض المولدين<sup>(4)</sup> (وليس كذلك؛ بل كل كلمة ذكرت) على بناء المفعول أو الخطاب لغير معين وكذا تنصرف وتعرب وتحكى، ([يراد]<sup>(5)</sup> بها لفظها فسانع أن تنصرف تصرف الأسماء) وإن كان ذلك [اللفظ] مما لا يتصرف كما صرف العامة لفظ 'عند' بجره بغير من<sup>(6)</sup> (وإن تعرب ويحكى أصلها) وتأتي بها على ما هي عليه قال الرضي: فالأكثر الحكاية<sup>(7)</sup>. قال الحريري<sup>(8)</sup>: ولا يقع 'عند' في تصاريف الكلام إلا مجروراً بمن، فأما قول الشاعر: 'كُلُّ عِنْدَ لَكَ عِنْدِي أَلِيَّتْ؛ فإنه من ضرورات الشعر<sup>(9)</sup> وفي المقامة الرابعة والعشرين: ولا يجره غير من' خاصة، وقول العامة: ذهب إلى عنده لحن<sup>(10)</sup> تأمل.

(1) بيت من مجزوء بلا نسبة في درة الغواص 28، شرح أبيات المغني 3/389.

(2) ساقط من نس.

(3) شرح ملحمة الإعراب 208.

(4) في نس خبر مبتدا محذوف عائد إلى المبتدأ الأول وهو قول بعض النحوي خبر جملة قال.

(5) في نس والمغني مراداً.

(6) في نس لا تنصرف كللفظ 'عند' في كلام العامة فإنه صرفه بجره بغير من.

(7) شرح الكافية 4/200.

(8) في نس بإضافة في الدرة.

(9) في نس: كما أجرى بعضهم كيت وسوف يجرى الأسماء المتمكنة فأغربتها في قوله:

لَيْتَ شِعْرِي وَإِنْ مَيَّ لَيْتَ      إِذْ لَيْتَا وَإِنْ سَوَوْنَا عَيْنَا

(10) قال الحريري: وأما المنصوب على الظرف الذي لا ينفقه سوى حرف فهو 'عند' إذ لا يجره غير من' خاصة، وقول العامة: ذهب إلى عنده لحن مقامات الحريري 246.

(تنبيهان - الأول: قولنا: عند اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك<sup>(1)</sup> والصواب اسم لمكان الحضور؛ [لأنها]<sup>(2)</sup> ظرف لا مصدر) لعله أراد بالصواب ما لا يحتاج إلى الحذف لا [عدم]<sup>(3)</sup> الخطأ، وإلا فلم يوافق؟، (وتأتي أيضاً لزمانه) [أي: لزمان الحضور]<sup>(4)</sup>، (نحو: ﴿لَا الصَّبْرُ جُنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى﴾<sup>(5)</sup> ونجيتك عند طلوع الشمس) فإن عند فيهما اسم لزمان الصدمة والطلوع، وهما مصدران.

([الثاني]<sup>(6)</sup>): تعاقب عند كلمتان: لدى مطلقاً، نحو: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾<sup>(7)</sup> ﴿لَدَى الْبَابِ﴾<sup>(8)</sup>، ﴿وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْثَمَ وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾<sup>(9)</sup>، وكدن إذا كان المحل محل ابتداء غاية، نحو: جئت لدن، وقد اجتمعاً أي: كدن، وعند (في قوله تعالى: ﴿اٰكْتِسَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾<sup>(10)</sup>، ولو جيء بعند فيهما أو بكدن لصح، ولكن ترك دفعاً للتكرار وإنما حسن تكرار لدى في ﴿وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ﴾ لتباعد ما بينهما، ولا تصلح كدن هنا أي: في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ﴾؛ (لأنه ليس محل ابتداء) قال الرضي: لدى بمعنى كدن إلا أن كدن يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الأغلب، أو مقدرة، فهي بمعنى: من عند، وأما لدى فهو بمعنى: عند

(1) قال ابن مالك: وعند للحضور أو القرب حياً أو معنى، وربما فتحت عينها أو ضمت تهليل الفوائد 97.

(2) في المخفي فإنها.

(3) ساقط من س.

(4) في س أي: تأتي كلمة عند لزمان الحضور كما تأتي لمكانه.

(5) الحديث أخرجه مسلم انظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة الأولى 190/6 وفي الحديث روايات أخر.

(6) في س التنبيه الثاني.

(7) ظافر: 18.

(8) يوسف: 25.

(9) آل عمران: 44.

(10) الكهف: 65.

ولا يلزمه معنى الابتداء<sup>(1)</sup>، (ويفترقن) أي: كل واحدة من الكلمات الثلاث من الأخرى (من وجه ثان، وهو أن كُدنْ لا تكون إلا فضلة) هذا رأي الجمهور فلا يتفص بنحو: عَلِمَ من لدن زيدٍ على بناء المفعول؛ فإن نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل لا تجوز عندهم خلافاً للأخفش<sup>(2)</sup> (بمخلافهما) أي: بخلاف عند، ولدى فإنهما قد تقعان عمدة خبراً عن المبتدأ/ (بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ﴾<sup>(3)</sup>، ﴿وَعِنْدُنَا كِتَابٌ خَفِيظٌ﴾<sup>(4)</sup>).

(و) يفترقن من وجه (ثالث وهو أن جرهما) أي: جر كُدنْ (بمن أكثر من نصيبها؛ حتى إنها لم تحمى في التنزيل منصوبة) [وقد مر أن الرضي قال: بلزوم من لفظاً أو تقديرأ]<sup>(5)</sup>، (وجر عند كثير وجبر كدى ممتنع).

[ورابع]<sup>(6)</sup> وهو أنهما) أي: عند ولدى (معريان) أما عند فلا نزاع [فيه]<sup>(7)</sup>، وأما لدى فقد ذهب ابن الحاجب إلى بنائها<sup>(8)</sup>، قال الرضي: فلا دليل عليه<sup>(9)</sup> (وهي مبنية في لغة الأكثرين) ومعربة في لغة قيس، قال الحلبي: اللغتان من الإعراب والبناء [تختصان]<sup>(10)</sup> بكدن بفتح اللام وضم الدال آخرها نون، وأما في بقية لغاتنا فهي مبنية عند جميع العرب، [قال ابن الحاجب]<sup>(11)</sup>: إنما بنيت كدنْ

(1) شرح الكافية 166/4.

(2) انظر رأي الجمهور والأخفش في شرح الدماميني على المغني 308/1.

(3) المؤمنون: 62.

(4) ق: 4.

(5) في نس وحتى ذهب الرضي إلى لزوم من لفظاً أو تقديرأ.

(6) في نس ومن وجه رابع.

(7) في نس في إعرابها.

(8) قال ابن الحاجب عند ذكر الأسماء المبنية: ومنها لدا ولدن... الكافية بشرح الرضي 164/4، وانظر الأمالي

889/2.

(9) شرح الكافية 167/4.

(10) في نس تختصان.

(11) ما بين المعنوين ذكر في نس متأخراً بعد قوله الحروف.

لأن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف<sup>(1)</sup>، وفيه أنه يلزم تفريع بناء الأصل على ما يحصل بالتصرف فيه، وقال الرضي: فالوجه فيه أن يقال: إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف [لكونه]<sup>(2)</sup> لازماً لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف. [و من وجه]<sup>(3)</sup> (خامس، وهو أنها قد تضاف [إلى الجملة]<sup>(4)</sup>) كقوله:

لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَابِيبِ<sup>(5)</sup>

.....

عجز بيت من الطويل للقطامي صدره:

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهْنُ وَرُقْنُ

الصریح المصروع، وغوان جمع غانية وهي التي غنيت [بجمالها]<sup>(6)</sup> عن الزينة<sup>(7)</sup>، وراقهن ورقته أعجبهن وأعجبهن، وحتى غاية لهما على التنازع،

(1) قال ابن الحاجب: إنما بيت كدن مع الإضافة... لأن من جملة لغات كدن: كد وهي موضوعة وضع فبت كما بيت مذ الأسية الأمالي 289/2

قال الرضي في شرح الكافية: قال المصنف: الوجه في بناء كدن وأخواته أن من لغاتها ما وضعه وضع الحروف، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها... شرح الكافية 166/4.

(2) في نس ويكنونه.

(3) في نس ويفترقن من وجه.

(4) في المعنى للجملة.

(5) البيت للقطامي منسوب له في أمالي ابن الشجري 1/223، الارتشاف 2/266، شرح شواهد الغني

1/455، شرح التصريح 1/712، شرح أبيات المعنى 3/391، الخزانة 7/86.

- والقطامي هو: أبو سعيد غدير بن شبيب بن عمرو بن حباد التغلبي، المعروف بالقطامي، شاعر فحل، ذكره ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين (ت 130 هـ).

انظر طبقات الشعراء 202، الشعر والشعراء 522 - 524، الخزانة 2/370، الأعلام 5/88 - 89.

(6) في نس بمجسها.

(7) في نس بإضافة: وقيل أو بزوجه.

[والذوائب جمع ذائبة من الشعر، والأصل ذائب لكنهم استقلوا وقوع ألف الجمع بين همزتين فأبدلت الأولى واواً<sup>(1)</sup>، ومنع ابن الدهان إضافة كدُنْ إلى الجملة [وقدر مع الفعل أن]<sup>(2)</sup>، [قال ابن عقيل: ويطل قوله: إضافتها إلى الاسم كقوله]<sup>(3)</sup>:

وَتَذْكُرُ نَعْمَاءَ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَيْعُ .....<sup>(4)</sup>

(و) من وجه (سادس، وهو أنها قد لا تضاف) بل تكون عاملة فيما بعدها (وذلك أنهم حكوا في غُدوة الواقعة بعدها) [كقوله]<sup>(5)</sup>:

فَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبٍ<sup>(6)</sup>

(1) في سُنْ والذوائب الصغائر من الشعر جمع ذؤابة بضم المعجمة وفتح المهملة، وإنما قلبوا المهملة في الجمع واواً كراهة وقوع الألف بين الهمزتين.

(2) في سُنْ وقدر أن في البيت.

(3) في سُنْ ورد ابن عقيل بإضافتها إلى الاسم في قوله. وانظر المساعد 533/1.

(4) في سُنْ ذكر البيت كاملاً وعجزه:

إِلَى أَنْتَ ذَا قِدْثَيْنِ أَيْفُخُ خَائِشِرِ

والبيت بلا نسبة في المصح 161/2، الأشموني 490/2، المعجم المفصل 429/1، الخزانة 111/7.

(5) والشاهد فيه إضافة كدُنْ إلى جملة أَنْتَ يافِعُ.

(6) في سُنْ في قوله.

بيت من الطويل لسفيان بن حرب منسوب له في الدرر 507/1، وبلا نسبة في شرح التصريح 713/1،

المصح 162/2، المقاصد النحوية 429/3، شرح التسهيل لابن مالك 238/2، المساعد 534/1،

الأشموني 491/2، لسان العرب (ل. د. ن) 65/8.

والشاهد فيه: كدُنْ غُدْوَةٌ حيث نصبت غُدْوَةٌ على التمييز.

(الجر بالإضافة والنصب على التمييز) فإنهم شبهوا نون كُدن بالتنوين في جواز حذفها فنصبوا غدوة تشبيهاً بالتمييز في نحو: راقودٌ خلأً، أو بالمفعول في نحو: ضاربٌ زيداً قاله الرضي<sup>(1)</sup>، وقيل: ظاهر كلام المصنف أنه تمييز عن كُدن نفسها، وكان وجهه أن مدلوله مبداً وقت مبهم ففسر ذلك المبهم بـغُدوة<sup>(2)</sup>، [وقيل: التقدير لَدَها غدوة]<sup>(3)</sup> (والرفع بإضمار كان تامة)، أي: لَدن كان غدوة [رواه الكوفيون]<sup>(4)</sup>، (ثم اعلم أن عنداً أمكن من كدى) بمعنى: أكثر استعمالاً وأعم مورداً لا بمعنى التمكن الذي هو كون الاسم معرباً، قال الرضي: وعندٌ أعم تصرفاً من كدى، لأنه يستعمل في حاضر القريب وفيما هو في حركتك وإن كان بعيداً بخلاف كدى فإنه لا يستعمل في البعيد<sup>(5)</sup> (من وجهين):

أحدهما: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني تقول: هذا القول عندي صواب وعند فلان علم<sup>(6)</sup>، ويمتنع ذلك في لدى، ذكره ابن السجري في أماليه<sup>(7)</sup>، 140/ب ومبرمان في حواشيه) وهو بالياء الموحدة كزعفران لقب أبي بكر محمد بن على تلميذ المبرد والزجاج، شارح كتاب سيبويه ومحشيه<sup>(8)</sup>.

(والثاني: أنك تقول: عندي مالٌ وإن كان غائباً، ولا تقول لدى مالٌ إلا إذا كان حاضراً قاله الحريري<sup>(9)</sup>، وأبو هلال العسكري<sup>(10)</sup>) حسن بن عبد الله اللغوي، كان موصوفاً بالعلم والفقه، والغالب عليه الأدب والشعر، ومن شعره:

(1) شرح الكافية 167/4.

(2) شرح الدماغي على المغني 309/1.

(3) ساقط من نص.

(4) في نص ولولا هذا التقدير لزم قطع كُدن عن الإضافة.

قال ابن مالك: وحكى الكوفيون رفع غُدوة على تقدير لدن كان غدوة شرح التسهيل / 238، وانظر المص 162/2.

(5) شرح الكافية 166/4.

(6) في المغني بإضافة: به.

(7) انظر الأمالي الشجرية 224/1.

(8) انظر ترجمته في: طبقات النحويين 125، معجم الأدباء 377/5 - 379، بغية الوعاة 175/2 - 177، الأعلام 273/5.

(9) انظر قول الحريري في شرح الأشموني 494/2، وانظر مرة الغوامص 27 - 28.

(10) انظر قول أبي هلال العسكري في الأمالي الشجرية 224/1، وشرح الأشموني 494/2.

وانظر ترجمته في معجم الأدباء 548/2 - 562، بغية الوعاة 506/1، الخزائن 230/1، الأعلام 196/2.

وَإِنِّي أُنْفَعُ عِيَالِي بِالْأَصَالَةِ وَالْحِجَا      وَمَا رِيحَتْ كَفِّي عَلَى الْعِلْمِ وَالْحِكْمِ  
وَمَنْ ذَا الَّذِي فِي النَّاسِ يُبْصِرُ حَالِي      فَلَا يُلْعَنُ الْقِرْطَاسَ وَالْحَبِيرَ وَالْقَلَمَ

(وابن الشجري<sup>(1)</sup>)، وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند<sup>(2)</sup> وقول غيره أولى، وقد أغنانني هذا البحث عن عقد فصل لكدن ولدى في باب اللام) فلا بأس أن نذكر بعض ما يتعلق بهما وفي كدن عشر لغات كدن بفتح اللام وتثليث الدال وسكون النون، وكدن بفتح اللام وضمها مع سكون الدال وكسر النون، وكدن بالضم فالسكون وفتح النون [وكدن بالفتح والضم مع السكون، وكدن بالفتح وضم الدال]<sup>(3)</sup>، وكنت بقلب الدال تاء ساكنة، والـف لدى تثبت مع الظاهر [وتقلب]<sup>(4)</sup> ياء مع المضمر كالف على، وإلى وقد حكى سيويه عن الخليل: لذلك وعلاك وإلاك.

<sup>(1)</sup> انظر الأمالي الشجرية 224 / 1.

<sup>(2)</sup> انظر قول المعري في شرح الأسموني 494 / 2.

<sup>(3)</sup> في س وكدن بفتح اللام وضمها مع السكون، وكدن بفتح اللام وضم الدال.

<sup>(4)</sup> في س وتقلب.



## [حرف الغين]

### [مبحث: غير]

(حرف الغين المعجمة) 'غير' اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم [معناه]<sup>(1)</sup>، أي: معنى المضاف إليه المفهوم من الإضافة (وتقدمت) عطف على فهم (عليها) أي: على كلمة 'غير' (كلمة كيس وقولهم: لا غير لحن<sup>(2)</sup>) وكأنه مأخوذ من قول السيرا في: الحذف إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد كيس ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجوز الحذف، ولا يتجاوز [ذلك]<sup>(3)</sup> مورد السماع<sup>(4)</sup>، ولكن هذا<sup>(5)</sup> من المصنف غير جيد؛ لأن كلام المشائخ الذين كفى واحد منهم حجة شاهد صدق لسماعه وقد احتج ابن مالك بقول الشاعر<sup>(6)</sup>:

جواباً به تَنجُو اعْتَمِدَ قَوْرَبْنَا      لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَأَ غَيْرُ نُسَالِ<sup>(7)</sup>

وقال الرضي: ولا يحذف المضاف إليه إلا مع لآ التبرئة وليس لكثرة استعمال 'غير' بعدهما<sup>(8)</sup>، (ويقال: قبضت عشرة ليس غيرها) يتصور فيه ستة

(1) في المعنى: المعنى.

(2) في 'س' بإضافة: خارج عن كلام فصيح.

(3) في 'س' بذلك.

(4) انظر قول السيرا في القاموس المحيط (غ. ي. ر) 118/2، والنصف من الكلام 310/1.

(5) في 'س' بإضافة: الحكم.

(6) انظر شرح التسهيل 208/3، والنصف من الكلام 310/1.

(7) بيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 209/3، شرح التصريح 567/1، المع 145/2.

(8) الأشموني 498/2، القاموس المحيط (غ. ي. ر) 118/2.

(9) انظر شرح الكافية: 110/4.

أوجه: أحدها: (برفع غير على حذف الخبر، أي: مقبوضاً و) ثانيها (بنصبها على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوض غيرها؛ و) وثالثها (ليس غير بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(1)</sup> بالكسر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده) قال أبو البقاء: وقرئ شاذاً بالكسر فيهما على إرادة المضاف إليه كما قال الفرزدق:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ<sup>(2)</sup>

إلا أنه في البيت أقرب؛ لأن ذكر المضاف إليه/ في أحدهما يدل على الآخر<sup>(3)</sup> واعترض بأن غيراً<sup>(4)</sup> يجوز أن يبنى على الفتح فلا يتعين كونه خبراً في الوجهين، لجواز أن يكون الاسم، والفتحة فتحة بناء<sup>(5)</sup> وأجيب بأن بناء غير حيثئذ قول مرجوح، فلا يحمل عليه عند إمكان غيره<sup>(6)</sup>؛ (وكيس غير بالضم من غير تنوين) [هذا]<sup>(7)</sup> وجه رابع اختلف فيه (فقال المبرد والمتأخرون: إنها) أي: ضمة

(1) الروم: 4.

(2) في س ذكر البيت كاملاً وصدده:

بِأَمْنٍ رَأَى عَارِضاً يُنْزِلُهُ

ومر من المنسرح للفرزدق في ديوانه 200، الكتاب 1/ 180، شرح شواهد المعنى 2/ 799، المقاصد النحوية، 3/ 451، التبيان في إعراب القرآن 2/ 257، وبلا نسبة في المنتخب 4/ 481، لسان العرب (ي. ا) 476/9.

(3) التبيان في إعراب القرآن 2/ 257.

(4) في س بإضافة: إذا أضيف إلى مبني.

(5) انظر شرح الدمامي على المعنى 1/ 310.

(6) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 199 - ب.

(7) ساقط من س.

غير (ضمة بناء لا إعراب، [وأن غيراً<sup>(1)</sup> شبهت بالغايات) في الإيهام (كقبُلْ  
 بعد<sup>(2)</sup>، فعلى هذا يحتمل أن يكون) غيرٌ في محل الرفع (اسماً<sup>(3)</sup>) أي: ليس غيرها  
 لقبوضاً، (وأن يكون) في محل النصب (خبراً) أي: ليس المقبوض غيرها، (وقال  
 الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كقبُلْ وبعد<sup>(4)</sup>، ولا مكان  
 كنفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض) يعني في حذف المضاف إليه واعتبار  
 ثبوته إلا أنه في كل وبعض ثابت لثبوت بدله وهو التثوين، وفي غير ثابت بنية  
 وجوده لا في التعويض حتى يجب أن ينوب غيرٌ أيضاً، قيل إنهم حكموا ببناء  
 الغايات بنية الإضافة ولو حذف المضاف إليه نسياً منسياً لحكم بإعرابها كما في  
 قوله:

فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا .....<sup>(5)</sup>

وهم ادعوا هنا أن نية الإضافة لا تمنع كون الحركة إعرابية وهل هذا إلا  
 تناقض؟<sup>(6)</sup>، وفيه أن هذا حكم الغايات والأخفش لم يجعل [غيراً<sup>(7)</sup>] منها (وعلى

(1) في المعنى: وإن غير.

(2) انظر المقتضب 429/4.

(3) في نس بإضافة: لكيس.

(4) قال الأشموني: وقال الأخفش: إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبُلْ وبعد فهي اسم لا خبر.

شرح الأشموني 497/2.

(5) بيت من الوافر عجزه:

أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَسَاءِ الْفَرَاتِ

وهو ليزيد بن الصقع في الخزنة 426/1 - 429، لسان العرب (ج. م. م) ولعبد الله بن يعرب في المقاصد  
 النحوية 435/3، شرح التصريح 719/1، وبلا نية في أوضح المسالك 132/2، المعج 143/2، الدر  
 المصون 371/5.

والشاهد فيه: قبلاً حيث أعرِبْ منوناً لأنه تطلع عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(6) مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 199 - ب، 200 - أ.

(7) في نس غيراً.

هذا فهو الاسم وحذف الحبر) أي: ليس غير العشرة مقبوضاً (وقال ابن خروف: يمتثل الوجهين) [كونها ضمة وكونها ضمة إعراب]<sup>(1)</sup> (وليس غيراً بالفتح والتنوين) وجه خالص، (وليس غيراً بالضم والتنوين) وجه سادس (وعليهما فالحركة إعرابية، لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض) [من]<sup>(2)</sup> المضاف إليه (فكان المضاف إليه مذكور) كما في كل وبعض وكما في الظروف المقطوعة عن الإضافة، قال الرضي: يجوز فيها على قلة أن يعوض التنوين عن المضاف إليه فتعرب قال:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَرْدَ أَرْدَ شَتْوَتِهِ فَمَا شَرَبُوا بَعْدَ عَلَى لَدُوْهُمْ خُمراً<sup>(3)</sup>

ومنه القراءة الشاذة ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(4)</sup> فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما أعرب منها وما بُني، وهو الحق، وقال بعضهم: بل إنما أعربت لعدم تضمّن معنى الإضافة، فمعنى كنت قبلاً، أي: قديماً ومعنى ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾: أي: متقدماً ومتأخراً لأن من زائدة ويجوز تنوين هذه الظروف لضرورة الشعر مرفوعة أو منصوبة<sup>(5)</sup> (ولا تتعرف غير بالإضافة، لشدة إيهامها) يعني وإن أضيفت إلى المعرفة، نحو: رأيت رجلاً غيرك؛ لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذات دون ذات؛ إذ كل ما في الوجود ليس إلا ذاته موصوفة

(1) في سكون ضمة غير يائية وكونها إعرابية.

قال الأشموني: قال المبرد ضمة بناء... وقال الأخفش: إعراب...، وجوزهما ابن خروف شرح الأشموني 497/2، وانظر شرح التصريح 717/1.

(2) في س عن.

(3) بيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 133/2، شرح التصريح 719/1، شرح الرضي على الكافية 107/4، المقاصد النحوية 436/3، الدر المنصور 371/5.

(4) والشاهد فيه: بعداً حيث أعرّب لأن الشاعر لم ينو الإضافة لا لفظاً ولا معنى.

(5) الروم: 4. قال أبو حيان: «قرأ أبو السماك والجاحدري وعون العجلي من قبل ومن بعد بالكسر والتنوين فيهما البحر المحيط 162/7، وانظر المهرر الجيزي 328/4.

(5) انظر شرح الكافية 107/4 - 108.

بهذه الصفة؛ ولهذا منع المحققون إدخال اللام على غير، وعدوا أن يقال: قُلْ  
الغير كذا لئلا، (وتستعمل 'غير' المضافة)<sup>(1)</sup> صفة 'غير' (لفظاً على وجهين:

أحدهما - وهو الأصل - أن يكون صفة للنكرة، لمحو: ﴿نَعْمَلْ  
صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾<sup>(2)</sup>، أو لمعرفة قريبة منها، لمحو: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ  
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(3)</sup> الآية؛ لأن المعرفة الجنسي / قريب من النكرة) سواء كان اسماً 141/ب  
موصولاً أو لا [فإن]<sup>(4)</sup> المعرفة باللام قد يقصد به الحقيقة من حيث الوجود في  
ضمن الأفراد، وتدل القرينة على أن المراد به البعض، فيصير في المعنى كالنكرة،  
وإن كان في اللفظ [كالمعرفة]<sup>(5)</sup>، وكذا الاسم الموصول وحينئذ يجوز أن يعتبر في  
﴿الذين أنعمت﴾ جانب المعنى فيوصف بغير المغضوب عليهم، وجانب اللفظ قد  
يوصف به أيضاً [وإلى هذا يشير قوله]<sup>(6)</sup>: (ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين) كما  
في<sup>(7)</sup>: 'عليك بالحركة غير السكون' (ضعف إبهامها) وبسبب ضعفه تقرب من  
المعرفة، فيجوز أن يوصف بها ما هو ضعيف التعريف، (حتى زعم ابن السراج  
أنها حينئذ تعرف)<sup>(8)</sup>، ويرده الآية الأولى) يعني قوله تعالى: ﴿صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا  
نَعْمَلُ﴾<sup>(9)</sup>، أي: الصلاح؛ لأن عملهم كان فاسداً، وكذا يرده قول الشاعر:

إِنْ قُلْتُ خَيْرًا قُلْتُ شَرًّا غَيْرُهُ .....<sup>(10)</sup>

(1) في 'س' بإضافة: بالرفع.

(2) فاطر: 37.

(3) الفاتحة: 7.

(4) في 'س' لأن.

(5) في 'س' معرفة.

(6) في 'س' وإليه أشار بقوله.

(7) في 'س' بإضافة: قولك.

(8) قال أبوحيان: ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحداً تعرف بإضافته إليه البحر المحيط 1/ 28، وانظر  
شرح الدمامي على المغني 1/ 311، والنصف من الكلام 1/ 310.

(9) فاطر: 37.

(10) صدر بيت من الكامل عجزه:

أَوْ قُلْتُ شَرًّا مَدَّ بِمَدِّهِ

وهو للأسود بن يعفر في الخزنة 4/ 207، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي 2/ 273.

واجب بأنه حمل على البدل لا على الصفة؛ إذ حمل 'غير' على الأكثر مع كونه صفة؛ لأن الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه<sup>(1)</sup>.

(والثاني: أن تكون استثناء) أي: أداة استثناء حمل على إلا كما حلت إلا على 'غير' في الصفة<sup>(2)</sup> إلا أن حمل 'غير' على إلا أكثر من العكس؛ لأن التصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف [وقد ذكرنا معنى الحمل في بحث إلا]<sup>(3)</sup> (فتعرب بإعراب الاسم التالي إلا في ذلك الكلام) لأن الاسم الذي بعدها لما كان مشغولاً بالجر لإضافة 'غير' جعل الإعراب الذي كان يستحقه للاستثناء عليها بطريق العارية (فتقول: جاء القوم غير زيد بالنصب) حتماً كما تقول: ما جاءني غير زيد بالرفع حتماً، (وما جاءني أحد غير زيد بالنصب) على الاستثناء (والرفع) على البدل، (قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾)<sup>(4)</sup> يقرأ برفع 'غير' قراه ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وعاصم، (إما على أنه صفة لا لقاعدون لأنهم جنس) ولم يقصد به قوم بأعيانهم قاله: البيضاوي<sup>(5)</sup> [وضعف]<sup>(6)</sup> بأنه ذكر الرضي وغيره أن المعرف باللام في حكم النكرة لكن لا يوصف بما يوصف به النكرة إلا بجملة فعلية فعلها مضارع<sup>(7)</sup>، (وإما على أنه استثناء وأبدل على حد: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾)<sup>(8)</sup> ويؤيده قراءة النصب<sup>(9)</sup>

(1) الجيب الرضي انظر شرح الكافية 274/2.

(2) في 'س' بإضافة: ومعنى الحمل في 'غير' أنه صار ما بعدها مقابراً لما قبلها نقيضاً وإثباتاً كما بعد إلا ولا تعتبر مغايرة له ذاتاً أو صفة كما كانت في الأصل ومعناه في إلا بالعكس.

(3) ساقط من 'س'.

(4) النساء: 95.

قال ابن الجزري: واختلفوا في 'غير' أولي فقرأ المدنيان وابن عامر والكسائي وخلف بنصب الرءاء، وقرأ الباقر بن رعمها النشر في القرآت العشر 2/189، وانظر الإقناع 315، واللباب في علوم الكتاب 6/581.

(5) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/382.

(6) قال الشهاب: وقيل غير معرفة هنا لأن المعرفة لا توصف بالنكرة وإن أريد بها الجنس، وإنما توصف بجملة فعلية مضارعة... حاشية الشهاب على البيضاوي 3/332.

(7) انظر مواهب الأريب ج/1 اللوحة 201-ب.

(8) النساء: 66.

(9) قال ابن الجزري: واختلفوا في إلا قليلاً منهم فقرأ ابن عامر بالنصب وكذا هو في مصحف الشام وقرأ الباقر بالرفع وكذا في مصاحفهم النشر في القرآت العشر، وانظر الإقناع 315، واللباب في علوم الكتاب 6/473.

لما فيه من توافق القراءتين، ولا يمنعه جواز النصب على الحال، وقيل: نصبه على الحال مشكلاً؛ لأنه معرفة<sup>(1)</sup> (وإنَّ حُسْنَ الوصف في «غَيْرِ الْمُعْضُوبِ عَلَيْهِمْ»<sup>(2)</sup> إنما كان لاجتماع امرين الجنسية والوقوع بين الضدين) هذا تعليل لحسن الوصف وما تقدم من قوله: «لأن المعرفة» ولأن «غير» تعليل لجوازه فلا تعارض<sup>(3)</sup>، (والثاني مفقود هنا) فيه بحث؛ لأن الحلبي حكم بوقوع «غير» هنا بين الضدين<sup>(4)</sup>، وقال بعض المحققين إن الغير هنا يكتسب التعريف لأن «غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ» هو: من لا ضرر له، وضعف الأول؛ (ولهذا) أي: لفقد الأمر الثاني (لم يُقَرَأْ) «غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ» (بالخفص صفة للمؤمنين إلا خارج [السبعة])<sup>(5)</sup> نصب على الظرف/ أو الحال من الخفص، أي: إلا خارج قراءة القراء السبعة وهي 142/1 قراءة الأعمش<sup>(6)</sup> و[أما]<sup>(7)</sup> ما في المدارك من نسبة الجر إلى حمزة [أحد السبعة]<sup>(8)</sup> [فقليل]<sup>(9)</sup>: إما سهواً أو اعتماداً على رواية شاذة عنه<sup>(10)</sup>، (لأنه لا وجه لها إلا الوصف) وقد عرف أنَّ المحسن له مفقود، ولم يجوز كونها بدلاً؛ لأن النكرة إذا أبدلت من المعرفة فالنعت، ولأن قوله: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» ليس في سياق النفي حتى يستثنى منه على البدل؛ لأنه جيء به بياناً للقاعدين لا غير،

(1) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 201 - ب.

(2) الفاتحة: 7.

(3) في نس بإضافة: في كلامه.

(4) قال السمين: غير إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فاما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية فيتعرف غير حيثن بالإضافة، تقول: «مررت بالحركة غير السكون والآية من هذا القبيل الدر المصون 1/ 83.

(5) في المعني: السبع.

(6) قال ابن عادل: قرأ ابن كثير وأبو عمر وحمزة وعاصم: «غير» بالرفع، والباقون بالنصب، والأعمش بالجر الباب في علوم الكتاب 6/ 581.

- والأعمش هو: أبو محمد سليمان بن بهرام الأعمش الأسدي الكوفي، تابعي مشهور عالم بالقرآن والحديث والفرائض، أخذ القراءة عرضاً عن زر بن حبیش، ويحيى بن وثاب، ومجاهد بن جبر وغيرهم، وروى القراءة عنه عرضاً وسامعاً: حمزة الزيات، وجريز بن عبد الحميد، وطلحة بن مصرف وغيرهم (ت 148 هـ).

انظر غايه النهاية في طبقات القراء 1/ 315 - 316، شذرات الذهب 1/ 320 - 323، مرآة الجنان 1/ 239، الأعلام 3/ 135.

(7) ساقط من نس.

(8) ساقط من نس.

(9) في نس قبل.

(10) انظر شرح الدمامي على المعني 313/1.

قاله: ابن الحاجب<sup>(1)</sup>، (وَقَرَأَ مَالِكُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ غَيْرَهُ)<sup>(2)</sup> بالجر صفة على اللفظ [قراءة الكسائي]<sup>(3)</sup> (و) قرأ الباقون (بالرفع على الموضع)<sup>(4)</sup>؛ لأن من زائدة (و) قرأ عيسى بن عمرو (بالنصب على الاستثناء) وهي شاذة<sup>(5)</sup> (و) تحتمل قراءة الرفع الاستثناء، (على أنه بدلاً)<sup>(6)</sup> على المحل مثل (لا إله إلا الله)<sup>(7)</sup> وفي إعراب [اسم الله]<sup>(8)</sup> أقوال:

أحدها: الرفع على البدلية من محل إله وهو رأي ابن مالك<sup>(9)</sup> أو من المستكن في الخبر المحذوف، والثاني: على خبرية لا التبرئة به قال جماعة، ورجحه ناظر الجيش<sup>(10)</sup> والثالث: أن لا بمعنى غير صفة لاسم لا وهذا معزوف إلى عبد القاهر<sup>(11)</sup> والرابع: أن لا إله في موضع الخبر ولا الله في موضع المبتدأ، والأصل: الله إله فدخل لا وإلا للحصر، وهذا منسوب إلى الزغشري<sup>(12)</sup> والخامس: أنه مرفوع بإله قد أغنى عن الخبر كما في أقسام الزيدان وسيأتي ما يتعلق به في الباب الخامس، (وانتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام) واحترز

(1) الأمالي 1/ 246.

(2) الأعراف: 59 وغيرها.

(3) ما بين المعقوفين ذكر في نس متقدماً بعد قوله: بالجر.

(4) قال ابن الجزري: «اختلفوا في: من إله غيره... فقرأ أبو جعفر والكسائي بخفض الراء وكسر الهاء بعدها، وقرأ الباقون: برفع الراء وضم الهاء النشر في القراءات العشر 2/ 203 وانظر الإقناع 323.

(5) قال أبو حيان: وقرأ عيسى ابن عمر: غيراً بالنصب على الاستثناء، والجر والرفع أنصح البحر المحيط 4/ 320، وانظر الباب في علوم الكتاب 9/ 177.

(6) في المفتي: إبدال.

(7) الصف: 35.

(8) في نس الاسم الجليل.

(9) قال ابن مالك: ... ورفضت المبدل من اسم لا؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنبه لأنه معرفة موجب، ولا إنما تعمل في منكر منفي شرح التسهيل 2/ 285.

(10) قال خالد الأزهرى بعد ذكر كلام ابن مالك: «وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين. والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا شرح التصريح 1/ 544.

(11) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 202 - 1.

(12) انظر المصدر السابق.



به عن<sup>(1)</sup> نحو: 'ما جاءني غير زيد بالرفع (عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور<sup>(2)</sup>؛ وعلى الحالية عند الفارسي<sup>(3)</sup> واختاره ابن مالك<sup>(4)</sup>، وعلى التشبيه بظرف المكان<sup>(5)</sup>) لاشتراكهما في الإبهام (عند جماعة) قال الرضي: لا حاجة إلى هذا العذر؛ لأن حركة 'غير' لما بعدها على الحقيقة، وهي عليها عارية يدل على ذلك جواز 'ما جاءني غير زيد وعمرو' بالرفع عطفاً على محل 'زيد'؛ لأن المعنى: ما جاءني إلا زيد<sup>(6)</sup> (واختاره ابن الباذش<sup>(7)</sup>) علي بن أحمد الغرناطي من نخاة المغرب، توفي سنة ثمان وعشرين وخمس مائة، (ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت [لبنى]<sup>(8)</sup>) كقوله:

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تُطَقَّتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ<sup>(9)</sup>

(1) في 'س' بإضافة: الناقص.

(2) قال ابن عصفور: 'وأما الاسم الواقع بعد 'غير' فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً بإضافة 'غير' إليه، ويكون حكم 'غير' في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد 'إلا' في جميع ما تقدم ذكره المقرب 189.

(3) قال الأزمري: 'وحيث نصبت فخاصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيويه وإليه ذهب الفارسي في التذكرة شرح التصريح 775/1.

(4) قال ابن مالك: 'والجواب عن نصب 'غير' بلا واسطة أنه منصوب على الحال، وفيه معنى الاستثناء كما أن ما وصلتها في نحو: قاموا ماعداً زيداً مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء... وهو الصحيح شرح التسهيل 278/2.

(5) في 'س' بإضافة: وهو سوى.

(6) انظر شرح الكافية 181/2.

(7) قال الأشموني: 'انتصاب 'غير'... على التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش' شرح الأشموني 260/2. وانظر ترجمة ابن الباذش في غاية النهاية 518/1 - 519، بغية الوعاة 142/2 - 143، الأعلام 255/4.

(8) في 'المنفي': إلى سني.

(9) البيت لقيس بن رفاعة الأنصاري، منسوب له في شرح المفصل 80/3، شرح أبيات سيويه 180/2، شرح شواهد المنفي 458/1، وللكتاني في الكتاب 329/2، ولأبي فیس بن الأسلت في شرح أبيات المنفي 395/3، الخزائن 406/3، وبلا نسبة في الإنصاف 287/1، شرح التصريح 13/1، أمالي ابن الشجري 46/1، شرح الكافية للرضي 181/2، المجمع 173/2. والشاهد فيه: بناء 'غير' على الفتح جوازاً لإضافتها إلى سني وهو أن المصدرية.

- وأبو قيس هو: عامر بن جشم بن وائل بن زيد بن قيس.  
انظر شرح أبيات المنفي 180/2، الأعلام 250/3.

بيت من البسيط لأبي قيس بن رفاعه وقبله:

ثُمَّ ارْعَوَيْتُ وَقَدْ طَالَ الْوُقُوفُ بِنَا      فِيهَا فَصِرْتُ إِلَى وَجْتَاءِ شِمْلَالٍ

قال الزعشمري: يريد إنه أطال الوقوف على الدار ثم ارعوي عنها، أي: رجع فصار إلى راحلته<sup>(1)</sup> [فيه إشارة]<sup>(2)</sup> إلى أن الخطاب لنفسه، وقيل: لراكب الناقة بلا تعيين<sup>(3)</sup>، وألوجتاء الناقة الشديدة، وضمير منها لها، والشملال بالكسر الخفيفة السريعة والأوقال جمع وقل [بفتحين]<sup>(4)</sup> وهي الحجارة [وسكون القاف]<sup>(5)</sup> شجر المقل، أو ثمره [والمعنى أنه لم يمنع الناقة من الشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت، يريد حدة نفسها أو أنها لما سمعت صوتها حنت إلى / وطنها]<sup>(6)</sup> واشتاتت إلى عطنها فلم تشرب، (وقوله: 142/ب

لَمْ يَقْنِيسَ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ      ثُلْفُهُ بَحْرًا مُقْبِضًا خَيْرَهُ<sup>(7)</sup>)

بيت مقفى من الرمل، وقيل: من الرجز<sup>(8)</sup>، كذا أمر من لا يلوذ ويقيس<sup>(9)</sup> [مفعوله]<sup>(9)</sup> وغيره مبنياً على الفتح فاعل يابى [وثلفه تجده من الإلقاء]<sup>(10)</sup>

(1) انظر قول الزعشمري في شرح شواهد المغني 458/1.

(2) في س' يشير.

(3) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 202 - ب.

(4) في س' يفتح القاف.

(5) في س' وسكونها.

(6) في س' يعني لم يمنع الناقة أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة غصون ذات أثمار فنفرت من صوتها ويريد

أنها حديدة الحسن وهو وصف محمود فيها وأنها لما سمعت صوت تلك الحمامة حنت إلى وطنها.

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 458/1، والمقاصد النحوية 138/3 وشرح أبيات المغني 398/3،

شرح التسهيل 313/2، الارتشاف 323/2.

والشاهد فيه: أن 'غيره' فاعل يابى وبني على الفتح لإضافته إلى مبني وهو الضمير.

(8) قال المحي: هذا رجز لم أتف على اسم راجزة المقاصد النحوية 138/3.

(9) في س' متعلق به.

(10) في س' وثلفه من الإلقاء أي تجده.

جزوم؛ [لأنه]<sup>(1)</sup> جواب الأمر، ونجراً مفعوله الثاني، ومفيضاً صفة من الإفاضة من فاض الماء إذا كثر حتى سال، ونخيرة مفعول مفيضاً، وضميره للبحر، كما أن ضمير غيره وتلفه لقيس، (وذلك في البيت الأول أقوى، لأنه انضم فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمن غير معنى إلا) [فأ]<sup>(2)</sup> تضمن الاسم معنى الحرف على قسمين: قسم يوجب البناء كتضمن من وكـ [الف]<sup>(3)</sup> الاستفهام، وقسم لا يوجه كتضمن الظروف المعربة معنى قي، وتضمن غير معنى إلا من هذا [القسم]<sup>(4)</sup> فلا اعتبار به لكون غير لازم ولكن يصلح<sup>(5)</sup> مقوياً للبناء، ثم ما ذكره مبني على أن التفرع في الموجب نادر صرح به الرضي، وسقط ما قيل: إن تعليقه يوجب بناء غير في الأول وليس كذلك بدليل رواية الضم وإن فقد التضمنين في الثاني [ممنوع]<sup>(6)</sup> يجوز أن يكون المعنى حين يأبى إلا هو، والتفرع فيه جائز وإن كان موجباً، إجراء له مجرى النفي كما في قوله ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾<sup>(7)</sup> [وفيه إنه]<sup>(8)</sup> لا يلزم من جواز التفرع في يأبى [إلا بهذا الطريق]<sup>(9)</sup> جوازه بغير بل هو مقصور على الاستثناء بـإلا.

(تنبيهان - الأول: من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول الحكمي هو بفتحتين [القب]<sup>(10)</sup> أبي نواس:

(1) ساقط من نس.

(2) ساقط من نس.

(3) في نس وألف ولعله الصواب.

(4) في نس الثبيل.

(5) في نس لا بأس أن.

(6) في نس غير مسلم.

(7) التوبة: 32. وانظر شرح الدمامي على المغني 1/ 313، والمصنف من الكلام 1/ 313.

(8) في نس وقد يقال.

(9) في نس بإلا.

(10) ساقط من نس.

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِهِمُ وَالْحَزْنَ<sup>(1)</sup>

بيت من المديد<sup>(2)</sup>، (وفيه ثلاثة [أعاريب]<sup>(3)</sup>):

أحدها: أَنْ [غَيْراً]<sup>(4)</sup> مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه) وفيه ضمير أضيف لغير، وإليه للآ، ولما بالكسر خبر مقدم مبتدؤه (مرفوع يغني عن الخبر، وذلك) أي: وجه الإغناء ظاهر، (لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض لنفياً وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه قيل: ما مأسوف) [أي: محزون من أسف كـعلم]<sup>(5)</sup> (على زمن ينقضي مصاحباً للهم والحزن؟، فهو نظير ما مضروب الزيدان؟، والثائب عن الفاعل) في مأسوف (الظرف) يعني: على زمن، (قاله ابن الشجري<sup>(6)</sup> وتبعه ابن مالك<sup>(7)</sup>).

[والثاني]<sup>(8)</sup> أَنْ [غَيْراً]<sup>(9)</sup> خبر مقدم والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى غير مذكور) فلزم الإضمار قبل الذكر (فيأتي بالاسم الظاهر

<sup>(1)</sup> البيت لأبي نواس وليس في ديوانه منسوب له في: أمالي ابن الحاجب 2/ 637، الدرر 1/ 195، ويلا نسبة في الجمع 1/ 32، شرح الكافية للرضي 1/ 220، شرح الأشموني 1/ 256، الخزانة 1/ 345. قال البغدادي: وهذا لأبي نواس وهو ليس بمن يشهد بكلامه، وإنما أو رده الشارح مثلاً للمعالة.... الخزانة 1/ 346 - 347. <sup>(2)</sup> في نس' بإضافة: ويعدده:

إِسْمًا يَزْجُرُ الْحَيَاةَ تَكْسَى عَاشِقٍ يَسِي أَمْنٍ مِنْ الْمَحْنِ.

<sup>(3)</sup> في المعني: أوجه.

<sup>(4)</sup> في نس' والمعني غير.

<sup>(5)</sup> في نس' اسم مفعول من أَسِفَ كـعلم، أي: حَزَنَ.

<sup>(6)</sup> انظر الأمالي الشجرية 1/ 32 - 33.

<sup>(7)</sup> قال ابن مالك: وأجرى في ذلك غير قائم، ولجوه مجرى ما قائم فهيل الفوائد 44.

<sup>(8)</sup> ساقط من نس'.

<sup>(9)</sup> في نس' والمعني غير.

[مكانه] (1) دفعا [له] (2) (قاله ابن جني (3) ورجحه، (وتبعه ابن الحاجب) قال في الأمالي: وأولي ما يقال في إعرابه: أنه أوقع المظهر موضع المضمر، والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير متأسف عليه، فلما حذف مبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر وهو وجه حسن (4)، وذكر الوجه الأول على الاحتمال، وبه [تبين] (5) وجه تخصيص الأول بابن/ الشجري وابن مالك، فلا 1/143 يرد ما قيل: لأوجه لتخصيصه بهما، لأنه مما ذهب إليه ابن جني وابن الحاجب أيضاً (6).

(فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا متمتع) وقد ذكرناه في بحث إن المكسورة الخفيفة.  
(قلنا في الشر، وهذا) أي: قول الحكمي (شعر فيجوز فيه، كقوله:

أنا ابنُ جَلٍّ ..... (7)

(1) ساقط من نط.

(2) في نس' لذلك الإضمار.

ثم أضاف: فقيل: غير مأسوف على زمن مكان غير مأسوف عليه.

(3) انظر قول ابن جني في شرح أبيات المغني 5/4.

(4) الأمالي النحوية 127 - 128.

(5) في نس' ظهر.

(6) انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 205 - أ.

(7) بعض بيت تمامه ذكره المؤلف في الشرح، وهو لسحيم ابن وثيل منسوب له في الكتاب 207/3، شرح التصريح 338/2، شرح المفصل 63/3، الإيضاح في شرح المفصل 131/1، شرح أبيات المغني 6/4، الحزانة 255/1 والمرجي في الطول 288، وبلا نسبة في أوضح المسالك 97/3، شرح شواهد المغني 749/2، المص 105/1، شرح الأشموني 465/3. والشاهد فيه: أن أصله: أنا ابن رجل جلا، فحذف الموصوف وهو رجل لضرورة الشعر.

- وسحيم هو: ابن وثيل بن عمرو اليربوعي التميمي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام (ت 60 هـ) انظر طبقات الشعراء 213، الشعر والشعراء 464، الإمامة 148/2 - 149، الأعلام 79/5.

- والمرجي هو: أبو عمر عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القرشي، كان من الفرسان المحدثين (ت 120 هـ). انظر الشعر والشعراء 416 - 417، سمط اللآلي 1/422 - 423، الحزانة 98/1 - 99، الأعلام 109/4.

بعض بيت من الوافر لسجيم بن وثيل، وقيل: للمرجي تمامه:

أنا ابنُ جَلَاً وَطَلَّاعُ الثَّانِيَا      مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تُعْرِفُونِي

[وبعده:

فَإِنْ مَكَائِنَا مِنْ جَمْعِيٍّ      مَكَانُ اللَّيْلِ مِنْ وَسْطِ الْعَرِينِ<sup>(1)</sup>

الثانیا جمع ثنية وهي: العقبة<sup>(2)</sup>، والمراد بـطلاعتها: ركاب لصعاب الأمور  
بقهرها بمعرفته ونجاريه وجودة رأيه، أو قاصد معالي الأمور، (أي: أنا ابن رجل  
جلا الأمور) هذا باعتبار الأصل وإلا ففي القاموس: ابن جلا الواضح الأمر  
ورجل معروف<sup>(3)</sup> ومنه يعرف أن جلاً في الأصل بمعنى: انكشف أمره، لا بمعنى  
كشف كما [يوهم]<sup>(4)</sup> كلام المصنف [حكى أن الحجاج لما قدم العراق والياً أمر أن  
يمنع الناس في الجامع فصعد المنبر مثلثاً فوقف ساعة ثم أنشد البيتين]<sup>(5)</sup>  
(وقوله:

نُزِمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى النَّبَشْرِ<sup>(6)</sup>)

(1) ساقط من نس.

(2) في نس بإضافة: أو السن.

(3) انظر القاموس المحيط (ج. ل. ا) 4/356.

(4) في نس يشعر.

(5) ساقط من نس. وانظر الباب في الأنساب 77/2.

- والحجاج هو: أبو محمد الحجاج بن يوسف الثقفي، قائد داهية، (ت 95 هـ).

(6) الرجز بلا نسبة في: الخصائص 2/147، شرح التصريح 2/129، الإنصاف 1/114 - 115، شرح

شواهد المفني 1/461، شرح آيات المفني 2/312، المعجم 3/129.

والشاهد فيه: أن أصله: بكفي رجل كان تحلف الموصوف المضاف إليه لضرورة الشعر.

[رجز]<sup>(1)</sup> وقبله:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَوَاطِرٍ وَحَجَرٍ      وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ السَّوْثَرِ

كِبْدَاءٌ كَحَسَنَاءِ قَوْسٍ وَاسِعَةِ الْمَقْبِضِ [وَضَمِيرُ تَرْمِيٍّ لَهَا وَمَقْطَعٌ]<sup>(2)</sup> نُونُ  
الْثَنِيَّةِ فِي يَكْفِيٍّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى رَجُلٍ مَقْدَرٍ وَجُمْلَةٍ كَانَتْ [صِفَتُهُ]<sup>(3)</sup>، (أَيُّ: يَكْفِي رَجُلٌ  
كَانَ).

والثالث: إنه غير المحذوف، و«مأسوف» مصدر جاء على مفعول  
كالمعسور، والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غير آسف على زمن  
هذه صفته، قاله ابن الحشاش<sup>(4)</sup> عبد الله بن أحمد، من نخبة بغداد<sup>(5)</sup>، توفي سنة  
سبع وستين وخمسمائة، (وهذا ظاهر التعسف) أراد به كثرة الاعتبار [و«خلاف»]<sup>(6)</sup>  
الظاهر<sup>(7)</sup> لا الأخذ على غير الطريق حتى يقال: [إن ثبت استعماله عن العرب  
مصدراً]<sup>(8)</sup> فلا نزاع في قوله ولا تعسف [حيثئذ]<sup>(9)</sup>؛ إذ ليس في ذلك إلا حذف  
الابتداء لقريته، وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعنى الفاعل، وهو مسموع أيضاً،  
والأ فلهذا الإعراب غير مقبول.

(1) في س من الرجز.

(2) في س و ترمي مستند إلى ضميرها.

(3) في س صفة ذلك المقدر.

(4) في س بإضافة: وزان غياض.

وانظر قول ابن الحشاش في الحواشي 346/1.

(5) في س بإضافة: المتأخرين.

(6) في س وخالفة.

(7) في س بإضافة: لحذف الابتداء وجعل مأسوف مصدراً، ثم جمعه بمعنى الفاعل.

(8) في س إن ثبت عن العرب استعماله مصدراً.

(9) ساقط من س.

(التنبية الثاني: [من أبيات [مشكل] <sup>(1)</sup> المعاني] <sup>(2)</sup>) يعني: الأبيات التي  
يُقال عن معانيها، وفيه رمز إلهي أن الإشكال في بيت حسان باعتبار المعنى لا  
الإعراب كما في بيت الحكمي، وقال السخاوي: إنما يعنون بها ما أشكل ظاهره  
وكان باطنه مخالفاً لظاهره وإن لم يكن فيه غريب، أو كان غريبه معلوماً <sup>(3)</sup>، (قول  
حسان) رحمه الله.

أَمَّا فَلَـمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بَغِيرِهِ نَمِيْ بِدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِيًا <sup>(4)</sup>

بيت من الطويل الفاء اعتراضية وجملة بدأ صفة نبي، (فيقال) في وجه  
الإشكال: (سواء هو غيره، فكانه قال: فلم نعدل غيره بغيره، والجواب) عن  
الإشكال (أن الهاء في بغيره للسوى، فكانه قال: لم نعدل/ سواء بغير السوى، وغير 143/ب  
[سواء] <sup>(5)</sup>) هو نفسه عليه الصلاة والسلام، فالمعنى فلم نعدل سواء به) ولك أن  
تحمّله على زيادة غير أو سواء، أي: فلم نعدله بغيره، وقيل <sup>(6)</sup>: المراد بالسوى  
العدل <sup>(7)</sup> لا معنى غير، أي: فلم نعدل عدله بعدل غيره [وفيه أنه] <sup>(8)</sup> يحتاج إلى  
تقدير مضاف.

(1) ساقط من نس.

(2) في المعنى: من مشكل أبيات المعاني.

(3) انظر قول السخاوي في الأشياء والنظائر 205/5.

(4) البيت لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ومنسوب له في المزهري في اللغة 45/1، وبلا نسبة في شرح شواهد

المعنى 461/1، شرح أبيات المعنى 13/4، الحجة لأبي علي الفارسي 249/1.

(5) في المعنى: السوي.

(6) في نس بإضافة: ويظهر في وجه آخر، وهو أن يقال.

(7) في نس بإضافة: والإنصاف

وانظر شرح الدمامي 315/1.

(8) في نس وفيه أن العدل مع كونه بمعنى السوى.



## (حرف الفاء)

### [مبحث: الفاء المفردة]

(الفاء المفردة : حرف مهمل) عن العمل (خلاقاً لبعض الكوفيين)  
يعني: الكسائي وأصحابه، صرح به ابن عقيل<sup>(1)</sup>، وقال الجرمي من البصريين: إن  
الفاء والواو وأو ناصبة بأنفسها، ذكره الرضي<sup>(2)</sup>، ومن قال أراد ببعض الكوفيين  
الجرمي فقد وهم<sup>(3)</sup> (في قولهم: إنها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، وللمبرد في  
قوله: إنها خافضة<sup>(4)</sup>) في نحو :

فَمَيْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعِ.....

تقدم شرحه في بحث رب<sup>(5)</sup> (فيمن جر مثلاً والمعطوف، والصحيح أن  
النصب بأن مضمرة كما سيأتي) في آخر بحث الفاء، (وأن الجر بزب مضمرة)  
لا بالفاء، وقد حكى ابن عصفور، وابن مالك، والرضي إجماع النحاة على ذلك  
[كما مر]<sup>(6)</sup>.

وترد على ثلاثة أوجه:

(1) قال ابن عقيل: وقال الفراء وبعض الكوفيين: النصب بالخلاف، وقال الكسائي وأصحابه والجرمي: بالفاء والواو المساعد 84/3.

(2) شرح الكافية 6/136.

(3) مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 207 - 1.

(4) انظر المقتضب 319/2.

(5) انظر ص 151 من هذا البحث.

(6) كذا في المفتي، وفي نس كما تقدم في رب، وهو ساقط من تلويح.  
وانظر ص 149 من هذا البحث.

أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور: أحدها: الترتيب، وهو نوعان: معنوي، وهو كون المعطوف بها لاحقاً متصلاً بلا مهلة<sup>(1)</sup> (كما في قام زيد فعمرو) فإن قيام عمرو بعد قيام زيد بلا مهلة، (وذكرى) وهو عطف مفصل على مجمل، والترتيب الذكري [وليس بمنحصر فيه]<sup>(2)</sup> قال الرضي: وقد تفيد [الفاء]<sup>(3)</sup> العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً على ما قبلها في الذكر، لا إن مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان، كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَيْشَأَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾<sup>(4)</sup>، [وقوله: ﴿وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ النَّبْأَ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾]<sup>(5)</sup> فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح [بعد جري ذكره]<sup>(7)</sup> (لحمو، ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾)<sup>(8)</sup> [هذا إنما يكون مثلاً للتفصيل بعد الإجمال إذا كان ضمير عنها للكرامة والنعيم كما في الكشف]<sup>(9)</sup>، وأما إذا كان للشجرة فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي؛ لأن إخراجهما من الجنة بعد الإزلال عن الشجرة، أو للجنة فلا تفصيل]<sup>(10)</sup>؛ لأن الذي كانا فيه هو الجنة فهما متساويان، (ولحمو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾)<sup>(11)</sup>، ولحمو: ﴿وَتَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ

(1) في س' فشارك ثم في إفادة الترتيب، وتفارقها في أنها تفيد الانفصال.

(2) في س' ليس بمنحصر فيه.

(3) ساقط من س'.

(4) الزمر: 70.

(5) الزمر: 74.

(6) ساقط من س'.

(7) في س' بعد جري ما ذكره، ومنه عطف تفصيل المجمل على المجمل.

وانظر شرح الكافية 6/ 149 - 150.

(8) البقرة: 36.

(9) انظر الكشف 1/ 121.

(10) في س' أي: من الكرامة والنعيم كما في الكشف، فيكون من التفصيل بعد الإجمال فيصح التمثيل بالآية ولا

فهي مثال للمعنوي إن كان ضمير عنها للشجرة، ولا تفصيل إن كان للجنة.

(11) النساء: 153.

رَبُّ إِنْ إِبْنِي مِنْ أَهْلِي»<sup>(1)</sup> الآية) يعني: أنه يصح إرادة النداء نفسه ولا داعي لجعل [نادى] بمعنى: أراد النداء، كما قال الزنجشيري<sup>(3)</sup> بل لا وجه له؛ لأن الإخبار عنها خلو عن فائدة الخبر ولازمها، وفي الانتصاف أن النداء على بابِه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده، فليس من عطف الشيء على نفسه، بل من عطف المجموع على أحد أجزائه، وهما متغيران (ولحو: ﴿لَمْ تُؤْضَأْ فُقْسَلْ وَجْهَهُ وَيَذِيهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرَجَلَيْهِ﴾<sup>(4)</sup>) عطف على يديه<sup>(5)</sup> ويحتمل على رأسه إخباراً عن مسح الخفين والمعطوف بالفاء مجموع ما<sup>(6)</sup> بعدها لا بعض الفصل كما قيل/ في قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾<sup>(7)</sup>، إن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخيرتين على مجموع الأولين<sup>(8)</sup> (وقال الفراء: [إنها]<sup>(9)</sup> لاتفيد الترتيب مطلقاً وهذا - مع قوله إن الواو تفيد الترتيب - غريب) لمخالفته قول الجمهور<sup>(10)</sup> في الموضعين ومعاكسته (واحتج بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَبَجَاءَهَا بِأَسْتَايَاتَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾<sup>(11)</sup>) [فإن]<sup>(12)</sup> مجئ البأس سابق

(1) هود: 45.

(2) في نس إلى جعل.

(3) قال الزنجشيري: فإذا قلت فإن كان النداء هو قوله: رَبِّ فكيف عطف قال رَبِّ على نادى بالفاء؟ قلت:

أريد بالنداء إرادة النداء الكشف 406/2.

(4) في الموطأ ما يقرب من هذا اللفظ وهو قوله: وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بَالٍ فِي السُّوقِ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ دَعَى لِحَافَتَهُ لِيَصْلِيَ عَلَيْهَا حِينَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَسَحَّ عَلَى خَفَيْهِ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا الْمَوْطَأُ، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين 33.

(5) في نس بإضافة: وتأخيرها وعناية للنظم.

(6) في نس بإضافة: وقع.

(7) الحديد: 3.

(8) انظر شرح الدمامي على المغني 416/1.

(9) إضافة من المغني.

(10) وقال الأزهري: والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقاً، والفراء يمنع ذلك مطلقاً... شرح التصريح 161/2، وانظر معاني القرآن للفراء 371/1 وشرح الدمامي على المغني 316/1.

(11) الأعراف: 3.

(12) في نس لأن.

على الإهلاك، (وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بانها للترتيب الذكري) لأن  
[نبيت]<sup>(1)</sup> البأس تفصيل للإهلاك الجمل، (وقال الجرمي: لا تفيد الغاء الترتيب  
في البقاع ولا في الأمطار<sup>(2)</sup>)، بدليل قوله:

( ..... بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلِ<sup>(3)</sup>)

[بيت]<sup>(4)</sup> من معلقة امرئ القيس تمامه:

قَفَا بُبْكُ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ      يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلِ

قفأ خطاب لصاحبيه بدليل بُبْكُ، أو لواحد والثنية للتكرير، والألف  
منقلبة من النون الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف، ومنّ للتعليل، والسقط  
بالكسر فالسكون متقطع الرمل، واللوى بالكسر والقصر رمل<sup>(5)</sup> يلتوي،  
والدُّخُولُ بالفتح، وَحَوْمِلُ كـجَعْفَرُ موضعان، (وقولهم: مطرنا مكان كذا فمكان  
كذا، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

الأمر الثاني: التعقيب<sup>(6)</sup>، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال:  
تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدة (متطاوله،  
ودخلت البصرة فبغداد إذا لم تُقِمَّ في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى:  
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَّةً﴾<sup>(7)</sup> قال الرضي:

(1) في س نبيت.

(2) انظر قول الجرمي في شرح التصريح 161/2، والجنى الداني 63.

(3) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 91، الكتاب 205/4، شرح شواهد المغني 1/463، الحزانة  
332/1 والشاهد فيه: أن الغاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، فمراد الشاعر الترتيب الذكري.

(4) في س آخر بيت.

(5) في س بإضافة: معوج.

(6) في س بإضافة: قيل: معناه كون ما بعد الغاء يعقب ما قبلها من غير مهلة ولا تراخ ولم يرتفعه فقال.

(7) الحج: 63.

إفادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا ينافي كون [الثاني]<sup>(1)</sup> المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كما في الآية؛ فإن اخضرار الأرض يتدئ بعد نزول المطر لكن بعد مدة ومهلة فجيء بالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار، ولو قيل: ثم تصبح نظراً إلى إتمام الاخضرار<sup>(2)</sup> [جاز<sup>(3)</sup>]، (وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك: إن يسلم فهو يدخل الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة) قاله ابن الحاجب في الأمالي<sup>(4)</sup>، (وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى ثم، ومنه الآية) يعنى: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَرَأَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ ﴾، (وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا الطُّفْلَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾)<sup>(5)</sup>، فالفاءات في فخلقنا العلقاة، وفي فخلقنا المضغة، وفي فكسونا بمعنى: ثم، لتراخي معطوفاتها)، قال الرضي: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا الطُّفْلَةَ عَلَقَةً ﴾ بالنظر إلى تمام صيرورتها علقه، ثم قال: ﴿ فخلقنا العلقه ﴾ إلى آخره، نظراً إلى ابتداء كل طور، ثم قال: ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴾، إما نظراً إلى تمام الطور الأخير، وإما استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي هو كمال الإنسانية من الأطوار<sup>(6)</sup> المتقدمة، (وتارة تأتي (بمعنى الواو، كقوله:

(1) ساقط من س.

(2) في س تمامه.

(3) شرح الكافية 6/ 154 - 155.

(4) قال ابن الحاجب: ألفاء للتعقيب من غير مهلة، وإصباح الأرض غضرة بعد النزول إما يكون بعد مهلة والجواب أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فياً فيها ذلك، وإما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط الأول إلى صحة قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما... الأمالي النحوية 39/1.

(5) المومنون: 14.

(6) شرح الكافية 6/ 155.

( ) ..... . بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ<sup>(1)</sup>

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوزُ جلست بين زيد  
 ونعمو<sup>(2)</sup> [فإنَّ بَيْنَ] إنما تضاف إلى شيئين متباينين فصاعداً<sup>(3)</sup>، (واجيب بأن  
 التقدير: بين مواضع الدُّخُولِ فمواضع حومل، كما يجوزُ جلست بين العلماء  
 فالزهاد، وقال بعض البغداديين) أي: بعض النحاة الذين سكنوا بغداد من أهل  
 البلدين والذين أخذوا [العلم]<sup>(4)</sup> منهم<sup>(5)</sup>: (الأصلُ ما بين فحذف ما دون بَيْنَ)<sup>(6)</sup>  
 وفيه حذف الموصول الاسمي، أجازته الكوفيون<sup>(7)</sup>، ومنعه البصريون<sup>(8)</sup>، قال  
 الرضي: لوجه للمنع من حيث القياس؛ إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن  
 كانت فاء، أو عيناً ككُتِبَ، وسنة، وليس الموصول بالزق منهما<sup>(9)</sup>، (كما عكس  
 ذلك) أي: حذف بَيْنَ دون ما (من قال:

يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرَأْنَا إِلَى قَدَمِ .....<sup>(10)</sup>

صدر بيت من البسيط عجزه:

(1) سبق قريباً.

(2) انظر قول الأصمعي في شرح التصريح 157/2.

(3) في س لأن مدخل شيئين يباين أحدهما الآخر فصاعداً.

(4) ساقط من س.

(5) في س بإضافة: إذ لا علم تعرّب إلا من هذين البلدين.

(6) انظر قول البغداديين في الحزاة 7/11.

(7) انظر قول الكوفيين في البحر المحيط 122/1 - 123، والدر المصون 163/1 - 164.

(8) انظر قول البصريين في البحر المحيط 122/1 - 123، والممع 162/3، والحزاة 8/11.

(9) شرح الرضي على الكافية.

(10) البيت لأهرابي من بني سليم في البحر المحيط 122/1، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/464، الممع

163/3 شرح أبيات المغني 4/24، الحزاة 7/11.

والشاهد فيه: أن أصل ما قرأنا: ما بين قرن فحذف بَيْنَ.

الْقَرْنُ الحِصْلَةُ من الشعر (أصله ما بين [ قرن ]<sup>(1)</sup>؛ فحذف بين) مع كونه مراداً (وأقَامَ قَرْنًا مقامها) وأعربه بإعرابها، قيل: يجوز أن يكون ما زائدة، وقَرْنًا تمييزاً، والمعنى محذوف، أي: يا أحسن الناس قرناً، وما بعده إلى قدم، أو على إسقاط الخافض، أي: من قرن إلى قدم<sup>(2)</sup>، ولا يخفى أنه أشدُّ بُعداً من الأول (ومثله: «مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا»<sup>(3)</sup>)، قال: والفاء نائبة عن إلى) قال الحلبي: وهذا مرجوح جداً<sup>(4)</sup>؛ لأن من أثبت كون الفاء بمعنى إلى أثبت في الأماكن مع أنه لا يتعين لجواز أن تكون ما إيهامية، أو صلة، وبُعُوضَةٌ عطف بيان لمُثَلًّا، أو مفعولاً ليضرب، ومُثَلِّحًا، أو هما مفعولان ليضرب، لجريه مجري يُجْعَلُ كما في الكشف<sup>(5)</sup>، قال ابن عادل: الفاء فيه بمعنى إلى<sup>(6)</sup> يعزى للكسائي والقراء وغيرهم من الكوفيين<sup>(7)</sup>، وقال الرضي: قد تجميء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى: إلى على ما حكى [الزجاج]<sup>(8)</sup> تقول العرب: مطرنا بين زبالة فالثعلبية، أي: إلى الثعلبية، وبعضهم يقول: ما زبالة فالثعلبية بحذف بين [ولا يجوز حذف ما لكونه موصولاً]<sup>(9)</sup>، وحكى إجازته عن هشام<sup>(10)</sup>، ومنه بيت امرئ القيس، (ويحتاج هذا

(1) إضافة من المعنى.

(2) شرح الدمامي على المعنى 1/ 219.

(3) البقرة: 26.

(4) في من إضافة: أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها.

(5) الدر المنصور 1/ 164.

(6) انظر الكشف 1/ 108 - 109.

(7) في من إضافة: وهنا.

(8) اللباب في علوم الكتاب 1/ 463.

(9) في من الزجاجي وكذا في شرح الكافية.

(10) ساقط من نص.

وانظر اللباب في تحرير الأنساب 1/ 167، 412.

(11) انظر شرح الكافية 6/ 150.

القول إلى أن يقال: [صححة<sup>(1)</sup>] إضافة بين إلى الدخول لاشتغاله على مواضع، أو لأن التقدير: بين مواضع الدخول، وكون الفاء لل غاية بمنزلة إلى غريب وقد يستأنس له الاستئناس: تحصيل الأنس ودفع الوحش والاستبعاد (عندي [لجيء<sup>(2)</sup>] عكسه) وهو كون إلى للترتيب بمنزلة الفاء، ومن دأبهم حمل العكس على العكس [كحمل<sup>(3)</sup>] النظر على النظر، والتقيض على التقيض (في [لحو<sup>(4)</sup>] قوله :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبِيتِ شَعْباً إِلَى بَدَا إِلْسِي وَأَوْطَانِي بِلَادَ وَأَهْمَا<sup>(5)</sup>

[إذ المعنى شعباً فبدا وهما موضوعان] وقيل: شعب على أنه فلس منهل بين طريق مصر والشام، وبدا وزان فعا وعصى/ في موضع بين طريق مكة 1/145 والشام<sup>(6)</sup>، وقيل: قرية الزهري الفقيه<sup>(7)</sup>، (ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

(1) في المعنى: وصحت.

(2) في المعنى: مجيء.

(3) في نس يحمل.

(4) إضافة من المعنى.

(5) البيت لكثير عزة منسوب له في الخزائنة 463/9، شرح الحماسة للمرزوقي 1288/3، شرح الحماسة للبريزي 140/3 - 141، لسان العرب (ب. د. 1) 360/1، ولجميل بيته في ديوانه 122، وروايته:

لَفُغْصِرِي لَقَدْ حَسَنْتِ شَعْباً إِلَى بَدَا

ولكثير أو لجميل في شرح شواهد المعنى 464/1 - 465، وبلا نسبة في المعجم 163/3، معجم البلدان 357/1. والشاهد فيه: مجيء إلى للترتيب كالفاء، أي: شعباً فبدا.

(6) في نس: شعب بالفتح وسكون الفين المعجمة، وبدا وزان فعا وعصى، [إذ المعنى شعباً فبدا، وهما موضوعان] وقيل: الأول منهل بين طريق مصر والشام، والثاني موضع بين طريق مكة والشام.

قال ياقوت الحموي: شعب بفتح أوله وسكون ثانيه آخره باء موحدة وهو تهيج الشر، وهي غسبة خلف واد القرى كانت للزهري وبها قرية معجم البلدان 352/3.

وقال أيضاً بدأ بالفتح والقصر واد قرب ابلة من ساحل البحر، وقيل: بواد القرى، وقيل: بواد عنبرة قرب الشام... المصدر السابق 356/1 - 357.

(7) انظر المصدر السابق 352/3.



خَلَّتْ بِهَذَا خَلَّةٌ ثُمَّ خَلَّةٌ      بِهَذَا فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا

[بيتان من الطويل لكثير عزة<sup>(1)</sup>] خاطبها في البيت الأول بأنه كما أثرها على أهله أثر بلادها على بلاده فذكر بلاد غيرها، ثم أخبر عنها في الثاني فقال: نزلت بهذا مشيراً إلى شغب ثم بهذا مشيراً إلى بدا.  
(وهذا معنى غريب [للإلى] ولم أر من ذكره)<sup>(2)</sup> قد يقال: إذا كان إجماع النحاة معتبراً لا يجوز خرقه فكيف يثبت للإلى معنى لم يثبت غيره:

لَأَنَّهُ عَنِ خُلُقٍ وَءَائِيٍّ مِثْلُهُ      عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

ولذا قيل: لا نسلم إرادة الترتيب لاحتمال إلى للمعية، أو متعلقة بمحذوف والمعنى: وأنت التي حببت شغباً مع بدا، أو مضموماً إلى بدا<sup>(3)</sup>.  
(والأمر الثالث<sup>(4)</sup>: السببية وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة؛ فالأول نحو: ﴿فَوَكَّزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾<sup>(5)</sup> [فالفاء عطفت<sup>(6)</sup>] جملة قضى على جملة وكز، وإفادة سببية الوكز للقضاء الذي يراد به القتل، (ونحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾<sup>(7)</sup>) ولما كان تلقى الكلمات سبباً لقبول توبته ناسب العطف بفاء السببية، (والثاني نحو: ﴿لَا كِلُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ دُقُومٍ

(1) في نسّهما من الطويل لجميل، وتيل لكثير عزة.

(2) في المعنى: لأنني لم أر من ذكره. وفي نسّ للإلى ولم أرض ذكره.

(3) انظر شرح الدمامي على المعنى 319/1 - 320.

(4) في نسّ بإضافة: من الأمور الثلاثة التي تنفيدها الفاء العاطفة.

(5) القصص: 15.

(6) في نسّ عطفت الفاء.

(7) البقرة: 37.

فَمَا لَثَوْنَ مِنْهَا الْبُطْلُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ <sup>(1)</sup> فَمَا لَثَوْنَ صفة معطوفة على آكلون، وكذا شاربون، والأكل سبب للملاء، والملاء سبب للشرب والفاء مفيدة لهذه السببية (وقد تمحيء) الفاء العاطفة (في ذلك) أي: في عطف [جملة أو صفة] <sup>(2)</sup> [لمجرد الترتيب] من غير دلالة على السببية، وهذا يبان لجريانه في ذلك [ولا فقد فهم من قوله ثلاثة أمور] <sup>(3)</sup>

(ولحو: ﴿إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ يُعْجِلُ سَمِينَ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ <sup>(4)</sup>، ونحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾ <sup>(5)</sup>، ولحو: ﴿فَأَقْبَلْتُ امْرَأَتِي فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ <sup>(6)</sup>، ولحو: ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالْتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ <sup>(7)</sup>. وقال الزمخشري) في أول سورة الصافات: (للفاء مع الصفات ثلاثة

أحوال:

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله :

يَا لَهْفَ زَيْبَةَ لِلْحَارِثِ الصُّبْحِ صَبِيحَ فَالْغَائِمِ فَالْأَيْبِ <sup>(8)</sup>

أي: الذي صبح فغتم فأب.

(1) الواقعة: 52 - 54.

(2) في س' الجملة وعطف الصفة.

(3) في س' وقد فهم من قوله: تغيد ثلاثة أمور أحدها الترتيب.

(4) اللاريات: 26 - 27.

(5) ق: 22.

(6) اللاريات: 29.

(7) الصافات: 2 - 3.

(8) بيت من السريع لأي زيباة منسوب له في: شرح شواهد المغني 1/ 465، شرح الحامسة للبريزي 1/ 74.

شرح أبيات المغني 4/ 30، الخزنة 5/ 107، وبلا نسبة في الجمع 3/ 163، الجنى الداني 65.

والثاني: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، لمحو قولك: 'خذ الأكمل فالأفضل' الظاهر أن هذا المثال وكذا قوله: (واعمل الأحسن فالأجل) من باب الترتيب؛ لأن الفضل [أكمل]<sup>(1)</sup> من الكمال، وكذا الجمال أبلغ من الحسن؛ لأنه رقة الحسن، كما قال سيوي، ذكره الفيومي<sup>(2)</sup> [فهذا الفرق بين الأحسن والأجل]<sup>(3)</sup>.

(والتالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك) أي: التفاوت من بعض الوجوه؛ إذ لا تدل على ترتيب الموصوفات في الوجود البتة، ثم إنه يكون حقيقة<sup>(4)</sup>، (لمحو: 'رحم الله الخلقين فالمتقصرين')<sup>(5)</sup> إن أريد الترتيب في الرحمة، ومجازاً إن أريد<sup>(6)</sup> في الفضل،/ وكلاهما داخل في الدلالة على ترتيب الموصوفات في 145/ب التفاوت من بعض الوجوه، وأما دلالتها على ترتيب الصفات في غير الوجود فمجاز البتة، ومنه ظهر أن القسمة مثلثة كما في الكشف<sup>(7)</sup>، [وقيل]<sup>(8)</sup>: القسمة الصحيحة تقتضي أربعة؛ لأنه كما جاز في الصفات الدلالة على ترتيب معانيها في

(1) في نس' أبلغ.

(2) قال الفيومي: قال سيوي: الجمال رقة الحسن، والأصل: جمالة بالهاء مثل: صَبَّحَ صباحة، لكنهم حذفوا الهاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال المصباح المنير (ج. م. ل) 64.

(3) في نس' والمعجب عن قال: إني لم أتحقق الفرق بين الأحسن والأجل.

(4) في نس' بإضافة: في.

(5) هذا مقتبس من حديث ولفته: عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: 'رحم الله الخلقين قالوا: والمتقصرين يا رسول الله؟ قال: والمتقصرين' صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير 9/43.

(6) في نس' بإضافة: الترتيب.

(7) انظر قول صاحب الكشف في مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 207 - ب.

(8) في نس' وقال اليمني.

قال البغدادي: قال الفاضل اليمني: والقسمة الصحيحة تقتضي أربعة... الخزانة 5/109.

- والفاضل اليمني هو: يحيى بن القاسم بن عمرو بن علي بن خالد العلوي البغدادي الصغاني، مفسر أدب من تصانيفه، تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشف، ودرر الأصداف في حل عقد الكشف، شرح الباب للإسفرنجي وغيرها (ت بعد 750 هـ).  
انظر الخزانة 1/361، الأعلام 8/163.

الوجود كذلك يجوز في الموصوفين، نحو: حل المتمتع فالقارن فالمفرد<sup>(1)</sup>،  
و(البيت) من السريع [مدرج]<sup>(2)</sup> (لابن زبابة<sup>(3)</sup>) هو كُنْسابَة اسم لأم الشاعر كما  
قال المعري<sup>(4)</sup>، قال التتازاني: هو أبو الشاعر؛ لأن الشعر لابن زبابة في جواب  
حارث ابن همام الشيباني حين قال:

أَيَا ابْنَ زَبَابَةَ إِن تُلْقِنِي لَا تُلْقِنِي فِي السُّعْمِ الْغِيَارِبِ

أي: يا حشرة أبي من أجل<sup>(5)</sup> الرجل فيما حصل له، المراد والاتصاف  
بهذه الأوصاف، أو على قصد التهكم بمعنى أنه لم يحصل له تلك الأوصاف  
[والصبحا المعتبر صباحاً]<sup>(6)</sup> وبعدة:

وَاللَّهِ لَوْ لَا قَيْثُهُ وَخَدُّهُ لَا بَسَيفَانَا مَعَ الْغَالِبِ

أي: معي فالتفت لادعاء ظهور أن الغلبة له، ثم قال: [تعريض]<sup>(7)</sup>  
للقطب: والبيت مع أنه من الحماسة ومعناه على ما ذكرنا مذكور في الشروح  
بغلط فيه فيقال: زبابة هو الشاعر نفسه يظهر اللهف والحزن لأجل الحارث أو  
زبابة اسم أبي المهجو أو المدوح، والحارث اسمه<sup>(8)</sup> (يقول: يا لهف أبي على

(1) في نس والمغني بإضافة: انتهى.

(2) ساقط من نس.

(3) هو عمرو بن لؤي بن موالدة بن خالد، شاعر جاهلي، من أشراف بكر، وقيل اسمه سلمة بن ذهل، وقيل:  
عمرو بن الحارث بن همام.

(4) انظر معجم الشعراء 43 - 44، الخزانة 112/5 - 113، الأعلام 84/5.

(5) في نس بإضافة: أو لأبيه كما يشهد به كلام المصنف.

(6) وانظر قول المعري في شرح الحماسة للبريزي 74/1.

(7) في نس بإضافة: هذا.

(8) في نس ففزع المغير صباحاً.

(9) في نس تعريضاً.

(10) انظر قول التتازاني في المصنف من الكلام 1/2.

- والقطب هو: عمود بن مسعود بن مصلح قطب الدين الفارسي، مفسر، قاض، عالم بالمعانيات، قرأ على  
أبيه، وعنه، ونصر الدين الطوسي وغيرهم من تصانيفه: فتح المشان في تفسير القرآن، حكمة الإشراف،  
شرح مختصر ابن الحاجب وغيرها، (ت 710 هـ).

انظر بنية الوعاة 282/2، مرآة الجنان 187/4، الأعلام 187/7 - 188.

الحارث) [إشارة<sup>(1)</sup>] إلى أن اللام بمعنى 'على'، (إذ أصبح قومي بالغارة فنغم فأب سليمًا أن لا أكون لقبته ففتكته) متعلق بقوله: 'يألف أبى' [بتقدير<sup>(2)</sup>]: 'على'، (وذلك) [الذي قدرناه قولنا: أن لا أكون]<sup>(3)</sup> (لأنه يريد: يالْف نفسي) لأن من عادتهم إقامة الابن مقام الأب وبالعكس، [ولعله قصد به إصلاح كلام القطب، وإلا فهذا التقدير يمكن مع جعل تلهف متعلقاً بآييه أيضاً]<sup>(4)</sup>.

(الثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب وذلك<sup>(5)</sup> حيث لا يصلح) الجواب المذكور (لأن يكون شرطاً) قال الرضي: إن كان الجزء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينهما، وإلا فلا بد منه، وأولى الأشياء به الفاء لمناسبتها للجزء معنى؛ لأن معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك<sup>(6)</sup>، [ثم المراد<sup>(7)</sup> بالربط الربط على سبيل الوجوب؛ فلا ينتقض] قول المصنف<sup>(8)</sup>: «بالمضارع المجرد، نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾»<sup>(9)</sup>، [وبالمنفي]<sup>(10)</sup> بلا نحو: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾»<sup>(11)</sup>؛ [فإن الربط فيهما على سبيل

(1) في نس' يشير.

(2) في نس' مجذف.

(3) في نس' التقدير.

(4) في نس' ولعله قصد به إصلاح كلام القطب، وإلا فهذا التقدير يمكن مع جعل التلهف متعلقاً بآييه أيضاً.

(5) في نس' بإضافة: أي كون الفاء رابطة له.

(6) انظر شرح الكافية 120/5 - 121.

(7) في نس' والمراد.

(8) في نس' ما ذكره.

(9) المائدة: 95.

(10) في نس' وبالمصدر.

(11) الجن: 13.

الجواز<sup>(1)</sup>؛ على أنَّ الأول داخل في الجملة الاسمية على مذهب سيبويه، والثاني في الفعل المقرون بحرف استقبال على ما ذكره ابن الحاجب من أن لا إن جعلت لنفي الاستقبال تدخل الفاء، ولجورد النفي فلا<sup>(2)</sup>، (وهو منحصر في ستة مسائل : إحداهما: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو: ﴿ وَإِنْ يُنْسَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(3)</sup>، ونحو: ﴿ إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمْ عَذَابُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَبُيُوتُكَ ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿ فَلَا يَنْتَفِضُ بِنَحْوِ: ﴿ وَلَسِنِ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُنْشَرُونَ ﴾<sup>(5)</sup>؛ لأن القسم مقدما قبل الشرط<sup>(6)</sup>، [والجواب له]<sup>(7)</sup>، ثم إنه جرى هنا على ما هو الظاهر، وإلا فقد صرح في أواخر الباب الخامس بأن التحقيق<sup>(8)</sup> في مثل ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَكَ ﴾<sup>(9)</sup> كون الجواب فيه محذوفاً لأنه مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد، وإنما الأصل: فليبادر العمل فإن أجل الله لآت.

(الثانية أن تكون فعلية كالاسمية) لتقصانها بالنسبة إلى الأفعال التامة الدالة على الحدث والزمان، (وهي التي فعلها جامد، نحو: ﴿ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقْلُ مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ ﴾<sup>(10)</sup>، ﴿ إِنْ تُبْذُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾<sup>(11)</sup>، ﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾<sup>(12)</sup>، ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ

(1) في نس فإن كون الفاء رابطة فيهما على سبي الجواز.

(2) انظر الأمالي 731 / 2 - 732.

(3) الأنعام: 17.

(4) المائدة: 118.

(5) الأنعام: 121.

(6) ما بين المعرفين ذكر في نس متقدماً بعد قوله تعالى: ﴿ فَهَوَّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

(7) ساقط من نس.

(8) في نس هذا على الظاهر فلا يمارض ما في أواخر الباب الخامس من أن التحقيق.

(9) العنكبوت: 5.

(10) الكهف: 39، 40.

(11) البقرة: 271.

(12) النساء: 38.

في شيء<sup>(1)</sup> دخلت الفاء على هذه الأفعال لتقدر تأثير حرف الشرط فيها لتجردها عن الزمان.

(الثالثة<sup>(2)</sup>): أن يكون فعلها) أي: فعل الجملة الجزائية (إنشائياً) كالأمر والنهي والاستفهام والقسم والنداء، فإنها لا تصلح أن [تقع]<sup>(3)</sup> شرطاً؛ لأن وضع [أداته]<sup>(4)</sup> على أن يجعل الخبر الذي يليها مرفوض الصدق، (لحوى: (إن كُتِبَ تُجِيبُونَ اللَّهَ فَأَجِيبُونِي)<sup>(5)</sup>، ونحو: (فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ)<sup>(6)</sup>، ونحو: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مُعِينٍ)<sup>(7)</sup> فيه) أي: في قوله تعالى: (فَمَنْ يَأْتِيكُمْ) (أمران) مقتضيان للفاء (الاسمية والإنشائية) ولم يؤخر هذا على المثالين الآتين إما لتناسبه لما قبله في كون الفعل مذكوراً أو، لئلا يفصل بين أمثلة القرآن الكريم بغيرها، (ولحوى: (إن قام زيد فوالله لأقومن، ولحوى: (إن لم يتب فياخسرهُ رجلاً) تمييز عن النسبة الحاصلة بالإضافة؛ إذ لا إبهام في ضمير 'خسرهُ' ووجه ندائه إما لتنزيله منزلة العاقل مثل: (يَا أَرْضُ ابْلَعِي)<sup>(8)</sup>، أو لتقدير المنادى، أي: يا هؤلاء اشهدوا خسره وتعجبوا منه، فإنه تجاوز عن الحد ونزل منزلة المشاهد.

(الرابعة<sup>(9)</sup>): أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى) احترز به عما إذا كان ماضياً لفظاً ومستقيلاً معنى، فإنه لا يحتاج إلى الفاء إلا أن يكون فيه معنى الدعاء

(1) آل عمران: 28.

(2) في نس بإضافة: من المسائل الستة.

(3) في نس تكون.

(4) في نس أداة الشرط.

(5) آل عمران: 31.

(6) الأنعام: 150.

(7) الملك: 30.

(8) هود: 44.

(9) في نس المسألة الرابعة.

(إما حقيقة، لمحو: ﴿إِنْ يُسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(1)</sup>، ولحمو: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(2)</sup>، وقد هنا مقدرة<sup>(3)</sup>، وإنما دخلت الفاء على الماضي المُصَدَّر بِقُدَّ كذلك؛ لأنه لم يقع شرطاً فلا يقع جزاء إلا معها، (وإما مجازاً، لمحو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّبِّهِ فَعُكِبَتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾<sup>(4)</sup> نُزِّلَ هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما قد وقع) فأبرز على صيغة الماضي على طريق استعارة صيغة الماضي للمعنى المستقبل.

([الخامسة]<sup>(5)</sup>) أن تَقْتَرَنَ بِمَحْرِفِ اسْتِقْبَالٍ لِمَحْوٍ: ﴿مَنْ يُؤْتِذْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾<sup>(6)</sup>، ولحمو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ﴾<sup>(7)</sup>/ وعلة 146/ ب دخول الفاء [هنا]<sup>(8)</sup> ما ذكرناه في الرابعة.  
([السادسة]<sup>(9)</sup>) أن تَقْتَرَنَ بِمَحْرِفِ لَهُ الصِّدْرِ كَقَوْلِهِ:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَلِي لَهْبٍ لَطَاءٌ عَلَى تَكَاذُفٍ تَلْهَبُ النَّهَابَ<sup>(10)</sup>

(1) يوسف: 77.

(2) يوسف: 26 - 27.

(3) في س' بإضافة: أي فقد صدقت فقد كذبت.

(4) النمل: 90.

(5) في س' المسألة الخامسة.

(6) المائدة: 54.

(7) آل عمران: 115.

(8) في س' عليه.

(9) في س' المسألة السادسة.

(10) دواية البيت في المغني: 'حقن' بدل 'لهب'، والبيت لربيعه بن مقروم منسوب له في شرح التمهيل لابن مالك 188/3، شرح شواهد المغني 466/1، شرح أبيات المغني 345/4، وبلا نية في شرح الكافية للرعي 46/6، الارتشاف 461/2.

- لربيعه هو: بن مقروم بن قيس بن جابر، من شعراء الحماسة، ومن شعراء مضر المصدودين (ت بعد 16 هـ). انظر الشعر والشعراء 218، الإصابة 698/1، سبط اللآلي 37/1، الأعلام 17/3.



بيت من الوافر لربيعه بن مقروم الضبي، [الحلق مُحرَّكة الغيظ]<sup>(1)</sup>،  
واللظى النار [وهي مبتدا خبره تكاد]<sup>(2)</sup>، وعلى متعلقة بـتلتهب، أي: تنقد،  
والجملة الاسمية صفة ذي حق<sup>(3)</sup>؛ (لما عرفت<sup>(4)</sup>) أن رب مقدرة، [وإن لها]<sup>(5)</sup>  
الصدر) والفاء جواب الشرط، أي: إن أهلك فالأمر رب ذي حق وجواب رب  
قوله بعده:

مَحَضْتُ بِذَلُولِهِ حَتَّى نَحْصِي ذُنُوبَ الشَّرِّ مَلَأَى أَوْ قُرَابِأُ

(وإنما دخلت) [أي]<sup>(6)</sup>: الفاء (في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾)<sup>(7)</sup>  
لتقدير الفعل خبراً لمحدوف؛ فالجملة اسمية) هذا قول سيويه<sup>(8)</sup>، وقال المبرد: لا  
حاجة إليه، قال ابن جعفر: مذهب سيويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزء  
بنفسه<sup>(9)</sup>، وقال الرضي: وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت مضارع  
يسقط هذا التوجيه للأقيسية، وإن ثبت نحو: إن غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب

(1) في نس والحق يفتح المهملة وكسر النون.

(2) في نس مبتداً وتكاد خبره.

(3) في نس بإضافة: وإنما كان هذا مثلاً لذلك.

(4) في نس بإضافة: من.

(5) في نس وأنها.

(6) ساقط من نس.

(7) المائدة: 95.

(8) قال سيويه: وسأله عن قوله: إن ثاني أنا كريم فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قيل أنا  
كريم لا يكون كلاماً مبتداً، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث  
لم يشبه الفاء الكتاب 64/4، وانظر شرح الكافية للرضي 123/5.

(9) انظر قول المبرد، وابن جعفر في المصدر السابق.

- وابن جعفر هو: أبو عبد الله محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد البلنسي المروسي، عالم بالعربية  
والفرائد أخذ عن شريح القاضي، وعبد الحق بن عطية، وعبد بن فرج القيسي وغيرهم، وأخذ عنه  
أبو محمد بن عطية وغيره، من تصانيفه: شرح الإيضاح للفارسي، شرح الجمل للزجاجي (ت 586 هـ).  
انظر غاية النهاية 108/2، بنية الرواة 68/1، الأعلام 72/6.

سيوبه وجه؛ إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتداً إلا ضمير الشأن ولا يجوز [حذفه]<sup>(1)</sup> إلا بعد أن المخففة [قياساً]<sup>(2)</sup> وبعد إن وأخواتها شذوذاً<sup>(3)</sup> (وقد مر أن إذا الفجائية قد تتوب عن الفاء، نحو: ﴿وإن نهيهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾<sup>(4)</sup>) يشعر بأنهما لا تجتمعان حيثلداً<sup>(5)</sup> كما قال أبوحيان<sup>(6)</sup>، و[أما]<sup>(7)</sup> قوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة﴾<sup>(8)</sup> [يفهم]<sup>(9)</sup> من الكشف أنها مؤكدة<sup>(10)</sup>، وعن أبي علي لو ظهرت الفاء مع إذا كانت زائدة<sup>(11)</sup> (وإن الفاء قد تحذف [في الضرورة]<sup>(12)</sup> كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا  
(.....)

تقدم في بحث أمّا، وأجازه الكوفيون في الاختيار [تمسكاً]<sup>(13)</sup> بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(14)</sup> على قراءة الرفع وهي شاذة<sup>(15)</sup>.

- 
- (1) ساقط من نس.  
(2) ساقط من نس.  
(3) انظر شرح الكافية 123/5.  
(4) الروم: 36.  
(5) في نس لا يحتمل.  
(6) قال أبوحيان: ولا يجوز أن يجمع بين الفاء وإذا في الشرط وإن كان جائزاً في غيره... الارتشاف 552/2، وانظر البحر المحيط 174/7.  
(7) ساقط من نس.  
(8) الأنبياء: 97.  
(9) في نس يفهم.  
(10) قال الرخشي: وإذا هي المفاجأة وهي تقع في المجازاة سادة سد الفاء، كقوله تعالى: ﴿إذا هم يقنطون﴾ فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيؤكد... الكشف 206/3.  
(11) انظر قول أبي علي في الجنى الداني 73.  
(12) في المغني للضرورة.  
(13) في نس استدلالاً.  
(14) النساء: 78.  
(15) قال أبوحيان: وقرأ طلحة بن سليمان يُدْرِكُكُمْ برفع الكافين، وخرجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب، أي: فيدرككم الموت، وهي قراءة ضعيفة البحر المحيط 299/3.

### الرواية:

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَدْنَىٰ﴾<sup>(2)</sup>، (وتقدم تأويله) في بحث إذا. (وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً ومنه حديث اللقطة<sup>(3)</sup>) بضم اللام وفتح القاف اسم للمال الملتقط ﴿لَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَلَا اسْتَنْعَىٰ بِهَا﴾<sup>(4)</sup> [قال]<sup>(5)</sup> تضمنت

وَأَنِّي أَشْرَفُ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ

(2) القصة: 179

(3) قال ابن مالك: وهو ما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس خصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقال في غيره...: شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 133.

(4) هذا جزء من حديث تمامه: عن سويد بن غفلة قال: كنت مع سليمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة فوجدت سوطاً فقالا لي: ألقه، فقلت: لا، ولكن إن وجدت صاحبه وإلا استمعت، فلما رجعنا حججنا، فمررت بالمدينة، فالت أبو ابن كعب رضي الله عنه فقال: وجدت صرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار، فأنت بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: عرفها حولاً فعرفتها حولاً، ثم أتيت، فقال: عرفها حولاً فعرفتها حولاً، ثم أتته فقال: عرفها حولاً فعرفتها حولاً، ثم أتته الرابعة، فقال: اعرف عذتها، ووكاهها، ووعاءها فإن جاء صاحبها وإلا استمع بها صحيح البخاري، كتاب اللقطة 91/5 - 92، وانظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب اللقطة، باب هل يأخذ اللقطة ولا يدها تضع حتى لا يأخذها من لا يستحق 110/5 - 111.

(5) في من فإنه قال.

هذه الرواية حذف جواب أن الأولى، وحذف [جواب]<sup>(1)</sup> شرط الثانية، وحذف الفاء من جوابها والأصل: فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجمع فاستمتع بها.

(تنبيه - كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه

الشرط) المراد بالأول ما كان مضمونه لازماً للذكر، وبالثاني ما كان ملزوماً له، (وذلك في) المتبداً إذا كان اسماً موصولاً بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بها

(نحو: الذي يأتي) / أو في الدار (فله درهم) و[نحو]<sup>(2)</sup>: كل رجل يأتي أو في الدار (فله درهم، وإنما وصل أو وصف بهما [لأن]<sup>(3)</sup> الموصول والموصوف كاسم

الشرط، والصلة والصفة كالشرط، والخبر كالجاء الذي يدخله الفاء، (وبدخولها

فهم ما أرادته المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمال

ذلك وغيره) يشعر بأن [دخولها]<sup>(4)</sup> على الخبر مع قصد السببية جائز، قال

الرضي: وكان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجاء لكن من حيث إنه ليس

جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية<sup>(5)</sup>، [ونقل]<sup>(6)</sup> عن

الزمخشري أن الدخول مع قصد السببية لازم وبدونه ممتنع<sup>(7)</sup>.

(وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ

مَعَهُمْ﴾<sup>(8)</sup> في إيدانها بما أرادته المتكلم من معنى القسم، وقد قرئ بالإثبات

(1) ساقط من نس.

(2) ساقط من نس.

(3) في نس لكونه.

(4) في نس دخول الفاء.

(5) شرح الكافية 1 / 264.

(6) في نس ونقل بعض المحققين.

(7) انظر مواهب الأريب ج / 1 اللوحة 217 - 1.

(8) الحشر: 12.

والحذف قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾<sup>(1)</sup> قراءة نافع وابن عامر بغير فاء والباقون بالفاء<sup>(2)</sup>.

(الثالث) من أوجه الفاء: أن تكون زائدة [دخولها]<sup>(3)</sup> في الكلام كخروجها) يعني: باعتبار أصل المعنى، وإلا فكل زائد يفيد التوكيد ويخل خروج به هذه الفائدة، (وهذا) [الوجه]<sup>(4)</sup> (لا يثبت سيويه)<sup>(5)</sup> وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً، وحكى أخوك فوجد<sup>(6)</sup> على بناء المفعول خبر أخوك، (وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً)<sup>(7)</sup>؛ فالأمر كقوله:

وَقَابِلَةً خَوْلَانُ فَنَاجِحَ فَنَائِهِمْ .....<sup>(8)</sup>

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينَ [خِلُولُ]<sup>(9)</sup> كَمَا هِيَ

(1) الشورى: 30.

(2) قال صاحب الإقناع: قرأ بغير فاء نافع وابن عامر الإقناع 373، وانظر النشر في القراءات العشر 2/ 2/ 367.

(3) إضافة من المعنى.

(4) في س القسم.

(5) قال ابن قاسم: والثاني: دخولها في الكلام كخروجها، وهذا القسم لا يقول به سيويه... الجنى الداني 71، وانظر الكتاب 1/ 138.

(6) قال الأخفش: ووزعوا أنهم يقولون: أخوك فوجد، بل أخوك فجهد، يريدون أخوك وجد، وبس جهد فيزيدون الفاء... معاني القرآن 1/ 132، وانظر الجنى الداني 71.

(7) قال ابن قاسم: وقد أجاز الفراء وجماعة منهم الأعلم دخولها في خبر المبتدأ إذا كان أمراً أو نهياً الجنى الداني 72، وانظر معاني القرآن للفراء 2/ 244.

(8) البيت بلا نسبة في الكتاب 1/ 139، وصف المباني 386، الجنى الداني 71، شرح شواهد المعنى 1/ 486، الأزمة في 152، شرح أبيات المعنى 37/ 4. والشاهد فيه: زيادة الفاء في خبر المبتدأ وهو فنانكح.

(9) ساقط من ظ.

خولان كسكران اسم قبيلة، والفتاة الشابة، والأكرومة كالأعجوبة من الكرم، وأراد<sup>(1)</sup> بالحسين حي أبيها وحي أمها، يعني: أنها كريمة الطرفين، [وخلو بكسر الخاء بمعنى خالية من الزوج، وكما هي صفة خلوا<sup>(2)</sup>]، أي: كائنة كمهدا من بكارتها، فحذف المضاف وجعل الضمير المنفصل مكان المتصل فصار كهي، ثم زيد ما عوضاً من المحذوف<sup>(3)</sup>، قيل: [وفيه]<sup>(4)</sup> عشرة أمور: حذف 'رب' واستعمال مجرورها غير موصوف، وحذف المبتدأ، أي: هذه خولان، وعطف الطلب على الخبر حيثثد، وزيادة الفاء وحذف الفعل على رواية نصب خولان، أي: اقصد، والسابع قوله: كما هيأ، وإعمال اسم الفاعل المعتمد على موصوف مقدر، وإقامة الظاهر مقام الضمير؛ فإن الأكرومة هي الفتاة، والعاشر أن 'رب' لا يلزم مضي ما بعدها وإلا لم يجوز [إعماله]<sup>(5)</sup>.  
(وقوله:

أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تُصِيرُ<sup>(6)</sup>)

عجز بيت من الخفيف لعدى بن زيد الجاهلي النصراني صدره:

(أَرْوَاحُ مُوَدَّعٍ أَمْ يَكُونُ.....)

(1) في 'س' والأكرومة أي: ذلت الكرم، وهي بالضم من الكرم كالأعجوبة من العجب، والمراد.

(2) في 'س' والخلو بالكسر فالكون الخالية من الزوج، والكاف متعلقة بمحذوف.

(3) في 'س' بإضافة: كما في كن كما أنت.

(4) في 'س' في البيت.

(5) في 'س' إعمال اسم الفاعل. وانظر المقاصد النحوية 2/ 531 - 533.

(6) البيت لعدى بن منسوب له في الكتاب 1/ 140، شرح أبيات سيويه 1/ 414، الجنى الداني 71، شرح

شواهد المخني 1/ 469، شرح أبيات المغني 4/ 39، وبلا نسبة في الخصائص 1/ 167، الممع

1/ 350، الخزائن 1/ 315. الشاهد فيه: قوله: أنت فانظر على زيادة الفاء في الخبر.

الرواح من زوال الشمس إلى الليل، والبكور مصدر بكر، أي: ذهب، أو  
 أتى بكرة وذلك إشارة إليهما مجازاً؛ [ولهذا أضاف آياً إليه أي<sup>(1)</sup>]: لك رواح  
 يودعك، أو تودعه على حسب ضبط مودع بكسر الدال وفتحها أم بكور، يعني:  
 هل تذهب في هذا الوقت أو في ذلك/ الوقت انظر لأي هذين الأمرين  
 نصير. (وحمل عليه الزجاج ﴿هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ﴾<sup>(2)</sup>)، والنهي نحو: زيد فلا  
 تضربه وقال ابن برهان: تزد الفاء عند أصحابنا البصريين (جميعاً<sup>(3)</sup>) لعله  
 يستثنى منهم سيويه<sup>(4)</sup>، وإلا فالعهدة عليه (كقوله):

وإذا هلكْتُ فعندَ ذلكَ فأجزعي<sup>(5)</sup> .....

عجز بيت من الكامل للنمر بن تولب العكلي يخاطب زوجته صدره:

لا تجزعي إن مُنِفساً أهلكْتُه .....

(1) في من ولذا أضيف أي إليه والمعنى.

(2) ص: 57.

قال الزجاج: ويجوز أن يكون هذا في موضع نصب على هذا التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع...  
 ومن من رفع فبالابتداء ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء مثل ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾  
 معاني القرآن 338/4 - 339، وانظر الجني الداني 72.

(3) انظر قول ابن برهان في الجني الداني 72.

(4) قال الدسوقي: قوله: جميعاً، أي: ما عدا سيويه.

(5) البيت للنمر بن تولب منسوب له في الكتاب 1/134، الأمالي الشجرية 1/332، شرح أبيات سيويه  
 1/160، شرح شواهد المغني 1/472، المقاصد النحوية 2/535، الحزانة 1/314، وبلا نسبة في الأزهية  
 248، الجني الداني 72، الكافية الشافية 1/566.

والشاهد فيه: زيادة الفاء ولم يمينها.

[المنفس بضم الميم وكسر الفاء]<sup>(1)</sup> المال الكثير يقول: [لا تترك الصبر]<sup>(2)</sup> إن اهلك ما لا كثيراً فإن الخلف مرجو، وأما إذا هلك فلا خلف لي يرجى، ولا أحد يكون لك عوض عني، فهناك يحق لك الجزع فاجزعي، والفاء الزائدة هي الثانية لا الأولى، وإلا لزم تقديم معمول ما بعد فاء الجزاء عليها، وهو باطل<sup>(3)</sup>، قيل: إن كانت أما محذوفة فكون الثاني فاء الجزاء ظاهراً؛ إذ يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء بعد أما، وإلا فكذلك الثانية فاء الجزاء، وقدم الظرف عليها للضرورة؛ لأن الأصل [في فاء الجزاء]<sup>(4)</sup> أن تدخل على الفعل<sup>(5)</sup>. (انتهى . وتناول المانعون زيادة الفاء (قوله: 'خولان فانكح' على أن التقدير: هذه خولان) فيكون الفاء للسببية لا للعطف؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر<sup>(6)</sup>، (وقوله: أنت فانظر' على أن التقدير: انظر فانظر) فالفاء للعطف والثاني تأسيس لا تأكيد، أي: انظر نظراً عقيب نظر، (ثم حذف أنظر' الأول وحده فبرز ضميره ف قيل: أنت فانظر، والبيت الثالث ضرورة) ولعله لم يخرج على حذف أما مع أن الرضي قال: يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً وما قبلها منصوباً به أو مفسر به<sup>(7)</sup> لما فيه من الإجحاف<sup>(8)</sup> (وأما الآية فالخبر ﴿ حَمِيمٌ ﴾ وما بينهما) يعني: ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ (معترض) بتقدير الشرط، [أي]<sup>(9)</sup>: وإن كان كذلك فليذوقوه؛ إذ لا يمكن كون الفاء زائدة؛ لأنه يصدد دفعه، ولا كونها عاطفة لأنه يلزم عطف الإنشاء على

(1) في نس' الجزع عدم الصبر والمنفس كالمنفس.

(2) في نس' لا تتركي.

(3) في نس' بإضافة: بخلاف الفاء الزائدة فإن ما بعدها يعمل فيما قبلها بلا نكير.

(4) في نس' في الفاء.

(5) انظر المنصف من الكلام 3/2.

(6) في نس' بإضافة: كما سيأتي.

(7) شرح الكافية: 251/6.

(8) في نس' بإضافة: فامل.

(9) ساقط من نس'.



[الخبر]<sup>(1)</sup> مع محذور آخر كذا قيل<sup>(2)</sup> [وهذا]<sup>(3)</sup> منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه) لم يرد أنه من باب الاشتغال؛ لأن الفاء تمتع تسليط [الفعل]<sup>(4)</sup> عليه بل أراد أنه مثله في كونه منصوباً بفعل مضمر دل عليه المذكور، وإليه يشير قوله: (مثل):

﴿وَيَايَا فَارِغُونَ﴾<sup>(5)</sup> وإراد أنه من ذلك الباب على حذف [أما]<sup>(6)</sup> كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾<sup>(7)</sup> أما ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾<sup>(8)</sup> فلا تكون الفاء مانعة كما قال الرضي<sup>(9)</sup>، (وعلى هذا فنحيم بتقدير: هو حيم). ومن زيادتها قوله :

لَمَّا اتَّقَى يَدَ عَظِيمٍ جُرْمَهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَّ جِلْدِهَا يَتَلَدَّبُ<sup>(10)</sup>

بيت من الكامل<sup>(11)</sup> اتقى الشيء حذره، وعظيم صفة يد، [وجرمها بضم

(1) في نس على الآخر.

(2) انظر النصف من الكلام 4/2.

(3) في المغني أو هذا.

(4) في نس ليدوقوه.

(5) البقرة: 40.

(6) ساقط من ن.

(7) المدثر: 3.

(8) ص: 57.

(9) انظر شرح الكافية 251/6.

(10) البيت لحام منسوب له في سر صناعة الإعراب 1/279 - 280، ويلا نسبة في الأزمية 248، شرح

التسهيل لابن مالك 356/3، شرح شواهد المغني 1/473، شرح أبيات المغني 4/54.

والشاهد فيه: أن الفاء في فتكرت زائدة؛ لأن جواب كلاً لا يقارنها الفاء.

(11) في نس بإضافة: غير معلوم القائل.

الجيم، أي: جسدها فاعل عظيم<sup>(1)</sup>، والضحاحي البارز، ويتذبذب بمجمعتين، أي: يذهب ويحيى؛ (لأن الفاء لا تدخل في جواب ثلما) قيل: يمكن أن تكون<sup>(2)</sup> عاطفة على محذوف، أي: ضربتها فتركت ضاحية جلده<sup>(3)</sup>، (خلافا لابن/ مالك) فإنه 1/148 جوز كون جواب [ثلما]<sup>(4)</sup> جملة اسمية مع الفاء وماضياً مقروناً بها<sup>(5)</sup>، (وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾)<sup>(6)</sup> فالجواب محذوف، أي: انقسموا تسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾)<sup>(7)</sup> فقيل: جواب ثلما الأولى ثلما الثانية وجوابها) قاله: أبو البقاء وضعفه (وهذا مردود لاقترانه بالفاء) ثم قال: إلا أن نعتقد زيادتها على رأي الأخفش<sup>(8)</sup>، ورده الحلبي بأن ثلما لإيجاب بمثلهما<sup>(9)</sup>، (وقيل: ﴿ كَفَرُوا بِهِ ﴾ جواب لهما) أي: لثلما الأولى، وفيه تسامح؛ (لأن الثانية تكرير للاولى) لطول الكلام فلا تحتاج إلى الجواب قاله المبرد<sup>(10)</sup>، قال الحلبي: وهو حسن لولا أن الفاء تمنع من ذلك<sup>(11)</sup>، (وقيل: جواب الأولى محذوف) وكفروا به جواب الثانية، (أي:

(1) في نس وجرمها فاعله وهو بضم الجيم أي الجسد.

(2) في نس بإضافة: الفاء.

(3) انظر النصف من الكلام 4/2.

(4) ساقط من نس.

(5) قال ابن مالك: إذا ولي ثلما فعل ماض لفظاً ومعنى فهو ظرف بمعنى إذا فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي في

ما مضى وجوباً لوجوب، وجوابها فعل ماض لفظاً ومعنى أو جملة اسمية مع إذا المفاجأة، أو الفاء، وربما

كان ماضياً مقروناً بالفاء وقد يكون مضارعاً تسهيل القوائد 241.

(6) لقمان: 32.

(7) البقرة: 89.

(8) انظر البيان في إعراب القرآن 1/83.

(9) انظر الذر المصون 1/298.

(10) قال السمين الحلبي: وذهب المبرد إلى أن ثلما الأولى تكررت الثانية لطول الكلام المصدر السابق.

(11) المصدر السابق.

نكروه) [قاله الأخفش والزجاج]<sup>(1)</sup>، وقدره الزخشي: كذبوا به واستهانوا بمجيئه<sup>(2)</sup>.

(مسألة - الفاء في نحو: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾<sup>(3)</sup> جواب لآما مقدرة عند بعضهم) [لأنه]<sup>(4)</sup> من مواضع حذف آما مطرداً [على ما قاله الرضي]<sup>(5)</sup>، وفيه إجحاف بتقديم الجيم من أجحف السيل بالشيء إجحافاً [إن ذهب به]<sup>(6)</sup> ثم استعمل في النقص الفاحش، ووجهه أن في حذف آما حذفاً على حذف من غير دليل فلا يتنقص بحذف حرف النداء؛ لأنه مع دليل، (وزائدة عند الفارسي)<sup>(7)</sup> وفيه بعد) لأن الزيادة خلاف الأصل مع حصول المندوحة عنها يجعل الفاء عاطفة، ولعل هذا مرضي؛ ولهذا لم يقدح فيه بشيء، (وعاطفة عند غيره، والأصل: تنبه فاعبد الله، ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كي لا تقع الفاء صدرراً كما قال الجميع في الفاء في نحو: آما زيداً فاضرب؛ إذ الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيداً) [أسنده إلى الجميع تنزيلاً لقول من قال: ما في حيز آما معمول للمحذوف مطلقاً منزلة العدم]<sup>(8)</sup> لعدم اعتداده، قال الرضي<sup>(9)</sup>:

(1) ساقط من نس.

قال الأخفش: فإن قيل فابن جواب ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ رَبِّهِمْ لَمَّا مَسَدَقَ لَمَّا مَتَّعَهُمْ﴾ قلت جوابه في القرآن كثير استغنى عنه في هذه المواضع إذا عرف معناه لذلك جميع الكلام إذا طالع نحيه فيه أشباه ليست لها أجوبة في ذلك الموضع ويكون المعنى مستغنى عنه معاني القرآن 1 / 142. وقال الزجاج: وجواب ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾ محذوف لأن معناه معروف دل عليه ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَضُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ معاني القرآن 1 / 171.

(2) انظر الكشف 1 / 151.

(3) الزمر: 66.

(4) في ظ لأن.

(5) في نس على ما نقلنا عن الرضي.

وانظر شرح الكافية 6 / 251.

(6) في نس فاذبح به.

(7) انظر قول الفارسي في الجنى الداني 73.

(8) في نس أسنده إلى الجميع مع أنه مذهب الأكثرين تنزيلاً منزلة العدم.

(9) في نس بإضافة: ما في حيز آما معمول لمحذوف سواء كان بعد الفاء شيء يمنع عن عمل ما بعدها فيها أو لا. انظر شرح الكافية 6 / 252.

[وهذا ليس بشيء<sup>(1)</sup>] إذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو: أما زيداً فقائمٌ بتقدير: أما ذكرت<sup>(2)</sup>، وذهب المازني إلى أنه إن كان بعد الفاء مستحقاً للتصدر كإن أو مانع آخر ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: أما زيداً فأنا رجل ضارب، فالعامل هو المقدر، وإلا فما بعد الفاء، وليس أيضاً بشيء؛ [لأنه إذا جاز<sup>(3)</sup>] التقديم للغرض [المذكور]<sup>(4)</sup> مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بموازته مع مانعين فأكثر<sup>(5)</sup> (وقد مضى شرحه في حرف الهمزة<sup>(6)</sup>) وقال الزخشرى: الفاء جواب شرط مقدر، أي: بل [إن]<sup>(7)</sup> كنت عاقلاً فاعبد الله، فحذف الشرط وجعل تقديم المفعول عوضاً منه<sup>(8)</sup>، (ورده أبو حيان بأنه)<sup>(9)</sup> لو كان كذلك لزم الجمع بين العوض والمعوّض منه<sup>(10)</sup> في نحو: إن يجيء زيد فعمرو اضرب.

(مسألة - الفاء في نحو: خرجت فإذا الأسد زائدة لازمة عند الفارسي

والمازني وجماعة) / [قال الرضي: قال المازني: هي زائدة وليس بشيء؛ إذ لا يجوز 148/ب حذفها وهذا لا يرد على ما حكاه المصنف]<sup>(11)</sup> (وعاطفة عند مبرمان وأبي

(1) في نس وليس ذلك بشيء.

(2) في نس بإضافة: ولا يجوز اتفاقاً.

(3) في نس إلا إذا جاز.

(4) إضافة من شرح الكافية للرضي للإيضاح.

(5) انظر قول المازني في شرح الكافية للرضي 253/6.

(6) في نس بإضافة: في بحث أمّا. وانظر مغني اللبيب 56/1.

(7) ساقط من ظ.

(8) الكشف 64/4.

(9) في نس ولعله لم يذكره لما قيل.

(10) قال أبو حيان: بعد نقل كلام الزخشرى: ولا يكون تقدم المفعول عوضاً من الشرط بمواز أن يجيء زيد فعمراً اضرب فلو كان عوضاً لم يجر الجمع بينهما البحر المحيط 439/7.

(11) في نس وعزاء الرضي إلى المازني فقال: قال المازني: هي زائدة ثم زيفه بأنه يكذب امتناع حذفها وانت خبير بأنه لا تزيف على ما حكاه المصنف.

وانظر شرح الكافية 269/1.

الفتح<sup>(1)</sup> حملاً على المعنى، أي: خرجت ففاجأت كذا، [قال الرضي: وهو قريب]<sup>(2)</sup> (وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق) يعني: الزجاج [صرح به ابن قاسم]<sup>(3)</sup>، ونقل عن الزيايدي أنها جواب شرط مقدر<sup>(4)</sup>، قال الرضي: لعله أراد إنه فاء السببية التي يراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجئة الأسد لازمة للخروج، ولعله أراد به دفع ما يقال إنه كيف تكون سببية ولا سببية هنا أصلاً، (ويجب عندي أن يحمل على ذلك) أي: على معنى السببية (مثل ﴿إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾)<sup>(5)</sup>، ونحو: أَتَيْتَنِي فَأَنِي أَكْرَمَكَ؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر [ولا العكس]<sup>(6)</sup>، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها) هذا عجب منه بعد تقييد زيادتها [باللزوم]<sup>(7)</sup>.

(1) قال ابن قاسم: اختلف في الفاء الداخلة على إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا الأسد، فذهب المازني ومن وافقه إلى أنها زائدة لازمة، وإليه ذهب الفارسي وذهب أبو بكر ميرمان إلى أنها فاء عاطفة واختاره ابن جني... الجني الداني 73.

وقال ابن جني: ... وأصح هذه الأقوال قول أبي عثمان سر صناعة الأعراب 1/ 271.

(2) في نس ورجحه الرضي. وانظر شرح الكافية 1/ 269.

(3) في نس صرح به في الجني الداني.

قال ابن قاسم: وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء دخلت على حد دخولها في جواب الشرط الجني الثاني 73.

(4) قال ابن جني: وذهب أبو إسحاق الزيايدي إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط... سر صناعة الأعراب 1/ 271، وانظر شرح الكافية للرضي 1/ 269.

- والزيايدي هو: أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن زياد، نحوي لفوي أديب راقية، قراءة على سيويه كتابه، وروى عن أبي عبيدة، والأصمعي وغيرهم، من تصانيفه: النقط والشكل، والأمثال، وتنقيح الأخبار، وشرح نكت كتاب سيريه وغيره، (ت 249 هـ).

انظر بقية الوعاة 1/ 414، الأعلام 1/ 40-41.

(5) الكوثر: 1 - 2.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس للزوم إذا فيكون المانع من الإسقاط حيث هو الاستعمال على طريق الإنشاء.

(مسألة - «أَجِبْ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ»<sup>(1)</sup> قُدِّرَ  
أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا قليل لهم: فهذا<sup>(2)</sup> كرهتموه، يعني: والغية مثله) أي:  
مثل هذا الأكل (فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو هذا<sup>(3)</sup>) وقال أبو البقاء:  
المعطوف عليه محذوف، أي: عرض عليكم ذلك فكرهتموه والمعنى: يعرض  
عليكم فتركهونه، وقيل: إن صح ذلك عندكم فأنتم تركهونه<sup>(4)</sup>، [وقال الفراء:  
تقديره]<sup>(5)</sup>: فقد كرهتموه فلا تفعلوا<sup>(6)</sup>، ورجحه أبو حيان بأنه أسهل، وأقل  
تكلفاً، وأجرى على قواعد العربية<sup>(7)</sup>.

وقال الفارسي: التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة<sup>(8)</sup> [هذا أيضاً  
على أنهم قالوا في الجواب لا]<sup>(9)</sup>، كما سيصرح به؛ (وضعفه ابن الشجري بأن فيه  
حذف الموصول - وهو ما المصدرية - دون صلتها، وذلك) الحذف (رديء)  
بجلاف حذف المبتدأ كما في التقدير الأول<sup>(10)</sup>، وإنما قدرها الفارسي جملة أمرية  
ليعطف عليه قوله [تعالى]<sup>(11)</sup>: «وَأَتَّقُوا اللَّهَ»، ولا حاجة إليه؛ لأنه عطف على

(1) الحجرات: 12.

(2) في سُنْ بإضافة: أي الأكل.

(3) في سُنْ بإضافة: قال الإمام: الفاء في تقدير جواب كلام، كأنه تعالى لَمَّا قال: أجب للإنكار، كأنه قال: لا يجب،  
لا يحتاج إلى إضمار.

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 370.

(5) في سُنْ وعن الفراء أن التقدير.

(6) معاني القرآن 3/ 73، وانظر البحر المحيط 8/ 115.

(7) المصدر السابق.

(8) قال ابن الشجري: قال أبو علي في كتابه الذي سماه التذكرة: قيل لنا: علام عطف قول الله سبحانه وتعالى:  
(فَكَرِهْتُمُوهُ) من قوله «أَجِبْ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ»؟، فقلنا المعنى فكما كرهتموه

فاكرهوا الغيبة واتقوا الله الأماشي الشجرية 2/ 329.

(9) في سُنْ وهذا أيضاً على تقدير أنهم قالوا بعد الاستفهام لا.

(10) قال ابن الشجري: والقول عندي أن الذي قدره أبو علي هامتا بعيد؛ لأنه قدر المحذوف موصولاً، وهو ما  
المصدرية وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف ولو قدر المحذوف مبتدأ كان جيداً لأن حذف المبتدأ

كثير في القرآن الأماشي الشجرية 2/ 330.

(11) ساقط من سُنْ.

[النهى]<sup>(1)</sup>، والعطف على المذكور أولى وإليه يشير قوله: (وجملة «وَأَتَقُوا اللَّهَ» عطف على «وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضاً» على التقدير الأول، وعلى فاعلها الغيبة على تقدير الفارسي) وفيه تسامح<sup>(2)</sup>، ثم هذا الفرق مبني على أن الأول تفسير معنى، والثاني تفسير إعراب، ولهذا لم يجعلها عطفاً على فاعلها<sup>(3)</sup> في الأول؛ (وبعد) ظرف لمحذوف، أي: أقول بعد نقل هذا الكلام تنبيه، (فعندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي) [على حذف المقول]<sup>(4)</sup> أيضاً، فالفاء للبيبة وهي<sup>(5)</sup> نصيحة، كذا قيل<sup>(6)</sup>، ولك أن تجعلها على توهم أمّا، لا على تقديرها في الكلام واعتبار الواو عوضاً عنها كما قيل<sup>(7)</sup>، لما فيه من الإجحاف (فإنه) أي: الفارسي (قال: كأنهم قالوا في الجواب: لا فليل لهم فكرهتموه فاعلها الغيبة واتقوا الله، فأتقوا عطف على فاعلها، وإن لم يذكر كما في «اضْرِبْ بَعْضُكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ»<sup>(8)</sup> فالمعنى: فكما كرهتموه فاعلها الغيبة، وإن لم تكن كما مذكورة، كما أن ما تأتينا فتحدثنا/ معناه: فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة<sup>(9)</sup>. انتهى). أي: كلام الفارسي، فكان المصنف اختصره أولاً وعبر عن المعنى بالتقدير ليكون ميداناً [لإيراد]<sup>(10)</sup> ابن الشجري [فيكن]<sup>(11)</sup> عليه.

(1) في نس الجملة النهيّة.

(2) في نس بإضافة لا ينفي.

(3) في نس بإضافة: المقدّر.

(4) في نس لحذف القول.

(5) في نس بإضافة: هنا.

(6) انظر المصنف من الكلام 5/2.

(7) انظر حاشية الأمير 144/1.

(8) البقرة: 60.

(9) انظر قول الفارسي في الأمالي الشجرية 2/329، والحجة 6/212.

(10) في نس لما أورده.

(11) في نس حتى يكرر.

(وهذا يقتضي أن كما ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب) والفرق بينهما على ما في الإتيان إن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية وتفسير المعنى لا تفرض مخالفة ذلك<sup>(1)</sup>.  
 ([تنبيه]<sup>(2)</sup> قيل: [تكون الفاء]<sup>(3)</sup> للاستئناف، كقوله :

أَلَمْ تُسَالِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ .....<sup>(4)</sup>

صدر بيت من الطويل لجميل [صاحب بثينة]<sup>(5)</sup> عجزه:

..... وهل تُخَيِّرُكَ الْيَوْمَ يَذَاءُ سَمَلَقُ؟

[الرّبع مفعول لم تسأل، والقواء بالمد صفة، وهو الخالي، والمفعول الثاني محذوف، أي: ألم تسأل الربع الخالي عن أهله]<sup>(6)</sup>، وأليبداء كصحراء القفر الذي يبد من سلك فيه، والسملق كجعفر الأرض لا تنبت<sup>(7)</sup>، (أي: فهو ينطق) [قال

<sup>(1)</sup> انظر الإتيان 182/1.

<sup>(2)</sup> في س مسألة.

<sup>(3)</sup> في المعنى الفاء تكون.

<sup>(4)</sup> البيت لجميل في ديوانه 91 وروايته:

أَلَمْ تُسَالِ الرَّبْعَ الْخَلَاءَ فَيَنْطِقْ

ومنسوب له في شرح التصريح 381/2، شرح أبيات سيويه 201/2، شرح شواهد الغنى 471/1، المقاصد النحوية 403/4، الحزانة 524/8، ويلا نسبة في الكتاب 37/3، الجنى الداني 76 وصف المباني 378، أوضح المسالك 117/3، شرح شذور الذهب 318.

والشاهد فيه: أن الفاء في 'ينطق' للاستئناف والتقدير فهو ينطق.

<sup>(5)</sup> في س ابن عبد الله.

<sup>(6)</sup> في س الربع الدار حيثما كانت، والقواء بفتح القاف القفر.

<sup>(7)</sup> في س بإضافة: شيئاً.



سبويه: المعنى فهو ينطق<sup>(1)</sup> على كل حال<sup>(2)</sup>، وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاهم، ثم رجع وقال: وهل يخبرنك اليوم ببدء سملق؟ ذكره الرضي<sup>(3)</sup>؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب) يعني: في الأغلب، [مع أن القوافي مرفوعة]<sup>(4)</sup>، قال الرضي: يجوز مع الرفع أيضاً أن تكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء<sup>(5)</sup>، (ومثله: ﴿فَإِلْمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(6)</sup> بالرفع) على الاستئناف، (أي: فهو يكون حيثل) وقرئ بالنصب على جواب الأمر، وضعفه أبو البقاء بأن كُنْ ليس بأمر حقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وبأن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر [إما]<sup>(7)</sup> في الفعل أو في الفاعل أو فيهما<sup>(8)</sup>، (وقوله:

الشَّعْرُ صَغْبٌ وَطَوِيلٌ سُلْمَةٌ      إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَنْلَمُ  
زَلْتُ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ      يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيَعْجِمُهُ<sup>(9)</sup>

(1) ساقط من ظ.

(2) انظر الكتاب 73/3.

(3) قال الرضي: تركان الأصل في جميع الأفعال المتصبة بعد فاء البيية: الرفع على أنها جمل متأنفة؛ لأن فاء البيية لا تنطف وجوباً، بل الأغلب أن يستأنف بعدها الكلام كإذًا المفاجأة... شرح الكافية 67/5 - 68.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من نس وجاء بدله: وإلا فقد يقع الفعل مرفوعاً مع محقق البيية، كما في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْجِنُونَ﴾.

(5) انظر شرح الكافية 68/5.

(6) البقرة: 117، آل عمران: 47، مريم: 35.

(7) ساقط من نس.

(8) النبيان في إعراب القرآن 97/1 - 98.

(9) الرجز للحطيفة في ديوانه 239، الأزهية 242، شرح شراهد المغنى 1/475 - 477، ولرؤبة في الكتاب 3/53، الصباح (ع. ج. م) 2/1462 - 1463، اللسان (ع. ج. م) 6/109، ويلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 40/7، الجمع 3/163، الخزانة 6/149. والشاهد فيه: أن الفاء للاستئناف.

- والحطيفة هو: أبو مليكة جبرول ابن أوس ابن مالك العبسي، شاعر غزرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو من فحول الشعراء وفصحائهم كان يتصرف في جميع فنون الشعر من مدح وهجاء وفخر ونسب وكان كثير الهجاء (ت سنة 45 هـ). انظر طبقات الشعراء 67 - 72، الشعر والشعراء 219 - 224، الإصابة 1/479 - 498، الأعلام 2/118.

أرجوزة نسبها الزخشري [للحطيثة]<sup>(1)</sup>، والجوهري [الرؤية]<sup>(2)</sup> ضمير  
 سلمة للشعر، وكذا الثلاثة المنصوبة له، وضمير فيه للسلم، وضمير به، وقدمه  
 للذي، وألخص القرار في الأرض عند منقطع الجبل، وروي:

الشعرُ لا يستطيعُه مَنْ يُظْلِمُه      يُريدُ أن يُعْرِبهُ فيُعْجِمُه<sup>(3)</sup>

معناه: إن من لا يعرف أساليب الكلام ولا يستطيع توفية كل مقام حقه  
 من العبارة إذا تعاطى الشعر يريد أن يأتي به عريباً فصيحاً فيزل بسبب جهله  
 بمقتضيات الأحوال فيعجمه، أي: يأتي به عجباً لا رونق له ولا فصاحة (أي:  
 فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجمه).

والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمدة بالعطف الجملة  
 أي: جملة ألم تسأل، (لا الفعل) وحده حتى يلزم جزم ينطق، فلا يتعين حينئذ  
 الحمل على الاستئناف، وتقدير المبتدأ على أن الأول إخراج [الفاء]<sup>(4)</sup> عن معناها  
 الحقيقي، والثاني خلاف الأصل، لكن ينبغي أن يؤول ألم تسأل بقدر سالت؛ لثلا  
 يعطف الخبر على الإنشاء، (والمعطوف عليه/ في هذا الشعر [قوله] يُريدُ) وفي 149/ب  
 الآية يقول (وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد  
 بالعطف) قال الرضي: لا أرى بأساً من أن لا يقدر في مثله المبتدأ؛ لأن فاء الجزاء  
 تدخل على المضارع المثبت، والمنفى بدلاً من غير تقدير المبتدأ، لكن، الاستئناف  
 والسببية مع تقدير المبتدأ أظهر.

(1) في نس إلى الخطيئة.

(2) في نس إلى رؤية.

(3) انظر لسان العرب 6/109، معاني القرآن للفراء 2/68.

(4) في نس الواو.

## [مبحث: في]

(في حرف جر، له عشرة معان:

أحدها: الظرفية) أي: جعل الشيء مستقراً لشيء ومحلّه، ([وهي إما] حقيقة (مكانية)<sup>(1)</sup> أو زمانية) [فتصحح<sup>(2)</sup>] المقابلة بقوله أو مجازية، وقد يقال: لا حاجة إلى تقدير الموصوف؛ لأن الألفاظ تصرف إلى حقائقها، (وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾<sup>(3)</sup> أو مجازية) إما [أن يكون<sup>(4)</sup>] الظرف والمظروف معينين، (نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾<sup>(5)</sup>) أو<sup>(6)</sup> المحل معنى، نحو: أصحاب الجنة في رحمة الله، أو<sup>(7)</sup> الحال معنى، نحو: البركة في الأكابر، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾<sup>(8)</sup> [عند من لم ير اجتماع الحقيقة والمجاز<sup>(9)</sup>] [فتفي مجازاً]<sup>(10)</sup> على تقدير مضاف، أي: في نعيم جنات وعيون، أو الأولى حقيقة<sup>(11)</sup> والثانية مجاز على تقدير العيون مجرورة بفتي أخرى، (ومن) الحقيقة (المكانية) أدخلت الخاتم في أصْبَغِي، وَالْقَلَنْسُوَّةَ في رَأْسِي إلا أن فيها قلباً) لأن الخاتم والقَلَنْسُوَّةَ ظرف

(1) في نس وهي إما مكانية، أي: حقيقة مكانية.

(2) في نس لتصح.

(3) الروم: 1 - 4.

(4) في نس يكون.

(5) البقرة: 179.

(6) في نس بإضافة: يكون.

(7) في نس بإضافة: يكون.

(8) الذاريات: 15.

(9) انظر شروح التلخيص 3/ 184.

(10) ساقط من نس.

(11) ساقط من ظا.

[والأصبع والرأس مظلوف]<sup>(1)</sup>، لكن لما كان المناسب أن يتحرك بالمظلوف نحو الظرف، وهنا الأمر بالعكس [قلب الكلام]<sup>(2)</sup>.

(الثاني: المصاحبة) أثبت الكوفيون والقتي<sup>(3)</sup>، ومذهب سيبويه والمحققين أنها لا تكون إلا للوعاء حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردّ إليه بالتأويل<sup>(4)</sup> (نحو: ﴿ اذْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾)<sup>(5)</sup>، أي: معهم، وقيل التقدير: ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف وعلى هذا فقوله [تعالى]<sup>(6)</sup>: ﴿ فِي النَّارِ ﴾ بدل من<sup>(7)</sup> ﴿ فِي أُمَمٍ ﴾<sup>(8)</sup> تأمل، ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾<sup>(9)</sup> أي: مع زينته والظرية المجازية فيه أيضاً ممكنة.

(الثالث)<sup>(10)</sup>: التعليل، نحو: ﴿ فَلِئْكَ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ ﴾<sup>(11)</sup> أي: له، ولو قدّر في شأنه لبقّي في على الظرفية<sup>(12)</sup> ﴿ لَمَسْكُم مِمَّا أَفَضْتُمْ ﴾<sup>(13)</sup>، وفي الحديث: ﴿ أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ﴾<sup>(14)</sup>.

(1) في نس وكذا الأصبع وكذا الرأس مظلوف.

(2) في نس اجروا حكم الحاتم والقنوسة على الأصبع والرأس.

(3) انظر قول الكوفيين والقتي في المصحح 361/2، والمساعد 265/2.

(4) في نس بإضافة: قوله.

(5) الأعراف: 38.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس بإضافة: لتلا يلزم تملن حرفي جر بمعنى واحد يعامل واحد.

(8) قال ابن قاسم: مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن كي لا تكون إلا للظرية حقيقة أو مجازاً وما

أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه الجنى الداني 252 - 253.

(9) الفصص: 79.

(10) في المتن والثالث.

(11) يوسف: 32.

(12) في نس بإضافة: وكذا قوله.

(13) النور: 14.

(14) ورد الحديث في صحيح مسلم بلفظ: عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حُذِّبَتْ

امرأة في هِرَّةٍ سَجَّتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارُ، لَاهِي أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا، إِذْ حَبَسَتْهَا وَلَا تَرَكْتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب قتل الحيات، باب تحريم قتل الهرة 198/7.

(الرابع: الاستعلاء) أثبتته الكوفيون والقنبي أيضاً، (محو): ﴿فَلَا صَلْبَيْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾<sup>(1)</sup> قال الرضي: الأولي أن في هنا بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تتمكن المظروف في الظرف<sup>(2)</sup>، (وقال:

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِي فِي جِدْعِ نُحْلَةٍ .....<sup>(3)</sup>

صدر بيت من الطويل لسويد بن أبي كاهل اليشكري عجزه:

..... فَلَا عَطَسَتْ شَيْئَانُ إِلَّا بِاجْدَعَا

(وقال آخر:

بَطْلٌ كَانَ يُبَابُهُ فِي سَرْحَةٍ .....<sup>(4)</sup>

صدر بيت من الكامل [من معلقة عنتره بن شداد العبسي]<sup>(5)</sup> وعجزه:

(1) طه: 71. والآية وردت في المعني بالواو ولأصلبتكم، وهي في سورة طه بالقاء.

(2) شرح الكافية 24/6.

(3) الرواية في المعني وهم، والبيت لسويد منسوب له في الأزهية 268، الأمالي الشجرية 267/2، شرح شواهد المعني 479/1، لسان العرب (ع. ب. د) 53/6، ولامراة من العرب في الخصائص 96/2، شرح المفصل 21/8، وبلا نسبة في المختضب 585/2، وصف المباني 389. والشاهد فيه: عجيء في بمعنى على.

- وسويد هو: أبو سعيد سويد بن أبي كاهل بن حارثة الذبياني الكتاني اليشكري، شاعر غزرم، عده بن سلام في الطبقة السادسة من الشعراء الجاهليين (ت 60 هـ) انظر طبقات الشعراء 86 - 87، الإصابة 158/2، الشعر والشعراء 353، الأعلام/ 146.

(4) البيت لعنتره في شرح المعلقات السبع للزوزني 126، الأزهية 267، شرح شواهد المعني 279/1، شرح أبيات المعني 65/4، الحزان 485/9، وبلا نسبة في الخصائص 95/2، وصف المباني 389، شرح الأشموني 392/2.

والشاهد فيه: قوله: في سرحة أي: على سرحة.

(5) في سرحة لعنتره.

- وعنتره هو: ابن شداد بن معاوية بن قراد بن غزرم العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية (ت 22 ق هـ) انظر طبقات الشعراء 86، الشعر والشعراء 163 - 166، الأعلام 91/5 - 92.

يُخَذَى نَعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ يَتَوَامُ

.....

البطلُ الشجاع، والسُرحةُ الشجرة العظيمة، ويُخَذَى بالذال المعجمة، أي: يجعله له هذا، أي: نعلًا، والسبتُ بكسر المهملة جلود البقر المدبوجة بالقرظ، والتوأمُ اسم ولد يكون معه آخر في بطن واحد يريد أن الرجل الذي قتله شجاع طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة، وإنه عظيم الرجلين تضع له السبت نعلًا، / 1/150 [وإنه تام القوى؛ لأنه لم يشاركه غيره في بطن أمه]<sup>(1)</sup> وخص نعال السبت لأنه كان يلبسها أشرف الناس وملوكهم.

(الخامس: مرادفة الباء) [أثبتته من تقدم]<sup>(2)</sup>، (كقوله:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِثْلَ فَوَارِسُ      بصيرون في طعن الأباهر والكلى<sup>(3)</sup>

[بيت من الطويل]<sup>(4)</sup> الروع بالفتح الفزع، والفوارس جمع فارس على غير قياس؛ لأنه فاعل من الصفات لا يجمع على فواعل إلا إذا كان صفة لمؤنث كخائن، أو لغير الآدميين كنبازل، وحائط، والأباهر جمع أبهر، وهو عرق في الظهر إذا انقطع مات صاحبه، قال الرضي: الأولى أن في هنا بمعناها، أي: لهم بصارة<sup>(5)</sup> في هذا الشأن<sup>(6)</sup>، (وليس منه) أي: من كون في بمعنى الباء (قوله تعالى:

(1) في س' وأنه شديد قوى تام الحلقة حيث ولد فذاً لم يشاركه غيره في بطن أمه والرضاع.

(2) في س' أثبتته الكوفيون والقتي.

(3) بيت من الطويل لزيد الحبل منسوب له في الأزهية 267، الخزائنة 93/9، شرح شواهد الغني 1/479، الأمالي الشجرية 2/268، وبلا نسبة في المص 361/2، الجنى الداني 251.

والشاهد فيه مجيء في بمعنى الباء.

(4) ساقط من س'.

(5) في س' بإضافة: وحلق.

(6) شرح الكافية: 24/6.

﴿ يَذَرُوكُمْ فِيهِ ﴾<sup>(1)</sup> خلافاً لزاعمه) وهو القتي من البصريين<sup>(2)</sup>، وقيل: هو الفراء [قال: إن في هنا معناها الاستعانة]<sup>(3)</sup>، وفي الجنى الداني ذكر بعضهم أن في فيه بمعنى باء الاستعانة<sup>(4)</sup>، قيل: لو عبر بالإلصاق لسلم من عدم رعاية الأدب<sup>(5)</sup>، وفيه أن الرضي قال: [الاستعانة [إلصاق مجازي]<sup>(6)</sup>، (لوقيل: هي للتعليل)<sup>(7)</sup>، أي: يكثر كم بسبب هذا الجعل) يشير إلى أن ضمير فيّه للجعل المفهوم من جعل لكم، (والأظهر قول الزمخشري أنها للظرفية المجازية، قال: جعل هذا التدبير كالمنع [والمعدن]<sup>(8)</sup> للثب والتكثير) ألا تراك تقول: [الحيوان في خلق الأزواج يكثر]<sup>(9)</sup>.

(مثل: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾<sup>(10)</sup>).

السادس: مرادفة إلى، نحو: ﴿ قَرُّدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾<sup>(11)</sup> قال الرضي: الأولى أنها بمعناها والمراد التمكن<sup>(12)</sup>.  
(السابع: مرادفة من كقوله:

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي      وَهَلْ يَعْمَنَ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي  
[هَلْ يَعْمَنَ مَنْ كَانَ أَحْدَثَ عَهْدِهِ      ثَلَاثِينَ شَهْراً فِي ثَلَاثَةِ أَحوَالٍ؟]<sup>(13)</sup>

(1) الشورى: 9.

(2) انظر قول القتي في المساعد 266/2.

(3) ساقط من نس. وانظر معاني القرآن للفراء 22/3، والمنصف من الكلام 6/2.

(4) الجنى الداني 251.

(5) انتهى أمل الأريب 349/2 تحقيق صالح الأخضر.

(6) في نس الاستعانة مجاز للإلصاق.

(7) في المغنى بل هي للبية.

(8) في المغنى أو المعدن، والنص في الكشف بالواو.

(9) في نس للحيوان في خلق الأزواج تكثير.

(10) البقرة: 179.

(11) إبراهيم: 9.

(12) شرح الكافية 24/6.

(13) مابين المعرفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: وعلى تأكيد المضارع بالنون. والبيان لامرئ القيس في ديوانه 121 - 122، الجنى الداني 252 شرح شواهد المغنى 1/486، الخزائنة 1/162، وبلا نسبة في الخصائص 2/96، وصف المباني 391، الجمع 2/361، شرح الأشموني 2/393.

والشاهد فيه: قوله في ثلاثة أحوال على أن في مرادفة من.

[بيتان]<sup>(1)</sup> من الطويل لامرئ القيس، 'عم صباحاً تحية الجاهلية، قال الجوهري: كأنه محذوف من نِعِمْ يَنْعِمُ بالكسر [فحذف منه الألف والنون استخفافاً]<sup>(2)</sup>، كما تقول: كل من أكل ياكل<sup>(3)</sup>، وفي القاموس: وعم الدار كوعد وورث قال لها: أنعمي، ومنه عم صباحاً<sup>(4)</sup>، وقيل: عم بالفتح من وعم يعم، كوضع يضع<sup>(5)</sup>، وصباحاً نصب على الظرف، أو التمييز، والعصر مثلية وبضمتين الدهر، وهل يعمن أصله: ينعمن، وفيه شاهد على ورود هل في الاستفهام الإنكاري، وعلى توكيد المضارع بالنون [وإنما خص الثلاثة بالذكر عند إرادة البعضية ليتأتى الوزن والجناس مع أنها أول مراتب وجود الثلاثين شهراً]<sup>(6)</sup> ولا فكما يكون الثلاثون شهراً بعض ثلاثة أحوال يكون بعض أربعة فأكثر، وقيل: يمكن أن يكون مَنْ لا ابتداء الغاية، أي: ثلاثين شهراً ابتداءً من ثلاثة أحوال، أي: من انتقضائها فيكون [المراد]<sup>(7)</sup> خمسة أعوام ونصفاً، وهو المعنى الذي ادعى فيه أن في بمعنى مع، لكن بطريق أخرى غير تلك<sup>(8)</sup> (وقال ابن جنس: التقدير: في [عقيب]<sup>(9)</sup> ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته 'جلست زيدا بتقدير: 'جلوس/ زيد مع احتمال له لأن يكون أصله: إلى 150/ب

(1) في نس مطلع قصيدة.

(2) ساقط من نس.

(3) الصحاح (ن. ح. م) 2/ 1506.

(4) انظر مجموعة الشافية 1/ 56-57.

(5) قال ابن الملا: ونقل الشارح عن بعض شارحي التعليقات أنه يقال: نعم ينعم كعلم يعلم، وكحسب يحسب، وعم يعم، كوضع يضع، ووعد بعد... انتهى أمل الأريب من الكلام على معنى اللبيب تحقيق صالح الأخضر 2/ 352.

(6) في نس وجه تخصيص الثلاثة بالذكر مع إرادة البعضية من غير نظر إلى كونها أول مراتب يوجد فيها الثلاثون شهراً للوزن والجناس.

(7) ساقط من نس.

(8) المنصف من الكلام 2/ 6.

(9) في المنفي عقب.

وانظر الخصائص 97.



زيد) على [أن] <sup>(1)</sup> إلى بمعنى: عند، (وقيل: الأحوال جمع حال) [وصفة] <sup>(2)</sup> الشيء يذكر ويؤنث، وقد يؤنث بالماء كما في المصباح <sup>(3)</sup>، (لا حول) بمعنى عام، (أي: في ثلاثة حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور) لعله [أخذ من الأول] <sup>(4)</sup>، (وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف فقي بمعنى مع) قيل: المعنى حيثئذ وهل ينعم من كان أحدث عهده بأهله وجيرته هذا الزمن الطويل <sup>(5)</sup> مستبعد.

(الثامن: المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق) بتحقيق الأول وتعظيم الثاني، (لحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾) <sup>(6)</sup>.  
 التاسع: التعويض، وهي الزائدة عوض من [في] <sup>(7)</sup> أخرى محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت أصله: ضربت من رغبت فيه؛ أجازاه ابن مالك <sup>(8)</sup> وحده بالقياس على نحو قوله:

فَانظُرْ يَمَنَ نِيْسِنُ

.....

- 
- (1) في من أن يكون.  
 (2) في من وهو صفة الشيء.  
 (3) المصباح المثير (ح. 1. ل) 88.  
 (4) في من أخذ من مطلع القصيدة.  
 (5) في من بإضافة: يعني أن سكان ذلك المنزل ارتحلوا عنه في هذه المدة ولم يرجعوا إليه فحصل النعمة مع مفارقة الأهل هذا الزمان الطويل. وانظر شرح أبيات المتن 79/4.  
 (6) التوبة: 38.  
 (7) إضافة من المعنى.  
 (8) قال ابن مالك: والتي للمقايسة هي الداخلة على تال يقصد تعظيمه وتخفيف مثله، كقوله: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ شرح التسهيل 156/3.  
 (9) جزء بيت من البسيط لسالم بن وابصة تمامه:

وَلَا يُؤْتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو يَفْعَةٍ فَانظُرْ يَمَنَ نِيْسِنُ

منسوب له في شرح التسهيل 161/3، شرح شواهد المتن 419/2، وبلا نية في الماعد 268/2، المعجم 339/2، الأشموني 395/2.

والشاهد فيه قوله: نمن على أن ابن مالك قاس زيادة الفاء عوضاً على الباء.

على حمله على ظاهره وفيه) [أي: في قول ابن مالك: وفي قياسه]<sup>(1)</sup>،  
(نظر) لأن ما ذكر في الباء سماعي فلا يقاس عليه حرف غيره مع أنه مضى ما في  
قوله: فمن تثق في بحث علي.

(العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير [تعريض]<sup>(2)</sup>، أجازته الفارسي في  
الضرورة<sup>(3)</sup> وأنشد:

أنا أبو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدُجَا<sup>(4)</sup>

بيت [لسويد الشكري]<sup>(5)</sup> أبو سعيد كنيته، ودجا الليل أظلم، وألبرندج  
جلد أسود قال أبو عبيد أصله: بالفارسية رنده والمعنى تخال سواده سواد يرندج<sup>(6)</sup>  
قبل: لو جعل هذا من باب التجريد، نحو: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾<sup>(7)</sup> لا يمكن،  
وعليه فلا زيادة ولا نقص<sup>(8)</sup>، (وأجازته) أي: كون في زائدة (بعضهم في قوله  
تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾)<sup>(9)</sup>.

(1) في س' أي: في هذا القياس أو في قول ابن مالك.

(2) في المعنى التعويض.

(3) انظر قول الفارسي في شرح الأشموني 396/2.

(4) بيت من الرجز لسويد بن أبي كاهل الشكري منسوب له في شرح شواهد الغنى 484/1، الضرائر 66،

ويلا نسبة في المجمع 30/2، شرح أبيات الغنى 81/4، شرح الأشموني 396/2.

والشاهد فيه قوله: يُخَالُ في سواده حيث زيدت في لغير تعويض في الضرورة.

(5) في س' لسويد ابن أبي كاهل.

(6) انظر قول أبي عبيدة في الصحاح (ر. د. ج) 293/1.

(7) فصلت: 27.

(8) المنصف من الكلام 6/2.

(9) هود: 41.

## (حرف القاف)

### [مبحث: قد]

(قد) مبتدأ خبره: (على وجهين) وقوله: (حرفية) خبر ثان، أو بدل من الخبر، (وسياتي) اعتراض، (واسمية) عطف على حرفية هذا على أن الياء فيهما للنسبة، ويجوز جرهما على البدل التفصيلي من وجهين على أن الياء فيهما للمصدرية، أي: الكون حرف والكون اسماً، فسقط ما قيل: ينبغي أن لا يضبطا بالجر على إرادة بدل التفصيل؛ لأن الحرفية والاسمية لا يصح أن يفسر بهما المفصل الذي هو الوجهان؛ [إذ الوجه<sup>(1)</sup> هو كونها حرفاً وكونها اسماً<sup>(2)</sup>]، (وهو) أي: قد الاسمية (على وجهين: اسم فعل وسياتي<sup>(3)</sup> واسم مرادف لحسب هذه) أو (وهذه) أي: قد المرادقة (تستعمل على وجهين<sup>(4)</sup>: مبتية<sup>(5)</sup>) خبر ثان لهذه، أو بدل منه [من محل<sup>(6)</sup>] على وجهين، أو حال<sup>(7)</sup>، ولا يجوز جره على أنه بدل تفصيل لفقد مجوزه، (وهي الغالب لشيها بقد الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها) فشب الاسم بالحرف في الوضع كونه على حرف أو حرفين؛ لأنه الأصل في الحروف، كما أن الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعداً؛ [والمراد<sup>(8)</sup>] أن مجموع الأمرين علة لبناء قد، فلا يرد ما قيل: [إن الأول بمجرد ليس موجباً لبنائها<sup>(9)</sup>]، ولا بد أن يضاف إليه الشبه/ المعنوي وهو متف 1/151

(1) في نس والوجه.

(2) انظر المتصف من الكلام 6/2.

(3) 449.

(4) في نس بإضافة: في محل نصب على الحال.

(5) في نس بإضافة بالرفع.

(6) في نس وبالنصب بدل من محل.

(7) في نس بإضافة ثانية.

(8) في نس إذ المراد.

(9) في نس ليس الأول بمجرد موجباً لبنائها.

وانظر المتصف من الكلام 7/2.

هنا، بدليل أن إلى المراد به النعمة معرب مع مشابهته [بإلى]<sup>(1)</sup> الحرفية في اللفظ، ورد بأنه لا مشابهة بينهما فيه؛ لأن إلى الاسمية منونة<sup>(2)</sup>، (ويقال في هذا: قد زُيدَ ذَرَمَهُ بالسكون وقدني بالتون حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يتون) وما بعد قد في الحالين مجرور بالإضافة، (ومعربة) عطف على مبنية، (وهو قليل) (وهو مذهب كوفي، كما أن بناءها مذهب بصري، قيل: ظاهر كلامه أنهما قول واحد بالنظر إلى استعمال العرب، وهو في الحقيقة قول البصريين)<sup>(3)</sup>، وإنما جاز [بناؤها]<sup>(4)</sup> مع ملازمتها للإضافة؛ لأنها ليست دافعة للبناء، بل لتحتمة<sup>(5)</sup>، (يقال: قد زُيدَ ذَرَمَهُ بالرفع كما يقال: حَسَبَهُ ذَرَمَهُ بالرفع، وقد ي [درهم]<sup>(6)</sup> بغير نون، كما يقال: حَسِبِي والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي) في كونها دالة على ما يدل عليه يكفى، [وهو على رأي من جوز مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع]<sup>(7)</sup>، قال الرضى: بُنِيَتْ أسماء الأفعال لكونها اسماً لما أصلها البناء، وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع<sup>(8)</sup>، فلا يرد ما قيل: لو كانت مرادفة لها لكانت فعلاً واللازم باطل، ولا أدري لما جعلها بمعنى المضارع [وقد منعه ابن الحاجب]<sup>(9)</sup>، وصرح ابن قاسم أنها

(1) في س' ليل.

(2) النصف من الكلام 7/2.

(3) في س' بناها مذهب البصريين، وإعرابها مذهب كوفي.

(4) في س' إعرابها.

(5) في س' إضافة: وقيل ظاهر كلامه أن بناها وإعرابها قول البصريين.

(6) إضافة من الغنى.

(7) في س' ولا بأس بكون اسم الفعل بمعنى المضارع.

(8) شرح الكافية 3/4.

(9) ساقط من س'.

قال ابن الحاجب: أما أسماء الأفعال فإنها بنيت لوقوعها موقع مالا أصل له في الإعراب وهو الأمر والماضي الإيضاح في شرح الفصل 397/1.

بمعنى كفي<sup>(1)</sup>، (يقال: قَدْ زَيْدًا دِرْهَمٌ وَقَدْ نِي دِرْهَمٌ، كما يقال: يُكْفِي زَيْدًا دِرْهَمٌ  
[ويكفي دِرْهَمًا]<sup>(2)</sup> وقوله:

قَدْ نِي مِنْ نُصْرِ الْخُبَيْنِ قَلْدِي<sup>(3)</sup>

نسبه الجوهري لحميد بن مالك الأرقط، وابن يعيش لأبي مجذلة  
وبعده<sup>(4)</sup>:

ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ

أراد بالخبيين عبد الله بن الزبير<sup>(5)</sup>؛ لأنه كان يكنى بأبي خبيب وولده  
خبيب، أو أخاه مصعباً على التغليب [ويروى بصيغة الجمع على إرادة هؤلاء  
الثلاثة]<sup>(6)</sup>، أو أتباع عبد الله على التغليب أيضاً، ويحتمل أن أصل هذا بياء

(1) انظر المنصف من الكلام 7/2، والجنى الداني 253.

(2) ساقط من من.

(3) الرجز لحميد بن مالك الأرقط منسوب له في شرح شواهد المغنى 487/1، المقاصد النحوية 357/1،

شرح أبيات المغنى 83/4، الخزائن 382/5، ولأبي مجذلة في شرح الفصل لابن يعيش 124/3، ويلا نسبة

في الكتاب 371/2، الجنى الداني 253، رصف الباني 362، الأمالي الشجرية 14/1 الإنصاف 131/1.

والشاهد فيه مجيء قَدْ في الموضوعين إما بمعنى 'حسب'، وإما بمعنى 'كفي'.

- وحيد هو: بن مالك ابن ربيعة الأرقط شاعر إسلامي مجيد.

انظر سبط اللالي 649/2، معجم الأدباء 267/3، الخزائن 395/5، شرح شواهد المغنى 487/1.

(4) في من هو لحميد ابن مالك الأرقط يصف عبد الملك بن مروان وتماحه.

(5) هو: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قريش في زمنه وكان من خطباء قريش

المعدودين حفظ، عن النبي ﷺ وحدث عنه، وعن أبيه، وعن أبي بكر، وعمرو، وعثمان وغيرهم، وروى عنه

أخوه عمرو، وإبناه عامر وعباد وغيرهم، (ت 73 هـ).

انظر الإصابة 414/2 - 417، شذرات الذهب 79/1 - 90، مرآة الجنان 119 - 131، الأعلام 87/4.

(6) في من ويروى الخبيين على الجمع والمراد هؤلاء الثلاثة.

النسبة حذفت كما في الأشعرين<sup>(1)</sup>، وأراد بالإمام عبد الملك<sup>(2)</sup>، وعرض  
[بوصفه ابن الزبير]<sup>(3)</sup> بكونه شحيحاً، أي: بخيلاً، وملحداً أي: ظالماً في الحرم،  
وحاشاه من الإلحاد، وقوله: [تحتل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة  
البناء] خبر للمبتدأ وهو قوله: بتقدير العائد، (وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية  
فتحتل الأول وهو واضح) [لعدم النون]<sup>(4)</sup> أما على لغة الإعراب فظاهر، وأما  
على البناء فلعدم [وجوبها، (والثاني)]<sup>(5)</sup> على أن النون حذفت للضرورة) إذ يجب  
نون الوقاية في قد وقط لكونهما على حرفين قاله الرضي<sup>(6)</sup>، (كقوله:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي<sup>(7)</sup>  
بيت من مشطور السريع لرؤية [وقبله]<sup>(8)</sup>

(عَدَدَتْ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ)

العديد العدد، والطيس كقيس الكثير من الرمل، وكيسى، أي: ليس  
الذاهب إياي، (ويمحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق) لا

(1) في نس ويحتمل أن الأصل الحيين بياء النسبة ثم حذفت كما قولهم: الأشعرين.

(2) في نس بإضافة: بن مروان.

(3) في نس بوصف عبد الله.

(4) في نس لعدم لحوق النون بها.

(5) في نس وجوب لحوقها ويحتمل الثاني، أي: أن يكون اسم فعلاً.

(6) شرح الكافية 4/ 22.

(7) الرجز لرؤية منسوب له في شرح التصريح 1/ 116، شرح شواهد المغنى 2/ 488، المقاصد النحوية  
1/ 244، شرح أبيات المغنى 4/ 86، الخزائن 5/ 3224، وبلا نسبة في الجنى الداني 150، الممع 2/ 215،  
المساعد 3/ 208. والشاهد فيه: حذف نون الوقاية من كيس للضرورة، والأصل أن يفصل الضمير ولكنه

وصل بالفعل للضرورة.

(8) ساقط من ظا

الضمير (والكسرة للساكنين)<sup>(1)</sup> الدال والتنوين؛ لأن أسماء الأفعال قد تنون للتذكير/ فكسرت دال قَدْ للتنوين، ولحققتها الياء للإطلاق، وإلا فليس فيه 151/ب الساكنان؛ لأن حرف الإطلاق حرف مد يتولد من إشباع حركة الروي [فلا يجوز له هنا]<sup>(2)(3)</sup>، (وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهى معه كالجزء؛ فلا تُفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم) بدل من شيء بإعادة الجار، وألهم معترض للشعار بالتقليل (كقوله:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً وَمَا قَاتِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْظَفُ<sup>(4)</sup>

[بيت من الطويل، العشوة مثلثة العين ركوب الأمر على غير بيان والتعنيف التعبير واللوم]<sup>(5)</sup>، (وقول آخر:

(1) في س' بإضافة: يعنى.

(2) ساقط من س'.

(3) في س' بإضافة: وقيل الكسر للضرورة بناء على أن سبويه حرك الساكن الواقع في القافية حملا على كسر الأول من الساكنين إذا التقيا واضطر إلى تحريكه والجامع للضرورة.

(4) البيت ملفق من بيتين أولهما للفرزدق وهو قوله:

وَمَا حَلَّ مِنْ جَهْلٍ حَسْبِي حِلْمَاتِنَا وَلَا قَاتِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْظَفُ

انظر الديوان 435، الكتاب 4/118، شرح آيات المعنى 4/68، وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله البجلي وهو قوله:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً وَمَا الْعَاشِقُ الْمُسْكِينُ فِينَا بِأَرْقٍ

منسوب له في شرح شواهد المعنى 1/488، ويلا نسبة في الجنى الداني 260، الممع 2/256. والشاهد فيه: قوله: قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتُ عَلَى الْفَصْلِ بَيْنَ قَدْ وَالْفِعْلِ بِجُمْلَةِ الْقِسْمِ. (5) في س' ويروى:

وَمَا الْعَاشِقُ الْمُسْكِينُ فِينَا بِأَرْقٍ

العشوة بالقسم والكسر ركوب الأمر على غير بيان وتثلاث، والتعنيف التعبير و اللوم.

فَقَدْ وَاللَّهِ بَيَّنَّ لِي عَنَّا ي بوشك فراقهم صرَدَ يصيح<sup>(1)</sup>

يُيِّنْ أَظْهَرَ، وَالْعَنَاءُ بِالْأَلْفِ الْمُدَوْدَةُ التَّعَبُ، وَالرُّشْكُ بضم الواو وفتحها مع سكون المعجمة السرعة، [أو الصرد طائر معروف]<sup>(2)</sup>، وَسَمِعَ قَدْ لَعَمْرِي بِتْ سَاهِرًا، وَقَدْ وَاللَّهِ أَحْسَنْتَ، وَقَدْ يَحْذَفُ، أَي: (الفعل بعدها لدليل كقول النابغة:

أَفِذْ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَانَ قَدْ<sup>(3)</sup>

بيت من الكامل، أَفِذْ كَعَلِمَ دَنَا وَقَرَّبَ، وَالرِّكَابُ كَكِتَابِ الْإِبِلِ الَّتِي يُسَارُّ عَلَيْهَا، وَتَزَلُّ مَضَارِعُ زَالٍ يَزُولُ بِمَعْنَى ذَهَبَ، [وَالرَّحَالُ جَمْعُ رَحْلٍ وَهُوَ مَنَزَلُ الرَّجُلِ، وَكَانَ خَفِيفَةً، (أَي: وَكَانَ قَدْ زَالَتْ) بِدَلِيلِ: لَمَّا تَزَلْ.

(ولها خمسة معانٍ)، بِلِ سِتَّةَ:

(أحدها: التوقع) إطلاقه يشعر بأن التوقع يكون من المتكلم وغيره، وتمثله يقتضى أنه في المضارع من المتكلم، وفي الماضي من غيره، (وذلك مع المضارع واضح) وكلام الرضي ظاهر في أنه لا يكون في المضارع<sup>(4)</sup>، (كقولك: قَدْ يَقْدُمُ الْغَائِبُ الْيَوْمَ إِذَا كُنْتَ تَتَوَقَّعُ قُدُومَهُ.

(1) البيت بلا نسبة في الخصائص 1/ 331، وصف الجاني 393، شرح شواهد المعنى 498، الفرائر 201 شرح آيات المعنى 89/4. والشاهد فيه: الفصل بالقسم بين قَدْ والفعل يَبَيِّنْ.

(2) في سُرِّ والصرد بضم المهملة وفتح الراء طائر.

(3) البيت للنابغة في ديوانه 46، شرح المفصل لابن يعيث 18/9، الجني الداني 260، المقاصد النحوية 80/1، شرح شواهد المعنى 490/1، الجمع 457/1، شرح التصريح 27/1، شرح آيات المعنى 91/4، وبلا نسبة في الأزمية 211، الخصائص 2/ 241، وصف الجاني 72.

والشاهد فيه: حذف ما بعد قَدْ، والتقدير وَكَانَ قَدْ زَالَتْ.

(4) قال الرضي: 'هَذَا الْحَرْفُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي أَوْ الْمَضَارِعِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّحْقِيقِ... شرح الكافية 6/



وأما مع الماضي فأثبتته الأكثرون قال الخليل: 'يقال قد فعل' لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: 'قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول: 'قد ركب الأمير' لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾<sup>(1)</sup>؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها)، قال الزحشري: معنى 'قد' فيه التوقع؛ لأن رسول الله والمجادلة كانا يتوقعان أن يسمع الله مجادلتها وشكواها وينزل في ذلك ما يفرج عنها<sup>(2)</sup>.

(وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع) بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى وهى قوله: (والماضي قد وقع) وكل ما وقع لا يتوقع يتج الماضي لا يتوقع وأشار إلى دفعه بقوله:

(وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار [به]<sup>(3)</sup> متوقعاً، لا أنه الآن متوقع) [تقديره]<sup>(4)</sup> إن أردتم بقولكم: كل ما وقع لا يتوقع أنه لا يتوقع قبل الإخبار فممنوع، وإن أردتم أنه لا يتوقع حال الإخبار فمسلّم، لكن لا يضرنا؛ لأن المراد التوقع قبل [ذلك]<sup>(5)</sup>، (والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها قد لا تفيد التوقع أصلاً، أما في المضارع فلأن قولك: 'يقدم الغائب' يفيد التوقع بدون 'قد'؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل) بكسر الباء المخبر/ لا بفتحها لقوله: (أنه متوقع له) لأنه إما خالي 1/152  
الذهن عن الحكم الاستقبال، أو منكر له، أو سائل عنه [وكل منهم]<sup>(6)</sup> لا يكون متوقعاً له [واعترض بأن ذلك]<sup>(7)</sup> ليس بمعنى وضعي للمضارع فينبغي أن يضعوا

(1) المجادلة: 1.

(2) الكشف 4/ 353.

(3) إضافة من المفعلي.

(4) في 'س' يعني.

(5) في 'س' الإخبار.

(6) في 'س' وكل من الخالي عنه أو المنكر له.

(7) في 'س' واجب بأن هذا.

له حرفاً يدل عليه معه<sup>(1)</sup>، (وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها، بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع، لصح أن يقال في لا رجل بالفتح إن لا للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل، ولحوه، [والذي]<sup>(2)</sup> بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد 'قد' متوقع كذلك) [وفيه إن]<sup>(3)</sup> الملازمة ممنوعة لجواز أن يكون هذا المعنى مرجحاً لإثبات التوقع لـ'قد' لا مصححاً له حتى يلزم منه إثبات الاستفهام لـ'لا' ولو سلمت فلا نسلم بطلان اللازم<sup>(4)</sup>، وقد قيل: إنها لا يتم الرد بها على الخصم؛ لأنه يقول [إن 'قد']<sup>(5)</sup> دخلت على الماضي دالة على أنه كان متوقع قبل الإخبار، و[حيثذا]<sup>(6)</sup> منعها ظاهر؛ لأنه لا يلزم من إثبات التوقع لـ'قد' باعتبار دلالتها عليه واقعاً من غير المتكلم بها إثبات الاستفهام لـ'لا' بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة أخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام<sup>(7)</sup>، وأجيب بأن المراد إثباته لـ'لا' دالة عليه واقعاً من غير المتكلم بها قياساً على إثبات التوقع لـ'قد' دالة عليه كذلك<sup>(8)</sup>، (وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقع<sup>(9)</sup>، ولم يقل إنها نفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق.

الثاني) من المعاني لـ'قد': (تقريب الماضي من الحال، تقول: قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فإن قلت: قد قام اختص بالقريب) اعلم أن 'قد' لا تنفك في الماضي والمضارع عن التحقيق ثم إنه يضاف إليه [إذا دخل على

(1) النصف من الكلام 8/2.

(2) في المعنى: فالذي.

(3) في 'س' فيه بحث أما أولاً فلأن.

(4) في 'س' وأما ثانياً فلأن التلازم ليس بباطل وإن لم يقل به أحد.

(5) في 'س' أنها.

(6) ساقط من 'س'.

(7) انظر النصف من الكلام 9/2.

(8) المصدر السابق.

(9) شرح السهيل 106/4.

الماضي في بعض المواضع<sup>(1)</sup> التقريب من الحال مع التوقع [ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة]<sup>(2)</sup>، ففيه إذاً ثلاثة معان مجتمعة<sup>(3)</sup>، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، كقولك: قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبة ذكره الرضي<sup>(4)</sup> ولم يذكروا أنه يكون مع التحقيق التوقع فقط، (وانبنى على [إفادتها]<sup>(5)</sup> ذلك) التقريب (أحكام: أحدها: أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال)<sup>(6)</sup> بحسب الاستعمال لا الوضع والصيغة [فلا ينافي قوله]<sup>(7)</sup>: إن صيغهن لا يفدن الزمان، (فلا معنى للذكر ما يقرب ماهو حاصل؛ ولذلك) أي: لعدم دخول قد عليهن (علة أخرى، وهي أن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن) إلى المضارع والأمر وسائر المشتقات، (فأشبهن الاسم) من هذين الوجهين، أراد بالاسم غير المصدر لا مطلق الاسم<sup>(8)</sup>، فلا يرد ما قيل أن عدم التصرف ليس أمراً لازماً للاسم، فقد يتصرف بالصفات المشتقة من المصدر<sup>(9)</sup> تأمل، (وأما قول عدي) بن الرقاع:

(لَوْلَا الْحَيَاءُ وَأَنْ رَأَيْتِي قَدْ عَسَى فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ)<sup>(10)</sup>

(1) في نس في بعض المواضع في الماضي.

(2) في نس كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب.

(3) في نس بإضافة: التحقيق والتوقع والتقريب.

(4) شرح الكافية 217/6.

(5) ساقط من نس.

(6) في نس بإضافة: يعنى.

(7) في نس فلا منافاة بينه وبين قوله.

(8) في نس ولألا فالمصدر يتصرف إلى ذلك.

(9) انظر المنصف من الكلام 9/2.

(10) بيت من الكامل لعدي بن الرقاع منسوب له في أمالي المرتضى 511/1، صط اللالي 521، شرح التصريح 299/1، شرح شواهد المتن 592/1، شرح أبيات المغنى 96/4، لسان العرب (ج. س. م) 131/2.

والشاهد فيه قوله: قد عسى على أن عسى فيه بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة.

فَعَسَىٰ هُنَا مَعْنَى أَشْتَدَّ وَلَيْسَتْ عَسَى الْجَامِدَةُ، قال السيوطي: عَثَا بِالْمَثَلَةِ  
أَفْسَدَ أَشَدَّ الْفَسَادِ، وقد أورد الثعلبي البيت في تفسيره<sup>(1)</sup> شاهداً لقوله تعالى: ﴿وَلَا  
تَعْلَمُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(2)</sup>.

(الثاني: وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش<sup>(3)</sup>)، على الماضي  
الواقع حالاً) وذلك لأن الفعل / إذا وقع قيداً لما له اختصاص لأحد الأزمنة فهم 152/ ب  
منه الاستقلالية والحالية والماضوية بالقياس إلى ذلك المقيد، لا بالقياس إلى زمن  
التكلم، فإذا قيل: جاء زيد ركب فهم منه أن الركوب كان متقدماً على المجيء،  
فوجب دخول قَدْ عليه لتقريبه إلى زمان المجيء، وقيل: لاستقبحهم في الظاهر  
الجمع بين الحال والماضي وإن كان حالية الماضي بالنسبة إلى زمان عاملها، ولقطة  
قَدْ تقربه من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة، [فبذلك يندفع]<sup>(4)</sup>  
الإشكال بأن قَدْ تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان المتكلم وليس الكلام فيه  
وإنما الكلام في الحال الذي هو مبين لهيئة الفاعل أو المفعول<sup>(5)</sup> (إما ظاهرة، نحو:  
﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْثَأَنَا﴾<sup>(6)</sup>، أو مقدرة،  
نحو: ﴿هَلِيزَ بَضَاعَتُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾<sup>(7)</sup> ونحو: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصِيرَتٌ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(8)</sup>

(1) وانظر شرح شواهد المغنى 1/ 493.

- والثعلبي هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النسابوري، المعروف بالثعلبي أو الثعالبي وهو لقب لا  
نسب، روى عن أبي محمد المخلدي وغيره، من تصانيفه: عرائس المجالس، الكشف والبيان في تفسير القرآن  
(ت 427)، انظر مرآة الجنان 3/ 36، شذرات الذهب 3/ 230 - 231، الأعلام 1/ 212.

(2) البقرة: 60، الأعراف: 74، هود: 85، الشعراء 183، المنكوت: 36.

(3) انظر قول البصريين والأخفش في الأمالي الشجرية 2/ 278، وانظر معاني القرآن 1/ 263.

(4) في س فليندفع لك.

(5) انظر المصنف من الكلام 9/ 2.

(6) البقرة: 246.

(7) يوسف: 65.

(8) النساء: 90.

وخالقهم الكوفيون والأخفش فقالوا لا تحتاج لذلك<sup>(1)</sup> أي: لدخول قد على الماضي الواقع حالاً؛ (لكثرة وقوعها) الظاهر لكثرة وقوعه (حالاً بدون قد والأصل عدم التقدير، لاسيما فيما كثر استعماله.

[الثالث]<sup>(2)</sup> ذكره ابن عصفور، وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد [جميعاً]<sup>(3)</sup>، نحو: ﴿ثَالِثٌ لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾<sup>(4)</sup> وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقوله:

خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ خَلْفَةً فَاجِرٍ      لَتَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي<sup>(5)</sup>

بيت من الطويل [لامرئ القيس]<sup>(6)</sup> ألفاجر الكاذب، [وكناموا جواب خلفت، وحديث هنا بمعنى عاثر كعشير بمعنى معاشر]<sup>(7)</sup>، والصالي المصلي بالنار يقول: طرقت الحبيبة فاستشعرت خوفاً من [الرقباء]<sup>(8)</sup>، فخلفت لها كاذباً إن القوم الذين كانوا يتحدثون ويصطلون نيام وليس هنا حديث ولا مصطل بالنار. (انتهى). والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية: لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين) وهو مناسب لقوله تعالى: ﴿فَلِإِنَّ اللَّهَ لَا

(1) انظر مذهب الكوفيين والأخفش في الجمع 252/2 - 253.

(2) في نس الحكم الثالث.

(3) إضافة من المعنى.

(4) يوسف: 91.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه 124، الأزهية 52، الجنى الداني 135، شرح شواهد الغنى 494/1، الحزانة 71/10، لسان العرب (ج. ل. ف) 554/2، وبلا نسبة في وصف المباني 110، الجمع 402/2، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 538/2، شرح أبيات الغنى 102/4. والشاهد فيه: قوله: كنأموا على اتصال اللام وحدها دون قد بالماضي البعيد الواقع في جواب القسم.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس واللام جواب خلفت، والحديث هنا بمعنى المحادث كالعشير بمعنى المعاصر.

(8) في نس القوم.

يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ<sup>(1)</sup>، (وذلك محكوم له [به]<sup>(2)</sup> في الأزل وهو متصف به مد عقل) فلا يكون قريباً من الحال، [ومنع ذلك لجواز أن يكون المراد]<sup>(3)</sup> بالحكم علينا في أرضك، وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك، [وأجيب بأن حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه]<sup>(4)</sup>، (والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه) لعله أراد به القبيلة القريبة بقرينة أن ابن عصفور أورد البيت مثلاً للبعيد، [فسقط]<sup>(5)</sup> ما قيل هذا ليس منافياً [للدعوى ابن عصفور]<sup>(6)</sup>، وإنما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه، ولعل المصنف قال قبيل مجيئه بالتصغير [فبعيد]<sup>(7)</sup> غرضه<sup>(8)</sup>.

(ومقتضى كلام الزغشري أنها في نحو: والله لقد كان كذاً للتوقع لا للتقريب؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾<sup>(9)</sup> في سورة الأعراف: فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قَدْ؟ وقل عنهم نحو قوله: حلفت لها بالله - البيت، قلت: لأن الجملة القسمية لا تُساق إلا تأكيداً/ للجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت) أي: الجملة القسمية 1/153 (مُظَنَّةٌ لمعنى التوقع الذي هو معنى قَدْ عند استماع المخاطب كلمة القسم<sup>(10)</sup>) صريحاً كما إذا ذُكرت، أو ضمناً كما إذا دل عليه بلام الجواب. (انتهى).

(1) يوسف: 90.

(2) إضافة من المعنى.

(3) في س قيل لا نسلم أن المراد ذلك؛ إذ يجوز أن يكون المراد.

(4) في س وفيه أنه في غاية الظهور لا فائدة في حلفهم عليه.

وانظر المصنف من الكلام 10/2.

(5) فلا يرد.

(6) في س لدعواه.

(7) في س فيفيد.

(8) انظر المصنف من الكلام 10/2، وشرح جبل الزجاني 538/2.

(9) الأعراف: 59.

(10) الكشف 163/2.

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما [ذكر]<sup>(1)</sup> ابن عصفور، وأن من [شروط]<sup>(2)</sup> دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا؛ فإنه قال [في]<sup>(3)</sup> تسهيله: وتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف) احترز به عن الفعل الغير المتصرف ([لتقريبه]<sup>(4)</sup> من الحال<sup>(5)</sup>. انتهى). [وذلك]<sup>(6)</sup> يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع.

(الرابع)<sup>(7)</sup>: دخول لام الابتداء في نحو: إن زيد لقد قام، وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: إن زيدا لقائم وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(8)</sup> فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه.

المعنى الثالث) من المعاني لقد: (التقليل) مع المضارع، (وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو: قد يصدق الكذب، وقد يجود البخيل، وتقليل متعلقه، نحو: [قوله تعالى]<sup>(9)</sup>: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(10)</sup>، أي: ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثاليين الأولين لم يستفد من قد بل من قولك: البخيل يجود، والكذب يصدق، فإنه إن لم يُحمَل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً، أي: كذبا؛ إذ آخر كلام يناقض أوله.

(1) في المعنى ذكره.

(2) في المعنى شرط.

(3) ساقط من المعنى.

(4) في المعنى لقرينه.

(5) تسهيل الفوائد 242.

(6) في نسْ فإنه.

(7) في نسْ الحكم الرابع.

(8) النحل: 124.

(9) إضافة من المعنى.

(10) النور: 64.

[الرابع<sup>(1)</sup>] التكرير [قيل: تستعار قَدْ<sup>(2)</sup> للتكرير في مقام المدح كما تستعار رَب<sup>(3)</sup>] [ومثل<sup>(4)</sup>] الرضي بقوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ ﴾<sup>(5)</sup> [قاله سيويه<sup>(6)</sup>] قيل: هذا ليس بصريح كلامه، بل مستنيط منه؛ فإنه قال: وأما قَدْ فجواب لقوله لما يفعل، ثم قال: ويكون بمنزلة رَبَّما<sup>(7)</sup> (في قول الهدلي:

قَدْ أَثَرُكَ الْقِرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ) كَأَنَّ أَثَوَابَهُ مُجِئَتْ بِفِرْصَادٍ<sup>(8)</sup>

أَلْقَرْنَ بِكسر القاف كفؤك في الشجاعة، وَجِئَتْ على بناء المفعول من مج الشراب من فيه رماه، وأَلْقِرْصَادُ الثوب الأحمر<sup>(9)</sup>، ومعنى نَجِئَتْ بِفِرْصَادٍ صِغَتْ بماء الفِرْصَاد، (وقال الزخشرى في<sup>(10)</sup>: ﴿ قَدْ نَرَى ثِقْلَبَ وَجْهِكَ ﴾<sup>(11)</sup>) نَرَى (أي

(1) في نس' المعنى الرابع.

(2) في نس' قال بعض المحققين: وتستعار.

(3) قال الشمني: قال الفنازاني: إن أصل قَدْ في المضارع للتقليل، وقد استعيرت ههنا للتكرير لماسبة التضاد كَرَبَّما... المصنف من الكلام 10/2.

وقال الرضي: هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكرير، حتى صارت في معنى التكرير كالحقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج إلى القرينة... شرح الكافية 33/6.

(4) في نس' ومثله.

(5) الأحزاب: 18.

وانظر شرح الكافية 33/6 - 35.

(6) قال سيويه: وتكون قَدْ بمنزلة رَبَّما وأنشد البيت الكتاب 224/4.

(7) انظر المصنف من الكلام 10/2.

(8) بيت من البسيط لمعيد بن الأبرص منسوب له في شرح أبيات سيويه 368/2، الخزائن 253/11، ولعميد بن الأبرص أو للهذلي في شرح شواهد المعنى 494/1، وللهذلي في الأزمية 212، الجنى الداني 259، الكتاب 224/4، لسان العرب (ق. د. د) 261/7، وبلا نسبة في المقنضب 84/1، الجمع 495/2، شرح أبيات المعنى 103/4.

والشاهد فيه: عجيء قَدْ للتكرير مثل رَبَّما.

(9) في نس' بإضافة: أو صيغ أحمر.

(10) في نس' بإضافة: تفسير قوله تعالى.

(11) البقرة: 144.



ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية<sup>(1)</sup>، ثم استشهد بالبيت) قال التفتازاني: يعني أن أصل قَدْ في المضارع للتقليل، وقد استعير هنا للتكثير لمناسبة التضاد كَرِهًا<sup>(2)</sup>، (واستشهد جماعة على ذلك بيت العروض) الذي وزنوا به الضرب الثاني من البسيط:

(قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تُحْمِلُنِي جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبٌ<sup>(3)</sup>)

[بيت]<sup>(4)</sup> لعمران بن إبراهيم الأنصاري، وقيل لامرئ القيس، أشهد أحضر، والغارة الخيل المغيرة، وفي القاموس أغار على القوم غارة وإغارة وقع عليهم الخيل<sup>(5)</sup> وغارة شعواء متفرقة، وجرداء كـحراء فرس قصيرة الشعر، ومعروقة [بمهملتين]<sup>(6)</sup> والقاف قليلة اللحم، واللحيين بفتح اللام تشبة لحى، وهو منبت اللحية، وسرحوب بضم المهملتين/ طويلة على وجه الأرض توصف بـ/153 بها الأنثى خاصة.

[الخامس]<sup>(7)</sup>: (التحقيق) مع الماضي، (نحو): ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(8)</sup>، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاها﴾<sup>(9)</sup> ومع المضارع وإليه [يشير قوله]<sup>(10)</sup>: (وقد مضى أن

(1) الكشف: 1/ 185.

(2) حاشية التفتازاني على الكشف اللوحة 79 - ب.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه 27، ولامرئ القيس أو لعمران بن إبراهيم الأنصاري في شرح شواهد المنى 1/ 496، وبلا نسبة في الجنى الداني 258، شرح أبيات المنى 2/ 110، الخزانة 6/ 105. والشاهد فيه: جئى قَدْ للتكثير.

(4) ساقط من ظ.

(5) القاموس المحيط (غ. و. ر) 2/ 117.

(6) في س' بالمهمله والراء.

(7) في س' للمعنى الخامس.

(8) المؤمنون: 1.

(9) الشمس: 9.

(10) في س' إشار بقوله.

بعضهم حل عليه [قوله تعالى] <sup>(1)</sup>: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ <sup>(2)</sup> قال الحلبي: قد تدل على التقليل مع المضارع إلا في أفعال الله تعالى فتدل على التحقيق <sup>(3)</sup>، قال الزنجشيري: دخلت قد (لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد) <sup>(4)</sup>، وقال غيره في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ﴾ <sup>(5)</sup> قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إن واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد، وفيه مساعة والمراد أن قد واللام مثل: إن واللام، أو إن قد مثل كل واحد منهما، وإلا فكيف يكون قد وحدها مثلهما (وقد مضى نقل القول بالتقليل في الآية الأولى) يعني قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ <sup>(6)</sup>، (والتقريب والتوقع في مثل الثانية) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ <sup>(7)</sup>، (ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر) والحاصل أن قد تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معان: التوقع والتقريب والتحقيق، ومع المضارع أحد أربعة: التوقع والتقليل والتكثير والتحقيق.

([السادس] <sup>(8)</sup> النفي حكى ابن سيدة) أبو الحسن على بن إسماعيل، صاحب محكم اللغة، كان ضريراً كآبيه، مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة (قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه <sup>(9)</sup>، وهذا غريب) ولهذا لم يعده في الإجمال

(1) إضافة من المعنى.

(2) النور: 64.

(3) في س: بإضافة: كهذه الآية.

وانظر الدر المنثور 5/ 238.

(4) قال الزنجشيري: أدخل قد ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والفاق ومرجع توكيد العلم إلى

توكيد الوعيد الكشاف 2/ 311.

(5) البقرة: 65.

(6) النور: 64.

(7) هود: 25، المؤمنون: 23، العنكبوت: 13، الحديد: 25.

(8) في س: المعنى السادس.

(9) قال ابن سيدة: وتكون قد بمنزلة ما يفنى بها، سمع بعض الفصحاء يقول: قد كنت في خير فتعرفه المحكم

(ق.د) 6/ 115.

وانظر ترجمة ابن سيدة في: شذرات الذهب 3/ 305، مرآة الجنان 3/ 64، الأعلام 4/ 263 - 264.

وذكره هنا للإفادة كما قالوا أصول الفقه ثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع، والأصل الرابع القياس، (والإيه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفى بقصد فنصب الجواب بعدها<sup>(1)</sup>). انتهى.

وعمله عندي على خلاف ما [ذكرنا]<sup>(2)</sup>، وهو أن يكون كقولك للكذب: 'هو رجل صادق' في إطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل السخرية، فهو في معنى النفي، (ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى) فإن كون النفي محضاً شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه، (وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله:

وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِجِعًا<sup>(3)</sup> .....

عجز بيت للمغيرة [بن حنين الحنظلي]<sup>(4)</sup> صدره:

مَأْتَرُكَ مَزَلِي لَيْسِي ئَمِيم .....

نصب أستريح بأن مضمرة على الشذوذ لعدم وقوعه في جواب أحد الأشياء الستة، أو على حد قوله:

(1) تسهيل الفوائد: 231.

(2) في المعنى ذكر.

(3) البيت للمغيرة بن حنينة في شرح شواهد المعنى 1/ 497، المقاصد النحوية 4/ 390، شرح أبيات المعنى 4/ 116، الخزائن 8/ 522، وبلا نسبة في وصف المباني 397، شرح المفصل لابن يعيش 7/ 55، المختص 1/ 197، الضرائر 418 الأمالي الشجرية 1/ 279.

والشاهد فيه: نصب فأستريح بعد الفاء ضرورة لأنه لم يسبقه نفي أو طلب.

- والمغيرة هو: أبو عيسى المغيرة بن عمرو بن ربيعة الحنظلي النخعي من شعراء الدولة الأموية (ت 91 هـ).

انظر معجم الشعراء 322، الخزائن 8/ 524، الأعلام 7/ 278.

(4) في نس بن حنينة.

وَلَبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي ..... (1)

والعطف على المعنى كأنه قال: ويكون لحوقي بالحجاز فاستراحني،  
وقيل: إنه مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف ومثله جائز في  
الضرورة<sup>(2)</sup>.

(وقرأ بعضهم: ﴿بَلْ تُقْلِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ قِيدَ مَعَةٍ﴾<sup>(3)</sup>)  
بالنصب<sup>(4)</sup>، قال أبو البقاء: وهو بعيد والحمل فيه على المعنى، أي: بالحق  
فالدفع<sup>(5)</sup>، وعلى هذا فيكون من قبيل:

عَلَفْتَهَا تَيْناً وَمَاءً بَارِداً ..... (6)

وقيل العطف على معنى 'تقذف' أولى، أي: تفعل القذف في الدمع<sup>(7)</sup>.

(1) بيت من الرافع لمسون بنت مجدل الكلاية، منسوب لها في شرح التصريح 389/2، شرح شذور الذهب  
330، شرح شواهد المغني 2/653، المقاصد النحوية 4/397، الخزائن 8/503، ويلا نسبة في أوضح  
المالك 3/120، الجنى الداني 157، وصف المجاني 423، الجمع 2/322.

والشاهد فيه: 'وتقر' حيث نصب الفعل 'تقر' بأن مضرة، والتقدير وليس عباءة وأن تقر عيني، والفعل  
منصوب بأن المحذوفة مع بقاء عملها.

(2) انظر المنصف من الكلام 11/2، وشرح شواهد المغني 1/497.

(3) الأنبياء: 18.

(4) قال أبو حيان: وقرأ عيسى بن عمرو فيدمعه بنصب الغين 'البحر المحيط' 6/302.

(5) التبيان في إعراب القرآن 2/156.

(6) صدر بيت من الرجز تمامه:

حُشِي شَثْتٌ هَمَّالَةٌ عَيْنَاهَا

وهو بلا نسبة في الإنصاف 2/613، أوضح المالك 2/39، الخصائص 2/198، شرح شذور الذهب  
263، المقاصد النحوية 3/101، شرح شواهد المغني 1/58، لسان العرب (ع. ل. ق) 400. والشاهد فيه:  
قوله: 'ماء' حيث يمتنع عطف ماء على تين.

(7) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 2/416.

(مسألة قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: 'خرجت فلذا زيد يضربه عمرو' مطلقاً؛ وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن إذاً الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية)، ولمن جوزه أن يقول: ما ذكرته مبني / على الغالب، أو على 1/154 غير باب الاشتغال كيف وقد أجمع النحاة أنها إذا جامععت حرفاً عاطفاً على الفعلية فهي غالبية على العاطف بمعنى أن الرفع إذاً أولى من النصب مع جوازه، وأما عدم السماع فالأصل منعه بناءً على الإجماع، (وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: 'خرجت (فلذا زيد قد ضربه عمرو<sup>(1)</sup>)، ويمتنع بدون 'قد' ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذاً هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية) يعني من أول الأمر، وإلا فيبينهما فرق؛ (فلذا اقترنت بـ'قد' حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها).

<sup>(1)</sup> قال ابن قاسم: 'والتفصيل فإن كان الفعل مقروناً بـ'قد' جاز النصب بعدها وإن لم يكن مقروناً بها وجب الرفع لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بـ'قد' قيل وهو الصحيح؛ توضيح المقاصد والمالك 40/2 وقال ابن عصفور: 'يسوي الرفع على الابتداء والحمل على إضمار فعل' هذا ما لم يفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه بـ'إذا' التي للمفاجأة، فلا يجوز إلا الابتداء، إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير، أو في السبي مقروناً بعده، فإن حكم الاسم إذ ذاك كحكمه إذا لم يتقدمه شيء المقرب 96 - 97.

## [مبحث: قط]

(قط على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف  
وتشديد الطاء مضمومة في أفصح [اللغات]<sup>(1)</sup> الخمس: تخفيف الطاء الأولى، أو  
الثانية، وإتباع القاف الطاء المشددة، أو المخففة، (وتختص بالنفي) [يعني: غالباً  
فإنها استعملت في الإثبات لفظاً ومعنى في الأول، وفي الإثبات لفظاً لا معنى في  
الثاني؛ لأن معناه ما كانت كذا قط، وإلا فقد وردت في الإثبات]<sup>(2)</sup>، كقول بعض  
الصحابة ﷺ: «لم قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله عليه الصلاة والسلام  
أكثر ما كنا قط وأمنه ﷺ»<sup>(3)</sup>، وكقول أبي لابن مسعود ﷺ: «لم كآين تقرأ سورة  
الأحزاب فقال ثلاثاً وسبعين فقال قط ﷺ»<sup>(4)</sup>، (يقال: ما فعلته قط، والعامّة  
[تقول]<sup>(5)</sup>: لا أفعله قط وهو لحن، واشتقاقه من قُطِطَتْ: أي: قطعت؛ فمعنى ما  
فعلته قط: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال  
والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى مُدَّ الأظهر ترك قوله: (والى) لأن مُدَّ كما

(1) في نس اللغة.

(2) في نس يعني لا تستعمل في غيره غالباً، وإلا فقد تستعمل في الإثبات لفظاً ومعنى.

(3) في نس بإضافة: أو لفظاً ومعنى.

ولفظ الحديث في البخاري عن حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن  
أكثر ما كنا قط وأمنه بمنى وكتبين صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الصلاة بمنى 173/2.

(4) في نس بإضافة: ما كان كذا قط. وانظر مستد الإمام أحمد، مستد الأنصار 447/15.

- وأبي هو: أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري، سيد القراء وأقرأ هذه الأمة على  
الإطلاق، من كتاب الوحي، أخذ عن النبي ﷺ، وأخذ عنه القراءة ابن عباس، وأبو هريرة، وعبد الله بن  
السائب وغيرهم (ت 19هـ).

انظر غايه النهاية في طبقات القراء 1/31، الإصابة 1/24 - 25، شذرات الذهب 1/32 - 33، الأعلام  
82/1.

(5) في المعنى يقولون.

يحيى بمعنى في يحيى بمعنى من وإلى؛ ولهذا لم يقل معنى من وإلى، [وقيل: لأن من عند البصريين] <sup>(1)</sup> غير الأخفض لا تكون لا ابتداء الغاية في الزمان [بخلاف مذ] <sup>(2)</sup>، وقيل لتضمنها لام الاستغراق <sup>(3)</sup>، وفيه أن الاستغراق ليس معنى اللام بل هو أمر جاء من القرينة <sup>(4)</sup>؛ (إذ المعنى: مذ أن خلقت إلى الآن، و) بنيت (على حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات <sup>(5)</sup>) حملاً على أخيه عوضاً، (وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه [طاء] <sup>(6)</sup>) في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها).

(الثاني) [من أوجه قط] <sup>(7)</sup> (أن تكون بمعنى 'حسب' وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء) وعليه قول الحريري:

مَنْ ذَا الَّذِي مَأْسَاءَ قَطُ وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطُ <sup>(8)</sup>

الأولى ظرف زمان والثانية بمعنى 'حسب' قال المصنف: ولن يسمع منهم إلا مقروناً بالقاء، وهي [وفاء] <sup>(9)</sup> 'فحسب' زائدة لازمة عندي <sup>(10)</sup>، وقال الفتازاني: إن قط اسم فعل بمعنى أنه، وكثيراً ما تصدر بالقاء تزييناً للفظ وكأنه جزاء شرط

(1) في س لا قيل إن من عند البصريين.

(2) ساقط من س. وانظر المصنف من الكلام 11/2.

(3) قاله الرضي انظر شرح الكافية 172/4.

(4) في س بإضافة: وقيل: لأن بعض لغاته على وضع الحروف، وفيه أنه يلزم تفريع بناء الأصل على ما يحصل بالتصرف فيه.

(5) في س بإضافة: لدلائنها على ما تقدم من الزمان مثل قبل وقيل: حملاً.

(6) ساقط من: س، وفي المخفي طاء.

(7) في س من الأوجه الثلاثة لقط.

(8) مقامات الحريري المقامة الشعرية 165.

(9) في س كفاء.

(10) قال الشامي: قال المصنف في حواشي التسهيل ولم يسمع منهم... المصنف من الكلام 11/2.

محذوف<sup>(1)</sup>، وقال ابن السيد: وقطّ هذه تستعمل بعد الإيجاب والتفي، وهي التي تأتي بعدها الفاء فقط؛ لأن معنى أخذت درهماً فقط: أخذت درهماً فاكتفيت به<sup>(2)</sup>، وعلى هذا فالفاء عاطفة لا زائدة ولا جزائية (يقال: قَطَّيْتُ، وَقَطَّكَ، وَقَطَّ زَيْدٌ دِرْهَمًا كما يقال: حَسْبِي، وَحَسْبُكَ وَحَسْبُ زَيْدٍ دِرْهَمًا، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، وَحَسْبُ معربة. والثالث/ : أن تكون اسم فعل بمعنى 154/ ب يُكْنِي فيقال: قَطَّيْتُ بَنُونَ الْوَقَايَةِ [كما يقال: يَكْفِينِي]<sup>(3)</sup>، وتجاوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظاً للبناء على السكون كما يجوز في لَدُنْ، وَمِنْ، وَعَنْ كذلك).

(1) المطول: 15.

(2) انظر قول ابن السيد في المنصف الكلام 11/ 2.

(3) ساقط من: نَسِ.



## (حرف الكاف)

(الكاف المفردة جارة وغيرها والجاراة [حرف و] <sup>(1)</sup> اسم.

الحرف له خمسة معان:

أحدها التشبيه) أي: تشريك شيء لجروره في أمر، (نحو: زيد كالأسد.  
والثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم) منهم الأخفش وابن برهان وابن مالك <sup>(2)</sup>، (وفناه الأثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بنما) <sup>(3)</sup> (كمحاكاة سيبويه: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه <sup>(4)</sup>) ومن قال: إن الكاف لا تُكفّف بنما جعل ما مصدرية وما بعدها فاعل ثبت مقدراً، وحرف التعليل متعلق بما قبل الفاء، أو بما بعدها كما قال الزخشري <sup>(5)</sup> في: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾ <sup>(6)</sup> قال أبو البقاء: لم تمنع الفاء من ذلك كما لم تمنع في باب الشرط <sup>(7)</sup>، (والحق جوازه في المجردة من ما، نحو: ﴿وَيَكَاةُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ <sup>(8)</sup>، أي: أعجب لعدم فلاحهم) يشير إلى أن وي اسم فعل بمعنى أعجب مضارع صرح به

(1) ساقط من نط.

(2) قال ابن قاسم: أثنائي التعليل ذكره الأخفش وغيره وجعلوا منه قوله تعالى ﴿فَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ قال لأخفش: أي: لما فعلت هذا فاذكروني، قال ابن مالك: ووردها للتعليل كثير كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ كَرِهْنَا مَقَدِّيكَ﴾، قوله تعالى: ﴿وَيَكَاةُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾، وكذا قدره ابن برهان الجني الداني 84، وانظر الكافية الشافية / 355.

(3) في نس بإضافة: وحيث لا يناسب عددا من حروف الجر لعدم عملها.

(4) الكتاب 140/3، وانظر الجني الداني 84.

(5) قال الزخشري: إما أن يتعلق بما قبله، أي: ولأن نعمتي عليكم في الآخرة بالثواب كما أجمعها عليكم في الدنيا إرسال الرسول، أو بما بعده، أي: كما ذكرتم إرسال الرسول فاذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب الكشاف 18/1.

(6) البقرة: 150.

(7) التبيان في إعراب القرآن 112/2.

(8) القصص: 82.

الحلبي<sup>(1)</sup> لا بمعنى تعجب أمر قاله أبو البقاء<sup>(2)</sup>، (وفي المقرونة بنما) الكافة قيل: الظاهر بنما<sup>(3)</sup> (الزائدة كما في المثال، وبنما المصدرية، نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾<sup>(4)</sup> الآية، قال الأخفش: أي: لأجل إرسالني فيكم رسولا منكم فاذكروني<sup>(5)</sup> فيه إشارة إلي أن الكاف متعلق بما بعد الفاء؛ (وهو) أي: اقتران الكاف بنما المصدرية (ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ﴾<sup>(6)</sup>) إذ لا يناسب<sup>(7)</sup> التشبيه هنا لعدم المشابهة بين ذكر العبد وهداية الله تعالى (وأجاب بعضهم بأنه) أي: هذا الكلام (من وضع الخاص) وهو الذكر والهداية (موضع العام) وهو الإحسان (إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسان؛ فهذا في الأصل بمنزلة ﴿وَأَخْبِرْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾<sup>(8)</sup> والكاف للتشبيه) أي: أحسن بطاعة الله إحسانا كإحسانه إليك بنعمته، (ثم عدل عن ذلك) الأصل (للإعلام) والتنصيص (بخصوصية المطلوب) وهو الذكر والهداية المندرجين تحت مطلق الإحسان، (وما ذكرناه في الآيتين) يعني قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ (من أنما مصدرية قاله: جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافة<sup>(9)</sup>) فلا يكون للجملة بعدها محل<sup>(10)</sup>، قال التفتازاني: وعمل ﴿كما هداكم﴾ النصب على المصدرية بحذف الموصوف، وعلى

(1) الدر المنون 354/5.

(2) التبيان في إعراب القرآن 250/2.

(3) المنصف من الكلام

(4) البقرة: 151.

(5) قال الأخفش: كما فعلت هذا فاذكروني 163/1.

(6) البقرة: 198.

(7) في نس بإضافة: أداة.

(8) القصص: 77.

(9) قال الزمخشري: ما مصدرية أو كافة الكشف 225/1.

قال أبوحيان: يجوز الزمخشري وابن عطية أن تكون ما كافة للكاف عن العمل... البحر المحيط 97.

(10) في نس بإضافة: من الإعراب.

الكافة لا عامل له كما لا معمول له<sup>(1)</sup>، (وفيه) أي: فيما [زعموه]<sup>(2)</sup> (إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض) [كما في قوله]<sup>(3)</sup>:

كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

[فإن الجملة الاسمية]<sup>(5)</sup> تقتضي كون ما كافة؛ إذ لا ينسبك منها وما بعدها مصدر. (واختلف في نحو قوله:

وَطَرَفُكَ إِذَا حِجَّتَا فَأَحْبَبْتُهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ نَظَرُ<sup>(6)</sup>

[بيت من الطويل]<sup>(7)</sup> [طرفك عينك مبتدا]<sup>(8)</sup> خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بعامل يفسره فأحبسته؛ لأن فعل الجزاء لا يعمل فيما قبله/ فلا 1/155

(1) حاشية التنازلي على الكشف.

(2) في س' ذهبوا إليه.

(3) في س' كالجمله الاسمية في قوله.

(4) مجز بيت من الطويل صدره:

وَتَصْرُوفَاتِنَا وَتَقْلَمُ أَلْمُ

وهو منسوب له في شرح شواهد المغني 1/ 202، سبط الآلي 2/ 749، المقاصد النحوية 3/ 330، وبلا نسبة في الجنى الداني 166، الخزانة 10/ 207.

والشاهد فيه: قوله كما الناس حيث زيدت ما بعد الكاف ولم تكفها عن العمل.

(5) في س' فإنها.

(6) البيت لعمر بن أبي ربيعة منسوب له في الخزانة 5/ 320، ولجميع بيتة في ديوانه 62 وروايته:

وَطَرَفُكَ إِذَا حِجَّتَا فَأَحْبَبْتُهُ فَنَدَيْتُ الْهَوَى بِأَدِيمِي يَتَحَبَّرُ

ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني 1/ 498، ولليد أو لجميل في المقاصد النحوية 4/ 407، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 586، الجنى الداني 483، وصف الماني 214، المجمع 2/ 293.

والشاهد فيه: قوله كما يحسبوا فلما أن تكون الكاف تعليلية كفت بـ ما ونصب الفعل بعدها لشبهها بكـي أو أن صلها كيماً وحذفت الياء تخفيفاً.

(7) مابين المقوفين ذكر في س' متأخراً بعد قول المؤلف: والموى بالقصر.

(8) في س' الطرف العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر وهو مبتدا.

بفسر عاملاً، وألهوى بالقصر الحب، والبيت من لسان الحبيبة، خطاباً للمحب تقول: إذا جئتنا للزيارة لم [تنتظراً]<sup>(1)</sup> إلينا بل إلى غيرنا، ليظن الرقباء أن هواك ليس في جانبنا.

(نقال الفارسي: الأصل 'كيما'<sup>(2)</sup>، فحذف الياء<sup>(3)</sup>)، وقال ابن مالك: هذا تكلف<sup>(4)</sup>، بل هي كاف التعليل ومأ الكافة ونصب الفعل بها) أي: بالكاف، بل بأن مضمرة بعدها، لكن نسه إليها مجازاً (الشبهها بكفي في المعنى) فلا يلزم عمل عامل الاسم في الفعل كما قيل<sup>(5)</sup>، ويجوز أن تكون<sup>(6)</sup> مصدرية فأعملت حملاً على أن: (وزعم أبو محمد الأسود في كتاب المسمى [نزهة الأديب]<sup>(7)</sup>) أن أبا علي حرف هذا البيت والصواب فيه:

إِذَا جِئْتُ فَامْتَحْ طَرَفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَكَا لِكَيْ يَحْسِبُوا.....البيت

قال السيوطي: هذا من قصيدة عمر بن أبي ربيعة، وقد وجدت في نصيدة لجميل:

سَامَتْحُ طَرَفِي حِينَ أَلْقَاكَ غَيْرَكُمْ لِكَيْمَا يَرَوْا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ أَنْظَرُ<sup>(8)</sup>.

(1) في س' تلفت.

(2) في س' بإضافة: ولذلك حذفت النون.

(3) انظر قول الفارسي في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 173، والماعد 2/ 281 - 282.

(4) شرح التسهيل 3/ 173.

(5) انظر المتصف من الكلام 2/ 12.

(6) في س' بإضافة: مأ.

(7) في المفتي بنزهة الأديب.

وانظر كشف الظنون 2/ 1939.

- وأبو محمد هو: الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابي، المعروف بالندجاني، عالم بالأدب، نسبة عارف بأيام العرب وأشعارها وأحوالها، روى عن محمد بن أحمد أبي الندى، من تصانيفه: أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، ضالة الأديب وغيرهما (ت 430 هـ).

(8) انظر بنية الوعاة 1/ 498 - 499، الأعلام 2/ 180.

(9) شرح شواهد المفتي 1/ 498 - 499.

وما رواه المصنف نسبة العيني إلى لييد العامري<sup>(1)</sup>، والحاصل أن هنا ثلاثة أبيات، فلا وجه لإسناد التحريف إلى أبي علي، وأجاد المصنف حيث قال: زعم، كما أجاد من قال هذه إساءة أدب من الأسود فأبو علي لا يدفع عن الأمانة في العربية وسعة الضبط والحفظ لما ينقله<sup>(2)</sup>.

(والثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون<sup>(3)</sup>)، وأن بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، أي: على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي: كمصاحب خير) ينبغي أن يقول: [عليه]<sup>(4)</sup> لبقاء الكاف على معناها الأصلي.

(وقيل في كُن كما أنت: إنَّ المعنى على ما أنت عليه، وللنحوين في هذا المثال أعاريب:

أحدها: [هذا]<sup>(5)</sup> وهو أن ما موصولة، وأنت مبتدأ حذف خبره) كما قدره القائل.

(والثاني: أنها موصولة، وأنت خبر حذف مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾<sup>(6)</sup>)، أي: كالذي هو لهم آله.

والثالث: أن ما زائدة ملغاة، والكاف أيضاً جارة كما في قوله:

وَنَصْرُ مَوْلَانَا وَتَغْلَمُ أَلَهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ<sup>(7)</sup>

(1) المقاصد النحوية 407/4.

(2) في نس بإضافة: واسم أبو علي الحسن بن عبد الغفار، تلميذ الزجاج وابن السراج، قيل إنه أعلم من البرد، وأنه منهم بالاعتزال، توفي في بغداد سنة ثلاثمائة وأربع وسبعين. وانظر منتهى أمل الأريب من بحث عن حتى يبحث كل تحقيق صالح الأخضر 432.

(3) انظر قول الأخفش والكوفيين في شرح التصريح 654/1، والارتشاف 473/2.

(4) في نس على هذا القول.

(5) إضافة من المعنى.

(6) الأعراف: 138.

(7) سبق قريباً.

تقدم شرحه في بحث أو<sup>(1)</sup>.

(وَأَنْتَ: ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما في قولهم: 'ما أنا كانت، والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلاً بنفسك فيما مضى) ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين.

(والرابع أن 'ما' كافة، و 'أنت' مبتدأ حذف خبره، أي: عليه أو كائن)<sup>(2)</sup>، والكاف لتشبيه معنى الجملة التي قبلها بمعنى التي بعدها، (وقد قيل في «كَمَا لَهُمْ إِلَهَةٌ» إن 'ما' كافة) [وقيل: مصدرية حذف صلتها، أي: كما ثبت لهم آلهة]<sup>(3)</sup>، (وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكف بما) عن عمل الجر، (ورد عليه بقوله:

وَأَعْلَمُ أَيْنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا الثُّنَوَانُ وَالرُّجُلُ الْخَلِيمُ<sup>(4)</sup>  
[بيت من الوافر لزياد الأعجم وبعده:

أُرِيدُ حَيَّائَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

وآباحيد عطف على اسم أن، والثنوان كالسكران وزناً ومعنى خبر  
لأن، والخليم/ عطف عليه قاله العيني<sup>(5)</sup>، وقيل: إن 'ما' مبتدأ والخبر محذوف، أي: 155/ب  
كائنان، ولو لم تكن 'ما' كافة لوجب الجر<sup>(6)</sup>، وفيه بحث<sup>(7)</sup>، (وقوله:

(1) في 'س' بإضافة: ويروى برفع الناس أيضاً.

(2) في 'س' بإضافة: أو معلوم.

(3) في 'س' وقيل: إنها مصدرية حذفت صلتها، وآلهة فاعل ثبت مقدراً.

(4) البيت لزياد الأعجم منسوب له في الجنى الداني 481، شرح شواهد المغني 1/ 501، الخزانة 10/ 208، المقاصد النحوية 3/ 348، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 191 شرح أبيات المغني 4/ 125 - 127، وبلا نسبة في البحر المحيط 2/ 98، الدر المنصور 1/ 495. والشاهد فيه: أن 'ما' كتبت الكاف عن العمل.

(5) انظر المقاصد النحوية 3/ 349.

(6) انظر النصف من الكلام 2/ 12.

(7) في 'س' فإن 'ما' فيه كافة ولذلك رفع الثنوان على الخبرية لأن قاله السيوطي، وقيل الثنوان كالسكران وزناً ومعنى مبتدأ والخليم معطوف عليه والخبر محذوف، أي: كائنان، ولو لم تكن كافة لوجب الجر وفيه أنه يفتى أن حيث لا خبر والبيت لزياد الأعجم وبعده:

أُرِيدُ حَيَّائَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تُخْثُهُ مَضَارِبُهُ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل لنهشل بن حري يرثي أخاه مالكا وكان قتل بصفين مع على رضي الله عنه [أخ مبتدأ خبره لم يخزني من الخزي وهو الذل، ويوم مشهد يوم صفين، وسيف عمرو مبتدأ خبره ما بعده، فعما كافة، ولولا ذلك لجر، وخيانة السيف بنوته عند الضربة، ومضرب بكسر الراء قد شبر من طرفه، وإنما جمع مبالغة بأن كل جزء منه مضرب حكى أن سيف]<sup>(2)</sup> عمرو بن معد يكرب وهو الصمصام لا ينيو، فاستو به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فوجه له، فقبل لعمر: إنه غير الصمصام وقد ضن، فغضب عمر لذلك، فغضب عمرو وقال هاته، فأخذه ودخل دار إبل الصدقة فضرب عنق بعير بضربة واحدة [فأبانه]<sup>(3)</sup> وقال: أعطيتك السيف لا الساعد<sup>(4)</sup>.

(وإنما يصح الاستدلال بهما) [أي: باليتين]<sup>(5)</sup> (إذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية) قال الرضي: صلة ما المصدرية لا تكون عند سبويه إلا فعلية وجوز غيره الاسمية أيضاً وهو الحق، وإن كان قليلاً كما في نهج البلاغة بقوا على الدنيا وما الدنيا باقية<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> البيت لنهشل بن حري في شرح التصريح 666/1، شرح شواهد المغني 502/1، المقاصد النحوية 334/3، شرح أبيات المغني 127/4 - 128، وبلا نسبة في المعجم 390/2، أوضح المسالك 100/2. والشاهد فيه: أن ما كتبت الكاف عن العمل فجاء ما بعدها مرفوعاً.

- ونهشل هو: بن حري بن ضمرة الدارمي، شاعر غنظم (ت 45 هـ).  
انظر الشعر والشعراء 459، طبقات الشعراء 214، الخزانة 312/1، الأعلام 49/2.  
<sup>(2)</sup> في نس المجد الكريم، والإخزاء الإهانة والإذلال، والمشهد محضر الناس، وخيانة السيف بنوته عند الضرب، ومضربه بكسر الراء قدر شبر من طرفه، وإنما جمع مبالغة بأن كل جزء منه مضرب، وسيف عمرو مبتدأ وما بعده خبره، فعما كافة ولولا ذلك لجر قال السيوطي كان سيف.

<sup>(3)</sup> في نس فابانها.

<sup>(4)</sup> شرح شواهد المغني: 502/1.

<sup>(5)</sup> في نس أي: بهذين اليتين.

<sup>(6)</sup> شرح الكافية 212/6 - 213.

(الخامس: أن ما كافة أيضاً، وأنت [فاعل، والأصل: كن كما أنت] <sup>(1)</sup>،  
ثم حذفَت كانَ فانفصل الضمير، [وهو] <sup>(2)</sup> بعيد، بل الظاهر أن ما على هذا  
التقدير مصدرية) إذ لا يصار إلى كون ما كافة إلا حيث يتعذر أن ينسبك منها  
مصدر كما إذا اتصلت بجملة اسمية.

(تنبه تقع كما بعد الجمل) احترز به عن مثل زيد كما عرفته (كثيراً صفة  
في المعنى) [تشتمل الحالية؛ إذ الحال] <sup>(3)</sup> صفة معنى لذي الحال (فتكون نعتاً  
لمصدر أو حالاً، ويحتملها قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ <sup>(4)</sup> فإن قدرته  
نعتاً لمصدر فهو إما معمول لتعيده، أي: نعيد أول خلق إعادة مثلما بدأناه) ينبغي  
أن تكون ما مصدرية لا موصولة، والهاء للخلق لا لئلاً يلزم تشبيه الحدث  
بالذات <sup>(5)</sup> (أو لنطوي، أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل) فالمصدر  
المذكور للتشبيه تارة يوافق المشبه به في اللفظ والمعنى نحو: أكرمت زيداً كما  
أكرمني، وتارة يخالفه وحيث قد يكون الأول بأمر عام، والثاني بخاص نحو: فعلت  
زيد كما أكرمني وبالعكس، نحو: أكرمت زيداً كما فعلت في حقِّي، وقد يكونان  
مذكورين بلفظ خاص، والمراد تشبيهه بالأمر العام، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا  
فَدَّاكُمْ﴾ <sup>(6)</sup>، وكهذه الآية، (وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول نعيده، أي: نعيده  
مثلاً للذي [بدأناه] <sup>(7)</sup>)، ويجوز أن يتعلق الكاف بمحذوف بفسره نعيده، أي: نعيد  
مثل الذي بدأناه، و أول خلق ظرف لببدأنا، أو حال من ضمير الموصول  
المحذوف، (وتقع كلمة كذلك أيضاً)، أي: ككلمة كما (كذلك) أي: [صفة في  
المعنى] <sup>(8)</sup>.

(1) في المعنى فاعل والأصل: كما كنت.

(2) في المعنى وهذا.

(3) في نس قيد به يشمل الحالية فإن الحال.

(4) الآية: 104.

(5) في نس بإضافة: وفيه إنباء إلى أن الكاف هنا اسم بمعنى مثل وسيجيء أنها لا تقع مرادفة لئلل عند سيويه

(6) والمحققين إلا في الضرورة.

(7) البقرة: 198.

(8) في المعنى بدأنا.

في نس صفة لمصدر أو حالاً.



(فإن قلت: فكيف اجتمعت) كيف للاستبعاد، [أي] <sup>(1)</sup> إذا كان الأمر /  
 1/156 كما قررت فمن أين يصح اجتماع كلمة كذلك، (مع مثل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ  
 الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ  
 قَوْلِهِمْ﴾ <sup>(2)</sup>) فيعلمون نزل منزلة [اللام] <sup>(3)</sup>، وما بعده مقول قال، والمثلية إما في  
 نفس القول، أو في اقتراح ما لا يليق، (ومثل في المعنى نعت لمصدر قال المحذوف)  
 بالجر صفة مصدر [أي] <sup>(4)</sup> كما أن كذلك نعت له، ولا يتعدى عامل واحد  
 لمتعلقين (بمعنى واحد) <sup>(5)</sup>، يعنى بطرق الاستقلال فيهما وإليه يشير قوله: (لا  
 تقول ضربت زيداً عمراً)، وإما بطريق الاستقلال في أحدهما والتبعية في الآخر  
 فلا محذور، (ولا يكون مثل تأكيداً لكذلك؛ لأنه آيين منه)، أي: لأن مثل قولهم  
 آيين من كذلك؛ لأنه صريح في المثلية <sup>(6)</sup>، ولأنه لا إبهام فيما أضيف إليه مثل  
 بخلاف ما أضيف إليه الكاف فإنه اسم مبهم بحسب أصل الوضع، فلا يصلح  
 تأكيداً له؛ لأن التأكيد لا يكون آيين من [المذكور] <sup>(7)</sup>، (كما لا يكون زيد من  
 قولك: هذا زيد يفعل كذا [توكيداً] <sup>(8)</sup> [هذا] <sup>(9)</sup> لذلك) أي: لأجل أن التوكيد  
 آيين من المؤكد <sup>(10)</sup> امتنع كون زيد [فيه] <sup>(11)</sup> توكيداً لهذا؛ لأن العلم آيين من اسم  
 الإشارة لكنه استعمل هنا لمعين وهو زيد، فسقط ما قيل: إنما امتنع؛ لأن هذا  
 توكيد لفظي، فزيد ليس لفظ هذا ولا مرادفاً له <sup>(12)</sup>، (ولا خبراً) أي: ولا تكون  
 مثل خبراً، وفيه تسامح، والمراد: ولا يكون كذلك خبراً (محذوف بتقدير: الأمر  
 كذلك، لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله) أراد بالارتباط اللفظي؛ لأن

- (1) في نس يعني.
- (2) البقرة: 118.
- (3) في نس اللازم.
- (4) إضافة من المعنى.
- (5) ساقط من نس.
- (6) في نس بإضافة: ولأنه لا إبهام.
- (7) في نس المؤكد.
- (8) ساقط من نس.
- (9) إضافة من المعنى.
- (10) نس بإضافة: أي.
- (11) في نس في المثال.
- (12) انظر النصف من الكلام 2/ 18.

عدمه مضرٌ بالفصاحة لا المعنوي [حتى يقال: إنه حاصل بجعل<sup>(1)</sup>] مثل قولهم  
مفعول قال، وكذلك خبر عذوف، أي: الأمر كذلك، ثم استؤنف به ﴿قَالَ الَّذِينَ  
مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ بياناً وتفسيراً للأمر<sup>(2)</sup>.

(قلت: مثل بدل من كذلك، أو بيان)، هذا<sup>(3)</sup> على القول باسمية الكاف  
[ولا فالاسم]<sup>(4)</sup> لا يبدل من الحرف ولا يعطف عليه [عطف البيان وعلى  
القول]<sup>(5)</sup> بعدم اشتراط التعريف [في عطف البيان]<sup>(6)</sup> ولا فنمثل نكرة ولو  
أضيفت إلى معرفة، (أو نصب فيعلمون) على أنه مفعول، (أي: لا يعلمون  
اعتقاد اليهود والنصارى) هذا على أن القول بمعنى الاعتقاد، وأن لفظ مثل  
مفحم، وإليه يشير قوله: (فمثل بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا) [أي: أنت لا  
تفعل]<sup>(7)</sup>، [وهذا ما قاله أبو البقاء]<sup>(8)</sup> وفيه فصل بين الفعل ومفعوله بالأجنبيات  
وتفكيك بين الضميرين؛ فإن ضمير قبلهم للذين لا يعلمون وهم جهلة المشركين  
 وإخراج القول عن معناه الأصلي، وإقحام المثل مع صحة المعنى على بقائهما،  
(أو نصب يقال) على أنه مفعول به؛ فلا يلزم تعدّي عامل واحد لمتعلّقين؛ لأن  
تعلّق كذلك به على أنه مفعول مطلق، (أو الكاف) في كذلك (مبتداً والعائد  
عذوف، أي: قاله، ورد ابن الشجري ذلك<sup>(9)</sup> على مكّي بأن قال: قد استوفي  
معموله وهو مثل<sup>(10)</sup>، وليس بشيء؛ لأن مثل حيثل مفعول مطلق أو مفعول به  
ليعلمون والضمير المقدّر مفعول به لقال تبع المصنّف في ذلك أبا البقاء وقد رد

(1) في س حتى يقال وإن حصل بأن يجعل.

(2) في س بإضافة: كما قيل على أنه تكلف.

(3) في س بإضافة: كله.

(4) في س إذ الاسم.

(5) في س عطف بيان كما أن كونه عطف بيان مبني على القول.

(6) في س قيد.

(7) ما بين المعقوفين ورد في س متقدماً بعد قول المصنّف: لا يفعل.

(8) ما بين المعقوفين ذكر في س بعد قول المصنّف: والنصارى. وانظر التبيان في إعراب القرآن 1/ 95.

(9) في س بإضافة: أي كون الكاف مبتداً.

(10) قال ابن الشجري: وأقول: لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضعين رفعاً كما زعم، لأنك إذا قدرتها

مبتداً احتاجت إلى عائد من الجملة وليس في الجملة عائد فإن قلت أقدر العائد عذوفاً كتقديره في قراءة من

فراء ﴿وَكُلُّ وَعْدِ اللَّهِ أَحْسَنُ﴾، أي: وعده الله فأقدر كذلك: قاله الذين لا يعلمون، وكذلك: قاله الذين

من قبلهم لم يجز، لأن قال قد يتعدى إلى ما يقتضيه من منصوبه وذلك قوله: مثل قولهم فلا يتعدى إلى

منصوب آخر أمالي ابن الشجري 3/ 169، وانظر البحر المحيط 1/ 353 - 354.

عليه بأن الجمهور يمنعون كون الكاف اسماً في السعة وأن النحاة ينصون على منع حذف العائد/ المنصوب في السعة خلافاً للكوفيين<sup>(1)</sup>.

156/ب

(المعنى الرابع)<sup>(2)</sup>: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ«أ» في نحو: «سلم كما تدخل، وصل كما يدخل الوقت»، ذكره ابن الخباز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جداً) وكان المناسب حيثئذ أن يذكر كون الكاف بمعنى: «لعل»، وبمعنى: «حين»، قال الرضي: وتجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لـ«كما» ثلاثة معان:

أحدها: تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى قال تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾<sup>(3)</sup>، فلا تقتضي الكاف حيثئذ ما يتعلق به.

وثانيها: أن تكون «كما» بمعنى: «لعل» حكى سيبويه أنتظرني كما آتيتك، أي: لعلني آتيتك.

وثالثها: بمعنى قران الفعلين في الوجود، نحو: ادخل كما يسلم الإمام<sup>(4)</sup>، وقال أبو حيان: زعم [بعضهم]<sup>(5)</sup> أن «كما» تأتي ظرفاً، نحو: أخرج كما يسلم الإمام، أي: حين يسلم<sup>(6)</sup>.

(الخامس)<sup>(7)</sup>: التوكيد، وهي الزائدة<sup>(8)</sup> قال الرضي: [يحكم]<sup>(9)</sup> بزيادتها عند دخولها على «مثل»، [أو دخول]<sup>(10)</sup> «مثل» عليها، (نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾)<sup>(11)</sup> قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس

(1) انظر الدر المنصور 1/ 347، واللباب في علوم الكتاب 2/ 404.

(2) في «س» بإضافة: من المعاني الخمسة للكاف.

(3) الأعراف: 139.

(4) انظر شرح الكافية 6/ 84 - 86.

(5) في «س» بعض النحويين.

(6) قاله في شرح التسهيل انظر مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 138 - ب.

(7) في «س» بإضافة: ولم يذكره لقرب قرينه بخلاف الرابع.

(8) في «س» بإضافة: قال التتازاني في قوله تعالى: ﴿وَكَلَيْكُمُ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الكاف مقحمة إنحاماً كاللازم

لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم.

(9) ساقط من نظ.

(10) في «س» أو دخوله. وانظر شرح الكافية 6/ 80.

(11) الشورى: 11.

شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل) [ومع ذلك<sup>(1)</sup>] فيه تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل ولثله مثل فهو هو، (وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني<sup>(2)</sup>) [وقوله<sup>(3)</sup>]: (ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: 'مُثلَك لا يفعل كذا') [عطف على قوله: لتوكيد، وتعليل آخر لزيدت، لا على قوله: إذ لو لم تقدر زائدة، وتعليل آخر لقال الأثرون من غير نظر إلى زيادة الكاف كما أن الأول بالنظر إليها كما توهم<sup>(4)</sup>، (ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عن هو على إخصص أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد مثل 'كما زيدت في ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَتْمْ بِهِ﴾<sup>(5)</sup> قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى). قال الرضي: [والكاف<sup>(6)</sup>] لا يدخل على المضمر خلافاً للمبرد؛ إذ لو دخل لأدى إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب فاطرد المنع في الكل<sup>(7)</sup>، وفيه أن القول لزيادة المثل يؤدي إلى القول بالدخول عليه تأمل.

(والقول بزيادة الحرف<sup>(8)</sup> أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت) قال أبو حيان: ومن الناس من جعل 'مثلاً' [في الآية]<sup>(9)</sup> زائدة، وزعم أن مثلاً يزداد، ومنه قول العرب: 'مُثلَك يفعل هذا تريد: أنت تفعل هذا، وليس بشيء

(1) في 'س' وهذا مع كونه محالاً.

(2) انظر سر صناعة الإعراب 1/ 300 - 301، والجنى الداني 87.

(3) ساقط من 'س'.

(4) في 'س' تعليل آخر لقوله: 'وإنما زيدت، وقيل: لقول الأثرين تقدير الآية ليس شيء مثله من غير نظر إلى زيادة الكاف كما أن التعليل الأول بالنظر إليها تأمل.

وانظر المصنف من الكلام 13/2.

(5) البقرة: 137.

(6) في 'س' إذ الكاف.

(7) شرح الكافية: 82/6.

(8) في 'س' بإضافة: ولا سيما حرف على حرف.

(9) في 'س' في 'ليس كمثله شيء'.

فقد فر من زيادة الحرف إلى زيادة الاسم<sup>(1)</sup>، وهو مبني على مذهب الكوفيين من أن العرب قد تزيد الأسماء وجميع بابها متاؤل، (وَأَمَّا ﴿يُعْثِلُ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ فقد يشهد للقاتل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس) رضي الله عنهما ﴿يَمَّا آمَنْتُمْ بِهِ﴾<sup>(2)</sup> قيل: هي شهادة حق لا كلام في قبولها، (وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق) [كذا قال أبو البقاء، قيل: هذا غير مرضي]<sup>(3)</sup>؛ إذ لم يحكوا زيادة الباء إلا في المفعول به<sup>(4)</sup>، (أي: إيماناً مثل إيمانكم به، أي: بالله سبحانه، أو محمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: 'مثل' للقرآن، ومأ للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آتم بكتابهم، وفي الآية الأولى) يعني/ قوله 1/157 تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(5)</sup> (قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلاً لا زائد منهما)<sup>(6)</sup>، ثم اختلف، فقيل: 'مثل' بمعنى الذات [أي: ليس كذاته شيء، وعليه قوله تعالى: ﴿كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾]<sup>(7)(8)</sup>.

(1) قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾: تقول العرب مثلك لا يفعل كذا يريدون به المخاطب كأنهم إذا نقروا الوصف عن مثل الشخص كان نفيًا عن الشخص وهو من باب المبالغة... فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء وما ذهب إليه الطبري وغيره من أن مثلاً زائدة للتوكيد... ليس بجيد؛ لأن مثلاً اسم والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف فإنها حرف فتصلح للزيادة البحر المحيط 510/7.

(2) قال ابن جني: ومن ذلك ما حكاه ابن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: لا تقرأ فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فإن الله ليس له مثل، ولكن اقرأ ما آمنتم به... وقال ابن عباس في مصحف أنس وأبي صالح وابن مسعود: فإن آمنوا بما ما آمنتم به المختص 200/1.

وقال أبو حيان وقرأ عبد الله ابن مسعود وابن عباس بما ما آمنتم به البحر المحيط 409/1، وانظر الباب في علوم الكتاب 522/2.

(3) في س قال أبو البقاء قيل أنه غير مرضي.

(4) وانظر التبيان في إعراب القرآن 107/1.

(5) في س بإضافة: مع أنها غير مقبولة.

(6) الشوري: 11.

(7) في س بإضافة: بل يكون نفيًا للمثل بطريق الكتابة، إذ لو كان له تعالى مثل لكان هو تعالى مثل مثله قال الزمخشري: ونحو قوله تعالى: ﴿بَلْ يَذَاهِبُ الْمُبْتَدِئَانِ﴾ فإن معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئاً آخر حتى إنهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له.

(8) يونس: 12

(8) في س قال ابن قتيبة العرب تقيم المثل مقام النفس فنقول مثلي لا يقال له هذا.

(وقيل: بمعنى الصفة) [لأنه بمعنى المثل]<sup>(1)</sup>، والمثل الصفة؛ لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْإِنْتِجَةِ﴾<sup>(2)</sup> والمعنى ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهو جعل سهل ذكره الحلبي<sup>(3)</sup>.

(وقيل: الكاف [اسم مؤكد بمثل]<sup>(4)</sup>) عطف على قوله: وقيل بمعنى الصفة، وقيل: على قوله: فقليل الزائد مثل<sup>(5)</sup> [فتأمل]<sup>(6)</sup>، وقال الزغشري: ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد<sup>(7)</sup> كما كررها من قال:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْمِنِينَ<sup>(8)</sup>

(كما عكس ذلك من قال:

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ)<sup>(9)</sup>

بيت من مشطور السريع الموقوف<sup>(10)</sup> لرؤية وقبله:

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ      تُزْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ مِسْجِلٍ  
وَلَعَيْتَ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَايِلَ

(1) في 'ن' لأن المثل بمعنى المثل.

(2) الرعد: 35، حمد: 15.

(3) الدر المصون 77/6.

(4) ما بين المعقوفين ذكر في 'ن' متأخراً بعد قول المؤلف: فقليل الزائد مثل فتأمل.

(5) النصف من الكلام 14/2.

(6) في 'ن' ولا يخفى بعده.

(7) الكشف 127/4.

(8) بيت من مشطور السريع لخطام الجاشعي منسوب له في الكتاب 32/1، الجنى الداني 80، شرح أبيات سيويه للسرياني 138/1، شرح شواهد المغني 504/1، الخزانة 313/2.

(9) الرجز لرؤية منسوب له في شرح التصريح 655/1، شرح شواهد المغني 503/1، المقاصد النحوية 402/2، الخزانة 168/10، ولحميد الأرفط في الكتاب 408/1، ويلا نسبة في الجنى الداني 90، وصف المباني 201، المعجم 483/1، المتنضب 414/4.

والشاهد فيه أن الكاف هنا اسم أكدت مثلاً.

(10) في 'ن' بإضافة: وقيل من السريع. ومعنى الموقوف حذف السابغ المتحرك.

فينبغي أن تكون الكاف اسماً أضيف إليه مُثلٌ، أو إلى مقدر كما في قوله:

يَآئِئِمُّ [ئِئِمِّ] <sup>(1)</sup> عَليّ ..... <sup>(2)</sup>

لأن مُثلاً لا بد له من مضاف إليه ينجر به، ولو جعل حرفاً لانجر العصف به، وبقي مُثلٌ بلا مجرور إلا أن يقال منع الاسم عن الجر أولى للضرورة [كما قال الرضي] <sup>(3)</sup>.

(وإذا الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لـ مُثلٌ ولا تقع كذلك عند سيويه [والحققين] <sup>(4)</sup> إلا في الضرورة، كقوله:

يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمُ <sup>(5)</sup> .....

بيت من مشطور السريع للعجاج وقبلة:

بِضْ ثَلَاثُ كَيْتَاجِ جُمُ .....  
.....

(1) ساقط من ظ

(2) بيت من البيط لجبري تمام:

..... لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُوقِنْتُكُمْ فِي سَوَاؤِ غَمَرُ

وهو في ديوانه 245، شرح المفصل لابن يعيش 10/2، الأزهية 238، الخصائص 345/1، الخزانة 298/2 شرح أبيات سيويه 142/1، شرح شواهد المغني 855/2، الكتاب 53/1، وبلا نسبة في الجمع 135/3، وصف الباني 245، شرح الأشموني 280/3.

(3) ساقط من نس:

وانظر شرح الكافية 81/6.

(4) إضافة من المعنى.

(5) الرجز للعجاج منسوب له في شرح شواهد المغني 503/2، المقاصد التحوية 294/3، الخزانة 166/10، وبلا نسبة في أسرار العربية 258، الجني الثاني 79، شرح الأشموني 410/2، الجمع 364/2. والشاهد فيه أن الكاف الاسمية لا تكون كذلك إلا في ضرورة الشعر.

بيض<sup>(1)</sup> جمع بيضاء، والنجاج جمع نعجة، والمراد بها بقر الوحش وكثيراً ما شبه [بها]<sup>(2)</sup> النساء في العيون والأعناق، نجم بضم الجيم جمع جماء، وهي التي لاقرن لها، وبالفتح الكثير، وألبرذ حب الغمام [والنهم بتشديد الميم]<sup>(3)</sup> الذائب، يصف نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطاقة ونظافة.

(وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز) أي: كون الكاف اسماً (في الاختيار)<sup>(4)</sup> وقال أبو جعفر بن مضاء: إنها اسم أبدأ لكونها بمعنى: مثل، (فجوزوا في نحو: زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة).

ويقع مثل هذا في كتب المعريين كثيراً، قال الزخشي في: (فأنفخ<sup>(5)</sup> زيد).

إن الضمير [راجع]<sup>(6)</sup> للكاف من كَهَيْتَ الطَّيْر<sup>(7)</sup>، فيتعين الاسمية حيث؛ إذ الضمير لا يرجع إلى الحرف [اتفاقاً]<sup>(8)</sup>، (أي: فأنفخ في ذلك الشيء المائل فيصير كسائر الطيور. انتهى). [وهذا التفسير بيان للمرجح في التحقيق]<sup>(9)</sup>، (ووقع مثل ذلك في كلام غيره.

ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد) وفيه إن عدم السماع لا يستلزم عدم الوجود [وفي الشعر]<sup>(10)</sup>:

(1) في نس: إضافة: صفة علوف.

(2) ساقط من نس.

(3) في نس والنهم بضم الميم الأولى وتشديد الثانية.

(4) قال ابن قاسم ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في

الاختيار... أجنى الداني 79، وانظر الارتشاف 2/ 437.

(5) آل عمران: 49.

(6) إضافة من المعنى.

(7) انظر الكشف 1/ 321.

(8) في نس بالاتفاق.

(9) ساقط من نس.

(10) في نس وقد سمع قوله.



بَكَاَ لِلْقُوَّةِ الشُّغْوَاءِ جَلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلِغَ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمَقْصَعِ<sup>(1)</sup>

(وتتبعين الحرفية في موضعين؛ أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي وتخفوضها صلة) لموصول فإنها يجب أن تكون جملة (كقوله:

مَا يُرْتَجَبِي وَمَا يُخَافُ جَمْعًا فَهُوَ أَلْيَی كَاللَّيْثِ وَالْغَيْثِ مَعًا<sup>(2)</sup>)

رجز [لو قال الغيث والليث]<sup>(3)</sup> لكان على / ترتيب اللف [ففاعل جمع<sup>157</sup> ب ضمير المدح]<sup>(4)</sup>، ومفعوله ما قدم للوزن، والفاعلان بعد ما على بناء المفعول، والفاء نصيحة، والضمير للممدوح، وصلة الذي كالليث، أي: الذي كان كالليث، أي: الأسد، والغيث، أي: المطر في الشدة واللطف، ومعاً حال منهما<sup>(5)</sup>، قيل: لا يتعين فيه الحرفية لجواز [أن يكون]<sup>(6)</sup> الكاف اسماً وحذف صدر الصلة للطول، وأجيب: بأن صدر الصلة لا يحذف إلا إذا كان الباقي لا يصلح أن يكون صلة وهذا يصلح<sup>(7)</sup>، وفيه أن صلاحه مبني على كون الكاف حرفاً [وفي الجنى الداني]<sup>(8)</sup> يتعين فيه الحرفية لإجماعهم على استحسانه، ولو كان اسماً لزم [حذف المبتدأ وحذفه من صلة الذي]<sup>(9)</sup> في مثل ذلك قبيح<sup>(10)</sup>.

(1) البيت من الطويل بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 295، الجنى الداني 82، الممع 2/ 364، شرح الأشموني 2/ 411. والشاهد فيه: قوله: بَكَاَ لِلْقُوَّةِ حيث جاء الشاعر بالكاف فيه اسماً وجره بالباء أي بمثل القوة.

(2) الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المعنى 1/ 504، الجنى الداني 81، شرح أبيات المعنى 4/ 138. والشاهد فيه: أنه يتعين أن تكون الكاف حرفاً لوقعها صلة للموصول.

(3) في س' لو قال كالغيث والليث.

(4) في س' جمع فعل ماض مبني للفاعل فاعله ضمير المدح.

(5) في س' بإضافة: أي مجتمعين.

(6) في س' كون.

(7) قاله الدمامي، والجيب الشني، انظر المنصف من الكلام 2/ 14.

(8) في س' وقال ابن قاسم.

(9) في ظ' حذف المبتدأ من صلة الذي.

(10) انظر الجنى الداني 81.

(خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار  
[المبتدأ]<sup>(1)</sup> أي: الذي هو كاللث، (كما في قراءة بعضهم: «ثَمَاماً عَلَى الَّذِي  
أَحْسَنُ»)<sup>(2)</sup> أي: الذي هو أحسن، (وهذا) أي: تخريج ابن مالك<sup>(3)</sup> البيت (تخريج  
للفصح على الشاذ) لأن وقوع الكاف صلة فصيح، وحذف صدر صلة غير، أي:  
إذا لم تطل كما في الآية شاذ، وأجيب بأن مراده مجرد التنظير في حذف المبتدأ من  
صدر صلة غير، [أي: لا يفيد كونه]<sup>(4)</sup> فصيحاً أو شاذاً<sup>(5)</sup>، (وأما قوله:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنِينَ

رجز [لخطام المجاشعي]<sup>(6)</sup> وقوله:

لَمْ يَنْقَ مِنْ آيٍ بِهَا تُحْلَسِينَ      غَيْرَ رَمَادٍ وَحَطَامٍ كَنْفَيْنِ  
وَعَيْرٍ وَدُ جَاذِلٍ أَوْ وَدَيْنِ

الآية جمع آية بمعنى العلامة، وضميرها بدار المحبوب وقيل: للآية<sup>(7)</sup>،  
[وُحْلَسِينَ من التحلية على بناء المفعول]<sup>(8)</sup>، وخطام بضم المهملة ما تكسر من  
اليس [لا الزمام كما وهم]<sup>(9)</sup> وكنفين بدل من خطام، ورماد، وقيل: من  
خطام<sup>(10)</sup> والكيف [بكسر الكاف]<sup>(11)</sup> وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي

- (1) في الفنى مبتدأ.  
(2) الأنعام: 154. قال ابن عادل: «وَفَتَحَ نُونُ أَحْسَنَ قِرَاءَةَ الْعَامَةِ وَقَرَأَ بِجَا بِنِ بَعْرٍ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ بِرَفْعِهَا  
الْبَابُ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ 521/8»  
(3) في نَسْ بِإِضَافَةٍ: هَذَا.  
(4) فِي نَسْ أَيْ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى كَوْنِهِ.  
(5) انْظُرْ إِجَابَةَ الدَّمَاسِيِّ فِي الْمُنْصَفِ مِنَ الْكَلَامِ 14/2.  
(6) سَاقَطَ مِنْ نَسْ.  
(7) قَالَهُ ابْنُ الرَّحَى كَذَا فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطِ.  
(8) فِي نَسْ وَضَمِيرٌ يُجَلِّينَ لِدَارِهَا أَيْضاً وَهُوَ مِنَ التَّغْفِيلِ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ بِمَعْنَى يَرْصِفُنَ.  
(9) فِي نَسْ وَقِيلَ الزَّمَامُ وَهُوَ سَهْوٌ.  
(10) وَانْظُرِ الْمُنْصَفَ مِنَ الْكَلَامِ 14/2.  
(11) فِي نَسْ بِإِضَافَةٍ: وَفِيهِ بَعْدُ.  
وَانْظُرِ الْمُنْصَفَ مِنَ الْكَلَامِ 14/2.  
فِي نَسْ بِالْكَسْرِ.

أداته، [وَصَالِيَاتُ بِالْجِرِّ عَطْفٌ عَلَى حُطَامٍ أُرِيدَ بِهَا الْحِجَارَةُ الْمُتَحَرِّقَةُ] <sup>(1)</sup>، وَيُؤْتَفَنِينَ،  
 أَي: يَجْعَلُنِ اثْنَانِي لِلْقَدَرِ وَهُوَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَفْعَالِ جَاءَ [بِهِ] <sup>(2)</sup> عَلَى  
 الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ لِلضَّرُورَةِ [كَقَوْلِهِ] <sup>(3)</sup>:

.....  
 فَإِنَّهُ أَفْضَلُ لِأَن يُوَكِّرِمَا <sup>(4)</sup>

(فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْكَافَيْنِ حَرْفَانِ أَكَّدَ أَوَّلَهُمَا بِثَانِيهِمَا كَمَا قَالَ:

.....  
 وَلَا لِلِّمَا بِهِمْ أَبْدَأُ ذَوَاءً <sup>(5)</sup>

عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ لِمُسْلِمِ بْنِ مَعْبُدٍ الْأَسَدِيِّ صَدْرُهُ:

..... فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِي لِمَا بِي

لَا يُلْقِي بِالْفَاءِ مَجْهُولٌ، أَي: لَا يَوْجَدُ، وَذَوَاءُ نَائِبٌ فَاعِلُهُ.

<sup>(1)</sup> في 'س' والرد أصله وتد، وألجأه بالميم والمعجمة المنتصب مكانه لا يبرح، والصلابات الحجارة المحترقة.

<sup>(2)</sup> ساقط من 'س'.

<sup>(3)</sup> في 'س' كما في قوله:

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُقَمَّمًا

<sup>(4)</sup> الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية 4 / 593، الإنصاف 1 / 11، شرح التصريح 2 / 751، أوضح المسالك 3 / 246، الخصائص، 1 / 176. والشاهد فيه: قوله: يُوكِّرِمَا حَيْثُ اثْبَتَ الرَّاجِزَ الْمُحْزَنَةَ لِلضَّرُورَةِ.

<sup>(5)</sup> البيت لمسلم الوالبي في شرح شواهد الغني 1 / 505، الحزانة 2 / 308، وبلا نسبة في الإنصاف 2 / 571، الجنى الداني 80، وصف الجبائي 202، الخصائص، 2 / 69، شرح التصريح 2 / 145، المعجم 2 / 508. والشاهد فيه: قوله: كُلَّمَا جِيءَ اللَّامُ الثَّانِيَةَ مُؤَكَّدَةً لِلأَوَّلَى.

-- ومسلم هو: ابن معبد ابن طواف الوالبي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.

انظر الحزانة 2 / 312، شرح أبيات الغني 4 / 143، شرح شواهد الغني 1 / 505، الأعلام 7 / 223.

(وأن يكونا اسمين [أكد]<sup>(1)</sup> أيضاً أولهما بثنائيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً) ولم يذكر العكس [لما يلزم من فصل الجار بين المتضايين كذا قيل<sup>(2)</sup>، وفيه أنه لا بأس كما مر]<sup>(3)</sup> في قوله: مثل كعصف. (وأما الكاف غير الجارة فتوعان: مضمّر منصوب أو مجرور نحو: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾<sup>(4)</sup>، [أو حرف]<sup>(5)</sup> معنى) بالإضافة (لا محل له) فحروف المعاني ما وضعت لها من أقسام الكلمة، وحروف المباني ما وضعت لتركيب أنواع الكلمة ليس منها، (ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو: ذلك، وتلك) وفي هذه<sup>(6)</sup> لغات 1/158 الأولى: أن يراعى بها حال المخاطب في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والثانية/ [إفرادها]<sup>(7)</sup> مفتوحة في الأحوال كلها، فيكون المقصود بها التنبيه على مطلق الخطاب، والثالث: [إفرادها]<sup>(8)</sup> مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث، (وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: إياك، وإياكما ونحوهما، هذا<sup>(9)</sup> هو الصحيح) احترز به عما قال الخليل والأخفش والمازني<sup>(10)</sup>: إن إياً اسم [مضمّر]<sup>(11)</sup> ولواحقه ضمائر أضيف<sup>(12)</sup> إليها، وعن قول الكوفيين وابن كيسان:

(1) في ظأ أكدا.

(2) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 1 اللوحة 149 - ب.

(3) في س قيل: لما يلزم عليه من فصل بين المتضايين وفيه لا بأس فيه في الشعر كما مر. وانظر حاشية الأمير 155/1.

(4) الضحى: 3.

(5) في س والمغنى وحرف.

(6) في س بإضافة: الكاف.

(7) في س أن تفرد.

(8) في س أن تفرد.

(9) في س بإضافة: أي كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب.

(10) في س بإضافة: واختاره ابن مالك.

قال ابن قاسم: ... إياً اسم مضمّر ولواحقه ضمائر وهو مضاف إليها ولا يعلم ضمير أضيف غيره وهذا

مذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك ونسب إليهما الأخفش 536.

(11) في ظ ظاهر وهو خلاف الصواب.

(12) في س بإضافة: هو.

إن الضمائر هي التي [تلي] <sup>(1)</sup> [أي، وإياً عماد لها، قال الرضي: وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب] <sup>(2)</sup>، (ولبعض أسماء الأفعال، نحو: 'حيهلك، وزويدك' و'النجاءك') <sup>(3)</sup> في الأصل مصدر نجوت من كذا نجاء، ثم استعمل [اسم فعل بمعنى أسرع أمر منه] <sup>(4)</sup>، قال الرضي: الأولى [أنه] <sup>(5)</sup> باق على المصدرية، أي: انسج النجاء، والكاف حرف كما في ذلك <sup>(6)</sup>، وفيه بحث، (ولأرايت بمعنى: أخبرني) مختاره أنه منقول من رأيت بمعنى: علمت، بدليل ما ذكره في إلزام الكسائي لا بمعنى أبصرت، أو عرفت كما قال الرضي <sup>(7)</sup>، (نحو: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا اللَّيْلِي كَرُمْتُ عَلَى﴾) <sup>(8)</sup> فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه <sup>(9)</sup>، وعكس ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسنند إليه <sup>(10)</sup> [يعني] <sup>(11)</sup> الذي في المنقول إليه وهو أخبراني، فإنك إذا خاطبت اثنين تقول: أرايتكما زيدا ما صنع معناه: أخبرني عن زيد، وكذا الجمع والتأنيث، وتجعل الكاف مطابقة لها والتاء في الأحوال كلها مفردة مذكرة، (ويرده صحة الاستغناء عن الكاف) كما في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا

(1) ساقط من ن.

(2) قال الرضي: وقال بعض الكوفيين، وابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هي اللاحقة بـأيأ، وإياً دعامة لها، لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول بعيد من الصواب شرح الكافية 166/3.

(3) في ن: بإضافة: هو.

(4) في ن: بمعنى أسرع اسم فعل الأمر منه.

(5) في ن: بأنه.

(6) انظر شرح الكافية 5/4.

(7) قال الرضي: ومعنى أرايت: أخبر وهو منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت شرح الكافية 161/4 - 162.

(8) الإسراء: 62.

(9) قال ابن قاسم: فالكاف في ذلك حرف خطاب ل موضع له من الإعراب هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح الجنى الداني 93.

وقال سيبويه: وما يدل على أنه ليس باسم قول العرب أرايتك فلان ما حاله فالتاء علامة المضر المخاطب المرفوع... الكتاب 245/1.

(10) قال ابن قاسم: وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضوع رفع بالفاعلية والتاء حرف خطاب الجنى الداني 93، وانظر معاني القرآن للفراء 333/1.

(11) ساقط من ن.

إذا صُنِّيَ<sup>(1)</sup> [والفاعل]<sup>(2)</sup> لا يحذف عند الفراء<sup>(3)</sup>، (وأنها لم تقع قط مرفوعة) بخلاف التاء فإنَّ فاعليتها مع غير هذا الفعل ثابتة بإجماع، فلا يعدل عنه بلا بدليل، فلا يرد ما قيل: أما بطريق الأصالة فمسلم، ولكن لم لا يجوز أن تكون مرفوعة بطريق النيابة<sup>(4)</sup>؟ كما يقول الأخفش في: كولاك؛ إذ لا عبرة للنيابة عند الأصالة ولا لخلاف البعض عند اتفاق الأكثر، (وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول<sup>(5)</sup>)، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب) يعني: زيداً (في نحو: أرايتك زيداً ما صنع؛ فإنه)<sup>(6)</sup> المفعول الثاني) لأرايت؛ لأن المفروض أن الكاف مفعول أول له، فأخذ المفعولين واستغنى عن ما صنع، (ولكن الفائدة لا تتم عنده) أي: عند المنصوب بل يحتاج إلى شيء آخر، فلا يجوز الاقتصار عليه؛ لأنه لا يصح إلا على ما تتم عنده الفائدة، (وإما ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾<sup>(7)</sup> فالمفعول الثاني محذوف، أي: لم كرمته عليّ وأنا خير منه؟) هذا دفع [لما]<sup>(8)</sup> يرد على قوله: فلا يجوز الاقتصار على المنصوب بعد الكاف من أنه قد وقع الاقتصار عليه في هذه الآية؛ لأن هذا هو المنصوب، والموصول تابع له، وفيه تصريح بأن الجملة الاستفهامية بعد المنصوب مفعول ثانٍ بناء على أن الرؤية علمية وهو مذهب الجمهور، بخلاف ما ذهب إليه الرضي من أنها بصرية والجملة/ استئناف لبيان الحال المستخبر عنها لا محل لها، (وقد تلحق ألفاظاً آخر شذوذاً) كقولهم في بعض الأفعال: أبصرك زيداً، وكيسك زيد قائماً، ونعمك الرجل زيد، ونسك الرجل

(1) التعليق: 9 - 10.

(2) في 'س' ولو كانت الكاف فاعلاً لم يستغنى عنه إذ الفاعل.

(3) انظر معاني القرآن 1/ 333.

(4) في 'س' بإضافة: عن ضمير رفع.

(5) قال ابن قاسم: وحكي عن الكسائي أن الكاف في أرايتك في موضع نصب... الجنى الداني 93.

(6) في المعنى لأنه.

(7) الإسراء: 62.

(8) في 'س' ما.

عمرو، وفي بعض الحروف بلاك وكلاك كما في الجنى الداني<sup>(1)</sup>، (وحمل على ذلك 158/ب  
الفارسي) والفراء<sup>(2)</sup> (قوله:

لِسَانُ السُّوءِ يُهْدِيهَا إِلَيْهَا وَجِئْتُ وَمَا حَسِيتُكَ أَنْ تُحِينَا<sup>(3)</sup>)

بيت من الوافر، قال الجوهري: اللسان جارحة الكلام وقد يكنى  
[عن]<sup>(4)</sup> الكلمة فيؤنث حيثذ، ومن ذكره قال في الجمع: السنة، ومن أنثه قال:  
السن<sup>(5)</sup>، وتهديها من الإهداء وهو إرسال الهدية، ونحت من حان<sup>(6)</sup> إذا هلك،  
ونحبت على صيغة المتكلم، وأن تحينا مفعوله، ولم يتعد إلى اثنين، والكاف حرف  
خطاب لا ضمير حتى يكون مفعولاً أول له، وأن تحينا ثانياً.

(ثلاً يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر) [وفيه أنه يجوز الإخبار  
عنه]<sup>(7)</sup> بالمصدر مبالغة، أو بتقدير مضاف، أي: ما حسبت حالك أن تحينا،  
[ويحتمل]<sup>(8)</sup> كون أن وصلتها بدلاً من الكاف ساداً مسدّ المفعولين) وإن ذكر  
الأول لفظاً لكن لما جعل مبدلاً منه جعل في حكم التساقط، (كقراءة حمزة ﴿وَلَا  
تُحْسِنِ الَّذِينَ كَفَرُوا لَمَّا نُمَلِّى لَهُمْ خَيْرَ لَأَنفُسِهِمْ﴾<sup>(9)</sup>) (بالخطاب).

(1) انظر الجنى الداني 94 - 95.

(2) قال ابن قاسم: وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب وأنشد البيت، وانظر الممع 1/ 252.

(3) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 94، شرح شواهد المغني 1/ 506، الممع 1/ 252، شرح أبيات المغني  
146/4، والشاهد فيه: أن الكاف من حسبتك حرف خطاب.

(4) ساقط من نس.

(5) انظر الصحاح (ل. س. ن) 2/ 1604.

(6) في نس بإضافة: يحين.

(7) في نس فيه بحث لجواز الإخبار عنه.

(8) في المغني وقيل: يحتمل.

(9) آل عمران: 178.

قال ابن الجوزي: واختلفوا في ﴿وَلَا تُحْسِنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. فقرأ حمزة بالخطاب فيها وقرأ الباقون فيها  
بالغيب النشر في القراءات العشر 2/ 184.

## [مبحث: كي]

(كي' على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من كيف) [الأنسب]<sup>(1)</sup> أن يكتفي بذكره  
في كيف، (كقوله:

كَيْ تَجْتَحُونَ إِلَيَّ سَلَمٌ وَمَا تُبْرِتُ قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تُضْطَرُّ<sup>(2)</sup>

بيت من البسيط، تجتحون تميلون، والسلم بفتح السين وكسرهما الصلح  
[ويؤثر مجهول من ثارت القتل بالقتيل، أي: قتلت قاتله]<sup>(3)</sup> واللطى النار  
والهيجاء الحرب<sup>(4)</sup>، وتضطرم تشتعل، والجملة الاسمية حال من فاعل تجتحون،  
أو من قتلكم، [وعليهما فالرابط إما اللام أو محذوف، أي: نار هيجائكم، أو  
فيكم]<sup>(5)</sup>.

(أراد: كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم سو أفعل يريد: سوف .  
الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، وهي الداخلة على ما  
الاستفهامية كقولهم في السؤال عن العلة: كيـمه بمعنى له) ولهذا حذف الف ما،  
والهاء للسكت، (وعلى ما المصدرية في قوله:

<sup>(1)</sup> في من المناسب .

<sup>(2)</sup> البيت بلا نسبة في الجني الداني 265، شرح شواهد المغني 1/ 507، المقاصد الحوية 4/ 378، المعجم  
159/2 شرح أبيات المغني 4/ 149، الخزانة 7/ 106.

والشاهد فيه أن: كي أصلها كيف وحذفت منها الفاء .

<sup>(3)</sup> في من ثارت على بناء المفعول منفي بنياً يقال: ثارت القتل والقتيل إذا قتلت قاتله

<sup>(4)</sup> في من بإضافة: فقد وتقتصر.

<sup>(5)</sup> في من فالرابط إما اللام على رأي من جوزه، أو محذوف، أي: وشدة هيجائكم أو فيكم تضطرم.



إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرْ فَإِنَّمَا يُرَجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل للناطقة الذبياني، وقيل: للناطقة الجعدي، إذا أنت من باب الاشتغال؛ لأن إذا لا تدخل إلا على الفعل<sup>(2)</sup>، فضرّ جواب إذا، ويجوز فيه التثنية، والفاء في فلانما للتعليل [والمعنى: إنما يرجى الفتى للنفع والضرر، ويروى: يراد الغنى]<sup>(3)</sup>، (وقيل: ما كافة) [والمعنى: يضر من يستحق الضرر وينفع من يستحق النفع]<sup>(4)</sup>، (وعلى أن المصدرية مضمرة نحو: [جئت]<sup>(5)</sup> كي تكرمني إذا قدرت النصب بأن)، لا بكى.

(الثالث: أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً<sup>(6)</sup>)، وذلك في نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾<sup>(7)</sup> ويؤيده صحة حلول أن عليها [وانها]<sup>(8)</sup> لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل) لم يقل حرف جر؛ لأنها لا تكون حيثشذ إلا حرف تعليل، [فسقط]<sup>(9)</sup> ما قيل: خصوصية التعليل هنا لغو، (ومن ذلك) قولك: (جئتك كي تكرمني، وقوله تعالى: ﴿كَيْلَا يَكُونُ ذُلًّا﴾<sup>(10)</sup> / إذا قدرت اللام 1/159 قبلها، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة، ويجب حيثشذ إضمار أن بعدها).

(1) البيت للناطقة الذبياني منسوب له في شرح التصريح 632/1، المقاصد النحوية 379/4، وله أو للناطقة الجعدي في شرح شواهد المعنى 507/1، وللناطقة الذبياني أو الناطقة الجعدي أو قيس الخطيم في الخزائنة 498/8 - 499.

قال البغدادي: والأصح أن قائله قيس بن الخطيم شرح آيات المعنى 153/4.

والشاهد فيه: أن كي حرف جار بمعنى اللام وما مصدرية وقيل كافة.

- والناطقة الجعدي هو: أبو ليلى قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة الجعدي العامري، الصحابي، كان شاعراً مفلقاً، (ت نحو 50 هـ). انظر طبقات الشعراء 73، الشعر والشعراء 193، الأعلام 207/5.

(2) في س بإضافة أي إذا لم تنفع أنت.

(3) في س ويضر أي من يستحق الضرر وينفع أي من يستحق النفع.

(4) ساقط من س.

(5) في المعنى جئتك.

(6) في س بإضافة: وهذا يغير كونها بمنزلة لام التعليل معاً فلا يلزم أن يعمل عامل واحد في الصفتين

(7) الحديد: 23.

(8) في المعنى ولأنها.

(9) في س فلا يرد.

(10) الحشر: 7.

[ثلاثا يكون دخول حرف الجر على الفعل]<sup>(1)</sup>، (ومثله في الاحتمالين

قوله:

أَزْدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تُطِيرَ بِقُرَيْشِي .....<sup>(2)</sup>

صدر بيت من الطويل عجزه:

فَتَرَكَهَا شَتَاً بَيْنْدَاءَ بَلْقَعٍ

تُطِيرُ تذهب سريعاً مستعار من طيران الطير، ومنه طارت به العناية،  
والقرية بكر القاف معروفة، وتركها<sup>(3)</sup> عطف على تطير، والهاء للقربة، وشتاً  
بفتح المعجمة حال، وهي القرية البالية، وأليداء المفازة، ويلقع كجعفر أرض لا  
شيء فيها.

(فكي<sup>(4)</sup>) إما تعليلية مؤكدة للآم، أو مصدرية مؤكدة بأن قال ابن  
مالك: ترجح مرادفة اللام على مرادفة أن<sup>(5)</sup>، (ولا تظهر أن [بعدها]<sup>(6)</sup>) إلا في  
الضرورة كقوله:

فَقَالَتْ أَكُلُ الثَّامِسِ أَصْبَحْتَ مَا بِنَحَا لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تُعْرَ وَتُخْدَعَا؟<sup>(7)</sup>

(1) في 'س' ليسبك منها ومن الفعل اسم يصلح لدخول حرف الجر.

(2) البيت بلا نسبة في الجني الداني 265، وصف المياني 216، شرح التصريح 361/2، شرح شواهد المني 508/1، الإنصاف 580/2، الحزانة 16/1.

والشاهد فيه: أن كي تخمّل وجهين فإما أن تكون جارة بمعنى اللام، وإما أن تكون بمعنى أن المصدرية.

(3) في 'س' بإضافة: بالنصب.

(4) في 'س' بإضافة: في البيت.

(5) قال ابن مالك: فكي هنا إن جعلت جارة فقد جمع بينها وبين اللام مع توافقهما وهو الأظهر، وإن جعلت  
الناسبة بنفسها فقد جمع بينها وبين أن مع توافقهما أيضاً ممناً ومعللاً شرح شواهد التوضيح والتصحيح  
لشكالات الجامع الصحيح 8، وانظر شرح أبيات المني 157/4.

(6) في المني بعد كي.

(7) البيت لجميل بشية في ديوانه 79، شرح التصريح 632/1، شرح أبيات المني 157/4، الحزانة 481/8،  
وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المني 508/1، وبلا نسبة في الجني الداني 262، الكافية الشافية  
116/2، وصف المياني 217، المجمع 291/2.

والشاهد فيه: على أن ظهور أن بعد كي خاص بضرورة الشعر.

بيت من الطويل الجميل، أو لحسان: المانح المعطى من منح كمنع،  
 وضرب<sup>(1)</sup> [يتعدى لمفعولين أولهما: كل، والثاني: لسانك، أي: حلاوة لسانك]<sup>(2)</sup>،  
 وطيب كلامك وفيه تقديم معمول خبر كان عليها، (وعن الأخفش أن كي جارة  
 دائماً، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة<sup>(3)</sup>) يشعر أن مذهبه ليس هذا،  
 قال الرضي: مذهب الأخفش أن كي في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب  
 الفعل بعدها بتقدير أن، وقد تظهر<sup>(3)</sup>، (ويرده نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾)<sup>(4)</sup> فإن زعم  
 أن كي تأكيد للام كقوله:

وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا ذَوَاءٌ<sup>(5)</sup>

قال الرضي: يتعذر لتقدم اللام عليها بأن كي بدل منها، ولتاخره عنها في  
 نحو قوله:

كَيْ يَلْتَقِضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ<sup>(6)</sup>

بأن اللام بدل منها وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى<sup>(7)</sup>،

قال:

(1) في من وكل الناس مفعول أول له، ولسانك مفعول ثان له والمراد حلاوة لسانك.

(2) قال الأخفش: وكذلك المنتصب بكي هو أيضاً على ضمير أن كأنه يقول للاشتراء، فهشروا لا يكون اسماً إلا بأن، فإن مضمرة وهي الناصبة وهي في موضع جر باللام معاني القرآن 127/1.  
 قال ابن قاسم: نقل بعضهم في كي ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها حرف جر دائماً، قال: وهو مذهب الأخفش الجني الداني 264.

(3) انظر شرح الكافية 49/5.

(4) الحديد: 23.

(5) سبق تحريجه في هذا البحث.

(6) بيت من المديد لابن قيس الرقيات في ديوانه 91، شرح التصريح 360/2، المقاصد النحوية 379/4، وبلا  
 نبة في شرح الكافة للرضي 49/5، المعجم 181/1.

(7) انظر شرح الكافة 49/5 - 50.

فَلَمَّا إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيًا<sup>(1)</sup>

قيل: وبه يندفع قوله<sup>(2)</sup>: (رد بأن الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً) [وإنما]<sup>(3)</sup> قال الرضي: مذمبهم أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل أن<sup>(4)</sup>، (ويرده قولهم كيمه كما يقولون: له) [فلان] حذف ألف ما الاستفهامية أمانة كون كي حرف جر<sup>(5)</sup>، ([وقول]<sup>(6)</sup> حاتم) الجواد المعروف:

(فَأَوَقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَنْصَرَ ضَوْؤُهَا وَأَخْرَجْتُ كُلِّي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ<sup>(7)</sup>)

بيت من الطويل [وقبله:

فَلَمَّا سَمِعْتُ الصَّوْتِ نَادَيْتُ نَحْوَهُ بِصَوْتِ كَرِيمِ الْجَدِّ خَلَوْ شَمَائِلُهُ

فَأَوَقَدْتُ عَطْفَ عَلَى نَادَيْتُ، وفاعل يَیْصِرُ ضمير الضيف، وضوؤها مفعوله أو نائب فاعله، وفي البيت خبر لهُوَ، وذاخله خبر ثان<sup>(8)</sup>، وضمير ذاخله

(1) سبق تخريجه انظر ص 74 من هذا البحث.

(2) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 157 - ب.

(3) ساقط من نس.

(4) شرح الكافية 51/5.

(5) في نس فإن كي دخلت فيه على ما الاستفهامية، فلا يمكن نصب، وحذف ألفها أمانة كون كي حرف جر.

(6) في نس ويرده أيضاً قوله.

(7) البيت منسوب لحاتم أو للتميمي في شرح شواهد المغني 509/1. قال البغدادى: هذا البيت ليس لحاتم وإنما

هو من قصيدة للتميمي شرح أبيات المغني 159/4 - 160.

والشاهد فيه: أن كي ليست ناصبة خلافاً للكوفيين في زعمهم أن كي ناصبة.

(8) في نس فَأَوَقَدْتُ عَطْفَ على جواب لما في قوله:

فَلَمَّا سَمِعْتُ الصَّوْتِ نَادَيْتُ نَحْوَهُ بِصَوْتِ كَرِيمِ الْجَدِّ خَلَوْ شَمَائِلُهُ

وضوؤها نائب فاعل يَیْصِرُ إن كان مبنياً للمفعول، وإلا فمفعوله، وفاعله ضمير الضيف، وفي البيت إما خبر لغو وذاخله خبر ثان.

للبيت، أو متعلق بداخله، وضميره مفعول مطلق عائد إلى الدخول المفهوم منه  
كما في قوله:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَذْرُسُهُ .....<sup>(1)</sup>

(لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه) قيل: الرد بذلك على  
الكوفيين ظاهر؛ لأنهم يوافقون على أن اللام في مثل هذا جارة<sup>(2)</sup>، وفيه أنهم  
يعتذرون فيه بأن اللام زائدة كما يعتذرون [بأن أن زائدة في نحو:

كَيْمًا أَنْ تُغْرَ .....]<sup>(3)</sup>

(وأجابوا عن الأول بأن الأصل: كي يفعل ماذا، ويلزمهم/ كثرة الحذف، 159/ب  
إخراج ما الاستفهامية عن الصدر) ولهم أن يفرقوا بين الملفوظ والمقدر؛ على أن  
ابن مالك قال: إنها إذا رُكِّبت مع ذا تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها  
رفعاً ونصباً<sup>(4)</sup> وقد نظم بعضهم:

عَابَ قَوْمٌ كَانَ مَاذَا لَيْتَ شِغْرِي لِمَ هَلَا

(1) صدر بيت من البيط عجزه:

وَالْمَرْءُ جَدُّ الرُّثَا إِنْ يَلْقَاهَا فَيَبُ

وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 587، وصف الباني 247، المع 2/ 372، لسان العرب (س ر).  
(ق) 4/ 566.

(2) انظر مواهب الأربج/ 2 اللوحة 158 - ب .

(3) في 'س' في نحو:

كَيْمًا أَنْ تُغْرَ .....

(4) بأن أن زائدة، أو بدل من كي. والبيت سبق تحريمه قريباً  
شرح شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح 206 .

(وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل  
النصب، وكل ذلك لم يثبت؛ نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير: ﴿وَجُودَ  
يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةً﴾<sup>(1)</sup> ﴿فَيَذْهَبَ كَيْمَا فَيَعُودَ ظَهْرُهُ طَبَقاً وَاجِداً﴾<sup>(2)</sup>، أي: كما  
يسجد) قال ابن حجر: كان نسخة ابن هشام وقع هكذا [لكن في جميع ما رأيت  
كما يسجد]<sup>(3)</sup>، حتى إن ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد<sup>(4)</sup>، (وهو غريب جداً  
لا يحتمل القياس عليه)<sup>(5)</sup>.

تنبيه إذا [قلت]<sup>(6)</sup> جئت لتكرمني بالنصب، فالنصب بأن مضمرة، وجوز  
أبو سعيد كون المضمّر كي والأول أولى؛ لأن أن أمكن في عمل النصب من  
غيرها<sup>(7)</sup> لأنها أم الباب حتى قصر الخليل نصب المضارع عليها [ظاهرة أو  
مضمرة]<sup>(8)</sup>، (فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة) وفيه أن التجوز [في  
حذفها]<sup>(9)</sup> لا في عملها مضمرة.

(1) القیامة: 22.

(2) وانظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب وجوه يومئذ ناضرة 466/13.

(3) في س' لكن كما يسجد ثابت في جميع النسخ التي وقعت عليها .

(4) انظر المصدر السابق، والمصنف من الكلام 19/2 .

- وابن بطال هو: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي، عالم بالحديث، روي عن ابن  
المطرف القناصي ويونس بن عبد الله القاضي وغيرهما، من تصانيفه شرح صحيح البخاري، الاعتصام في  
الحديث وغيرهما (ت 449 هـ). انظر شذرات الذهب 283/3، الأعلام 285/4 .

(5) في س' بالإضافة: حتى يندفع عنهم ما لزمهم من كثرة الحذف.

(6) في المتن قبل.

(7) قال الأشموني: 'جوز أبو سعيد كون المضمّر كي والأول أولى لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها  
شرح الأشموني 506/3 .

(8) في س' فلا ينصب إلا بها إن لم تكن ظاهرة فهي مضمرة.

(9) في س' إما هو حذفها.

## [مبحث: كم]

(كم على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أي عدد) [تقدم إعراب مثل ذلك]<sup>(1)</sup> في بحث قُدْ، (ويشتركان في خمسة أمور) بل في ستة سادسها: جواز حذف عميزها، [لكن]<sup>(2)</sup> الرضي قال: حذف عميز كم الاستفهامية أكثر؛ لأن في صورة الفضلات<sup>(3)</sup>: (الاسمية) بدليل جرهما بالحرف والإضافة، (والإيهام) لأنهما وضعتا كذلك، (والافتقار إلى التمييز) لإيهامهما، (والبناء) لشبههما بالحرف في الوضع، (ولزوم التصدير) يعني: على غير الجار [مطلقاً]<sup>(4)</sup>؛ وذلك في الاستفهامية ظاهر، وأما في الخبرية فلأنها لإنشاء الكثير، فوجب لها المصدر كما وجب لزب، (وأما قول بعضهم في: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾)<sup>(5)</sup>: أبدلت أن وصلتها من كم) قال ابن عطية: كم<sup>(6)</sup> خبرية، وأنهم بدل منها، والرؤية رؤية البصر<sup>(7)</sup>، (فمردود بأن عامل البديل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها المصدر فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر أهلكنا، فلا تسلط له في المعنى على البديل) إذ لا معنى لقولك: أهلكنا أنهم لا يرجعون، قيل: إذا كان مراد هذا القائل أن المبدل منه جملة كم أهلكنا قبلهم من القرون تعبيراً [عن]<sup>(8)</sup> الكل بالجزء بقرينة عدم استقامة الكلام [على إرادة كم واحدة]<sup>(9)</sup> طاح الاعتراض<sup>(10)</sup>، ورد بأنه يلزم إبدال المفرد من

(1) في نس قد تقدم إعراب مثل هذا.

(2) في نس إلا أن.

(3) شرح الكافية 90/4.

(4) في نس حرفاً كان أو اسماً.

(5) يس: 31.

(6) في نس بإضافة: هنا.

(7) المحرر الوجيز 452/4.

(8) في نس على.

(9) ساقط من نس.

(10) قاله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 19/2.

الجملة، [وأنه قليل لم يذكر في أقسام البذل إلا عكسه]<sup>(1)</sup>، وأجيب أن أن وصلتها  
 جملة لاشتغالها على مسند ومسد إليه وإن كانت مؤولة بالمفرد<sup>(2)</sup>، ولك أن تقول:  
 إنه مبني على أن كم مفعول ليروأ على رأي من قال: إن كم الخبرية لا تلزم  
 المصدر<sup>(3)</sup>، (والصواب أن كم مفعول لأهلكنا والجملة إما معمولة ليروأ على أنه  
 علق عن العمل في اللفظ، وأن وصلتها مفعول لأجله) يعني لأهلكنا، وقيل:  
 ليروأ، والمعنى: أنهم علموا لأجل أنهم لا يرجعون إهلاكهم<sup>(4)</sup>، (وإما معترضة  
 بين يروأ وما سد مسد مفعولي وهو أن وصلتها) قال أبو حيان: / والذي تقتضيه 1/160  
 صناعة العربية أن أنهم معمول لمخدوف دل عليه المعنى تقديره قضينا، أو حكما  
 أنهم إليهم لا يرجعون<sup>(5)</sup>، (وكذلك قول ابن عصفور في «أولم يهد لهم كم  
 أفلكنا»<sup>(6)</sup>: إن كم فاعل مردود بأن لها المصدر<sup>(7)</sup>) سواء كانت للاستفهام أو  
 للخبر؛ لأن أصلها الاستفهام قاله الزنجشيري<sup>(8)</sup>، ورده أبو حيان بأن<sup>(9)</sup> كلا منهما  
 أصل<sup>(10)</sup> (وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاهما الأخفش عن بعضهم أنه  
 يقول: ملكت كم عبيد فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم<sup>(11)</sup>)؛ إذ خرج كلام الله  
 سبحانه على هذه اللغة<sup>(12)</sup>، بعد وصفها بالرداءة (ولما الفاعل ضمير اسم الله

(1) في نس والمذكور في أقسام البذل إنما هو عكسه وأنه قليل.

(2) انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 157 - ب.

(3) في نس بإضافة: لكنه لغة رديئة كما سيبي.

(4) وانظر النصف من الكلام 16/2.

(5) في نس بإضافة: فتأمل.

(6) وانظر المصدر السابق.

(7) البحر المحيط 7/334.

(8) السجدة: 26.

(9) قال أبو حيان: وقال الحوفي: قال بعضهم: هي في موضع رفع فاعل يهد وإنكر هذا على قتله لأن كم استفهام ليعمل فيها ما قبلها انتهى، وليست كم هنا استفهاماً بل هي خبرية... البحر المحيط 6/289، وانظر الباب في علوم الكتاب 13/418، وشرح جل الزجاجي 2/48.

(10) الكشاف 3/650.

(11) في نس بإضافة: الخبرية ليس أصلها الاستفهام بل.

(12) البحر المحيط 7/333.

(13) قال أبو حيان: «واللغة الأخرى حكاهما الأخفش يقولون فيها ملكت كم غلام، أي: ملكت كثيراً من الغلمان»

البحر المحيط 7/333.

(14) في نس بإضافة: والمعجب منه كيف جر على هذا التخريج.



سبحانه) ويدل عليه القراءة بالنون، (أو ضمير العلم، أو الهدي المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿كَمْ﴾<sup>(1)</sup> أَهْلَكْنَا) على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً) قاله: هشام وتعلب<sup>(2)</sup> (أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي، نحو: ظهر لي أقام زيد) قاله: الفراء جماعة، ونسبوه إلى سيبويه<sup>(3)</sup>؛ (وجوز أبو البقاء كون ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة) أي: من فعلها قال في طه: في فاعل ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ﴾<sup>(4)</sup> وجهان: أحدهما: ضمير اسم الله، والثاني: أن يكون ما دل عليه ﴿أَهْلَكْنَا﴾، أي: إهلاكنا، والجملة مفسرة له<sup>(5)</sup>، وبه قضى القاضي<sup>(6)</sup>، (وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر) وفيه بحث؛ إذ لم يصرح يعود الضمير على متأخر، وأي مانع من كون المرجع متقدماً، وما دل عليه متأخراً؟. (ويفترقان في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب) يعني: باعتبار الكثرة لا باعتبار التكرار القائم بنفس المتكلم؛ فإن هذا معنى إنشائي لا يقبل تصديقاً ولا تكذيباً، قال الفاضل الهندي: ولا يشكل الاجتماع بين معنى الإخبار والإنشاء في كم الخبرية لاختلاف الجهة، فنحو: كم رجل ضربت إخبار بالضرب، وإنشاء للاستكثار<sup>(7)</sup>، (بخلافه مع الاستفهامية) فإنه إنشاء [غير محتمل لهما]<sup>(8)</sup>.

(1) ساقط من المعنى.

(2) قال أبو حيان: "وكون الجملة فاعل يهْدِي مذهب كوفي البحر المحيط 6/289، وانظر الدر المنثور 5/63، واللباب في علوم الكتاب 13/418.

(3) قال الفراء: كم في موضع رفع به يهد كأنك قلت: أو لم تهدم القرون المهلكة، وفي قراءة عبد الله في سورة طه ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ وقد يكون كم في موضع نصب بأهلكنا، وفيه تأويل فيكون بمنزلة قولك: سواء علياً أيضاً ضربت أم عمراً، فترفع سواء بالتأويل معاني القرآن 2/333، وانظر شرح الكافية للرضي 1/211.

(4) طه: 128.

(5) التبيان في إعراب القرآن 2/150.

(6) قال الفيضاي: أفلم يهد لهم مستند إلى الله تعالى، أو الرسول، أو ما دل عليه: كم أهلكنا قبلهم من القرون أي: إهلاكنا إياهم أو الجملة بمضمونها أنوار التنزيل وأسرار التأويل 2/408.

(7) قاله في مقدمة شرح الحاجية انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 166 - ب.

(8) في من لا يخلو.

(الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخبر،  
والتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر.

الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترب بالهمزة بخلاف المبدل من  
الاستفهامية، يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون، وفي الاستفهامية: كم  
مالك عشرون أم ثلاثون؟.

الرابع: أن تمييز كم الخبرية مفرد، لمشابتها للمائة والألف في الدلالة  
على الكثرة، (أو مجموع) ليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (تقول: كم  
عبيد ملكت، وكم عبيد ملكت، قال:

كَمْ مُلُوكٌ بَادَ مُلْكُهُمْ      وَنَعِيمٌ سُوقَةٌ بَادُوا<sup>(1)</sup>

بيت من المديد، باد هلك، والسوقة بضم المهملة خلاف الملك، يستوي  
فيه الواحد [وغيره]<sup>(2)</sup>، قيل: فقوله ملوك شاهد على جمع التمييز، وقوله: نعيم  
شاهد على إفراده<sup>(3)</sup>، وفيه بحث، بل هو شاهد على جمعه أيضاً؛ لأن فعلاً يطلق  
على الجمع كما قالوا في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾<sup>(4)</sup>، ويدل  
على ذلك قوله: بادوا، ويؤيده قوله: (وقال الفرزدق) يهيجوا جريراً برداءة 160/ب  
النسب:

(كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٍ      فَذَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي<sup>(5)</sup>)

(1) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 511، المقاصد النحوية 4/ 495، الممع 2/ 276، شرح أبيات

المغني 4/ 163. والشاهد فيه: أن تمييز كم الخبرية يجوز أن يكون مفرداً وجمعاً.

(2) في سن والجمع والمذكر والمؤنث.

(3) النصف من الكلام 2/ 17.

(4) التحريم: 4.

(5) البيت للفرزدق في ديوانه 359 ورواية الديوان:

كَمْ خَالَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَمَةِ

ومشوب له في شرح التصريح 2/ 476، شرح شواهد المغني 1/ 511، شرح عمدة الحفاظ 1/ 536، شرح

الفصل ابن يعيش 4/ 133، شرح أبيات المغني 4/ 165، وبلا نسبة في المختضب 3/ 49، الممع 2/ 275.

والشاهد فيه: مجيء تمييز كم الخبرية مفرداً وهو خمة.

بيت من الكامل فتكثير عمةً للتحقير، أو التكثير، أو التفخيم، ولكُ صفة عمة، وفيه تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة لجرير، وذكرهما لبيان أنه رذيل الطرفين، وجملة النداء معترضة متضمنة لإيقاظه بسماع ما ذكر، وقُدعاء [أي] <sup>(1)</sup>: معوجة اليد، ومتقلبة الكف من كثرة حلب المواشي، وذكر الحلب لبيان أنها خدمت المواشي، وهي أبلغ في الذم من خدمة الإنسي، عشار جمع عشاء ونفائس ولا ثالث لهما، وهي الناقة التي <sup>(2)</sup> أتى على حملها عشرة أشهر، وخص حلبهن بها لأنها تكون عسيرة الحلب فتؤذي الحالب، ولا يرتكبها إلا من هو في كمال الدناءة [وأشار بعلي] <sup>(3)</sup> يدل على أن حلبهن عشاره على كره منه <sup>(4)</sup>.

(ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً) حملاً على تمييز العدد من [أحد] <sup>(5)</sup> عشر إلى تسعة وتسعين؛ لأنه [أوسط أو كثر] <sup>(6)</sup> (خلفاً للكوفيين)؛ فإنهم جوزوا كونه جمعاً، وما أوهم ذلك نحو: كم لك غلمان، محال عند البصريين والمميز محذوف، أي: كم نفس لك حال كونهم غلماناً [ذكره الرضي] <sup>(7)</sup>.  
(والخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض) بإضافة كم إليه حملاً على العدد المضاف عند الجمهور، وبتقدير من عند الفراء <sup>(8)</sup>، وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التمييز عنها، [بظرف أو جملة فإن غيره يوجب نصب التمييز حملاً على الاستفهامية لامتناع الإضافة كقوله:

(1) ساقط من نس.  
(2) في نس كطرقاه وهي ناقة.  
(3) في نس واستعمال علي.  
(4) في نس بإضافة: واستكاف، أي: كنت استكف أن يجلين عشاري، وأن يدخلن في زمرة رعائي وخدمي لحسنهن ولما بهن من العيب.  
(5) في نس إحدى.  
(6) في نس أراد أكثر.  
(7) ساقط من نس.  
(8) قال الرضي: والجهر في يميز الخبرية بإضافتها إلى خلافاً للفراء، فإنه عنده بمن مقدرة شرح الكافية 92/4.

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا

(1) .....

وقوله:

كَمْ نَأْلِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ ..... (2) (3)

(وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين) فإنهم يجرونه مطلقاً<sup>(4)</sup>، (بل يشترط أن تجر 'كَمْ' بحرف جر فحيثئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجر) ومجوزه

(1) صدر بيت من الرمل وعجزه:

وَكَرِيمٌ بَخْلَةٌ قَدْ وَضَعَتْ

وهو لأنس بن زعيم منسوب له في الدرر 583/1، المقاصد النحوية 493/4، الخزانة 477/6، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 92/4، شرح أبيات سيويه للسرياني 30/2، شرح عمدة الحفاظ 534/1، الإنصاف في مسائل الخلاف 303/1، الكافية الشافية 207/2، الممع 277/2. والشاهد فيه: فصل كَمْ من مجرورها بالمجرور ضرورة. صدر بيت من البيط عجزه:

إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْصَارِ أَحْتَمِلُ

وهو للقطامي منسوب له الكتاب 165/2، المقاصد النحوية 298/3، الخزانة 477/6، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 383/1، الإنصاف 305/1، شرح عمدة الحفاظ 535/1، الممع 278/2. والشاهد فيه: فصل كَمْ عن مجرورها بالجملة ولهذا نصب. في نَسْ بالظرف أو الجملة كقولہ:

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا

وقوله:

كَمْ نَأْلِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ

(4) فإن غيره يوجب نصبه حلاً على الاستفهامية لانتاج الإضافة خلافاً ليونس في الظرف. قال الشنقي: قوله ولا يجوز مطلقاً، أي: خلافاً للفراء والزجاج فإنهم يجرونه مطلقاً للنصب من الكلام 17/2.

قصد تطابق كمّ وعميزها [في الجر بالحرف]<sup>(1)</sup>، (خلافاً لبعضهم) فإنه [منع]<sup>(2)</sup> جره مطلقاً، (وهو بمنّ مضمرة وجوباً) قيد للإضمار، وما ذكرنا من المجوز توجيهه لجواز الجر مطلقاً، (لا بالإضافة) لأن كمّ بمنزلة عدد ينصب ما بعده فتجوز عمل الجر بها غير مناسب (خلافاً للزجاج)<sup>(3)</sup> فإنه أجاز الجر بإضافة كمّ إلى مميزها كما في الخبرية.

(وتلخص أن في جر تميزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل) [وفصل التفصيل بقوله]<sup>(4)</sup>: (فإن جرت هي) أي: كمّ الاستفهامية (بجر جر نحو: بكم درهم اشتريت جاز) أي: جر [التمييز]<sup>(5)</sup> لوجوب المجوز (ولا فلا) لفقده [وفى فروق آخر ذكرها في الأشياء]<sup>(6)</sup> أحدها: أن الاستفهامية بمنزلة عدد منون، والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين، والثاني: أنها يحسن حذف مميزها بخلاف الخبرية، والثالث أنها [يحسن الفصل]<sup>(7)</sup> بينها وبين مميزها،

ولا يحسن<sup>(8)</sup> في الخبرية إلا في الشعر، والرابع: أن إعراب ما بعد إلا على حد [إعرابها]<sup>(9)</sup>؛ لأنه بدل منها، ويستفاد من لا معنى التحقير والتقليل نحو: تقول: كم عطائك إلا الفان، وكم أعطيتي إلا الفين، وبكم أخذت ثوبك إلا درهم بخلاف الخبرية، فإن المستثنى بعدها منصوب؛ لأنه / استثناء من موجب،<sup>(10)</sup> والخامس: أن الخبرية يعطف عليها بدلاً فيقال: كم مالك لا مائة ولا مائتان<sup>(10)</sup>.

(1) في نسّ جرّاً.

(2) في نسّ بمنّ.

(3) قال الأزهرى: ويُذهب الزجاج إلى أن جر التميز إما هو بإضافة كمّ إليه... شرح التصريح 2/ 474.

(4) ساقط من نسّ.

(5) في نسّ المميز.

(6) في نسّ ويفترقان بأمور آخر أيضاً ذكرها في الأشياء.

وانظر الأشياء والنظائر 2/ 207 - 208.

(7) في نسّ يفصل.

(8) في نسّ بإضافة: ذلك.

(9) في نسّ إعراب كمّ من رفع أو نصب أو جر.

(10) في نسّ بإضافة: بخلاف الاستفهامية فإن لا لا يعطف بها إلا بعد موجب فيكون مجموع الفروق عشرة وانظر الأشياء والنظائر 2/ 207 - 208.

(وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية إذا كان [الخبر]<sup>(1)</sup> منرداً) [اعتماداً على قرينة الحال في التمييز بينها وبين الاستفهامية]<sup>(2)</sup>، (وروي قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَئَةٌ      قَدْ عَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التيممية، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم، أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيت، وعليهما) أي: وقالوا (فكم مبتدأ خبره قد حلبت) محمولاً على الخبرية والاستفهامية، وإنما قدرنا القول ليكون موقعاً للعاطف، قبل: يندفع لزوم اجتماع الواو والفاء بالفصل<sup>(3)</sup> (وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم) وإن كان معناها الجمع، وقيل: أو على أنه عائد على مجموع من تقدم كما في [قولك]<sup>(4)</sup> أنساء فعلت<sup>(5)</sup>، (وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بذلك، وبقدعاء محذوفة) بالنصب حال من قدعاء وبالجذر [صفة لها]<sup>(6)</sup> (مدلول عليها بالمذكورة) [بالرفع خبر هي محذوفاً، والجملة حال أخرى، وبالجذر صفة أخرى]<sup>(7)</sup>؛ (إذ ليس المراد تخصيص الحالة بوصفها بألفدع) بفتحيتين اعوجاج الرسغ من اليد والرجل، (كما حذف لك من صفة نخالة استدلالاً عليها بذلك الأولى، والخبر قد حلبت، ولا بد من تقدير: قد حلبت أخرى؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى، ونظيره: زينب وهند قامت)، فالحذف من

(1) إضافة من المثنى.

(2) في من اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال.

(3) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 170 - ب.

(4) ساقط من من.

(5) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 170 - ب.

(6) في من صفة له على أنه نكرة وقوله.

(7) في من مرفوع خبر محذوف أي هي والجملة حال أخرى، أو مجرور، أوصفة أخرى.

الأول<sup>(1)</sup> أولى من العكس عند سيويه لسلامته من الفصل كما سيأتي في الباب الخامس، (وكم على هذا الوجه) وهو [الرفع]<sup>(2)</sup> على الابتداء: (ظرف) لـحلبت؛ (أو مصدر) له، (والتمييز محذوف، أي: كم وقت أو حلبة).

---

(1) في س: بإضافة: لدلالة الثاني عليه.

(2) في س: رفع عمة.

## [مبحث: كآين]

((كآين<sup>(1)</sup>): اسم مركب من كاف التشبيه وآي المتونة) وبعد التركيب صار المجموع كاسم المفرد بمعنى كَمْ الخبرية، ((ولهذا<sup>(2)</sup>) جاز الوقف عليها بالتون<sup>(3)</sup>؛ لأن التنون لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية) تعليل لتعليل جواز الوقف، وقيل: بدل منه آتى به لأنه أدل على المقصود من الأول<sup>(4)</sup>؛ (ولهذا رسم في المصحف نوناً) إذ لا صورة للتنون خطأ، (ومن وقف عليها بحذفه) وهو أبو عمرو<sup>(5)</sup> (اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف).

وتوافق كآين كَمْ في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز) قال الرضي: التمييز بعد كآين في الأصل عن الكاف لا عن أي كما في مثلك رجلاً؛ لأنك نين في [كآين]<sup>(6)</sup> رجلاً أن مثل العدد المبهم من أي جنس هو، ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن أي<sup>(7)</sup>، (والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكرير تارة وهو الغالب، نحو: ﴿وَكَايْنُ مَنْ يُبِي قُتِلَ مَعَهُ رَيْثُونٌ﴾<sup>(8)</sup>)<sup>(9)</sup>، والاستفهام أخرى، وهو نادر ولم يثبت إلا ابن قتيبة، وابن عصفور<sup>(10)</sup> وابن

(1) في المعنى كآي.

(2) في المعنى ولللك.

(3) في س: إضافة: وقوله.

(4) انظر قول الدماميني في المصنف من الكلام 17/2.

(5) قال ابن عادل: ووقف أبو عمر وسورة بن المبارك عن الكسائي كآي من غير نون على القياس الباب في

علوم الكتاب 580/5.

(6) في المعنى كآي.

(7) شرح الكافية 4/86.

(8) إضافة من المعنى.

(9) آل عمران: 146.

(10) قال ابن عصفور: وأما كآين فمعناها معنى كَمْ الخبرية المقرب 342، وانظر شرح جمل الزجاجي 50/2.



مالك، واستدل عليه<sup>(1)</sup> بقول أبي ابن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما [وفي رضي لزر بن حبش]<sup>(2)</sup>:

كأين تقرأ سورة الأحزاب/ آية، فقال: ثلاثاً وسبعين<sup>(3)</sup> وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها: أنها مركبة، وكُم بسيطة على الصحيح [وهذا قول البصريين]<sup>(4)</sup>، (خلافًا لمن زعم أنها مركبة من الكاف ومأ الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب) [وهم الكوفيون]<sup>(5)</sup> وكأنهم اعتبروا كُم الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام.

(والثاني: أن مميزها مجرور بمن غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك<sup>(6)</sup>، ويرده قول سيويه: «وكأين رجلاً رأيت»<sup>(7)</sup> - زعم ذلك يونس -) جملة معترضة من مقول سيويه، (و[كأين]<sup>(8)</sup> قد اتانا رجلاً إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع من<sup>(9)</sup>. انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِّنْ نَّيْ»<sup>(10)</sup>، ﴿وَكَأَيْنَ مِّنْ آيَةٍ»<sup>(11)</sup>، و﴿وَكَأَيْنَ مِّنْ ذَاتِ بَعْ»<sup>(12)</sup> ومن النصب قوله:

(1) في نس بإضافة: أي ابن مالك على ورود كأين للاستفهام.

(2) ساقط من نس.

(3) قال ابن مالك: «وانفردت كأين أيضاً بأنها قد يستفهم بها بقول أبي بن كعب رضي الله عنه لعبد الله: كأين تقرأ سورة الأحزاب، أو كأين تعد سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثاً وتسعين، فقال أبي: قط، أراد ما كانت كذا قط» شرح التسهيل 2/ 423. وقال رضي: ومنه قول أبي بن كعب لزر بن حبش: كأين تعد سورة الأحزاب، أي كم تعد؟ فاستعملها استفهامية، وحذف مميزها وهما قلبان شرح الكافية 4/ 104.

(4) في نس هذا مذهب البصريين.

(5) في نس هذا مذهب الكوفيين.

(6) قال ابن عصفور: «أما كأين فممتاها كم الخبرية إلا أن تميزها يلزمه من المغرب 342.

(7) في نس بإضافة: وقوله.

(8) في المعنى كأي.

(9) في نس بإضافة: إلى هنا مقول سيويه وإليه يشير قوله.

وانظر الكتاب 2/ 170.

(10) آل عمران: 146.

(11) يوسف: 105.

(12) العنكبوت: 60.

أَطْرَدُ الْيَأْسَ بِالرُّجَا فَكَأَيُّنْ      أَلِمَأْ حُمٌ يُسْرُهُ بَعْدَ عُمُرٍ<sup>(1)</sup>

بيت من الخفيف، أطرّد الإبعاد، واليأس القنوط، والرجاء بالمد الأمل وقصره للضرورة، وألماً [اسم]<sup>(2)</sup> فاعل من ألم يالم إذا توجع، وهو يميز كأيّن [وزان كاع]<sup>(3)</sup>، [وَحْمٌ مجهول، أي: قدر]<sup>(4)</sup>، ونسره نائب فاعله، [والجملة صفة أَلِمَأْ]<sup>(5)</sup> يقول: لا تقنط وترجّ حصول الفرج بعد الشدة، فكلم من عديم قدر الله غناه بعد فقره، وإذا كان كذلك فباب الأمل مفتوح فلا تسده بالقنوط.  
(وقوله:

وَكَايْنِ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِثَّةٌ      قَدَمًا وَلَا تَذُرُونْ مَا مَنَ مُنْعِمٌ<sup>(6)</sup>

بيت من الطويل، قال يونس: كائن اسم فاعل من كان<sup>(7)</sup>، وقال المبرد: إنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل فحذفت إحدى يائي أي وبقيّة الأخرى [لاماً]<sup>(8)</sup>، ثم حذفت<sup>(9)</sup> كما في: قاض، وقال الخليل: الياء الساكنة من

(1) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 477/2، شرح شواهد المغنى 513/2، المقاصد النحوية 495/4، الممع 79/2، الدرر 584/1، شرح أبيات المغنى 167/4. والشاهد فيه: مجيء أَلِمَأْ بعده منصوباً.

(2) ساقط من ظ.

(3) ساقط من س.

(4) في س وَحْمٌ بمعنى قنط.

(5) والضمير للآلم والجملة صفة.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغنى 513/2، الممع 279/2، شرح أبيات المغنى 167/4، الدرر 484/1.

والشاهد فيه: مجيء التمييز بعده منصوباً.

(7) في س ياءهافة: يكون.

(8) ساقط من س.

(9) في س ياءهافة: للساكين.

أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها وسكنت الهمزة ثم قلبت الياء ألفاً  
فاجتمع الساكنان فكسرت الهمزة وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين  
بعد زوال حركتها كالمقصود ذكره الرضي<sup>(1)</sup>، وقديماً صفة ظرف محذوف عامله  
لنا، وما مصدرية لا موصولة [لنلا يلزم] حذف العائد المجرور مع فقد شرطه.  
(والثالث: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى).

والرابع: أنها لا تقع مجرورة؛ خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور أجازا  
[بكاين]<sup>(2)</sup>

تبيح هذا الثوب<sup>(3)</sup> والقياس معهما كما في كم.  
(والخامس: أن خبرها لا يقع مفرداً) بل يقع جملة فعلية فقط<sup>(4)</sup>، وفي  
البسيط أنها تقع مبتدأ وخبراً ومفعولاً، والقياس يقتضي وقوعها ظرفاً ومصدرأ  
وخبرأ لكان مثل كم الخبرية ذكره ابن عقيل<sup>(5)</sup>.

(1) في نس بإضافة: والفضل الإحسان والملة الإنعام.  
وانظر شرح الكافية 86/4 - 87.

(2) في المعنى بكائي.

(3) انظر قول ابن قتيبة وابن عصفور في المساعد 117/2، وانظر شرح جل الزجاجي 50/2، والمقرب 342.  
(4) في نس بإضافة: نحو «وكأين من شيء قيل معة ربيون».

(5) المساعد 17/2.

## [مبحث: كذا]

(كذا ترد على ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن تكون كلمتين باقتين على أصلهما [فلا يكنى بهما عن  
نبي<sup>(1)</sup>]، (وهما كاف التشبيه وذأ الإشارية، كقولك: رأيت زيدا فاضلاً ورأيت  
عمرأ كذا، وقوله:

وَأَسْلَمَنِي الزُّمَانُ كَذَا      فَلَا طَرْبَ وَلَا أُنْسَ<sup>(2)</sup>)

بيت من مجزوء الوافر، / أسلمني خذلي، وذأ في كذا إشارة إلى مصدره، 1/162  
[والطرب من الأضداد يطلق على الحزن وعلى الفرح، والمراد هنا الفرح لعطف  
الأنس عليه<sup>(3)</sup>]، وهو ضد الوحشة، أي: أسلمني الزمان إلى الأحزان<sup>(4)</sup> إسلاماً،  
مثل ذلك الإسلام الذي ابتلاني به فإذا كان [الأمر]<sup>(5)</sup> كذلك فلا طرب ولا  
أنس.

(وتدخل عليها هاء التشبيه، كقوله تعالى: ﴿ أَهَكَذَا عَرَشُكَ ﴾<sup>(6)</sup>)  
والأصل: كهذا فقدم [الهاء]<sup>(7)</sup> على الكاف، ولا يجوز ذلك في غير الكاف.  
(الثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكْنِيًا بها عن غير عدد،  
كقول أئمة اللغة: قيل لبعضهم: أما يمكن كذا وكذا وجد؟) هو بالجيم والمعجمة

(1) في س لا يراد مجموعهما الكناية عن الشيء.

(2) بلا نسبة في شرح شواهد المغني 514/2، شرح أبيات المغني 168/4، شرح الأشموني 167/4.

والشاهد فيه مجيء كذا مركبة من الكاف وذأ.

(3) في س والطرب في الأصل خفة تعتري الإنسان من فرح أو غم والمراد هنا الفرح بقرينة عطف الأنس عليه.

(4) في س بإضافة: والقوم.

(5) ساقط من نط.

(6) النمل: 42.

(7) في س حرف التشبيه.

نقرة في الجبل تمسك الماء، والجمع وِجَاز بالكسر، ومأ نافية دخلت عليها الهمزة للاستفهام عن النفي، أو للتقرير، وصح الجواب ببلى [لما تقدم أنهم أجروا]<sup>(1)</sup> النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى، (فقال: بلى وِجَازاً) [أي: بلى أعرف في ذلك المكان وِجَازاً متعددة]<sup>(2)</sup>، (فنصب بإضمار: أعرف، وكما جاء في الحديث أنه يقال للعبد يوم القيامة: ﴿لَا أَتَذَكَّرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا فَعَلْتَ فِيهِ﴾<sup>(3)</sup> كَذَا وَكَذَا<sup>(4)</sup> .

الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن العدد) ويدل على ذلك<sup>(5)</sup> [أن ذا لا تؤنث بتأنيث تمييزها، نحو: عندي كذا وكذا أمة، وأنهم قالوا: إن كذا وكذا مالك برفع المال وأنهم يقولون: كذا وكذا درهماً مع أنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فما ظنك بأربعة؟]، (فتوافق كأي في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز. وتخالفاً في ثلاثة أمور، أحدها:

أنها ليس لها المصدر تقول: قبضت كذا وكذا درهماً

الثاني: أن تمييزها واجب النصب<sup>(6)</sup> فلا يجوز جره بمنزلة اتفاقاً، ولا بالإضافة) [إذ لا سبيل إلى إضافة الكاف؛ لأن الاسم لا يضاف مرتين، ولا إلى

(1) في نس لإجرائهم.

(2) مابين المعقوفين ذكر في نس متقدماً بعد قول المصنف: بلى وِجَازاً.

(3) إضافة من المقتضى.

(4) في صحيح مسلم عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله ﷺ: إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، وآخر أهل النار خروجاً منها... فيقال علمت كذا وكذا كذا وعلمت يوم كذا وكذا كذا وكذا فيقول نعم لا يستطيع أن ينكر... صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، 38/3.

(5) في نس أنها كلمة واحدة.

(6) في نس بالإضافة: لأنه المسموع.

إضافة ذاء؛ لأن اسم الإشارة معرفة والتمييز نكرة<sup>(1)</sup>، وقال ابن إياز: المضاف هو المجموع لا اسم الإشارة فقط فلا عذور<sup>(2)</sup>، (خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب، وكذا أثواب قياساً على العدد الصريح<sup>(3)</sup>) ورد بأنه قول بلا دليل، وإنما هو مجرد قياس في اللغة، (ولهذا قال فقهاؤهم) أي: فقهاء الكوفيين: (إنه يلزم بقول القائل: كه عندي كذا درهم مائة، ويقول: كذا دراهم ثلاثة، ويقول: كذا كذا درهماً أحد عشر، ويقول: كذا درهماً عشرون، ويقول: كذا وكذا درهماً أحد وعشرون<sup>(4)</sup> حملاً على المحقق) وهو الأول في كل مرتبة (من نظائره من العدد الصريح) ثلاثة فيما ميز بمجموع [مخفوض]<sup>(5)</sup>، ومائة فيما ميز بمفرد [مخفوض]<sup>(6)</sup>، وأحد عشر وعشرين وأحد وعشرين فيما ميز بمفرد منصوب، (ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الإضافة) وهما [له]<sup>(7)</sup> عندي كذا درهم وكذا درهم - (المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور) والفارسي في أحد قوليهِ وابن الدهان<sup>(8)</sup>، / (ووهم ابن السيد فنقل اتفاق 162/ب النحويين على إجازة ما أجازاه المبرد ومن ذكر معه<sup>(9)</sup>).

(1) في 'س' لأنه إما أن يضاف إليه الكاف على أنه اسم أو ذاء، ولا سبيل إلى شيء منهما؛ لأن الاسم لا يضاف مرتين، واسم الإشارة لا يضاف لأنه معرفة والتمييز نكرة.

(2) انظر قول ابن إياز الأشياء والنظائر 283/7.

(3) قال الأزهري: وتختلفها في ثلاثة أمور: أحدها: أنه يجب في تمييزها نصب فلا يجوز جره بمن اتفاقاً ولا بالإضافة؛ لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقي على ما كان عليه خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياساً على العدد الصريح شرح التصريح 478/2.

(4) في 'س' بإضافة: ويقول: كذا كذا درهم ثنتا مائة، ويقول: كذا وكذا درهم ألف ومائة.

(5) في 'س' مجرور.

(6) في 'س' مجرور.

(7) ساقط من نظ.

(8) قال ابن عقيل: هذا شيء ذكره الكوفيون ووافقهم فيه الأخفش والمبرد وابن كيسان والسيرافي وابن الدهان وأبو علي الفارسي في أحد قوليهِ... المساعد 218/2.

(9) قال ابن عقيل: وزعم ابن عصفور أن ما اختاره مذهب البصريين، وسبقه إلى مثله ابن السيد فزعم أن الكوفيين والبصريين اتفقا على أن كذا وكذا كتابة عن الأعداد المعطوفة... المصدر السابق 119/2.

والثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله:

عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَّ الْجَهْدِ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل، 'عد' أمر من 'وعد'، [مفعوله الأول 'النفْس'، والثاني 'نعمى'، وهو بضم النون النعمة، وبؤسى' بالضم الشدة، وذاكراً، حال، وكذا' مفعول ذاكراً، ولطفًا، رفقا تمييز، وبه يتعلق بنسي، والجهد المشقة نائب فاعله، والجملة صفة لطفًا]<sup>(2)</sup>.

(وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً<sup>(3)</sup>)  
نيل: فإن ورد الأول حل على حذف المعطوف والثاني على حذف العاطف [ذكره ابن عقيل]<sup>(4)</sup>، (وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل<sup>(5)</sup>).

(1) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 478/2، المساعد 116/2، شرح شواهد المغني 514/2، شرح أبيات المغني 169/4، المقاصد النحوية 497/4، الجمع 280/2، شرح الأشموني 164/4.

والشاهد فيه: أن كذا لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها.

(2) في 'ن' النفس مفعوله الأول، ونعمى كثرى مفعوله الثاني، وهو النعمة، وبؤسى كِبَشْرَى خلاف النعمى، وذاكراً حال من ضمير 'عد'، وكذا مفعول ذاكراً، واللطف الترفيق من الله والرفق، وضمير به له، والباء يتعلق بنسي، والجهد نائب فاعله وهو المشقة.

(3) انظر قول ابن خروف في المقاصد النحوية 498/4.

(4) ساقط من 'ن'.

وانظر المساعد 119/2.

(5) انظر شرح التسهيل 424/2.

## [مبحث: كلا]

(كلاً مركبة عند ثعلب من كاف تشبيه ولا النافية [قال]<sup>(1)</sup>): وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين<sup>(2)</sup>، وجعلها ابن العريف مركبة من كل، ولا، ورد بأن كل لم يأت لها معنى في الحروف فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل لا (وعند غيره هي بسيطة<sup>(3)</sup>)، وهي عند سيوييه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر<sup>(4)</sup>، إما عن اعتقاد أو فعل فيه المنوع أو ليس فيه فتتمنع عن المعاودة إلى مثله، قال الرضى: تقول لشخص فلان يغضبك، فيقول: كلا، ردعاً لك، أي: ليس الأمر كما تقول<sup>(5)</sup>، فيه بحث؛ إذ يكون حينئذ حرف إنكار لا ردع إلا أن يؤول بأن مراده أنه عن هذا الاعتقاد؛ لأنه [ليس]<sup>(6)</sup> كذلك، قال الجوهري: كلاً كلمة زجر

<sup>(1)</sup> إضافة من المعنى.

<sup>(2)</sup> قال ابن قاسم: وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ولا التي للرد، وزيد بعد الكاف لام، فشددت لتخرج عن معناها التشبيه الجنى الدانى 578.

<sup>(3)</sup> قال المالكى: هي بسيطة عند النحويين إلا ابن العريف جعلها مركبة من كل ولا وهذا كلام خلف، لأن كل لم يأت لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل لا رصف الباني 99، وانظر المصدر السابق.

- وابن العريف هو: أبو القاسم الحسين ابن الوليد بن نصر، المعروف بابن العريف، النحوي الأديب الشاعر، كان متقدماً في العربية إماماً فيها، أخذ عن ابن القوطية، وسمع من أبي طاهر اللهلي، وابن رشيئ وغيرهم من تصانيفه: شرح الجمل للزجاج، الرد على أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي، وله مسائل في النحو، (ت 390 هـ). انظر معجم الأدباء 3/ 209 - 213، البلغة 124، بغية الوعاة 542/1.

<sup>(4)</sup> قال سيوييه: وأما كلاً فردع وزجر الكتاب 235/4.

وقال ابن عادل: قوله كلاً للنحويين في هذه اللفظة ست مذاهب: أحدها وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيوييه وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس: أنها حرف ردع وزجر الباب في علوم الكتاب 134/13، وانظر الجنى الدانى 577.

<sup>(5)</sup> شرح الكافية 6/ 254.

<sup>(6)</sup> ساقط من نأ.



وردد، ومعناها: انته لا تفعل<sup>(1)</sup>، (لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجوزون أبدا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون من اختصاص العتو بها، لا عن غلبته) [وأكثره]<sup>(2)</sup> ولو سلم فيجوز أن يكون العتو بمكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم أن يكون السورة التي فيها: كلاً مكية [وبه يشعر]<sup>(3)</sup> قوله: (ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق) وقوله: (ثم لا يظهر معنى الزجر) عطف على قوله: وفيه نظر، واعتراض على قولهم: لا معنى لكلاً إلا الردع والزجر (في كلاً المسبوقة بنحو: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(5)</sup>، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٍ﴾<sup>(6)</sup>، وقولهم: المعنى: انته عن ترك الإيمان بالتصوير متعلق بالإيمان (في أي صورة [ما]<sup>(7)</sup> شاء الله، وبالبعث) عطف على بالتصوير، (وعن العجلة بالقرآن)<sup>(8)</sup> نشر على ترتيب اللف، (تعسف إذ لم يتقدم في الآيتين (الأوليين حكاية نفسي ذلك عن أحد)<sup>(9)</sup>، [وكأله]<sup>(10)</sup> أراد النفسي الصريح وإلا [فقد]<sup>(11)</sup> تقدم في الثانية ﴿أَلَا يَنْظُرُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ / مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(12)</sup>، (ولطول الفصل في 1/163

(1) الصحاح (ك. ل. د. 1). 2/ 1848.

(2) ساقط من نأ.

(3) في نس وإليه يشير.

(4) الانشطار: 8.

(5) المطففين: 6.

(6) القيامة: 19.

(7) إضافة من المعنى.

(8) في نس بإضافة: فيه.

(9) في نس بإضافة: ذلك إشارة إلى الإيمان بالتصوير وبالبعث.

(10) في نس ولعله.

(11) ساقط من نس.

(12) المطففين: 5.

الثالثة بين كلاً وذكّر العجلة) وفيه أن الفصل إذا لم يكن بالأجنبي فأى تعسف فيه ؟، (وأيضاً<sup>(1)</sup>) فإن أول ما نزل خمس آيات) سوى البسملة (من أول سورة العلق ثم نزل: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾<sup>(2)</sup>، فجاءت في افتتاح الكلام) فيه أن أول ما نزل يدل على عظم منه على الإنسان فيكون كلاً ردعاً لمن قابل النعم بالكفران والطفیان، فالردع بالنظر إلى ما قبلها أيضاً؛ على أنه لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها، قال الزخسري في ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾<sup>(3)</sup>: ردع لمن ينكر أن يكون إحدى الكبر نذيراً<sup>(4)</sup>، (والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً) يتضمنها خمسة عشرة سورة (كلها في النصف الأخير) ولا دخل لها في الاعتراض [هذا استطراد لبيان فائدة لا دخل له في الاعتراض]<sup>(5)</sup>.

(ورأى الكسائي وأبو حاتم) سهل بن محمد السجستاني قرأ كتاب سيويه على الأخفش مرتين، وروي عن أبي زيد وأبي عبيدة، مات سنة خمس وخمسين ومائتين (ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا [فيها]<sup>(6)</sup> معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها [ويبتدأ بها]<sup>(7)</sup>) فعليه حال من فاعل يصح، أي: يصح الوقوف دون كلاً محمولاً على ذلك المعنى، وقيل: على للتعليل، أو بمعنى مع<sup>(8)</sup> متعلقة بـيصح، أو للاستعلاء المجازي متعلقة بـيوقف، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومتابعيه) منهم تلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد (قالوا:

(1) في س' إضافة: عطف على ثم لا يظهر، واعتراض آخر على قولهم لا معنى لها إلا ذلك.

(2) العلق: 6.

(3) المدثر: 32.

(4) الكشاف 4 / 501 - 502.

(5) في س' وإنما ذكره استطراداً لبيان فائدة.

(6) إضافة من المعنى.

(7) ما بين المعقوفين ذكر في س' متأخراً بعد قول المؤلف: متعلقة بـيوقف.

(8) النصف من الكلام 18 / 2.

تكون بمعنى 'حقاً' <sup>(1)</sup>، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه) منهم الزجاج (قالوا: بمعنى ألا الاستفتاحية <sup>(2)</sup>، والثالث للنضر) بفتح النون وسكون المعجمة (ابن شُمَيْل) على صيغة التصغير من أصحاب الخليل، قيل: ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فقبه نحو: من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم إلا عُدَّتْ أو نحوى أو لغوى أو إخباري، توفي [بمرو] <sup>(3)</sup> سنة أربع ومائتين <sup>(4)</sup>، (والقراء ومن والقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة أي، ونعم <sup>(5)</sup>، وحملوا عليه «كَلَّا» وَالْقَمَرِ <sup>(6)</sup>؛ فقالوا معناه: إي والقمر) وركب ابن مالك هذه الأقوال الثلاثة فجعلها [قولاً] <sup>(7)</sup> واحداً حيث قال: «كَلَّا» حرف ردع وزجر وقد تؤول بـ«حقاً»، ونسأوى أي معنى واستعمالاً <sup>(8)</sup>، [وقال أبو علي بن أبي الأحوص: تكون

(1) قال ابن قاسم: ذهب الكسائي وتلميذه نصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل إلى أنها تكون بمعنى 'حقاً' الجنى الداني 577، وانظر اللباب في علوم الكتاب 13 / 135.

- ونصير هو: أبو المنذر نصير بن يوسف صاحب الكسائي، كان نحويّاً لغويّاً، أخذ القراءة عن الكسائي، وإلى عهد الزبيدي، وروى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني، وداود بن سليمان القناعي، وعلى بن أبي نصير النحوي، من تصانيفه: كتاب خلق الإنسان، كتاب الإبل (ت 240 هـ).

انظر بنية الرواة 315/2، معجم الأدباء 5/ 554، غاية النهاية 2/ 340 - 341 شذرات الذهب 95/2.

- ومحمد بن أحمد هو: أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل البغدادي، مقرئ جليل إمام متقن، أخذ القراءة سماعاً عن أبيه، واليزيدي، والكسائي وغيرهم، وروى القراءة عنه الحسن السري، وعلى ابن الحسن، وابن مجاهد وغيرهم (ت 273 هـ). انظر غاية النهاية 2/ 91.

(7) قال ابن قاسم: وذهب أبو حاتم إلى أنها تكون رداً للكلام الأول، وتكون للاستفتاح بمعنى إلاً، ووافقه الزجاج الجنى الداني 577.

(3) في س في مدينة مرو.

(4) انظر غاية النهاية 2/ 341 - 317، البلغة 305، بنية الرواة 2/ 316 - 317، الأعلام 8/ 33.

(5) قال ابن عادل: ومذهب النضر بن شميل أنها حرف تصديق بمعنى نعم فيكون جواباً... اللباب في علوم الكتاب 135/13. قال أبو حيان: وقال القراء هي صلة للقسم 8/ 378، وانظر النصف من الكلام 19/2.

(6) المدثر: 32.

(7) في س مذهباً.

(8) المساعد 3/ 232 - 233.

بمثلة لا رداً لما قبلها<sup>(1)</sup>، ويبدأ بما بعدها ويوقف عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لِيُخَذَّ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدٌ كَلَّا﴾<sup>(2)</sup>، وعدتها أربعة عشر موضعاً في القرآن ذكره ابن عقيل<sup>(3)</sup>.

(وقول أبي حاتم عندي أولى من [قول الكسائي والنضر]<sup>(4)</sup>؛ لأنه أكثر اطراداً؛ فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾<sup>(5)</sup>، ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ﴾<sup>(6)</sup>، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾<sup>(7)</sup> على ما سيأتي بخلاف قول أبي حاتم، فإنه يتأتى في نحو ذلك؛ (لأن أن تكسر بعد/ ألا 163/ب الاستفاحية ولا تكسر بعد حقاً ولا بعد ما كان بمعناها) كما تقدم في بحث أما<sup>(8)</sup>، قيل: لا يتم هذا الرد على الكسائي إلا إذا كانت حقاً واقعة في ابتداء الكلام، وأما إذا جعلت متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر أن [حيثنذ كما في قراءة]<sup>(9)</sup>: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً وَعَذَ اللَّهِ حَقّاً إِنَّهُ يَنْدُوا الْخَلْقَ﴾<sup>(10)</sup> بكسر إن<sup>(11)</sup> على أن حقاً مصدر مؤكد لقوله: ﴿وَعَذَ

(1) في نس' وذكر ابن عقيل قولاً رابحاً لأبي على ابن أبي الأحوص وهو أن يكون بمثلة لا يرد لما قبلها.  
- وأبو على هو: حسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري، المعروف بابن الناظر، من علماء الحديث والقراءات والعربية والأدب، قرأ على أبي بكر بن محمد اللخمي، والشلوين، وأبي الحسن الذباج وغيرهم، وقرأ عليه أبو حيان، وأبو الحسن على القبياطي، وعبد الواحد المالقي وغيرهم، من تصانيفه: الترشيح في القراءات وغيره (ت 699 هـ). انظر غاية النهاية 1/ 242-243، بنية الوعاة 1/ 535 الأعلام 2/ 241.

(2) مريم: 78، 79.

(3) المساعد 3/ 233.

(4) في المعنى قولهما.

(5) المطففين: 18.

(6) المطففين: 7.

(7) المطففون: 15.

(8) في نس' في أما بالتخفيف.

(9) في نس' كما في قوله تعالى.

(10) يونس: 4.

(11) قال ابن الجزري: واختلفوا في حقاً إنه فقرأ أبو جعفر بفتح المزة، وقرأ الباقون بكسراً النشر في القراءات العشر 2/ 212.

اللَّهُ، و ﴿إِنَّ يَنْدُوا﴾ استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع إليه <sup>(1)</sup>، وفيه أنه كيف يتردد بعد ما صرحوا بأنه يوقف دون كلاً ويبدأ بها، وقوله: (ولأن تفسير حرف بحرف) عطف على قوله: «لأنه أكثر، لكن بالنظر إلى قول الكسائي، لا النضر، ولهذا لم يقارنه، وقيل: على قوله: لأن أن تكسر» <sup>(2)</sup>، وقيل: على مقدر تقديره: رجع معنى الاستفتاح لهذا <sup>(3)</sup>، ولأن تفسير حرف بحرف (أولى من تفسير حرف باسم) هذا لا يتوجه على النضر فيكون قوله: أولى من قول الكسائي، [وقيل: ويتوجه أيضاً على الجمهور] <sup>(4)</sup>؛ لأن كل واحد من الردع والزجر اسم وليس بشيء، (وأما قول مكّي) في دفع هذا الإيراد: (إن كلاً على رأي الكسائي اسم إذا كانت بمعنى حقاً <sup>(5)</sup>)، فيكون تفسير اسم باسم، (فيميد؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية [قليل] <sup>(6)</sup>) وإن كان واقعاً كنعن، وعلى، فلا يناسب حمل المشتبه عليه، (ومخالف للأصل) إذ الأصل عدم الاشتراك لاحتياجه إلى القرائن، (ومُخَوِّجٌ لِتَكْلُفِ دَعْوَى عَلَّةٍ لِبَنَائِهَا) بأن يقال: بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها؛ لأنك تردع المخاطب عما يقول تحقيقاً لضده، قال الرضي: لكن النحاة حكموا بحرفيتها لما فهموا من أن المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بـ «ن» <sup>(7)</sup>، وفيه أن الأنسب حيثئذ تفسيرها بمعنى أن، إلا أن يقال: إنهم [آثروا] <sup>(8)</sup> حقاً تنبيهاً على أنها لا تخص [الجملة] <sup>(9)</sup> الاسمية، (ولا فلم لا تَوْنَتْ؟) أي: وإن لم تكن مبنية فلم لا تنون؟

(1) قاله الدمامني انظر قوله في النصف من الكلام 19/2.

(2) النصف من الكلام 19/2.

(3) مواهب الأريب ج/2 اللوحة 183 - 1.

(4) في نس قيل أنه يتوجه على الجمهور أيضاً

وانظر النصف من الكلام 19/2.

(5) انظر رأي الكسائي في اللباب في علوم الكتاب 135/13.

(6) مابين المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: كنعن وعلى.

(7) شرح الكافية 255/6.

(8) في نس اختاروا.

(9) ساقط من نس.

على أن الماضي المتفني بدلاً مستقبل معنى<sup>(1)</sup>، ولهذا لم يجب تكرار لا، (وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين) قال الرضي: إذا كانت بمعنى حقاً لم يميز الوقف عليها؛ لأنها من تمام ما بعدها، ويموز إذا كانت للردع؛ لأنها ليست من تمام ما بعدها، وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف؛ لأن الحرف لا يستقل، نحو: كلا لا تقل [وليس الأمر كذا]<sup>(2)</sup>، (والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها، وذلك<sup>(3)</sup>) الموضع الصالح لهما، (نحو: ﴿أَطْلَعِ الْغُثْيَا أَمْ اتَّخِذْ عِنْدَ الرَّحْمَانِ عَهْدًا كَلَّا سَتَكُنَّ مِمَّنْ يَقُولُ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾<sup>(5)</sup>).

وقد تتعين أي: كلاً باعتبار اللفظ إن كان الفعل مذكراً، وإلا فباعتبار الكلمة، وقيل: على الأول يعود إلى الموضع<sup>(6)</sup> (للردع أو الاستفتاح، نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾<sup>(7)</sup>) هذه آية المؤمنون التي وعد بإتيانها ولا يمكن حملها على معنى حقاً، ولا على معنى نعم؛ (لأنها لو كانت بمعنى حقاً لما كسرت همزة إن، ولو كانت بمعنى نعم لكانت / للوعد 1/164 بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب كما يقال: أكرم فلاناً فتقول: نعم) ولم يتعرض لكونها بمعنى أي للزوم القسم بعدها، (ونحو: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ قَالَ كَلَّا إِنْ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾<sup>(8)</sup>) هذه آية الشعراء الموعودة أيضاً، (وذلك لكسر إن، ولأن نعم بعد [الإخبار]<sup>(9)</sup> للتصديق) وهو لا يناسب هنا.

(1) في نس بإضافة: كما في قوله: تالله لا عذبهم بعدها سقر

(2) ساقط من نس.

(3) وانظر شرح الكافية 6/255.

(4) في نس بإضافة: أي.

(5) مريم: 78، 79.

(6) مريم: 81، 82.

(7) انظر المصنف من الكلام 2/19.

(8) المؤمنون: 99، 100.

(9) الشعراء: 61 - 62.

(10) في المتن الخبر.

(وقد تمتنع كونها للزجر، نحو: ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾<sup>(1)</sup>؛ إذ لا يصح قبلها ما يصح رده) وفيه بحث [تقدم ذكره]<sup>(2)</sup>.  
(وقول الطبري وجماعة: إنه لما نزل في عدد خزنة جهنم ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشْرَ﴾<sup>(3)</sup> قال بعضهم: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فزلت ﴿كَلَّا﴾ زجراً له<sup>(4)</sup> قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك) يعني: عدم ثبوت ما ذكره من أن سبب النزول ذلك، وإلا فإن ثبت، فالقول بأنها للزجر ظاهر؛ إذ عدم تضمن الآية لذكر الواقعة التي نزلت بسببها صريحاً لا يقتضى أنها لم تنزل في ذلك.

(تنبيه فرئ ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾<sup>(5)</sup> بالتثوين<sup>(6)</sup>، إما على أنه مصدر كل إذا أعيى) فيكون مصدراً منصوباً بفعل مقدر من لفظه، (أي: كلوا في دعواهم وانقطعوا، أو من الكل وهو الثقل) فيكون مفعولاً لفعل مقدر من معنى الكلام، (أي: حملوا كلاً، وجوز الزخشري كونه [حرفاً للردع]<sup>(7)</sup>) قال في الكشف: وفي محنتب ابن جني كلاً يفتح الكاف والتثوين، وزعم أن معناه كل [هذا]<sup>(8)</sup> الرأي والاعتقاد كلاً، ولقائل أن يقول إن صحت هذه الرواية فهي كلاً التي للردع قلب الواقف عليها ألفها نوناً<sup>(9)</sup> كما في ﴿قَوَارِيرًا﴾<sup>(10)</sup>، ولعل المصنف غيره إلى قوله: (وَتُونٌ كما في ﴿سَلَامِيلاً﴾<sup>(11)</sup>) ليتأتى [رد أبي

(1) المدثر: 31، 32.

(2) في س' أو بعدها ما يصح الردع عن إنكاره وهو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا لِيَخَذِيَ الْكُفْبَرِ﴾ كما قال الزخشري.

(3) المدثر: 30.

(4) انظر البحر المحيط 8/ 375، واللباب في علوم الكتاب 19 / 521.

(5) مريم: 82.

(6) قال ابن جني: ومن ذلك قراءة أبي نهيك ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾ بالتثوين المحنتب 2/ 89.

(7) في المغني حرف الردع.

(8) إضافة من الكشف للتوضيح.

(9) الكشف 3/ 136.

(10) الإنسان: 15.

(11) الإنسان: 4.

حيان<sup>(1)</sup> أولاً، وقيل نقل بالمعنى؛ لأن ما يقال في «قَوَارِيراً» يقال في «سَلَسِلًا»<sup>(2)</sup>، وفيه أنَّ الزخشمري صرح بأن تنوين «قَوَارِيراً» بدل من الف الإطلاق<sup>(3)</sup>، وجوز في «سَلَسِلًا» كونه بدلاً منه إجراء للوصل مجرى الوقف، ويكون صاحب هذه القراءة ممن ضرى برواية الشعر ومَرَن لسانه على صرف غير المنصرف<sup>(4)</sup>، (ورده أبو حيان بأن ذلك) أي: التنوين (إنما [يصح]<sup>(5)</sup>) في «سَلَسِلًا»؛ لأنه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب) بخلاف كلاً فإنها حرف لا وجه لقلب ألفها نوناً، (أو على لغة [من]<sup>(6)</sup>) يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه مفاعلاً أو مفاعيل) وهذا رد ظاهر؛ لأن هذا التنوين تنوين الصرف، ولا مدخل للحرف فيه أصلاً. (انتهى)<sup>(7)</sup>.

ودفعه المصنف بقوله: (وليس التوجيه منحصرأ عند الزخشمري في ذلك) أي: فيما ذكره أبو حيان، (بل جوز)<sup>(8)</sup> في «سَلَسِلًا» وجهأ آخر لم يذكره أبو حيان، وهو (كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق)<sup>(9)</sup> المزيد في رأس

(1) في س ما أورده أبو حيان.

قال أبو حيان: وأما قول الزخشمري: ولقاتل أن يقول إلى آخره فليس بجيد، لأنه قال: إنها التي للردع، والي للردع حرف، ولا وجه لقلب ألفها نوناً، وتشبيهه بقوارير ليس بجيد، لأن قواريراً اسم رجع به إلى أصله، فالتنوين ليس بدلاً من الف، بل هو تنوين الصرف، وهذا الجمع مختلف فيه أبتحم منع صرفه، أم يجوز؟ قولان، ومنقول أيضاً أن لغة للعرب يصرفون ما لا ينصرف عند غيرهم، فهذا التنوين إما على قول من لا يرى بالتحتم، أو على تلك اللغة البحر المحيط 214/6.

(2) المصنف من الكلام 19/2.

(3) في س بإضافة: لأنه فاصلة.

(4) انظر الكشف 514/4.

(5) في المعنى صح.

(6) ساقط من ط.

(7) في س بإضافة: كلام أبي حيان.

وانظر البحر المحيط 214/6.

(8) في س بإضافة: أي الزخشمري.

(9) في س بإضافة: وهو الحرف الذي يتبع الحركة. وانظر الكشف 514/4.



الآية) أي: آخرها، وهذا التنوين لا يختص بالأسماء، [بل]<sup>(1)</sup> يدخل الفعل والحرف أيضاً فيصح تشبيه تنوين ﴿كَلَّأٌ﴾ بتنوين ﴿سَلَّاسِلًا﴾، (ثم إنه وصل بنية الوقف) على بناء المفعول نائب فاعله عائد على ﴿سَلَّاسِلًا﴾، ومن قال: على ﴿كَلَّأٌ﴾ فقد كل، (وجزم) أي: الزمخشري (بهذا الوجه)<sup>(2)</sup> أي: يكون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق (في) ﴿قَوَارِيرًا﴾، (وفي قراءة بعضهم)<sup>(3)</sup> وهو أبو الدينار الأعرابي / ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾<sup>(4)</sup> بالتنوين)<sup>(5)</sup>، قال ابن خالويه: هذا 164/ب ما روي عن بعض العرب أنه يقف على أواخر القوافي بالتنوين وإن كان فعلاً، وإن كان فيه الألف واللام<sup>(6)</sup>، قال الحلبي: يعني بهذا تنوين التثنية<sup>(7)</sup>، والحاصل أن هذا القارئ أجرى الفواصل مجرى القوافي ففعل فيها ما فعل فيها، وله نظائر، وقد قضى القاضي بذلك في قوله تعالى: ﴿وَتُظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾<sup>(8)</sup> [بان]<sup>(9)</sup> الألف مزيدة في أمثاله تشبيهاً للفواصل بالقوافي<sup>(10)</sup> فسقط أن حرف الإطلاق هو المتولد من إشباع الحركة والمحافظة في الآية على توافق الفواصل تأبى الإشباع، فما هذا الذي يقوله؟ على أن التعبير بحرف الإطلاق مما ينبغي أن يتجنب في القرآن، فإنه من الألفاظ المخصوصة بالشعر في العرف، ولا أرى

(1) ساقط من س.

(2) انظر الكشف 514/4.

(3) في س وجزم به أيضاً في قراءة بعضهم.

قال أبو حيان: وقرأ أبو الدينار الأعرابي: «والفجر، والوتر، ويسر» بالتنوين البحر المحيط 467/8، وانظر الباب في علوم الكتاب 307/20.

(4) الفجر: 4.

(5) في س بإضافة: قال في الكشف وهو التنوين الذي يقع بدلاً من حرف الإطلاق.

(6) انظر قول ابن خالويه في الدر المصون 517/6، والباب في علوم الكتاب 308/20.

(7) الدر المصون 517/6.

(8) الأحزاب: 10.

(9) ساقط من ظ.

(10) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 79/3.

لسلم أن يتساهل في مثل ذلك<sup>(1)</sup>، وقيل: إن حرف الإطلاق غير منحصر في إشباع الحركة بل يطلق على أي حرف<sup>(2)</sup> في أواخر القوافي المطلقة كقوله:

عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَّعِلِي .....<sup>(3)</sup>

والفواصل [الملحقة]<sup>(4)</sup> بها<sup>(5)</sup>، (وهذه القراءة مصححة لتأويله في (كَلَامُ)؛ إذ الفعل ليس أصله التتوين).

<sup>(1)</sup> مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 187 - ب، 188 - 1.  
<sup>(2)</sup> في س بإضافة: يقع.  
<sup>(3)</sup> عجز بيت من الطويل صدره:

وَلَيْلٍ كَمَنْوَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وهو لامرئ القيس في ديوانه 107، شرح شواهد المغني 574/2، المقاصد النحوية 338/3، الخزانة 326/2، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب 336، شرح الكافية الشافية 370/1، شرح الأشموني 426/2.

<sup>(4)</sup> في س اللاحقة.

<sup>(5)</sup> مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 188 - ب.

## [مبحث: كأن]

(كأن: حرف مركب عند أكثرهم) وهو مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء<sup>(1)</sup>، وشاع [القول بتركيبها]<sup>(2)</sup> وخفي غيره، (حتى ادعى ابن هشام وابن الجباز الإجماع عليه)<sup>(3)</sup> أي: انتهى خفاؤه إلى هذه الغاية، (وليس كذلك، قالوا: والأصل في كأن زيد أسد: إن زيدا كاسد، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به) [وليؤذن]<sup>(4)</sup> من أول الأمر بالتشبيه، (ففتحت همزة ألا لدخول الجار [عليه]<sup>(5)</sup>، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جر بها)<sup>(6)</sup>.

قال ابن جني: وهي حرف لا تتعلق بشيء، لمفارقتها الموضع الذي تتعلق فيه بالاستقرار) كما هو طريق الظرف المستقر [الواقع]<sup>(7)</sup> خبراً أو حالاً أو صفة أو صلة، وذلك الموضع قولك: زيد كالأسد مثل زيد في الدار، (ولا يقدر له [عامل]<sup>(8)</sup> غيره لتعام الكلام بدونه<sup>(9)</sup>، ولا هو زائد لإفادته التشبيه<sup>(10)</sup>) لأن معنى التشبيه موجود فيه<sup>(11)</sup>.

(1) قال ابن قاسم: "ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصرة بين والفراء أنها مركبة من كاف التشبيه وإن فاصل الكلام عندهم: إن زيدا كالأسد ثم قدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه فتحت [إن... الجني الداني 865، وانظر الكتاب 3/ 151].

(2) في نس تركبها.

(3) قال أبو حيان: "ودعوى ابن هشام الإجماع على تركيبها غير صحيح الارتشاف 2/ 921، وانظر الجني الداني 570.

(4) في نس يعني ليؤذن الكلام.

(5) إضافة من المعنى.

(6) قال ابن قاسم: "وقال الزجاج في موضع رفع فلذا قلت كأي أخوك فقي الكلام عنه حذف، وتلخيص: كاخوتي إليك موجود الجني الداني 569.

وقال ابن جني: "إذا كانت غير زائدة فقد بقى النظر في أن التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة، فأقوى الأمرين عليها عندي أن تكون أن في قولك: كأنك زيد مجرورة بالكاف سر الصناعة 313/ 1.

(7) في نس الذي وقع.

(8) ساقط من نس.

(9) في نس بإضافة: أي بدون العامل.

(10) انظر سر صناعة الإعراب 313/ 1.

(11) في نس بإضافة: كما كان.

(وليس قوله بأبعد من قول أبي الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلق دائماً) وفيه استئناف للمذهب ابن جني.

(ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف [هنا]<sup>(1)</sup> اسماً بمنزلة مثل، فلزمه أن يقدر له موضعاً، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبراً لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر إليه، فقال: معنى كأن زيداً أخوك: مثل أخوة زيد إياك كائن)، وفيه إيماء [إلى أن قول ابن جني أظهر منه]<sup>(2)</sup>.

(وقال الأكثرون)<sup>(3)</sup> غير الزجاج وابن جني: (لا موضع لـ أن وما بعدها؛ لأن الكاف وأن صاراً بالتركيب كلمة واحدة)، ولا محل للكاف أيضاً لصيرورتها كجزء الحرف، ولا يقتضي ما يتعلق به؛ لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة، (وفيه نظر؛ لأن ذلك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي) قيل: هذا التركيب وضعي؛ لأن واضح اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي/ وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن 1/165 يكون للواضع فيها مدخل<sup>(4)</sup>، [ويرده ادعاء أن الأصل: إن زيداً كاسد؛ على أنه لا دليل على ذلك]<sup>(5)</sup>؛ ولهذا قال:

(والمخلص عندي من الإشكال) [يعني النظر في قول الأكثرين]<sup>(6)</sup>، والبعد في قول الزجاج وابن جني، (أن يُدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم) واختاره صاحب رصف المباني ونسبه إلى [أكثرهم]<sup>(7)</sup>، واستدل له بأوجه منها: أن الأصل البساطة والتركيب طارئ، [ومنها أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر فيلزمها ما يتعلق به؛ إذ ليست بزائدة، ومنها أنه لا تتقدّر بالتقديم

(1) إضافة من المعنى.

(2) في نس إيماء إلى ترجيح قول ابن جني على قوله.

(3) في نس بإضافة: يعني.

وانظر المصنف من الكلام 19/2.

(4) قائله الدماميني انظر قوله في المصدر السابق.

(5) في نس وفيه أنه لا حاجة حينئذ إلى ادعاء أن الأصل: إن زيداً كاسد؛ على أنه لا دليل عليه.

(6) في نس أي النظر المذكور.

(7) في نس الأكثر.

والتأخير في نحو: كُمان زيداً قائم، وكُمان زيداً في الدار، وفي الأخيرين نظر كما في نسبته إلى أكثرهم<sup>(1)</sup>.

(وفي شرح الإيضاح لابن الحجاز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام. انتهى. وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصاً) [وفي أن هذا لا يرد على ابن الحجاز في دعواه الإجماع؛ لأن الزجاج بعدما اعتبر التقدير يصير الكلام عنده تاماً فتأمل]<sup>(2)</sup>.

وذكروا لكان أربعة معان:

أحدها: - وهو الغالب عليها، والمتفق عليه - التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لكان، وزعم جماعة منهم ابن السيد [البَطْلَيْوْسِيُّ]<sup>(3)</sup> (أنه) أي: التشبيه (لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: كُمان زيداً أسدٌ بخلاف كُمان زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقومُ فإنها في ذلك كله للظن<sup>(4)</sup>) لا للتشبيه؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبه بنفسه، [وقد يقال: إن الخبر موصوف محذوف مشبه به، أي: كَانْ زيداً شخصاً قائم، وفيه أنه لو كان كذلك لقليل في نحو: كُمانِي أمشي: كُمانِي يمشي، وأجيب بأنه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كانه المشبه جعل الضمير راجعاً إلى المشبه لا إلى الموصوف المقدَّر]<sup>(5)</sup>.

(1) في س' ومنها أن ما ذكره، لا يجري في نحو كُمان زيداً قائم، ومنها أنه لو كان مركباً لكانت حرف جر فيلزمها ما يتعلق به؛ إذ ليست بزاندة، وفي الأخيرين نظر كما في نسبه إلى الأكثر. وانظر وصف المباني 209.

(2) في س' فيه بحث إذ لا يصلح ردّاً على ابن الحجاز في دعواه الإجماع لأن الزجاج بعدما اعتبر التقدير يصير الكلام عنده تاماً على أن الكاف ليست مقدمة من تأخير عنده كما قال أبو حيان.

(3) إضافة من المعني.

(4) قال أبو حيان: وزعم الكوفيون أيضاً والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد أنه إذا كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً كانت كَانْ للشك نحو: ظننت وتوهمت الارتشاف 129/2.

(5) في س' ولهذا يقال: كُمانِي أمشي ولو كان الخبر موصوفاً محذوفاً مشبهاً به لقليل: كُمانِي يمشي، أي رجل يمشي وهذا قوي ودفعه بأنه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كانه المشبه جعل الضمير راجعاً إلى المشبه لا إلى الموصوف المقدَّر ضعيف.

وانظرا النصف من الكلام 2/20.

(والثاني الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا) [ذهب إليه الكوفيون والزجاجي وابن الطراوة، قال ابن قاسم<sup>(1)</sup>: والصحيح أنها للتشبيه أيضاً، فإذا قلت: كان زيداً قائمٌ كنت قد شبهت زيداً وهو غير قائم به قائماً، والشيء يشبه في حالة ما، به في حالة أخرى، قاله ابن ولاد، وقال أبو علي: في الكلام حذف، والمعنى كأن هيئة زيد هيته قائم<sup>(2)</sup>، (وحمل ابن الأنباري) أبو بكر محمد بن القاسم النحوي اللغوي، سمع من ثعلب وخلف، مات سنة سبع وعشرين وثلاثة مائة<sup>(3)</sup>، والأنبار بلدة<sup>(4)</sup> على الفرات (عليه كأنك بالشتاء مقبلاً، أي: أظنه مقبلاً. والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي<sup>(5)</sup>) عبد الله بن إسحاق، صاحب الجمل نسب إلى شيخه الزجاج توفي بطبرية سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، (واشدوا عليه:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعاً كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ<sup>(6)</sup>

بيت من الوافر يحتمل أن يريد ببطن مكة جوفها الذي تدفن فيها الأموات فيكون المراد بمقشعراً متزلزلاً/ من اقشعر الرجل إذا أصابته قشعريرة، 165/ب أي: رعدة، وأن يريد أرضها فيكون المراد به أيضاً متزلزلاً، أو مُمَجِّلاً من

(1) في نُس وفي الجني الداني ذهب إليه الكوفيون والزجاجي وابن الطراوة وابن السيد.

(2) انظر الجني الداني 574 - 573.

(3) انظر امرأة الجنان 221 - 222، البلغة 282 - 283، بغية الوعاة 212 / 1 - 214، الأعلام 334 / 6.

(4) في نُس بإضافة قديمة. وانظر معجم البلدان 257 / 5 - 258.

(5) قال ابن قاسم: ذهب الكوفيون والزجاجي إلى أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه الجني الداني 571 البيت للحارث بن خالد في منسوب له في شرح أبيات المغني 169 / 4 - 170، وبلا نسية في الجني الداني 571، شرح التصريح 295 / 1، شرح شواهد المغني 515 / 2، المجمع 427 / 1، الدرر اللوامع 304 / 1.

والشاهد فيه: أن كان فيه للتحقيق على رأي الكوفيون.

- وهشام هو: أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان، من ملوك الدولة الأموية في الشام، كان حسن السياسة بقطاً في أمره يباشر الأعمال بنفسه (ت 125 هـ) انظر امرأة الجنان 205 / 1 - 207، شلوات الذهب 163 / 1 - 166 الأعلام 86 / 8.

اقتضرت السنة إذا أُمخِلَتْ ولم يكن فيها خصب، وهذا [ملا م لقوله: فالمعنى<sup>(1)</sup>]  
(أي: لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً) علة للتفسير؛ (لأنه) أي: هشاماً (ليس في  
الأرض حقيقة) تعليل لقوله: لا يكون تشبيهاً. (فإن قيل فإذا كانت للتحقيق فمن  
أين جاء معنى التعليل؟.

قلت: من جهة أن الكلام معها) أي: مع كان (في المعنى جواب عن  
سؤال عن العلة مقدر، ومثله: ﴿ ائْتُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾<sup>(2)</sup>  
فإنه جواب<sup>(3)</sup> لم أمروا بأن يتقوا؟.

(وأجيب) عن قولهم: [كان]<sup>(4)</sup> في البيت للتحقيق المتضمن للتعليل لا  
للتشبيه (بأمور) مصححة [للتشبيه]<sup>(5)</sup>، (أحدها: أن المراد بالظرفية) يعني: الباء في  
بها: (الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها) حتى يستحيل التشبيه، (فالمعنى أنه  
كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لأنه لها كالغيث) فكما أنه لا  
يقشعر مع وجود الغيث فكذلك كان ينبغي أن لا يقشعر لتضمته أعضاء هشام،  
فلما اقتشعر صارت أرضها كأنها ليس بها هشام.

(الثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خَلَفَ من يسد مسدّه فكانه لم يمّت)  
فشبهت الأرض الخالية عنه بالتي لم تخل عنه في حصول النفع بوجود خَلْفِهِ.

(الثالث: أن الكاف للتعليل، وأن للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة) كأنه  
قيل: لأن الأرض ليس بها هشام، (ونظيره: ﴿ وَيَكَاةُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾<sup>(6)</sup>،  
أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين) وأجيب أيضاً بأن البيت من تجاهل العارف؛

(1) في نس يلائم ما سيأتي من المعنى.

(2) المحج : 1.

(3) في نس بإضافة : عن سؤال مقدر، أي.

(4) في نس إن كانت.

(5) في نس لوجه التشبه.

(6) القصص : 82.

لأنه يعلم أنَّ هشاماً مات فيكون التشبيه من جهة المعنى، كانه قال: وجود هشام  
للأنام كالغيث على وجه الأرض<sup>(1)</sup>.

(والرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه كأنك بالشتاء مُقْبِلٌ،  
كأنك بالفرج آتٍ) وقول الحسن البصري: (كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم  
تزل)<sup>(2)</sup> والمعنى على تقريب إقبال الشتاء [وإتيان]<sup>(3)</sup> الفرج، [وزوال]<sup>(4)</sup> الدنيا،  
[ووجود]<sup>(5)</sup> الآخرة، وعند البصريين أنها حرف تشبيه<sup>(6)</sup>، والمعنى كان حالتك في  
الدنيا حال من لم يكن فيها، وكان حالك في الآخرة حال من لم يزل بها، فالشبه  
والشبه به الحالتان لا الشخص والفعل الذي هو الخبر، (وقول الحريري) عطف  
على مفعول محلولاً عطف تلقين، وقيل بتقدير: مثل؛ لأن الحريري متأخر عن تلك  
الطبقة مات بعد الخمسمائة<sup>(7)</sup>، وقيل: ضمير محلولاً للنحاة المتأخرين لا للكوفيين  
التقدمين، أو لهم، ونسب حل قوله: إليهم على التغليب<sup>(8)</sup>:

(كَأَلَمِي يَكْ تَنْحَطْ .....<sup>(9)</sup>

[مضارع المحط إذا انحدر من علو إلى سفلى]<sup>(10)</sup>، وبعدها:

- 
- <sup>(1)</sup> المنصف من الكلام 20/2.  
<sup>(2)</sup> انظر قول الكوفيين والحسن البصري في الجنى الداني 573.  
<sup>(3)</sup> في س وتقريب إتيان.  
<sup>(4)</sup> في س وتقريب زوال.  
<sup>(5)</sup> في س وتقريب وجود.  
<sup>(6)</sup> قال الأزهرى: كان ملازمة للتشبيه ولا تكون التحقيق خلافاً للكوفيين شرح النصريح 295/1، وانظر  
الارتشاف 129/2.  
<sup>(7)</sup> قاله الدمامي انظر قوله في المنصف الكلام 20/2.  
<sup>(8)</sup> قاله الشامي انظر المصدر السابق.  
<sup>(9)</sup> بيت من المرح للحرير مقامات الحريري 111، شرح أبيات المغني 4/174.  
<sup>(10)</sup> ما بين المعرفين ذكر في س متأخراً بعد قوله:

إِلَى أَضْيَقٍ مِنْ مَمْ.



.....  
وَأَسْلَمَكَ الرَّهْطُ إِلَى أَضْيَقَ مِنْ سَمِ  
إِلَى اللَّخْدِ وَتَسْتَفْطِ

للحدّ الشق في جانب القبر، وتغطّ تغوص، وألسم الثقب الضيق، ومنه سم الخياط.

(وقد اختلف في إعراب ذلك) أي: في جميع ما تقدم من الأمثلة؛ (فقال الفارسي: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم كان<sup>(1)</sup>) [فيقال] في قول الحريري: الياء حرف تكلم، والباء زائدة في اسم كان<sup>(2)</sup>] (وفيه بحث<sup>(3)</sup>)، (وقال بعضهم: الكاف اسم كان وفي/ المثال الأول حذف مضاف، أي: كان زمانك 1/166 مقبل بالشاء) وكذا في الثاني: أي: كان زمانك آت بالفرج<sup>(3)</sup>، ولهذا قال: (ولا حذف في كائنك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر) لكان، (والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب) وتكن تامة ويحتمل أن تكون ناقصة، (وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كائنك وكاني [زائدتان]<sup>(4)</sup>) كافتان لكان عن العمل كما تكفها مأ، والباء زائدة في المبتدأ<sup>(5)</sup>) كما زيدت في نحسبك درهم، قيل: هذا مخالف للظاهر من أن الفاء كان لم تثبت إلا إذا اقترنت بمأ الزائدة، ومن حيث دعواه أن الياء حرف تكلم كما أن الكاف حرف خطاب<sup>(6)</sup>، (وقال ابن عمرو: المتصل بكان اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: كائنك بالشمس وقد طلعت بالواو، ورواية بعضهم: ولم تكن، ولم

(1) قال ابن قاسم: أخرج الفارسي هذه المثل على أن الكاف في كائنك للخطاب والياء زائدة والشاء والفرج والدنيا والآخرة اسم كان والتقدير: كان الشاء مقبل، وكذا البرقي الجني الداني 573.

(2) في س ورد بأن زيادة الياء في اسم كان لم تثبت.

(3) في س بإضافة: وكأنه اكتفى بالأول.

(4) ساقط من ظ.

(5) انظر شرح جل الزجاجي 1/ 457، والجني الداني 574.

(6) انظر المنصف من الكلام 20/2.

تزل بالواو، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال<sup>(1)</sup> في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ  
عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾<sup>(2)</sup> [فإن معرضين حال من هم]<sup>(4)</sup>، ولا يستغني الكلام  
عنه؛ لأن الاستفهام في المعنى عنه، (وكحتى وما بعدها في قولك: مازلت يزيد  
حتى فعل) قال المصنف في تعليقه: وخطر لي وجه ظننت أنه أجود من هذه  
الأقوال وهو أن الكاف اسم كان، ولم تكن الخبر، وبالدنيا حال من اسم كان على  
حد قوله:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا .....<sup>(5)</sup>

والمعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن، أي: بها [وهذا عكس  
قول ابن عمرو، ويرده قولهم]<sup>(6)</sup>: كأنك بالشمس وقد طلعت؛ [فإن وقد  
طلعت]<sup>(7)</sup> لا يصح أن يقع خبراً عن اسم كان، [وكذا يرد رواية ولم تكن]<sup>(8)</sup>، ولم  
تزل بالواو، [إلا أن يجعل الواو زائدة في الخبر على رأي الكوفيين]<sup>(9)</sup>، وأيضاً ما

(1) انظر قول ابن عمرو في شرح آيات المغني 4/ 175 - 176.

(2) المدثر: 49.

(3) في س: بإضافة: فَمَا مَبْدَأُ، ولم الخبر، أي: فأي شيء استقر لهم؟.

(4) في س: ومعرضين حالهم من ضميرهم.

(5) صدر بيت من الطويل عجزه

لَذَى وَخَرَّهَا الْعُثَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

وهو من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 127، شرح شواهد المغني 1/ 342، المقاصد النحوية 3/ 216،

لسان العرب (أ. د. ب) 1/ 100، ويلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 61.

(6) في س: وهذا عكس قول ابن عمرو ويرد عليهما قولهم.

(7) في س: فإن بالشمس وكذا وقد طلعت.

(8) في س: ويلزم المصنف أن يسلم ثبوت رواية ولم تكن.

(9) في س: وجعل الواو زائدة في الخبر كما قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ  
اللَّهِ﴾. وانظر قول الكوفيين في البحر المحيط 6/ 362، والإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 456.

قاله<sup>(1)</sup> لا يجري في قول الحريري<sup>(2)</sup>، (وقال المطرزي) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم، الفقيه الحنفي النحوي الخوارزمي المعتزلي، يقال [له]<sup>(3)</sup> خليفة الزعشري لما ولد في السنة التي توفي فيها، وتوفي المطرزي سنة عشر وستمئة: (الأصل [كأنني]<sup>(4)</sup> أبصرك تحط، و كأنني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء) في المفعول<sup>(5)</sup>، وفيه تكلف الحذف والزيادة وتوقف الفائدة على الحال، ولهذا رجح قول ابن عمرون عليه، قال الرضي: الأولى أن تقول ببقاء كأن على التشبيه، ولا تحكم بزيادة شيء، والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي: كأنك تبصر بالدنيا، [و]<sup>(6)</sup> تشاهدها غير كائنة، ألا ترى إلى قولهم: كأنني بالليل وقد أقبل، والواو لا تدخل على الجمل إذا كانت أخباراً لهذه الحروف<sup>(7)</sup>.

(مسألة - زعم قوم أن كأن قد تنصب الجزئين) قال ابن سلام في طبقات الشعراء: إنه لغة روية وقومه<sup>(8)</sup>، (وأنشدوا:

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا<sup>(9)</sup>

(1) في س: بإضافة: المصنف.

(2) في س: بإضافة: بخلاف قول ابن عمرون.

(3) ساقط من س.

(4) في س: كما.

(5) انظر قول المطرزي في شرح أبيات المغني 174/4.

(6) إضافة من المحقق للتوضيح.

(7) شرح الكافية 90/6.

(8) قال ابن عصفور: وزعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معاً، ومن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات الشعراء له وزعم أنها لغة شرح جل الزجاج 432/1.

(9) الرجز للعماني منسوب له في مسط اللالي 876/2 شرح شواهد المغني 515، شرح أبيات المغني 177/4، الكافية الشافية 229/1، الخزائن 237/10، الدرر 307/1 - 308، وبلا نسبة في الخصائص 198/2، الجمع 432/1 شرح الحماسة للبربري 169/2. والشاهد فيه: أن كان نصبت الجزأين الاسم والخبر.

- والعماني هو: أبو العباس محمد بن ذؤيب بن محمد بن قدامة الحنظلي الدارمي المعروف بالعماني، من شعراء الدولة الإسلامية. انظر الشعر والشعراء 548، شرح أبيات المغني 179/4، الخزائن 240/10 - 241، الأعلام 123/6.

[رجز للعماني، قيل<sup>(1)</sup>]: كان فهم الرشيد فهم العلماء أنشدته العماني في صفة فرس: 'كان أذنيه... البيت، فقال الرشيد: دع 'كان' وقل: تحال أذنيه حتى يستوي الشعر<sup>(2)</sup>، ضمير أذنيه للفرس، وتُشَوَّفُ تَطَّلَعُ، أو تطاول، والعامل في إذا/ [معنى التشبيه الذي في 'كان']<sup>(3)</sup>، والقادمة واحدة قوادم الطير وهي 166/ب [مقادم]<sup>(4)</sup> ريشه، عشر في كل جناح، والقلم آلة الكتابة، وتحريفه معروف.

(فقليل) في توجيه النصب: (الخبر محذوف، أي: يحكيان) قاله أبوحيان<sup>(5)</sup>، وقيل: إنما الرواية تحال أذنيه<sup>(6)</sup>، (وقيل: الرواية قادمة أو قلماً محرفاً بالغات [من غير تنوين]<sup>(7)</sup>) رواه ابن جني؛ (على أن الأسماء مثناة<sup>(8)</sup>) ويؤيدها كون المشبه مثنى، فينبغي أن يكون المشبه به كذلك، (وحذفت النون للضرورة) وأجاز الكسائي حذفها في السعة<sup>(9)</sup>، (وقيل أخطأ قائله [وهو]<sup>(10)</sup> أبو نخيلة) وفي القاموس أبو نخيلة العُكْلِيّ والسُعْدِي راجزان<sup>(11)</sup>، وقال في مادة 'تحل' بالمهملة، وأبو نخيلة البجلي صحابي، أو هو بالخاء المعجمة<sup>(12)</sup>، (وقد أنشدته بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو) بن العلاء ثالث القراء السبع، (والأصمعي) قاله ابن عصفور<sup>(13)</sup>، (وهذا وهم؛ فإن أبا عمرو توفي قبل) خلافة (الرشيد) سنة أربع أو خمس ومائة.

(1) في 'س' قال السيوطي هو للعماني الراجز قال الصولي في كتاب الأوراق.

(2) شرح شواهد المغني 515/2 - 516.

(3) في 'س' كان لتضمن معنى التشبيه، أي: يشبه أذناه وقت تشوقه.

(4) في 'س' مقادير.

(5) انظر قول أبي حيان في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 199-أ.

(6) قال ابن جني: ورووه أيضا تحال الخصائص 198/2.

(7) في المغني غير مثنوة.

(8) قال ابن جني على أنه أراد: قادتان أو قلمان محرفان الخصائص 198/2.

(9) قال الشمني: 'هنا عند غير الكسائي، وأما هو فيقول يجوز حذفها في السعة النصف من الكلام 20/2.

(10) إضافة من المغني.

(11) القاموس المحيط (ن. ح. ل) 63/4.

(12) القاموس المحيط (ن. ح. ل) 63/4. وانظر شرح إبيات المغني 180/4.

(13) قال ابن عصفور: 'وأما قول أبي نخيلة فإن الأصمعي وإبا عمرو لحناء بحضرة الرشيد، ولولا أنه غير فصيح لما

جاز لما ذلك' شرح جبل الزجاجي 433/1.

## [مبحث: كل]

(كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(1)</sup> والمعرف المجموع، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾<sup>(2)</sup>، وأجزاء المفرد المعرف، نحو: ﴿كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ﴾ هذا هو الأصل وعند عدم القرائن، فلا ينتقض بقراءة ﴿كُلُّ قَلْبٍ مُّكَبَّرٍ﴾<sup>(3)</sup> بترك تنوين قلب، ولا بقوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَآئِيلَ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه﴾<sup>(5)</sup>، واجيب عن الآية والحديث بأنهما من قبيل المعرف الجنسي، وهو في المعنى كالنكرة<sup>(6)</sup>، قال الزخشي في تفسير الآية: كل الطعومات، أو كل أنواع الطعام<sup>(7)</sup>، وقال التفتازاني: لما كانت كلمة كل عند الإضافة إلى المفرد المعرف لعموم الأجزاء، وكان القصد هنا إلى [عموم]<sup>(8)</sup> أفراد الطعومات حمل الطعام عليها بدلالة اللام، أو قدر مضافاً هو جمع عام بالإضافة؛ ف وقعت كلمة كل لتأكيد العموم المستفاد من اللام أو الإضافة<sup>(8)</sup>، (فإذا قلت: أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان) يعني: رواية عن ابن عامر فإن ابن ذكوان رواية: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّكَبَّرٍ جُبَّارٍ﴾

(1) آل عمران: 185، والأنبياء: 35 والمنكبر 57.

(2) مريم: 95.

(3) غافر: 35.

(4) آل عمران: 93.

(5) مواهب الأرباب ج/ 2 اللوحة - ب.

(6) الكشف 340/ 1.

(7) حاشية السعد على الكشف اللوحة 126/ 1.

(8) ساقط من: نأ.

بترك تنوين قلب<sup>(1)</sup> وقوله: (تقدير كل بعد قلب) فاعل وجب (ليعم أفراد القلوب كما عم) كل (أجزاء القلب)؛ فيصير في القلب عمومان، عموم الأفراد لزوماً من كل المقدرة بعده، وعموم الأجزاء من المذكورة قبله؛ وذلك لأن المراد الإخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر، ولا يحصل ذلك إلا بتقدير كل آخري بعد القلب، وجعل كل المذكورة لاستغراق الأجزاء [واعتراض بأن كلاً مضافة إلى نكرة فكيف نعم الأجزاء، وأن قوله: كيعم أفراد القلوب مشكل فإنها للعموم في أفراد مدخولها المضافة إليه]<sup>(2)</sup>، وكل إنما أضيفت إلى منكر موصوف بـجبار فتعم بالنسبة إلى المتكبرين الجبارين، لا بالنسبة/ إلى أفراد قلوبهم<sup>(3)</sup>، [واجيب بأن 167/ الأجزاء أنت من تعذر استغراق الأفراد وجعل كل لاستغراق الأجزاء، وبأن إضافة القلب إلى كل المفيدة للعموم في أفراد ما دخلت عليه أفادت العموم]<sup>(4)</sup>.  
(وترد كل - باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها - على ثلاثة أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها:

فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى، نحو: أطمعنا شاة كل شاة أي: شاة كاملة، (وقوله:

إِنَّ الَّذِي حَاسَتْ بِفَلَجٍ دِمَآؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَأْمُ خَالِدٍ<sup>(5)</sup>)

(1) قال ابن الجزري: واختلفوا في كل قلب فقرا أبو عمرو قلب بالتنوين في الباء، واختلف عن ابن عامر فروى الداجوني عن أصحابه عن هشام والأخفش عن ابن ذكوان كذلك، وروي الصوري عن ابن ذكوان والحلواني عن هشام بغيرة تنوين، وكذلك قرا الباقر النضر في القراءات العشر 273/2.

(2) في س ربه يندفع ما قيل: إن كلاً مضافة إلى نكرة، فكيف نعم الأجزاء، وإن قوله: كيعم أفراد القلوب مشكل، فإنها للعموم في أفراد مدخولها المضافة إليه.

(3) قاله الدمامي انظر قوله في المنصف من الكلام 21/2.

(4) ساقط من س.

وانظر المنصف من الكلام 21/2.

(5) رواية البيت في المعنى وإن، وهو للأشهب بن ملبية في شرح شواهد المعنى 517/2، الكتاب 187/1، شرح أبيات المعنى 180/4، المحتسب 286/1، الخزانة 25/6، المؤتلف والمختلف 33، المقاصد النحوية 482/1، اللسان (ف. ل. ج) 155/7، وبلا نسه في الأهمية 299، وصف الباني 342، شرح الفصل 155/1، المعجم 164/1. والشاهد فيه: مجيء كل نعت لمعرفة فقد أضيف إلى اسم يماثل المنعوت لفظاً ومعنى. - والأشهب هو: ابن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النهشلي التميمي، من شعراء العصر الإسلامي، (ت 86 هـ). انظر طبقات الشعراء 215 - 216، سبط اللآلي 35/1، الأعلام 333/1.

بيت من الطويل للأشهب بن زميلة النهشلي، فالذي أصله الذين، فحذفت النون تخفيفاً، وقد أورده سيبويه شاهداً لذلك، قاله السيوطي<sup>(1)</sup>، وقيل: صفة محذوف مفرد لفظاً مجموع معنى مثل: القوم، [فباعتبار اللفظ أفرد الذي، وباعتبار المعنى جمع ضميره]<sup>(2)</sup>، و«حانت» هلكت، والفعلج بالجيم كـفلس موضع في طريق البصرة<sup>(3)</sup>، والمعنى: إن الذين هدرت دماؤهم وأربقت بهذا الموضع هم القوم، أي: هم المشهورون بكمال الرجولة، وقصر الكمال عليهم ادعاءً.

(والثاني: أن تكون تأكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لتكررة محدودة<sup>(4)</sup>) قال الرضي: وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدريم ودينار، ويوم وليلة وشهر، بكلّ وأخواته، لا بالنفس والعين؛ فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتكريفاً عندهم، خلافاً للبصريين<sup>(5)</sup>، (وعليهما فتايلهما العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمّر راجع إلى المؤكد، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(6)</sup>، قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر<sup>(7)</sup> كقوله:

(1) شرح شواهد المعنى 518/2، وانظر الكتاب 186/1.

(2) في نسّ فافراد الذي نظراً إلى لفظ موصوفه، وجمع ضميره نظراً إلى معناه.

وانظر مواهب الأريب ج/2 للوحة 202 - أ.

(3) قال ياقوت الحموي: قال أبو منصور: فلج اسم بلد، ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق فلج... وقال غيره: فلج واد بين البصرة وحى ضربة من منازل عدي بن جندب بن العنبر بن عمرو بن حميم من طريق مكة، وبطن واد يفرق بين الحزن والصمان يسلك منه طريق البصرة إلى مكة، ومنه إلى مكة أربع وعشرون مرحلة معجم البلدان 272/4.

(4) قال السيوطي: وثالثها وهو رأي الأخفش والكوفيين يجوز تأكيدها إن كانت محدودة، أي: مؤقتة ولا نلاً الممع 142/3.

(5) شرح الكافية 108/3.

(6) الحجر: 30، ص: 73.

(7) قال ابن مالك: وقد تضاعف كلّ إلى مثل المؤكد بها وأنشد البيت، ثم قال أراد بأشبه الناس كلهم فادّعى الظاهر موقع المضمّر شارح عمدة الحفاظ 557/1 - 558، وانظر شرح التسهيل 292/3.

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجْزَى بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْفَقْرِ<sup>(1)</sup>

بيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة، وقيل: لكثير عزة [بخطها]<sup>(2)</sup>، فذكر خبرية مبتدأ خبره 'ذَكَرْتُكَ' بكسر الكاف، [وإنما أتى]<sup>(3)</sup> بضمير الجمع في 'بَذَرَكُمْ' للمعظم<sup>(4)</sup>، وفيه تعظيم من وجهين كما في قول العرجي:

فَإِنْ شِئْتَ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ .....<sup>(5)</sup>

وهذا الأسلوب مما ذهب إليه المهرة، [مثل الزمخشري والبيضاوي والتفازاني]<sup>(6)</sup>، لكن الرضي لم يرضه قال: لم يجرى للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم، وإنما هو استعمال المولدين<sup>(7)</sup> واختاره التفازاني في المطول<sup>(8)</sup>، ولو إنما للتمني فلا جواب لها، أو للشرطية فجوابها محذوف، أي: لكان حسناً، وأجزى مبني للمفعول من الجزاء.

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة منسوب له في شرح شواهد المغني 518/2، شرح عمدة الحفاظ 557/1، ولكثير عزة في الدور 395/2، والمقاصد التحوية 88/4، شرح التسهيل لابن مالك 292/3، وبلا نسيه في المجمع 138/3. والشاهد فيه: أن ابن مالك استدل به في توكيد المعرفة بأن كلاً قد تضاف إلى الظاهر خلفاً عن الضمير.

(2) في 'س' يخاطب حبيته.

(3) في 'س' وأنى.

(4) في 'س' بإضافة: كما يجاء به للواحد المذكور.

(5) صدر بيت من الطويل عجزه:

وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أَطْعَمْ بِقَاحاً وَلَا بَرْداً

وهو بلا نسبة في شرح قصيدة كعب بن زهير للمصنف 68.

(6) في 'س' كصاحب الكشاف والقاضي والعلامة التفازاني.

(7) شرح الكافية 14/5.

(8) قال التفازاني: 'وقد كثر في الواحد من التكلم لفظ الجمع تعظيماً له لمدح المعظم كالجماعة ولم يجر ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وإنما هو استعمال المولدين... المطول 290.



(وخالفه أبو حيان، وزعم أن [كلأ]<sup>(1)</sup> في البيت نعت<sup>(2)</sup> مثلها في أطلعنا  
 لئلا كل شاة، وليست تأكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأن التي ينعت بها دالة على  
 لكمال لا على عموم الأفراد) كل هنا لعموم الأفراد فلا يكون نعتاً، قيل: بل هو  
 شيء ظاهر حسن؛ وذلك لأنه على هذا التقدير يكون تفضيلاً على أهل الكمال،  
 وإما على إرادة العموم فيكون تفضيلاً على الكامل والناقص<sup>(3)</sup>، وفيه ما فيه / 167/ب  
 قال الشاعر:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ أَمْرًا ذَا نَبَاهَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ<sup>(4)</sup>

وقال الآخر:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قُدْرَهُ إِذَا قِيلَ هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ النَّصِ<sup>(5)</sup>

وفيه بحث؛ لأن الظاهر أن البيت لم يسق للمبالغة في وصف الناس  
 بالكمال<sup>(6)</sup>، بل للمبالغة في الوصف بالحسن بأنه أشبه بالقمر من كل فرد من  
 أفراد الإنسان، وكم من ناقص في الإنسانية أحسن صورة من كامل فيها؛ ولأن ما  
 استشهد به من البيتين إنما يدل على امتناع تفضيل كامل على ناقص، وما نحن فيه  
 يدل على التفضيل على الكل فلا يتم التقريب.

(1) في المعنى كل.

(2) قال أبو حيان: ويحمل ما أشده على أنه نعت بين كمال المنعوت الارتشاف 610/2، وانظر شرح أبيات  
 المعنى 184/4.

(3) قاله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 21/2.

(4) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في النصف من الكلام 21/2.

(5) بيت من الطويل بلا نسبة في النصف من الكلام 21/2.

(6) في من بإضافة: كما سبق المثال، بل سبق للمبالغة.

(ومن تأكيد النكرة بها قوله:

ثَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا تَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهْجٍ<sup>(1)</sup>

بيت من الرجز للعرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ؓ،

وقبله:

[عُوجِي عَلَيَّاءَ رُبَّةَ الْهُودَجِ إِيَّاكَ إِنْ لَمْ تُفْعَلِي تُخْرِجِي]<sup>(2)</sup>  
[إِنِّي أَتِيحْتُ لِي يَمَانِيَّةً إِحْدَى بَنِي الْحَارِثِ مِنْ مَذْحِجٍ]<sup>(3)</sup>

[ثَلَبْتُ مضارع ثَلَبْتُ كَعَلِمْتُ، أي: نَقِمْ]<sup>(4)</sup>، والحولُ السنة، والمنهجُ الطريق، كأنه يعتب محبوبته على الإعراض وطول الفُرقة حتى إنه يلبث سنة كاملة لا يراها في خلوة، ولا يلاقىها إلا في الطريق التي يسلكها المارة، ولعل من قال يعتب محبوبه بالتذكير لم يقف على البيت.

(وأجاز الفراء والزخشي أن تقطع كل المؤكد بها عن الإضافة لفظاً)<sup>(5)</sup>  
نسكاً بقراءة بعضهم<sup>(6)</sup>: «إِنَّا كُلُّ فِيهَا»<sup>(7)</sup> قال الزخشي: وقرئ كلاً على التأكيد لاسم إن وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه<sup>(8)</sup>.

(1) البيت من السريع لا من الرجز لا من السريع كما ذكر الشارح للعرجي في الحزاة 335/5، شرح شواهد المغني 519/2، شرح أبيات المغني 187/4. والشاهد فيه: تأكيد الذكرة حولاً بكل.

(2) البيت ذكر في س' متأخراً بعد قول المؤلف: يقف على البيت.

(3) ساقط من س'.

(4) في س' ثَلَبْتُ كَعَلِمْتُ، أي: نَقِمْ.

(5) قال الفراء: رفعت كل بغها ولم تجعله نعتاً، لأننا ولو نصبه على ذلك وجعلت خبر إنّا فيها ومثله «قُلْ إِنْ أَلْمَزْتُ كُلَّهُ لِلَّهِ» ترفع كله لله وتنصب على هذا الضمير معاني القرآن للفراء 10/3.

(6) في س' بإضافة: وهما ابن السميع وعيسى بن عمر.

(7) قال ابن عادل: زُفراً ابن السميع وعيسى بن عمر «كلاً» ينصب كل الباب في علوم الكتاب 65/17. غافر: 48.

(8) الكشاف: 4/ 90 - 91.

(وخرجها ابن مالك على أن كلاً حال من ضمير الظرف<sup>(1)</sup>، وفيه ضعف من وجهين: تقدم الحال على عامله [الظرفي]<sup>(2)</sup>) وقد منعه الزحشري<sup>(3)</sup>، قال أبو حيان: هذا الذي منعه إجازته الأخفش إذا توسطت الحال، نحو: زيد قائماً في الدار<sup>(4)</sup> (وقطع كل من الإضافة لفظاً وتقديراً ليصير نكرة فيصح كونه حالاً، والأجود أن تقدر كلاً بدلاً من اسم إن، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل؛ لأنه مفيد للإحاطة مثل قمتم ثلاثكم)<sup>(5)</sup>، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك مطلقاً<sup>(6)</sup>، وأنشدوا:

أنا سيفُ العشيِّرةِ فأغرِفُوني حَمِيداً قَدْ تَدَرَّيْتُ السَّامَةَ<sup>(7)</sup>

[وتأول البصريون نصبه على الاختصاص]<sup>(8)</sup>.

(والثالث: أن لا تكون تابعة) مثل التأكيد والنعت والبدل، (بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظاهر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْةٌ﴾<sup>(9)</sup>) فكل مبتدأ يلي معنى الابتداء حكماً، وهذا بالنظر إلى ما قبلها، [وغفل عنه من

(1) في س: بإضافة: وهو العامل قدمت عليه.

قال ابن مالك: وأقول المرضي عندي أن كلاً في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المتوي فيها شرح السهيل 293/3.

(2) في المعنى الظرف.

(3) قال الزحشري: قلت: هل يجوز أن يكون كلا حالاً قد عمل فيها فيها؟ قلت: لا، لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً 91/4.

(4) البحر المحيط 7/469.

(5) في س: بإضافة: وحيث يجوز بالاتفاق.

(6) قال ابن عادل: فإن قيل فيه بدل الكل من الكل في ضمير الحاضر، وهو لا يجوز، أجيب بوجهين: أحدهما: أن الكونين والأخفش يرون ذلك وأنشدوا قوله: البيت اللباب في علوم الكتاب 66/17 - 67.

(7) بيت من الوافر لحميد بن ثور منسوب له في أساس البلاغة (ك. ر. ي.) 204، الخزانة 242/5، الصحاح (أ. ن. ن) 1527، ويلا نسيه في الضرائر 50، واللباب في علوم الكتاب 67/17.

(8) في س وتأوله البصريون على نصبه على الاختصاص.

(9) وانظر قول البصريين في اللباب في علوم الكتاب 67/17. المدثر: 38.

قال<sup>(1)</sup>: هذا غريب من المصنف، فإن مفهوم قوله: أن لا تقع مضافة إلى الضمير، وسيصرح بوقوعها كذلك في تمثيله لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾<sup>(2)</sup>، (وغير مضافة، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾<sup>(3)</sup>) فكلًّا نصب بفعل يفسره ما بعده، أي: حذرنا أو ذكرنا.

(وإذا أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها) في بيان إضافتها إلى الاسم الظاهر في صورة النعت، وإلى [مضمراً]<sup>(4)</sup> في صورة التأكيد، وهي ثلاثة أيضاً.

1/168

(الأول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل) لفظية أو معنوية، رافعة أو ناصبة، أو [خافضة]<sup>(5)</sup>، (نحو: أكرمت كل بني عميم) و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(6)</sup> و﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(7)</sup>.

(الثاني)<sup>(9)</sup>: أن تضاف إلى ضمير محذوف) لم يقل الثاني أن يحذف ما أضيف إليه كل تنبيهاً على أن الضمير وإن حذف [لكنه]<sup>(10)</sup> منوي؛ فكأنه مضاف إليه، (ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجه أنهما سيان في امتناع [التوكيد]<sup>(11)</sup> بهما) يعني قيد الجمهور، وإلا فقد تقدم جواز التأكيد بالأول عند ابن مالك، وبالثاني عند الفراء والزخشري، (وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم كل في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾<sup>(12)</sup> أحسن من تأخيرها؛ لأن التقدير كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره) وهو كل

(1) في س فلا يرد ما قبل. وانظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 219 - ب.

(2) مريم: 95.

(3) الفرقان: 39.

(4) في س الضمير.

(5) في س جارة.

(6) آل عمران: 185، والأنبياء: 35، والمعنكوت: 57.

(7) ساقط من س.

(8) الأنعام: 102، والزمر: 62.

(9) في المعنى والثاني.

(10) في س فهو.

(11) في المعنى التأكيد.

(12) الأنعام: 84.

المضافة إلى الضمير، فإنها لا تباشر العامل، (فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء المضافة إلى الضمير، فإنها لا تباشر العامل، (1) ولعله لم يتعرض لأن تضاف إلى اسم ظاهر محذوف، [وقد قيل] (2) في تفسير الآية: التقدير كل واحد منهم بناء (3) على أن حكمها حكم ما أضيف إلى الضمير المحذوف.

(الثالث: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها) يعني: في كونها معمولة بالأصالة لا بالتبعية (أن لا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء) [فلا يرد أن الغالب] (4) عليها أن تكون تابعة، نحو: جاء القوم كلهم، وأكرمهم كلهم، ومرت بهم كلهم، (نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (5) فيمن رفع كلاً، ونحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ (7)؛ لأن الابتداء عامل معنوي (8)، ولما لم يظهر أثره في اللفظ انتفت الوحشة بين وقوعها تأكيداً ووقوعها معمولة لعامل، كأنها لم تكن معمولة لشيء كما في صورة كونها تأكيداً.

(ومن القليل قوله):

يَمِيذُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ (فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ تَاهِلٌ) (9)

(1) في نس بإضافة: ولو اخترت لقات هذا المعنى.

(2) في نس قال ابن عادل.

(3) قال ابن عادل: وكلاً منصوب بغيره، والتقدير: وكل واحد من هؤلاء المذكورين الباب في علوم الكتاب 263/8.

(4) في نس فلا يرد ما قيل ليس كذلك بل الغالب.

(5) وقاله هو: الدماضي وانظر قوله في النصف من الكلام 21/2.

(6) آل عمران 154.

(7) قال ابن الجوزي: واختلفوا في كنهه فقرأ البصريان كلمة بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب النشر في القراءات العشر 182/2.

(8) مريم: 95.

(9) في نس بإضافة: علة لقله عمل الابتداء في كل.

(10) البيت أثبت في المعنى صدره ما بين معقوفين، والظاهر أن المؤلف أثبت من نص المعنى، وهو لكثير عزة منسوب له في شرح عمدة الحفاظ 575/1، شرح أبيات المعنى 190/4، ويلا نسبه شرح شواهد المعنى 457/2، المجموع 521/2.

والشاهد فيه: أن مجيء كل المضافة إلى الضمير فاعل قليل.

بيت من الطويل لكثير عزة، [يميد يتحرك وضميره لماء البئر]<sup>(1)</sup>، والدلاء جمع دلو، وضميرهم للجماعة الذين وردوا البئر للسقي، وكلها فاعل يصدر، وقيل: كانه يصف منهلاً، أي: أنه يتحرك إذا تحركت عليه الدلاء؛ فيصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل، أي: ريان<sup>(2)</sup>، (ولا يجب أن يكون منه قول علي عليه السلام):

فَلَمَّا بُيِّنَا الْهُدَى كَأَن كُنَّا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى<sup>(3)</sup>

بيت من الطويل، بُيِّنَا الهدي علمناه علماً بيناً، والتقي مصدر تقيت الشيء اتقيته، أي: حذرتة<sup>(4)</sup>، قال الجوهري: اتقى أصله: اتقى على افتعل؛ فقلت الواو ياء وأبدلت منها التاء وأدغمت؛ فلما كثر استعماله على لفظ افتعال توهموا أن التاء من [نفس]<sup>(5)</sup> الحرف، فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما، ثم لم يجدوا له مثلاً في كلامهم يلحقونه [به]<sup>(6)</sup> فقالوا اتقى يتقي مثل: قضى يقضي<sup>(7)</sup>. (بل الأولى تقدير كان شأني) ليبقي كل مبتدأ حلاً على الكثير.

(1) في نس تميد الشيء يتحرك، وضميره لماء البئر.

(2) في نس بإضافة: قال أبو زيد الناهل العطشان والريان من الأضداد.

والقاتل الدماغي انظر قوله في النصف من الكلام 22/2.

(3) البيت للإمام علي لم أجده في ديوانه، منسوب له في شرح أبيات المغني 4/190 شرح شواهد المغني

2/521، المساعد 2/395، وبلا نسبة في الأشعوني 3/161.

والشاهد فيه: وقوع كل اسم كان.

(4) في نس بإضافة: وأصله الواو.

(5) في نس أصل.

(6) إضافة من الصحاح للإيضاح.

(7) الصحاح (و. ق. ي) 2/1830.

## فصل

(واعلم أن لفظ كل [حكمه]<sup>(1)</sup> الأفراد والتذكير، وأن معناه بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافة إلى منكر/ وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ﴾<sup>(2)</sup>، ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتَهُ طَائِفَةٌ﴾<sup>(3)</sup>، وقول أبي بكر وكعب وليد رضي الله عنهم [ثم ذكر أقوالهم على ترتيب اللف]<sup>(4)</sup> فقال:

(كُلُّ امْرِئٍ مُصْبِحٍ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَفْلِهِ)<sup>(5)</sup>

[قيل: بيت من تام الرجز]<sup>(6)</sup>، أو بيتان من مشطوره، لحكيم النهشلي مثل به أبو بكر الصديق في مرضه لما قدم المدينة مهاجراً، ونسبه المصنف إليه تغليفاً<sup>(7)</sup> ومصباح اسم مفعول معناه: يوجد فيهم صباحاً، أو يقال له: أنعم صباحاً، أو يسقى الصبوح وهو شرب الغداة، والشراب كَرَكَابٌ سير النعل.

(كُلُّ ابْنٍ أَنْشَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلِهِ حَذَبَاءَ مَحْمُولٍ)<sup>(8)</sup>

(1) ساقط من نظ.

(2) الفجر: 52.

(3) الإسراء: 13.

(4) في نس وذكر أقوالهم على هذا الترتيب.

(5) الرجز لحكيم النهشلي منسوب له في شرح شواهد المغني 4/ 194، ولأبي بكر الصديق عليه في سطر اللائي 1/ 557. والشاهد فيه: أن كل معناها بحسب ما تضاف فكل أضيف إلى مفرد مذكر فكانت دالة على المفرد المذكور وعاد الضمير على كل مفرداً مذكراً.

(6) - وحكيم هو: بن الحارث بن نهبك النهشلي، شاعر جاهلي. انظر شرح أبيات المغني 4/ 196.

(7) في نس قيل هو بيت تام الرجز.

(8) وانظر المصنف من الكلام 2/ 22.

(7) في نس بإضافة: لوقوعه مع من نسب إليه قول ما هو له.

(8) البيت لكعب بن زهير في ديوانه: 20، شرح شواهد المغني 2/ 524، شرح أبيات المغني 4/ 199، لسان العرب (ج. د. ب) 2/ 347.

والشاهد فيه: أن كل بحسب ما تضاف إليه، فالهاء في سلامته والمستتر في محمول كل منهما راجع إلى كل.

بيت من البسيط لكعب بن زهير، آلاة الحدياء النعش الذي يعمل عليه  
المبت يعني: [أَنْ] <sup>(1)</sup> الإنسان لا بد له من الموت <sup>(2)</sup>.

(أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ ذَائِلٌ)

تقدم شرحه في بحث خلا.

(وقول السؤال) هو كسفرجل ابن عدياء اليهودي <sup>(3)</sup>:

(إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْتَسْ مِنَ اللَّوْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يُرْتَدِيهِ جَمِيلٌ <sup>(4)</sup>)

بيت من الطويل، المرء فاعله محذوف يفسره ما بعده، أي: إذا كرم المرء،  
أو مبتدا خبره ما بعده، واللوم بالضم وسكون الهمزة ضد الكرم، والعرض  
بالكسر الجسد والنفس والحسب كما في الصحاح <sup>(5)</sup>.

(و) جاء (مفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْةٌ﴾ <sup>(6)</sup>)  
الشاهد في كسبت، لا في رهينة؛ فإنها اسم بمعنى الرهن كألشيمة بمعنى الشتم؛  
لأنه لو قصدت الصفة لقليل: رهين؛ لأن فعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر  
والمؤنث قاله الزحخشري <sup>(7)</sup>، وفيهما على قول أبي حيان: إنها بمعنى مفعول  
كالنطيحة، ويدل على ذلك أنه لما كان خبراً عن المذكر أتى بغير تاء <sup>(8)</sup> قال

(1) ساقط من ظ.

(2) في سُنْ بإضافة: وإن طالت سلات.

(3) في سُنْ بإضافة: من شعراء الحماسة.

(4) البيت للسؤال منسوب له في شرح شواهد المغني 20/1، وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في  
شرح ديوان الحماسة للمروزي 110/1، المقاصد النحوية 76/2.

والشاهد فيه: أن كل مجسب ما تضاف إليه.

(5) انظر الصحاح (ع. ر. ح) 1/853.

(6) المذتر: 38.

(7) انظر الكشف 4/502.

(8) البحر المحيط 8/379.



تعالى: ﴿كُلُّ امْرِئٍ يَمَّا كَسَبَ رَهِينٌ﴾<sup>(1)</sup> ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(2)</sup>، (و جاء  
(مثنى في قول الفرزدق:

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَتَا قَوْمَاهُمَا أَخْوَانٌ<sup>(3)</sup>)

بيت من الطويل، (وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى وإعراباً  
فلنشرحه.

قوله: 'كل رحل'، 'كل' هذه زائدة) وإلا لكانت للعموم، وقد أضيف  
الرفيقان إليه، فيصير المعنى كل مرافقين في كل فرد من أفراد السقر هما أخوان،  
وليس ذلك بمفيد لعدم تحقق المرافقين في جميع الأسفار<sup>(4)</sup>، فسقط ما قيل: لا  
نسلم زيادتها؛ فإن العموم في الرحل مراد كما أنه كذلك في الرفيقين<sup>(5)</sup>، (وعكسه  
حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّكَبَّرٌ جَبَّارٌ﴾<sup>(6)</sup>، فيمن أضاف [ورحل]<sup>(7)</sup>  
بالحاء المهملة، وتعاطى أصله: تعاطيا فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام  
للضرورة [فيمن]<sup>(8)</sup> قال:

لَهَا مَتَتَّانِ خَطَايَا .....<sup>(9)</sup>

(1) الطور: 21.

(2) آل عمران: 185، والأنبياء: 35، والنكيت: 57.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه 680، شرح شواهد المغني 536/2، شرح أبيات المغني 208/4، الخزنة 572/7،

ويلا نسبة في الممع 498/2، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 139/2.

والشاهد فيه: قوله وكل رفيقي على أن كلا هتا لإضافتها إلى المتن رجع ضمير الشيء إليه، لأنه بحسب ما  
يضاف إليه.

(4) في س' بإضافة: وبه.

(5) قائله اللامانيي انظر قوله في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 212 - ب.

(6) غافر: 35.

(7) في س' ورحلها.

(8) ساقط من س'.

(9) البيت لامرى القيس في ديوانه: 61، الضرائر 49، شرح أبيات المغني 214/4، شرح الفصل لابن بيش

28/9، المقرب 545، الخزنة 500/7، الصحاح (غ. ظ. 10) 1695/2.

والشاهد فيه: إثبات لام الكلمة في قوله خطأتا.

بعض بيت من المتقارب لامرئ القيس تمامه<sup>(1)</sup>:

.....كَمَا..... أَكْبَ عَلَى سَاعِدِيهِ الثَّمَرُ

المتنان جانباً الظهر، وخطاتاً من خطا يخطو بمجمتين إذا تحرك، وكان  
حقه خطتا مثل غزتا<sup>(2)</sup>.

(إذا قيل: إن خطاتاً فعل وفاعل) [لا مثنى خطاة وهو المكتنز]<sup>(3)</sup>، وقال  
الجمهوري: [أراد خطاتان فحذف النون استخفافاً]<sup>(4)</sup>، /، ويقال: أراد خطاتا فرد 1/169  
الألف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين للواحد لما تحركت التاء<sup>(5)</sup>، (أو  
الألف من تعاطى، لام الفعل ووحد الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين مُعَيَّنَيْن بل  
هما كثير) لكن [المراد]<sup>(6)</sup> [المراد]<sup>(7)</sup> به كل واحد، لا الكثير<sup>(8)</sup> [حتى يقال]<sup>(9)</sup>:  
ينبغي حينئذ الإتيان بضمير الجماعة، (كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ  
اقْتَتَلُوا ﴾)<sup>(10)</sup> [والمراد بالمتنى هنا الكثير؛ ولهذا جمع الضمير]<sup>(11)</sup> (ثم حمل على  
اللفظ) يعني: لفظ المضاف إليه كل وهو المتنى؛ (إذ قال: هما أخوان كما  
[قيل]<sup>(12)</sup>: ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾)<sup>(13)</sup>، وجملة هما أخوان خبر كل، وقوله: قوماً إما

(1) في س ذكر البيت كاملاً.

(2) في س بإضافة: إلا أنه أثبت الألف ضرورة.

(3) في س وأما إذا قيل إنه متنى خطاة وهو المكتنز من كل شيء، وإن أصله خطاتان حذفت نونه للضرورة، فلا  
يكون مما نحن فيه.

(4) ساقط من س.

(5) الصحاح (خ. ظ. 1) 2/1695.

(6) في س أريد.

(7) في س أراد.

(8) في س بإضافة: وأنى بضمير الواحد.

(9) في س فلا يرد ما قيل.

(10) وانظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 213 - ب.

(11) الحجرات: 9.

(12) في س فإنه لم يرد بالمتنى اثنان معينان بل أريد به التكثير ولهذا جمع الضمير.

(13) ساقط من س.

(13) الحجرات: 9.

بدل من ألقنا لأن قومهما من سبيهما؛ إذ معناه: [تقاومها]<sup>(1)</sup>، [فحذف]<sup>(2)</sup> الزوائد فهو بدل اشتغال [فإن]<sup>(3)</sup> التقاوم ليس كل القنا ولا جزؤه بل بينهما ملائمة تصحح كونه بدل اشتغال من ألقنا؛ لأن [تقاوم]<sup>(4)</sup> الرفيقين من سبيهما، كما أن القنا من سبيهما، وقيل: مراده أن تقاوم الرفيقين من سبب قتائيهما على حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما ناشئا من تعاطيهما القنا الذي هو تضاربهم بها، ولو قال لأن قومهما من سبيهما لكان أظهر<sup>(5)</sup>، (أو مفعول لأجله، أي: تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر أو مفعول مطلق من باب: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾<sup>(6)</sup>) [يعني: في كونه مصدراً محذوفاً عامله، وإن كان الحذف فيه واجب، وفي البيت جائز]<sup>(7)</sup>؛ (لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر) كذا شرحه العيني<sup>(8)</sup> بعينه ولعلمهما وقفا على رواية أن قوماً مفرد منصوب، أو ذهاباً إلى أن اسم الجمع لا يثنى مطلقاً، وإن جوزوه ابن عصفور<sup>(9)</sup> وابن مالك<sup>(10)</sup> وأبو حيان<sup>(11)</sup> في الشعر تمسكاً بهذا البيت، وإلا فلماذا كان مثني مضافاً إلى هماً فلا إشكال فيه أصلاً؛ إذ المعنى حينئذ أن كل رفيقين في السفر

(1) في س' والمغني تقاومهما ولعل الأنـب نقاماً بها.

(2) في المغني فحذفت.

(3) في س' لأن.

(4) في س' تقاوم.

(5) انظر المصنف من الكلام 2/ 23.

(6) النمل: 88.

(7) في س' يعني في كونه مفعولاً مطلقاً محذوف العامل وإلا فالحذف فيه على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب.

(8) المقاصد النجوية 1/ 463 - 464.

(9) قال ابن عصفور: "... وكذا اسم الجمع أيضاً، نحو: قوم ورهط وجمع التكسير لا يثنى إلا في ضرورة شعر أو في نادر الكلام..." شرح جل الزجاجة 1/ 193.

(10) انظر شرح النسيب 1/ 105.

(11) قال أبو حيان: أو اسم جمع ولا يثنى إلا ضرورة الارتشاف 1/ 252.

اخوان وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعة بالقنا. (و) جاء (مجموعاً مذكراً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾<sup>(1)</sup>، وقول لبيد:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونَهُمْ تُصَفَّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

تقدم شرحه في بحث أم<sup>(2)</sup> (و) مجموعاً (مؤثلاً في قول الآخر:

وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا مَبْرُوءَ فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْخُطْبِ<sup>(3)</sup>)

بيت من الطويل لقيس بن ذريح رضيع الحسين بن علي رضي الله عنهما أَرْضَعْتُهُمَا أَمْ قَيْسُ ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ<sup>(4)</sup>، الخطب سبب الأمر يقال: ما خطبك؟، أي: ما سبب الأمر الذي أنت فيه؟، (ويروى:

وَكُلُّ مُصِيبَاتٍ تُصِيبُ قَائِلَهَا

<sup>(1)</sup> المؤمنون: 53، والروم: 32.

<sup>(2)</sup> والشاهد فيه هنا: إضافة كل إلى جمع وهو أناس فكان معناها معنى الجمع لذلك عاد الضمير عليها بصورة الجمع.

<sup>(3)</sup> البيت لقيس بن ذريح منسوب له في شرح شواهد المغني 538/2، شرح أبيات المغني 217/4، ويلا نسبه في المجمع 498/2.

والشاهد فيه: قوله وكل مصيبات على إضافة كل إلى مجموعة مؤنث.

- وقيس هو: بن ذريح بن سنة بن حذافة الكناشي أحد عشاق العرب من شعراء العصر الأموي، من سكان المدينة، كان رضيعاً للحسين بن علي. انظر الشعر والشعراء 452، شرح شواهد المغني 539/2 سمط اللآلي، 710/2، الأعلام 505/5 - 206.

<sup>(4)</sup> شرح شواهد المغني 539/2.

- والحسين هو: أبو عبدالله الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي العدناني، سبط رسول الله ﷺ وروجته، نشأ في بيت النبوة، حفظ عن النبي ﷺ وروى عنه، وروى عن أبيه وأمه، وروى عنه أخوه الحسن وبنوه علي زين العابدين وفاطمة وسكينة وغيرهم (ت 61 هـ). انظر الإصابة 1/436-439، شترات الذهب 6611-69، مرآة الجنان 1/106-110، الأعلام 1/243.

[فعلَى هذِهِ] <sup>(1)</sup> الرواية (فَالْيَتِ مَا نَحْنُ فِيهِ) [فَلَان] <sup>(2)</sup> كَلَامُنَا فِي كُلِّ  
 الْمَضَافَةِ إِلَى مُنْكَرٍ، [وَعَلَى الْأَوَّلَى لَيْسَتْ كَذَلِكَ، لَكِنِّهَا] <sup>(3)</sup> لَمَّا كَانَتْ مُسْتَفِيضَةً  
 أَنْشَدَهَا أَوَّلًا بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهَا قَلِيلَةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ: وَيُرْوَى:  
 (وَهَذَا الَّذِي [ذَكَرْنَا] <sup>(4)</sup> مِنْ وَجُوبِ مِرَاعَاةِ الْمَعْنَى مَعَ التَّكْرَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ  
 ابْنُ مَالِكٍ <sup>(5)</sup>)، وَرَدَهُ أَبُو حَيَّانٍ <sup>(6)</sup> بِقَوْلٍ: عِنْتَرَةُ:

ب/169

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً فَتَرَكْنَ كُلَّ حَلِيقَةٍ كَالدُّرُومِ <sup>(7)</sup>

بيت من الكامل وقبلة:

أَوْ رَوْضَةً أَنْفًا ضَمْنًا بَثْنَهَا غَيْثٌ قَلِيلُ الدُّمْنِ لَيْسَ بِمَعْلَمٍ

رَوْضَةٌ أَنْفٌ بَضْمَتَيْنِ جَدِيدَةِ النَّبْتِ لَمْ تَرَعْ <sup>(8)</sup>، وَالْقَلِيلُ بِمَعْنَى النِّفْيِ، يَعْنِي:  
 أَنَّ الْغَيْثَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَعَرٌ يُقْصِصُ طَبِيعَهُ، وَإِنَّ الرِّوْضَةَ لَمْ تَكُنْ بِمَعْلَمٍ تَطَاهُ الدُّوَابُّ  
 فَتَتَغَيَّرُ رَائِحَتُهَا، وَجَادَتْ أَمْطَرَتْ وَضَمِيرُ عَلَيْهِ لِلنَّبْتِ، وَالْعَيْنُ مَطَرٌ أَيَّامٌ لَا يَلْقَعُ، وَ  
 الثَّرَةُ الْكَثِيرَةُ الْمَاءِ كَذَا قِيلَ <sup>(9)</sup>، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: عَيْنُ ثَرَةٍ هِيَ سَحَابَةٌ تَأْتِي مِنَ قِبَلِ

(1) فِي الْمَعْنَى وَعَلَى هَذَا.

(2) فِي سُنِّ الْأَنْ.

(3) فِي سُنِّ وَهِيَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ كَذَلِكَ دُونَ الْأَوَّلَى لِأَنَّهَا.

(4) فِي الْمَعْنَى ذَكَرْنَا.

(5) فِي سُنِّ بِإِضَافَةٍ: فِي التَّسْهِيلِ.

(6) فِي سُنِّ بِإِضَافَةٍ: فِي شَرْحِهِ.

قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي شَرْحِهِ: وَيُتَقَضُّ هَذَا الَّذِي قَعْدُوهُ بِقَوْلٍ عِنْتَرَةٍ: جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً...  
 الْبَيْتَ، فَلَوْ كَانَ عَلَى قَوْلِهِ لَكَانَ التَّرْكِيبُ: فَتَرَكْتُ، اعْتَبَارًا بِمَا أَخْفِيفَ إِلَيْهِ مِنَ التَّكْرَةِ، فَعَلَى بَيْتِ عِنْتَرَةٍ بِجَوِّزٍ:  
 كُلُّ رَجُلٍ فَاضِلٌ مَكْرُمُونَ شَرَحَ آيَاتُ 222/4، وَانْظُرِ الْإِرْتِشَافَ 516/2

(7) الْبَيْتُ لَعِنْتَرَةٍ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي الْإِرْتِشَافِ 516/2، شَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَعْنَى 1/541، الدَّرَرُ 2/237، الْمَقَاصِدُ

النَّحْوِيَّةُ 3/380، شَرَحَ آيَاتُ الْمَعْنَى 4/220، شَرَحَ الْمَعْلَقَاتُ السَّبْعَ لِلزُّوْجِيِّ 119، الصَّحَاحُ (ث. ر. د.)

1/501، وَبَلَا نَسَبِهِ: وَالْمَجْعَمُ 2/498. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَلَى أَنَّ أَبَا حَيَّانٍ رَدَّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى

مَا زَعَمَهُ مِنْ وَجُوبِ مِرَاعَاةِ مَعْنَى كُلِّ شَيْءٍ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ.

(8) فِي سُنِّ بِإِضَافَةٍ: قَالَ الْفَيْيُومِيُّ.

(9) قَاتَلَهُ الدَّمَامِيُّ أَنْظَرَ قَوْلَهُ فِي النِّصْفِ مِنَ الْكَلَامِ 2/223.

ثِيْلَةُ الْعِرَاقِ<sup>(1)</sup> وَالْحَدِيقَةُ الرُّوضَةُ ذَاتُ الشَّجَرِ، [شَبِهَتْ]<sup>(2)</sup> بِالْدَّرْهِمِ لَصِيورِ وَرْتِهَا حِينَ امْتَلَأَتْ بِالْمَاءِ فِي صُورَةِ الدَّرْهِمِ فِي الْبَيَاضِ وَالِاسْتِدَارَةِ وَالِاسْتَوَاءِ.

(نَقَالَ: تَرَكْنُ)، أَي: صَبَّرَنَ (وَلَمْ يَقُلْ: تَرَكْتُ فَدُلَّ عَلَى جَوَازِ كُلِّ رَجُلٍ قَائِمٌ، وَقَائِمُونَ) بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، [وَأَجِيبَ]<sup>(3)</sup> بِأَنَّ الْبَيْتَ شَاذٌ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ<sup>(4)</sup>.

(وَالَّذِي يَظْهَرُ [لِي]<sup>(5)</sup> خِلَافَ قَوْلِهِمَا، وَأَنَّ الْمُضَافَةَ إِلَى الْفَرْدِ إِذَا أُريدَ نِسْبَةُ الْحُكْمِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَجِبَ الْإِفْرَادِ، نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ يُشَبِّهُهُ رَغِيفٌ، أَوْ إِلَى الْمَجْمُوعِ وَجِبَ الْجَمْعُ كَيْتَ عَنْتَرَةٍ؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنَ الْأَعْيُنِ جَادٌ، وَأَنَّ مَجْمُوعَ الْأَعْيُنِ [تَرَكْتُ]<sup>(6)</sup>، وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ: جَادٌ) أَي: أَنْعَمَ وَتَصَدَّقَ (عَلَى كُلِّ عَمْسَنٍ فَاغْنَانِي، أَوْ فَاغْنُونِي بِحَسَبِ الْمَعْنَى الَّتِي تَرِيدُهَا. وَرَبَّمَا جُمِعَ الضَّمِيرُ مَعَ إِرَادَةِ الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ:

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرِ<sup>(7)</sup>

مَصْرَاعٌ مِنَ الرِّجْزِ، أَوْ بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِهِ، كَوْمَاءُ كَحْمَرَاءِ النَّاقَةِ الْعَظِيمَةِ السَّامِ، وَالْوَبَرُ الصَّوْفُ. (وَعَلَيْهِ أَجَازَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي قَوْلِهِ:

وَمَا كُلُّ ذِي لَبٍّ يَمْؤَتِيكَ نُصْحَةٌ .....<sup>(8)</sup>

(1) الصحاح: (ث. ر. ر.) 1/ 501.

(2) فِي نَسْ وَوَجْهٍ تَشْبِيهِمَا.

(3) فِي نَسْ وَأَجَابَ الشَّهَابُ.

(4) انْظُرِ الدَّرْ الْمَصُونُ 143/5.

(5) إِضَافَةٌ مِنَ الْمَعْنَى.

(6) فِي الْمَعْنَى تَرَكْنُ.

(7) الرِّجْزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ 542/2، شَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ 223/4، النِّصْفُ مِنَ الْكَلَامِ 23/2. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّهُ جَمَعَ الضَّمِيرَ فِي كَثِيرَاتٍ مَعَ إِرَادَةِ الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ.

(8) الْبَيْتُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ شَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ 227/4، وَلَهُ أَوْ لِمُودُودِ الْعَنْبَرِيِّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ 542/2، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ 441/4، الْمَجْعُ 54/3، الدَّرَرُ 329/2.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ أَجَازَ فِيهِ أَنَّ يَكُونُ كَالْبَيْتِ السَّابِقِ جَمَعَ فِيهِ الضَّمِيرَ مَعَ إِرَادَةِ الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: كُلُّ ذِي لَبٍّ.

- وَأَبُو الْأَسْوَدِ هُوَ: ظَالِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مَفْيَانِ بْنِ جَنْدَلِ الدُّوَلِيِّ الْكُتَاتَانِي، وَأَضَعَ عِلْمَ النُّحُو، كَانَ مَعْدُوداً مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْأَمْرَاءِ وَالشُّعْرَاءِ وَالْفَرَاسَانِ (ت 69 هـ). انْظُرِ الْأَعْلَامُ 3/ 236 - 237.

صدر بيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي، وقيل لمودود العنبري  
عجزه:

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحُهُ بَلِيبٌ

مُؤْتِيكَ بمعنى معطيك اسم فاعل من الإيتاء مضاف إلى مفعوله الأول،  
[والثاني: نُصْحُهُ، وَنُصْحُهُ الثَّانِي] <sup>(1)</sup> مفعول ثانٍ لَمُؤْتٍ، والأول محذوف.  
(أَنْ يَكُونَ مُؤْتِيكَ جَمْعاً) قَدْ (حُذِفَتْ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ) كَمَا حَذَفْتَ إِحْدَى  
يَائِيهِ قَبْلَ حَذْفِ النُّونِ <sup>(2)</sup>، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ الإِيتَاءِ بِضَمِيرِ الْجَمْعِ  
رَاجِعاً إِلَى كُلِّ الَّتِي أُرِيدَ بِهَا الْإِفْرَادُ وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً وَفِيهِ تَرْكٌ مُنَاسِبَةٌ الصَّدْرَ لِلْعَجْزِ،  
(وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ قَوْلَ فَاطِمَةَ الْخَزَاعِيَّةِ) بَنَتْ الْأَحْجَمَ مِنْ شَعْرَاءِ الْحَمَاسَةِ، (تَبْكِي  
إِخْوَتَهَا:

إِخْوَتِي لَا تَبْعِدُوا أَبَدًا وَيَلْسَى وَاللَّهِ قَدْ بَعِدُوا  
كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمَرُوا [وَأَرَدُوا] <sup>(3)</sup> الْحَوْضِ اللَّيِّ وَرَدُوا <sup>(4)</sup>

[بَيْتَانِ مِنَ الْمَدِيدِ بَعْدَ إِمَّا بِكسر العين بمعنى هَلَكْتَ، أَوْ بِالضَّمِّ ضِدَّ قَرَبٍ،  
وَمَا زَائِدَةٌ، أَمَرُوا بِكسر الميم كَثَرُوا] <sup>(5)</sup>، وَالْمَرَادُ بِوُرُودِ الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدَهُ الْمَوْتُ.

(1) فِي نَسْ وَنُصْحُهُ مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَكَذَا نَصْحُهُ الثَّانِي.

(2) فِي نَسْ بِإِضَافَةٍ: وَقِيلَ بَعْدَ حَذْفِهَا.

(3) فِي الْمَفْعِيِّ وَارِدَ.

(4) الْبَيْتَانِ لِفَاطِمَةَ بَنَتْ أَحْجَمَ الْخَزَاعِيَّةِ مَنْسُوبٌ لَهَا فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَفْعِيِّ 543/2، شَرْحُ إِبْيَاتِ الْمَفْعِيِّ  
230/4، وَبَلَا نَسَبِهِ فِي شَرْحِ دِيَوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ 912/2.

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي فِي قَوْلِهَا: أَمَرُوا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِيتَاءِ بِضَمِيرِ الْجَمْعِ، مَعَ إِرَادَةِ الْحُكْمِ عَلَى  
كُلِّ وَاحِدٍ فِي قَوْلِهَا: كُلُّ مَا حَيٍّ.

(5) فِي نَسْ هُمَا مِنَ الْمَدِيدِ، يُعْذَرُ بِكسر العين هَلَكْتَ وَبِالضَّمِّ ضِدَّ قَرَبٍ، وَكِلَاهُمَا مَحْتَمِلٌ فِيهِ، وَمَا زَائِدَةٌ، وَأَمَرُوا  
بِكسر الميم كَثَرُوا، وَعَائِدَةُ الْمَوْصُولِ مَحْذُوفَةٌ.

(وذلك في قولهما: أمروا) ولم يذكر معه 'واردو' [اكفاء]<sup>(1)</sup> به، وقيل: لاحتمال أن يكون مفرداً لا جمعاً، والعبرة باللفظ لا بالكتابة<sup>(2)</sup> وقيل: لإبراز الضمير في أمروا واستتاره في 'واردو' لأن الواو فيه علامة الجمع والإعراب وليست بضمير<sup>(3)</sup>؛ (فأما قولها: 'وردوا فالضمير لـ[إخوتها] لا لكل'، (هذا إن حملت الحي على نقيض الميت وهو [الظاهر]<sup>(4)</sup>) لأنها تريد أن تبين أن كل حي سبب امره إلى الموت [كموت]<sup>(5)</sup> [إخوتها، (فإن حملته على مرادف القبيلة / 1/170 فالجمع في أمروا واجب) مراعاة لمعنى كل؛ لأنه بحسب ما تضاف إليه (وبعد إن يراد به القبيلة يتعين معنى الجمع)<sup>(6)</sup>؛ ولهذا قال مثله في ﴿كُلُّ جَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرْحُونَ﴾<sup>(7)</sup> فسقط ما قيل: [إن]<sup>(8)</sup> الحي وإن أريد به القبيلة مفرد لفظاً [جمع]<sup>(9)</sup> معنى، فلك رعاية لفظه ورعاية معناه<sup>(10)</sup>، وأجيب بأن الكلام في عود الضمير على كل لا في عوده على ما يضاف إليه كل<sup>(11)</sup>، (وليس من ذلك) أي: مما جمع فيه [ضمير كل]<sup>(12)</sup> مع إرادة الحكم على كل واحد قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾<sup>(13)</sup>؛ لأن القرآن لا يخرج على الشاذ يعني: لو كان [جمع الضمير في الموضعين باعتبار معنى كل]<sup>(14)</sup> دون المضاف إليه لزم تحريك الآية على الوجه الشاذ وهو ممنوع، (ولمّا الجمع باعتبار معنى الأمة)، فيكون مثل: ﴿كُلُّ

(1) في 'س' للاكتفاء.

(2) قائله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 23/2.

(3) قائله الشمني المصدر السابق.

(4) في المعنى ظاهر.

(5) في 'س' الموت.

(6) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متأخرا بعد قوله تعالى فرحون.

(7) المؤمنون: 53، الروم: 32.

(8) في 'س' لأنسلم ذلك لأن.

(9) في 'س' دال على الجمع.

(10) قائله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 23/2.

(11) قال الشمني: وأقول هذا وهم لأن الكلام في عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناها بحسب ما تضاف إليه لا في عود الضمير على ما يضاف إليه كل النصف من الكلام 23/2.

(12) في 'س' الضمير لكل.

(13) غافر: 5.

(14) في 'س' ضمير هم في الموضعين اعتبار لمعنى كل.



جزب بما لديهم فَرِحُونَ ﴿﴾، [لكنه]<sup>(1)</sup> صرح بنفيه هنا؛ لأن لفظ أمة قد يطلق على الواحد بخلاف الحزب، (ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿ أُمَّةً قَائِمَةً يَلْعَنُونَ ﴾)<sup>(2)</sup> ومثل ذلك أي: مثل قوله تعالى: ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ ﴾ (قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾)<sup>(3)</sup> في كون ما أضيف إليه كل مفرداً منكراً والضمير جمعاً، (فليس الضامر مفرداً في المعنى) وإن كان مفرداً في اللفظ؛ (لأنه قسيم الجمع وهو رجالاً بل هو اسم جمع كالجامل والباقر) وكل منهما جماعة من الإبل والبقر مع رعاتها (أو صفة لجمع عذوف، أي: كل نوع ضامر؛ ونظيره ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾)<sup>(4)</sup>، فإن كافر نمت لمحدوف مفرد لفظاً مجموع معنى، أي: أول فريق كافر) لأن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة وجب مطابقتها لصاحبه في الإفراد والثنائية والجمع ولم يطابق هنا فوجب التأويل إما بما قاله، أو [بأنه في معنى الجمع]<sup>(5)</sup>، أو بأنه بمعنى لا يكن كل واحد منكم أول كافر [به]<sup>(6)</sup> كقولك: كسانا حلة (ولولا ذلك) التأويل (لم يقل كافر بالإنفراد) هذا على رأي الجمهور<sup>(7)</sup>، [وأجاز بعضهم المطابقة وعدمها]<sup>(8)</sup>.

(واشكل من الآيتين) اسم تفضيل من الإشكال، ومجيئه من باب أفعل قياس عند سيويه، وسماعي عند غيره<sup>(9)</sup>، ونقل المبرد والأخفش جواز بنائه من

(1) في نس لا إته.

(2) آل عمران: 113.

(3) الحج: 27.

(4) البقرة: 41.

(5) في نس بأن كافرأ في معنى الجمع أي أول من كفر.

(6) ساقط من نس.

(7) قال ابن عادل: وأجاز المبرد أفرادها مطلقاً وإن كانت مشتقاً فالجمهور أيضاً على وجوب المطابقة للباب في علوم الكتاب 15/2.

(8) في نس وقال الرضي: وإذا أضيفت أفعل إلى نكرة يجوز إفراد الصفة وإن كان صاحب أفعل مثني أو مجموعاً، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾. وانظر شرح الكافية 317/2.

(9) قال الرضي: وهو عند سيويه: قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع... وهو عند غيره سماعي مع كثرة شرح الكافية 433/4، وانظر اللباب في علوم الكتاب 14/2.

جميع الثلاثي المزيد فيه قياساً، قال الرضي: وليس بوجه لعدم السماع<sup>(1)</sup>، (قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَّا يَسْمَعُونَ﴾)<sup>(2)</sup> وإنما كان أشكلَ منهما؛ لأن شيطاناً مفرد لفظاً ومعنى غير صفة لمخدوف، بخلاف أمة، وضامر<sup>(3)</sup>، (ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنتره) فإنه يحتمل الشذوذ بخلاف الآية، قيل: هذا تحامل عجيب، بل الظن بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها فإن ذلك كله مذكور في الكشف<sup>(4)</sup>، (ودفع بأن معناه أنه لم يظفر بها)<sup>(5)</sup> اعتراضاً على ابن مالك؛ لأنها محاب عنها، لا إنه لم يطلع عليها<sup>(6)</sup>.

(والجواب عنها أن جملة لا يسمعون مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين) [أرد]<sup>(7)</sup> استئنافاً نحوياً كما صرح به في الباب الثاني مقتضياً أثر صاحب الكشف، نعم لو [أريد]<sup>(8)</sup> أنه بعد الحفظ صح جعله استئنافاً بيانياً كما قال البيضاوي<sup>(9)</sup>، إشارة إلى رد ما في الكشف أنه لا يصح الاستئناف؛ لأن سائلاً لو سأل: لم تحفظ من الشياطين؟، فاجيب أنهم لا يسمعون/ لم يستقم<sup>(10)</sup>، وعن 170/ب اتفى أثره الحلبي<sup>(11)</sup> قال: وقد وهم أبو البقاء فجوز أن تكون صفة وأن تكون حالاً وأن تكون مستأنفة؛ فالأولان ظاهرا الفساد، والثالث إن عني به الاستئناف

(1) شرح الكافية 4/ 433.

(2) الصافات: 7، 8.

(3) في س' بإضافة: فإنهما مفردان لفظاً مجموعان معنى فيتأني التأويل فيهما دونه.

(4) في س' بإضافة: وهو نصب عينه. والقول للدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 2/ 24.

(5) في س' ودفع بأن المراد أن أبا حيان لم يظفر بها.

(6) قاله الشعي انظر النصف من الكلام 2/ 24.

(7) في س' يريد.

(8) في س' أراد.

(9) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 143.

(10) في س' بإضافة: ذلك لأن السؤال لا يلزم أن يكون بما ذكره، بل الظاهر عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم.

وانظر الكشف 3/ 670.

(11) في س' بإضافة: حيث.

البياني فهو فاسد أيضاً، وإن أراد الانقطاع<sup>(1)</sup> فهو صحيح<sup>(2)</sup>، (لا صفة لكل شيطان) جمع على معنى كل كما قال أبو البقاء<sup>(3)</sup>، (ولا حال منه إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع)<sup>(4)</sup>، قيل: إذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استئنافاً وصفة وحالاً مقدرة<sup>(5)</sup>، (وحيث) أي: حين إذا كان لا يسمعون استئنافاً نحوياً دون صفة وحال، (فلا يلزم عود الضمير إلى كل، ولا إلى ما أضيف إليه) لعدم الحاجة إلى ربط بالضمير، (وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام) أي: من بعضه<sup>(6)</sup>؛ [فإن الجمع مستفاد]<sup>(7)</sup> من كل شيطان، لا من الكلام بجملته، ومن دأب المصنف أن لا يستصوب قول السلف مع موافقته إياهم في بعض المواضع، منه قوله: عند اسم الحضور، والصواب اسم لمكان الحضور كما مر<sup>(8)</sup>.

(وإن كانت كل مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، نحو: كلهم قائم، أو قائمون، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾<sup>(9)</sup> فإن في آتية، وآتية مراعاة جانب اللفظ، وفي أحصاهم وعدهم مراعاة<sup>(10)</sup> المعنى، ثم [التمثيل]<sup>(11)</sup> بالآية إنما يصح على ما جوزه أبو

(1) في س: بإضافة: على ما قلته.

(2) الدار المصون 496/5 وانظر التبيان 301/2.

(3) قال أبو البقاء: لا يسمعون جمع على معنى كل التبيان 301/2.

(4) في س: بإضافة: علة لعدم صحتها.

(5) في س: بإضافة: وسأني الكلام في الباب الثاني.

والقول للدامي انظر قوله في المنصف من الكلام 24/2.

(6) في س: بإضافة: على حذف المضاف.

(7) في س: لأن المستفاد.

(8) انظر ص 229 من هذا البحث.

(9) مريم: 93 - 95.

(10) في س: بإضافة: جانب.

(11) في س: فتمثله.

حيان أن من موصولة<sup>(1)</sup>، لا على قول الزخشي: [من]<sup>(2)</sup> موصوفة؛ لأنها وقعت بعد كل نكرة وقوعها بعد رُب<sup>(3)</sup> في قوله:

رُبُّ مَنْ انْضَجَتْ غَيْظاً صَدْرُهُ

(4) .....

(والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها) قيل: وقع في صحيح البخاري [في باب الاقتداء بسنة ﷺ]<sup>(5)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ﴿كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى﴾<sup>(6)</sup>، فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة إلى معرفة غير مفرد<sup>(7)</sup>، (لحمو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(8)</sup> الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿لِرَاعِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ﴾<sup>(9)</sup> الحديث، وقوله عليه الصلاة

(1) قال أبو حيان: بعد نقل كلام الزخشي والأولى جعلها موصولة، لأن كونها موصوفة بالنسبة إلى الموصولة قليل البحر 2206.

(2) في نسأها.

(3) الكشف 129/3.

(4) صدر بيت من الرمل عجزه:

فَدَثْمُشِي لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعِ

وهو لسويد بن أبي كاهل منسوب له في شرح شواهد المنني 740/2، الدور 188/1، أساس البلاغة (خرع) 398، ويلا نسبة في البحر المحيط 220/6، الممع 349/2، شرح الفصل لابن يعيش 11/4.

(5) في نس في كتاب الاعتصام بالسنة.

(6) هذا جزء من حديث تمامه في البخاري رحم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا يا رسول الله ومن أبى، قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى رضي الله عنه صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسن رسول الله ﷺ 139/8.

(7) قاله الدماميني انظر قوله في المتصف من الكلام 24/2.

(8) مريم: 95.

(9) هذا جزء من حديث طويل في صحيح مسلم رحم عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما روي عن الله تبارك وتعالى أنه قال: يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا يا عبادي كللكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كللكم جائع إلا من أطعته فاستطعموني أطعمكم... رضي الله عنه صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم 112/6 - 113.

والسلام: ﴿لِكُلِّ النَّاسِ يَذُو فَبَاحٍ نَفْسَهُ فَمَعْنَاهَا أَوْ مَوْبِقُهَا﴾<sup>(1)</sup>، ﴿وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ﴾<sup>(2)</sup>، ﴿وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ﴾<sup>(3)</sup> ومن ذلك<sup>(4)</sup> ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾<sup>(5)</sup> [فإنه أفرد الضمير في خبر كل حلاً على لفظها]<sup>(6)</sup>، (وفي الآية حذف مضاف، وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ) وهو المكلف الذي يدل عليه النهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾<sup>(7)</sup>، فإن تكليف لا بد له من مكلف، لكن الظاهر حيث ذكر كل أولئك كنت عنه مسؤولاً [لكنه]<sup>(8)</sup> التفت إلى الغيبة، (أي: أن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه، وإنما قدرنا المضاف) وهو أفعال، (لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها وإنما لم [نقدر]<sup>(9)</sup>) [أي]<sup>(10)</sup>: نحن، وقيل: على صيغة الغائب المجهول<sup>(11)</sup> ضمير كان راجعاً لكل لثلاث يخلو مسؤولاً عن ضمير (هو نائب فاعله)<sup>(12)</sup>، (فيكون حيث بدأ مسنداً إلى عنه) [ضرورة] أن فعل الجارحة لا يستل، وإنما يستل 1/171

(1) في صحيح مسلم هـ عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: الطهور شرط الإيمان كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها هـ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء 81/3

(2) في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: ألا كلكم راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم... ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته هـ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإمامة، باب فضيلة الأمير العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية، 168/12.

(3) في صحيح مسلم هـ عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال: ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد... هـ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع 163/4.

(4) في س بإضافة: أي من مراعاة جانب اللفظ في كل المضافة إلى المعرفة قوله تعالى.

(5) الإسراء: 36.

(6) ساقط من س.

(7) الإسراء: 36.

(8) في س إلا أنه.

(9) في المعنى يقدر.

(10) ساقط من س.

(11) انظر المصنف من الكلام 24/2.

(12) في س نائب ماب فاعله.

عنه<sup>(1)</sup>، [لكن جوز أبو البقاء أن يسأل عن المجاز، وجعل الضمير في مسئولا لكل<sup>(2)</sup>، (كما توهم بعضهم) يعني: [الزغشري]<sup>(3)</sup>، وغلطه أبو البقاء<sup>(4)</sup> وتبعه البيضاوي<sup>(5)</sup> والمصنف حيث قال: (ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما) واجيب بأن المانع عن ذلك التباسه بالمبتدأ، والمجرور بالحرف لا يلتبس بالمبتدأ، وبأنه ليس بفاعل حقيقة بل مفعول، وبأنه مرتفع بمضمير يفسره الظاهر، إما لاستتار الضمير فيه بعد حذف الجار، أو لجواز إخلاء المفسر عنه، [وقد نص رضي على جواز خلوص اسم الفاعل والمفعول عنه]<sup>(6)</sup>، كما قال التفتازاني في قوله تعالى ﴿إِنْ أَمَرْتُ هَٰذَا﴾<sup>(7)</sup>: «إِنْ هَلَكَ مفسر غير مقصود، وربما يدعى أنه لا ضمير فيه لأنه تفسير للفعل فقط<sup>(8)</sup>، (وإما) ﴿لَقَدْ أَخْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَذَابًا﴾<sup>(9)</sup> (فجملةً اجيب بها القسم، وليست خبراً عن كل)؛ لأن الماضي إذا صدر بكقَدْ [كان]<sup>(10)</sup>

(1) ما بين المكونين ذكر في س' مقدماً بعد قول المؤلف: نائب فاعله.

(2) في س' كالمغضوب في غير المغضوب عليهم، كذا قيل، وفيه أنه يجوز أن يسأل على المجاز، ولهذا جعل أبو البقاء الضمائر الثلاثة وتبعه القاضي حيث ثلاثتها ضمير كل، أي: كان كل واحد منها مسئولا عن نفسه، يعني بما فعل به صاحبه. قال أبو البقاء: وأسم كان يرجع إلى كل، والهاء في عنه ترجع إلى كل أيضاً، وعن يملن يستولن، والضمير في مسئولا لكل أيضاً؛ والمعنى: إن السمع يسأل عن نفسه على المجاز البيان في إعراب القرآن 2/ 83، وانظر الباب في علوم الكتاب 2/ 285.

(3) في س' صاحب الكشف.

(4) قال الزغشري: وعنه في موضع الرفع بالفاعلية، أي: كل واحد منها كان مسئولا عنه فمستولا مسند إلى الجار والمجرور كالمغضوب في قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾... الكشف 3/ 19.

(5) قال أبو البقاء بعد نقل كلام الزغشري: وهذا غلط لأن الجار والمجرور بقاء مقام الفاعل إذا تقدم الفعل أو ما يقوم مقامه... التبيان في إعراب القرآن 2/ 83.

(6) قال البيضاوي: وقيل: 'ستول' مسند إلى عنه لقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ والمعنى يسأل صاحبه عنه وهو خطأ لأن الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم... أنور التنزيل وأسرار التأويل 2/ 302.

(7) ما بين المكونين ذكر في س' متأخراً بعد قول المؤلف: للفعل فقط. قال رضي: لكن ليس في مسئولا المفسر ضمير وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول شرح الكافية 1/ 216.

(8) النساء: 176.

(9) حاشية الكشف للتفتازاني اللوحة 168/ ب.

(10) مريم: 94.

(10) في س' يكون.

جواباً له، [وليست خبراً عن كل]<sup>(1)</sup>، (وضميرها راجع لنعم؛ لا لكل؛ ومن معناها الجمع) فيصح عودهم إليها.

[وإن]<sup>(2)</sup> قطعت عن الإضافة لفظاً؛ فقال أبو يان: يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلُّ يَغْمَلُ عَلَى شَاكِلَتَيْهِ﴾<sup>(3)</sup>، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾<sup>(4)</sup>، ومراعاة المعنى<sup>(5)</sup>، نحو: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾<sup>(6)</sup> والصواب أن المقدر يكون مفرداً نكرة؛ فيجب الأفراد كما لو صرح بالمفرد (وهذا ما نص عليه ابن مالك)<sup>(7)</sup>، لا على ما ظهر له: من أن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الأفراد، أو إلى المجموع وجب الجمع؛ ولهذا لم يأت هذا التفصيل هنا، (ويكون جمعاً معروفاً فيجب الجمع) ولا يكون غير هذين، (وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب [الأفرادان]<sup>(8)</sup>) وصلية، والمراد بالمعرفة الجمع المعروف، لا المفرد المعرب؛ فإنه إذا قيل: كلٌّ وقدر كلهم وجب أن يقال: كل جاءوا بجمع الخبر، وإذا ذكر ضميرهم وجب أفراد الخبر كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾<sup>(9)</sup>، (ولكن فعل ذلك) أي: وجب الأفراد عند تقدير ما أضيف إليه مفرد، ووجوب الجمع عند تقديره جمعاً (تنبيهاً على حال المحذوف فيهما) أي: في المفرد المنكر والجمع المعروف، أما التنبيه على المحذوف المعروف فظاهر، وأما على المنكر فبأن لا يجوز أن يكون المحذوف مفرداً معرفة، ومن لم يتنبه لهذا قال: فأين التنبيه على المحذوف المنكر<sup>(10)</sup>، مع أنه لا

(1) ساقط من نس.

(2) في المعنى فإن.

(3) الإسراء: 84.

(4) العنكبوت: 40.

(5) الانشاف 516/2.

(6) الأنفال: 54.

(7) في نس هذا على رأي الجمهور.

(8) في المعنى الأفراد.

(9) مريم: 95.

(10) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 219 - ب.

تفاوت بينه وبين المذكور (فالأول نحو: «كُلُّ يَغْمَلُ عَلَى شَاكِلَيْهِ»<sup>(1)</sup>، «كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ»<sup>(2)</sup>، «كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ»<sup>(3)</sup>؛ إذ التقدير كل أحد<sup>(4)</sup>، والثاني: نحو: «كُلُّ لَهُ قَانِثُونَ»<sup>(5)</sup>، «كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ»<sup>(6)</sup>، «وَكُلُّ آتَوْهُ ذَاخِرِينَ»<sup>(7)</sup>، «وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ»<sup>(8)</sup>؛ أي: كلهم) وفي كلامه رد على ابن الحاجب حيث قال: إن ذكر ما أضيف إليه كل فالإخبار بالمفرد في الأكثر، نحو: «وَكُلُّهُمْ آتِيَهُ»، وإلا فبالجمع تنبيهاً عليه بخصوصية اللفظ الدال على الجمع، وإن كانت كل تشعر بذلك<sup>(9)</sup>، نحو: «كُلُّ آتَوْهُ ذَاخِرِينَ».

(مسألتان الأولى: قال البيانين: إذا وقعت كل في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد) قال الخطيب<sup>(10)</sup>: وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض أو تعلقه به<sup>(11)</sup>، قال التفزازاني: لو قال ثبوت الحكم ليشمل ما إذا الخبر جامداً، نحو: «ما كل سوداء ثمرة»<sup>(12)</sup> / «لكان أحسن»<sup>(13)</sup>، [وكان]<sup>(14)</sup> المصنف أراد بال فعل اللغوي<sup>(15)</sup> فيشمل 171/ب الوصف، وبالثبوت مجرد التعلق فيشمل ما إذا كان كل مفعولاً للفعل والوصف، نحو: «ما أنا ضارب كل رجل، ولو قال: أفادا الثبوت لكان أحسن، [ثم]<sup>(16)</sup>

(1) الإسراء: 84.

(2) البقرة: 285.

(3) النور: 41.

(4) في س' بإضافة: علة لوجود أفراد الضمير.

(5) البقرة: 116، الروم: 26.

(6) الأنبياء: 33.

(7) النمل: 87.

(8) الأنفال: 54.

(9) انظر أمالي ابن الحاجب 2/ 781.

(10) في س' بإضافة: توجه النفي إلى الشمول خاصة.

(11) التخليص في علوم البلاغة 35.

(12) انظر مجمع الأمثال 2/ 281.

(13) المطول 279.

(14) في س' لعل.

(15) في س' بإضافة: الاصطلاحي.

(16) في س' ولا ينتهي أي.



عبارته توهم وقوع كل بعد أداة النفي والأحسن [أن يقول]<sup>(1)</sup>: إذا أخرت عن أداته بلا فصل سواء كانت معمولة [لها]<sup>(2)</sup> أولاً، أو جعلت معمولة للفعل المنفي، (كقولك: ما جاء كل القوم) في الفاعل، (ولم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر [وإنما غير]<sup>(3)</sup> ما إلى لم لقوله: (وكل الدراهم لم آخذ) لأن معمول ما<sup>(4)</sup> لا يتقدم عليها.

(وقوله):

مَا كُلُّ رَأْيٍ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ .....<sup>(5)</sup>

مصراع من البسيط فكلأ فيه معمول لنفي في لغة دون لغة، ([وقوله]<sup>(6)</sup>:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَذُرُّهُ .....<sup>(7)</sup>

صدر بيت من البسيط [للمتني]<sup>(8)</sup> عجزه:

تَجْرِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّنُّ

(1) في نس أن يدفعه بأن يقول.

(2) ساقط من نظ.

(3) في نس وغير.

(4) في نس بإضافة: بعدما.

(5) صدر بيت من البسيط عجزه:

إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مَشْكَالٌ فَخِفْ

وهو لأبي العتاهية في ديوانه 2/3، ويلا نسبة شرح أبيات الخفي 4/35، المصح 2/449، الدرر 2/238، دلائل الإعجاز 284.

(6) والشاهد فيه: أن النفي هنا سلب المصوم وقد جاءت كل في حيز النفي.

(7) البيت لأبي الطيب المتني في ديوانه 305، الإيضاح في علوم البلاغة 2/76، شرح أبيات الخفي 4/237، ويلا نسبة في دلائل الإعجاز 284.

(8) والشاهد فيه: أن النفي هنا سلب المصوم وقد جاءت كل في حيز النفي.

والمروي رفع كل، وجوز ابن جني نصبها على الاشتغال<sup>(1)</sup>، أي: ما يدرك كل ما يتمنى، فعلى هذا لا يكون مثلاً لما أخرت عن النبي بلا فصل، والسُّنُنُ بضمّتين جمع سُنينة وصاحبها سُنَّان كما في القاموس<sup>(2)</sup>، [ونسبة]<sup>(3)</sup> الاشتهاه إليه مجاز.

(وإن وقع النفي في حيزها) بأن قدمت عليه لفظاً ولم تقع معمولة للنفي (اقتضى السلب عن كل فرد) مما أضيفت إليه، (كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو الـدين)<sup>(4)</sup> اسمه الخريقان، وقيل: عمرو بن عبد، سُمِّيَ بذلك لأنه كان يعمل بـكلتا يديه أو لطول يديه<sup>(5)</sup>، ([أنسيت] بناء الخطاب، (أم قصرت الصلاة)<sup>(6)</sup> فاعل قصرت، هذا مقول [قوله]<sup>(7)</sup>، [ومقول]<sup>(8)</sup> قول النبي عليه الصلاة والسلام: ﴿كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ﴾<sup>(9)</sup> أي: لم يثبت النسيان ولا القصر، وفيه إشكال، وهو أنه كيف صدر عن معدن الصدق ما لم يطابق للواقع؟، وأجاب السيد الشريف بأن المراد كل ذلك لم يكن في ظني، [وقال صاحب الأطول]<sup>(10)</sup>: لا يبعد أن يقال: إن النسيان ليس منه عليه الصلاة والسلام؛ ولهذا أمرنا بأن لا

(1) انظر قول ابن جني في المصنف من الكلام 24/2.

(2) انظر القاموس المحيط (س. ف. ن) 265/2.

(3) في س. وإستاد.

(4) في س. بإضافة: هو من بني سليم.

(5) انظر الإصابة 44/3.

(6) في س. أنسيت يا رسول الله أم قصرت الصلاة.

(7) في س. قول ذي الدين.

(8) ساقط من ن.

(9) في صحيح مسلم قال: «سمعت أبا هريرة يقول: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فلم يركعتين، فقام ذو الدين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: كل ذلك لم يكن فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله! فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: أصدق ذو الدين؟ فقالوا: نعم يا رسول الله! فقام رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم» صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له 57/5.

(10) في س. وقال بعض المحققين.

نقول: نسيت، بل نُسيت على صيغة المجهول من التفعيل<sup>(1)</sup>، ثم هذا الترديد مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان، وإلا لزاد أم سهوت، (وقول أبي النجم) فضل بن قدامة العجلي:

(قَدْ أَصْنَبْتُ أَمْ الْخِيَارُ تُدْعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ<sup>(2)</sup>)

مطلع قصيدة مرجزة، قال الخطيب: الاحتجاج بالحديث من وجهين: أحدهما: أن السؤال بـ"أَمْ" عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام، فجوابه إما بالتعيين، أو بنفي كل منهما، وثانيهما: ما روي أنه لما قال عليه الصلاة والسلام ﴿لَمْ يَكُنْ﴾<sup>(3)</sup>، قال ذو الـيدين: بعض ذلك قد كان، والإيجاب الجزئي تقيضه السلب الكلي<sup>(4)</sup>، وأما شعر أبي النجم فلأنه فصيح، والشائع في مثل قوله نصب كل، وليس فيه ما يكسر به وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيداً لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الشائع إلى الرفع المحتاج إلى تقدير الضمير من غير ضرورة، [واعترض]<sup>(4)</sup> بأنه مضطر فيه إلى الرفع؛ إذ لو نصبها / 172 لجعلها مفعولاً وهو ممتنع؛ لأن لفظة كل إذا أضيفت إلى المضمّر لم تستعمل في كلامهم إلا تأكيداً أو مبتدأ<sup>(5)</sup>، وفيه بحث أما أولاً فلأن<sup>(6)</sup> المراد بالضرورة الشعرية ومنعها لا يتأفي ثبوت الضرورة من وجه آخر، [وأما ثانياً فلأن ذلك هو

<sup>(1)</sup> الأطول 402/1.

<sup>(2)</sup> الرجز لأبي النجم في شرح أبيات سيوية 14/1 شرح شواهد المغني 544/2، الكتاب 85/1 ويلاحظ لي

الخصائص 1/299 المجمع 1/317 الأمل في الشجرة 8/1، الدرر 20/1.

والشاهد فيه: تقدم كل على النفي وهذا يقتضي أن يكون لعموم السلب عن كل فرد.

<sup>(3)</sup> الإيضاح في علوم البلاغة 2/77.

<sup>(4)</sup> في س' واعترض التنازلي.

<sup>(5)</sup> المطول 281.

<sup>(6)</sup> في س' وقد يجاب بأن.

الغالب كما مر<sup>(1)</sup>، وما قيل: إن لفظ الشائع يدل على جواز الرفع في مثل: زِيداً ضربت، والمذكور في معنى اللبيب<sup>(2)</sup> امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيشة العامل للعمل وقطعه عنه، ففيه أن صاحب المغني صرح بأنه ربما خولف عنهما في ضرورة، أو قليل من الكلام<sup>(3)</sup>، كقوله: وقوله:

وخالـد يحمـد ساداتنا .....  
كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ .....

من صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر<sup>(5)</sup> ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾<sup>(6)</sup>. (وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُجِبُّ كُلَّ مَحْتَالٍ فَخُورٍ﴾<sup>(7)</sup>) قال الشيخ عبد القاهر: إذا تأملنا وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن<sup>(8)</sup> [ورد]<sup>(9)</sup> التفتازاني: بأننا نحمده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كهذه الآية، فالحق أن

(1) في سنن رابضاً أن ما ذكره أكثر؛ إذ قد يجوز قليلاً كما تقدم في قوله: فيصدر عنه كلها وهو نامل.

(2) في سنن بإضافة وغيره.

(3) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 220 - 1.

(4) صدر بيت عجزه:

بالحق ولا يحمـد بالباطل

وهو بلا نسبة في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 211 - 1.

(5) قال ابن الجوزي: واختلّفوا في ﴿كُلًّا وَعَدَ اللَّهُ﴾ فقرأ ابن عامر برفع لام وكلّ وكذا حز في المصاحف الشامية

وقرأ الباقر بالنصب وكذا هو في مصاحفهم النشر في القراءات العشر 2/ 287.

(6) النساء: 95، الحديد: 10.

(7) الحديد: 23.

(8) انظر قول الشيخ عبد القاهر في المطول 279.

(9) في سنن ورده.

هذا الحكم أكثرى لا كلي<sup>(1)</sup>، واعتذر عنه [صاحب الأطول]<sup>(2)</sup> بأن نفسي الحجة كتابة عن البغض، فكلمة كل ليست معمولة للفعل المنفي فيها<sup>(3)</sup>.

(وقد صرح الشلوين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه قيل: هذا مقتضي ما قاله سيويه<sup>(4)</sup> عند إنشاد قول أبي النجم من أنه ضعيف، وهو بمنزلة في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك الماء، كأنه قال: غير مصنوع<sup>(5)</sup>، وكأن المنصف لم يطلع عليه، وإلا لنقله [عنه]<sup>(6)</sup>، قلت: بل اغتر [باعتراض]<sup>(7)</sup> ابن الحاجب عليه في الإيضاح بأن كلاً إذا أُضيفت إلى المضمر لم تستعمل إلا تأكيداً أو مبتدأ، ولو نصبها لاستعملها مفعولاً، وذلك لا يجوز<sup>(8)</sup> فتأمل، [ورده]<sup>(9)</sup> (الشلوين علي ابن أبي العافية) محمد بن عبد الرحمن الأزدي مات بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخسمائة<sup>(10)</sup>؛ [إذ زعم أن بينهما فرقاً] بأنه لو نصب لم يكن عموماً، فلا يكون فيه إنكار الذنب بجملة قال أبو حيان: وهذا ليس له وإنما هو للخليل<sup>(11)</sup>، (والحق ما قال)<sup>(12)</sup> البيانيون، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يُعول عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذا دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً).

(1) انظر المطول 279.

(2) في سبب بعض المحققين.

(3) الأطول 1/ 401.

(4) في سبب بإضافة: في الكتاب.

(5) انظر المنصف من الكلام، 2/ 25 الكتاب 85.

(6) ساقط من سبب.

(7) في سبب بما اعتراض.

(8) انظر قول ابن الحاجب في المطول 281.

(9) في المنفي: ورد.

(10) انظر بنية الوعاة 1/ 154 - 155.

(11) قال أبو حيان: هكذا نقل الخليل عنهم وإلى الفرق بين الرفع والنصب في قوله: كله لم أصنع ذهب ابن أبي

العافية وقال الأستاذ أبو علي لا فرق بين الرفع والنصب إلا ارتشاف 2/ 615.

(12) في المنفي قاله.

[الثانية<sup>(1)</sup>] كل في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رُزِقُوا قَالُوا﴾<sup>(2)</sup>  
 (منصوبة على الظرفية باتفاق) قال الرضي: ولنا نرتكب بناءه على الفتح لكون  
 الإضافة كلا إضافة، وجمي ما الكافة لتكف كلاً عن اقتضاء المفرد، ويضاف  
 إلى الجملة، ولما فيه من العموم اشتد مشابهته لكلمة الشرط فلم يدخل إلا على  
 الفعلية<sup>(3)</sup>، (وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل: ﴿قَالُوا﴾ في الآية،  
 وجاءتها الظرفية من جهة ما) إنما قال كذلك لأن ما أقرب السبين إلى ذلك،  
 وقيل: فيه تسامح فإن الظرفية إنما جاءت من جهة نيابة ما المصدرية وصلتها عن  
 الوقت<sup>(4)</sup>؛ (فإنها محتملة لوجهين) بل لثلاثة أوجه/ كما مر:  
 172/ب

(أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرية والجملة بعده صلة له، فلا عمل لها،  
 والأصل كل) وقت (رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بـ ما والفعل، ثم أنبأ عن  
 الزمان، أي: كل وقت رزق) قيل: ذكر كل هنا مستدرك لأن ما بعد أي تفسير  
 للزمان الذي ناب عنه ما والفعل بعد كل<sup>(5)</sup>، وفيه أن المراد [بيان]<sup>(6)</sup> بجمي الظرفية  
 لكل (كما أنيب عنه المصدر الصريح في جنتك خفوق النجم).

(والثاني: أن يكون اسماً نكرة بمعنى وقت؛ فلا يحتاج على هذا إلى تقدير  
 وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد منها،  
 أي: كل وقت رزقوا فيه.

(ولهذا الوجه<sup>(7)</sup> متباعد وهو ادعاء حذف) عائد (الصفة وجوباً [فإنه]<sup>(8)</sup> لم  
 يرد مصرحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضُعِف قول أبي الحسن

(1) في س' المسألة الثانية.

(2) البقرة: 25.

(3) شرح الكافية 4/ 141.

(4) قاله الدمامي انظر قوله في المتصف من الكلام 2/ 26.

(5) المتصف من الكلام 2/ 26.

(6) في س' إثبات.

(7) في س' بإضافة: الثاني معنى.

(8) في المخفي حيث.

في نحو: أَعْجَبَنِي مَا قَمَتَ إِنْ مَا اسْمٌ<sup>(1)</sup>، والأصل: ما قمته، أي: القيام الذي قمته، وقوله في يَأْيُهَا الرَّجُلُ: إِنْ آيَاً موصولا والمعنى: يا من هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يُلَفَّظَ بهما قط<sup>(2)</sup> [وهذا]<sup>(2)</sup> علامة وجوب الحذف، فيوجب وجوب حذف العائد إلى الموصول، (وهو) أي: ادعاء وجوب حذف العائد (مُبَعَّدٌ عِنْدِي) أيضاً لقول سيبويه في نحو: سُرْتُ طَوِيلًا، وَضُرِبْتُ زَيْدًا كَثِيرًا: إِنْ طَوِيلًا بِكسر إِنْ مَقُولٌ قول سيبويه، ويفتحها بدل منه، (وكثيراً حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي: سِرُّهُ وضربته، أي: السِرُّ والضرب؛ [لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط]<sup>(3)</sup>).

فإن قلت: فقد قالوا: وَلَا سَيِّمًا زَيْدًا بِالرَّفْعِ) على أنه خبر<sup>(4)</sup> محذوف هو عائد الصلة إِنْ قَدَّرْنَا موصولة، وعائد الصفة إِنْ [قَدَّرْنَا]<sup>(5)</sup> موصوفة، (ولم يقولوا قط: وَلَا سَيِّمًا هو زَيْدًا) وهذا يدل على أنه لَا يَعْدُ في [حذف العائد وجوباً]<sup>(6)</sup>.

(قلت هي) أي: لاسيماً (كلمة واحدة شذوا) أي: انفرد أهل اللسان (فيها بالتزام الحذف ويؤنسك) أي: يدفع الوحشة عنك (بذلك) [الحذف في لاسيماً زَيْدًا]<sup>(7)</sup> (أَنَّ فِيهَا شَذَوْنِ آخَرِينَ) فَإِنَّ الشاذ يؤنس بالجاز: [إطلاق ما على الواحد عن يعقل] فَإِنَّ مَا لغير العقلاء مفرداً أو جمعاً، (وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة) وأما مع طولها فلا شذوذ كقوله تعالى: ﴿الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>(8)</sup>.

(1) قال ابن قاسم: وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَابْنُ السَّرَاجِ وَجَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ... فَتَقَطَّرَ إِلَى ضَمِيرٍ، فَإِذَا قُلْتُ يَعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ فَتَقْدِيرُهُ... عِنْدَ الْأَخْفَشِ الصَّنْعُ الَّذِي صَنَعْتَهُ وَرَدَ عَلَيْهِ... الْجَنَسُ الدَّاهِي 332، وانظر معاني القرآن 39/1.

(2) في نَسْ وَعَدَمُ التَّطَقُّقِ بِهِمَا.

(3) إِضَافَةٌ مِنَ الْمَعْنَى.

(4) فِي نَسْ إِضَافَةٌ: لِلضَّمِيرِ.

(5) فِي نَسْ قُدْرَتِ.

(6) فِي نَسْ حَذْفُ عَائِدِ الْمَوْصُولِ أَوْ الْمَوْصُوفِ.

(7) سَاقِطٌ مِنْ نَسْ.

(8) الزخرف: 84.

(وللوجه الأول مقربان: كثرة مجيء الماضي بعدها) يعني: بعد كَلِمًا  
بسبب الاستقراء، فسقط ما قيل: كيف يكون هذا مقرباً مع أَنَّ مَا المصدرية  
توصل بالفعلية أيضاً مطلقاً سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً، ولا مزية للأول  
على الثاني باعتبار الكثرة<sup>(1)</sup>، ولا يدفعه ما قيل: بل له مزية؛ لأن الشيء الذي  
يزدد بين أمرين، أحدهما أكثر من الآخر يكون حملاً على الأكثر أقرب<sup>(2)</sup>، (لحمو:  
﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ﴾<sup>(3)</sup>، ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْا فِيهِ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿وَكُلَّمَا  
مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قُوَيْهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾<sup>(5)</sup>، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ  
جَعَلُوا﴾<sup>(6)</sup>، (و المقرب الثاني: (أَنَّ مَا المصدرية التوقيفية<sup>(7)</sup> شرط من حيث المعنى)  
كما أن كَلِمًا كذلك (فمن هنا) أي: لأجل أن كَلِمًا شرط في المعنى (احتيج إلى  
جلبتين إحداها مرتبة على الأخرى، ولا يجوز أن تكون) [أي]<sup>(8)</sup>: مَا في كَلِمًا  
(شرطية) / أي: من أسماء الشرط (مثلها في مَا تفعل أفعل لأمرين) فالأول: (أَنَّ  
تلك) أي: مَا الشرطية (عامة فلا تدخل عليها أداة العموم) قيل: هذا ممنوع؛ إذ لا  
نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم<sup>(9)</sup>، ولك أن  
تقول مراده: أن عدم المجوز<sup>(10)</sup> مجموع الأمرين لا كل واحد منهما، كيف  
[وجوز]<sup>(11)</sup> كونها موصوفة مع أنها من صيغ العموم، ([وأنها]<sup>(12)</sup>) أي: مَا

<sup>(1)</sup> قاله الدمامي انظر قوله في المنتصف من الكلام 26/2.

<sup>(2)</sup> المصدر السابق.

<sup>(3)</sup> النساء: 56.

<sup>(4)</sup> البقرة: 20.

<sup>(5)</sup> هود: 38.

<sup>(6)</sup> نوح: 7.

<sup>(7)</sup> في س: بإضافة: أي: الثانية مع صلتها عن الزمان.

<sup>(8)</sup> ساقط من س.

<sup>(9)</sup> في س: بإضافة: كالذي والتي ومن.

والقول للدمامي انظره في المنتصف من الكلام 26/2.

<sup>(10)</sup> في س: بإضافة: لكون مَا شرطية.

<sup>(11)</sup> في س: وقد جوز.

<sup>(12)</sup> في س: والأمر الثاني أنها.



الشرطية (لا ترد بمعنى الزمان) وفي كلاً معنى الزمان بالاتفاق، فلا يمكن حل ما فيها على الشرطية (على الأصح) احتراز به عما قال الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك: أن ما الشرطية زمانية<sup>(1)</sup>.

(وإذا قلت: كلما استدعيتك فإن زرتني فعبدني حر فكل منصوبة أيضاً على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بجر المذكور في الجواب)، والتقدير: عبادي حر كلما استدعيتك، وليس هذا من باب الاشتغال، بل من قيل قوله تعالى: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(2)</sup>؛ فلا يشترط صحة عمله فيما قبله، فإن الزاهدين يفسر العامل في الظرف المقدم عليه مع امتناع عمل ما بعد الموصول فيما قبله؛ ولهذا قال: (وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء، وإنّ ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلده الأبيدي<sup>(3)</sup>) على بن محمد، قال أبو حيان: كان أحفظ من رأيناه لعلم العربية<sup>(4)</sup>، مات بغرناطة سنة ثمانين وستمائة<sup>(5)</sup>، وأبنة بالمهملة كثيرة بلدة بالأندلس كما في القاموس<sup>(6)</sup>: (إن كلاً في ذلك مرفوعة

(1) قال ابن مالك: وقد ترد ما ومهما ظرف زمان التسهيل 136، وانظر الإيضاح 251، والبيان في إعراب القرآن 40/1.

- وأبو شامة هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي العلامة الحجة الحافظ، صاحب الفنون، قرأ على السخاوي وعلى أبي القاسم بن علي وغيرهما، وروى عنه شرف الدين الفزاري، وإبراهيم بن فلاح الإسكندري وغيرهما، من تصانيفه إيراد المعاني في شرح الشاطبية، الوصول في الأصول، مختصر تاريخ ابن عساكر وغيرهما (ت 665 هـ).

انظر غاية النهاية 365/1، بغية الوعاة 77/2، شذرات الذهب 318/5، الأعلام 299/3.

- وابن بري هو: أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، من علماء العربية السابيين، قرأ على محمد ابن الشنري، والجزولي وغيرهما، من تصانيفه: اللباب في الرد على ابن الحشاش، شرح شواهد الإيضاح وغيرهما (ت 582 هـ).

انظر مرآة الجنان 321/3، البلغة 167، بغية الوعاة 34/2، الأعلام 73/4 - 74.

يوسف: 20.

(3) قال أبو حيان: وزعم ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبيدي كلاً مرفوعة بالابتداء في هذه المسائل...  
الارتشاف 565/2، وانظر شرح شواهد المفني 243/4.

(4) انظر قول أبي حيان: في بغية الوعاة 109/2.

(5) انظر البلغة 217، بغية الوعاة 199/2.

(6) القاموس المحيط (أ. ب. د) 334/1.

بالابتداء وإن جعلني الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: كلُّ رجل يأتيني فله درهم، وقُدِّرا في الكلام حذف ضميرين، أي: كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدني حر بعده؛ لترط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع كل في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة<sup>(1)</sup>، وأنشد قوله:

وَتَوَلَّيْتُ كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ مَكَائِكُ مُخَمِّدِي أَوْ تُسْتَرْجِي<sup>(2)</sup>

بيت من الوافر لعمر بن الإطنابة وقبله:

أَبْتُ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بَلَائِي وَأَخَذِي الْخَمْدَ بِالثَّمَنِ الرِّيحِ  
وَأَنذَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمُشِيحِ

وقد قيل: إنه أجود ما قيل في الصبر في مواطن الحروب<sup>(3)</sup>، قال معاوية: عليكم بحفظ الشعر فقد كدت أضع رجلي في الركاب يوم صفين فما ثبت مني إلا

<sup>(1)</sup> انظر الارتشاف 566/2.

<sup>(2)</sup> البيت لعمر بن الإطنابة منسوب له في سبط اللالي 574، شرح التصريح 243/2، شرح شواهد المغني 546/2، المقاصد النحوية 415/4، شرح أبيات المغني 243/4، شرح المفصل 74/4، الكشاف 360/1، ولا نسبة في الخصائص 276/2، الارتشاف 566/2، الجمع 311/2، الخزانة 438/2. والشاهد فيه: على أن أبا حيان أنشده للرد على ابن عصفور والأبدي، خارجا عن محل البحث، لأن الكلام فيما إذا اقتصرت بالجواب ما يمنع من العمل فيما قبله كالفاء وأن:

- وعمرو هو: ابن عامر بن زيد مائة الكمي الخزرجي، شاعر جاهلي، فارس مشهور بنسبه إلى أمه.

انظر معجم الشعراء 25، سبط اللالي 1/575، الخزانة 2/438، الأعلام 5/80.

<sup>(3)</sup> شرح شواهد المغني: 1/548.

قول ابن الإطنابة، ذكره الزمخشري<sup>(1)</sup> في آل عمران، البطل الشجاع، والمشيخ المجند في الأمر من أشاح يشيح، وقولي، أي: خطابي لنفسي عطف على فاعل أبي، ومن قال: مبتداً أو الخبر مكانك تحمدي، أي: قولي هذا اللفظ<sup>(2)</sup> لم يقف على ما قبله، ولم ير ما في الكشف، أقول لها إذا جشأت - البيت، وجشأت نفسي بالجيم والمهزة نهضت، وجشأت النفس غشت، أو دارت للغثيان وارتفعت من حزن وفزع كما في القاموس<sup>(3)</sup>، ومكانك اسم فعل بمعنى: اثبت كما في التسهيل<sup>(4)</sup>، [وقيل]<sup>(5)</sup>: لا مانع من جعله ظرفاً للمقدر، وليس بنا ضرورة إلى كونه اسم فعل<sup>(6)</sup>، [وقيل]<sup>(7)</sup>: الحامل<sup>(8)</sup> على جعله اسم فعل أن معنى مكانك اثبت، لا اثبت في مكانك، ولو كان ظرفاً لاثبت المقدّر لكان معناه اثبت في مكانك، وتحمدي<sup>ب/173</sup> [مجهول]<sup>(9)</sup> مجزوم لوقوعه [بعد]<sup>(10)</sup> الطلب باسم فعل مقول لقولي. (وليس هذا مما البحث فيه، لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل) بل<sup>(11)</sup> كلاً هنا مقدماً على عامله فضلاً عن أن يمنع مانع منه؛ لأنه ظرف لقولي، وأن أبا حيان إنما أنشده شاهداً على وقوعه منصوباً فقط.

(1) الكشف 360/1.

- ومعاوية هو: ابن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أمير المؤمنين مؤسس الدولة الأموية في الشام وأحد دعاة العرب المتميزين الكبار، كان فصيحاً حليماً وقوراً، من كتاب رسول الله ﷺ (ت 60 هـ).

انظر مرة الجنان 106/1، الإصابة 573/3 - 575، شذارات الذهب 65/1، الأعلام 261/7 - 265.

(2) النصف من الكلام 26/2.

(3) انظر القاموس المحيط (ج. ش. 1) 21/1.

(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 212.

(5) في نس وما قيل.

(6) في نس بإضافة يتعجب منه. والقول للدمايني انظر قوله في النصف من الكلام 26/2.

(7) في نس وأعجب منه ما قيل.

(8) في نس بإضافة: لهم.

(9) في نس مبني للمفعول. وانظر النصف من الكلام 26/2.

(10) في نس جواب.

(11) في نس بإضافة ليس.

## [مبحث: كلا وكلتا]

(كلا، وكلتا) أصلهما عند الفراء **كُلٌّ** فخفف بحذف اللام وزيد ألف الشية ولزم حذف ثوبيهما للزوم الإضافة، قال الجوهري: هذا ضعيف عند أهل البصرة؛ لأنه لو كان مثني لوجب قلب ألفهما في النصب والجرياء مع الظاهر؛ ولأن معناهما مخالف لمعنى **كُلٌّ**<sup>(1)</sup>، وقال سيويه ألف **كُلًّا** بدل من الواو، والسيرافي من الياء، وكلتا فعلا، والألف للتانيث؛ لأن التاء لم تتمحض له؛ ولهذا جاز توسطها والجمع بينهما، وعند الجريري وزنه **فَعْلَتٌ**، والتاء زائدة<sup>(2)</sup> (مفردان لفظاً) بدليل أنه لا يقال **كُلٌّ** (مثنيان معنى) كزوج بدليل ثبوت ألفيهما في النصب والجر [مع الظاهر]<sup>(3)</sup>، ولا يمكن أن تحمل على لغة بلحارث<sup>(4)</sup>؛ لأن جميع العرب نتملها كذلك، (مضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة دالة على اثنين، إما بالحقيقة والتصيص، لمحو: **(كَلَّتَا الْجَتَيْنِ)**<sup>(5)</sup>، ولحو: **(أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا)**<sup>(6)</sup>، [أو]<sup>(7)</sup> بالحقيقة والاشتراك، لمحو: **كَلَانَا** فإن ثا مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالجاز كقوله:

إِنْ يَلْخِثِرَ وَلِلْخِثْرِ مَدَى      وَكَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ<sup>(8)</sup>

(1) الصحاح (ك. ل. ي) 2 / 1797.

(2) انظر قول سيويه والسيرافي والجريري في شرح الكافية للرضي 1 / 79 - 80.

(3) في سُنْ إِذَا أَحْبَبْنَا إِلَى الظاهر.

(4) انظر اللباب في تحرير الأنساب 231 - 232.

(5) الكهف: 33.

(6) الإسراء: 23.

(7) في المخني: وإما.

(8) البيت لعبد الله بن الزبير مَنُوب له في شرح التصريح 1 / 707، شرح شواهد المغني 2 / 549، شرح الفصل 3 / 418 شرح أبيات المغني 4 / 251، شرح التسهيل لابن مالك 2 / 343، الدرر 2 / 156، ريبلا نسبة في المصنف 2 / 423 أوضح المسالك 2 / 126.

[بيت من الكامل من قصيدة عبد الله بن الزُبَيْرِ قالها يوم أحد<sup>(1)</sup> قبل

أن يسلم أولها:

بِأَعْرَابِ الْبُحَيْنِ أَسْمِعْنَا فَقُلْ      إِمَّا تَطِيقُ شَيْئًا قَدْ فُعِلْ  
كُلْ عَيْشٍ وَتَعِيمِ زَائِلٌ      وَيَتَاتُ الدُّهْرُ يَلْعَبُنْ بِكُلْ  
إِلَيْلًا حَسَنًا عَنِّي آيَةٌ      فَقَرِيضُ الشَّعْرِ يَشْفِي ذَا الْعِلْ<sup>(2)</sup>

وقد أجابه حسان رضي الله عنه [بقصيدة منها]<sup>(3)</sup>:

ذَهَبَتْ يَابُنَ الزُّبَيْرِ وَقَعَةٌ      كَانَ مِثْلَ الْفَضْلِ فِيهَا لَوْ عَدَلْ  
وَلَقَدْ يَلُتَمُّ وَيَلْتَمُّ مِنْكُمْ      وَكَذَا الْحَرْبُ أَحْيَانًا ذُولُ<sup>(4)</sup>

(1) في نسخة من قصيدة من الرمل قالها عبد الله بن الزُبَيْرِ في وقعة أحد.  
(2) في نسخة: <sup>(3)</sup>

كَمْ لَرَى بِالْجَزْ بَيْنَ جُمُجُمَةٍ      وَأَكْفُ قَدْ أَبْرُتْ وَوَجُلْ  
وَنُورِائِيلَ جِسَانِ سَبْرِيَتْ      عَنْ كُنَاةٍ أَهْلَكُوا فِي السُّبْرِيَتْ  
كَمْ قُلْنَا مِنْ كَرِيمِ سَبْرِيَتْ      مَا جِدَ الْجَدِّينَ مَقْدَامَ نَطْلِ  
صَادِقِ التَّجْدَةِ قَرْمِ بَارِعِ      غَيْرِ مُفَادَةٍ لَدَى وَقْعِ الْأَسْلِ  
لَيْتَ أَفْخَايَ يَنْدَرُ شُهُودَا      جَزَعُ الْحَزْزِجِ مِنْ وَقْعِ الْأَسْلِ  
قُلْنَا الضَّعْفَ مِنْ أَفْرَافِهِمْ      وَهَذَا مَيْلُ بَدْرٍ قَاعَتَا

(3) ساقط من نسخة.

(4) في نسخة: <sup>(3)</sup>

نَحْنُ الْأَتِيفُ فِي أَفْخَايِهِمْ      خَيْثُ يُهْرَى عَلَا بَنَاءُ نَهْلِ  
إِذْ شَدَدْنَا شَدَّةَ مَنَادَةٍ      فَاجْتَأَى إِلَى سَفْحِ الْجَبَلِ  
فَأَقَى عَنَا الشَّيْخُ إِذْ نَجَزَعُهُ      وَمَلَأْنَا الْقِرْبَ مِنْهُمْ وَالرُّجُلِ  
بِرَجَالِ لُسْتُمْ أَتَمَّ الْهَمِّ      أَبْدُوا جَبْرِيْلَ نَحْمَرُ ثَلَاثِلَ  
وَعَلَوْكَا يَسْرُومَ بَدْرٍ بِالْفِطْرِ      طَاغَةُ اللَّحْمِ وَتَمْدِينِ الرُّسُلِ  
وَقُلْنَا كُلُّ رَأْسٍ مِنْهُمْ      وَقُلْنَا كُلُّ جَنْجِيحٍ زَلْ  
وَتَرَكْنَا فِي قُرُونٍ عِثْرَةً      يَسْرُومَ بَدْرٍ وَأَخَادِثِ الْكَلِ

[مدى كفتى، أي: غاية<sup>(1)</sup>]، والوجه مستقبل كل شيء [وقبل  
بفتحين]<sup>(2)</sup> نثر من الأرض يستقبلك، [وكعنب]<sup>(3)</sup> جمع قبيلة بمعنى الجهة؛  
(فإن) لفظ (ذلك) حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى (أي: إلي  
شئين متعددين) وهما الخير والشر<sup>(4)</sup>؛ فيكون دالاً على اثنين بال مجاز: (وكلا ما  
ذكر على حدها في قوله تعالى: ﴿لَا فَاَرْضَ وَلَا بَكْرَ عَوَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(5)</sup> فإن  
ذلك إشارة إلى الفارض والبكر مجازاً؛ لأن بَيْنَ لا تضاف إلى متعدد فيلزم التجوز  
في ذلك، قال الزحسري: والذي حَسَنَ منه أن أسماء الإشارة تنتهيها وجمعها  
وتأنيها ليس على الحقيقة<sup>(6)</sup>، (وقولنا: كلمة واحدة) [أردا]<sup>(7)</sup> بها ما يقابل المتعدد  
لا المثنى والمجموع (احترز من قوله:

بَلَا أَحِي وَخَلِيلِي وَاحِدِي عَصُداً .....<sup>(8)</sup>

صدر بيت من البسيط عجزه:

(1) في س' المدى كالفن الغاية.

(2) في س' والقبل حركة.

(3) في س' وروي بكسر القاف.

(4) ساقط من س'.

(5) البقرة: 68.

(6) الكشف 1/ 140.

(7) في س' والمراد.

(8) البيت بلا نيب في شرح الأشموني 2/ 484، شرح التصريح 1/ 708، شرح شواهد المفني 1/ 552، شرح  
المفصل لابن يعيش 3/ 3، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 344، الدرر 2/ 157 - 158.  
والشاهد فيه: إضافة كل إلى اثنين متفرقين شفوذاً لأن من شرط إضافتها أن يكون المضاف إليه دالاً على  
اثنين دون تفریق.

[الخليل: الصديق، وواجدي: اسم فاعل مفرد مضاف إلى مفعوله الأول،  
وَعَضْدًا ثانيه وهو من المرفق إلى الكتف، واستعير هنا للمعين، والمَامِ الملمات:  
نزول النوازل]<sup>(1)</sup>.

(فإنه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط  
تكريرها نحو: كَلَاي وكَلَاك محسنان<sup>(2)</sup>، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة  
المختصة<sup>(3)</sup>) قال الرضي: كَلَا، وكلتاً لا يضافان / إلا [إلى]<sup>(4)</sup> المعارف؛ لأن  
وضعها للتأكيد ولا يؤكد التأكيد المعنوي إلا المعارف<sup>(5)</sup>، (نحو: كَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ  
محسنان، فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكوا كلتاً جاريتين عندك  
مقطوعة يدها، أي: تاركة للغزل) إشارة إلى أن المراد بقطع اليد هنا ترك الغزل.  
(ويجوز مراعاة [لفظ]<sup>(6)</sup> كَلَا وكلتاً في الأفراد نحو: ﴿كَلْنَا الْجَثْنَيْنِ أَنتَ  
أَكْلَهُمَا﴾<sup>(7)</sup>) والحق التاء بكلاً مضاف إلى مؤنث أفصح من تجرده<sup>(8)</sup>، (ومراعاة  
معناها، وهو قليل وقد اجتمعا في قوله:

كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي يَتَّهَمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيَهُمَا رَابٍ<sup>(9)</sup>

(1) في س' كَلَا مبتداً مضاف إلى أخيه خيره واجدي، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول، وَعَضْدًا مفعول  
الثاني وهو من المرفق إلى الكتف، واستعير هنا للمساعد والمعين، والإلام النوازل، والملمة النازلة من نوازل  
الدهر.

(2) انظر قول ابن الأنباري في المجمع 424/2.

(3) انظر قول الكوفيين في المصدر السابق.

(4) في س' على.

(5) شرح الكافية 82/1.

(6) ساقط من س'.

(7) الكهف: 33.

(8) في س' بإضافة: نحو: كَلَا المرائين.

(9) رواية البيت في المغني السير بدل الجري، وروابي بالمد، وكذا في الديوان بالمد. والبيت للفرزدق في ديوانه 57،  
أسرار العربية 287، الخصائص 189/2، شرح التصريح 709/1، شرح شواهد المغني 552/1، الخزانة  
229/4، وله أو لجري في لسان العرب (س. ك. ف) 624/4، وبلا نسبة في الإنصاف 447/1، شرح  
الفصل لابن يعيش 54/1، شرح الأشموني 82/1، المجمع 138/1.

والشاهد فيه: مراعاة لفظ كَلَا ومراعاة معناها، أما مراعاة اللفظ ففي قوله رَابِي فقد جاء على صورة المفرد،  
أما مراعاة المعنى ففي قوله: قَدْ أَقْلَعَا فقد عاد الضمير على معنى كَلَا وهو متنى.

بيت من البسيط للفرزدق يصف فرسين تجاريا كلاهما مبتداً خبره قد  
أقلعا [أي: كفاً عن الجري، وجدَّ الجري، أي: اشتد وقوى، وأصله: جدًّا في  
الجري، فأسند إلى الجري مجازاً<sup>(1)</sup>]، ورأب اسم فاعل من ربا الفرس إذا انتفخ من  
عدو أو فزع<sup>(2)</sup>، [وهو خبر كلاهما]<sup>(3)</sup>، والجملة حال من ضمير أقلعا.  
(ومثل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر<sup>(4)</sup>):

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي<sup>(5)</sup>

بيت من الكامل ألتخوف جمع حتف وهو الموت من غير ضرب، ولا يبنى  
منه فعل والسواد هنا الشخص.

(وليس بمتعين لجواز كون يرقبان خبراً عن المنية والحتوف، ويكون ما  
بينهما إما خبراً أول) لِإِنَّ (ولما اعتراضاً) بين اسم إِنَّ وخبرها، [فيكون أفراد  
يوفي مراعاة للفظ كلاً]<sup>(6)</sup>، (ثم الصواب في إنشاده كلاهما يوفي المخارم) جمع خرم  
بكسر الراء وهو منقطع أنف الجبل وهي أقواء الفجاج، والإيفاء الإشراف على  
الشيء، أو دفعه وأفياً؛ (إذ لا يقال إن المنية توفى نفسها) قيل: لم يتبين لي معنى  
البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية<sup>(7)</sup>، وأجيب بأنه يجوز أن يكون نخرام هنا جمع

(1) في س: أي: كفاً عنه، ونحن نظف له، وجدَّ الجري من الإسناد المجازي، أصله جدًّا في الجري، أي: اشتد  
وقوى، وكلاً مبتداً خبره.

(2) في س: بالإضافة: وريو الأنف ارتفاعه عند التعب.

(3) ساقط من س.

(4) التذييل والتكميل 1/ 256، وانظر شرح أبيات المعنى 4/ 262.

(5) البيت للأسود بن يعفر منسوب له في شرح شواهد المعنى 2/ 553، شرح أبيات المعنى 4/ 262، الخزائن  
575/7.

(6) والشاهد فيه: أنه عند أبي حيان روعي فيه لفظ كلاً ومعناها.

(7) في س: فيكون من مراعاة لفظ كلاً وهو الأفراد والتذكير في يوفي.

قائله الدمامي انظر قوله في المتصف من الكلام 27/ 2.



مخرمة بمعنى: المفسدة من خرم كـ 'ضرب' <sup>(1)</sup>، وقيل: معناه ظاهر؛ لأن قول: والحتوف من عطف <sup>(2)</sup> المترادفين على الآخر للتأكيد، ونصب المخارم [على إسقاط الجار] <sup>(3)</sup>، أي: تشرف على أفواه الطرق <sup>(4)</sup>، ولكن ذلك عجب من المصنف لما قال في حرف الميم: إن العرب محميون عن الخطأ في الألفاظ، لا في المعاني فلا حاجة إلى تحريف الرواية [وفيه بحث] <sup>(5)</sup>.

(وقد سئلت قديماً عن قول القائل: زيد وعمرو كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان أيهما الصواب؟، فكتبت: إن قدر كلاهما تأكيداً قيل: قائمان؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد؛ وعلى هذا فإذا قيل: إن زيداً وعمراً فإن قيل كليهما قيل: قائمان أو كلاهما فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: كلاهما محب لصاحبه؛ لأن معناه كل منهما، وقوله:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَّائِهِ وَتَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا <sup>(6)</sup>

بيت من الطويل لعبد الله بن معاوية بن عبد الله، كِلَانَا مبتدأ خبره غني، ونحياته ظرف له، أي: كل واحد منا غني عن صاحبه مدة حياته، وتحن مبتدأ خبره أشد، وإذا ظرف له، تغانياً تمييز، أي: نحن أشد استغناء إذا متنا.

(1) الجب الشامي المصدر السابق.

(2) مواهب الأريب ج/2 اللوحة 23 - 1.

(3) في 'س' من باب الحذف والإيصال.

(4) في 'س' بإضافة أحد.

(5) ساقط من 'س'.

(6) البيت لعبد الله بن معاوية في: شرح أبيات المغني 4/266، الكامل للمبرد 1/279، وله وللأبهر والرباعي في شرح شواهد المغني 2/555، وبلا نسه في أمالي المرتضي 1/31، الأشموني 2/482، أوضح السالك 2/126، شرح التصريح 1/707 المجمع 2/423، الدرر 2/156.

والشاهد فيه: تعين مراعاة لفظ كلاً لأن معناها كل منا غني عن أخيه.

- وعبد الله هو: ابن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الطالبي من شجمان الطالبيين وأجدادهم وشراهم (ت 129 هـ). انظر شرح الحماسة للتبريزي 3/102، شرح أبيات المغني 4/266، الأعلام 139/4.

## [مبحث كيف]

(كيف<sup>(1)</sup>) / ويقال فيها: كي كما يقال في سوف: سو [يشعر بأن كي لغة 174/ب  
في كيف، وقبل: حذف الفاء ضرورة<sup>(2)</sup>]، (قال:

كَيُتَجَنُّونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُبْرَتُ قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تُضْطَرُّمُ)

تقدم شرحه في بحث كي<sup>(3)</sup>.

(وهو اسم) [غير متمكن حرك آخره للساكين وبالفتح للياء]<sup>(4)</sup> (لدخول  
الجار عليه بلا تأويل) احترز به عن عجبت من أن قمت (في قولهم: على كيف  
تبيع الأحرين) الظاهر أنه من التبعية، لا من البيع، قال الجوهري: أهلك الرجال  
الأحران اللحم والخمر<sup>(5)</sup>، قال الرضي: هذا شاذ، وأما قولهم: أنظر إلى كيف  
نصنع، فكيف مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر<sup>(6)</sup> وفيه بحث،  
(ولابدال الاسم الصريح منه) يعني: بلا تأويل [فلا يرد]<sup>(7)</sup> نحو: يعجبني أن تفعل  
الخير إحسانك إلى الفقراء، (نحو: كيف أنت أصحح أم سقيم؟، وللإخبار به مع  
[مباشرة]<sup>(8)</sup> الفعل في نحو: كيف كنت؟، فبالإخبار به انتفت الحرفية) لأن الحرف

(1) في نس بإضافة: وهو اسم مبهم غير متمكن حرك للساكين وبالفتح لكان الياء.

(2) في نس قال الأندلسي: كي لغة في كيف، أو حذف الفاء ضرورة.

(3) وانظر قول الأندلسي في شرح الكافية للرضي 151/4.

(4) انظر ص 329.

(5) ساقط من نس.

(6) الصحاح (ج. م. ر) 1/524.

(7) شرح الكافية 151/4.

(8) ساقط من نس.

(9) في المعنى مباشرة.

[لا يجز به] <sup>(1)</sup>، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية) لأن الفعل [لا يباشر الفعل] <sup>(2)</sup> من غير فاصل إلا عند التوكيد، نحو: قام قام زيد.

(وتستعمل على وجهين:

أحدها: أن تكون شرطاً: فتقتضي فعلين مُتَّفَقِيَّ اللَّفْظِ والمعنى، غير مجزومين، نحو: كيف تصنع أصنع، ولا يجوز: كيف تجلس أذهب باتفاق، ولا كيف تجلس أجلس بالجزم عند البصريين إلا قطرباً) وقوله: (لخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر <sup>(3)</sup>)، وقيل: يجوز) الجزم بكيف (مطلقاً) سواء اقترنت بنماً أو لا، (وليه ذهب قطرب والكوفيون <sup>(4)</sup>) قال الرضي: [الكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف] <sup>(5)</sup>، وكيفما: قياساً، ولا يجوز البصريون إلا شذوذاً؛ قال سيويه: إنها في الجزاء مستكرهة، وقال الخليل: يخرجها مخرج المجازاة، يعني: في قولهم: كيف تكون أكون؛ لأن فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السعة <sup>(6)</sup> (وقيل: يجوز بشرط اقترانها بنماً <sup>(7)</sup>)، قالوا: ومن ورودها شرطاً: «يَنْفَقُ كَيْفَ يَشَاءُ» <sup>(8)</sup>، «يَصُورُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ» <sup>(9)</sup>، «فَيَسُطُّهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ» <sup>(10)</sup>، وجوابها في ذلك كله محذوف) كما حذف مفعول يَشَاءُ (لدلالة ما قبلها)، والتقدير: كيف يشاء أن ينفق ينفق، كيف يشاء أن يصوركم يصوركم، كيف يشاء

(1) في 'س' لا يكون غيراً به.

(2) في 'س' لا يدخل على الفعل.

(3) في 'س' بإضافة: علة لعدم جواز الجزم عندهم.

(4) قال أبو حيان: وأكثر ما تستعمل استفهاما والشرط بها قليل والجزم بها غير مسموع من العرب فلا يجيزه

قياساً خلافاً للكوفيين وقطرب البحر المحيط 199/1.

(5) في 'س' جوز الكوفيون جز مهما بكيف.

(6) شرح الكافية 151/4.

(7) في 'س' بإضافة: الزائدة.

(8) المائدة: 64.

(9) آل عمران: 6.

(10) الروم: 48.

ان يسط يسط<sup>(1)</sup>، (وهذا<sup>(2)</sup>) يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها) [قبل: إنما قال على إطلاقهم؛ لأنه لا يشكل إذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدر المحذوف وإنه<sup>(3)</sup>] لا إشكال؛ لأننا نقدر الجواب فعلاً مضارعاً من المشبهة متعلقاً بالحدث الذي قبلها، أي: كيف يشاء الأمور يشاء تصويركم<sup>(4)</sup>، وفيه مع كونه تعسفاً غفول عن مورد الإشكال، فإن مورده قولهم: [جوابها في ذلك محذوف وتقديرهم بما قدرنا، إلا أن المصنف<sup>(5)</sup>] لم يذكر الثاني لظهوره، وقيل: الأولى أن يحمل قولهم على/ الأكثر لوقوع المخالفة بين الفعلين في الصور المذكورة، أو يدعى الاتحاد في مجرد كونها على كيفية عجيبة<sup>(6)</sup>.

((والثاني<sup>(7)</sup>) وهو الغالب فيها: أن يكون استفهاماً، إما حقيقياً محو: كيف زيد أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>(8)</sup> الآية، فإنه أخرج مخرج التعجب) [بيانه<sup>(9)</sup>] أن للكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع والجهل به، فالمعنى: أي حال العلم بالله تكفرون أم في حال الجهل به؟، والحال حال العلم بمضمون القصة الواقعة حالاً، والعلم به يُصَيِّرُ الكفر أبعد شيء من العاقل فصار وجوده منه مظنة تعجب.

(وتقع خبراً قبل ما لا يَسْتغْنِي) [عن خبر، إما في الحال أو في الأصل<sup>(10)</sup>]، (نحو: كيف أنت)، فكيف في محل الرفع على أنه خبر لمبتدأ، (وكيف كنت؟) في

(1) في س: بإضافة: كذا قدر.

(2) في س: بإضافة: أي قولهم: جواب كيف محذوف لدلالة ما قبلها.

(3) مابين المعقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: لم يذكر الثاني لظهوره.

(4) انظر المصنف من الكلام 27/2.

(5) في س يكون الجواب في ذلك ومقدراً بما قدرنا، ولكن المصنف لم يذكر الثاني لظهوره.

(6) انظر المصنف من الكلام 27/2.

(7) في س والوجه الثاني.

(8) البقرة: 28.

(9) في س وتحقق ذلك.

(10) في س عن خبره في الحال.

حل النصب على أنه خبر كان، (ومنه كيف ظننت زيدا؟، وكيف أعلمته  
فرسك؟؛ لأن ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات أعلم خبران في الأصل) وتقع  
(حالا قبل ما يستغني، نحو: كيف جاء زيد؟، أي: على أي حالة جاء زيد، وعندني  
أنها تأتي في هذا النوع) المستغني (مفعولاً مطلقاً أيضاً) أي: كما تأتي حالاً قال  
شارح اللب: محل كيف الرفع على الخبرية إن كان الواقع بعدها اسماً مفرداً،  
والنصب على الحال إن كان جملة اسمية أو فعلاً تاماً ليس من أفعال القلوب،  
نحو: كيف زيد فاعل كذا؟، وكيف فعل زيد كذا؟، أي: على أي حال فعل،  
ويجوز [نصبه]<sup>(1)</sup> على المصدر، أي: أفعللاً قبيحاً أم حسناً؟ فهو سؤال هنا عن  
حال الفعل لا عن حال الفاعل<sup>(2)</sup>، (وأن منه «كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ»<sup>(3)</sup>)؛ إذ المعنى: أي  
فعل فعل ربك، ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل؛ لأن في ذلك وصفه  
تعالى بالكيفية وهو متمتع على التقدير المشهور، ولا يتجه إذا قُدِّرَ قادراً على فعل  
عجيباً مالكا له فعل ربك كما قدره أبو حيان<sup>(4)</sup> في آية آل عمران ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي  
الْأَرْحَامِ﴾<sup>(5)</sup>، قادراً على تصويركم، مالكا ذلك، (ومثله)<sup>(6)</sup> في كونه مفعولاً  
مطلقاً قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾<sup>(7)</sup>، أي: فكيف إذا جئنا  
من كل أمة بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها) أي: عامل كيف وهو يصنعون

(1) في س أن يكون نصبه.

(2) قال ابن الوحي: «قال السيد عبد الله في شرح اللب: ومحل كيف الرفع على الخبرية إن كان الواقع بعدها  
اسماً مفرداً، نحو: كيف زيد، والنصب على الحال إن كان جملة اسمية أو فعلاً تاماً ليس من أفعال القلوب،  
نحو: كيف زيد فعل كذا، أي: على أي حال فعل، وجاز أن يكون منصوباً على المصدرية، أي: أفعللاً قبيحاً  
أو حسناً؟، فهو سؤال هنا عن الفعل لا عن الفاعل. انتهى مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 209- ب،  
1-210.

(3) الفجر: 6، والغيل: 1.

(4) وقال أبو حيان: «قال بعضهم كيف يشاء في موضع الحال معمول يصوركم ومعنى الحال، أي: يصوركم في  
الأرحام قادراً مالكا ذلك البحر المحيط 2/ 380.

(5) آل عمران: 6.

(6) في س بإضافة: أي: مثل كيف فعل ربك.

(7) النساء: 41.

(مؤخراً عنها وعن إذاً كذا قيل؛ والأظهر أن يقدر بين كيف وإذا) [لئلا يلزم أن يعمل<sup>(1)</sup> ما بعد إذا فيما قبلها، (وتقدير إذا خالية عن معنى الشرط) ليصح أن يعمل<sup>(2)</sup> فيها ما قبلها، (وأما «كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ»)<sup>(3)</sup> فالمعنى: كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا] بدليل ما قبله: «كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ»<sup>(4)</sup>، (فكيف حال من عهد إما على أن يكون تامّة) فيكون كيف حالاً من عهد المقدّر<sup>(5)</sup> (أو ناقصة) ولما كان [في عملها]<sup>(6)</sup> في الحال اختلاف، فعند من قال: إنها تدل على الحدث [أجاز]<sup>(7)</sup> عملها في الحال، وعند من لم يقل به لم يميز قيدها بقوله: (وقلنا بدلالتها على الحدث) قيل: إنما قيد به؛ لأنه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون كيف متقدمة على عاملها المعنوي وهو ممتنع<sup>(8)</sup>، [وليس بشيء]<sup>(9)</sup>، (وجملة الشرط) يعني: مع الجزاء وهو لا يرقبوا (حال من ضمير الجمع) / [وهو المجرور باللام]<sup>(10)</sup>.

(وعن سيبويه أن كيف ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف<sup>(11)</sup>) [أشار بن عن]<sup>(12)</sup> إلى ضعف هذا النقل، قال ابن مالك: لم يقل أحد إن

(1) في من حتى لا يلزم عمل.

(2) في من بإضافة: في إذا العامل المتقدم؛ لأن أدوات الشرط لصدارتها لا يعمل.

(3) التوبة: 8.

(4) التوبة: 7.

(5) في من بإضافة: الذي هو فاعل يكون أيضاً.

(6) في من في عمل الأفعال الناقصة.

(7) في من يجوز.

(8) المصنف من الكلام 27/2.

(9) في من فلا وجه له.

(10) في من الذي ذكره في المعنى.

(11) قال أبو حيان: وقد ذكر خلاف فيها أي ظرف أم اسم غير ظرف والأول عزوه إلى سيبويه والثاني إلى

الأخفش والسيرافي البحر المحيط 1/119 - 120.

(12) في من أتى بن عن إشارة.

كَيْفُ ظَرْفٍ، أو إلى رواية أخرى عنهما<sup>(1)</sup>، قال الرضي: وكون كَيْفُ ظرفاً مذهب الأَخفش وعند سيبويه اسم<sup>(2)</sup>، [ورتبوا]<sup>(3)</sup> على هذا الخلاف أموراً: أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ؛ لأنه اسم فلا يكون له إلا محل واحد بخلاف الظرف فإن له محلين كما قال الزخسري<sup>(4)</sup> في قوله تعالى: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوَلَهُ﴾<sup>(5)</sup> (نصب مع غيره. الثاني: أن تقديرها عند سيبويه: في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: كَيْفُ زَيْدٌ أصحح زيد، ونحوه، وفي نحو: كَيْفُ جاء زيدٌ: أراكباً جاء زيد، ونحوه) قال السيد الشريف في قول السكاكي: كَيْفُ دارٌ: والمعنى أنه دار على صفة عجيبة<sup>(6)</sup>.

(الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خيرٍ [ونحوه]<sup>(7)</sup>) سواء وقع بعد مستقبل [نحو: كَيْفُ]<sup>(8)</sup> جاء زيدٌ، أو كَيْفُ زَيْدٌ؛ (ولهذا قال رؤية - وقد قيل له: كَيْفُ أصبحت -: خيرٌ عفاك الله، أي: على خير، فحذف الجار [وبقي]<sup>(9)</sup> عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح أو سقيم) والجواب المطابق للفظ عنده أن يقال: على خير أو على شرٍ [ونحوه]<sup>(10)</sup>، (وعندهما [بالعكس]<sup>(11)</sup>) أي: إن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: على خير

(1) قال ابن مالك: وأما كيف فاسم لتعليمهم الأحوال وتسمى ظرفاً لتأولها بنعلى أي حال شرح النبهيل 70/4.

(2) شرح الكافية: 149/4.

(3) في المغني: ورتبوا.

(4) قال الزخسري: قلت: هو منصوب نصيين نصب في اللفظ ونصب في المحل فالعامل في النصب اللفظي ما يقدر في الظرف، والعامل في النصب المحلي هو النصب على الحال الكشاف 358/3. الشعراء: 34.

(6) قال ابن الرواحي قال الشريف في أوائل شرح المفتاح: المعنى أنه جاء كأنه على صفة عجيبة مواهب الأريب ج/2 اللوحة 238 - ب.

(7) ما بين المعقوفين ورد في س' متأخراً بعد قول المؤلف لكيف زيد.

(8) في س' ككيف.

(9) في المغني وأبقى.

(10) ساقط من س'.

(11) في المغني على العكس.

أو على شر، ونحوهما؛ لأن الجواب المطابق للفظ عندهما أن يقال: صحيح أو سقيم، (وقال ابن مالك: ما معناه لم يقل أحد إن كيف ظرف؛ إذ ليست زماناً ولا مكاناً ولكنها لما كانت تفسر بقولك: 'على أي حال' لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة) [وكانه<sup>(1)</sup>] لعدم دخول 'في' على كيف لم يقل تفسر بقولك: 'في أي حال، مع أنه أنسب لقوله: (سميت ظرفاً؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليها مجازاً. انتهى.

وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البذل: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ - بالرفع - ولا يبدل المرفوع من المنصوب [قيل: لا يتعين به كون كيف اسماً لاحتمال أن تكون جملة بتقدير: أهو صحيح بدلاً من الجملة الأولى، لا من كيف<sup>(2)</sup>].

(نتبه - قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾<sup>(3)</sup>) لا تكون كيف بدلاً من الإبل، لأن دخول الجار على كيف شاذ<sup>(4)</sup>؛ على أنه لم يسمع في (إلى) كانه لم يعتد لما في الفصل وغيره من أنه حكي قطرب عن بعض العرب: أنظر إلى كيف يصنع<sup>(5)</sup>؛ على أنه لو سمع لا يخرج القرآن عليه لشذوذه، فلا يرد ما قيل: شهادة نفي تأمل، (بل في على<sup>(6)</sup>)، وكذا في عن، كقوله:

عن كيف ضيعتنا ذهل بن شيان<sup>(7)</sup>

(1) في 'س' لعله.

(2) في 'س' قيل: لا يتعين به كون كيف اسماً لاحتمال أن تكون جملة بتقدير: أهو صحيح بدلاً من الجملة الأولى، لا من كيف.

(3) الغاشية: 17.

(4) في 'س' بإضافة: لعله لم يذكره في محل الاستدلال على اسمية كيف قصد الإيهام.

(5) الفصل في صنعة الإعراب 218 وانظر المساعد 205/3، والنصف من الكلام 27/2.

(6) في 'س' بإضافة: كما مر في المثال المشهور.

(7) شطر بيت لم أعثر له على تمة، وهو بلا نسبة في المساعد 205/3.

والشاهد فيه: جر كيف بمن.

وانظر الباب في تحرير الأنساب 374/1.



ذكره ابن عقيل<sup>(1)</sup>، (ولأن إلى متعلقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه)، وهو ينظرون؛ لأن البدل على نية تكرار العامل وصدارة كيف تمنع أن يعمل [فيها]<sup>(2)</sup> ما قبلها، وفيه بحث؛ إذ يغتفر في الثواني ما يغتفر في الأوائل، (ولأن الجملة بعدها تصير حيثلذ أي: حين إذ كانت كيف بدلاً من الإبل متعلقاً بينظرون/ (غير مرتبطة) بما قبلها، (ولما هي منصوبة بما بعدها على الحال) من ضمير خلقت العائد إلى الإبل، أي: كائنة على خلقة عجيبة خلقت، (وفعل النظر معلق، وهي وما بعدها) أي: كيف خلقت (بدل من الإبل بدل احتمال، والمعنى: إلى الإبل كيفية خلقها) [قيل: قد تقرر أن]<sup>(3)</sup> العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ونظيره على الخلاف [فلزم]<sup>(4)</sup> تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل<sup>(5)</sup>، والذي ينبغي أن يقال: إن كيف ليست في الآية للاستفهام، وإنما مضافة إلى ما بعدها كما في أنظر إلى كيف يصنع، والمعنى [أنلا تنظرون]<sup>(6)</sup> إلى الإبل حال صنعها فالبديل مستقيم [أو إنها للاستفهام وجملة كيف خلقت بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل، وتعد أنظر بالحرف إلى الإبل، وينفسه إلى البدل، وفيه بحث، الجواب عن الأول أنه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع، وعن الثاني أنه يلزم تحريك القرآن على الشاذ، وعن الثالث أنه يلزم كون الفعل الواحد متعدياً بنفسه وغير متعد بنفسه في إطلاق واحد<sup>(7)</sup>، (ومثله [في

(1) قاله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 27/2.

(2) المساعد 205/3.

(3) في س وما قيل: إن.

(4) في س فقد لزم.

(5) في س بإضافة: فغير وارد لأن حرف الجر يعمل عمل الاستفهام كقوله: تعالى: ﴿عَمِيسَاءَلُونَ﴾، ولأنه

يغتنر في التابع مالا يغتنر في المتبوع.

وانظر النصف من الكلام 27/2.

(6) ساقط من س.

(7) ما بين المعقوفين لم يذكر في س وذكر بدله: والاحتياط حاصل فإنه يلزم تحريك القرآن على الشاذ.

التعليق وإبدال الجملة من البدل<sup>(1)</sup> ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾<sup>(2)</sup> ومثلها أي: مثل ﴿ كَيْفَ خَلَقْتَ ﴾، و﴿ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ (في إبدال الجملة فيها كيف) هذه الجملة صفة جملة (من اسم مفرد قوله:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً      وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ<sup>(3)</sup>)

بيت من الطويل للفردق إلى متعلقة بأشكو وبالمدينة حال من حاجة [وبالشام]<sup>(4)</sup> حال من أخرى، وأخرى صفة محذوف<sup>(5)</sup>، أي: أشكو إلى الله حاجة كائنة في المدينة وحاجة أخرى كائنة في الشام وجملة الاستفهام [في محل النصب]<sup>(6)</sup> بدل من حاجة أخرى، (أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما<sup>(7)</sup>) قاله ابن جني<sup>(8)</sup> كما سيأتي في الباب الثاني، وقيل: لا يتعين هذا؛ إذ يجوز أن يكون قوله: كيف يلتقيان جملة استئنافية نه به على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع ثينك الحاجتين<sup>(9)</sup>.

(مسألة - زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة) قال أبو حيان: نسب ابن عصفور ذلك للكوفيين، وقال ابن بابشاذ: لم يذهب إليه إلا هشام وحده، وقال

(1) ساقط من نس.

(2) الفرقان 45.

(3) البيت للفردق منسوب له في الدرر 42/2 شرح التصريح 201/2، شرح شواهد الغني 557/2، والمقاصد النحوية 201/4 الحزانة 208/5 ويلا نسبه في شرح الأشموني 24/3، المقلب 272/4 والممع 154/3، شرح آيات الغني 272/4 والمعجم المفصل 1082/2.

والشاهد فيه: أن جملة كيف يلتقيان بدل من مفرد.

(4) في نس وكذا بالشام.

(5) في نس بإضافة: والباء بمعنى: أي.

(6) في نس منصوبة المحل.

(7) في نس بإضافة: هكذا.

(8) انظر المحنّسب 208/2.

(9) قائله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 28/2.

سيبويه: هذا رديء لا يتكلم به العرب<sup>(1)</sup>، (ومن زعم ذلك عيسى بن موهب<sup>(2)</sup>)، 176/ب ذكره في كتاب العلل وأنشد عليه:

إِذَا قُلْ مَالُ الْمَرْءِ لَأَنْتَ قَتَائُهُ وَهَانَ عَلَى الْأَذَى فَكَيْفَ الْإِبَاعِدِ<sup>(3)</sup>

بيت من الطويل، لين القناة كناية عن ضعف الحال وعدم نفاذ المقال.  
(وهذا خطأ لاقتنائها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأبعاد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي: فكيف حال الأبعاد على حد قراءة ابن جهم<sup>(4)</sup>) بفتح الجيم وزاي ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾<sup>(5)</sup> وقوله: (أو بتقدير: فكيف الموان على الأبعاد) عطف على قوله: بإضافة، [ومن قال]<sup>(6)</sup>: لا يمكن عطفه على ما سبق لفظاً؛ إذ لم يتقدم لفظ مجرور بالباء فينبغي أن يقدر عامل فيه، كان يقال أو يؤول البيت بتقدير: فكيف [فقد وهم]<sup>(7)</sup>، (فحذف المبتدأ والجار) والاحتمال الأول لقلة المحذوف فيه/ خير من الثاني لكثرت، (أو بالعطف 1/176 بالفاء) عطف على قوله: بإضافة أيضاً من غير أن يلاحظ فيه وقوع كَيْفَ في محل من الإعراب، وإلا لوجب أن يقدر أو يوجه ذلك بالعطف فيكون قسيماً لقوله: وإنما هي اسم مرفوع المحل يدل على ذلك قوله: (ثم أقحمت كَيْفَ بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم) إذ الإقحام يقتضي أن لا يكون لها محل.

(1) انظر الارنشاف 632/2، والمساعد 443/2.

(2) لم أشر له على ترجمة فيما توفر لي من مصادر.

(3) البيت بلا نسب في المصح 187/3، الدرر 475/2، شرح شواهد المغني 557/2، شرح أبيات المغني 275/4.

(4) والشاهد فيه: عطف الأبعاد على لأدني بكيف عند من ذهب إلى أن كيف تأتي للعطف.

(5) قال ابن عادل: وقرأ سليمان بن جاز المدني بجرها اللباب في علوم الكتاب 569/3.

- وابن جاز هو: أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جازم الزهري المدني، مقرئ جليل، قرأ علي جعفر، وشبهه، ونافع وغيرهم، وأخذ عنه القراءة إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران، وغيرهما (ت 170 هـ).

انظر غاية النهاية 315/1.

(6) الأنفال: 67.

(7) في نس وما قيل.

(7) في نس سهو بين.

## (حرف اللام)

### [مبحث: اللام المفردة]

(اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجبر وعاملة للجزم، وغير عاملة. وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلاف للكوفيين<sup>(1)</sup>، وسيأتي. فالعاملة للجبر مكسورة مع كل ظاهر) ونقل فتحها أيضاً كما هو الأصل في كل ما هو على حرف واحد، وإنما كسرت<sup>(2)</sup> لئلا تلتبس بلام الابتداء، ولم يعكس ليوافق أثرها ولم تكسر الكاف لجعلها موافقة لكان، ولا واو القسم لثقل الكسر عليها، ولا تاؤه حملاً على الواو، (نحو: كزيد، وكعمرو) إلا مع المستغاث المباشر لئلا) احترز به عما إذا عطف عليه بغيرياً، كقوله:

يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ [لِلْعَجَبِ]<sup>(3)</sup>

فإنها مكسورة لزوال اللبس بالعطف، (فمفتوحة) فرقاً بينها وبين المستغاث له، (نحو: يَا لله) للمسلمين، ولم يعكس لأن الفتحة بالمستغاث لتتزله منزلة كاف الخطاب أولى، (وأما قراءة بعضهم) وهو إبراهيم ابن أبي عبلة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(4)</sup> [بضم اللام]<sup>(5)</sup> فهو عارض للإتياع أي: لإتياع اللام الدال،

(1) انظر قول الكوفيين في الجمع 55/2.

(2) في سبب بإضافة: لام الجر.

(3) في سبب من عجب.

عجز بيت من البسيط صدره:

يَكِيكَ نَاءٌ يَمِيذُ الدُّارُ مُتَقَرِّبُ

وهو بلا نسبة في: شرح التصريح 244/2، المقرب 202، الدرر 426/1، الجمع 54/2 المقاصد النحوية 207/4، المعجم المفصل 106/1، مواهب الأريب ج/2 اللوحة 117-1.

(4) الفاتحة: 2.

(5) في المعنى بضمها.

وقرأ الحسن البصري ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بكسر الدال للإتياع<sup>(1)</sup>، قال الزمخشري: وأشف القراءتين، أي: أفضلهما قراءة إبراهيم حيث جعل الحركة البناءية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن<sup>(2)</sup>، وبين التفاتاني كونها أقوى بقوله: حيث إنها مختلفة الدلالة على المعنى وإن كانت البناءية لازمة؛ إذ لا خفاء أن الوضع والدلالة هو الأصل في الألفاظ وهيئاتها<sup>(3)</sup>، وما قيل: إن كلام الزمخشري صريح في أن حركة الإتياع بنائية<sup>(4)</sup> وابن مالك أنها ليست إعرابية ولا بنائية فليس بشيء؛ إذ لا مخالفة بين كلاميهما، قال بعضهم: الحركات سبع: حركة إعراب وحركة بناء، وحركة إتياع، وحركة نقل، وحركة تخلص بين سكونين، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم ذكره في الأشياء<sup>(5)</sup>، (ومفتوحة مع كل مضمر) لأن الفتح أصل، والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها، ولعدم الإلتباس، لأن لام الابتداء لا تدخل إلا على الضمير المرفوع وكسرها معه أيضاً لغة خزاعية<sup>(6)</sup> (لحو: لنا، ولكم [ولهم]<sup>(7)</sup>)، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة) صيانة للياء عن قلبها الفاء؛ لأن أصلها الفتح.

(وإذا قيل: 'يالك' [أو يالي]<sup>(8)</sup> احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به، وأن يكون مستغاثاً من أجله) ففتح اللام على الأول لما مر، ولدخولها على المضمر، وكسرها على الثاني للياء ولعدم كونها محلاً للفتح، (وقد أجازهما ابن جني<sup>(9)</sup> في قوله:

(1) قال الزمخشري: وقرأ الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال لإتياعها اللام، وقرأ إبراهيم بن أبي عتبة الحمد لله بضم اللام لإتياعها الدال الكشاف 16/1، وانظر البحر المحيط 18/1.

(2) الكشاف 17/1.

(3) قاله الدمايني انظر قوله في مواهب الأدب ج 2/ اللوحة 117 - أ، ب.

(4) قاله الدمايني انظر قوله في المصدر السابق.

(5) انظر الأشياء والنظائر 37/2 - 39.

(6) في من أو لعدم الإلتباس بلام الابتداء لأنها لا تدخل إلا على الضمير المرفوع وكسرها لغة خزاعية.

(7) ساقط من من.

(8) في المفتي ويالي.

(9) انظر قول ابن جني في الجني الداني 103.

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ التَّوْبَى .....<sup>(1)</sup>

صدر بيت من الطويل للمتنبي عجزه:

وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

[وقبله]<sup>(2)</sup>:

فَدَيْتَاكَ مِنْ رُبْعٍ وَإِنْ زِدْتُنَا كَرْبًا      فَاِئْثَاكَ كُنْتَ الشَّرْقُ لِلشَّمْسِ وَالْغَرْبَا 1/177.

[وما بعد يَأْ مَبْنَى عَلَى الضَّم] <sup>(3)</sup>، عَلَى أَنَّهُ مَنَادَى مَعْرِفَةً بِالْقَصْدِ، لَا عَلَى أَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى مَا حَكَاهُ يُونُسُ <sup>(4)</sup>: مِنْ يَأْ أَمْ لَا تَفْعَلِي <sup>(5)</sup>؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مَخْتَصٌ بِمَا يَكْثُرُ فِيهِ الْإِنَادَى إِلَّا مَضَافًا كَالْأَم <sup>(6)</sup>، وَمَا أَبْقَى صَيْغَةً تَعْجَبُ حُلْفٍ مِنْهَا الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ، أَي: مَا أَبْقَاكَ!، وَكَذَلِكَ مَا أَجْرَى، وَمَا أَصْبَى، وَهُوَ بِالْمَهْمَلَةِ مِنْ صَبَا يَصْبُو، [إِذَا] <sup>(7)</sup> مَالَ إِلَى الْجَهْلِ وَالْفَتْوَةِ، وَمَنْ قَالَ [بِالْمَعْجَمَةِ] <sup>(8)</sup> مِنْ ضَنِي كَرَضِي، بِمَعْنَى: مَرَضٍ، [فَكَانَهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى مَا قَبْلَ الْبَيْتِ] <sup>(9)</sup>.

<sup>(1)</sup> البيت للمتنبي في ديوانه 209، الجني الداني 103، وبلا نسيه في شرح الأشموني 302/3، شرح أبيات المني 273/4، النصف من الكلام 28/2، مواهب الأريب ج/2 اللوحة 118 - ب .  
والشاهد فيه: أن ابن جني أجاز في بيت المتنبي هذا أن تكون اللام لام المستغاث به وأن تكون لام المستغاث من أجله.

<sup>(2)</sup> في سُرٍّ ومطلع القصيدة.

<sup>(3)</sup> في سُرٍّ شَوْقُ مَبْنَى عَلَى الضَّم، وَكَذَا دَمْعُ وَقَلْبُ.

<sup>(4)</sup> انظر قول يونس في النصف من الكلام 28/2، وسر صناعة الإعراب 12/2.

<sup>(5)</sup> في سُرٍّ بِإِضَافَةٍ: حَيْثُ اكْتَفَى مِنَ الْإِضَافَةِ بَيْنَهَا، وَضَمَّ الْأَسْمَ كَمَا يَضُمُّ الْفَرْدُ الْمُنَادَى.

<sup>(6)</sup> في سُرٍّ بِإِضَافَةٍ: بَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ.

<sup>(7)</sup> في سُرٍّ أَي.

<sup>(8)</sup> في سُرٍّ أَوْ بِالْمَعْجَمَةِ.

<sup>(9)</sup> في سُرٍّ كَانَهُ لَمْ يَطْلُعْ مَطْلَعُهَا.

(وأوجب ابن عصفور في يالي أن يكون مستغاثاً من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثاً [به] <sup>(1)</sup> لكان التقدير: يا ادعوا لي) فيلزم [تعدي] <sup>(2)</sup> فعل المضمر المتصل إلى المتصل، (وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت <sup>(3)</sup>) وهذا لازم له، لا لابن جني لما ساذكره بعد) [يعني] <sup>(4)</sup>: في آخر المعنى الحادي والعشرين (ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل) وهم عكل <sup>(5)</sup> وبلعبر <sup>(6)</sup> وكانهم فعلوا ذلك حفظاً للفعل، وقيل: للفرق بين لام الأمر <sup>(7)</sup>، وفيه أن الفرق بينهما حاصل بالنصب والجزم، وقيل <sup>(8)</sup>: لتشابه ما يدخل على الفعل <sup>(9)</sup>، وفيه أنه إن أراد به لام الأمر فهي مكسورة، أو لام الابتداء في نحو: إن زيدا يقوم فهي غير مختصة بالفعل وإنما تدخل عليه لمشابهة الاسم كما سيأتي، (ويقرا: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ <sup>(10)</sup>) قراءة [أبو السماك] <sup>(11)</sup> بفتح اللام <sup>(12)</sup>، وكان ابن عطية لم يعتد بقراءته، [فقال] <sup>(13)</sup>: وهو لغة غير معروفة، ولا مستعمل في القرآن <sup>(14)</sup>، (وللام الجارة اثنان وعشرون معنى) وفي الجنى الداني ثلاثون <sup>(15)</sup>:

(1) إضافة من المعنى.

(2) في نس أن يتعدى.

(3) انظر قول ابن عصفور في الجنى الداني 103.

(4) ساقط من نس.

(5) قال السيوطي: عكل بطن من تميم، قال ابن الأنبر أمة لامرأة من حمير لب الألباب في تحرير الأنساب 283.

(6) قال الجزري: ألتعبري... هذه النسبة إلى العبر بن عمرو بن تميم، ويقال لهم بلعبر أيضاً الباب في تهذيب الأنساب 96/2.

(7) في نس بإضافة: والتي يتصب الفعل بعدها.

(8) وانظر النصف من الكلام 28/2.

(9) في نس بإضافة: فتحوا اللام.

(10) قاله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 28/2.

(11) الأنفال: 33.

(12) كذا في المخطوط وفي كب التفسير أبو السمال.

(13) قال ابن عادل: قرأ أبو السمال بفتحها الباب في علوم الكتاب 505/9، وانظر الدر المصون 514/3.

(14) في نس حيث قال.

(15) المحرر الوجيز 521/2.

(16) الجنى الداني 96.

(أحدهما: الاستحقاق) قال سييويه: وعبر الفارسي بالتحقيق<sup>(1)</sup>، قال بعضهم: وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها<sup>(2)</sup>، (وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»<sup>(3)</sup>، والعزة لله، والملك لله، والأمر لله، ونحو: «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّينَ»<sup>(4)</sup>، و«لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ»<sup>(5)</sup>، ومنه: للكافرين النار) وإنما فصل عما قبله؛ لأن ذلك<sup>(6)</sup> وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ وهذا<sup>(7)</sup> بين ذات ومعنى مقدر مضاف إلى النار؛ ولهذا قال: (أي: عذابها) وإنما احتيج إلى هذا التقدير ولم تجعل اللام فيه للاختصاص؛ لأن النار ليست بمختصة للكافرين، بل تكون أيضاً لمن شاء الله من غيرهم.

(الثاني: الاختصاص) قيل: هو أصل معانيها<sup>(8)</sup>، ولم يذكر في المفصل غيره<sup>(9)</sup>، (نحو: أجنة للمؤمنين، وهذا الحصر للمسجد، والنبير للخطيب والسرّج للدابة، والقميص للعبد، ونحو: «إِنَّ لَهُ أَبًا»<sup>(10)</sup>، «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ»<sup>(11)</sup>، وقولك: هذا الشعر للحبيب) فيه إيهام لطيف، وقيل: أراد به أبا تمام<sup>(12)</sup> جامع ديوان الحماسة، كان بمصر في حدائثه يسقي الماء في الجامع ثم جالس الأدباء حتى قال الشعر فأجاد فبلغ المعتمد فحمّله إليه فعمل به قصائد قدّمه على شعراء ذلك العصر، (وقولك: آدم لك ما تدوم لي) يشعر بأن المراد بالمعنى في القسم

(1) قال ابن الوحي: وقال أبو حيان في شرح التسهيل: أما أن اللام يكون للاستحقاق فهي عبارة سيوية، وعبر عن هذا المعنى الفارسي بالتحقيق مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 120 - 1.

(2) الجنى الداني 96.

(3) الفاتحة: 2.

(4) المطففين: 1.

(5) البقرة: 114، والمائدة: 41.

(6) في س' بإضافة: عما.

(7) في س' بإضافة: عما وقعت فيه.

(8) قال ابن قاسم: التحقيق أن معنى اللام في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معاني أخرى، وإذا توملت سائر المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص الجنى الداني 109.

(9) قال الزغشري: ولا م الجر كقولك: أكلال لزيد 452، وانظر الجنى الداني 96.

(10) يوسف: 78.

(11) النساء: 11.

(12) النصف من الكلام 29/2.



الأول: المصدر الذي أريد به معناه، فلا يرد ما قيل: [إنهما]<sup>(1)</sup> عما وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى، فيكون من الأول، لا من الثاني؛ لأن ما تدوم ليس<sup>177</sup> بمصدر صريح، والشعر هنا بمعنى المشعور<sup>(2)</sup>.

(الثالث: الملك، نحو: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(3)</sup>، وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين) [الملك والاستحقاق قال ابن قاسم]<sup>(4)</sup>: قد جعل بعضهم الملك أصل معانيها، والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص، وأما الملك فهو نوع من<sup>(5)</sup> أنواعه، وكلنا الاستحقاق؛ لأن من استحق شيئاً فقد حصل له [به]<sup>(6)</sup> نوع اختصاص<sup>(7)</sup> (ومثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجح أن فيها

تقليلاً للاشتراك) فتكون عشرين معنى، (وأنه إذا قيل: هذا المال لزيد والمسجد لزم القول لأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنيه دفعة، وأكثرهم بمنعه.

الرابع: التملك، نحو: وهبت لزيد ديناراً.

الخامس: شبه التملك، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾<sup>(8)</sup>.

السادس: التعليل كقوله:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَدَاوَىٰ مَعْلِيَّتِي .....<sup>(9)</sup>

(1) في نس. هـ.

(2) في نس. إضافة: ولم يرد به معناه المصدر. والقول للدمايني انظر قوله في النصف من الكلام 29/2.

(3) البقرة: 255، وغيرها.

(4) في نس. يعني: الاستحقاق والملك، وفي الجنى الداني.

(5) في نس. إضافة: أنواع الاختصاص وهو أقوى أنواعه.

(6) ساقط من نس.

(7) الجنى الداني 96.

(8) النحل: 72، والشورى: 11.

(9) البيت لامرئ القيس في ديوانه 94، شرح شواهد المغني 558/2، شرح إبيات المغني 274/4، ويلاحظ في رصف المباني 349. والشاهد فيه: أن اللام في قوله: للعداوي للتعليل.

صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

فَيَا عَجَبًا مِنْ [رَحْلَيْهَا] <sup>(1)</sup> الْمُتَحَمِّلِ

وَيَوْمَ مَبِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ <sup>(2)</sup> عَطَفَ عَلَى يَوْمٍ مَجْرُورٍ، أَوْ مَرْفُوعٍ فِي قَوْلِهِ:

وَلَا مَبِيًّا يَوْمَ يَسْدَارُ جُلُجُلٍ .....

وعفرت جرحت، والمراد هنا: لغرت، وألغذاري جمع عذراء، وهي البكر من النساء، وألطية الناقة [ورحلهما] <sup>(3)</sup> معروف، وألف عجباً بدل من ياء المستكلم، وإغما ناداه اتساعاً، أو على حذف المنادى، أي: يا قوم احضروا عجيبي، والمتحمل اسم مفعول من تحمل بمعنى: حمل.

(وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَافٍ قُورَيْشٍ﴾ <sup>(4)</sup> وتعلقها بقلعبدوا) هذا من قبيل: ﴿جَعَلُوا أَصْنَائَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ <sup>(5)</sup>، فلا يلزم تعلق اللام بالجمع، [وقيل: على حذف مضاف، أي: تعلقها بفعل قلعبدوا] <sup>(6)</sup>، وهذا قول الخليل وسيبويه <sup>(7)</sup>، (وقيل <sup>(8)</sup>: بما قبله، أي: فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش) قاله الزجاج <sup>(9)</sup>

(1) في المخطوطة كورها وكذا في الديوان.

(2) في مخطوطة: لإضافته إلى مبي.

(3) في مخطوطة: ورحل البعير.

(4) قريش: 1.

(5) نوح: 7.

(6) في مخطوطة: ولا حاجة إلى تقدير مضاف أي: تعلقها بفعل قلعبدوا كما قيل.

(7) والقول للدمامي: انظر قوله في المصنف من الكلام 2/ 29.

(8) قال ابن عادل وهو قول الخليل اللباب 20/ 503 وانظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 122 - 1.

(9) في مخطوطة: تعلقها.

معاني القرآن 5/ 365.

وأبو عبيدة، قال الزخشري: هذا بمنزلة التضمن في الشعر: وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا [يصح]<sup>(1)</sup> إلا به<sup>(2)</sup>، قيل: يريد فيكون هذا عيباً كما أن التضمن عيب، ولم يكن به حاجة إلى التنظير به وتركه أقعد بالأدب<sup>(3)</sup>، وفيه بحث، أما أولاً: فلأن كون هذا مراداً للزخشري [ذلك]<sup>(4)</sup> بعيد وأما ثانياً: [فلا نسلم أن التضمن عيب، فإن الخليل لم يذكره في العيوب، نعم ذكره الأخفش كما في شرح بانت سعاد للمصنف]<sup>(5)</sup>، ولو سلمنا أنه عيب<sup>(6)</sup> لكن الزخشري لم يقل هذا تضمن حقيقة، بل قال: بمنزلة في تعلق ما بعد الفاصلة بما قبله، (ورجح بأنهما في مصحف أبي سورة واحدة، وضعف بأن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجرائهم على البيت) ورده الإمام بوجوه: الأول: أن جزاء الكفر يرمي القيامة بدليل: ﴿الْيَوْمَ تُعْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾<sup>(7)</sup>، الثاني: هب أن زجرهم عن الكفر مقصود، لكن لا ينافي كون شيء آخر مقصوداً حتى يكون الحكم واقعاً بمجموع الأمرين، الثالث: هب أنهم أهلكوا لكفرهم فقط، لكن اللام للعاقبة؛<sup>1/178</sup> فجاز أن يقال: أهلكوا لإيلاف قريش<sup>(8)</sup>، (وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره/ أعجبوا) قال الزجاج: قال قوم: هذه اللام لام التعجب كأن المعنى: أعجبوا لإيلاف قريش!<sup>(9)</sup>، وهذا اختيار الكسائي والأخفش<sup>(10)</sup> والفراء<sup>(11)</sup>، [قال

(1) في نسخة.

(2) الكشاف 4/ 635.

(3) قاله اللغوي انتظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 122 - ب.

(4) ساقط من نسخة.

(5) في نسخة الخليل لم يذكر التضمن في العيوب بل ذكره الأخفش، ذكره المصنف في شرح بانت سعاد وقد قال قوم: إن التضمن تعليق قافية البيت الأول بأول الثاني، وأما ثانياً فلأننا لو سلمنا أنه عيب لا نسلم أن عيب في التنزيل وفي النظم. وانظر شرح قصيدة كعب ابن زهير للمصنف 221.

(6) في نسخة بإضافة: مطلقاً.

(7) غافر: 17.

(8) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي 32/ 103 - 104.

(9) معاني القرآن 5/ 365.

(10) قال الأزهرى: وقال الكسائي والأخفش: اللام في لإيلاف متعلقة بأعجبوا مقدراً شرح التصريح 1/ 514.

(11) قال الفراء: ويقال: إنه تبارك وتعالى عجب نبيه صلى الله عليه وسلم، فقال: أعجب يا محمد لنعم الله تبارك وتعالى على قريش.

الرضي<sup>(1)</sup>: الأولى أن تكون للاختصاص إذ لم يثبت لام التعجب، إلا في القسم<sup>(2)</sup>، (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾)<sup>(3)</sup>، أي: وإنه من أجل حب المال ليخيل<sup>(4)</sup>، وقراءة حمزة ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾<sup>(5)</sup> الآية، أي: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لحيء محمد ﷺ مصداقاً لما معكم لتأمنن به، فمأ مصدرة [فيهما]<sup>(6)</sup>، واللام [تعليلية]<sup>(7)</sup>، تعلق بالجووب المؤخر على الاتساع في الظرف<sup>(8)</sup>، قيل: قد مر في بحث إذا أن ابن الحاجب قال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ﴾<sup>(9)</sup> إن إذا هذه غير شرطية [فلا تحتاج إلى جواب وإن]<sup>(10)</sup> عاملها ما بعد مأ النافية، ورده المصنف بأن مثل هذا التوسع خاص بالشعر<sup>(11)</sup> فكيف يتأتى له بعد [ذلك]<sup>(12)</sup> أن يخرج التنزيل عليه، والتفريق بينها وبين غيرها من الأدوات التي لها الصدر غير متجهة، [ويقال: بل متجه]<sup>(13)</sup>؛ لأن مأ النافية أوغل في التصدير، قال الرضي: اللام الداخلة على خبر إن لام الابتداء المذكورة في جواب القسم، ولا ينكر عمل ما بعده فيما قبله لنقصان تصدرة بوقوعه في الخبر<sup>(14)</sup>، وجوز أبو البقاء تعلقها بأخذ على حذف مضاف، أي: لرعاية ما

(1) في نس وضعفه الرضي وقال.

(2) شرح الكافية 32/6.

(3) العاديات: 8.

(4) في نس بإضافة: هذا على أن يكون للام الابتداء صدارة في باب إن ولا امتنع تعلق اللام بشديد.

(5) آل عمران: 81.

(6) إضافة من المعنى.

(7) ساقط من نس.

(8) في نس بإضافة: لأن الجواب مقترن بلام القسم التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(9) الجانية: 25.

(10) ساقط من نس.

(11) قاتله الدمامي انظر قوله في انظر قوله في المنصف من الكلام 29/2.

(12) في نس جزمه بذلك.

(13) في نس ويجاب بأنه متجه.

(14) انظر شرح الكافية 60/6.

آتاكم، وبالميثاق لأنه مصدر، وماً بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة<sup>(1)</sup>، ولم يذكر  
 تعلقها بقوله: كَتُومَنَ، (كما قال الأعشى:

.....  
 .....عَوْضُ لَا تَفْرُقُ)

بعض بيت تقدم تماماً في بحث 'عوض' أي: لا تفرق أبداً، هذا على القول  
 بأن لا النافية لها الصدر في جواب القسم.  
 (ويجوز كون ما موصولاً اسماً.

فإن قلت: فأين العائد في ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾<sup>(2)</sup>، [فالجواب إن نفس  
 ما معكم]<sup>(3)</sup> هو نفس ما آتيتكم فكانه قيل: مصدق له<sup>(4)</sup>، وقال أبو البقاء: إنه  
 محذوف، أي: ثم جاءكم به<sup>(5)</sup>، واستغني عن إظهاره لقوله به فيما بعد، [ورد بأن  
 شروط حذف العائد المجرور مفقودة هنا]<sup>(6)</sup>، (وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ<sup>(7)</sup>  
 .....

عجز بيت من الطويل للمجنون<sup>(8)</sup>، صدره:

(1) التبيان في إعراب القرآن 1/ 225.

(2) آل عمران: 81.

(3) في المغني قلت: إن ما معكم.

(4) في نس بإضافة: هذا ما اختاره الزخشي.

(5) التبيان في إعراب القرآن:

(6) في نس ورده الشهاب بأنه متى جر العائد لم يحذف إلا بشروط وهي مفقودة هنا. وانظر الدر المصون  
 152/2.

(7) البيت للمجنون منسوب له في الدرر 1/ 175 - 176، شرح شواهد المغني 2/ 559، المقاصد النحوية  
 1/ 497، شرح أبيات المغني 4/ 276، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 1/ 186، الجمع 1/ 285،  
 شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 183، الارتشاف 1/ 523، الدر المصون 2/ 152.

(8) والشاهد فيه: أنه وضع الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس: وأنت الذي في رحمة.  
 (في نس بإضافة: العامري.

والأصل: في رحمته، أو في رحمتك، فأقيم الظاهر مقام الضمير.

(وقد يرجح بأن الثواني يتسامح فيها كثيراً) قيل: لكن لا يجعل ذلك أمراً مطرداً يخرج القرآن عليه<sup>(1)</sup>، (وأما قراءة الباقيين بالفتح فاللام لام التوطئة ن ومأ شرطية، أو اللام للابتداء، ومأ موصولة، أي: الذي آتيتكموه، وهي: أي: مأ (مفعولة على الأول) [أي]<sup>(2)</sup> على كونها شرطية، وهو مذهب المازني، والزجاج، والفارسي، والزمخشري<sup>(3)</sup>، وقوله تعالى: ﴿تَتُومِنُنَّ﴾<sup>(4)</sup> ساد مسد جواب القسم والشرط، (ومبتدأ على الثاني) والخبر من كتاب وحكمة<sup>(5)</sup>، أو تؤمنن به على أن ضمير به راجع إلى المبتدأ، قاله أبو البقاء<sup>(6)</sup>.

(ومن ذلك) أي: من كون اللام للتعليل (قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾)<sup>(7)</sup> بكسر اللام<sup>(8)</sup> [أي:

لصبرهم، / ولكن التلاوة: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ﴾<sup>(9)</sup>، (ومنها) أي: من اللام 178/ب [التعليلية]<sup>(10)</sup> (اللام الثانية في نحو: يا لزيد لعمرؤ وتعلقها بمحذوف، وهو فعل من جملة مستقلة، أي: ادعوك لعمرؤ، أو اسم هو حال من المنادى، أي: مدعواً

(1) قاله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 126-1.

(2) في ظ أو وهو خلاف الصواب.

(3) قال الحلبي: وإلى كونها شرطية ذهب جماعة كالمازني والزجاج والزمخشري والفارسي الدر المصون 2/ 153.

(4) آل عمران: 81.

(5) في نس بإضافة: أي: الذي آتيتكموه من الكتاب.

(6) البيان في إعراب القرآن 1/ 225.

(7) السجدة: 24.

(8) قال ابن الجزري: «واختلفوا في ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ فقرأ حمزة والكسائي... بكسر اللام وتخفيف الميم النشر في

القراءات العشر 2/ 260.

(9) في نس على أنها لام الجر ومأ مصدرية، أي: جعلناهم كذلك لصبرهم.

(10) في نس التي للتعليل.

لعمرو، قولان<sup>(1)</sup>، أي: هما قولان، وفيه قول ثالث، وهو تعلقها بأدعو الذي ناب عنه حرف النداء؛ [على أن لام<sup>(2)</sup>] المستغاث زائدة، (ولم يطلع ابن عصفور على الثاني) وهو قول ابن الباذش (فتقل الإجماع على الأول<sup>(3)</sup>).

ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع) ويسمونها لام كي لتضمنها معناها (في نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(4)</sup>) وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها، أي: من غير ترديد بين إضمار أن وإضمار كي، (وفاقاً للجمهور، لا بأن مضمرة أو بكي [مصدرية]<sup>(5)</sup>) مضمرة، خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن أن خلافاً لثعلب<sup>(6)</sup> [منهم]<sup>(7)</sup>، هذا ما [وعد إتيانه]<sup>(8)</sup> في أول هذا الحرف<sup>(9)</sup>، فلا تعارض [بين كلاميه فإن]<sup>(10)</sup> جميع الكوفيين قائل بأن اللام ناصبة، لكن قال أكثرهم: بكذا أو بعضهم بكذا، (ولك إظهار أن فتقول: جئتكَ لأن تكرمني؛ بل قد يجب وذلك إذا اقترن الفعل بـلا، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾<sup>(11)</sup> [وفيه]<sup>(12)</sup> إشارة إلى رد مذهب الكوفيين<sup>(13)</sup>، (لثلا يحصل الثقل بالتقاء المثليين)

(1) في نس بإضافة: خير محذوف.

(2) في نس على رأي من يقول إن لام.

(3) انظر شرح حمل الزجاجي 109/2.

(4) النحل: 44.

(5) في المعنى المصدرية.

(6) قال ابن قاسم: وفي هذه اللام مذاهب: مذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة بنفسها، وقال ثعلب: ناصبة لكن لقيامها مقام أن، وقال البصريون: جارة والناصب مقدر بعدها وهو أن، وقال ابن كيسان والسيرافي: يجوز أن يكون أن ويجوز أن يكون كي، ومذهب الجمهور أن كي لا تضمن الجنى الداني 115، وانظر الإنصاف 575/2، ومواهب الأريب اللوحة ج/ 127 2 - أ، ب.

(7) في نس من الكوفيين.

(8) في نس وعده.

(9) في نس بإضافة: بقوله: وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب خلافاً للكوفيين وسياطي.

(10) في نس بينهما حتى يعتذر بأن.

(11) البقرة: 150.

(12) في نس وفي ذلك.

(13) في نس بإضافة: تأمل.

لام الجر ولام لا، وقيل: لأنهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقها الصدر، [ورد<sup>(1)</sup>] بأن لا من بينها تدخلها العوامل، نحو: كنت بلا مال<sup>(2)</sup>.

(فرع)

إنما ترجم هذا البحث به لتفرعه عما قبله، (أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام كي، وجعل منه ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِرِضْوَانِكُمْ﴾<sup>(3)</sup>، فقال: المعنى لِرِضْوَانِكُمْ<sup>(4)</sup>) بلام مفتوحة للقسم ونون مشددة للتأكيد، [ولما حذفت كسرت اللام ويرده بقاء فتحها]<sup>(5)</sup> مع حذف النون في قوله:

لَيْنَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَوْمُتُكُمْ      لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنِّي أَوْسَعُ<sup>(6)</sup>

(قال أبو علي: وهذا) [أي: مذهب أبي الحسن]<sup>(7)</sup>، (عندي أولى من أن يكون متعلقاً بنخلفون، والمقسم عليه محذوفاً) [قاله في العسكريات]<sup>(8)</sup>، وقال في

<sup>(1)</sup> في سُرُوده الرضي.

<sup>(2)</sup> قال الرضي: وأما قول المصنف لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر، لأن لا من بينها تدخلها العوامل، نحو: كنت بلا مال شرح الكافية 83/5.

<sup>(3)</sup> التوبة: 62.

<sup>(4)</sup> قال الأخفش: ولا أعلمه إلا على قوله: كيرضنكم معاني القرآن 362/1، وانظر شرح أبيات المغني 276/4.

<sup>(5)</sup> في سُرُوكسرت لما حذفت نون التأكيد، ويرده بقاء لام الجواب على فتحها.

<sup>(6)</sup> بيت من الطويل للكيميت بن معروف منسوب له في الخزائنة 68/10، وبلا نسبة في معاني القرآن للقرأه 66/1، شرح النصريح 414/2، المقاصد النحوية 327/4، شرح ابن الناظم 441، شرح

الأشوني 397/3. والشاهد فيه: قوله كيعلّم إذ أصله كيعلّم بنون التوكيد فحذفها.

<sup>(7)</sup> في سُرُ ما ذهب إليه الأخفش.

<sup>(8)</sup> مابين المعرفين ذكر في سُرُ متقدماً بعد قول المصنف: قال أبو علي.

وانظر المسائل العسكرية 131 - 132.



القصریات لا يجوز تلقى القسم بلام كي ولا ورد منه شيء في كلام العرب،  
ف قوله تعالى: ﴿لِيَرْضَوْكُمْ﴾ متعلقاً بمنحلفون، ولم يرد به القسم<sup>(1)</sup>، (وأنشد أبو  
الحسن:

إِذَا قُلْتُ قَدْ نِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً      لِيُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا<sup>(2)</sup>

بيت من الطويل لحريث بن عتاب الطائي، وروى السكاكي<sup>(3)</sup>:

إذا قال قدني قال بالله حلفة .....

قال [الشريف]<sup>(4)</sup>: أي: إذا قال الضيف حسي ما شريت، قال المضيف:  
أحلف بالله حلفة، وفيه شاهدان أحدهما أن الإناء للمضيف وقد أضافه إلى  
الضيف للملاسته إياه في شربه منه، والثاني: أن ذاً بمعنى: الصاحب وأريد به اللين،  
واضيف إلى الإناء للملاسته إياه لكونه فيه، [قال العيني: ويروى: قلت، وهو

(1) انظر قول أبي علي في شرح آيات المغني 277/4.

(2) البيت لحريث بن عتاب منسوب له في المقاصد النحوية 354/1، الدرر 116/2، معاني القرآن للأخفش 362/1، الخزانة 434/11، ويلائية في المسائل العسكرية 132، شرح شواهد المغني 559/2، شرح الفصل لابن يعيش 8/3، الإيضاح في شرح الفصل 424/1، مفتاح العلوم 178، الجمع 397/2، شرح التسهيل لابن مالك 107/4. والشاهد فيه: أن أجاز أن يقع جواب القسم المضارع المقرون بلام كي، والقسم حلفة، والمضارع لتغني - وحريث هو: بن عتاب النبهاني الطائي، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، قال البغدادي: وليس يذكر في الشعراء لأنه كان بدوياً مقلداً، غير متصد بشعره للناس في مدح ولا هجاء.

انظر سبط اللالكلي 183، الخزانة 449/11، الأعلام 174/2.

(3) مفتاح العلوم 187.

(4) في سب السب الشريف.

وانظر قوله في المصدر السابق.

الأصح لأنه يلزم<sup>(1)</sup> على هذه الرواية أن لا يكون الشاعر ضيفاً ولا مضيفاً<sup>(2)</sup>،  
وعلى / [رواية المتن]<sup>(3)</sup> يلزم أن يكون<sup>(4)</sup> هو ضيفاً، وهذا أيضاً ليس بصحيح، 1/179  
[وفيه بحث، وذا إنائك]<sup>(5)</sup> مفعول لتغني، وأجمعاً تأكيد له، وفيه شاهد على جواز  
التأكيد به بدون كل، قال الشريف: [لتغني]<sup>(6)</sup> جواب القسم، والياء مفتوحة  
بتقدير النون الخفيفة، وقد روي بكسر اللام على تقدير أن<sup>(7)</sup>.  
(والجماعة يأبون هذا) أي: ما ذهب إليه أبو الحسن؛ (لأن القسم إنما  
يجاب بالجملة) وعلى تقدير كسر اللام يؤول بالمفرد، أي: لإغنائك، (ويروون  
البيت لتغني بفتح اللام) وكسر نون هي عين الفعل، ([وبنون]<sup>(8)</sup> التوكيد) أي:  
المشدة، قال السيوطي: واستشهد به على أن الياء التي هي لام الفعل المؤكد  
بالتون قد تحذف وتبقى الكسرة دليلاً عليها<sup>(9)</sup>، (وذلك لغة فزارة<sup>(10)</sup>) في حذف  
آخر الفعل لأجل التون [إذا]<sup>(11)</sup>.  
كان ياء تلي كسره كقوله:

- 
- (1) في من وقيل يلزم.  
(2) وانظر المقاصد النحوية 1/355.  
(3) في من بإضافة: وليس كذلك.  
(4) في من الرواية الأولى.  
(5) في من بإضافة: الشاعر.  
(6) في من وفيه أنه لا مانع فيه من جهة المعنى وقوله: ذا إنائك.  
(7) في من واللام في لتغني.  
(8) انظر قوله في مواهب الأريب اللوحة 1/130.  
(9) في المنفي ونون.  
(10) شرح شواهد المنفي 2/561.  
(11) قال الجزري: ألفزاري... هذه النسبة إلى فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان، وهي قبيلة كبيرة من  
نيس عيلان... الباب في تهذيب الأنساب 2/143.  
(12) في المنفي إن.

وَابْكِنُ غَيْشًا تُقْضَى بَعْدَ حِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَابِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ<sup>(1)</sup>

بيت من البسيط أبكى خطاب لامرأة أصله: ابكى<sup>(2)</sup> حذف الياء  
لانتقائها ساكنة مع النون الساكنة، وتُقْضَى انقطع، والجِدَّة بكسر الجيم وتشديد  
الدال ضد البلى، والأصائل جمع أصيل، وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب<sup>(3)</sup>،  
(وقدروا الجواب محذوفاً) عطف على قوله: ويرون [أوحال]<sup>(4)</sup>، وقيل: استئناف  
ليبان ما نشأ مما قبله كأنه قيل: فعلى أي وجه خرجوا الكلام؟، فقال: قدروا  
الجواب للقسم محذوفاً، واللام متعلقة به، أي: ليكونن كذا ليرضوكم، ولتشرين  
لتغني عني) أي: لتشربن جميع ما في الإناء من اللبن [لتبعده عني]<sup>(5)</sup>.

(السابع) توكيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقه بنـا  
كان أو بلم يكن [ناقصين]<sup>(6)</sup> مستدتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو:  
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظِلَّكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾<sup>(7)</sup>، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْهَرْ لَهُمْ﴾<sup>(8)</sup>،  
ويسميا أكثرهم لام الجحود للازمتها [الجحد]<sup>(9)</sup> أي النفي، قال النحاس<sup>(10)</sup>  
أبو جعفر أحمد بن محمد<sup>(11)</sup> المصري، معرب القرآن، رحل إلى بغداد، وأخذ عن

<sup>(1)</sup> البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 261، شرح شواهد المعني 2/ 561، المعجم 2/ 514، شرح أبيات المعني  
280/4، الحزانة 11/ 435، المعجم الفصل 1/ 268. والشاهد فيه: وابتكى أصله: ابكى فحذفت الياء

وهي لام الفعل.

<sup>(2)</sup> في س: بإضافة: قيل.

<sup>(3)</sup> في س: بإضافة: ويجمع على أصل بضمتين وأصائل بالمد وأصائل.

<sup>(4)</sup> ساقط من س.

<sup>(5)</sup> في س: لتغني، أي: لتجعله غنياً عني.

<sup>(6)</sup> في المعني ناقصين.

<sup>(7)</sup> آل عمران: 179.

<sup>(8)</sup> النساء: 137، 168.

<sup>(9)</sup> في المعني للجحد.

<sup>(10)</sup> في س: بإضافة: هو كعصار لقب.

<sup>(11)</sup> في س: بإضافة النحوي.

الأخفش الأصغر، والمبرد، والزجاج، وعاد إلى مصر، مات سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة<sup>(1)</sup>: (والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار<sup>(2)</sup>). انتهى).

[وقد يقال: إنه من إطلاق المقيد على المطلق، وإليه أوما المصنف]<sup>(3)</sup>.

(وجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل ما كان ليفعل: ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي<sup>(4)</sup> كما أدخلت الباء في ما زيد بقائمه، لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد، غير جار ولكنه ناصب، ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف [به]<sup>(5)</sup> وهو غير جار؟) [وفيه أن اللام الزائدة تعمل في الأسماء الجر وقد عملت في الفعل النصب]<sup>(6)</sup>، [فينتقض قاعدة ما يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر]<sup>(7)</sup>، [وأجيب بأن]<sup>(8)</sup> الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية<sup>(9)</sup> بأن عامل الاسم اللام الجارة الزائدة، وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة، وهذه غير تلك بوضع الواضع غاية الأمر أنهما اتفقا في اللفظ<sup>(10)</sup>، وفيه أنه يجوز أن يقال: كذلك في كل عامل فيلزم/ أن يعمل عامل 179 ب الاسم في الفعل وبالعكس، (ووجهه<sup>(11)</sup> عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل) وفيه أنه يقتضي أن يكون اللام زائدة لتقوية العامل كما في ﴿فَعَالٌ لَمَّا

(1) انظر مرآة الجنان 2/ 245، البلغة 84، بغية الوعاة 1/ 362، الأعلام 1/ 208.

(2) قال النحاس في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَقْرَأَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾: لام النفي... إعراب القرآن 1/ 190.

(3) في س وفيه أنه يجوز أن يكون من إطلاق المقيد على المطلق، وبه يشعر كلام المصنف.

(4) انظر قول الكوفيين في الجنى الداني 118.

(5) إضافة من المغني.

(6) ما بين المقوفين ذكر في س متأخراً بعد قول المؤلف: لا يعمل في الآخر.

(7) في س يلزم عليه أن ينتقض قاعدة أن ما يعمل في أحد القيلين لا يعمل في الآخر.

(8) في س إلا أن يقال إن.

(9) في س بإضافة: وأما الفرق.

(10) انظر النصف من الكلام 2/ 30.

(11) في س بإضافة: أي: وجه التوكيد.

يُرِيدُ<sup>(1)</sup>، وليس كذلك، (ونفى [قصد الفعل]<sup>(2)</sup> أبلغ من نفيه) فيكون المؤكد في الحقيقة متعلق اللام، ولكن نسب إليها لإقامتها مقامه بعد حذفه، [فلا يرد أن التوكيد]<sup>(3)</sup>.

إنما استفيد من نفي السبب وإرادة المسبب لا من اللام<sup>(4)</sup>؛ (ولهذا كان قوله:

يَا عَاذِلَاتِي لَا تُرِدْنَ مَلَائِي  
إِنَّ الْعَوَازِلَ لَسَنَ لِي بِأَمِيرٍ<sup>(5)</sup>)

بيت من الكامل، [العواذل جمع عاذلة، أي: لائمة]<sup>(6)</sup>، والأمير الملك أو المطاع أخبر به عن جمع المؤنث؛ لأن فعلاً يطلق على الجمع [وغيره]<sup>(7)</sup>، أو على حذف مضاف، أي: ليس عذهن لي بأمر، أو على حذف موصوف مفرد<sup>(8)</sup> معناه الجمع، أي: لسا بفوج أمير.

(أبلغ من لا تلمني؛ لأنه نهى عن السبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جر مُعَدُّ متعلق بمجرى كان المحذوف<sup>(9)</sup>) قال ابن قاسم: ظاهر قول ابن مالك أن لام الجحود [هي]<sup>(10)</sup> المؤكدة لنفي في خبر كان يقتضي أنها زائدة فلا تتعلق بشيء،

(1) هود: 107، البروج: 16.

(2) في المخي قصد.

(3) في نس فلا يرد ما قيل: هنا مشكل فإن التوكيد.

(4) قاله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 30/2.

(5) البيت بلا نسبة في الخصائص 394/2، شرح شواهد المغني 561/2، شرح أبيات المغني 283/4، الصحاح (ظ. ه. ر) 594/1.

والشاهد فيه: قوله لا تردن ملائتي فهو أبلغ من قولك تلمني.

(6) في نس العذل الملامة، والعواذل جمع عاذلة.

(7) ساقط من نس.

(8) في نس بإضافة: مذكر.

(9) في نس بإضافة: فيه بحث.

(10) في نس مع.

وقال ولده: سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وإنما هي لام اختصاص<sup>(1)</sup>، [وكان]<sup>(2)</sup> المصنف اختار هذا، وقد يقال لا بأس في عدّ لام التقوية معدية، قال الحلبي: في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(3)</sup>: إن اللام تقوية لتعدية الخبر المحذوف لضعفه، أي: ما كان الله مريداً لأن يذر<sup>(4)</sup>، (و) إن (النصب بأنّ مضمرة وجوباً) عطف على قوله: إنّ الأصل<sup>(5)</sup>.

(وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِيُتْرَكُوا مِنْهُ الْجِبَالُ﴾<sup>(6)</sup>، في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية<sup>(7)</sup> التي هي لام الفعل، [وفيه مشاكلة، وأما على قراءة الكسائي]<sup>(8)</sup> بفتح الأولى وضم الثانية [فإن]<sup>(9)</sup> مخففة واللام فارقة: (أنها لام الجحود) وإن نافية فلا توافق القراءتان؛ لأن قراءة الجمهور لنفي مكرهم ولحقارته، وقراءة الكسائي متضمنة لإثباته وعظمه، وقد جمع ابن الحاجب بينهما بأن المراد بالجبال في قراءتهم: آيات الله وشرائعه؛ لأنها بمنزلة الجبال في الثابت والتمكن، وفي قراءته الأمور العظيمة التي ليست بمعجزات<sup>(10)</sup>.

(1) الجني الداني 119 – 120.

(2) في نسّ ولعل.

(3) آل عمران: 179.

(4) انظر الدر المصون 270/2.

(5) في نسّ بإضافة: ما كان قاصداً للفعل.

(6) إبراهيم: 46.

(7) قال ابن الجزري: واختلفوا في كترول فقرا الكسائي بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، وقرا الباقر بكسر الأولى

ونصب الثانية النشر في القراءات 225/2.

(8) في نسّ والتعبير بالفتح للمشاكلة، وأم الكسائي فقرا.

(9) في نسّ على أنّ إن.

(10) في نسّ بإضافة: بل تبلغ مبلغها.

(وفيه نظر؛ لأن الثاني على هذا غير ما ولم)، [هذا]<sup>(1)</sup> إنما يرد على الكثير إذا رأوا ما ذكر شرطاً ووافقوا على صحته وإلا فلا، قال ابن قاسم: قيل: ولا يكون قبل لام الجحود من حروف النفي إلا ما ولم، قلت: الظاهر مساواة إن النافية لهما في ذلك<sup>(2)</sup>، ((ولا اختلاف فاعلي كان، وتزول<sup>(3)</sup>)، والذي يظهر لي أنها لام كي، [وإن]<sup>(4)</sup> شرطية) [كانه يريد رجاحته]<sup>(5)</sup>، وإلا فليس من مخترعته؛ إذ لهما في ذلك<sup>(6)</sup> ((ولا اختلاف فاعلي كان، وتزول<sup>(7)</sup>)، والذي يظهر لي أنها لام كي، [وإن]<sup>(8)</sup> شرطية) [كانه يريد رجاحته]<sup>(9)</sup>، وإلا فليس من مخترعته؛ إذ صرح بالأول أبوالبقاء، وبالثاني شراح الكشف<sup>(10)</sup>، (أي: وعند الله جزاء مكرهم) على حذف المضاف (وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام/ المشبهة في عظمها بالجبال) مأخوذ من قول [الكشف]<sup>(11)</sup>: وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة فضررب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته [أي]<sup>(12)</sup>: وإن كان مكرهم مسوياً لإزالته الجبال معداً لذلك، [قال شراحه: فعلى هذا تكون إن شرطية]<sup>(13)</sup>، لكن قال أبو حيان: وعلى

(1) في س وفيه أن هذا.

(2) الجنى الداني: 116.

(3) مابين المعقوفين ذكر في س متقدماً بعد قول المصنف: غير ما ولم.

(4) في س والمغني وإن إن.

(5) في س يريد أن هذا الوجه يظهر لي رجحانه.

(6) الجنى الداني: 116.

(7) مابين المعقوفين ذكر في س متقدماً بعد قول المصنف: غير ما ولم.

(8) في س والمغني وإن إن.

(9) في س يريد أن هذا الوجه يظهر لي رجحانه.

(10) في س إذ صرح أبوالبقاء بأنها لام كي، وقال ابن الوزير: الجمهور على أنها إن الشرطية، وجواب الشرط محذوف دل عليه ﴿وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرَهُمْ﴾.

(11) في س الزعشري.

(12) إضافة من الكشف للتوضيح.

(13) في س فعلى تخريجه تكون إن شرطية أيضاً كما قال الشراح.

وانظر الكشف 548/2.

تخريجه تكون إنَّ هي المخففة من الثقيلة، وكانَ هي الناقصة<sup>(1)</sup>، [وتبعه]<sup>(2)</sup> تلميذه الحلي<sup>(3)</sup>، (كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معداً للنوازل وقد تحلف كان قبل لام الجحود كقوله:

فَمَا جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمْعٌ قَوْمِي مَقَاوِمَةٌ وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ<sup>(4)</sup>)

بيت من الوافر، يَغْلِبُ مضارع غلب، ومقاومةٌ تمييز، (أي: كما كان جمع) لأن الصحيح أنها لا تقع إلا بعد كانَ الناقصة، (وقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر: ما أنا لأدعهما) فحذفت كانَ فانفصل الضمير، قيل: ما ذكره فيهما ليس متعيناً لحذف كانَ؛ لجواز أن يكون المعنى<sup>(5)</sup> فما جمع متأهلاً لقلب قومي، (وفي قول أبي الدرداء مريداً لتركهما)<sup>(6)</sup>، وأما قوله: ولا فرد لفرد، فتقديره: ولا فرد غالباً لفرد.

(والثامن: موافقةً إلى<sup>(7)</sup>)، نحو: (يَأْنُ رُبُّكَ أَوْحَى لَهَا)<sup>(8)</sup> أي: إليها [لقوله]<sup>(9)</sup> تعالى: (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ)<sup>(10)</sup>، ((كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ

<sup>(1)</sup> البحر المحيط 438/5.

<sup>(2)</sup> في سُنِّ واقفي أثره.

<sup>(3)</sup> في سُنِّ بإضافة: وقلده بن عادل فتأمل في أن الفصل لمن.

وانظر الدر المصون 280/5.

<sup>(4)</sup> البيت لمذكر بـ منسوب له في شرح أبيات المغني 4/284، وبلا نسبة في الجني الداني 117، شرح شواهد

المغني 2/562، شرح الأشموني 3/523.

والشاهد فيه: أن كانَ محذوفة قبل لام الجحود، والتقدير: فما كان جمع لقلب.

<sup>(5)</sup> في سُنِّ بإضافة: في البيت.

<sup>(6)</sup> في سُنِّ وفي قول أبي الدرداء مريداً لتركهما. والقول للدماسي انظر قوله في النصف من الكلام 2/31.

<sup>(7)</sup> في سُنِّ بإضافة: قال الكوفيون والقتيبي.

<sup>(8)</sup> الزلزلة: 5.

<sup>(9)</sup> في سُنِّ بديل قوله.

<sup>(10)</sup> النحل: 68.



مُسْتَى<sup>(١)</sup>، (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ)<sup>(٢)</sup> فإن الأصل في تعدية الجري والعود كلمة إلى.

(والتاسع: موافقة على في الاستعلاء الحقيقي، نحو: (وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ)<sup>(٣)</sup> أي: على الأذقان، (دَعَا لِيَجْنِبَهُ)<sup>(٤)</sup>، (وَكَلَّمَهُ لِلْجَيْنِ)<sup>(٥)</sup> [أي: كبه على وجهه]<sup>(٦)</sup>، (وقوله:

فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفُصَمِ<sup>(٧)</sup>

.....

عجز بيت من الطويل لشريح بن أوفى العنسي، قاله الزمخشري في أول البقرة<sup>(٨)</sup> صدره:

شَكَكْتُ لَهُ بِالرَّمْحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ

وبعده:

عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ غَيْرَ أَنْ لَيْسَ تَابِعاً      عَلِيّاً وَمَنْ لَا يَتَّبِعِ الْحَقَّ يَظْلَمُ

(١) الرعد: 2.

(٢) الأنعام: 28.

(٣) الإسراء: 109.

(٤) يونس: 12.

(٥) الصافات: 103.

(٦) في نس أي: صرعه على شقه فوق جبينه على الأرض، وقيل: كبه على وجهه.

(٧) قال السيوطي: هذا المصراع وقع في عدة قصائد لعدة شعراء، وذكر منهم جابر بن حني، وشريح بن أوفى، وعبدالله بن مكعب، وابن مكبس الأزدي انظر شرح شواهد المغني 2/ 563 - 565، وجابر بن حني في شرح إبيات المغني 4/ 287، وللأشعث الكندي في الأزهية 288، وبلا نسبة في الجني الداني 101، وصف الجاني 221، البحر المحيط 6/ 10، الدر المصون 4/ 372، الباب في علوم الكتاب 12/ 214.

والشاهد فيه: أن اللام في قوله كلبين بمعنى على أي: على اليدين.

(٨) الكشف: 1/ 26.

يُذَكِّرُنِي حَامِيمٌ وَالرَّمْعُ شَاجِرٌ فَهَلَّا ثَلَا حَامِيمٌ قَبْلَ التَّقْدُمِ

قال التفتازاني: على غير شيء متعلق بشككت، أي: خرقت<sup>(1)</sup> بلا سبب، وغير أن استثناء من شيء لعمومه بالنفي، أو بدل والفتح للبناء، ويذكر في حاميم يعني: ﴿حم عسق﴾<sup>(2)</sup> لما فيها من قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾<sup>(3)</sup>، والرمع شاجر، أي: طاعن، وقيل: مختلف فعلى الأول معناه: لو ذكرني حاميم قبل أن طعته بالرمع لسلم، وعلى الثاني قبل قيام الحرب، وتردد الرماح<sup>(4)</sup>.

(والجأزي، لمحو: ﴿وَأِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾<sup>(5)</sup> أي: فعليتها، وقال الطبري: بمعنى إلى، أي: فإليها يرجع الإساءة، وإنما أتى باللام ازدواجاً<sup>(6)</sup>، (ولمحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: ﴿لَا اشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ﴾<sup>(7)</sup> أي: عليهم، (وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا [يعرف]<sup>(8)</sup> في العربية هم بمعنى عليهم<sup>(9)</sup>) وهذا منه إنكار لكون اللام بمعنى على، وكأنه لم يعتد [بقول]<sup>(10)</sup> القتي والكوفيين<sup>(11)</sup>.

(1) في س: بإضافة: يعني.

(2) الشورى: 1، 2.

(3) الشورى: 23.

(4) قائله ابن الوحي انظر مواهب الأديب اللوحة 1/125.

(5) الإسراء: 7.

(6) انظر قول الطبري في الباب في علوم الكتاب 214/12.

(7) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب العتق، باب بيان أن الولاء لمن أعتق.

117/10.

(8) في المعنى نعرف.

(9) انظر إهراب القرآن 2/266.

(10) في س: بمذهب.

(11) انظر المساعد 2/259.

(والعاشر: موافقة في نحو: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(1)</sup>،  
 ﴿لَا يُجْلِيهَا لَوْفُهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(2)</sup> وقولهم: مضى لسبيله؛ قبل: ومنه ﴿يَا أَيَّتُهَا قَدُمْتُ  
 لِحَيَاتِي﴾<sup>(3)</sup>، أي: في حياتي) يعني: الحياة الدنيا، (وقيل: للتعليل، أي: لأجل / 180 ب  
 حياتي في الآخرة) وهذا المعنى هو الظاهر.

(والحادي عشر: أن تكون بمعنى نهد) وتسمى لام التاريخ، قال الرضي:  
 [وهي]<sup>(4)</sup> المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة أضرب، إما أن يختص  
 الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: كتبت لثروة كذا، أو لوقوعه بعده، (كقولهم: كتبت  
 لخمس خلون) أو لوقوعه قبله، نحو: كتبت لليلة بقيت، فمع الإطلاق يكون  
 الاختصاص بوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: خلون، بوقوعه بعده، وبقريته نحو:  
 بقيت، بوقوعه قبله<sup>(5)</sup>، (وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِآلِحَقِّ  
 لِمَا جَاءَهُمْ﴾<sup>(6)</sup> بكسر اللام وتخفيف الميم<sup>(7)</sup> أي: عند مجيئه إليهم.

(والثاني عشر: موافقة بعد نحو: ﴿اقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾<sup>(8)</sup> أي:  
 بعد زوالها، (وفي الحديث: ﴿صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوسِهِ﴾<sup>(9)</sup> وقال:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا      لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ تَبْتَ لَيْلَةً مَعَا<sup>(10)</sup>

(1) الأنبياء: 47.

(2) الأعراف: 187.

(3) الفجر: 24.

(4) في س من هذه هي اللام.

(5) انظر شرح الكافية 267/4.

(6) ق: 5.

(7) انظر المحجب 331/2.

(8) الإسراء: 78.

(9) جزء من حديث في صحيح مسلم بشرح النووي عن ابن عمر رضي الله عنه، كتاب الصيام، باب وجوب  
 صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال 157/7.

(10) البيت لثمم بن نيرة منسوب له في الأزهية 289، شرح شواهد المغني 565/2، الدور 80/2، شرح  
 أبيات المغني 291/4، الكامل في اللغة والأدب 266/3، الإصابة 477/3، الخزانة 272/8، وبلا نسبة في  
 الجنى الداني 102، وصف المباني 223، الممع 369/2. والشاهد فيه: أن اللام بمعنى بعد.

بيت من الطويل لمتعم بن نويرة اليربوعي يرثي أخاه مالكا الذي قتله<sup>(1)</sup>  
 خالد بن الوليد<sup>(2)</sup> في خلافة أبي بكر الصديق، كَأَنِّي وَمَالِكاً حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ تَفَرَّقْنَا  
 وجواب لما محذوف.

(والثالث عشر: موافقة مع، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت.  
 والرابع عشر: موافقة من نحو: سمعت له صراخاً وقول جرير) في هجو  
 الأخطل:

(لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفَكَ رَاغِمٌ وَتَحْزَنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَفْضَلُ<sup>(3)</sup>)

بيت من الطويل، لنا أي: لأهل الإسلام؛ لأنه يخاطب الأخطل  
 النصراني، نحن مبتدأ خبره أفضل<sup>(4)</sup>، ولكم متعلق به أيضاً، أي: منكم، وفيه  
 إشارة إلى أن فضل أهل الإسلام يزيد في الآخرة، [قال ابن عقيل: كونها بمعنى إلى  
 وما بعده هو قول الكوفيين والقتيبي]<sup>(5)</sup>.  
 (والخامس عشر: التبليغ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه،  
 نحو: قلت له، وأذنت له، وقُسرَت له).

<sup>(1)</sup> في نس بإضافة: في الردة.

<sup>(2)</sup> في نس بإضافة: بالبطاح.

- وخالد هو: أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو الخزومي القرشي، كان من  
 أشراف قريش في الجاهلية، وكان إليه أعة الخيل في الجاهلية، ثم أسلم وشهد مع الرسول ﷺ فتح مكة، ومع  
 أبي بكر رضي الله عنه حروب الردة، فهو سيف الله السلول، وكان خطيباً فصيحاً روى عن النبي ﷺ، وروى  
 عنه ابن عباس، وجابر، والمقداد وغيرهم (ت 21 هـ).

انظر مرة الجنان 1/ 66، الإصابة 1/ 544 - 577، شذرات الذهب 1/ 32، الأعلام 2/ 300.  
<sup>(3)</sup> البيت لجرير في ديوانه 376، الجني الداني 102، شرح التسهيل لابن مالك 3/ 148، شرح شواهد المشي  
 1/ 377، شرح أبيات المغني 4/ 294، الخزانة 9/ 428، وبلا نسبة في المساعد 2/ 258.

والشاهد فيه: أن اللام بمعنى من.

<sup>(4)</sup> في نس بإضافة: ويوم ظرف له.

<sup>(5)</sup> ساقط من نس.

وانظر المساعد 2/ 259.

والسادس عشر: موافقة (هن)<sup>(1)</sup>، وهى اللام الجارة اسم من غاب حقيقة  
أو حكماً عن قول قائل يتعلق به<sup>(2)</sup> (لحو: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ  
كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾)<sup>(3)</sup> أي: عن الذين؛ إذ لو لم تكن بمعنى عن لقليل: ما  
سبقتمونا، (قاله ابن الحاجب<sup>(4)</sup>، وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل<sup>(5)</sup>) هذا  
لا يخالف قول ابن الحاجب [لإمكان]<sup>(6)</sup> أن يكون قولهم لأجل المؤمنين مع كون  
القائلين متباعدين عنهم غائبين غير حاضرين، (وقيل: لام التبليغ) ولما ورد  
[عليه]<sup>(7)</sup> أنها لو كانت كذلك لقليل: ما سبقتمونا؛ لأن العائد إلى مدحها لا  
يكون ضمير الخطاب، [أشار إلى دفعه بقوله]<sup>(8)</sup>: (والنكت عن الخطاب إلى  
الغيبة)<sup>(9)</sup>، وثانياً بقوله: (أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً: أي: قالوا لطائفة من  
المؤمنين) الحاضرين (لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى) واللام في قوله: أسم المقول  
لهم محذوفاً لام التعليل، كما أن اللام في المقول لهم المذكور لام التبليغ، فسقط ما  
قيل: والصواب أن يكون اسم المقول عنهم محذوفاً؛ إذ المجزور باللام هو المقول  
لهم، وهو مذكور لا محذوف<sup>(10)</sup>، وأما ما قيل: / إنه محذوف من سبقونا لا من  
الآية، فليس له محصل<sup>(11)</sup>، (وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على

(1) في س: بإضافة: قال ابن قاسم.

(2) قال ابن قاسم: ولأم التبليغ هي اللام الجارة سامع قول أو ما في معناه، نحو: قلت له، ونشرت له، وأذنت له  
الجنى الداني 99.

(3) الأحقاف: 11.

(4) قال ابن الحاجب: وبمعنى عن مع القول الكافية يشرح الرضي.

(5) قال ابن مالك: ومن لامات التعليل الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول معلق به،  
لحو: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية شرح التسهيل 45/3.

(6) في س: إذ يمكن.

(7) في س: على هذا القائل.

(8) في س: إشارة إلى دفعه، ولا بقوله.

(9) في س: بإضافة: كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾.

(10) قاله الدمامي: انظر قوله في النصف من الكلام 31/2.

(11) انظر النصف من الكلام 31/2.

بعض ما ذكرناه)، [وهو الالتفات]<sup>(1)</sup>، أو حذف المقول، (لحو: ﴿قَالَتْ أَخْرَاهُمْ  
لِرَؤُوسِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضْلَوْا﴾<sup>(2)</sup>، ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ  
اللَّهُ خَيْرًا﴾<sup>(3)</sup> فإن مقتضى لام التبليغ أن يقال: أنتم أضللتمونا، ولكن يؤتيكم  
بالخطاب، (وقوله) بالجر عطف على ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(4)</sup>:

كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِرُؤُوسِهِنَّ حَسَدًا وَيَغِيأُ إِنَّهُ لَذَمِيمٌ<sup>(5)</sup>

بيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي ضرائر المرأة نساء زوجها، وهي  
جمع ضرة بفتح الضاد على غير قياس<sup>(6)</sup>، وألغني مجاوزة الحد، والذميم بالمهمل  
القيح، وهو أنسب، بالحسناء وبالمعجمة [المذموم]<sup>(7)</sup>، وقيل: اللام للتبليغ،  
فالمناسب إنك لذميم، والتأويل فيه بالالتفات لا بالحذف<sup>(8)</sup> تأمل.

(والسابع عشر: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولام المال) ذكرها  
الكوفيون والأخفش<sup>(9)</sup>، (لحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا  
وَحَزَنًا﴾<sup>(10)</sup> وقوله:

(1) في نس من الحمل على الالتفات.

(2) الأعراف: 38.

(3) هود: 31.

(4) الأحقاف: 10.

(5) البيت لأبي الأسود الدؤلي منسوب له في شرح شواهد المغني 2/570، الدور 1/81، شرح أبيات المغني  
4/259، الخزانة 8/567، مواهب الأريب ج/3 اللوحة 129-ب، وبلا نسبة في الجنى الداني 100، شرح  
التسهيل لابن مالك 3/145، المجمع 2/370. والشاهد فيه: أن اللام بمعنى من.

(6) في نس بإضافة: والحد م معروف.

(7) في نس ضد الممدوح.

(8) قاله ابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 130-أ.

(9) مابين المقوفين ذكر في نس متقدماً بعد قول المصنف: الصيرورة وذكر بلفظ قاله الأخفش.

(10) وانظر قول الكوفيين والأخفش في الجنى الداني 121، والمساعد 2/259.

(10) القصص: 7.

فَلِلْمَمُوتِ تَغْدُوا الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا      كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنِي الْمَسَاكِينُ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل، تغدوا بالمعجمتين، [ترى باللبن والطعام]<sup>(2)</sup>، والسخال ككتاب جمع سخالة، قال أبو زيد: يقال لأولاد الغنم ساعة تضعه أمه من الضأن والماعز جميعاً، ذكراً كان أو أنثى: سخلة<sup>(3)</sup>، قيل: [فيه إقامة الظاهر مقام المضمر]<sup>(4)</sup> والأصل: كما تبنى المساكن لخرابها<sup>(5)</sup>، [ورد بأن ذلك]<sup>(6)</sup> لو قال: كما لخراب المساكن تبنى المساكن<sup>(7)</sup>، وليس بشيء. (وقوله)

فَلِإِنْ يَكُنَ الْمَوْتُ أَقْتَاهُمْ      فَلِلْمَمُوتِ مَا تِلْدُ الْوَالِدَةُ<sup>(8)</sup>

بيت من المتقارب لابن الزُّبَيْرِ<sup>(9)</sup>.

(1) البيت لسابق البربري في شرح أبيات المغني 4/ 295، الخزاعة 9/ 532، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 146، الدر المصون 4/ 65، لسان العرب (ل. و. م) 8/ 163.

والشاهد فيه: أن اللام للصيرورة.

(2) في س: أي: تربى ببقلي اللبن والإرضاع.

(3) انظر قول أبي زيد في لسان العرب (س. خ. ل) 4/ 525، والنصف من الكلام 2/ 31.

(4) في س وفي البيت وضع الظاهر موضع الضمير.

(5) قاله الدمامي انظر قوله في مواهب الأريب ج 2 اللوحة 130 - ب.

(6) في س وما قيل: إنما ذلك.

(7) مواهب الأريب ج 2 اللوحة 130 - ب.

(8) البيت منسوب لابن الزُّبَيْرِ أو لسماك في شرح شواهد المغني 2/ 572 - 573، ولنهيكة بن الحارث المازني أو لشثيم بن خويلد في شرح أبيات المغني 4/ 296، الخزاعة 9/ 530، وبلا نسبة في اللامات 127، الدر المصون 4/ 64. والشاهد فيه: أن اللام للصيرورة.

(9) في س بإضافة: وقال البيهقي: أنشد ابن الأعرابي لرجل من عاملة يقال له: سماك قتلته غسان:

فَمَامَ سَمَّاكِ فَلَا تُجْزَعِي      فَلِلْمَمُوتِ مَا تِلْدُ الْوَالِدَةُ.

(ويحتمله) رَيْتَا إِنْكَ أَكَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَ زَيْتَهُ وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَيْتَا لِيُضِلُّوْا عَنْ سَبِيلِكَ<sup>(1)</sup> أي: يحتمل معنى الصيرورة والعاقبة اللام في<sup>(2)</sup> لِيُضِلُّوْا وهي متعلقة بآتيت، وضعفه الإمام بأن موسى عليه السلام ما كان عارفاً بالعواقب<sup>(3)</sup>، ثم اعترض عليه بجواز أن الله تعالى أخبره بذلك<sup>(4)</sup>.

(ويحتمل أنها لام الدعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً) فيكون دعاء عليهم بلفظ الأمر بما علم من ممارسة أحوالهم أو بوحى من الله فلا يشافي غرض البعثة الذي هو الدعوة إلى الإيمان والهدى، (ومثله في الدعاء) على الكفار: ﴿وَلَا تُزِدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾<sup>(5)</sup> [حكاية عن نوح عليه السلام]<sup>(6)</sup> بعد ما أخبر بأنه لن يؤمن من قومه إلا من قدا آمن، (ويؤيده) أي: في كون اللام في لِيُضِلُّوْا لام الدعاء عليهم، (ان في آخر الآية) ﴿رَيْتَا أَطْمَسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدَدَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾<sup>(7)</sup> جواب للدعاء وهو أشدّ فيكون منصوباً، أو دعاء بلفظ النهي فيكون مجزوماً عطفاً على الدعاء أو عطف [على]<sup>(8)</sup> لِيُضِلُّوْا، فيكون مجزوماً أو منصوباً [مثل لِيُضِلُّوْا وما بينهما دعاء معترض]<sup>(9)</sup>.

(وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة<sup>(10)</sup>) قال ابن عقيل: كون اللام للصيرورة/ هو [قول]<sup>(11)</sup> الأخفش، ومن منع ذلك يردّها إلى التعليل بحذف 181/ب السبب وإقامة المسبب مقامه<sup>(12)</sup>، (قال الزغشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن

(1) يونس: 88.

(2) في س: بإضافة: قوله تعالى.

(3) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي 120/17.

(4) انظر الباب في علوم الكتاب 399/10.

(5) نوح 24.

(6) مابين المعقوفين ذكر في س: متقدماً بعد قول المؤلف: على الكفار.

(7) يونس: 88.

(8) ساقط من س.

(9) في س: على حسب إعراب لِيُضِلُّوْا وما بينهما معترض.

(10) انظر قول البصريين في البحر المحيط 94/3.

(11) ساقط من ظ.

(12) المساعد 259/2.



التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة<sup>(1)</sup> وإنما نفى كونه حقيقة؛ لأن ينافي مذهبه، (وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدواً وحزناً بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يُفَعِّل الفعل لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد) فتكون استعارة تبعية بأن شبه [ترتب]<sup>(2)</sup> العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائبة عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعه نلمشبه به، فجرت الاستعارة أولاً في العلية والفرضية وبتبعيتها في اللام كما في نطقت الحبال بكذا، فصار حكم اللام حكم الأسد، وصار متعلق معنى اللام هو العلية والفرضية لا المجرور كما قال الخطيب<sup>(3)</sup>.

(الثامن عشر: القسم والتعجب معاً) [يعنون]<sup>(4)</sup> الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه وإليه يشير قوله: (وتختص باسم الله تعالى كقوله:

لِلَّهِ يَنْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ .....<sup>(5)</sup>

صدر بيت من البسيط لأبي ذؤيب، وقيل لمساعدة عجزه:

بِمُسْتَمَجِرٍ بِهِ الظُّيَّانُ وَالْأَسُ

(1) الكشف 343/3.

(2) في نس ترتيب.

(3) انظر التخليص في علوم البلاغة 77.

(4) في نس يراد بالتعجب.

(5) البيت منسوب لأبي ذؤيب الهذلي أو ساعدة بن جوية في شرح شواهد المغني 574/2، ومالك بن خالد الحناني في الصحاح (ط. ي. ن) 41/6، ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب 497/3، شرح أبيات المغني 297/4، ولأبي ذؤيب الهذلي أو مالك بن خالد الحناني، أو لأمية بن أبي عائذ الهذلي أو لعبد مناف الهذلي في الدرر 76/2، وبلا نسه في الجنى الثاني 98، وصف المباني 118، المقضب 591/2، المعجم 367/2.

والشاهد فيه: أن اللام في لله للقسم والتعجب معاً.

الجيد<sup>(1)</sup> جمع حَيْدَة كَبْدَرَة [وَبَدْر]<sup>(2)</sup>، وهي العقدة في قرن الوعل، وكل تنوء في قرن أو جبل [وَأَرَادَ]<sup>(3)</sup> بذى حيد الوعل، والشمخر كَمُضْمَحِل الجبل العالي والباء متعلقة ببيقى، أو صفة ذو حيد، والظيان [وزان ريان]<sup>(4)</sup> يباسمين البر، والاس [معروف]<sup>(5)</sup>.

(التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم: يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما، وقوله:

فَيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ      بِكُلِّ مَغَارِ الْفُتُلِ شُدَّتْ يَدْتَلِي<sup>(6)</sup>

بيت من معلقة امرئ القيس وقبلة:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولُهُ      عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْمُغُومِ لِيَتَلَي<sup>(7)</sup>

والخطاب لليل، ومن ليل تميز، قال الرضي: إن كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد [كهذا البيت، وإلا فلا كقولك: قلت لزيد

(1) في نس بإضافة: كعنب.

(2) ساقط من نس.

(3) في نس والمراد.

(4) في نس كرتان.

(5) في نس المرسين.

(6) البيت لامرئ في ديوانه 108، ورواية الديوان:

فَيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ      بِأَمْرَاسٍ كَانِ إِلَى مَمٍّ جُنْدَلٍ

ومنسوب له في شرح شواهد المغني 574/2، شرح عمدة الحفاظ 303، المقاصد النحوية 269/4، شرح أبيات المغني 301/4، الدرر 78/2، شرح الملقات السبع لمفيد قمحية 64، الحزانة 412/2، وبلا نسه في رصف الباني 220، الجنى الداني 98، الجمع 367/2.

والشاهد فيه: أن اللام أفادت التعجب بدون القسم.

(7) في نس بإضافة: يا حرف نداء، والمنادى مخلوف، أي: يا قومي اعجبوا.

يالك من شجاع<sup>(1)</sup>، وأغرّت الجبل فتلتته فهو مغار، أي: محكم، وتشدّت تربطت،  
وتذبل بالمعجمة علم جبل [جر للضرورة]<sup>(2)</sup>، تعجب من طول ليله، فهو يقول:  
إن نجومه لا تبرح أماكنها ولا تفارق محالّها، فكانها مربوطة بكل جبل محكم القل  
في هذا الجبل.

(وقولهم: يالك رجلاً عالماً، وفي غيره) أي: غير النداء، (كقولهم: لله دره  
فارساً) معناه: ما أعجب فعله؛ فالدر في الأصل: ما يدر، أي: ينزل من الضرع من  
اللين، ومن الغيم من المطر، وهنا كناية عن فعل المملوح، وإنما نسب فعله إليه  
تعالى؛ لأنه تعالى منشئ العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه  
إليه تعالى [قاله الرضي]<sup>(3)</sup>، (ولله أنت، وقول الأعشى:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِبَارٌ وَتَرَوَةٌ / فَلِلَّهِ هَذَا الشُّعْرُ كَيْفَ تَرَدَّدًا<sup>(4)</sup>) 1/182

بيت من الطويل يمدح النبي عليه الصلاة والسلام وقد أتى إليه بمكة  
ليسلم فاعتراضه بعض كفار قريش، فقال له: إنه يجرّم الزنا، قال: لا أرب لي فيه،  
قال: إنه يجرّم الخمر، قال: أرجع فأرتوي منها عامي هذا ثم آتيه فأسلم، فرجع  
فمات [عن عامه]<sup>(5)</sup>، ولم يعد<sup>(6)</sup>.

(1) ساقط من نس.

(2) ساقط من نس.

(3) ساقط من نس.

وينظر الرضي.

(4) البيت للأعشى في ديوانه 45، شرح شواهد الغني 575/2، المقاصد النحوية 59/3، شرح أبيات الغني  
302/4، ويلا نسي في: الجني الداني 98، شرح التسهيل لابن مالك 146/3.  
والشاهد فيه: على أن اللام في لله للتعجب.

(5) ساقط من نس.

(6) في نس بإضافة: لثروة الغني، وقد تعجب من الدهر كيف يختلف !.

(المتعم عشيرين) أي: واحد من العشرين ولم يقل العشرون [لأنه يطلق على ما يقابل الثلاثين]<sup>(1)</sup>: (التعدية، ذكره ابن مالك في الكافية<sup>(2)</sup>)، ومثل له في شرحها<sup>(3)</sup> بقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾<sup>(4)</sup>، وفي الخلاصة<sup>(5)</sup> وهي منظومته المسماة بالألفية، وقد شرحها ابنه بدر الدين محمد الدمشقي، [تلميذ والده]<sup>(6)</sup>، توفي سنة ستة وثمانين وستمائة<sup>(7)</sup>، (ومثل له ابنه بالأية<sup>(8)</sup>)، ويقولك: قُلت له افعل كذا<sup>(9)</sup>، ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل ذكر (في شرحه أن اللام في الآية لشبه التملك، وأنها في المثال للتبلغ<sup>(10)</sup>)، والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وما أحبه لبكر) فإن معناه: اتعجب من ضرب زيد عمراً ومن حبه بكرأ، قال الرضي: همزة أفعل لتعدية ما كان لازماً بالأصالة، نحو: ما أحسنه، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل إلى فعل إلى مفعول غير

(1) في نس مع أنه موافق لما قبله، لأن العشرين يطلق على نفس العشرين المقابل للثلاثين.

(2) قال في الكافية الشافية:

والسلام للملك وشبهه وفي تعدية ايضاً وتعليل قفي

الكافية الشافية 1/ 357.

(3) المصدر السابق 1/ 361.

(4) مريم: 5.

وفي نس بإضافة: وذلك لأن المعنى أعطي ولياً، ولما استعمل وهب متعدياً إلى واحد صريحاً وإلى آخر مجوف الجر، ظهر معنى التعدية لمناسبة معناه لمعنى أعطي.

(5) قال ابن مالك في الألفية:

والسلام للملك وشبهه وفي تعدية ايضاً وتعليل قفي

انظر الألفية بشرح ابن عقيل 2/ 13.

(6) في نس التحوي أخذ من والده.

(7) انظر مرآة الجنان 4/ 153، بغية الوعاة 1/ 225، الأعلام 7/ 31.

(8) في نس بإضافة: المذكورة.

(9) في نس بإضافة: فإن اللام تفيد وقوع الفعل على المخاطب حتى تكون مفعولاً مثل: ذهبت بزيد.

وانظر الخلاصة لابن الناطم 262.

(10) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 144 - 145.

مفعوله الأول، وهو فاعل أصل الفعل، نحو: ضُرب زيدٌ عمرًا، في: 'ما اضربَ زيداً لعمرو' (1).

(الحادي والعشرون: التوكيد وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:  
منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقوله:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَظَمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عُوْدَ الدُّهْرِ فَالدُّهْرُ كَأْسِرُهُ (2)

بيت من الطويل لنصيب الأسود، [والصليب الشديد وزناً ومعنى] (3)،  
ومعنى الزيادة ظاهرة فيه (4)؛ إذ المعنى رجاً به أن يكسر، [أي: مغالبة الزمان] (5)،  
والباء متعلقة بـرجاً، لا بـيكسر لئلا يتقدم ما في حيز أن عليها.  
(وقوله:

وَمَلَكَتْ مَائِنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مِلْكَاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ (6)

بيت من الكامل لابن ميادة (7)، يثرب [مدينة النبي عليه الصلاة والسلام،

(1) شرح الكافية 5/ 249.

(2) البيت لنصيب منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 579، ولثوبة الحميري في شرح أبيات المغني 4/ 305،  
وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 148. والشاهد فيه: أن اللام زائدة في مفعول الفعل المتعدي  
المتأخر عن الفعل.

(3) مابين المعقوفين ذكر في 'س' متأخراً بعد قول المؤلف: ما في حيز أن عليها.

(4) في 'س' بإضافة: فإن رجاً يتعدى بنفسه لقوله تعالى: ﴿ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا ﴾.

(5) ساقط من 'س'.

(6) البيت لابن ميادة منسوب له في الدرر 2/ 81، شرح شواهد المغني 2/ 580، شرح أبيات المغني 4/ 307،  
ضرائر الشعر 67، وبلا نسبة في الجني الثاني 107، أوضح المسالك 2/ 85، الجمع 2/ 371.  
والشاهد فيه: زيادة اللام في 'كسـم'.

- وابن ميادة هو: أبو شريحيل الرماح بن أبرد بن ثوبان الذيباني الغطفاني المضري، شاعر مجيد، من  
مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، قيل: إنه أشعر الغطفانيين في الجاهلية والإسلام (ت 149 هـ). انظر  
الشعر والشعراء 559، سبط اللاك 1/ 306، شرح الحماصة للترتيزي 3/ 59، الأعلام 3/ 31.  
(7) في 'س' بإضافة: ممدح عبد الواحد بن سليمان أمير المدينة.

سميت باسم بانيتها، رجل من العمالقة<sup>(1)</sup>، واللام زائدة<sup>(2)</sup>؛ [لأن]<sup>(3)</sup> أجار يتعدى بنفسه<sup>(4)</sup>، وقيل: لا تتعين الزيادة<sup>(5)</sup>، لاحتمال أن يكون أجار بمعنى: فعل الإجارة، واللام صلة له<sup>(6)</sup>، وليس بشيء، [مع أن ذلك مجاز]<sup>(7)</sup>، (وليس منه رَدَفٌ لَكُمْ)<sup>(8)</sup> خلافاً للمبرد<sup>(9)</sup> ومن وافقه) منهم الزخشي فإنه قال: معناه تبعكم ولحقكم<sup>(10)</sup>، (بل ضمن رَدَفٌ معنى اقترَب، فهو مثل «اقترَبَ للناسِ جِسابُهُمُ»<sup>(11)</sup>).

واختلف في اللام من نحو: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُصَيِّنَ لَكُمْ»<sup>(12)</sup>، «وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ»<sup>(13)</sup>، وقول الشاعر:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّهَا تُمَثِّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ<sup>(14)</sup>

بيت من الطويل لكثير عزة، تمثّل [مجهول أو معلوم أصله]<sup>(15)</sup>: تتمثل.

(1) في س' اسم رجل من العمالقة، بنى مدينة النبي عليه الصلاة والسلام، فسميت باسمه. وانظر معجم البلدان 430/5.

(2) في س' إضافة: أي أجار مسلماً.

(3) في س' فإن.

(4) في س' إضافة: وفي القاموس إجاره أنقذه وأحاده.

(5) في س' إضافة: فيه.

(6) قاله الدمامي انظر قوله في المنصف من الكلام 32/2.

(7) في س' على أن هذا التأويل مجاز بطريق ذكر الحاحص وإرادة العام.

(8) النمل: 72.

(9) انظر المختضب 36/2.

(10) الكشف 423/3.

(11) الأنبياء: 1.

(12) النساء: 26.

(13) الأنعام: 71.

(14) البيت لكثير عزة منسوب له في شرح شواهد المنني 65/1، المقاصد النحوية 249/2، الجنى الداني 121،

رصف المائي 246، اللامات 151، الخزانة 329/10.

والشاعر فيه: زيادة في لأنى.

(15) في س' على بناء المفعول أو الفاعل، فالأصل.

(فقيـل: زائدة) قال الزخـشـري أصله: يريد الله أن يبين لكم، زيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين<sup>(1)</sup>، ورده أبو حيان بأنه خارج عن قول البصريين؛ لأنه جعل اللام مؤكدة مقوية لتعدي يُريدُ، والمفعول متأخر، وأضمر أن بعدها، وعن قول الكوفيين؛ فإنهم/ يجعلون النصب باللام الزائدة لا بأن<sup>(2)</sup>، (وقيل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء) القائلون بأنها للتعليل (فقيـل: المفعول محذوف، أي: يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم، أي: ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا [به]<sup>(3)</sup> لنسلم) وفي النهر: الظاهر أنها لام كي، ومفعول أمرنا الثاني محذوف، أي: أمرنا بالإخلاص كي نسلم<sup>(4)</sup>، (وأريد السُّلُو لأنسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك [كله]<sup>(5)</sup> مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر، أي: إرادة الله للتبيين، وأمرنا للإسلام<sup>(6)</sup>، وعلى هذا فلا مفعول للفعل) فالمراد من كون الفعل مقدرًا بمصدر أنه في المعنى مصدر بأن جرد الفعل عن الزمان وأريد به الحدث فقط، قال الزخـشـري: صح [في أول البقرة]<sup>(7)</sup> الإخبار عن الفعل؛ لأنه من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى<sup>(8)</sup>، وقال التفتازاني: جعل الفعل مع فاعله المضمر فعلاً شائعاً، وإلا فالخبر عنه هو الجملة لا مجرد الفعل<sup>(9)</sup>، ورده الشريف بأن الإخبار إنما هو عن الفعل، وأما فاعله فهو قيد له، وقال البيضاوي: والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له، أما لو أطلق فأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الانساع

(1) الكشف 438/1.

(2) النهر الماد بها مش البحر المحيط 224/3.

(3) إضافة من المنّي.

(4) انظر النهر الماد بهامش البحر المحيط 158/4.

(5) إضافة من المنّي.

(6) انظر قول الخليل وسيبويه في الجنى الداني 122، والبحر المحيط 225/3، والدر المصون 94/3.

(7) ساقط من نس.

(8) الكشف 48/1.

(9) حاشية السمد على الكشف للوحة 26- أ.

فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه<sup>(1)</sup> كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(2)</sup> وقولهم: نسمع بالمعدي خير من أن تراه<sup>(3)</sup>.

(ومنها اللام المسماة بالمقحمة) الإقحام إدخال شيء في شيء بشدة وعنف، (وهي المعترضة بين المتضايقين، وذلك في قولهم: يا بؤس للحرب) البؤس يسكون المعززة وقد تبدل واو الشدة، (والأصل: يا بؤس الحرب، فاقحمت تقوية للاختصاص قال:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الْبُؤْسِ وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَأَمْسَتْ أَرْحَاوُ<sup>(4)</sup>)

بيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك جد طرفة<sup>(5)</sup>، أرهط ما دون العشرة، [من الرجال لا تكون فيهم امرأة والجمع أراهط، وأراهط كأنه جمع أرهط، والمراد بصيغة النداء هنا التعجب]<sup>(6)</sup>.

(وهل المجرر ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجار لا يعلق) هذا إذا كان عامل الجر في المضاف إليه هو

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 40/1.

(2) المائدة: 119.

(3) في س' بإضافة: تأمل. مثل يضرب لمن خيره خير من مرآة انظر مجمع الأمثال للميداني 1/342.

(4) البيت لسعد بن مالك منسوب له في شرح شواهد المغني 2/582، الكتاب 2/207، الأملالي الشجرية 1/275، شرح أبيات المغني 4/311، الخزانة 1/468، وبلا نسبة في الجنى الداني 107، المص 2/370، الدرر 2/81.

والشاهد فيه: زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه لتوكيد الاختصاص.

- وسعد هو: ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي، من فرسان العرب المعدودين في الجاهلية.

انظر طبقات الشعراء 55، شرح الحاشية للتبريزي 2/29، الأعلام 3/87.

(5) في س' بإضافة: الشاعر.

(6) في س' وما فيهم امرأة، ولا واحد له من لفظه، والجمع أرهط وأراهط، ويتمجب من شدة الحرب التي ذهبت بتلك الأراهط لأن الراد بالنداء التعجب.



المضاف كما هو الصحيح، ولا بأس في تعليق الاسم، وأما إذا كان اللام المقدره فيلزم تعليق الحرف الجار إلا أن يجعل الملفوظ تأكيداً للمقدر، أو يفرق بينهما.  
(و من ذلك قولهم: لا أبا لزيد ولا أخا له، ولا غلامي له على قول سيويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام<sup>(1)</sup>) [وفي<sup>(2)</sup> الفصل: إنه مضاف إليه واللام زائدة لتأكيد الإضافة<sup>(3)</sup>، (وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف) حتى أعطاه حكمه في حذف نون المنى [والجمع<sup>(4)</sup>] وإثبات الألف في الأب والأخ؛ (لأن الصفة من تمام الموصوف) كما أن المضاف إليه من تمام المضاف وهذا بيان وجه الشبه بين الاسم والمضاف، ومن قال: بين الصفة والمضاف فقد وهم<sup>(5)</sup>، (وعلى قول من جعلها خبراً وجعل أبا وأخاً على لغة من قال:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا .....<sup>(6)</sup>

في الأحوال الثلاث بالألف.

(وقولهم) في المثل: (مكره أخاك) بالألف مبتدأ قدم خبره (لا بطل<sup>(7)</sup>) عطف على مكره، (وجعل حذف النون<sup>(8)</sup> على وجه الشذوذ) إذ لا داعي لحذفها، (كقوله:

(1) انظر الكتاب 2/ 206.

(2) في نس قال في.

(3) انظر المفصل 107.

(4) في نس والمجموع.

(5) مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 139 - 140، أ - ب.

(6) تقدم شرحه في حاشأ.

(7) جمع الأمثال للميداني 3/ 401.

(8) في نس بإضافة: أي نون التنية.

قال أبو حيان: يجوز عند الكسائي حذف النون ولا يعده ضرورة كما هو مذهب البصريين، ومذهبه ما جاء من كلام العرب مما عزي إلى الحجل يخاطب القفا<sup>(2)</sup>:

قَطَا قَطَا يَبْضُكُ ثِنْتًا وَيَبْضِي مَائَتًا

[أي: ثنتان ومائتان]<sup>(3)</sup>.

(فاللام للاختصاص) جواب أما، (وهي متعلقة باستقر' محذوف) صفة أو خبر.

(ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيعة لتقوية عامل [ضعيف]<sup>(4)</sup> إما بتأخره، نحو: ﴿ هَذَى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾<sup>(5)</sup>، ونحو: ﴿ إِنْ كُشِمَ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾<sup>(6)(7)</sup>، أو بكونه فرعاً في العمل) [كاسم الفاعل والمصدر]<sup>(8)</sup>، (نحو: ﴿ مُصْبَدًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾<sup>(9)</sup>، ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(10)</sup>، ﴿ نَزَاعَةً لِلشَّوَى ﴾<sup>(11)</sup>، ونحو: ضربني لزيد حسن، وأنا ضارب لعمرو) وغلط ابن إياز في قوله: إنما يقال:

(1) يت من الرجز، قال عقق المغني محمد عبي الدين عبد الحميد: كذا في جميع الأصول ولا يتم الرجز إلا أن يكون: يبك ثنتان ويبضي مائتا.

(2) انظر قول أبي حيان في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 140 - ب.

(3) ساقط من نس.

(4) في المغني ضعف.

(5) الأعراف: 154.

(6) يوسف: 43.

(7) في نس بإضافة: فإنه يقال: عبرت الرؤيا دون عبرت للرؤيا.

(8) ساقط من نس.

(9) البقرة: 91.

(10) البرج: 16، وهود: 107.

(11) المعارج: 16.

زيد ضارب عمراً، ولا يقال: ضارب لعمرو؛ فإن قلت: زيد عمراً ضارب جاز إدخال اللام، (قيل: ومنه ﴿إِنْ هَذَا عَدُوُّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾<sup>(1)</sup> وقوله:

إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَالْتَجِسِي لَهُ أَكِيلاً فَإِنِّي لَسْتُ أَكِلُهُ وَخُدَيْي<sup>(2)</sup>

بيت من الطويل لحاتم الجواد يخاطب امرته [يعني]<sup>(3)</sup>: إذا فرغت من اتخاذ الزاد<sup>(4)</sup> فاطلبي<sup>(5)</sup> من يؤاكلني، وإنني لم أعود نفسي التفرد في الأكل. (وفيه نظر؛ لأنَّ عدواً وأكِيلاً - وإن كانا بمعنى مُعَادٍ ومُؤَاكِلٍ - لا ينصبان المفعول؛ لأنهما موضوعان للثبوت، وليس مجازيين) أي: مساوين (للفعل في التحرك والسكون ولا [محولين]<sup>(6)</sup>) وفي بعض النسخ بالرفع أي: ولا هما محولان (عما هو مجاز له؛ لأنَّ التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة) [وهنا مانع من إرادتها]<sup>(7)</sup>؛ لأنَّ المبالغة في الأكل صفة مذمومة عند العرب، وأما في الآية فلأنَّ عادياً لم يستعمل<sup>(8)</sup> من العداوة حتى يكون عدو محولاً عنه، وإنما لم يجعل صفتين مشبهتين ونصب المفعول على التشبيه بالمفعول لما سيأتي في الباب الرابع أن الصفة المشبهة لا يكون معمولها إلا سيبياً.

(1) طه: 117.

(2) البيت لحاتم الطائي في ديوانه 37، شرح شواهد المغني 585/2، ولقيس بن عاصم المنقري في الكامل في اللغة والأدب 196/2، وله أو لحاتم الطائي أو لعروة بن الورد في شرح أبيات المغني 313/4 - 315. والشاهد فيه: أن اللام في كة زائدة للتقوية.

(3) في نس يريد.

(4) في نس بإضافة: وإعاده.

(5) في نس بإضافة: من أجله.

(6) في المغني محولان.

(7) في نس وفي إرادتها في البيت مانع.

(8) في نس بإضافة: كما نبه عليه المصنف.

(وإنما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بالتمسي؛ وفي الآية متعلقة بمستقر<sup>(1)</sup> محذوف صفة لعدو) بالرفع خبر [لعدو]<sup>(2)</sup> محذوفاً، وبالجذر بدل من مستقر لا صفة له، إلا أن يعتبر تنكيره، (وهي للاختصاص).

وقد اجتمع التأخر والفرعية في ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾<sup>(3)</sup>، وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾<sup>(4)</sup>، فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل ﴿فَعَالًا لَمَّا يُرِيدُ﴾<sup>(5)</sup> وإن كان بمعنى الإنذار، فاللام منلها في سقياً لزيد وسياي.

قال ابن مالك: ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين؛ لأنها إن زادت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنتين بحرف واحد، وإن زادت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح<sup>(6)</sup> وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما<sup>(7)</sup> دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك) لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدمه، وهذا المنع [ماخوذ من]<sup>(8)</sup> الجنى الداني<sup>(9)</sup>، وأجيب بأن كلام ابن مالك عمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعاً مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه<sup>(10)</sup>، (وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُهَا﴾<sup>(11)</sup> بإضافة كل<sup>(12)</sup>: إنه من هذا) أي: من باب زيادة اللام في مفعول

(1) في س: بإضافة: وقوله.

(2) ساقط من س.

(3) الأنبياء: 78.

(4) المدثر: 36.

(5) هود: 107، والبروج: 16.

(6) قال ابن مالك: وتزداد اللام مقوية لعامل ضعيف بالتأخر... ولا يفعل ذلك إلا بمنع إلى واحد؛ إذ لو فعل ذلك بمنع إلى اثنين فإما أن يزداد فيهما أو في أحدهما أو في كليهما محذور الكافية الشافية 361/1، وانظر الجنى الداني 106.

(7) في س: بإضافة: أي أحد المفعولين على العامل.

(8) في س: المذكور في.

(9) انظر الجنى الداني 106.

(10) الجيب الدمامي انظر إجابته في النصف من الكلام 34/2.

(11) البقرة: 148.

(12) في س: مفعولين.

وانظر الحجة 393/1، والمجمع 371/2.

عامل يتعدى إلى [اثنين]<sup>(1)</sup>، (وإنَّ المعنى: الله مولُّ كل ذي وجهة [وجهته]<sup>(2)</sup>)،  
والضمير على هذا) أي: على أن كلاً مفعول أول لَمَوْلَى والثاني محذوف<sup>(3)</sup>  
(للتولية) ليكون مفعولاً مطلقاً، (وإنما لم يجعل كلاً/ والضمير مفعولين ويستغنى  
1/183 عن حذف ذي وجهته؛ لثلاثا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً) قيل: لا  
يلزم ذلك لجواز أن يكون الضمير للوجهة لا للتولية<sup>(4)</sup>؛ وذلك أن الظاهر [هو]<sup>(5)</sup>  
ذو وجهة، والمعنى أن الله مولى كل ذي وجهة وجهته، وفيه بحث؛ إذ لو لم يكن  
المفعول الثاني مقدراً لكان كل ذي وجهة تفسير الضمير مولياً، ولا يصح ذلك؛  
لأن مفسره وجهة أضيف إليها كل وهذا وجهة أضيفت إلى كل، قال التفتازاني:  
العامل في لكل وجهة محذوف، والمذكور تفسير له، أي: لكل وجهة الله مول  
مولياً، والمفعول الآخر محذوف، أي: أهلها، ولا حاجة إلى ما قيل: إن الضمير  
للمصدر، أي: مول التولية، أو إن لكل وجهة إنما هو المفعول الأول محذوف  
المضاف، وضمير مولياً هو المفعول الثاني<sup>(6)</sup>؛ (ولهذا) أي: لعدم تعدى العامل  
إلى الضمير وظاهره معاً (قالوا في الهاء من قوله:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَذْرُسُهُ .....)

صدر بيت من البسيط عجزه:

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِن يَلْفَهَا ذَلْبُ .....

(1) قال ابن عادل: 'جمهور القراء على تنوين كل الباب في علوم الكتاب 55/3.

(2) في نس وحجتهم.

(3) في نس بإضافة: وهو وجهته.

(4) قاله الدماميني انظر قوله في المتصف من الكلام 35/2.

(5) ساقط من نس.

(6) انظر حاشية السعد على الكشاف اللوحة 81 - أ، ب.

[قيل]<sup>(1)</sup>: سراقا بضم المهملة<sup>(2)</sup> ابن مالك [بن جعشم]<sup>(3)</sup> من الصحابة<sup>(4)</sup>، والرُّشَا بكسر الراء وبالمعجمة مع المدّ الجبل، وقصره للضرورة وأنه على معنى الآلة، والمرء مبتدأ، وذنب خبره، عند متعلق به لما فيه من التأخير، وجواب الشرط محذوف إن يلق إنسان الرشا فهو متأخر عند لقائها، وقيل: الرُّشَا جمع رشوة، والرُّشوة بضم الراء وفتحها الجعل، ومعنى البيت: هجو رجل من القراء يسمى سراقا بأنه يراعى ويقبل الرشا، وإنما صيره ذنباً لحرصه على أخذه<sup>(5)</sup>، [وفيه ما فيه]<sup>(6)</sup>، قال الفيومي: الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له أو ليحملة على ما يريد وجمعها رشا، مثل سدره وسدر، والضم لغة وجمعها رشا بالضم أيضاً<sup>(7)</sup>.

[إن الهاء مفعول مطلق] أي: يدرس الدرس [لا ضمير القرآن]<sup>(8)</sup> [قيل]<sup>(9)</sup>: ولو زعم أن القرآن مبتدأ، وأن اللام زائدة مثلها في 'بمسبك' لم يكن بعيداً<sup>(10)</sup>، هذا مسلم إذ ثبت [زيادتها]<sup>(11)</sup> في المبتدأ، (وقد دخلت اللام [في]<sup>(12)</sup> أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى<sup>(13)</sup>:

(1) ساقط من نس.

(2) في نس بإضافة: هو.

(3) ساقط من نس.

(4) انظر مرآة الجنان 1/ 70، الإصابة 2/ 26، شذرات الذهب 1/ 35، الأعلام 3/ 80.

(5) انظر المنصف من الكلام 2/ 35.

(6) في نس وفيه غلط.

(7) المصباح المنير (ر. ش. و) 125.

(8) ساقط من نس.

(9) في نس قال في حواشي التسهيل.

(10) انظر المنصف من الكلام 2/ 35.

(11) في نس زيادة اللام.

(12) في المغني على

(13) في نس بإضافة: الأخيلية تمدح الحجاج.

أَحْجَاجٌ لَا تُعْطَى الْعَصَا مَتَاهُمْ وَلَا اللَّهُ يُعْطَى الْعَصَا مَتَاهَا<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل.

(وهو شاذ لقوة العامل) بل ضرورة [فلا ينتقض به قوله]<sup>(2)</sup>: وهي  
المزيدة لتقوية عامل ضعيف [لا]<sup>(3)</sup> قول ابن مالك: إنها لا تزداد مع عامل يتعدى  
[إلى اثنين]<sup>(4)</sup>، [ولا يرد عليه ما قيل: إنه]<sup>(5)</sup> إذا زيدت معه في التأخير عن العامل  
وفي التقديم أولى<sup>(6)</sup>.

(ومنها لام المستغاث عند المبرد<sup>(7)</sup>، واختاره ابن خروف<sup>(8)</sup>، بدليل صحة  
إسقاطها. وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء  
لما فيه من معنى الفعل<sup>(9)</sup>، ورد بأن معنى الحرف [يعني: معنى الفعل كما في  
بعض النسخ (لا يعمل في المجرور)]<sup>(10)</sup>، (وفيه نظير؛ لأنه) أي: معنى الفعل الذي  
في الحرف (قد عمل في الحال) [فيعمل في المجرور فإن عاملها أقوى من عامله، فلا  
يرد إنه]<sup>(11)</sup> قياس مع الفارق؛ لأن الحال في حكم الظرف في النحو:

<sup>(1)</sup> البيت لليلي الأخيلة منسوب لها في شرح شواهد المغني 2/ 588، شرح أبيات المغني 4/ 318، المسح  
372/2، ويلا نسبة في شرح التصريح 1/ 644، المساعد 2/ 59.

والشاهد فيه: أن اللام زيدت شذوذاً مع أحد المفعولين المتأخرين عن الفعل المتعدي.

<sup>(2)</sup> في نسْ ثم هذا دفع لما يرد على قوله.

<sup>(3)</sup> في نسْ وعلى.

<sup>(4)</sup> في نسْ لاثنين.

قال الشفيعي: زُمن ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين... ولعل ابن مالك قال ذلك في غير  
السهيل الدور 2/ 83 - 84، وانظر المساعد 2/ 259.

<sup>(5)</sup> في نسْ ولما قال ابن عقيل رواية عن ابن مالك.

<sup>(6)</sup> المساعد 2/ 259.

<sup>(7)</sup> قال المبرد: فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة... المختضب 4/ 254.

<sup>(8)</sup> انظر رأي ابن خروف في الجمع 2/ 54، ومواهب الأديب اللوحة ج/ 2 اللوحة 1/ 145.

<sup>(9)</sup> انظر سر صناعة الإعراب 2/ 12، والجنى الداني 104.

<sup>(10)</sup> في نسْ (لا يعمل في المجرور) والمراد من معنى الحرف معنى الفعل، ويؤيده أنه وقع في بعض النسخ.

<sup>(11)</sup> في نسْ مع أن العامل فيها - لكونه عاملاً في صاحبها أيضاً - أقوى من العامل في المجرور، فلا يرد ما قبل  
قياسه عليه. وانظر مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 145 - ب.

كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَجْهِهَا الْعُتَابُ وَالْخَشْفُ الْبَالِي

بيت من الطويل لامرئ القيس يصف عقاباً بكثرة الاصطياد [وكرر الطائر عنه أين كان] <sup>(1)</sup>، والعناب <sup>(2)</sup> معروف، / والخشف كقفس أردا التمر، وكفلس <sup>1/184</sup> الخبز اليابس، ورطباً ويابساً معاً حال من القلوب، أي: رطباً بعضاً ويابساً بعضاً، والعامل فيها كان وكذا لدى وكرهاً حال منها، شبه رطب القلوب بالعناب ويابساً بالخشف.

(وقال الأكترون: متعلقة بفعل النداء المحذوف <sup>(3)</sup>، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسبه لسيبويه <sup>(4)</sup>، واعترض بأنه متعدي بنفسه فأجاب ابن أبي الريح) عبد الله بن أحمد الإشبيلي، تلميذ الشلوين شيخ أبي حيان، مات سنة ثمان وثمانين وستمائة <sup>(5)</sup> (بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو: يا لزيد، والتعجب في نحو: يا للدواهي! وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديده باللام <sup>(6)</sup> [واقصر أبو حيان على إيراد هذا الجواب] <sup>(7)</sup> [الأخير] <sup>(8)</sup>، (وفيه نظر؛ لأن اللام المقوية زائدة) [كما تقدم] <sup>(9)</sup> وسيأتي في الباب الثالث أن التحقيق أنها ليست زائدة محضة فلها منزلة بين منزلتين، (وهؤلاء) الذين قدروا لها

(1) في س' الوكر عش الطائر وإن لم يكن فيه.

(2) في س' بإضافة: كزمان.

(3) في س' بإضافة: مثل: ادعو.

(4) قال السيوطي: وذهب سيبويه إلى أنها تعلق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور المجمع 54/2، وانظر

مرهب الأريب ج/2 اللوحة 146 - ب.

(5) انظر غاية النهاية 484/1، بقية الوعاء 125/2 - 126، الأعلام 191/4.

وانظر إجابته في مواهب الأديب ج/2 اللوحة 145/ب.

(6) انظر شرح جل الزجاجي لابن عصفور 109/2.

(7) في المتن واقصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان.

(8) وانظر الارتشاف 143/3، ومواهب الأريب ج/2 اللوحة 146 - أ.

(9) في س' يعني الجواب بضعف العامل بسبب وجوب حذفه.

ساقط من س'.



متعلقاً [لا] <sup>(1)</sup> يقولون بالزيادة) فكيف يجاب عما يرد عليهم [بكونها] <sup>(2)</sup> مقوية، وقد يقال: مراد الجيب بالتقوية المعنى اللغوي لا الاصطلاح حتى يلزمه من الحكم بتقويتها الحكم بزيادتها.

(فإن قلت: وإيضاً) أي: كما يرد [هذا الجواب] <sup>(3)</sup> النظر المذكور كذلك يرد عليه هذا، (فإن اللام لا تدخل في نحو: زُيداً ضربته مع أن الناصب ملتزم الحذف).

قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف لمائنته لفظ المحذوف، [ولهذا] <sup>(4)</sup> لا يجوز الجمع بينهما، [قيل: لا نسلم أن الفعل المذكور عوض] <sup>(5)</sup> منه غاية الأمر أنه دال عليه ومفسر له، ولا يلزم من ذلك كونه عوضاً منه <sup>(6)</sup>، [وفيه بحث] <sup>(7)</sup>.

(فإن قلت: كذلك حرف النداء عوض من فعل النداء) فلم جيء باللام؟

(قلت: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضاً البتة لم يجوز حذفه) [ولا يرد التاء] <sup>(8)</sup> في إقامة، فإنها مع كونها عوضاً من الواو المنقلبة ألفاً يجوز حذفها عند الإضافة؛ [لأنهم جعلوها كالعوض عنها] <sup>(9)</sup>؛ ولهذا جاز اجتماعهما في قوله:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ <sup>(10)</sup>

(1) ساقط من ظ.

(2) في س يكون هذه اللام.

(3) في س جواب ابن عصفور.

(4) في س بدليل أنه.

(5) في س فلا يرد المنع بكون الفعل المذكور عوضاً.

(6) قاله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 35/2.

(7) ساقط من س.

(8) في س فلا يتقضى بالتاء.

(9) في س لما قال ابن الحاجب كأنهم جعلوها عوضاً عنه.

(10) بيت من الوافر لأنس بن مدركة منسوب له في الدرر 462/1، الخزائن 87/3، المعجم المفصل 223/1،

والرجل من ختم في شرح أبيات سيويه 388/1، المعجم 106/2، ولأنس بن نهيك في لسان العرب

263/5، وبلا نسبة في الكتاب 227/1، الجنى الداني 334، الخصائص 272/2، النصف من الكلام

36/2، مواهب الأديب ج/2 اللوحة 147 - ب.

فقيل محمول على الضرورة، أو على الجمع بين العوضين [مثل]<sup>(1)</sup>:  
(يَابَانَا)<sup>(2)</sup> لا بين العوض والعوض<sup>(3)</sup>، (ثم إنه أي: حرف النداء (ليس بلفظ

[الفعل]<sup>(4)</sup> (المحذوف فلم ينزل منزله من كل وجه) ولهذا أجاز حذفه.

(وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل، والأصل: يا آل زيد، ثم حذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين) ألف يا والألف الواقعة بعد الهمزة<sup>(5)</sup> [نسبه الرضي للفراء، ثم ضعفه بأنه]<sup>(6)</sup> يقال: ذلك فيما لا آل له، نحو: يا للدواهي، ويا لله<sup>(7)</sup>، (واستدلوا بقوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ حِينَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاهِي الْمُتَوْبُ قَالَ يَا لَا<sup>(8)</sup>

بيت من الوافر لزهير بن مسعود الضبي، خير مبتدأ، ونحن فاعل، وفيه شذوذ أن إعمال الوصف غير معتمد، ورفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، [فخير ليس خبراً مقدماً للفصل بينه وبين من بالمبتدأ، بل مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر، وفيه شذوذ أن عامل الوصف غير معتمد، ورفع اسم

(1) في نس كما في.

(2) يوسف: 11 وغيرها.

(3) انظر مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 147 - ب.

(4) ساقط من نس.

(5) قال السيوطي: وزعم الكوفيون: أن لām الاستغاث بعض آل، وإن أصل يا فلان: يا آل فلان، فحذف لكثرة الاستعمال الجمع 55/2.

(6) في نس قال الرضي: حكى الفراء أن أصل يا لزيد: يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لأنه.

(7) شرح الكافية 1/ 353.

(8) البيت لزهير بن مسعود الضبي منسوب له في شرح شواهد المغني 595/2، شرح إبيات المغني 325/4، المقاصد النحوية 520/1، الحزاة 6/2، وبلا نسبة في البغداديات 415، الخصائص 286/1، وصف المياني 29.

والشاهد فيه: أن الكوفيين قالوا في يا لزيد أصله: يا آل زيد.

التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولهذا قال أبو علي: فخيرٌ خيرٌ لنحن/ 184/ب  
عذوفة، ونحن الظاهر تأكيد للمستتر في خير، والمثوب من ثوب الداعي تنوياً ردد  
صوته، ومنه التوبيخ في الأذان<sup>(1)</sup>.

(فإن الجار لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا  
نفرٌ فحذف ما بعد لا النافية) بعد حذف المنادى، (أو الأصل: يا فلان ثم حذف  
ما بعد الحرف) وقولهم إن الجار لا يقتصر عليه إن أرادوا [في]<sup>(2)</sup> الاختيار  
فمسلم، ولا يضر هنا، وإلا فممنوع، (كما يقال: ألا تأ، فيقال: ألا فأ يريدون:  
ألا تفعلون، وألا فافعلوا).

تنبيه - [وإذا]<sup>(3)</sup> قيل: يا لزيد بفتح اللام فهو مستغاث، فإن كسرت فهو  
مستغاث لأجله والمستغاث عذوف، فإن قيل: يالك احتمل الوجهين، فإن قيل:  
يالي فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله<sup>(4)</sup>:

فَيَا شَوْقَ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ التَّوَى وَيَا دَمْعَ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبَ مَا أَصْبَى

تقدم شرحه [قريباً]<sup>(5)</sup>.

(وقال ابن عصفور: الصواب أنه مستغاث لأجله؛ لأن لام المستغاث  
متعلقة بأدعوا؛ فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل<sup>(6)</sup>) في غير

(1) في س' خير مبتداً، ونحن فاعل. وفيه شذوذ أن إعمال الوصف غير معتمد، ورفع اسم التفضيل للظاهر في  
غير مسألة الكحل، ولا يكون خيرٌ خيراً مقدماً لتلا يلزم الفصل بين خيرٍ ومنْ بالمبتداً، كذا نقل عن المصنف،  
وقيل: خيرٌ خبر لنحن المحذوف والمذكور توكيد للضمير المستكن في خير، والمثوب الذي يدعوا الناس  
يستنصرهم دعاء يكرره، ومنه التوبيخ في أذان الفجر.

وانظر المصنف من الكلام 36/2.

(2) ساقط من س'.

(3) في المعنى إذا.

(4) انظر قول ابن جني في الجنى الداني 104.

(5) في س' في أول هذا الحرف.

(6) انظر قول ابن عصفور في المقاصد والمساك 1113/3.

باب نَظْنٌ، وَقَدْ، وَعَدَمْ، (وهذا) المحذور الذي [فر منه] <sup>(1)</sup> ابن عصفور، (لا يلزم ابن جني؛ لأنه يرى تعلق اللام بنبأ كما تقدم، وإلا لا تتحمل ضميراً كما لا تحمله ما إذا عملت في الحال في نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ <sup>(2)</sup> نعم هو) أي: التعدي المذكور (لازم لابن عصفور) [وقد وقع فيما فر منه] <sup>(3)</sup> ((في قوله)) <sup>(4)</sup> يا لزيد لعمرو إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره: أذكوك لعمرو، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش: إن تعلقها باسم محذوف تقديره: مدعو لعمرو <sup>(5)</sup> حتى يتخلص من لزوم المحذور في يالي، (وإنما ادعيا) أي: ابن عصفور وابن الباذش (وجوب التقدير؛ لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واح مرتين) وهذا ممنوع إذا كان متفقي المعنى، (وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى) <sup>(6)</sup> فإن لام المستغاث لام الاختصاص، ولام المستغاث له لام التعليل، (لنحو: وهبت لك ديناراً لترضى).

تنبيه - زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى: ﴿تُبْغُوْنَهَا عِوَجًا﴾ <sup>(7)</sup> أي: تبغون لها، ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتُهُ مَنَازِلَ﴾ <sup>(8)</sup> أي: قدرنا له، وقدر [الزخشري] <sup>(9)</sup> قدرنا سيره في منازل <sup>(10)</sup>، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ <sup>(11)</sup> أي: لهم، وجوز الزخشري أيضاً أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل أو الموزون <sup>(12)</sup>، (وقالوا: وهبتك ديناراً، وصدتلك ضيئاً، وجنتك ثمرة، قال:

(1) في نس' لزوم.

(2) هو: 72.

(3) مابين المعرفين ذكر في نس' متقدماً بعد قول المؤلف فقد وعدم، ولفظه: وهذا عجب من ابن عصفور، فإنه قد وقع فيما فر منه.

(4) في المفتي لقوله.

(5) انظر قول ابن الباذش في مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 149 - ب.

(6) انظر إجابة ابن الضائع في المصدر السابق، والنصف من الكلام 36/2.

(7) آل عمران: 99.

(8) ياسين: 39.

(9) في نس' بعضهم.

(10) الكشف 3/ 653.

(11) المطففين: 3.

(12) الكشف 4/ 559.

وَلَقَدْ جِئْتِكَ أَكْمُرًا وَعَسَاقِلًا ..... (1)

تقدم شرحه في بحث آل (2)، (وقال:

فَقُولِي غَلَامَهُمْ لِمَ نَادَى أَظْلِمًا أَصِيدَكُمْ أَمْ جَمَارًا (3)

بيت من الخفيف، الظليم النعام، (وقوله:

إِذَا قَالَتْ خَدَامٌ فَأَنْصَرُّوْهَا ..... (4)

صدر بيت من الوافر عجزه:

فَلِإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ خَدَامٌ

(1) صدر بيت من الكامل عجزه:

وَلَقَدْ جِئْتِكَ عَنْ بُنَاتِ الْأَوْتَرِ

وهو بلا نسبة في المقتضب 359/2، رصف المباني 78، شرح التصريح 184/1، شرح شواهد المغني 166/1، المقاصد النحوية 498/1.

والشاهد فيه: قوله: جِئْتِكَ حيث حذف اللام من مفعوله، والأصل: جِئْتِ لَكَ.

(2) انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية الألف 278 تحقيق حسين صالح الدبوس 278.

(3) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 596/2، شرح أبيات المغني 329/4.

والشاهد فيه: قوله: أَصِيدَكُمْ فالتقدير: أَصِيدْ لَكُمْ وحذفت اللام واتصل الفعل بالضمير فصار منصوباً بعد أن كان مجروراً.

(4) البيت للجم بن صعب منسوب له في شرح شواهد المغني 596/2، المقاصد النحوية 370/4، شرح أبيات المغني 329/4، وبلا نسبة في الخصائص 225/1، ما ينصرف وما لا ينصرف 75، شرح شذور الذهب 128.

والشاهد فيه: قوله: فَأَنْصَرُّوْهَا أصله: فَأَنْصَرُّواْهَا، فحذفت اللام فاتصل الضمير بالفعل فنصب.

نسيه أن عاطس بن الجلاح الحميري، سار إلى قوم حذام في جموع  
فانتلوا، ثم رجع الحميري إلى معسكره/ وهرب قومها، فلما أصبح الحميري  
ورأى جلاهم تبعهم، فانتبه القطا من وقع دوابهم، فمرت على قومها قطعاً قطعاً،  
فقالت حذام:

أَلَا يَا قَوْمَنَا ارْتَجِلُوا فَسِيرُوا      فَلَوْ تَرَكَ الْقَطَا لَيَلًا لَنَامَا

فقال زوجها لجيم بن صعب<sup>(1)</sup>: إذا قالت حذام... البيت.  
(في رواية جماعة والمشهور فصدقوها) فلا شاهد فيه حيثئذ.  
(الثاني والعشرون: التبيين ولم يوفوها حقها من الشرح، وأقول: هي  
ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تبين المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها: أن  
تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمن حباً أو بغضاً، تقول: ما أحبني،  
و[ما]<sup>(2)</sup> أبغضني، فإن قلت: لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو أي: فلان  
(مفعولهما، وإن قلت: إلى فلان فالأمر بالعكس) [أي: فلان فاعل الحب والبغض  
وأنت مفعولهما]<sup>(3)</sup>، (هذا شرح ما قاله ابن مالك<sup>(4)</sup>)، ويلزمه أي: ابن مالك (أن  
يذكر هذا المعنى في معاني إلى أيضاً) أي: كما يلزمه أن يذكره في معاني اللام،  
[كما بيناه]<sup>(5)</sup> [أي: مثل ما بيناه]<sup>(6)</sup> من الشرح، ولا يقتصر [في الموضعين]<sup>(7)</sup>

(1) لجيم هو: ابن صعب بن علي بن بكر بن وائل، جد جاهلي، من عدنان.

انظر جهرة الأنساب 309، الأعلام 5/ 241.

(2) ساقط من نس.

(3) في نس أي فأنت مفعول الحب والبغض و[فلان فاعلها].

(4) انظر التسهيل 145، وشرح التسهيل 3/ 145.

(5) في المعنى لما بيننا.

(6) ساقط من نس.

(7) ما بين الموقوفين ذكر في نس متاخراً بعد قول المؤلف: للتبيين.

على قوله: وللتبيين، (وقد مضى في موضعه) ومن غفل عما [قررناه]<sup>(1)</sup> قال: هذا عجيب فإن ابن مالك لم يهمله، بل قال في التسهيل: ومنها إلى لانتهاه، وللمصاحبة، وللتبيين<sup>(2)</sup>، قيل: إن الهاء في يلزمه لكلام ابن مالك، ويذكر مبني للمفعول، والمراد بهذا المعنى: هذا الشرح، [أي]<sup>(3)</sup>. ويلزم هذا الشرح الذي ذكر كلام ابن مالك في اللام أن يذكر في معاني إلى أيضاً<sup>(4)</sup>.

(الثاني والثالث: ما يبين فاعلية غير ملتبة بمفعولية، وما يبين مفعولية غير ملتبة بفاعلية، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم عما قبلها، أو معلوم [ولكن]<sup>(5)</sup> استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيداً له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثال المبنية للمفعولية<sup>(6)</sup>: سَقِيَا لَزِيدًا، وَجَدْعًا لَهُ، جَدَعَ الرجلُ قَطْعَ أَنْفِهِ وَأَذَنِهِ؛ (فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفاعليهما المقدرين<sup>(7)</sup>) سَقِيَا، وَجَدَعَ فِي الْمَثَالَيْنِ؛ (لأنهما متعديان<sup>(8)</sup>) وَلَا هِيَ مَقْوِيَةٌ لِلْعَامِلِ لَضَعْفِهِ [أي: لأجل ضَعْفِهِ]<sup>(9)</sup> (بالفرعية إن قدر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف)، أي: حَذَفَ الْعَامِلُ فَإِنَّهُ يَضْعَفُ بِهِ (إن قدر أنه الفعل؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط) عِلَّةٌ لِلنَّفْيِ فِي قَوْلِهِ: وَلَا هِيَ مَقْوِيَةٌ، (وهذه لا تسقط؛ لا يقال: سَقِيَا زَيْدًا، وَلَا جَدْعًا إِيَّاهُ خِلَافًا

(1) فِي سُنِّيْنَاهُ.

(2) فِي سُنِّ يَإِضَافَةٍ وَمَا.

وَالْقَوْلُ لِلدَّمَامِيّ أَنْظِرْ قَوْلَهُ فِي النِّصْفِ مِنَ الْكَلَامِ 36/2، وَمَوَاقِبُ الْأَدِيبِ ج/2 الْوَحْشَةُ 150 - ب.

(3) سَاقَطَ مِنْ سُنِّ.

(4) فِي سُنِّ يَإِضَافَةٍ: فَتَكْلَفُ لَا يَجْنَى.

وَأَنْظِرْ النِّصْفَ مِنَ الْكَلَامِ 36/2.

(5) فِي الْمُنْفِيِّ لَكِنْ.

(6) فِي سُنِّ يَإِضَافَةٍ: غَيْرُ التَّرْتِيبِ أَخَذًا فِي الْقَرِيبِ.

(7) فِي سُنِّ يَإِضَافَةٍ: النَّاصِبِينَ لَهَا تَقْدِيرًا.

(8) فِي سُنِّ يَإِضَافَةٍ: عِلَّةٌ لِعَدَمِ تَمَلُّقِهَا بِالْفِعْلَيْنِ.

(9) فِي سُنِّ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ لِلتَّقْوِيَةِ وَالثَّانِيَةِ لِلتَّمْلِيلِ.

لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل<sup>(1)</sup> [قيل: هذا غير موجود فيه وكذا في شرح كافيه وأماله]<sup>(2)</sup>، (ولا هي وخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار؛ لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه، وإنما هي لام مينة للمدعو له، أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً، وليس تقدير المحذوف أعني كما زعم ابن عصفور<sup>(3)</sup>؛ لأنه يتعدى بنفسه) فلا يحتاج إلى اللام، ولو قدر أعني متأخراً لكانت اللام مقوية، لا مينة إلا أن لا يلتزمه ابن عصفور<sup>(4)</sup> / (بل التقدير: إرادتي لزيد) [على أنهما مبتدأ وخبر]<sup>(5)</sup>، وإلا لكانت 185/ب اللام مقوية، قال الرضي: الجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه، والمعنى: هو له، أي: هذا الدعاء له<sup>(6)</sup>.

(وينبغي على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في زيد سقياً له أن ينصب زيد [بما مل] <sup>(7)</sup> محذوف على شريطة التفسير) بأن [تقدّر]<sup>(8)</sup>: سقياً زيداً سقياً له، ولما ورد<sup>(9)</sup> أن عدم جواز هذا لعدم تسلط سقياً على زيد؛ لأن المصدر لكونه مؤولاً [بأن مع الفعل]<sup>(10)</sup> لا يتقدم معموله عليه دفعه بقوله: (ولو قلنا: إن المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه؛

(1) انظر الإيضاح في شرح المفصل 227/1.

(2) في نس في بحث المصدر، ومن لم يقف عليه قال: ما أسند إليه غير موجود فيه، ولا في شرح الكافية ولا في الأمالي، ثم الظاهر أن مراده بيان موقع الاختلاف، لا رد كلام ابن الحاجب، كيف وهو ناقل فيه؟ كما نقله أبوحيان عن صاحب البسيط في شرح التسهيل.

والقول لابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 151-ب.

(3) انظر المقرب 281.

(4) في نس بإضافة: قال الشهاب: يحتمل أن يكون اللام في سقياً لك ونحوه مقوية لتعديده العامل لكونه فرعاً.

(5) في نس على أن إرادتي مبتدأ، وكزيد خبره.

(6) شرح الكافية 1/305.

(7) في نس للعامل.

(8) في نس تقول.

(9) في نس بإضافة: عليه.

(10) في نس يفعل مع أن.



فتقول: زَيْدٌ ضَرْبٌ؛ لأن الضمير في المثال ليس معمولاً له<sup>(1)</sup>، ولا هو من جملة،  
وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ﴾<sup>(2)</sup> كون الذين في  
موضع نصب على الاشتغال فوهم) جوازه الزخشمري<sup>(3)</sup>، وتبعه البيضاوي<sup>(4)</sup>،  
وأبو حيان<sup>(5)</sup>.

(وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل: اللام في سَقِيًّا  
لك متعلقة بالمصدر وهي نلتين<sup>(6)</sup>) [في]<sup>(7)</sup> ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ  
عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾<sup>(8)</sup> يجوز أن تكون لكم للتبيين فيتعلق بنفس خالصة<sup>(9)</sup>، (وفي  
هذا تهافت؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة  
بمحذوف استؤنف [لليان]<sup>(10)</sup>) [وبهذا رد الحلبي قول أبي البقاء]<sup>(11)</sup>.

(ومثال المينة للفاعلية تباً لزيد وويحاً له فإنهما في معنى: خسر وهلك،  
فإن رفعتما بالابتداء فاللام وعجروها خبر، وعملهما) أي: الجار والمجرور (الرفع،  
ولا تبين لعدم تمام الكلام.

(1) في س: بإضافة: تحليل لقوله: لا يجوز أن تنصب زيدا.

(2) محمد: 8.

(3) قال الزخشمري: والذين كفروا يحتل الرفع على الابتداء، والنصب بما يفسره... الكشف 214/4.

(4) قال البيضاوي: وأتصاهبه بفعله الواجب إضماره سماعاً، والجملة خبر الذين كفروا أو مفسرة لخاصة أنوار  
التزيل وأسرار التأويل 286/3.

(5) قال أبو حيان: والذين كفروا مبتداً... ويجوز أن يكون منصوباً على إضمار فعل يفسره قوله: فتعساً لهم كما  
تقول: زيدا جدياً له البحر المحيط 76/8.

(6) شرح التسهيل 321/3.

(7) في س: قال أبو البقاء في قوله تعالى.

(8) البقرة: 94.

(9) في س: وح: بإضافة: ورده الحلبي بأنه متى كانت لليان تعلقت بمحذوف.

(10) في المعنى للتبيين.

(11) ساقط من س.

فإن قلت: ثبأ له وويح فتصبت الأول ورفعت الثاني لم يجر، لتخالف  
الدليل) وهو اللام في ثبأ له، (والمدلول عليه) وهو اللام المقدرة بعد وويح؛ (إذ  
اللام في الأول [تبيين]<sup>(1)</sup> واللام المخلوقة لغيره) أي: لغير التبيين.

(واختلف في قوله تعالى: ﴿ أَتَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَافاً  
أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ هِيَاتَ هِيَاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾<sup>(2)</sup>، فقيل: هيئات اسم فعل معناه:  
بعد، وكرر للتوكيد (اللام زائدة، ومأ فاعل) وأيد هذا القول بقراءة ابن أبي عبلة  
بدون اللام<sup>(3)</sup>، وضعف بأن زيادة اللام في الفاعل لم تعهد<sup>(4)</sup>، (وقيل: الفاعل  
ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج؛ فاللام للتبيين<sup>(5)</sup>، وقيل: هيئات مبتدا  
بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر) وفي الكشف قال الزجاج: البعد لما توعدون،  
أو بعد لما توعدون، فيمن نونه فترله

منزلة المصدر<sup>(6)</sup>، وتعقبه أبو حيان بأنهم قد نونوا أسماء الأفعال ولا  
تقول: إنها إذا نونت نزلت منزلة المصادر<sup>(7)</sup>، وأجيب بأن [قوله]<sup>(8)</sup>: فيمن نون قيد  
لتقديره نكرة، لا لكونه منزلاً منزلة المصدر؛ لأن ما نون من أسماء الأفعال نكرة  
وما لم ينون معرفة<sup>(9)</sup>.

(1) في المعنى للتبيين، وفي س بإضافة: تعيين للتخالف.

(2) المؤمنون: 35 - 36.

(3) قال ابن عادل: «قرأ ابن أبي عبلة: هيئات هيئات ما توعدون» من غير لام جر الباب في علوم الكتاب  
212/14.

(4) قال السمين الحلبي: «وهو ضعيف إذ لم تعهد زيادتها في الفاعل» الدر المصون 183/5، وانظر مواهب الأديب  
ج/2 اللوحة 154 - 1.

(5) في س بإضافة: وجعله أبو البقاء راجعاً إلى التصديق أو الصحة، وتبمه القاضي.

(6) الكشف 250/3.

(7) البحر المحيط 405/6.

(8) في س قول الزحشرى.

(9) المحيى السمين الحلبي انظر الدر المصون 183/5.

(وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾<sup>(1)</sup> فَيَمْنُ قَرَأَ بِهَاءٍ مُفْتُوحَةٍ وَبَاءٍ سَاكِنَةٍ وَتَاءٍ مُفْتُوحَةٍ أَوْ مَكْسُورَةٍ أَوْ مَضْمُومَةٍ<sup>(2)</sup>، فَغَبِثَ اسْمُ فَعْلٍ) خَبِرَ لِقَوْلِهِ: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى بِتَقْدِيرِ فِيهِ، (ثُمَّ قِيلَ: مَسْمَاءُ فَعْلٍ مَاضٍ، أَي: تَهَيَّأتُ) وَبَنِي كَمَا بَنِي شَتَانُ، [واعتراض بانه]<sup>(3)</sup> حيثُ لا يكون اسم فعل، بل فعلاً مسنداً إلى ضمير<sup>1/186</sup> المتكلم<sup>(4)</sup> وليس بشيء، (فَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ كَمَا تَتَعَلَّقُ بِمَسْمَاءٍ لَوْ صَرَّحَ بِهِ، وَقِيلَ: مَسْمَاءُ فَعْلٍ أَمْرٍ بِمَعْنَى: أَقْبَلْ أَوْ تَعَالَى) فَمَنْ فَتَحَ طَلَبَ الْخَفَةَ، وَمَنْ كَسَرَ فَلِلْسَاكِنِينَ، وَمَنْ ضَمَّ [لِشَبْهِهِ]<sup>(5)</sup> بِحَيْثُ، ([اللام]<sup>(6)</sup> لِلتَّيْنِ، أَي: إِرَادَتِي لَكَ) [فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ]<sup>(7)</sup> الْمَبْنِيَّةُ اسْمِيَّةً، (أَوْ أَقُولُ لَكَ) فَتَكُونُ فَعْلِيَّةً كَمَا إِذَا قَدَرَ: أَعْنَى لَكَ، (وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ ﴿هَيْتَ﴾ مِثْلَ جَنَّتِ) عَلَى صِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ (فَهُوَ فَعْلٍ) مَنْ هَاءٍ يَهَاءُ أَوْ يَهْيَاءُ (بِمَعْنَى: تَهَيَّأتُ) أَوْ خَلَقْتَ ذَاتَ هَيْئَةٍ لَكَ، (وَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ كَذَلِكَ) أَي: مِثْلَ جَنَّتِ (وَلَكِنْ جَعَلَ التَّاءَ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ فَاللَّامُ) عِنْدَهُ (لِلتَّيْنِ مِثْلَهَا مَعَ اسْمِ الْفَعْلِ) يَعْنِي: الَّذِي بِمَعْنَى الْأَمْرِ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلُقُهَا [بِهِ]<sup>(8)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَعْدِي فَعْلٍ الْمُخَاطَبِ إِلَى ضَمِيرِهِ، (وَمَعْنَى تَهَيَّئْتَ تَيَسَّرَ انْفِرَادُهَا بِهِ، لَا أَنَّهُ قَصْدُهَا بِدَلِيلٍ: ﴿وَرَأَوْهُنَّ﴾) فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الْانْفِرَادَ بِهِ، (فَلَا وَجْهَ لِلْإِنْكَارِ الْفَارْسِيِّ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ)<sup>(9)</sup> مَعَ ثَبُوتِهَا<sup>(10)</sup> بِالتَّوَاتُرِ، (وَالْمُجَاهَا) مَعْنَى، [وَبِذَلِكَ أُنْذِفُ

(1) يوسف: 23.

(2) قال ابن الجزري: «وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وضَمَّ التاء من غير همزة، وقرأ الباقون بفتح الهاء والتاء من غير همز وورد فيها كسر الهاء وضَمَّ التاء من غير همز قراءة ابن محيصن، وزيد بن علي، وابن بحيرة وغيرهم، وفتح الهاء وكسر التاء من غير همز قراءة الحسن... النشر في القراءات 2/ 221.

(3) في نس وما قيل: فيه بحث فإنه.

(4) قائله ابن الوحي انظر مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 155 - 1.

(5) في نس شبهه.

(6) في المنفي فاللام.

(7) في نس فالجمله.

(8) في نس بالفعل.

(9) قال الفارسي: «هَيْتَ لَكَ» مَهْمُوزٌ بِكسر الهاء وفتح التاء، وهو خطأ، ولم يذكره ابن ذكوان الحجة 2/ 443،

وقال السمين: «... فقال الفارسي: يشبه أن الهمز وفتح التاء وهم من الراوي... الدر المنصور 4/ 167.

(10) في نس بإضافة: أي.

استغراب<sup>(1)</sup> [أبي البقاء إياها<sup>(2)</sup>، قال الجعبري: وهم أبو علي هذا الراوي؛ لأن يوسف عليه السلام لم يتهيا لها بدليل<sup>(3)</sup>: ﴿لَمْ أَخْنُةٌ﴾<sup>(4)</sup>، وقال مكي: لو كان لكان لي، قلت: نسبة الوهم إلى المتواتر وهم<sup>(5)</sup>، (ويحتمل أنها) أي: قراءة ﴿هَيْتُ﴾ مثل نُجَّتْ بفتح التاء (أصل قراءة هشام) راوي ابن عامر من السبعة (هَيْتُ) بكسر الهاء وبالياء ويفتح التاء وتكون على إبدال الحمزة) وهذا الجزم من المصنف غريب، قال الجعبري في النشر الكبير: قراءة هشام بالهمز على ما هو المشهور عن طريق الحلواني، وانفرد الهذلي عن طريق الحلواني بعدم الهمز فلم يتابعه على ذلك أحد<sup>(6)</sup>.

(تنبيه - الظاهر أن لها من قول المتنبي:

لَوْلَا مَفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ . لَهَا أَلْمَنَاءُ إِلَى أَرْوَاجِنَا سُبُلًا<sup>(7)</sup>)

بيت من البسيط، مفارقة مبتدأ [خبره محذوف]<sup>(8)</sup>، أي: موجودة، وما وجدت جواب لولا.

(1) في من وكذا لا وجه لاستغراب.

(2) انظر النيان في إعراب القرآن 9/2.

(3) انظر قول الجعبري في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 156-1.

- والجعبري هو: أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، المحقق الإمام العلامة، شيخ القراء في القراءات والأصول والحديث والعربية، صاحب التصانيف العديدة، قرأ على أبي الحسن الوجوهي، والمتجيب حسين بن حسن التكريفي وغيرهما، وروى عنه السبكي والذهبي وغيرهما، من تصانيفه: النشر الكبير، شرح منظومة له في القراءات، شرح الشاطبية وغيرها (ت 732 هـ).

انظر مرآة الجنان 4/214، شذرات الذهب 6/97-98، غاية النهاية 1/21، الأعلام 1/55-56.

(4) يوسف: 52.

(5) انظر قول مكي في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 156-1.

(6) انظر قول الجعبري في المصدر السابق، والحجة 2/442، والنشر في القراءات العشر 2/220.

(7) البيت للمتنبي في ديوانه 13، الأمل في الشجرة 1/231، شرح أبيات المني 4/333، المطول 117. والشاهد فيه: أن الجليد أن يقدو قوله لها مؤخراً عن قوله: سُبُلًا.

(8) محذوف الخبر وجوباً.

(جار وعجور متعلق بوجدت، لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك: ضربته زيداً وذلك ممنوع، فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لنسبلاً فلما قدم عليه صار حالاً منه) [وفي المطول]<sup>(1)</sup>: الضمير في لها للمنايا وهو حال من نسبلاً، والمنايا فاعل وجدت<sup>(2)</sup>، [وفي الأطول]<sup>(3)</sup>: جعله حالاً من المنايا أقرب، (كما أن قوله: إلى ارواحنا كذلك؛ إذ المعنى: سبلاً مسلوكة إلى ارواحنا) هذا [إذا كان]<sup>(4)</sup> وجدت بمعنى: أصابت، وأما إذا كان بمعنى: علمت [فهو]<sup>(5)</sup> مفعول ثان قدم على الأول، (ولك في لها وجه غريب، وهو أن تقدره جمع لنهاة) وهي اللحمية المشرفة على الحلق، (كحصاة وحصى ويكون لها فاعلاً بـ وجدت)<sup>(6)</sup> والمنايا مضافاً إليه) ويؤيد هذا الوجه رواية يد المنايا، (ويكون إثبات اللهوات جمع لهاة أيضاً) (للمنايا استعارة شبهت بشيء يتلع الناس) ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وأثبت له شيء من لوازم المشبه به وهو اللها التي أريد بها الأفواه، فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية والإثبات تخيلاً، هذا على [رأي]<sup>(7)</sup> الخطيب<sup>(8)</sup>، (ويكون أقام اللها مقام الأفواه مجاورة اللهوات/ للفهم) فتكون 186/ب الاستعارة مبنية على المجاز المرسل.

(وأما اللام العاملة للجزم وهي اللام الموضوعية للطلب) [وتسمى]<sup>(9)</sup>

لام الأمر لكثرة دورها فيه، (وحركتها الكسر) تشبيهاً [لها]<sup>(10)</sup> باللام الجارة،

(1) في س قال التفنازاني.

(2) المطول: 714.

(3) في س وقال بعض المحققين.

(4) في س على أن يكون.

(5) في س نقوله: إلى ارواحنا.

(6) إضافة من المعنى.

(7) في س ملهيب.

(8) انظر التلخيص في علوم البلاغة 110 - 111.

(9) في س ويسميتها كثيرون.

(10) ساقط من س.

[وللابتداء بها لأن أصلها السكون مشاكلة لعملها كما فعل بياء الجر كما في الجنى الداني<sup>(1)</sup>، (وسُئِلِمَ) على صيغة التصغير قبيلة<sup>(2)</sup> (تفتحها) حكاة الفراء عنهم<sup>(3)</sup>، وقيد بعضهم النقل عن الفراء لكون ما بعدها مفتوحاً<sup>(4)</sup>، (واسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها) [إما رجوعاً إلى الأصل، أو حملاً على باب فخذ]<sup>(5)</sup>، (لحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾<sup>(6)</sup>، و[قد]<sup>(7)</sup> تسكن بعد ثم<sup>(8)</sup>، لحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾<sup>(9)</sup> في قراءة الكوفيين وقالون والبيزي<sup>(10)</sup>، وفي ذلك رد على من قال: إنه<sup>(11)</sup> خاص بالشعر) وكذا على من قال: إنه ضعيف [أو قليل]<sup>(12)</sup>؛ لأن ما ثبت في السبعة لا يصح وصفه بضعف.

(ولا فرق في اقتضاء اللام الطلية للجزم بين كون الطلب أمراً، لحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾<sup>(13)</sup>، أو دعاءً، لحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْثُكَ﴾<sup>(14)</sup>، أو التماساً

(1) في س: وقيل: أصلها السكون مشاكلة لعملها كما فعل بياء الجر كما في الجنى الداني.

(2) في س: إضافة: من العرب.

قال الجزري: اللَّكْمِي بضم السين وفتح اللام ثم ميم نسبة إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر، وهي قبيلة مشهورة اللباب في تهذيب الأنساب 462/1.

(3) مغاني القرآن 1/285.

(4) انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 157-1.

(5) في س: لأنه باجتماع الأحرف الثلاثة ما هو كَفْعٌ فُخِفَتْ كما خفف هو.

(6) البقرة: 186.

(7) إضافة من المثني.

(8) في س: إضافة: حملاً عليها.

(9) الحج: 29.

(10) قال ابن الجزري: واختلفوا في ثم ليقضوا فقرأ ابن عامر، وأبو عمرو، وورش، ورويس بكسر اللام....

ووافقهم قبل.... وقرأ الباقون بإسكان اللام النشر في القراءات العشر 244/2.

- والبيزي هو: أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن القاسم، بن نافع بن أبي بزة، الإمام الحنفى، مقرئ، ومؤذن المسجد الحرام، روى القراءة عن بن كثير، وقرأ على أبيه، وعبد الله بن زياد وغيرهم، وقرأ عليه إسحاق بن محمد الحزاعي، والحسن بن الحباب، وأبو جعفر محمد بن عبدالله وغيرهم (ت 243 هـ).

انظر غاية النهاية 1/119 - 120، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع 17، الأعلام 2/204.

(11) في س: إضافة: أي التكين بعد ثم.

(12) ساقط من س.

(13) الطلاي: 7.

(14) الزخرف: 77.

كقولك لمن يساويك: ليفعل فلان كذا إذا لم ترد الاستعلاء عليه؛ وذلك لأن الطلب من الأعلى أمر، ومن الأدنى دعاء، ومن المساوي التماس، (وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره كالتي يراد بها ومصحوبها الخبر نحو: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(1)</sup>، ﴿اْبْعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>(2)</sup>، أي: فيمد<sup>(3)</sup>، و لحمل أو التهديد، نحو: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾<sup>(4)</sup> أي: [فيجازي]<sup>(5)</sup> بكفره، (وهذا هو معنى الأمر) أي: أمر المخاطب (في) ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾<sup>(6)</sup> أي: سيلحق بكم جزاء أفعالكم، (واما) ﴿لِيُكْفِرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيُتَمَتَّعُوا﴾<sup>(7)</sup> فيحتمل اللامان منه) أي: من هذا التركيب، وقيل: ولو حذفته منه لم يضر<sup>(8)</sup> (التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً) [وفي قول البيضاوي]<sup>(9)</sup> أي يشركون ليكونوا كافرين في شركهم نعمة النجاة<sup>(10)</sup> إشارة إلى أن اللام تتعلق بما سبقها فينبغي أن تجعل للصيرورة والعاقبة على قول الكوفيين، أو للتعليل الوارد على طريق المجاز إذا لم يكن الداعي لهم إلى الشرك كفرانهم للنعمة، (والتهديد) أي<sup>(11)</sup>: لام الأمر الذي هو التهديد (فيكون) ما بعدها (محزوماً ويستعين الثاني في اللام

(1) مريم: 74.

(2) العنكبوت: 12.

في س' بإضافة: قال الزخشري: هذا قول صناديد قریش كانوا يقولون لمن آمن منهم: لا نبعث نحن ولا انتم، فإن عسى كان ذلك فإنا نحمل عنكم الإنم، قال أبو حيان: هذا تركيب عجمي من جهة إدخال حرف الشرط على عسى وهي جامدة واستعمالها من غير اسم ولا خبر وإيلاؤها كان.

(3) في س' بإضافة: وإنما خرج على لفظ الأمر إيلاناً بأن إمهاله عما ينبغي أن يفعل كالماور استدرجاً ونطعاً لمأذيره.

(4) الكهف: 29.

(5) في س' فيجازي.

(6) فصلت: 40.

(7) العنكبوت: 66.

(8) قال ابن الوحي: قال الدماصي: المجزوء بمن يعود إلى التركيب الذي وقعوا ولو حذفته لم يضر مواهب الأريب ج/ 2/ اللوحة 157- ب.

(9) في س' أشار القاضي بقوله.

(10) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 42/ 2.

(11) في س' بإضافة: ويحتمل اللامان منه.

الثانية في قراءة من سكنها<sup>(1)</sup> ابن كثير وحمة والكسائي<sup>(2)</sup>، (فترجع بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك) ليتطابق طرفا الكلام، (ويؤيده أن بعدهما ﴿قَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(3)</sup>) فإنه ينبى عن التهديد في ضمن الإيهام بحذف متعلق العلم، أي: سوف يعلمون شوم الكفران والتمتع، وقيل: لأن الفاء الداخلة على هذه الجملة يشعر بشرط يترتب مضمونها عليه والأمر متضمن للشرط<sup>(4)</sup>، (وإما ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ﴾<sup>(5)</sup>) مبتدأ بتقدير المضاف، أي: وإما وليحكم، (فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب؛ لأنه يقرأ/ بسكون الميم، ومن كسر اللام - وهو حمزة<sup>(6)</sup> - فهي لام التعليل؛ لأنه يفتح الميم) [هذا على التنازل]<sup>(7)</sup> أو على رأي الكوفيين. (وهذا التعليل [إنما هو]<sup>(8)</sup> معطوف على تعليل آخر متصيد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿وَأَكَيْتَهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾<sup>(9)</sup> معناه: وآتيناه الإنجيل للهدى والنور<sup>(10)</sup>، قال أبو حيان: الظاهر أن نصب هدى وموعظة على المفعولية له، وعطف عليه وليحكم، ولما كان فاعلهما الإنجيل وفاعل وليحكم أهل الإنجيل أتى باللام لاختلاف الفاعل<sup>(11)</sup>، (ومثله ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ دُخَانًا بِزَيْنَةِ الْكَوَاكِبِ

1/187

(1) في س' بإضافة: يعني.

(2) قال ابن الجزري: «واختلفوا في وليتمتعوا فقرأ ابن كثير وحمة والكسائي وخلف وقالون بإسكان اللام، وقرأ الباقون بكسرهما النشر في القراءات العشر 2/ 258.

(3) المتكسوت: 66.

(4) قاتله الدمامني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 158 - 1.

(5) المائدة: 47.

(6) في س' بإضافة: يشير إلى أن ما عده من السبعة قرأ بالسكون.

(7) قال ابن الجزري ك' واختلفوا في وليحكم فقرأ حمزة بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم النشر في القراءات العشر 2/ 191.

(8) في س' ولم يقل ينصب للمشكلة.

(9) في المغني: إما.

(10) المائدة: 46.

(11) في س' بإضافة: كذا قاله ابن الحاجب.

(12) انظر البحر المحيط 3/ 500.



وَحِفْظًا<sup>(1)</sup> لأن المعنى: إنا خلقنا الكواكب في السماء زينة وحفظاً<sup>(2)</sup>، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخر) قصداً إلى الاختصاص، (أي [وليحكم]<sup>(3)</sup> أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾<sup>(4)</sup> أي: [وللجزاء خلقهما]<sup>(5)</sup>، وإما لم يتعلق بخلق المذكور مع أنه في المعنى راجع إليه لعدم جواز تحليل العاطف بين الفعل ومعموله، (وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾<sup>(6)</sup> أي وأريته ذلك) وقدر الزمخشري: فعلنا ذلك<sup>(7)</sup>، (وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلِيُّ هَينٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾<sup>(8)</sup>، أي: وخلقناه من غير أب) قال الزمخشري: تعليل معلله محذوف، أي: ولنجعله آية للناس فعلنا ذلك، أو معطوف على تعليل مضمّر، أي: لنبين قدرتنا ولنجعله آية<sup>(9)</sup>، ونحوه: ﴿كَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ﴾<sup>(10)</sup>.

(وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة أفعال) بقطع الحمزة، لأنه علم لصيغ أمر الحاضر فيدخل فيه: قُمْ، وقَاتِلْ، وأَسْتَخْرِجْ ونحوها (غالباً) احترز<sup>(11)</sup> عن مثل فلتفرحوا، (لحو): قُمْ وأَقْعِدْ، ونجِب اللام إن انتفت الفاعلية، لحو: كُتْعَن بِحَاجَتِي) قال الجوهري: عنيت بحاجتك أعني بها عناية وأنايتها معنى على مفعول وإذا أمرت منه قلت: لتعن بحاجتي<sup>(12)</sup>، (أو

(1) الصفات: 6 - 7.

(2) في س' بإضافة: فحسن مجيء وحفظاً لذلك، قاله ابن الحاجب.

(3) في المغي ليحكم.

(4) الجاثية: 22.

(5) ساقط من س'.

(6) الأنعام: 75.

(7) الكشف: 104/2.

(8) مريم: 21.

(9) الكشف: 98/3.

(10) يوسف: 21.

(11) في س' بإضافة: به.

(12) الصحاح (ع. ن. ي) 2/1772.

الخطاب، نحو: ليقم زيد أو كلاهما<sup>(1)</sup> أي: الفاعلية والخطاب معاً، (نحو: كيمن زيد بجاجتي) أما انتفاء الفاعلية فلأنه مبني للمفعول كما في المثال الأول، وأما انتفاء الخطاب فلأنه أمر الغائب، (ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء كان المتكلم مفرداً، نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿قُومُوا فَلَأَصِلَ لَكُمْ﴾<sup>(2)</sup> وروي أيضاً بثبوت الباء مفتوحة [على أن اللام لام كي، وساكنة على أنها]<sup>(3)</sup> لام كي أيضاً، وسكنت الباء للتخفيف، أو لام الأمر واثبت الباء كما في قراءة<sup>(4)</sup> ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾<sup>(5)</sup>، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>(6)</sup>، [قال الزغشري: هذا قول صناديد قريش كانوا يقولون: لمن آمن منهم؟ لا نبعث نحن ولا انتم، فإن عسى كان ذلك فإننا نحمل عنكم الإثم<sup>(7)</sup> قال أبو حيان: هذا تركيب عجمي من جهة إدخال حرف الشرط على عسى وهي جامدة واستعمالها في غير اسم ولا خبر وإيلائها كان<sup>(8)</sup>]<sup>(9)</sup>، / (وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة<sup>(10)</sup> ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا﴾<sup>(11)</sup>، وفي الحديث ﴿لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ﴾<sup>(12)</sup> .

ب/187

<sup>(1)</sup> في نس بإضافة: يجب اللام إن انتفت.

<sup>(2)</sup> في فتح الباري ﴿عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فأكل منه ثم قال: قوموا فأصل لكم...﴾ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصر 594/1

<sup>(3)</sup> في نس أو ساكنة أما الفتح فلكون اللام.

<sup>(4)</sup> قال ابن الجزري: أكتبها قبل النشر في القراءات العشر 2/223.

<sup>(5)</sup> يوسف: 90.

<sup>(6)</sup> العنكبوت: 12.

<sup>(7)</sup> الكشاف 3/477.

<sup>(8)</sup> انظر البحر المحيط 7/143.

<sup>(9)</sup> ساقط من نس.

<sup>(10)</sup> قال الإمام الرازي: قرئ فلتفرحوا بالثناء، قال الفراء: وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ بالثناء التفسير الكبير 96/17.

<sup>(11)</sup> يونس: 58.

<sup>(12)</sup> جاء في صحيح مسلم بلفظ لتأخذوا مناسككم صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب استنجاب رمي جرة العقبة وركباً 38/9.

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله:

فَلَا تَسْتَظِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمَدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ<sup>(1)</sup>

بيت من الطويل، قال العيني: يخاطب الشاعر ابنه لما تمنى موته<sup>(2)</sup>، «بِقَائِي»

بيان لقوله: «مَنِي»، أو بدل منه<sup>(3)</sup>، وللخير خبر يُكن، «ومنك حال.

(وقوله:

مُحَمَّدٌ تُفْدِي نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ شَيْءٍ يُبَالٍ<sup>(4)</sup>

بيت من الوافر<sup>(5)</sup>، قيل: إنه لأبي طالب عم النبي عليه الصلاة والسلام،

محمدٌ منادى مبني على الضم، أي: يا محمد.

(أي: ليكن وتُفْدِي) حذف اللام<sup>(6)</sup> للضرورة، كل نفس فاعل تُفْدِي،

ونفسك مفعوله (والتباليّ الوبال أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى<sup>(7)</sup>) وقال

السيوطي: التبال الفساد<sup>(8)</sup>، وقال ابن الشجري: الإهلاك تبليهم الدهر أفناهم<sup>(9)</sup>.

(1) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 114، شرح شواهد المغني 597/2، شرح الكافية الشافية 140/2، المقاصد

التحوية 420/4، شرح أبيات المغني 333/4. والشاهد فيه: حذف اللام الجازمة والتقدير: ولكن ليكن.

(2) المقاصد التحوية 420/4.

(3) ساقط من س.

(4) البيت لأبي طالب أو للأعشى في الخزانة 11/9، وبلا نسبة في الإنصاف 530/2، الجنى الداني 113،

وصف المباني 256، شرح شواهد المغني 597/1، المقاصد التحوية 418/4

والشاهد فيه: حذف لام الأمر من تُفْدِي مع بقاء عملها وهو حذف حرف العلة من آخر الفعل.

(5) في س: بإضافة: قال المبرد قائله مجهول يخاطب به النبي عليه الصلاة والسلام.

(6) في س: بإضافة: منها.

(7) في س: بإضافة: كذا قاله الأعلام.

(8) شرح شواهد المغني 597/2.

(9) الأمالي الشجرية 1/375.

(ومنع المبرد حذف اللام [وبقاء] <sup>(1)</sup> عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يعرف قائله <sup>(2)</sup> مع احتمال أنه لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو: يغفر الله لك، ويرحمك الله، وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزأت عنها بالكسرة كقوله:

دَوَامِي الْأَيْدِي يُخَيِّطُنُ السَّرِيحَ <sup>(3)</sup>

عجز بيت من الوافر لمضرس بن ربيع الأسدي صدره:

نَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ

قال الأعلم: أراد أنه أسرع القيام بسيفه وهو المتصل إلى نوق فعرهم للأضياف ولأصحابه مع حاجته إليهن، وذكر أنهن دوامي الأيدي إشارة إلى أنه في سفر، فقد حفين لإدمان السير ودميت أخفافهن، وألعملات جمع يعملة، وهي الناقاة القوية على العمل <sup>(4)</sup>، والدوامي جمع دامية وهي [الشجة التي تدمي] <sup>(5)</sup>، ولا يسيل دمها، والأيدي جمع يد حذف منه الياء اجتزاء بالكسرة، ويخبطن [يضربن] <sup>(6)</sup> وزناً ومعنى، [والسريح السيور التي يخصف بها] <sup>(7)</sup>، قيل: لم يحك المصنف جواباً عن البيت الأول، وكان المبرد لم ير مساعاً لتخريجه [إن كان قد

(1) في المعنى إبقاء.

(2) انظر المختضب 130/2 - 131.

(3) البيت لمضرس بن ربيع الأسدي، منسوب له في شرح أبيات سيويه 62/1، شرح أبيات المعنى 337/4، وله أبو يزيد بن الطثرية في شرح شواهد المعنى 598/2، المقاصد النحوية 591/4، وبلا نسبة في الكتاب 27/1، الإنصاف 505/2، الخزانة 242/1. والشاهد فيه: حذف الياء من الأيدي والاكتفاء بالكسرة

لضرورة الشعر.

(4) انظر قول الأعلم في شرح شواهد المعنى 598/2.

(5) في من شجة تدمي.

(6) في من كيضربن.

(7) في من وواحدة السريح سريعة، وهي السير الذي يخصف به.

اطلع<sup>(1)</sup> عليه، ويمكن أن يخرج على أن الفعل مرفوع أصله: يَكُونُ، لكنه سكن النون للإدغام الجائز فأبدلها لاماً وأدغم، ثم التقى ساكتان فحذف الأول للضرورة، وإن كان إثباته سائغاً في السعة<sup>(2)</sup> [وفيه أن]<sup>(3)</sup> حمله على حذف اللام أسهل منه.

(قال) أي: المبرد: (وأما قوله:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَأَخْمِشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَيْلُكَ مَنْ بَكَى<sup>(4)</sup>)

بيت من الطويل لمتنم بن نويرة، البعوضة هذا موضع قتل فيه رجال من قومه، فحضر على البكاء عليهم، وقيل: اسم ماء لبني أسد<sup>(5)</sup>، وخش وجهه يَخْمِشُهُ وَيَخْمُشُهُ:

خدشة ولطمة وضربه وقطع عضوا منه كما في القاموس<sup>(6)</sup> قيل: والكل ممكن في البيت وَحَرَّ الْوَجْهَ ما بدا من الوجنة<sup>(7)</sup>، وإنما كتب بكأ بالألف لوقوعه في القوافي<sup>(8)</sup>.

(1) في نس إن كان قد اطلع.

(2) قاله الدمامي انظر قوله في مواهب الأديب ج/2 اللوحة 160 - 1.

(3) في نس وانت غير.

(4) والبيت لمتنم بن نويرة منسوب له في الكتاب 9/3، شرح أبيات ميبوية 98/2، الأمالي الشجرية 375/1، شرح شواهد المغني 599/2، شرح أبيات المغني 339/4، الخزانة 11/9 - 12.

والشاهد فيه: أن اللام المجازمة محلولة تقديراً: أو ليك من بكى

(5) قال ابن الوحي: والبعوضة أيضاً اسم ماء لبني أسد وأظنه المراد مواهب الأديب ج/2 اللوحة 161 - ب.

(6) القاموس المحيط (خ. م. ش) 311/2.

(7) قاله الدمامي انظر قوله في مواهب الأديب ج/2 اللوحة 161 - ب.

(8) في نس بإضافة: وهو من خواصها.

(فهو) أي: حذف لام 'يكي' (على قبحه جائز؛ لأنه عطف على المعنى إذ أخشي وكثخشي بمعنى واحد) وعند من جوز حذف اللام كان عطفاً على اللفظ.

(وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازاه الكسائي في الكلام<sup>(1)</sup>)، لكن بشرط تقدم قل، ليكون الأمر عوضاً/ من اللام، (وجعل منه ﴿قُلْ لِمَيَّادِي الَّذِينَ 1/188 آمَنُوا يقيموا الصلاة﴾<sup>(2)</sup>)، أي: ليقموها، وواقفه ابن مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أن ذلك يقع في الشر قليلاً بعد القول الخبري<sup>(3)</sup> أراد بالنثر الاختيار المقابل للضرورة، لا ما يقابل النظم، [فيصح الاستشهاد]<sup>(4)</sup> (كقوله) [أي: قول منظور بن مرثد الأسدي]<sup>(5)</sup>:

(قُلْتُ لِيَوَائِبِ لَدَيْهِ دَارَهَا      تَيْلَنُ<sup>(6)</sup> قَلْبِي حَمُوهَا وَجَارُهَا<sup>(7)</sup>)

[وقيل]<sup>(8)</sup>: ليس الاستشهاد به وحده بل مع نفي الضرورة عنه<sup>(9)</sup>، قال ابن فارس: ألحم أبو الزوج وأبو امرأة الرجل [وفي المحكم حم الرجل أبو زوجته وأخوها أو عمها]<sup>(10)</sup>، قال الفيومي: فحصل من هذا أن ألحم من

(1) انظر قول الكسائي في الخزانة 9/2، وشرح الكافية للرعي 129/5.

(2) إبراهيم: 31.

(3) انظر الكافية الشافية 139/2 - 140.

(4) في س فلا يلزم عدم مطابقة الشاهد للمدعي حتى يقال إن قوله.

(5) ساقط من س.

- ومنظور هو: ابن مرثد بن الأشتر بن جحوان بن قعين، شاعر إسلامي.

انظر معجم الشعراء 331 - 332، شرح أبيات الغني 4/341، الخزانة 6/138.

(6) في الغني تأذن.

(7) الرجز لمنظور بن مرثد في الدور 2/184، شرح شواهد الغني 2/600، شرح أبيات الغني 4/341،

المقاصد النحوية 4/444، وبلا نسبة في الجنى اللاني 114، الفرائر 150، الكافية الشافية 2/140، المسح

2/445، الخزانة 9/13.

والشاهد فيه: أنه أراد لتأذن فحذف اللام الجازمة وكسر حرف المضارعة.

(8) ساقط من س.

(9) انظر مواهب الأريب ج/3 اللوحة 162 - 1.

(10) ساقط من س.

الجانبين كألصهر، وهكذا نقله الخليل عن بعض العرب، وفيه خمس لغات<sup>(1)</sup> |  
[كعصاً، ونحوها كأبوها، ونحو كنيذ، ونحو كنجث، ونحو كذلوا، يمكن منها في  
البيت الثلاثة الأخيرة، وقيل: بالأخيرتين جاءت الرواية]<sup>(2)</sup>.

(أي: لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة) على لغة من يكسره،  
(قال) أي: ابن مالك: (وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول: يُكِلدن<sup>(3)</sup>)  
انتهى). هذا على أن الضرورة عنده ما ليس للشاعر منه مندوحة<sup>(4)</sup>.

(قيل: وهذا تخلص من ضرورة) وهي حذف اللام [بضرورة]<sup>(5)</sup>، وهي  
إثبات همزة الوصل في الوصل<sup>(6)</sup> وليس كذلك؛ لأنها يثان من مشطور الرجز  
كل منهما مستقل بنفسه على ثلاثة أجزاء، (لا بيت مصرع) [وفيه أنه لو كان بيتاً  
واحداً لم يكن مصرعاً، وهو ما غير فيه العروض عما تستحقه حتى وافق الضرب  
في وزنه وقافيته، كقوله:

قَفَا بُنْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْقَانِ وَرَبِّعَ خَلَّتْ أَيَّامُهُ مِنْذُ أَرْمَانِ<sup>(7)</sup>

بل كان مقفى، وهو ما كان فيه العروض على زنة الضرب وقافيته

كقوله:

(1) من قوله: قال ابن فارس: انظر المصباح المنير (ح. م. 86).

- وابن فارس هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب القزوين الرازي، من علماء اللغة، له  
مصنفات كثيرة وجليّة منها المقاييس، والتفسير، وفتح اللغة وغيرها، (ت 369 هـ).

انظر بغية الرواة 352/1، البلغة 80، الأعلام 184/1.

(2) في نس يمكن منها في البيت ثلاث: نحو كنيذ، وقد أوردته صاحب الضوء، ونحو كنجث، ونحو كذلوا، قيل:  
بهاتين اللغتين جاءت الرواية في البيت.

(3) الكافية الشافية 140/2.

(4) في نس بإضافة: كما مر في بحث آل.

(5) في المعنى لضرورة.

(6) في نس بإضافة: وأجاب عنه المصنف بقوله.

(7) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 145، شرح شواهد المعنى 750/2، الدرر 510/1، وبلا نسبة في

الجنى الداني 503، أوضح المسالك 93/2، شرح التصريح 657/1، المجمع 167/2.

قَفَا بُنْكَ مِنْ ذُكْرَى حَيْسِبٍ وَمَنْزِلِي بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمَلٍ<sup>(1)</sup>

(فالمهمزة في أول البيت لا في حشوه) حتى يكون إثباتها في الوصل ضرورة، وألحشوا يطلق على غير الصدر، والعروض والابتداء والضرب من أجزاء البيت، وقد يطلق على الابتداء اللام، وإليه يشير قوله: (بمخلافها) أي بخلاف المهمزة الواقعة (في نحو قوله:

لَا نُسَبِّ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ أَسْمَعَ الْخَرْقَ عَلَى الرَّائِعِ<sup>(2)</sup>)

بيت من الوافر لأنس بن العباس، لأنفي الجنس، ونسب اسمها مبني على الفتح، واليوم ظرف في محل الخبر [أو هو]<sup>(3)</sup> محذوف، وخلة منصوب بفعل

---

<sup>(1)</sup> في 'س' هذا مخالف للاصطلاح المشهور من أن التصريح جمل العروض الذي حقه أن يخالف الضرب في الوزن ملحقاً به في وزنه ورويه والتقية، جمل العروض الموافق للضرب في الزنة ملحقاً به في الروي فقط، وهنا كذلك؛ لأن وزن عروض الرجز مستعمل على زنة ضربه، إلا أنه دخله الحين، وليس الإلحاق إلا في الروي وهو الرأه فيكون هذا البيت مقفى كقوله:

قَفَا بُنْكَ مِنْ ذُكْرَى حَيْسِبٍ وَمَنْزِلِي بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمَلٍ

لا مصارعاً كقوله:

الْأَجْمُ مَسْبَاحاً أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَقَلْ يَعْصَنُ كَنَانُ فِي الْفَصْرِ الْخَالِي

كذا قيل.

<sup>(2)</sup> قال البغدادي: وأشتهر آخر البيت بالواقع وصوابه الراقق... شرح أبيات المغني 4/ 343. والبيت لأنس بن عباس بن مرداس منسوب له في الكتاب 2/ 285، شرح شواهد المغني 2/ 601، المقاصد النحوية 2/ 351، ولابن حارثة السلمي في شرح أبيات المغني 4/ 341، لأنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس أو لأبي عامر جد العباس بن مرداس في شرح التصريح 1/ 347، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 412، الفرائد 54، الممح 3/ 403، والدرر 2/ 591.

<sup>(3)</sup> في 'س' أو غيرها.



مقدر، أي: ولا ترى خلة، [أو بالعطف على محل اسم لا، وقال يونس: ميني ولكنه نونه للضرورة]<sup>(1)</sup>، [والراقع من يخطط رقعة الشوب المتخرق]<sup>(2)</sup>، وعجز البيت مثلُ يَضْرِبُ لتفاقم الأمر، والمعنى: لا نسب ولا خلة اليوم، وقد وقعت العداوة بيننا وتفاقم الأمر بحيث لا يرجى صلاحه، فهو كالخرق الواسع في الشوب لا يقبل رقع الراقع، والشاهد في: اتسع حيث قطع همزة الوصل في الوصل ضرورة؛ لأن مابين المصارعين ليس محلاً للوقف حتى تقع في الابتداء. (والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك: أكتني أكرمك/ وقد 188ب) اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطلب لما تضمنته من معنى إن الشرطية) قال الرضي: هذا ظاهر مذهب الخليل لأنه قال: إن الأمر والنهي والاستفهام والتعني والعرض كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب<sup>(3)</sup>، (كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك<sup>(4)</sup>).

والثاني: للسرافي والفارسي<sup>(5)</sup> أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما أن النصب بضرباً في قولك: ضرباً زيداً لنيابته عن أضرب، لا لتضمنه معناه.

والثالث: للجمهور، أنه بشرط مقدر بعد الطلب) وهو دال على المقدر، وفيه أن تقدير الشرط لا يستلزم تقدير حرفه كما في الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، قال الرضي: ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل وليس ما

(1) ساقط من نس.

(2) مابين المعوقين ذكر في نس متاخراً بعد قول المؤلف: كتفاقم الأمر.

(3) انظر شرح الكافية 129/5.

(4) في نس بإضافة: أي لتضمنها معنى إن.

(5) قال الفارسي: .... فيموا بني لما أقيم مقام أقيموا؛ لأن المعنى إنما هو على الأمر، ألا ترى أنه ليس كل من قيل له: أقم الصلاة أقامها... المسائل العسكرية 116.

استبعده بعيداً ؛ لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إن فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً<sup>(1)</sup>؟.

(وهذا أرجح من الأول، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف) [وفي الأشياء]<sup>(2)</sup>:

الإضمار أسهل من التضمين؛ لأنه زيادة لغير تغيير الوضع والإضمار زيادة لغير تغيير<sup>(3)</sup>، (وايضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير) قيل: الظاهر إنه واقع وكثير؛ لأن أفعال الإنشاء كـعسى ونعم وفعل التعجب [لحو: ما]<sup>(4)</sup> أحسن زيداً، [ولحو ذلك]<sup>(5)</sup> كلها متضمن للحرف الذي حق الإنشاء أن يؤدي به<sup>(6)</sup>، [وفيه أنها ليست متضمنة للحرف، بل فيها معنى مشابه لمعناه، ولهذا لم تصرف ووصفة بالجمود، وأما ما قيل: إن]<sup>(7)</sup> المراد بالحرف هو الحرف الموجود، لا ما هو أعم منه، وما حقه أن يوجد وليس بموجود وحيث لا ترد أفعال الإنشاء<sup>(8)</sup> فلا يسمن ولا يغني<sup>(9)</sup>.

(ومن الثاني، لأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط) ولهذا لا يقع شرطاً وإن صح أن يقع جزءاً.

(1) في 'س' بإضافة: وأشار إلى دفعه بقوله. وانظر شرح الكافية: 129/5.

(2) في 'س' قال السيوطي.

(3) الأشياء والنظائر 82/1.

(4) في 'س' كما.

(5) ساقط من 'س'.

(6) قاله الدمامي انظر قوله في المنصف من الكلام 39/2.

(7) في 'س' ولهذا كانت غير متصرفة، وأجيب بأن.

(8) في 'س' بإضافة: وأنت خير بانه.

(9) وانظر المنصف من الكلام 39/2.

في 'س' بإضافة: والظاهر أنها ليست متضمنة لمعنى الحرف بل فيها معنى مشابه لمعناه، ولهذا لم تصرف ووصفت بالجمود.

(وإبطال ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع<sup>(1)</sup>) [قيل: هذا مبني على أن بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع، بل إنما مقتضى العلية<sup>(2)</sup>]، [وفي المطول: وأما الآية<sup>(3)</sup>] فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء، بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفاً على شيء آخر، نحو: إن توضأت صبح صلاتك<sup>(4)</sup>، [واعترض<sup>(5)</sup>] بأن المذكور في الأصول أن كلمة إن تستعمل في الشرط الذي هو جزء خير من العلة التامة، فيتعقبه الجزاء قطعاً، وأما الآية ففيها إشارة إلى أن المؤمنين ينبغي أن يبادروا إلى امتثال قوله عليه الصلاة والسلام حتى كأن قوله: أقيموا الصلاة سبب لإقامتهم إياها لا تتخلف تلك الإقامة عن ذلك القول، وكذا قولك: / إن<sup>1/189</sup> توضأت صحت صلواتك<sup>(6)</sup> يشعر بمبالغة في [اعتبار<sup>(6)</sup>] الوضوء في صحة الصلاة كأنه المحصل وحده<sup>(7)</sup>.

(وإجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد، [وبأنه محتمل<sup>(8)</sup>] أن الأصل: يقيم أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان

(1) قال ابن مالك: وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: قل لهم فإن تقل لهم يقيموا؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه إلا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أنقض إلى وإن كان قول الأكثر الكافي الشافية 140/2.

(2) ساقط من نس.

والقول للدهماني انظر قوله في المصنف من الكلام 39/2.

(3) في نس قال التفتازاني: أما قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ .

(4) لمطول 429.

(5) في نس واعترض الجرجاني.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس بإضافة: لصحتها.

وانظر حاشية السيد الشريف بهامش المطول 243.

(8) في المغني فيحتمل.

مطلقاً، بل المخلصين منهم) [كانه]<sup>(1)</sup> أخذه من إطلاق الوصف<sup>(2)</sup>، وقيل: من إضافة العباد إلى ضمير الله تعالى، فإنه يقتضي التشريف لهم، وإنما شرفهم لإخلاصهم<sup>(3)</sup>، (وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها)<sup>(4)</sup>. وقال المبرد: التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل<sup>(5)</sup>.

ويرده أن الجواب لا بد أن يخالف المحاب: إما في الفعل والفاعل، نحو: اتني أكرمك أو في الفعل، نحو: أسلم ثم دخل الجنة، أو في الفاعل، نحو: قم أقم، ولا يجوز أن يتوافقا<sup>(6)</sup> فيهما أي: في الفعل والفاعل، وعلى [قول]<sup>(7)</sup> المبرد بتوافقان: أما في الفعل فظاهر، وأما في الفاعل فلأن ضمير يقيموا للعباد المأمورين بأقيموا، (وأيضاً فإن الأمر [المقدر]<sup>(8)</sup> للمواجهة، ويقيموا للغيبة) ولا يحاب أمر المراجعة بلفظ الغيبة إذا كان الفاعل واحداً، وفيه بحث لجواز أن يقال: قل لعبدي اطعني يطعك باعتبار حكاية الحال، [ثم ما ذكره من الوجهين]<sup>(9)</sup> مأخوذ من كلام أبي البقاء، فإنه قال: حكى جماعة عن المبرد أن التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، فيقيموا جواب أقيموا المقدر، ولم يتعرضوا لفساده وهو فاسد الوجهين<sup>(10)</sup>، وقيل: من كلام ابن الحاجب فإنه بعد أن ذكر أنه لا يشترط في الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وإنما تقتضي العلية قال: وما حكى عن أبي علي أنه قال: هو جواب أقيموا إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم [وفي العبارة]<sup>(11)</sup> تسامح

(1) في سُنْ لعله.

(2) في سُنْ إضافة: لأن المطلق ينصرف إلى الكامل.

(3) قال السمين الحلبي: وقد أجيب عن هذا بأن المراد بالعباد المؤمنين، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً، والمؤمنون

مضى أمرهم استلوا 269/4.

(4) شرح الخلاصة لابن الناطم 493.

(5) انظر المقتضب 82/2.

(6) في سُنْ إضافة: أي الجواب والمحاب.

(7) في سُنْ ما قاله.

(8) إضافة من المنفي.

(9) في سُنْ وما ذكره من الرد بالوجهين.

(10) انظر النيان في إعراب القرآن: 41/2.

(11) إضافة من أمالي بن الحاجب للتوضيح.

وإن أراد أنه جواب لأقيموا على التحقيق كان ذلك فاسداً من وجهين<sup>(1)</sup>،  
(وقيل: يقيموا مبني؛ لحلوله محل أقيموا، وهو مبني) كما مبني المنادى [المفرد  
المعرفة]<sup>(2)</sup>، لوقوعه موقع الضمير، وهذا جواب عما يرد على قول الفارسي: إنه  
مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر معناه أقيموا، من أنه لو كان كذلك لثبت نونه  
الدالة على إعرابه، (وليس بشيء) لأن ذلك ليس من أسباب بناء الفعل المعرب،  
وقد يقال: حذفت نونه [للتخفيف]<sup>(3)</sup>، لا للبناء كما في قوله عليه الصلاة والسلام  
﴿لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا بِهَا﴾<sup>(4)</sup>.

(وزعم الكوفيون وأبو الحسن) عطف على قوله: وقد تحذف اللام في  
الشعر (أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم وأقعذ وأن الأصل: كنقم  
وتقعذ، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة)<sup>(5)</sup>.

ويقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى<sup>(6)</sup> (مصدر أمر يأمر في الأصل، فلا يرد  
ما قيل: في كون المراد بالأمر المعنى المصدرى نظراً<sup>(7)</sup> [فحقه]<sup>(8)</sup> أن يؤدي  
بالحرف)، كالعطف والتضيي والتداء، (ولأنه أخو النهى [وقد دل عليه بالحرف]<sup>(9)</sup>  
وهو لا، فالأولى أن يجعل عليه حل النقيض على النقيض<sup>(10)</sup>، (ولأن الفعل/ إنما<sup>189</sup> ب  
وضع لتقييد الحدث) أي: للحدث المقيد (بالزمان المحصل) كما قالوا في تعريف

(1) انظر الأمالي 1/ 235، ومواهب الأديب ج/ 2 اللوحة 166/ ب.

(2) في سُن في يا زيد.

(3) قال أبو علي: يقيموا مبني لما أقيم مقام أقيموا؛ لأن المعنى إنما هو على الأمر المسائل العسكرية 116.

(4) في سُن بإضافة: ولا تؤمنوا حتى تحابوا... الحديث.

والحديث في صحيح مسلم «لأن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا  
تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشروا السلام بينكم» صحيح مسلم بشرح  
التبري، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأن إنشاء  
السلام سبب لحصولها 30/ 2 - 31.

(5) انظر قول الكوفيين والأخفش في شرح التصريح 1/ 51.

(6) في سُن بإضافة: لكونه.

(7) قاله ابن الرواحي في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 168 - ب.

(8) في المعنى حق، وفي سُن بإضافة: أي حق المعنى.

(9) في المعنى ولم يدل عليه إلا بالحرف.

(10) في سُن بإضافة: فإنه معتبر.

العلم: حصول صورة الشيء في الفعل، [فسقط]<sup>(1)</sup> ما قيل: إنه يقتضي أن لا يكون الفعل موضوعاً للدلالة على الحدث وزمانه<sup>(2)</sup>، (وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ فَلَتَقْضِيَ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(3)</sup>

بيت من الخفيف والشاهد في لَتَقُمْ وَلَتَقْضِيَ.

(وكتراءة جماعة «قَبْلِكَ فَلَتَقْرَحُوا»<sup>(4)</sup>) [في تفسير الباب]<sup>(5)</sup>: قراءة عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبو رجا، وابن سيرين بتاء الخطاب، وهي قراءة رسول الله عليه الصلاة والسلام، قال الزخشري: وهو الأصل والقياس، وقال أبوحيان: إنها لغة قليلة<sup>(6)</sup>، (وفي الحديث: **لَا تَأْخُذُوا**

(1) في نس فلا يرد.

(2) قائله الدمامي انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 169 - 1.

(3) في المخطوط البيت من نص المغني، وفي المغني أثبت عجزه بين معقوفين، ورواية المغني هي لَتَقْضِيَ، وفي بعض كتب النحو لَتَقْضِيَ.

والبيت بلا نسبة في شرح التصريح 1/ 51، شرح شواهد المغني 2/ 602، الإنصاف 2/ 525، شرح آيات المغني 4/ 344، الحزنة 9/ 14.

(4) يونس: 58.

(5) في نس قال ابن عادل.

(6) الباب في علوم الكتاب 10/ 358، وانظر الكشف 2/ 369، والبحر المحيط 5/ 171 - 172.

- وعثمان هو: أبو عبد الله عثمان بن عفان بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أمير المؤمنين، ذواتنوين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، أتم جمع القرآن، عرض القرآن على الرسول ﷺ، وعرضه عليه المغيرة المخزومي، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش وغيرهم، (ت 35 هـ). انظر سيرة الجنان 1/ 76 - 79، غاية النهاية 1/ 507، الإصابة 2/ 617 - 619، الأعلام 210/ 4.

- وأبو رجا هو: عمران بن قيس، ويقال: ابن ملحان، المطاردي البصري، تابعي، عرض القرآن على ابن عباس، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، وروى القراءة أبو الأشهب المطاردي، (ت 150 هـ). انظر غاية النهاية 1/ 604.

- وابن سيرين هو: أبو بكر محمد بن سيرين البصري، إمام، تابعي، كان غايه في العام، نهاية في العبادة، سمع من أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير وغيرهم، وروى عنه قتادة، وخالد الحذاء، وأيوب السجستاني وغيرهم، (ت 110 هـ).

انظر مرآة الجنان 1/ 183 - 184، شذرات الذهب 1/ 138 - 139، الأعلام 6/ 154.

مَصَانِفُهُمْ<sup>(1)</sup> قال الرضي: ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً<sup>(2)</sup>؛ (ولأنك تقول: أغز، وأخش، وأرم، وأضرب، وأضربوا، وأضربي، كما تقول في الجزم) [كذلك]<sup>(3)</sup>، وأجيب بأنه لو كان مجزوماً بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة، وبأنه حذفوا آخر الميني ليوافق آخر المجزوم<sup>(4)</sup>؛ (ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف؛ ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كُتبتْ وأقسمتْ وقُبلتْ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر) فلا تخرج عن كونها أفعالاً، (ولا يمكنهم ادعاء ذلك) أي: عروض التجرد عند النقل (في نحو: قم؛ لأنه ليس له حالة غير هذه) كما كانت، كُتبتْ ونحوه من النقل عن حالة الخبرية إلى الإنشائية، (وحينئذ فتشكل فعليته) [قد يقال: إن فعلية الأمر باعتبار دلالاته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وهو المستقبل]<sup>(5)</sup>، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه، وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء، ((وإذا)<sup>(6)</sup> ادعي أن أصله: لُتِمَ كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل وأما اللام غير العاملة فسيح:

إحداها: لام الابتداء، وفائدتها [أمران]<sup>(7)</sup> تأكيد مضمون الجملة؛ ولهذا زحلقتها) أي: دفعوها وهي بالقاء والقاف (في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين) يعني: لمضمون الجملة الذي هو النسبة الإسنادية، فلا

(1) سبق تخريجه انظر ص 478 من هذا البحث.

(2) شرح الكافية: 89/5.

(3) في س لبغز وليخش وليرم.

(4) انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 171-1.

(5) في س قيل: لا إشكال، فإن أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء والأمر لا دلالة

له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وليست هذه الحية هي جهة كونه فعلاً بل فعلية باعتبار

دلالاته على الحدث المطلوب من المخاطب، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل.

(6) في المعنى فإذا.

(7) إضافة من المعنى.

يقتض بمثل: [جاء القوم كلهم، ولا بمثل<sup>(1)</sup>] [قام<sup>(2)</sup>] زيد نفسه عنه، [فإن التأكيد فيما ليس بمضمون الجملة<sup>(3)</sup>]، ولا بمثل: لسوف يقوم زيد، فإن 'سوف' إنما تؤكد ما في الفعل من معنى الاستقبال لا مضمون الجملة.

(وتخلص المضارع للحال كما قال الأكثرون)<sup>(4)</sup>، قال ابن الحاجب: هذا مذهب الكوفيين جعله [الزحشري]<sup>(5)</sup> قوله وإن كان يخالفه فقد صرح بذلك في قوله في الحرف: ويجوز عندنا إن زيدا لسوف يقوم ولا يميزه الكوفيون، وإنما قال به في [بحث الفعل]<sup>(6)</sup> ليقوي أمر المضارعة، وقال الرضي: وعند الكوفيين لام الابتداء مخصصة بالمضارع بالحال/ فلذلك لا يجوزون إن زيدا لسوف يخرج<sup>1/190</sup> للتناقض، والبصريون يجوزون ذلك؛ لأن اللام عنده باقية على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ<sup>(7)</sup> (واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(8)</sup>، ﴿إِنِّي لَيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾<sup>(9)</sup>، فإن الذهاب كان مستقبلاً فلو كان [يحزن]<sup>(10)</sup> حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره<sup>(11)</sup> والجواب أن الحكم [في ذلك اليوم واقع]<sup>(12)</sup> لا محالة؛ فنزل منزلة الحاضر المشاهد [وقيل]<sup>(13)</sup>: اللام هنا مجرد التأكيد مسلوقة الدلالة

(1) ساقط من نس.

(2) في نس جاء.

(3) ساقط من نس.

(4) في نس بإضافة: منهم الزحشري.

(5) في نس هنا.

(6) في نس بإضافة: هنا.

(7) انظر شرح الكافية 6/ 63.

(8) التحل: 124.

(9) يوسف: 13.

(10) في المعني الحزن.

(11) انظر شرح التسهيل لابن مالك 22/ 1.

(12) في المعني واقع في ذلك اليوم.

(13) في نس وأوجب أيضاً بأن.



على تخلص المضارع للاستقبال<sup>(1)</sup>، ويرد عليه أن فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة، (وأن التقدير قصد أن تذهبوا، والقصد حال) وقيل<sup>(2)</sup>: دلالة إن على الاستقبال ليست إجماعية<sup>(3)</sup>، (وتقدير أبى حيان: قصدكم أن تذهبوا، [مردود]<sup>(4)</sup> بأنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأن أن تذهبوا على تقديره منصوب) على أنه مفعول القصد ولا ينوب منابه، وعلى تقدير المصنف مجرور على أنه مضاف إليه للقصد فيقوم مقامه ويعرب بإعرابه كما في ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(5)</sup>، [قيل]<sup>(6)</sup>: والحق أن هذا وهم صريح؛ لأن فاعل يحزني أن تذهبوا قبل التأويل وبعده، ناب مناب القصد، كما أن فاعل ضرب في ضرب زيد قبل النقل إلى المجهول عمرو، وبعده زيد، ولا يلزم فيه حذف الفاعل، [وليس]<sup>(7)</sup> بحق، بل وهم وقياس مع الفارق<sup>(8)</sup>.

(وتدخل باتفاق في موضعين، أحدهما: المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾<sup>(9)</sup>، والثاني بعد إن وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو: ﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾<sup>(10)</sup>، والمضارع لشبهه به نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(11)</sup>، والظرف نحو: ﴿وَإِلَّاكَ لَعَلَى خُلُقِي عَظِيمٌ﴾<sup>(12)</sup>، وعلى ثلاثة باختلاف:

(1) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 3 اللوحة 173 - ب.

(2) في نس بإضافة: يمكن أن يجاب عنه بأن.

(3) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأديب ج/ 3 اللوحة 173 - ب.

(4) في المغني وردوه.

(5) يوسف: 82.

(6) في نس وما قيل.

(7) في نس فليس.

(8) قائله ابن الوحي انظر مواهب الأديب ج/ 3 اللوحة 174 - أ.

(9) الحشر: 13.

(10) إبراهيم: 39.

(11) النحل: 124.

(12) القلم: 4.

أحدهما: الماضي الجامد، نحو: إن زيدا لعسى أن يقوم، أو كنتم الرجل،  
قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم) في عدم تصرفه<sup>(1)</sup>، قيل: وأيضاً  
فهو للإنشاء وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال<sup>(2)</sup>،  
[وفيه أن]<sup>(3)</sup> أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، (وخالفه الجمهور.

والثاني الماضي المقرون بقَدْ قاله الجمهور، ووجهه أن قد تقرب الماضي  
من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب) بن يوسف  
[الماردي]<sup>(4)</sup>، مات سنة خمسين وأربعمائة<sup>(5)</sup>، (وعمد بن مسعود الغزنوي)<sup>(6)</sup>،  
نسبة إلى غزنة<sup>(7)</sup>، ذهب إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً، (وقالا: إذا قيل: إن  
زيداً لقد قام فهو جواب لقسم مقدر<sup>(8)</sup>.

الثالث: الماضي المتصرف المجرد من قد أجازه الكسائي وهشام على  
إضمار قد<sup>(9)</sup> ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هي لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب  
فتحت همزة أن كعلمت أن زيدا لقام لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر  
لأن، وهي ومعموليها سادة مسد المفعولين، (والصواب عندهما) أي: عند  
الكسائي وهشام (الكسر) لأنهما يريانها لام الابتداء، وهى تعلق فعل القلب  
الذي وقعت في حيزه.

(واختلف في دخولها/ في غير باب إن على شيئين) [قيل: كان ينبغي أن 190/ب  
لا يهمل دخولها على حرف نفي كما أنشد أبو الفتح:

(1) قال الأزهري: وأجاز الأخص... إن زيدا لنتم الرجل مما سلب الدلالة على الحدث والزمان، وإن زيدا

لعسى أن يقوم مما دل على الزمان وانتقل إلى الإنشاء، لأن الفعل الجامد كالاسم شرح التصريح 312/1.

(2) قاله الدمامي انظر قوله في مواهب الأدب ج/2 اللوحة 175/1.

(3) في س وفيه بحث من أن.

(4) في س الفرطبي، وفي بنية الوعاة الماردي، وفي البلغة في تراجم أئمة النحو المازدي.

(5) انظر البلغة 131، بنية الوعاة 553/1، معجم المؤلفين 103/4.

(6) في س بإضافة: لعله.

(7) في س بإضافة: فإنهما.

(8) وانظر بنية الوعاة 245/1.

(9) انظر قول خطاب والغزنوي في شرح التصريح 312/1.

(9) انظر رابهما في المصدر السابق 313.

وَأَعْلَمُ أَنَّ تُسْلِيماً وَتَرْكاً لَلْأَمْثَلَيْنِ وَلَا سَوَاءً<sup>(1)</sup>

وعلى جواب الشرط نحو: إن زيداً من يأتيه ليكرمه أجازه ابن الأنباري<sup>(2)</sup>، وعلى المصاحبة المغنية عن الخبر، نحو: إن كل رجل لوضيعته قاله الكسائي<sup>(3)</sup>، وفيه أن ذلك ليس مما نحن فيه<sup>(4)</sup>.

(أحدهما خبر المبتدأ المتقدم، نحو: لقائم زيد، فمقتضى كلام جماعة [من النحويين]<sup>(5)</sup> الجواز، و [إن كان]<sup>(6)</sup> في أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ<sup>(7)</sup>) إن أراد به وجوب دخولها على نفس المبتدأ يخالف [كلامهم]<sup>(8)</sup>، وإن أراد<sup>(9)</sup> وجوب وقوعها في جملة اسمية فلا.

(1) بيت من الوافر لأبي حزام الكلبي منسوب له في الدرر/1/319، سر صناعة الإعراب 2/55، شرح التصريح 312/1، شرح التسهيل لابن مالك 2/27، المقاصد النحوية 2/244، الخزانة 10/330، وبلا نية في أوضح المسالك 1/146، شرح الأشموني 1/425، المجمع 1/446.

والشاهد فيه: أن دخول اللام على حرف نفي شاذ.

(2) انظر إجازة ابن الأنباري في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 64، وشرح الكافية للرضي 6/118.

(3) انظر قول الكسائي في المصدرين السابقين.

(4) في سئل على أشياء فإنها تدخل على جواب الشرط عند ابن الأنباري، نحو: إن زيداً من يأتيه ليكرمه، وعلى واو المصاحبة المغنية عن الخبر عند الكسائي، نحو: إن كل رجل لوضيعته، وعلى حرف نفي كما أنشد أبو الفتح:

وَأَعْلَمُ إِذَا تُسْلِيماً وَتَرْكاً لَلْأَمْثَلَيْنِ وَلَا سَوَاءً

وما قيل: كان ينبغي أن لا يهمل عدم دخولها على حرف نفي، وعلى جواب الشرط ففيه بحث أو هذه الأشياء ليست مما نحن فيه.

وانظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 176 - 1.

(5) إضافة من المغني.

(6) إضافة من المغني.

(7) انظر أمالي ابن الحاجب 1/277 - 278.

(8) في سئل كلام الجماعة.

(9) في سئل بإضافة: به.

(الثاني: الفعل، نحو: يقوم زيد، فأجاز ذلك ابن مالك<sup>(1)</sup> والمالقي وغيرهما، زاد المالقي الماضي الجامد<sup>(2)</sup>، نحو: ﴿لَبِثَ مَا كَانُوا يَنْمَلُونَ﴾<sup>(3)</sup>، ووزاد بعضهم<sup>(4)</sup> المتصرف المقرون بقَدْ نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(5)</sup>، ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ﴾<sup>(6)</sup> والمشهور أن هذه أي: اللام الداخلة على المتصرف المقرون بقَدْ (لام القسم) وقيل: أي: اللام التي في نحو: يقوم زيد، فالمعنى والمشهور أن هذه لام القسم، فيجب فيها ما يجب في لام القسم<sup>(7)</sup>، وفيه أنه [يلزم]<sup>(8)</sup> مشهورية القول في ذلك بأن لام القسم مع أنه ممتنع عند الجمهور، وقيل عند ابن مالك، (وقال أبو حيان في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾<sup>(9)</sup> هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وإن لا يكون<sup>(10)</sup> انتهى.

ونص جماعة على منع ذلك، [كله]<sup>(11)</sup> أي<sup>(12)</sup>: دخولها في غير باب إن، فاللامات المذكورة قسمية لا ابتدائية كما هو مذهب الكوفيين، قال الرضي: ومذهبهم أن اللام في مثل كزيد قائم جواب قسم مقدر، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء<sup>(13)</sup>، (قال ابن الحجاز في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إن. انتهى.

(1) انظر قول ابن مالك في النصف من الكلام 41/2، ومواهب الأريب ج/2 اللوحة 176-ب.

(2) انظر وصف المجاني 231 - 232.

(3) المائدة: 62.

(4) في المعنى وبعضهم.

(5) الأحزاب: 15.

(6) يوسف: 7.

(7) النصف من الكلام 41/2.

(8) في نس لا يدفع ما لزم من.

(9) البقرة: 62، الواقعة: 62.

(10) انظر البحر المحيط 1/245.

(11) ما بين المقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: باب إن.

(12) في نس بإضافة: ما ذكر من.

(13) انظر شرح الكافية 6/118.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب) فإن وجوب المبتدأ معها يقتضي أن تدخل على الاسمية، (وهو أيضاً قول الزخشري، قال في تفسير ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾<sup>(1)</sup>: لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر<sup>(2)</sup>) [ولا يناقضه قوله في المفصل: إنها تدخل على المضارع<sup>(3)</sup> لتمثيله بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّنَا لَيَحْكُمُ﴾<sup>(4)</sup>] <sup>(5)</sup>، (وقال في لأقسم: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف<sup>(6)</sup>، ولم يقدرها لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ أن المبتدأ مقدر، أي: ولأنت سوف يعطيك [ربك]<sup>(7)</sup>.

قال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد وأما قول بعضهم<sup>(8)</sup>: إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها فقاسد من جهات: إحداهما: أن اللام مع الابتداء كقَدْ مع الفعل وإنَّ مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم وبيقيان) أي: قَدْ وإنَّ (بعد حذفهما) أي: حذف [فعل قد] واسم [إن] <sup>(9)</sup> من غير دليل <sup>(10)</sup>، فلا ينتقض بقوله:

لَمَّا نَزَلَ بِرَحَائِلِنَا وَكَأَن قَدِ

.....

(1) الضحي: 5.

(2) الكشاف 4/ 604.

(3) قال الزخشري: ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع... المفصل في صناعة الإعراب 451 / 1 - 452.

(4) التحل: 124.

(5) ساقط من س.

(6) قال الزخشري: وقرئ لأقسم على أن اللام للابتداء، وأقسم خبر مبتدأ محذوف معناه: لأنا أنسم الكشاف 4/ 506، وهي قراءة ابن كثير انظر النشر في القراءات العشر 2/ 212.

(7) إضافة من الغني.

(8) في س بإضافة: يعني الزخشري.

(9) في س الفعل الذي هو مدخول قد، والاسم الذي هو مدخول إن.

(10) في س بإضافة: ولا ضرورة.

وقوله:

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكِنِيسَةَ يَوْمًا ..... (1)

(كذلك اللام) أي: لا تبقى اللام (بعد حذف الاسم) كذا عبارته في الأمالي، [قيل<sup>(2)</sup>]: فيه قلق وأقرب ما يقال فيه: إن اللام مبتدأ [على تقدير مضاف، أي: حال اللام]<sup>(3)</sup>، وخبره/ ما يتحصل من معنى قوله: [كما يحذف 1/191 آه]<sup>(4)</sup> كذلك تأكيد<sup>(5)</sup>.

(والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: كسوف يقوم زيدٌ بصير التقدير: لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.

والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام<sup>(6)</sup>. انتهى.

وفي الوجهين الأخيرين نظراً لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما) قيل: يحتمل [أنه]<sup>(7)</sup> لم يستضعفه من جهة قبح التكرار، بل من حيث وقوع الظاهر رابطاً في غير مقام التخصيم، ولا شك أنه ضعيف عند سيويه والمحققين<sup>(8)</sup>، وأجيب بعد تسليم ذلك بأن مراد المصنف أيضاً: أن تكرار الظاهر على أنه رابط إنما يضعف إذا صرح بهما<sup>(9)</sup>، (ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو: قُمت

(1) في س' بإضافة: كما ظن، والشاهد فيه: أن ضمير الشأن يميز حذفه في الشعر كثيراً بخلاف اسم أن.

(2) في س' ومن لم يقف عليها قال.

(3) ساقط من س'.

(4) كذا في المخطوط، ولعل الصواب كما لا يحذف الفعل، وانظر المصنف من الكلام 2/ 41.

(5) قاله الدمامي: انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 179 - أ.

(6) انظر أمالي ابن الحاجب 1/ 277 - 278.

(7) في س' أن ابن الحاجب.

(8) قاله الدمامي: انظر قوله في المصنف من الكلام 2/ 41.

(9) في س' بإضافة: وفيهما بحث لأن ابن الحاجب علل ضعفه بأن المعنى حيث لا يكون: لزيد سوف يقوم زيد.

والجيب الشمني: انظر المصدر السابق.

واصلك عينه، وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ قَتَلْتُمُ اللَّهَ مِنْهُ﴾<sup>(1)</sup>، وبعد اللام في نحو: ﴿لَأُفْسِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(2)</sup> وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة إذ لا تدخل الواو على الجملة الاسمية الواقعة حالاً، والفاء على المضارع الواقع جواباً للشرط، فيكون تقدير المبتدأ لتصحيح أصل من أصول العربية (دون المعنى) لصحته بدون التقدير، (فكذلك هنا) [فيستوي]<sup>(3)</sup> المقدر والمفوض في المعنى المقصود<sup>(4)</sup>، ولا ينافي ذلك اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث؛ على أنه من مسائل علم البيان دون النحو<sup>(5)</sup> (وأما الأول فقد قال جماعة في ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ﴾<sup>(6)</sup> إن التقدير لهما ساحران، فحذف المبتدأ وبقيت اللام [يشير إلى أن بين لام الابتداء وبين قد وإن فرقا]<sup>(7)</sup> بأن منهم من قال بحذف المبتدأ بعد اللام ولم يقل أحد بحذف الفعل والاسم بعدها، [وإنما ذكر هذا للالتزام]<sup>(8)</sup> ولا فقد ضعفه في بحث إن بأن الجمع بين اللام وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين؛ (ولأنه يجوز) عطف على قوله: فقد قال؛ لأنه في [المعنى]<sup>(9)</sup>؛ لأن جماعة قالوا: (على الصحيح نحو: لقائم زيد) [هذا مبني على أن ابن الحاجب يرى أن اللام يجب دخولها على المبتدأ لفظاً، فسقط ما قيل: جواز هذا ليس مما الكلام فيه، فإنه لم يحذف منه شيء]<sup>(10)</sup>، فلا وجه لإيراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدأ في ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ﴾،

(1) المائدة: 95.

(2) القيامة: 1.

(3) في نس نعم يلزم حيث اتفاق.

(4) في نس بإضافة؛ ولكن لا يضرهم.

(5) في نس فإن اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع الفعلية والحدوث لا ينافي ذلك، على أنه من مباحث علم المعاني دون النحو، وذكره في النحو لا ينافي ذلك.

(6) طه: 63.

(7) في نس إشارة إلى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وإن.

(8) في نس ثم هذا على طريق الإلزام.

(9) في نس معنى.

(10) في نس قبله لا مر من أنه ما وقع الاختلاف في جوازه، قيل: ليس مما الكلام فيه.

والقول للداميني انظر قوله في النصف من الكلام 42/2.

[وقيل: وجهه] <sup>(1)</sup> بيان الفرق بين قَدْ وإِنَّ وبين اللام بأنه يجوز دخولها على الخبر [المتقدم] <sup>(2)</sup>، ولا يجوز دخول قَدْ على غير الفعل، [وإن] <sup>(3)</sup> على غير الاسم، [فلا يلزم امتناع الحذف مع اللام] <sup>(4)</sup> وقيل: إن [مدخوله] <sup>(5)</sup> اللام وإن لم يحذف هنا لكنه وقع بينهما الفاصل فكانه حذف <sup>(6)</sup>، [ولمّا يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لثلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال] [فكل] <sup>(7)</sup> منهما تكلف عند ابن الحاجب [أيضاً] <sup>(8)</sup> قال في الإيضاح: إن الزمخشري وافق الكوفيين في كون اللام للحال، وخالفهم في جماعتها لسُوف، وكان يلزمه ألا يميزها <sup>(9)</sup>، وقيل: الحق أنه لا تكلف في واحد منهما، وقد نقل الحلبي هذا الكلام وكلام/ أبي حيان ولم يقع التعرض لهما <sup>(10)</sup>، 191/ب وفيه إن عدم [تعريضهما] <sup>(11)</sup> لا ينافي تعرض المصنف فكم ترك الأول للأخر، (وقد صرح في ذلك في تفسير ﴿لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾ <sup>(12)</sup> ونظره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعريض في [يا الله] <sup>(13)</sup>، وقوله <sup>(14)</sup>: إن لام القسم مع

(1) في سُنْ واجب بأن وجهه.

(2) في سُنْ مطلقاً.

(3) في سُنْ ولا دخول إن.

(4) ساقط من سُنْ.

وانظر المصنف من الكلام 42/2.

(5) في سُنْ مدخول.

(6) في سُنْ بإضافة: وفي كل منها بحث؛ لأن هذا الإيراد مبني على أن ابن الحاجب يرى دخول اللام على المبتدأ

لفظاً واجباً. والقول لابن الوحي انظر مواهب الأديب ج/2 اللوحة 180-ب.

(7) في سُنْ الظاهر أن كلاً.

(8) في سُنْ حيث.

(9) انظر الإيضاح في شرح المفصل 274/2.

(10) تأله ابن الوحي انظر مواهب الأديب ج/2 اللوحة 180-ب.

(11) في سُنْ تضرعهما.

(12) مريم: 66.

(13) في المعنى يا الله.

وانظر الكشف 118/3.

(14) في سُنْ بإضافة: أي قول الزمخشري في ﴿لَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾.



المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارة يجب اللام ويمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالأية<sup>(1)</sup> قال الفارسي: ليست هذه اللام هي التي في قولك أن زيد لقائم، بل هي التي في قولك: لأقومن، ونابت سوف عن إحدى النونين، فكأنه قال: ليعطينك<sup>(2)</sup>، [قيل]<sup>(3)</sup>: مراد الزخشري أن لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، وهذا هو الظاهر مع المعية، وحيث لا يرد عليه شيء مما ذكره<sup>(4)</sup>، [وفيه أن الزخشري جزم]<sup>(5)</sup> في الآية بأن اللام لام الابتداء، (ومع تقدم المفعول بين اللام والفعل نحو: ﴿وَلَيْنَ مَثَمٍ أَوْ قَتَلْتُمْ لِأَلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾<sup>(6)</sup>، ومع كون الفعل للحال نحو: ﴿لَأَقْسِمُ﴾ وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يميزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي نحو: ﴿ثَالِثُ نَفْسُ﴾<sup>(7)</sup> قيل: ذكره استطراداً، وإلا فلا مدخل له في رد الزخشري<sup>(8)</sup>، (وتارة يبيان وذلك فيما بقي، نحو: ﴿وَاللَّهُ لَا يَكِيدُنْ أَصْنَانَكُمْ﴾<sup>(9)</sup>) قيل: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيرون صحة الاستغناء بأحد هما أعني اللام والنون عن الآخر، وقال به الفارسي وابن مالك<sup>(10)</sup>.

(1) انظر الكشف 4/ 604.

(2) انظر قول الفارسي في الجنى الداني 134.

(3) في س وما قيل: إن.

(4) في س بإضافة: مما يتعجب منه.

(5) والقول للدامني انظر قوله في النصف من الكلام 2/ 42.

(6) في س كيف وقد جزم الزخشري.

(7) آك عمران: 158.

(8) يوسف: 85.

(9) في س بإضافة: وقد يؤكد الفعل المنفي بـ ما كما بياني في حرف النون، وبـ لا كقوله: ثالث لا يحدد المرء محبتنا إذا .....  
أنشد مبنياً للمفعول وباء الغيبة.

(10) والقول للدامني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 181 - ب. الأنبياء: 57.

(11) قائله للدامني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 181 - ب.

(مسألة - للام الابتداء الصدرية، ولهذا علقت العامل في نحو: (علمت  
لزيد منطلق، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: زيدٌ لأنَّا أكرمته، ومن أن  
يتقدم عليها الخبر في نحو: كزيد قائم، والمبتدأ في نحو: لقائم زيد، فاما قوله:

أَمْ الْحَلِيسُ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ .....

هذا من الرجز لرؤية أو لعنترة بن عروس<sup>(1)</sup> وبعده:

نُرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ)

الحليس تصغير حلس، وهو كساء<sup>(2)</sup> رقيق<sup>(3)</sup> تحت البردعة، [وشهيرة  
وكذا شهيرة امرأة كبيرة السن]<sup>(4)</sup>، ولا بد أن تكون من اللبدل وإلا لفسد المعنى.  
(فقليل: اللام زائدة) وعجوز خبر أم الحليس، (وقيل للابتداء) وعجوز  
خبر محذوف، (والتقدير: لهي عجوز، وليس لها الصدرية في باب إن لأنها فيه  
مؤخرة من تقديم، ولهذا تسمى [اللام]<sup>(5)</sup> المرحلة) بالقاف، (والمزحقة) بالفاء  
(أيضاً)، وكلاهما بمعنى<sup>(6)</sup>، (وذلك لأن أصل إن زيدا لقائم: لأن زيدا قائم<sup>(7)</sup>)  
فكروها افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دون إن لثلاث يتقدم معمول الحرف  
عليه، وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيداً قائم كما [قال]<sup>(8)</sup> الأخفش بناءً على أنهم

(1) وعنترة هو: ابن عروس مولى ثقيف، شاعر مولى. انظر الخزانة 326/10.

(2) في نس بإضافة: غت.

(3) في نس بإضافة: يكون.

(4) في نس والشهيرة والشهيرة المرأة الكبيرة.

(5) إضافة من المضي.

(6) في نس بإضافة: كما مر.

(7) في نس بإضافة: قال ابن جني وغيره.

(8) في نس قاله.

بدءوا بِإِنْ لِقوتها بكونها عاملة، (ثلاثا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول،  
ولأنهم نطقوا باللام مقدمة على إِنْ في نحو قوله:

لَهْئِكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ<sup>(1)</sup> .....

عجز بيت من الطويل صدره:

أَلَا يَأْسَتَا بَرَقٍ عَلَيَّ قُلُوبِ الْجَمَى .....<sup>(2)</sup>

السَّأَ بالقصر الضوء<sup>(3)</sup>، وأقلل جمع قلة وهي من كل شيء/ أعلاه، 1/192  
وأصل لَهْئِكَ: لأنك، فقلبت الهمزة ها، ولهذا سهل الجمع بين [حرفي]<sup>(4)</sup> توكيد،  
وقال الفراء: أصله: والله إنك، فحذف الجار وآل فبقي لآه، ثم حذفت الألف  
وهمزة إنك<sup>(5)</sup>، وعلى هذا فلا شاهد فيه، والكاف اسم إن، وكريم خبرها،  
وعلي متعلق به، ومن برق حال منه<sup>(6)</sup>.  
(ولا اعتبارهم حكم صدرتها فيما قبل إن دون ما بعدها) تعليل ثالث  
لقوله:

(1) البيت لمحمد بن سلمة، منسوب له في لسان العرب (ل. هـ. ن) 8/146، ولغلام من بني كلاب، أو لغلام  
من بني غنم في شرح أبيات المغني 4/349، ولرجل من بني غنم في الخزائن 10/338، وبلا نسبة في الجني  
الداني 129، الخصائص 2/174، وصف المباني 44، شرح شواهد المغني 2/602، الجمع 1/449.  
والشاهد فيه: أن لام التوكيد موضعها في الأصل قبل إن.  
(2) في نس بإضافة: ويعد:

لَمَنْعَتِ أَتْبَالَهُ الطَّيْسِ وَالْقَوْمِ هَجْعَ فَنَجَّجْتَ أَشْقَامًا وَأَنْتَ مُسْلِمٌ

(3) في نس بإضافة: وبالد الرفعة.

(4) ساقط من نس.

(5) انظر قول الفراء في شرح أبيات المغني 4/349.

(6) في نس بإضافة: وليست من زائدة، وبرق خبر إن، وكريم صفة لأن القوافي مرفوعة.

كَمْ تَدْعُ، (دليل الأول<sup>(1)</sup>) أنها تمتنع من تسلط فعل القلب على أَنْ  
ومعموليها ولذلك كسرت) أي: همزة أَنْ (في نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ  
لَرَسُولُهُ﴾<sup>(2)</sup>، بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي:

فَقَبَّرْتُ بَعْدَهُمْ بَعْيشٍ نَاصِبٍ      وَإِخَالَ إِيَّيْ لَاحِقٍ مُسْتَبَعٍ<sup>(3)</sup>

بيت من الكامل، غبر غبوراً مكث وذهب ضدّ كما في القاموس<sup>(4)</sup>،  
وبعش ناصب من قبيل: ﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾<sup>(5)</sup>، وإخال بالكسر على الأنصح،  
ومستبع اسم مفعول، أي: أظن أني طلب مني أن أتبعهم في المضي والرحيل ولا  
أبقى بعدهم، وقيل: اسم فاعل، أي: أظن أني لاحق بهم وتابع لهم، [ولا يناسب  
قوله]<sup>(6)</sup>:

وَإِذَا الْمَيِّتَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا      أَلْفَيْتَ كُلَّ ثَمِيمَةٍ لَا تُنْفَعُ

(الأصل: إني لللاحق، فحذفت اللام بعد ما علّقت إخال، وبقي الكسر  
بعد حذفها، كما كان مع وجودها، [وهذا]<sup>(7)</sup> مما نسخ لفظه وبقي حكمه، ودليل

(1) في نس بإضافة: يعني اعتبارهم حكم الصدرية فيما قبل أَنْ.

(2) المتفقون: 1.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي منسوب له في الدرر 1/ 371، شرح شواهد المغني 1/ 262، المقاصد النحوية

494/ 3، شرح أبيات المغني 4/ 352، وبلا نسبة في الجمع 1/ 491.

والشاهد فيه: تعليق إخال عن العمل بلام مقدرة، والأصل: وإخال إني لللاحق وبقي كسر أَنْ على حال

بعد حذفها

(4) في نس بإضافة: والنصب التبع.

وانظر القاموس المحيط (غ. ب. ر) 2/ 110.

(5) الحاقة: 21، القارعة: 7.

(6) في نس ويروى ما بعده. وانظر النصف من الكلام 2/ 42.

(7) في المغني فهر.

الثاني) يعنى: عدم اعتبار حكم [صدرية اللام]<sup>(1)</sup> فيما بعد إنَّ (أنَّ عمل إنَّ يتخطاها، تقول: إنَّ في الدار لزيداً، وإنَّ زيداً لقائماً، وكذلك يتخطاها [عمل]<sup>(2)</sup> العامل بعدها<sup>(3)</sup>، نحو: إنَّ زيداً طعامك لأكل، ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك) قال في شرح الألفية: وأما الخبر فتدخل عليه بشرط ألا يتقدم معموله<sup>(4)</sup>، فإذا أراد بالمعمول غير الظرف [وشبهه]<sup>(5)</sup> لم يرد عليه قول المصنف، (والوارد في التثزيل كثير، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾<sup>(6)</sup>).

(تنبيه - إنَّ زيداً لقام، أو ليقومن اللام جواب قسم مقدر لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها علمت مثلاً فتحت همزتها، فإن قلت: لقد قام زيد فقالوا: هي لام الابتداء، وحيث يجب كسر همزة، وعندى أن الأمرين محتملان<sup>(7)</sup>).

## فصل

وإذا خففت إنَّ لنحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾<sup>(8)</sup>، ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(9)</sup>، فاللام عند سيويه والأكثرين لام الابتداء أفادت - مع إفادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال - الفرق بين إنَّ المخففة من الثقيلة وإنَّ النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات) فحينئذ تبقى<sup>(10)</sup> جائزة على أصلها، (كقراءة أبى رجاء) بفتح الراء

(1) في س' الصدرية.

(2) إضافة من المعنى.

(3) في س' بإضافة: فقصان حقها من التصدر لوقعها في خبر إنَّ.

(4) شرح الألفية لابن الناطم 122.

(5) ساقط من س'.

(6) العاديات: 11.

(7) إضافة من المعنى.

(8) البقرة: 143.

(9) الطارق: 4.

(10) في س' بإضافة: اللام.

والجيم والمذ، كنية عمران العطاردي البصري المخضرمي، أسلم في حياة النبي عليه الصلاة والسلام ولم يره، وروى عن عمر، وعلى، وابن عباس رضي الله عنهم، مات سنة خمسين ومائة، ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(1)</sup> بكسر اللام<sup>(2)</sup> أي: للذي) يشير إلى أن ما موصولة حذف عائدها لطول الصلة، (وكقوله:

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ يَبْيُكُمُ لَوْ لَمْ تَمُتُوا بَوَعْدٍ غَيْرِ تَوْدِيْعٍ<sup>(3)</sup>

بيت من البسيط إن مخففة اسمها المحذوف ضمير المتكلم، وليست بنافية لفساد المعنى، وقاضي خبر كنت مضاف إلى نحيي، والتحب المدة والوقت، يقال: قضى نحبه، أي: مات، ويوم ظرف لقاضي، وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله، وهو مثبت بدلالة المقام وإلا لفسد الكلام، والمن الإحسان، والمعنى: إن كنت أموت يوم فراقكم من شدة الحزن على فراق الأحبة لو لم تحسنوا بوعد<sup>(4)</sup> مت/.

ب/192

(ويجب تركها مع نفى الخبر) [إذ لو]<sup>(5)</sup> كان متفياً لم يدخل على المبتدأ حرف نفى فلا يلتبس فيه إن المؤكدة بالنافية، (كقوله:

إِنَّ الْحَقَّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ<sup>(6)</sup>

(1) الزخرف: 35

(2) انظر قراءة أبي رجاء في الباب في علوم الكتاب 258/17.

(3) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/604، شرح أبيات المغني 4/353.

والشاهد فيه: أنه حذف اللام الفارقة لظهور معنى الإتيان.

(4) في س: بإضافة: صادق.

(5) في س: لأنه إذا.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/604، شرح أبيات المغني 4/354.

والشاهد فيه: أن اللام الفارقة يجب حذفها مع نفى الخبر كما هنا.

بيت من الطويل، هو راجع إلى ذي<sup>(1)</sup>، أو إلى الحق، وخلاف معاند  
مفعول يُعَدَم من باب علم.

(وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء، اجتلبت  
للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلاناً نحوي محسن، حتى سمعته  
يقول: إن اللام التي تصحب إن الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحوي  
بغداد على هذا<sup>(2)</sup>. انتهى. [ووجههم]<sup>(3)</sup> دخولها على الماضي المتصرف، نحو: إن  
زيداً لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ  
لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(4)</sup>، وكلاهما لا يجوز مع المشددة) أما الأول فلأن لام الابتداء لا  
تدخل على الماضي المتصرف عند الجمهور، وأما الثاني فلأنها تعلق [فعل  
القلب]<sup>(5)</sup> فلا يعمل فيما بعدها، وعدم جواز هذين مع المشدد دليل عدم الجواز  
مع المخففة منها، فلا يلزم الحكم بأن اللام الفارقة غير لام الابتداء.

(وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا وأن إن قبلها نافية)<sup>(6)</sup>،  
سواء دخلت على الفعل أو الاسم إلا أن الكسائي جعلها في الأسماء مخففة؛  
لأنها بالاسم أولى نظراً إلى أصلها<sup>(7)</sup>، (واستدلوا على [مجبتها]<sup>(8)</sup> للاستثناء بقوله:

(1) في نس بإضافة: بصيرة.

(2) انظر قول أبي الفتح في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 186/ب، والجنى الداني 134، والمسائل العسكرية  
252 - 253، والارتشاف 2/146 - 147.

(3) في نس وحجة أبو علي.

(4) الأعراف: 102.

(5) في نس العامل عن عمله.

(6) انظر قول الكوفيين في شرح الفصل لابن يعش 72/8.

(7) قال أبو حيان: "وأما الكسائي فزعم أنها إن وليها فعل كانت إن نافية واللام بمعنى إلا، وإن وليها اسم كانت  
المخففة من الثقلة البحر المحيط 1/264.

(8) في المعني مجيء اللام.

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَغْدَ حِرْزِهِ وَمَا أَبَانٌ لِمِنْ أَخْلَاجِ سُودَانٍ<sup>(1)</sup>

بيت من البسيط، أبانٌ علم رجل، فمن صرفه رأى وزنه فعال، و[من]<sup>(2)</sup> منعه رآه أفعَل من أبان<sup>(3)</sup> يبين، وأعلاجٌ جمع عُلج [وزان مِلء]<sup>(4)</sup>، وهو الرجل من كفار العجم، وسودانٌ جمع أسود كنعمان جمع أعمى، وقال الفراء: جمع أسود جمع أسود، والمعنى: وليس أبان إلا من عبيد سودان؛ فيكون ذماً لأصله<sup>(5)</sup>، وأشار إلى ثمرة الخلاف بقوله: (وعلى قولهم يقال: قد علمنا إن كنت لمؤمناً بكسر الهمزة لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيويه لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي، وأبي الفتح فتفتح) فيرد [عليه]<sup>(6)</sup> أنه لا التباس [لها بالنافية]<sup>(7)</sup> حيثشد؛ فلا حاجة إلى اللام الفارقة إلا أن يحمل على الاطراد<sup>(8)</sup>.

(القسم الثاني) من أقسام اللام غير العاملة: (اللام الزائدة وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله:

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُورٌ شَهْرِيَّةٌ

(1) البيت بلا نسبة في الارتشاف 2/ 148، الجمع 1/ 448، الدرر 1/ 322، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 30،

شر شواهد المغني 2/ 604، شرح أبيات المغني 4/ 355.

والشاهد فيه: أن الكوفيين استدلوا به على أن اللام التي مع إن الخفيفة بمعنى إلا وإن النافية. ساقط من نس.

(2) في نس بإضافة: ماضي.

(3) في نس بالكسر ثالكسون.

(4) قاله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 188 - 1.

(5) في نس عليهما.

(6) في نس بينها وبين النافية.

(7) في نس يقال تحييه حيثنف طرداً للباب.



وقيل: الأصل: لم ي عجز) فتكون لام الابتداء، وجعله الرضي شاذاً<sup>(1)</sup>،  
 (وفي خبر أن المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾<sup>(2)</sup>)  
 بفتح الهمزة<sup>(3)</sup> وفي المفصل مما يحكى من جرأة الحجاج على الله تعالى أن لسانه  
 سبق في مقطع والعاديات إلى فتحة أن، فأسقط اللام من قوله: تخبير، قيل: حكم  
 عليه بأنه أسقط اللام تعمداً وهذا يؤدي إلى الكفر، فلا معنى لإثباته من غير ثبوت،  
 وقد أثبت بقوله إن لسانه سبق أنه فتحها سهواً فيجوز أن يكون أسقطها سهواً  
 كذلك<sup>(4)</sup>، (وفي خبر لكن في قوله:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذٌ<sup>(5)</sup>)

.....

[وهو من عمده العشق إذا/ هذه]<sup>(6)</sup>، [وقيل: انكسر قلبه بالمودة]<sup>(7)</sup>، 1/193  
 ويروى: لكيمد بالكاف [أي]<sup>(8)</sup>: الحزين<sup>(9)</sup>.

(1) قال الرضي: وقد شذ دخول اللام على خبر مبتدأ المؤخر مجرداً من إن وأنشد البيت. شرح الكافية 119/6  
 الفرقان: 20.

(2) قال ابن عادل: وقرأ أنهم بالفتح على زيادة الفتح على زيادة اللام وأن مصدرية والتقدير: إلا لأنهم...  
 الباب في علوم الكتاب 503/14، وانظر شرح المفصل لابن يعيش 64/8.

(3) - وسعيد هو: أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسدي الكوفي، الإمام الكبير، العبد الصالح، تابعي، كان  
 أعلمهم على الإطلاق، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم (ت 95 هـ).  
 انظر مرآة الجنان 156/1 - 157، شذرات الذهب 108/1 - 110، الأعلام 93/3.  
 (4) انظر الإيضاح في شرح المفصل 178.

(5) عجز بيت من الطويل صدره:

يَلُمُونَنِي فِي حَبِّ لَيْلَى غَوَاذِلِي

وهو بلا نسبة في الإنصاف 209/1، الجنى الداني 132، وصف المباني 235، المص 446/1، الدرر  
 320/1، شرح شواهد المغني 605/2، المقاصد النحوية 247/2، شرح أبيات المغني 356/4.

والشاهد فيه: زيادة اللام في خبر لكن.  
 (6) في س أنشد الكوفيين، العميد المعمود الذي هذه العشق.

(7) ساقط من س.

(8) في س وهو.

(9) انظر المقاصد النحوية 248/2.

(وليس دخول اللام [بعد أن المفتوحة مقيساً<sup>(1)</sup>] خلافاً للمبرد<sup>(2)</sup>)، ولا بعد لكنّ خلافاً للكوفيين<sup>(3)</sup>)، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم، وقيل: [إن اللامين]<sup>(4)</sup> لطلائع ابتداء) يعني: اللام التي في قوله: لعميد، والتي في قوله: لمن أعلاج، [لقوله]<sup>(5)</sup>: (على أن الأصل: ولكنّ إنشئ فحذفت همزة [إن]<sup>(6)</sup> للتخفيف، ونون لكنّ [كذلك]<sup>(7)</sup> لثقل اجتماع الأمثال) [كذا]<sup>(8)</sup> في الفصل<sup>(9)</sup>، وجعل الرضي [دخولها]<sup>(10)</sup> على لكنّ شاذاً<sup>(11)</sup>.

(وعلى أن ما في قوله:

وَمَا أَبَانَ؟ لِمَنْ أَعْلَاجِ سُودَانَ<sup>(12)</sup>

استفهام وتم الكلام عند أبان ثم ابتدئ: لمن أعلاج [أي]<sup>(13)</sup> بتقدير: لهو من أعلاج) قاله أبو حيان<sup>(14)</sup>، (وقيل: هي لام زيدت في خبر ما النافية) قاله ابن مالك<sup>(15)</sup> (وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين) [فإن الكلام نفسي على القول بأن اللام في لمن زائدة خبر ما، وإثبات على وجه الحصر والتحقيق

(1) في المعنى مقيساً بعد أن المفتوحة.

(2) انظر قول المبرد في الجمع 1/ 446.

(3) انظر قول الكوفيين في المصدر السابق.

(4) في المعنى اللامين.

(5) في س بقرينة قوله.

(6) ساقط من ظ.

(7) في المعنى لذلك.

(8) في س قاله.

(9) انظر الفصل في صناعة الإعراب 392.

(10) في س دخول اللام.

(11) انظر شرح الكافية 6/ 125.

(12) سبق قريباً.

(13) إضافة من المعنى.

(14) قال ابن الرواحي: قال أبو حيان: ويحتمل عندي أن يكون قوله: وما أبان استفهاماً على سبيل التحقير، ويكون

قوله: لمن أعلاج سودان على إضمار هو، أي: لهو من أعلاج سودان مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 190-1.

(15) قال ابن مالك: وربما زيدت في الخبر بعد ما النافية وأشد البيت. شرح التسهيل 30/ 2.

على القول بأنها للاستثناء والقول بأنها للابتداء على وجه الاستئناف<sup>(1)</sup>؛  
فالكلام إثبات على وجه الحصر والتحقيق، وعلى القول بأنها زائدة في حيز ما  
نفي، [قليل: يمكن التوفيق بينهما]<sup>(2)</sup> يجعل التنوين في 'سودان' للتحقيق على القولين  
الأولين، وللتعظيم على القول الثالث، أي: وما هو من أعلاج سودان عظام، بل  
من أعلاج سودان حقراء<sup>(3)</sup>، (وما زيدت فيه أيضاً خبر زال في قوله:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمَقْصَى بِكُلِّ مُرَادِي<sup>(4)</sup>

[بيت من الطويل نسبة العيني لكثير عزة]<sup>(5)</sup> 'من' للتعليل وهي وكدن'  
متعلقان [بالظرف المتأخر]<sup>(6)</sup>، أي: وما زالت كالهائم من أجل ليلى في زمن  
عرفاني إياها، وهام ذهب من العشق أو غيره<sup>(7)</sup>، والمقصى اسم مفعول من  
أقصيته أبعدته، والمراد اسم مكان من راد يروُدُ جاء وذهب.  
(وفي المفعول الثاني لآري في قول بعضهم: أراك لشاتي، ولحو ذلك) مما  
يزاد فيه اللام كمعمول أمسى في قوله:

مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبِكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجُوداً<sup>(8)</sup>

(1) في 'س' يعني: القول بأن اللام في 'لم' أعلاج للاستثناء، والقول بأنها للابتداء بتقدير المبتدأ على وجه الاستئناف بعد الاستفهام، وعليهما.

(2) في 'س' وقد وفق بينهما.

(3) قاله الدمامي انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 190-1.

(4) بيت من الطويل لكثير عزة منسوب له في الدرر 322/1، شرح شواهد المغني 2/ 605، المقاصد النحوية 2/ 249، شرح أبيات المغني 4/ 358، الحزانة 10/ 328، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 30، المجمع 1/ 448. والشاهد فيه: أن اللام قد زيدت في خبر زال.

(5) ساقط من 'س'.

(6) في 'س' مما يتعلق به الظرف.

(7) في 'س' بإضافة: والهائم من الإبل الذي يصيبه وباء، فيهيم، أي: يذهب على وجهه في الأرض ولا يرمي.

(8) بيت من البسيط بلا نسبة في الضرائر 58، شرح المفصل 8/ 64، الخصائص 1/ 319، وصف المباني 238، شرح التسهيل لابن مالك 2/ 30، المقاصد النحوية 2/ 310. والشاهد فيه: دخول اللام في خبر أمسى شذوذاً.

ومن غفل عن ذلك قال: كان ينبغي أن يذكره المصنف<sup>(1)</sup> (قيل: وفي مفعول يدعوا من قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾)<sup>(2)</sup> وهذا مردود؛ لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه، وبمجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدهما هذا، وهو أنها زائدة ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿مَنْ ضَرُّهُ﴾ بغير لام<sup>(3)</sup>، (وقد بينا فساده، والثاني أنها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء) قال أبوالبقاء: اختلف فيه آراء النحاة، وسبب ذلك أن اللام تعلق أفعال القلوب ويدعوا ليس منها<sup>(4)</sup>، (فقيل: إنها مقدمة من تأخير والأصل: يدعو من لضره أقرب من نفعه فنن: مفعول، وضره أقرب مبتدا وخبر، والجملة صلة لمن)، ونسب هذا القول للفراء<sup>(5)</sup>، (وهذا بعيد لأن لام الابتداء لم يُعْهَدْ فيها التقدم عن موضعها، وقيل: إنها في موضعها، وإن من مبتدا، وكبش المولى خبرها) وفيه تسامح؛ إذ الخبر حقيقة هو الجملة القسمية لكنه أطلق الخبر على جوابها؛ لأنه الظاهر المذكور، ولأنه المقصود منها؛ (لأن التقدير: لبش المولى هو/ وهو الصحيح، ثم اختلف<sup>193/ب</sup> هؤلاء في مطلوب يدعو على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا مطلوب لها وأن الوقف عليها، وأنها إنما جاءت تأكيداً ليدعوا في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَفْعَ لَهُ﴾<sup>(6)</sup> فلا معمول له مع أنه متعد؛ لأن الفعل إذا وقع تأكيداً أو تفسيراً لآخر لا يلاحظ فيه معمول، ولهذا قيل: في: ﴿إِنْ أَمْرًا هَلْكَ﴾<sup>(7)</sup> ليس فيه ضمير لأنه مفسر للفعل وحده، (وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين) [وفيه تعريض لأبي حيان

(1) قاله ابن الوحي في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 190 - ب.

(2) المحج: 13.

(3) قال ابن عادل: وقرأ عبد الله يدعوا من ضره بغير لام الابتداء الباب في علوم الكتاب 34/ 14.

(4) انظر البيان في إعراب القرآن 2/ 173.

(5) انظر قول الفراء في الدرر المصون 5/ 130.

(6) المحج: 12.

(7) النساء: 176.

حيث جعله أقرب التوجيهات<sup>(1)</sup>؛ (إذ الأصل عدم التوكيد) وفيه أن كتاب الله تعالى مشحون بالتوكيد اللفظي والمعنوي<sup>(2)</sup>، (والأصل أن لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي)، قد تبع فيه ابن الحاجب فإنه منع هذا القول بأن التأكيد اللفظي لا يفصل بينه وبين مؤكده بالجملة<sup>(3)</sup> [فمن لم يفهم أو سها قال: هذا ليس مما يعول عليه؛ لأن الفصل بينهما واقع في الجملة، كقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾<sup>(4)</sup> فإنه تأكيد لاقْرَأْ الأول، والعجب من المصنف أنه جَوَّزه في أواخر الباب الخامس<sup>(5)</sup>.

(والثاني: أن مطلوبه مقدم عليه، وهو ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾<sup>(6)</sup> على أن ذلك موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد) هذا قول الزجاج فيكون لمن ضره أقرب مستأنفاً<sup>(7)</sup>، (وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن ذا لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين<sup>(8)</sup>).

والثالث: أن مطلوبه محذوف، والأصل يدعوه، والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد مدعواً) هذا قول الفراء<sup>(9)</sup>، قال أبو البقاء: فيه ضعف ولم

(1) ساقط من س.

قال أبو حيان: "وأقرب التوجيهات أن يكون يدعو توكيداً ليدعو الأول، واللام في لسن لام الابتداء والخبر الجملة التي هي تسم محذوف وجوابه كبش المولى البحر المحيط 357/6.

(2) في س بإضافة: تكيف يكون خلاف الأصل.

(3) أمالي ابن الحاجب 119/1.

(4) العلق: 3.

(5) في س فالقول بأن هذا ليس مما يعول عليه... قول بلا فهم بل هو سهو.

والقول لابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 191 - 1.

(6) الحج: 12.

(7) انظر معاني القرآن 416/3.

(8) انظر قول البصريين في الدر المصون 131/5.

(9) انظر معاني القرآن 217/2 - 218، والمصنف من الكلام 43/2.

يبين وجهه<sup>(1)</sup>، وبينه الحلبي بأن: يدعو مبنى للفاعل لا للمفعول؛ فالمناسب أن  
يقدر<sup>(2)</sup> اسم فاعل<sup>(3)</sup>، وفيه أنه إذا كان الأصل يدعو يكون الضلال مدعو<sup>(4)</sup>.  
(والرابع: أن مطلوبه الجملة بعده، ثم اختلف هؤلاء على قولين:  
أحدهما: أن يدعو بمعنى يقول) وما بعده مبتدأ حذف خبره، أي: يقول [لمن]<sup>(5)</sup>  
ضره أقرب من نفعه [إله]<sup>(6)</sup>، (والقول يقع على الجمل) وهذا قول أبي  
الحسن<sup>(7)</sup>، ورد بأنه فاسد المعنى [لأن]<sup>(8)</sup> الكافر [لم يعتقد في الأوثان]<sup>(9)</sup> أن ضرها  
أقرب من نفعها، وأجيب بأنه إذا كان هذا قول [الكافر يوم القيامة]<sup>(10)</sup> لم يكن  
فاسدا<sup>(11)</sup>، (والثاني: أن يدعو ملموح فيه [معنى]<sup>(12)</sup> فعل من أفعال القلوب  
[واختلف]<sup>(13)</sup> هؤلاء على قولين: أحدهما: أن معناه يظن لأن أصل [يدعو]<sup>(14)</sup>  
معناه يسمى فكأنه [قيل]<sup>(15)</sup>: يسمى من ضره أقرب من نفعه إلهاً، ولا يصدر  
ذلك) أي: الدعاء، (عن [يقين]<sup>(16)</sup> اعتقاد) كذا في النسخ ولعل حرف الاستثناء  
محذوف، وإلا لم يصح قوله: (فكأنه قيل: يظن) إذ الظن لا [ينفك عن]<sup>(17)</sup>

(1) التبيان في إعراب القرآن 2/ 173.

(2) في س: بإضافة: داعياً.

(3) انظر الدر المصون 5/ 131.

(4) في س: بإضافة: ولذا لم يتعرض له المصنف.

(5) في س: للذي.

(6) ساقط من س.

(7) انظر معاني القرآن 2/ 450.

(8) في س: إذ.

(9) في س: لا يعتقد في الأصنام.

(10) في س: الكفار في الآخرة.

(11) انظر المصنف من الكلام 2/ 43.

(12) إضافة من المعنى.

(13) في المعنى ثم اختلف.

(14) إضافة من المعنى.

(15) في المعنى قال.

(16) إضافة من المعنى.

(17) في س: يوجد بدون.

الاعتقاد، وأيضاً اتفقت كلمة المعربين [على ذلك]<sup>(1)</sup> قال أبو البقاء: إن يدعوا مشبه بأفعال القلوب؛ لأن معناه: يسمى من ضره أقرب من نفعه إلهاً ولا يصدر ذلك إلا عن اعتقاد<sup>(2)</sup>، (وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف) وهو إلهاً، (كما [قدرناه]<sup>(3)</sup>)، والثاني أن معناه يزعم؛ لأن الزعم قول مع اعتقاد [وفيه أن]<sup>(4)</sup> 'يزعم' من أفعال القلوب، وهما قول ثالث وهو أن يضمن يدعو/ معنى 1/194 يزعم، [ورابع]<sup>(5)</sup> وهو أن الأفعال كلها يجوز أن تعلق، وهو مذهب يونس<sup>(6)</sup>.

(ومن أمثلة اللام الزائدة قولك: كئن قام زيد أقم، أو فأنا أقوم، أو أنت ظالم لئن فعلت، وكل ذلك خاص بالشعر وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه) في القسم الرابع.

(الثالث<sup>(7)</sup>: لام الجواب)، ولم يعد الموصوف هنا لقرب عهده من الثاني، (وهي ثلاثة أقسام: لام جواب كقولهم: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾<sup>(8)</sup> ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(9)</sup>، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(10)</sup>) ولما كانت غير عاملة دخلت اللام في جوابها تأكيداً لربطها؛ وبهذا لا تدخل على جواب إن، وأما قول المصنفين: وإلا كان كذا؛ فقليل من مسامحاتهم إجراء لئن مجرى كولو لاتحادهما في معنى الشرط<sup>(11)</sup>

(1) في س عليه.

(2) في س بإضافة: والظاهر أنه ماخذ المصنف.

وانظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 173.

(3) في المعنى قدرنا.

(4) في س وفيه أنه لا حاجة إليه لأن.

(5) ساقط من س.

(6) انظر مذهب يونس في الدر المصون 5/ 130.

(7) في س بإضافة: من أقسام اللام غير العاملة.

(8) إضافة من المعنى.

(9) الفتح: 25.

(10) الأنبياء: 22.

(11) قاله ابن الوحي في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 195 - 1.

كما مر في بحث إذا<sup>(1)</sup>، (ولام جواب كولا لمحو: ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾)<sup>(2)</sup> [قال أبو الحيام<sup>(3)</sup>]: لا يختلف جوابها [إلا أن]<sup>(5)</sup> جواب كولا قد يقرن بقَدْ كقولهِ:

لَوْلَا الْأَمِيرُ وَلَوْلَا حَقُّ طَاعَتِهِ لَقَدْ شَرِبْتُ وَمَا أَهْلَى مِنَ الْغَسَلِ<sup>(6)</sup>

ولأنه لم يجرى في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ذكره في الأشباه<sup>(7)</sup>، (ولام جواب القسم، لمحو: ﴿ لَقَدْ أَكْرَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾)<sup>(8)</sup>، ﴿ وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدُنَّ أَصْمَاتُكُمْ ﴾)<sup>(9)</sup> قال الرضي: هذه اللام لام الابتداء للتأكيد لا فرق بينها وبين أن إلا من حيث العمل؛ ولهذا أجيب القسم بهما<sup>(10)</sup>.

(وزعم أبو الفتح أن اللام بعد كَوْ وكولا وكوما لام جواب قسم مقدر<sup>(11)</sup>، وفيه تعسف) أي: عدول عن الجادة من حيث إن الكلام مستغن عن التقدير، لا لما فيه من ارتكاب التقدير حتى يقال: ولو كان تعسفاً لكان كذا في القسم الرابع، ولم يقل به أحد. (نعم الأولى في ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقَوْا لَمَكُونُوا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾)<sup>(12)</sup> أن تكون اللام لام جواب [القسم المقدر]<sup>(13)</sup> قبل كَوْ (بدليل

(1) انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية حرف الألف تحقيق حسين صالح الدبوس 369.

(2) البقرة: 251.

(3) في س: بإضافة: عندي.

(4) كلها في المخطوط وفي الأشباه والنظائر قال أبو حيان: انظر الأشباه والنظائر 257/2.

(5) في س: بإضافة: لأن.

(6) بيت من البسيط، بلا نسبة في الأشباه والنظائر 257/2، مواهب الأريب ج/2 اللوحة 195- ب. والشاهد

فيه: اقتران جواب كولا بقَدْ.

(7) انظر الأشباه والنظائر 257/2.

(8) يوسف: 91.

(9) الأنبياء: 57.

(10) انظر شرح الكافية 60/6.

(11) انظر سر صناعة الإعراب 70/2 - 72.

(12) البقرة: 103.

(13) في المعنى قسم مقدر.



كون الجملة اسمية) قال الرضي: ولا يكون جواب كو اسمية لأنها صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب كو متف ممتنع، وذهب جاز الله إلى أن الاسمية في الآية جواب كو، قال: إنما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزء<sup>(1)</sup>، (وأما القول بأنها لام جواب كو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله:

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ<sup>(2)</sup>

بيت من الوافر، 'جعلت' هنا بمعنى 'طفقت'، ولذلك لم يتعد، وألقوص: بفتح القاف الناقصة الشابة، والأكوار جمع كور، وهو بالضم الرحل بأدانه، وبالفتح الجماعة الكثيرة من الإبل، والمرتع المرعى، وجملة مرتعها قريب اسمية استعيرت مكان [يقرب مرتعها]<sup>(3)</sup>، لوقوعها خبراً [لفعل المقاربة]<sup>(4)</sup>، والأصل [فيه]<sup>(5)</sup>: أن يكون خبره فعلاً، ([ففيه تعسف]<sup>(6)</sup>) [وأجاز بعضهم]<sup>(7)</sup> أن يكون 'جعلت' بمعنى ضيرت، ويؤيده أنه يروى بنصب قلووص على أنه مفعول أول لجعلت، [والاسمية الثانية]<sup>(8)</sup>، وفاعله ضمير المرأة السابق في قوله:

وَلَسْتُ بِبَازِلٍ إِلَّا أَلْمَسْتُ بِرَحْلِي أَوْ خَيَّالْتَهَا الْكَثُوبُ

(1) انظر شرح الكافية 6/ 229، والكشاف 1/ 160.

(2) البيت بلا نسبة في شرح التصريح 1/ 279، شرح الحماسة للتبريزي 1/ 163، شرح شواهد الغني 2/ 606، شرح أبيات الغني 4/ 361.

والشاهد فيه: أن الجملة الاسمية قد استعيرت مكان الجملة الفعلية.

(3) في سُنْ يقرب.

(4) في سُنْ لجعلت.

(5) في سُنْ في فعل المقاربة.

(6) ساقط من نأ.

(7) في سُنْ لجواز.

(8) في سُنْ ومفعوله الثاني الجملة الاسمية.

يقول لا أنزل منزلاً إلا رأيت هذه المرأة ملمة برحل، أي: متصورة بهذه الصورة تشوقاً مني، هذا في [حال]<sup>(1)</sup> اليقظة، أو/ رأيت خيالها الكذوب القليلة 194/ب الوفاء إذا نمت، (وهذا الموضع [عندي بما يدل]<sup>(2)</sup> على ضعف قول أبي الفتح إذ لو كانت اللام بعد كوف في جواب قسم مقدر لكثير مجيء الجواب بعد كوف جملة اسمية نحو: كوف جاءني لأننا أكرمته كما يكثر ذلك في باب القسم.

الرابع) من أقسام اللام غير العاملة: (اللام الداخلة على أداة الشرط للإيدان) يعنى: من أول الأمر (بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها) سواء كان ذلك القسم مقدراً أو مذكوراً، نحو: والله لئن أتيتي أتيتك قاله الرضي<sup>(3)</sup>، ومن غفل عنه قال: كان ينبغي أن يقول على قسم مقدر قبل اللام؛ لأنها لا تكون بعد المذكور<sup>(4)</sup>، (لا على الشرط، ومن ثم تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطنة أيضاً؛ لأنها وطأت الجواب للقسم، أي: مهدته له، نحو: ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لِأَخْرَجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْتِيَنَّ الْأَذْيَارُ﴾<sup>(5)</sup> وأكثر ما تدخل على إن، وقد تدخل على غيرها، وقوله:

لَمَتْنِي صَلَحْتُ لَيَقْضَيْنَ لَكَ صَلَاحٌ وَلَتَجْزَيْنَ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلًا<sup>(6)</sup>

بيت من الكامل دخلت اللام على متى الشرطية، وأجيب القسم على القاعدة المشهورة، وجميلاً تنازعه ليجزين ونجزيت على بناء المفعول فيهما، وصلح بفتح اللام وقد تضم، ومعنى المصارعين واحد أو متقارب.

(1) ساقط من نس.

(2) في المعنى بما يدل عندي.

(3) انظر شرح الكافية 236/6.

(4) قاله ابن الوحي في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 197-أ.

(5) الحشر: 12.

(6) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 137، الارتشاف 2/491، شرح التسهيل لابن مالك 218/3، شرح

شواهد المعنى 2/607، المعج 2/405، الدرر 2/132، شرح أبيات المعنى 4/363، الخزائن 11/338.

والشاهد فيه: أن اللام الموطنة قد تدخل على غير إن الشرطية، كدخولها هنا على متى.

(وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾<sup>(1)</sup>  
 أن لا تكون موطئة ومأ شرطية: بل للابتداء ومأ موصولة؛ لأنه حمل على الأكثر.  
 وأغرب ما دخلت عليه إذ وذلك لشبهها بـ(إن) في الصيغة والمعنى؛ لأن  
 إذ تأتي للتعليل وهو قريب من معنى الشرط، (وانشد أبو الفتح:

غَضِبْتَ عَلَيَّ لِأَنْ شَرِبْتُ بِحِزَّةٍ      فَلَإِذْ غَضِبْتَ لِأَشْرَبِينَ بِخُرُوفٍ<sup>(2)</sup>

بيت من الكامل 'غضبت' [فعل]<sup>(3)</sup> الغائية<sup>(4)</sup>، [ولأن تعليل له]<sup>(5)</sup>،  
 وشربت فعل متكلم وأجزئة بكسر الجيم وتشديد الزاي صوف شاة في السنة،  
 والخروف [كضبور]<sup>(6)</sup> الحمل وربما سمي المهر إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة خروفاً  
 كما في الصحاح<sup>(7)</sup>، وهذا أنسب هنا، ولأشربين بالنون الخفيفة جواب قسم مقدر  
 بين الفاء واللام.

(وهو نظير دخول الفاء في ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ  
 الْكَافِرُونَ﴾<sup>(8)</sup>، شبهت إذ بـ(إن) فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط  
 وقد تحذف، أي: اللام الموطئة (مع كون القسم مقدراً قبل الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ  
 أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾<sup>(9)</sup>) هذا جواب القسم للشرط، وإلا لجيء بالفاء،

(1) آل عمران: 81.

(2) البيت لذي الرمة منسوب له أو لأعرابي في شرح شواهد المغني 2/ 607، وبلا نسبة في الجني الداني 138،  
 سر صنعة الإعراب 2/ 74، المجمع 2/ 405، الدرر 2/ 133، الخزانة 11/ 338.  
 والشاهد فيه: أن اللام الموطئة دخلت على إذ تشبيهاً لها بـ(إن) الشرطية.

(3) في نس على صيغة.

(4) في نس بإضافة: وعلى متعلق به.

(5) في نس ولام لأن للتعليل متعلقة به أيضاً.

(6) ساقط من نس.

(7) الصحاح: 2/ 1033.

(8) النور: 13.

(9) الأنعام: 121.

(وقول بعضهم) وهو ابن السراج<sup>(1)</sup>: (ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا .....)

تقدم [شرحه]<sup>(2)</sup> في بحث أما. (مردود؛ لأن ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾<sup>(3)</sup>، فهذا لا يكون إلا جواباً للقسم) لأن النون لا تدخل المستقبل الذي هو خبر إلا بعد قسم، ولأن اللام لا تدخل [على]<sup>(4)</sup> جواب إن (وليست موطئة في قوله:

لَيْنَ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيعَ مِنْ ثَلَى فَلَمَوْتُ أَرْوَحُ)<sup>(5)</sup>

بيت من الطويل لذي الرمة [على متعلق بمضاف/ محذوف، أي: مشقات 1/195 الدنيا، وكما أرى خبر كان]<sup>(6)</sup>، تباريع جمع تبريع وهو [المشقة]<sup>(7)</sup> خبر ثان، أو بدل من الأول.  
(وقوله:

لَيْنَ كَانَ مَا حَدَّثَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا)<sup>(8)</sup>

(1) قال ابن الوحي: قوله: وقول بعضهم أراد به ابن السراج على ما نقله ابن أبوحيان حيث قال: وأما تجويز ابن السراج حذفها فينبغي ألا يجوز لأن حذف الفاء من جواب الشرط لا يجوز إلا في الضرورة مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 198 - ب.

(2) ساقط من نس.

(3) المائدة: 73.

(4) ساقط من نس.

(5) البيت لذي الرمة منسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 609، شرح أبيات المغني 4/ 397، الكافية الشافية 1/ 400، النصف من الكلام 2/ 44. والشاهد فيه: أن اللام في كُنْ زائدة والجواب للشرط لأنه جاء مقروناً بالفاء.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس الجهد.

(8) البيت لامرأة من عقيل منسوب لها في شرح التصريح 2/ 44، شرح شواهد المغني 2/ 610، المقاصد النحوية 4/ 438، وبلا نبة في شرح التسهيل لابن مالك 2/ 171، شرح الكافية الشافية 1/ 400، شرح أبيات المغني 4/ 371، المعجم 2/ 404. والشاهد فيه: أن اللام في كُنْ زائدة.

بيت من الطويل لامرأة من عقيل، فالقيظ<sup>(1)</sup> شدة حر الصيف، وبأدباً  
حال من فاعل أصم، أي: بارزاً للشمس.  
(وقوله):

أَلِمَمَ بِزَيْتَبَ إِذِ الْبَيْنَ قَدْ أَفِيدَا      قُلُ الثَّوَاءَ لَيْثِنَ كَانَ الرُّحَيْلُ غَدَاً<sup>(2)</sup>

بيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة، الإلمام النزول، والبين هنا  
الفراق<sup>(3)</sup>، وأفد<sup>(4)</sup> قرب، والثواء بفتح المثلثة والمد الإقامة.

(بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه) والوعد بتوجيهه  
والاستنهاد عليه؛ (أما الأولان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء في  
البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يُجِبْ  
إلا القسم) [لأنه]<sup>(5)</sup> إذا تقدم على الشرط فاعتبار القسم أولى لتقويه بالتصدير  
الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط، (هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك  
الفراء، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه<sup>(6)</sup>) نظراً [إلى قربه من]<sup>(7)</sup>  
الجواب، وأما إذا تقدم الشرط عليه فالجواب اعتبار الشرط لتقويه بالتصدير،  
(وأما الثالث فلأن الجواب قد حلف مدلولاً عليه بما قبل إن) والتقدير: إن كان  
رحيلكم غداً قُلْ إقامتكم هنا؛ لأنه أقل من يوم وليلة، (فلو كان [ثمة]<sup>(8)</sup> قسم  
مقدر لزم الإجماع بحلف جوابين) واختصار المختصر غير مقبول عندهم.

(1) في نس بإضافة: بفتح القاف.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة منسوب له في الجني الداني 138، الارتشاف 493/2، شرح شواهد المغني

610/2، شرح أبيات المغني 372/4، الخزائن 328/11. والشاهد فيه: أن اللام زائدة في لئ.

(3) في نس الفراق وقد يطلق على ضده.

(4) في نس بإضافة: بمعنى.

(5) في نس وذلك لأن القسم.

(6) انظر معاني القرآن 1/67.

(7) في نس إلى كونه أقرب إلى.

(8) في المغني ثم.

[الخامس]<sup>(1)</sup>: لام آل كـ للرجل، وألحارث، وقد مضى شرحها.

[السادس]<sup>(2)</sup>: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد) إن

قلنا: إن اسم الإشارة مع الكاف للمتوسط كما قاله ابن الحاجب<sup>(3)</sup>، (أو على توكيده) إن قلنا: إن ذاك للبعيد كما قاله ابن مالك<sup>(4)</sup> (على خلاف في ذلك، وأصلها السكون كما في تلك، وإنما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين) ولم تفتح لئلا تلتبس بلام الملك.

[السابع]<sup>(5)</sup>: لام التعجب غير الجارة) وهي<sup>(6)</sup> مفتوحة تدخل على

الماضي إذا أريد المبالغة والتعجب، فإن كان مضموم العين ترك على حاله وإلا لانتقل إلى باب حسن، مثال الثاني نحو: لَقَضُو الرجلُ بمعنى ما أقضاه!، ومثال الأول (نحو: تَطَرَّفَ زيدٌ ولكَرَّمَ عمروٌ بمعنى: ما أظرفه! وما أكرمه! ذكرها ابن خالويه في كتابه المسمى بالجميل<sup>(7)</sup>) اسمه [حسين]<sup>(8)</sup> دخل بغداد طالباً للعلم، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد<sup>(9)</sup>، ثم سكن حلب، وله مع المتنبي مناظرات توفي سنة سبعين وثلاثمائة<sup>(10)</sup>، ومن شعره:

إِذَا لَمْ يَكُنْ صَدْرُ الْمَجَالِسِ سَيِّدًا      فَلَا خَيْرَ فِيمَنْ صَدْرُهُ الْمَجَالِسُ  
وَكَمْ قَائِلٍ مَالِي رَأْيُكَ رَاجِلًا      فَقُلْتُ لَهُ مِنْ أَجْلِ أَلْكَ فَارِسُ

(1) في نس' القسم الخامس.

(2) في نس' القسم السادس.

(3) انظر الإيضاح في شرح المفصل 480/1، والمتصف من الكلام 44/2.

(4) انظر الكافية الشافية 135/1.

(5) في نس' القسم السابع.

(6) في نس' وهذه اللام.

(7) انظر كشف الظنون 602/1.

(8) في نس' الحسين.

(9) في نس' بإضافة: والأنباري.

(10) انظر غاية النهاية 237/1، مرآة الجنان 269/2 - 270، البلغة 121، الأعلام 231/2.

(وعندي أنها [إما]<sup>(1)</sup> لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه  
 [بجموده]<sup>(2)</sup> بالاسم<sup>(3)</sup>؛ لأنه الحق بنعم، قال الرضي: يلحق نعم كل ما هو على  
 فعل [بضم العين]<sup>(4)</sup> بالأصالة، نحو: ظرف / الرجل [زيد]<sup>(5)</sup>، أو بالتحويل إلى  
 الضم، نحو: قُضِيَ الرجل [زيد]<sup>(6)</sup> بشرط تضمنه معنى التعجب؛ ولهذا كثر انجرار  
 فاعله بالباء لكون بمعنى: أفعِلْ به، نحو: ظرف بزيد، أي: أظرف به، واستغناؤه عن  
 اللام<sup>(7)</sup> نحو: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ زَفِيحًا﴾<sup>(8)</sup>، ولعل هذا محمل قوله: بجموده، ومن  
 غفل عنه قال: ما وجدت له محملاً، ولولا اتفاق النسخ لضربته<sup>(9)</sup>، (وإما لام  
 جواب قسم مقدر).

(1) إضافة من المعني.

(2) في المعني لجموده.

(3) في نس بإضافة: أي شبه الماضي مضموم العين بالاسم بسبب جموده.

(4) في نس بالضم.

(5) ساقط من نس.

(6) ساقط من نس.

(7) انظر شرح الكافية 274/5.

(8) النساء: 69.

(9) قاله ابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 200-1.

## [مبحث: لا]

(لا: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون عاملة عمل إن، وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص) يعني: على العموم، ولهذا اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق [على سبيل التنصيص]<sup>(1)</sup> يستلزم وجود من لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالاسم نكرة؛ فوجب لـ لا عند ذلك قصد عمل إن لمشابهتها لها في التوكيد، وقيل: إنما لم تعمل الجر لثلاثا يعتقد أنه بمن المنوية [لظهورها في بعض الأحيان]<sup>(2)</sup>، كقوله:

فَقَامَ يَدُوذُ النَّاسِ عَنْهَا بِسَيِّفِهِ وَقَالَ أَلَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ<sup>(3)</sup>

(وتسمى حيثئذ تبرئة) لأنها تنفي الجنس فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس وإطلاق المصدر عليها للمبالغة، (وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً، نحو: لا صاحب جود محموت، وقول أبي الطيب:

فَلَا تُوبَ مَجْدٍ غَيْرَ تُوْبِ ابْنِ أَحْمَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلُؤْمٍ مَرْقَعٍ<sup>(4)</sup>

(1) في نس كذلك.

(2) في نس وقد تظهر.

وانظر الجنى الداني 292.

(3) بيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 163، الجنى الداني 292، شرح ابن الناطم 134، المجمع 466/1، المقاصد النحوية 332/2.

والشاهد فيه: أن علة البناء في اسم لا تضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في البيت.

(4) البيت للمتنبي في ديوانه 22 وروايته: ولا توب، ومنسوب له شرح إبيات المغني 4/ 374.

والشاهد فيه: أن لا فيه نافية للجنس.



بيت من الطويل، المجدد الكرم، واللوم<sup>(1)</sup> ضده، والترقيع إصلاح خروق الثوب بالترقع، يعني: أن ثوب المجد إذا كان على معدوحه كان سليماً من العيب، بريئاً من الفساد، لا يحتاج إلى إصلاح وترقيع بخلاف ما إذا كان على غيره. (أو رافعاً، محو: لا حسناً فعله مدموم، أو ناصباً، محو: لا طالعاً جبلاً حاضراً، ومنه: لا خيراً من زيد عندنا) وإنما نصب اسمها في هذه الصور لشبهه بالمضاف [من أنه]<sup>(2)</sup> لا يتم إلا بما بعده، (وقول أبي الطيب:

قَفَا قَلِيلاً بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقْلُ مِنْ نَظَرَةٍ أَرُودُهَا<sup>(3)</sup>)

بيت من المنسرح وقبله:

يَا حَادِيَّ عَيْرَهَا وَأَخْسِيَّي أَوْجَدُ مَيْتاً قُبَيْلَ أَفْقِهَا

حَادِيَّ تثنية حَاد اسم فاعل من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها، والعير بكسر العين الإبل التي تحمل الميرة، وقفاً خطاب لحاديي عير الحبيبة، قال الواحدي: يقول [لها]<sup>(4)</sup>: احبسها على زماناً قليلاً لأنظر إليها وأتزود منها نظرة فلا أقل منها<sup>(5)</sup>، وضمير بها للعير، أو للحبيبة، [وقيل: لدارها]<sup>(6)</sup>، والباء للتعدية،

(1) في نَسْ بإضافة: بالضم وسكون الهزة.

(2) في نَسْ من حيث.

(3) البيت للمنتهي في ديوانه 67 وروايته: يا حاديي عيسها، ومنسوب له في شرح أبيات المغني 375/4.

والشاهد فيه: أن أقْلُ مبني مع لا على الفتح ويموز رفعه على أنها عاملة عمل كَيْس.

(4) ساقط من نَسْ.

(5) انظر شرح ديوان المنتهي للواحدي 7/1.

(6) في نَسْ لا لدارها كما قيل.

وقيل: معنى 'عليّ لأجلي' <sup>(1)</sup>، ومن <sup>(2)</sup> متعلق بأقل وجمله أزودها صفة نظرة،  
وخبر لا محذوف.

(ويجوز رفع أقل على أن تكون عاملة عمل كير:

وتخالف لا هذه لأن من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يبنى <sup>(3)</sup>، قيل: لتضمنه معنى 'من'  
الاستغرافية) ويدل على ذلك ظهورها في بعض الأحيان كما مر، (وقيل: لتركبه  
مع لا تركيب خمسة عشر، ويتأوه على ما ينصب به لو كان معرباً) ولم يقل على  
الفتح ليدخل فيه [مثل] <sup>(4)</sup> / لا مسلمين لك؛ ولهذا فصله بقوله: (فيبنى على 1/196  
الفتح في نحو: لا رجل ولا رجال، ومنه: «لَا تُرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ» <sup>(5)</sup>، «قَالُوا لَا  
ضَيْرَ» <sup>(6)</sup>، «يَا هَلْ يُرِيبُ لَأَمَقَامَ لَكُمْ» <sup>(7)</sup>، وعلى الباء في نحو: لا رجلين، ولا  
قائمين، وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف <sup>(8)</sup>  
لأن النون كالتونين الذي هو دليل الإعراب، (ولو صح هذا للزم الإعراب في ما  
زيدان، وما زيدون) وهما مع النون مبيان؛ إذ لو كانا معربين ل قيل: يَا زَيْدَيْنِ،  
وَيَا زَيْدَيْنِ، (ولا قائل به) ونقل عن المبرد أنه قال: لأن المثني والمجموع في حكم  
المعطوف والمعطوف عليه، والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب، ورد  
بأنه في باب لا مبني نحو: لا رجل وامرأة، قال الرضي: وله أن يقول: أردت به  
عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد، نحو: ثلاثة وثلاثين،

(1) انظر المصدر السابق.

(2) في 'س' بإضافة: نظرة.

(3) في 'س' بإضافة: دون ما إذا كان عاملاً لكرهتهم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

(4) ساقط من 'س'.

(5) يوسف: 92.

(6) الشعراء: 50.

(7) الأحزاب: 13.

(8) انظر المنتصب 4/366، وشرح الكافية للرضي 2/213 - 214.

لكنه ينتقض بنيانيدان، وقيل: [إنما قال ذلك]<sup>(1)</sup> لأنه ليس شيء من المركبات يشئ فيه الجزء الثاني ويجمع، [ورد]<sup>(2)</sup> بأنه يقال: حضر موتان، وحضر موتون في المسمى بحضر موت؛ (وعلى الكسرة في نحو: لا مسلمات وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح) وبعضهم يبينه على الكسر مع التنوين زعماً أن تنوين المقابلة لا ينافي البناء، ويرد يا مسلمات مجرداً عن التنوين اتفاقاً<sup>(3)</sup>، والجمهور يكسرونه بلا تنوين؛ لأنه وإن لم يكن للتمكن فهو شبيه به، والملازمي يفتحه بلا تنوين كقوله:

أودى الشَّبابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ وَلَا لَدَاتُ لِلشَّيْبِ<sup>(4)</sup>

حذراً من مخالفته لسائر المبني بعد لا مما كان معرباً بالحركة [قال الرضي]<sup>(5)</sup>: وهذا أولى من مذهبهم طرداً للبَاب<sup>(6)</sup>، وإليه أشار بقوله: (وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب وفيه) أي: في<sup>(7)</sup> مجيء نحو: مسلمات بالفتح (رد على السرياني والزجاج إذ زعما أن اسم لا غير العامل معرب، وإن ترك تنوينه للتخفيف) [خلافاً]<sup>(8)</sup> للمبرد والأخفش وغيرهما، [وسبب الاختلاف هو قول سيويه]<sup>(9)</sup>: ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين<sup>(10)</sup> [إنها]<sup>(11)</sup> تنصبه

(1) ساقط من نس.

(2) في نس ومنع.

(3) ما بين المعرفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المصنف: التي يستحقها المركب، وأوله: وفيه أن مذهبهم البناء على ما ينصب به، وبعضهم يبينه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن تنوين المقابلة لا ينافي البناء.

(4) بيت من البسيط لسلامة بن جندل السعدي، منسوب له في شرح التصريح 341/1، المقاصد النحوية 326/2، الدرر 345/1، الحزانة 27/4، ويلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 214/2، شرح شذور الذهب 118، الجمع 468/1.

والشاهد فيه: أن جمع المألوث السالم يبنى على الفتح مع لا بدون تنوين.

(5) ما بين المعرفين ذكر في نس مقدماً بعد قول المصنف: ولكنه جاء بالفتح.

(6) من قوله: ونقل عن المبرد... انظر شرح الرضي على الكافية 214/2 - 215.

(7) في نس بإضافة: رجحان الفتح وقيل: في.

(8) في نس خالفين.

(9) في نس بناء على أن سيويه قال.

(10) في نس بإضافة: وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخنة هشر، فأول المبرد قول: تنصب بغير تنوين.

(11) كلها في المخطوط ولعل الصواب كانتها.

أولاً لكن يُبي بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر له اتفاقاً، وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب مركب مع عامله لا يفصل عنه كما لا يفصل عشرة عن خمسة؛ فحذف التنوين لتثاقله بالتركيب، وقال السيرافي: إنما ركب مع عامله لإفادة لا للاستغراق كما أفادته من في هل من رجل في الدار؛ لأن لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة، [كما أن من مركب معها<sup>(1)</sup>] تطبيقاً للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة، ورجح انرضي مذهب المبرد بأن حذف التنوين لغير الإضافة والبناء غير معهود، وأن التركيب بين لا والمنفي ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه، ولا يحذف التنوين من الثاني<sup>(2)</sup>.

(ومثل لا رجل عند/ الفراء لا جرم، نحو: (لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ)<sup>(3)</sup>، 196/ب والمعنى عنده: لا بد من كذا، أو: لا محالة في كذا، فحذفت من أو في<sup>(4)</sup>؛ فيكون جرم اسم لا مبنياً على الفتح، وما بعده في محل رفع، أو نصب، أو جر على حذف الجار على أنه خبر لا، (وقال قطرب: لا رد [للكلام السابق]<sup>(5)</sup>) ونسبه الرضي للخليل<sup>(6)</sup>، وابن عادل للزجاج<sup>(7)</sup>، (أي: ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدئ ما بعده، ونجرم فعل، لا اسم ومعناه وجب وما بعده فاعل<sup>(8)</sup>) وقيل: معناه كسب فاعله مضمر، وما بعده مفعول به، أي: كسب لهم عملهم النار<sup>(9)</sup>، (وقال قوم: لا زائدة) كما في ﴿لَا أَقْسَمُ﴾<sup>(10)</sup>؛ لأن في جرم معنى القسم قاله الرضي<sup>(11)</sup>،

(1) ساقط من نس.

(2) من قول المصنف: رد على السيرافي... انظر شرح الرضي على الكافية 211/2 - 212.

(3) النحل: 62.

(4) قال الفراء: وقوله: لا جرم أنهم كلمة كانت بمنزلة لا بد أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً معاني القرآن 8/2.

(5) في المنى لما قبلها، وهو ساقط من ظ.

(6) انظر شرح الكافية 105/6.

(7) قال ابن عادل: قال الزجاج: لا رد لقولهم، أي: ليس الأمر كما وصفوا الباب في علوم الكتاب 95/12، وانظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج 194/3.

(8) انظر قول قطرب في الباب في علوم الكتاب 95/12.

(9) انظر المصدر السابق 461/10.

(10) القيامة: 1.

(11) شرح الكافية 105/6.

(ونجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب، ورده الفراء بأن لا تزداد في أول الكلام<sup>(1)</sup>)، وسيأتي البحث في ذلك) وقال ابن عادل: مذهب الخليل وسيبويه أن لا جرم ركب وصار معناهما حق، وما بعدها فاعل، أي: حق وثبت كون النار لهم<sup>(2)</sup>.

([الثالث]<sup>(3)</sup>): أن ارتفاع خبرها عند [انفراد]<sup>(4)</sup> اسمها، نحو: لا رجل قائم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها وهذا [قول سيبويه]<sup>(5)</sup>، [وخالفه الأخفش والأكثر، ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه [بها]<sup>(6)</sup> إذا كان اسماً عاملاً]<sup>(7)</sup> قال الرضي: [خبر لا مرفوع بها إذا كان اسمها معرباً عند جميع النحاة، وإلا فمرفوع بكونه خبر المبتدأ عند سيبويه، وبلا عند غيره<sup>(8)</sup> لعله أراد بالنحاة: نحاة البصرة، وإلا فعند الكوفيين أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، قالوا في إن التي هي محمولة عليها: إنها لا تؤثر في الخبر رفعاً فما ظنك بفرعها]<sup>(9)</sup>.

(الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً) ولو قدم لا تعمل مثل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَلُونَ﴾<sup>(10)</sup>.

(1) انظر معاني القرآن 207/3.

(2) انظر اللباب في علوم الكتاب 461/10.

(3) في نس والفرق الثالث بين لا وإن.

(4) في نس والمغني إفراد.

(5) في المغني القول لسيبويه.

(6) ساقط من نظ.

(7) مابين المحقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: مع اسمها المنصوب. وانظر شرح التصريح 337/1، ومواهب الأريب ج/2 اللوحة 1/207.

(8) انظر شرح الكافية 287/1.

(9) ارتفاع خبر لا بها إن لم يكن اسمها مبني عند جميع النحاة، وإن كان مبني فعند سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، وعند غير مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب، وقال الكوفيون في إن التي هي محمولة عليها:

إنها لا تؤثر في الخبر رفعاً فكيف في فرعها.

وانظر شرح المفصل لابن يمين 107/1.

(10) الصافات: 47.

(الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده) لأن عمل لا ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل مطلقاً، وعمل إن قوي فلم يعتبر المحل إلا بعد مضي الخبر؛ (فيجوز رفع النعت والمعطوف [عليه]<sup>(1)</sup>)، نحو: لا رجل ظريف فيها، ولا رجل وامرأة فيها.

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله [فلك]<sup>(2)</sup> فتح الاسمين على أن لا فيهما للتبيرة، (ورفعهما) بناءً على جواز الفاء، لا عن العمل عند التكرار، (والمغايرة بينهما) يحتمل الاحتمالين: الأول فتح الأول ورفع الثاني على أن لا الثانية ملغاة، والثاني عكس هذا، وأما احتمال فتح الأول ونصب الثاني على أن لا الثانية زائدة، وكذا احتمال رفع الأول على أن لا بمعنى كس، وفتح الثاني [فعدم شمول كلام المصنف لهما لا يضره]<sup>(3)</sup>؛ لأن غرضه بيان احتمالات لا التبيرة في هذا التركيب، لا مطلق الاحتمالات فيه، نعم اعتبره صاحب المفصل فجوز فيه ستة أوجه<sup>(4)</sup>، وابن الحاجب خمسة أوجه رداً عليه بأنه ينحصر كيفيات اللفظ في خمسة ويزيد التوجيه على ستة<sup>(5)</sup>، فإن شئت الإيضاح فعليك بالإيضاح، فخذ ما ذكرنا؛ فإنه غفل عنه من قال كلام المصنف لا يوفى بالأوجه الخمسة التي جوزها في مثله<sup>(6)</sup>، وكذا من قال: اعتمد/ في خروج 1/197 هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة عند القوم في هذا المحل<sup>(7)</sup> (بمخلاف نحو قوله:

(1)

إضافة المضي.

(2)

في المضي ولك.

(3)

في 'س' فلا يضر المصنف عدم شمول كلامه لهما.

(4)

قال الزنجشيري: 'لأن لا حول ولا قوة إلا بالله' ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى كس، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا.

(5)

انظر الإيضاح في شرح المفصل 1/ 394 - 396.

(6)

قائله اللداسي انظر قوله في المصنف من الكلام 2/ 45.

(7)

المصدر السابق والقول للشمي.

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا<sup>(1)</sup>

تقدم شرحه في بحث [ذ<sup>(2)</sup>]، (فلا محيد) ولا ميل (عن النصب) [إنما صرح]<sup>(3)</sup> ببيان وجه المخالفة بين لا وإن في هذا الوجه لعدم شهرته بخلاف ما تقدم.

(السامع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو: «قَالُوا لَا ضَيْرَ»<sup>(4)</sup>)، (فَلَا قُوَّةَ)<sup>(5)</sup> ونميم لا تذكره حيث لا أي: حين إذ علم، [والا فبنو نميم كأهل الحجاز في إيجاب ذكره كما قال الرضي]<sup>(6)</sup>، وأما ما قيل: إن بني نميم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديرأ فيقولون: معنى قولهم: لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير ويحملون ما يرى خبراً في مثل: لا رجل قائم على الصفة دون الخبر، [فيرده امتناع تركيب الكلام من الحرف، والاسم وإن تعين كون الشيء صفة، أو خبراً ليس من داب العرب]<sup>(7)</sup>.

<sup>(1)</sup> بيت من النسخ للأشع في ديوانه 175، وروايته:

وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا نَضَى مَهَلًا

ومنسوب له في شرح أبيات المغني 2/ 161، الخزانة 363/ 5، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 1/ 238، وصف المباني 298، شرح التهذيب لابن مالك 2/ 15.

<sup>(2)</sup> انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية حرف الألف تحقيق حسين صالح الدبوس 419.

<sup>(3)</sup> في نس لعله إما تعرض.

<sup>(4)</sup> الشعراء: 50.

<sup>(5)</sup> سبأ: 51.

<sup>(6)</sup> في نس وإلا فالنسيبة كالحجازية في إيجاب ذكره قال الأندلسي.

قال الرضي: قال الأندلسي: والحق أن بني نميم يحملونه وجوباً إذا كان جواباً أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً إذ لا دليل عليه بل بنو نميم إذا كاهل الحجاز في إيجاب الإتيان به شرح الكافية 1/ 289.

<sup>(7)</sup> في نس فببحث، أما أولاً فلا امتناع تركيب الكلام من الحرف والاسم، وأما ثانياً فلأنه ليس من داب العرب تعين كون الشيء صفة أو خبراً. والقول للجامي انظر الفوائد الضيافة للمولى المعارف المعروف بالفاضل الجامي على متن الكافية 162.

(الثاني) أي: الوجه الثاني، وفي بعض النسخ [الثانية، قيل]<sup>(1)</sup>: أنه على إرادة الحالة<sup>(2)</sup>: (أن تكون عاملة عمل كقول: كقول:)

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ<sup>(3)</sup>

بيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك، 'صدّ أي: أعرض، [ونيرانها جمع نار، والهاء للحرب، والبرّاح مصدر برح مكانه، أي: زال عنه، يقول: من أحجم عن الحرب والصبر على بلواها فانا المشهور بأنني لا برّاح لي فيها]<sup>(4)</sup>، وجملة لا برّاح مستأنفة، وقال صدر الأفاضل: حال مؤكدة من أنا ابن قيس<sup>(5)</sup>.

(ونما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء؛ لأنها حيثش وأجبة التكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر)<sup>(6)</sup>، قال المرزوقي: إنما جاء في الشعر رفع ما بعد لا رداً إلى الأصل؛ إذ الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، وأصل اسم لا الرفع<sup>(7)</sup>، وقال بعض المحققين: وما يعجبني أنه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر لـ لا خبر حتى يعلم أنه رفع أو نصب، ولو ذكر وهو الظرف لا يعلم أنه مرفوع أو منصوب.

(1) ساقط من نس.

(2) النصف من الكلام 45/2 - 46.

(3) البيت لسعد بن مالك في الكتاب 58/1 منسوب له في شرح أبيات سيرة 8/2، شرح التصريح 268/1 شرح شواهد المغني 502/1، شرح المفصل 109/1، الدور 268/1، المقاصد 150/2، شرح أبيات المغني 376/4، وبلا نسه في أمالي ابن الحاجب 326، الإنصاف 367/1، رصف المباني 266، المقضب 573/2، المعجم 397/1 شرح التهيل لابن مالك 376/1، شرح الكافية للرضي 220/2. والشاهد فيه: أن لا هنا عاملة عمل ليس.

(4) في نس وضيم نيرانها للحرب وهي جمع نار، والبرّاح مكانه أي زال عنه، يقول من أحجم عن الحرب والصبر عن بلواها فانا ابن قيس لا برّاح لي فيها، يعني أنا المشهور.

(5) انظر قوله في شرح أبيات المغني 376/4.

(6) في نس بإضافة: ورد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة.

(7) انظر شرح الحماسة 509/1.



(و لا هذه تخالف كيس من ثلاث جهات:

إحداها: أن عملها قليل حتى ادعي أنه ليس بموجود) [قال الرضي:  
الظاهر أنه لا تعمل عمل كيس لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في شيء من كلامهم  
خبر لا منصوباً، ولا شاهد في قوله: لا براح؛ لأن لا هذه لنفي الجنس، أهمل  
شاذاً لعدم شرط الإهمال<sup>(1)</sup>.

(الثانية: أن ذكر خبرها قليل حتى إن الزجاج لم يظفر به) استشكل وجه  
الغاية في الموضوعين، [وجوابه قد مر<sup>(2)</sup>] في بحث إن بمعنى نعم<sup>(3)</sup>، (فادعي أنها  
تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع) من غير أن تعمل فيه<sup>(4)</sup>، (ويرده  
قوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بِنَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مُمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا<sup>(5)</sup>)

بيت من الطويل تعز امر<sup>(6)</sup> من العزاء وهو الصبر والتسلي، [فلا شيء  
جواب الأمر<sup>(7)</sup>] وعلى الأرض صفة شيء متعلق بناقيا، ولا في الموضعين بمعنى  
كيس، والوزر بفتحتين الملجأ، والواقى الحافظ<sup>(8)</sup>، والمعنى: اصبر وتسل على ما

<sup>(1)</sup> ما بين المعقوفين ذكر في سن متأخراً بعد قول المؤلف: وهذا يرد على الرضي أيضاً.  
وانظر شرح الكافية 1/ 290 - 291.

<sup>(2)</sup> في سن وقد مر الجواب.

<sup>(3)</sup> انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية حرف الألف تحقيق حسين صالح الديوبس 194.

<sup>(4)</sup> قال السيوطي: ... إنها أجريت مجرى كيس في رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً. وعليه:

الزجاج واستدل له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به المجمع 1/ 103.

<sup>(5)</sup> البيت بلا نسبة في الجني الداني 292، شرح شذور الذهب 222، شرح التصريح 1/ 286، شرح شواهد

المعنى 2/ 216، شرح عمدة الحفاظ 1/ 216، المقاصد النحوية 2/ 102، المجمع 1/ 397، شرح آيات المخفي

4/ 377، شرح التسهيل لابن مالك 1/ 376، الدرر المصون 1/ 199.

والشاهد فيه: أن خبر لا العاملة عمل كيس قد يذكر فلا يحذف.

<sup>(6)</sup> في سن بإضافة: من التفعيل.

<sup>(7)</sup> في سن جوابه فلا شيء.

<sup>(8)</sup> في سن بإضافة: ومن يتعلق به.

إصابك من [المصيبة] <sup>(1)</sup>؛ فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض، ولا ملجأ يحفظ الشخص مما قضى الله تعالى، [وهذا يرد على الرضي أيضاً] <sup>(2)</sup>، وقد يجاب بأنه لا دليل فيه لاحتمال أن يكون نصب باقياً وواقعاً/ على الحال من شيء، ووزر 197/ب لوقوعهما في سياق النفي.  
(وأما قوله:

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذلِ      قبوت حصناً بالكماؤ حصيناً <sup>(3)</sup>)

بيت من الطويل <sup>(4)</sup>، وأخاذل بمعجمتين التارك للنصرة، وبُوت [مخاطب مجهول] <sup>(5)</sup>، وحصناً مفعول ثان، وحصيناً [صفته] <sup>(6)</sup>، [والباء متعلقة به، أو بنصرتك، والكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع] <sup>(7)</sup>.  
(فلا دليل فيه كما توهم بعضهم، لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً، وغير استثناء) والتقدير: إذ لا صاحب موجود إلا خاذلاً، أي: ليس موجوداً في حال من الأحوال إلا في هذه الحال، ويحتمل الحالية أيضاً.  
(الثالثة: أنها لا تعمل في التكرات، خلافاً لابن جنى وابن الشجري)، ووافقهما ابن مالك، فقال: والقياس على هذا سائق عندي <sup>(8)</sup>، (وعلى ظاهر

(1) في نس المصائب.

(2) في نس وفيه أيضاً رد لما قال الرضي.

(3) البيت بلا نسبة في الجني الداني 293، شرح شواهد الغني 612/2، شرح أبيات الغني 378/4، المقاصد النحوية 140/2.

(4) في نس بإضافة: إذ ظرف ولا بمعنى كس.

(5) في نس فعل المخاطب المجهول من بواه الله منزلاً أسكنه إياه.

(6) في نس صفة له.

(7) في نس والكماة بضم الكاف جمع كمي وهو الشجاع، والباء للسببية أو الاستعانة متعلق بنصرتك.

(8) قال ابن قاسم: أجاز ابن جني إعمال لا عمل كس في المعرفة، ووافق ابن مالك، وذكره ابن الشجري الجني الداني 293، وانظر الأمالي الشجرية 282/1، وشرح التسهيل 325/1 - 326.

قولهما [جاء] <sup>(1)</sup> قول النابتة [وفيه قلب] <sup>(2)</sup>، أي: يدل على قولهما ظاهر قول النابتة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَأْغِيًّا      سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيًّا <sup>(3)</sup>

بيت من الطويل، حَلَّتْ أي: نزلت [حبيته، وسواد القلب حبة وهو ظرف لَحَلَّتْ] <sup>(4)</sup>، ولا بمعنى ليس، وأنا اسمها، وبأغياً خبرها <sup>(5)</sup>، وسواها مفعول بأغياً، وفي متعلقة بمتراخياً، ويحتمل أن يكون اسم لا على حذف مضاف، أي لا مثلي، فحذف المضاف [وأنيب عنه المضاف إليه] <sup>(6)</sup>؛ فأني به منفصلاً مرفوعاً، فيكون مدخول لا نكرة؛ ولهذا [حمل] <sup>(7)</sup> كلامه على القلب، (وعليه بنى المتنبي قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْاَذَى      فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا الْمَالُ بَاقِيًّا <sup>(8)</sup>

بيت من الطويل في ذم كافور الإخشيدي الأسود الخصي، من ولاية مصر، [أي: ليس] <sup>(9)</sup>، وقد عملت في المعرف باللام، أي: ليس الحمد مكسوباً

(1) إضافة من المغي.

(2) ما بين المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: 'ظاهر قول النابتة الجعدي' وورد بلفظ على أن فيه قلباً.

(3) البيت للنابتة الجعدي منسوب له في الجنى الداني 293، شرح التصريح 297/1، شرح شواهد المغني 2/613، المقاصد النحوية 2/141، شرح أبيات المغني 4/378، الأمالي الشجرية 1/282، الخزانة 3/337، وبيان نسبة في المجمع 1/398. والشاهد فيه: إعمال لا في المعركة.

(4) في نس فاعله ضمير الحبيبة، وسواد القلب ظرف له وهو حبيته.

(5) في نس بإضافة: فقد عملت في أعرف المعارف.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس حملنا.

(8) البيت للمتنبي في ديوانه 284، الجنى الداني 294، شرح التصريح 1/267، الأمالي الشجرية 1/282،

شرح أبيات المغني 4/382.

والشاهد فيه: إعمال لا عمل ليس.

(9) في نس ولا بمعنى ليس.

بعطائه مادام مؤذياً به، وليس المال باقياً لأن العطاء يفنيه فيكون خسر الدنيا والآخرة.

(تبييه - إذا قيل: لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: بِل امرأة) لأن بِل بعد النفي عند الجمهور لتقرير النفي الذي قبلها وجعل ضده لما بعدها، فجاء التأكيد بحسب المعنى<sup>(1)</sup>، (وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل كَيْس وامتنع أن تكون مهملة وإلا [لتكررت]<sup>(2)</sup>) يعني: على قول الجمهور [فغفل عنه من قال]<sup>(3)</sup>: فيه نظر لجواز إلغاء لا بلا تكرر عند المبرد<sup>(4)</sup>، (كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الأول<sup>(5)</sup>: بِل امرأة وعلى الثاني: بِل رجلان، أو رجال) (وفي ذلك إيهام<sup>(6)</sup>) أن نفي الجنس مدلول لا التبرئة على وجه التعيين، ومدلول لا المشبهة بكَيْس على وجه الاحتمال، (وقد جزم ابن الحاجب بأنهما لنفي الجنس<sup>(7)</sup>)، وتخصيص الأولى بهذا الاسم لكونها موضوعة لذلك فصيحاً، واستعمالها بمعنى كَيْس غير فصيح.

(وغلط كثير من الناس، فزعموا أن العاملة عمل كَيْس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله: تعز فلا شيء على الأرض باقياً... البيت. وإذا قيل: لا رجل ولا امرأة في الدار برفعهما احتمل كون لا الأولى عاملة في الأصل / عمل إن، ثم ألغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعاً<sup>1/198</sup> بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل كَيْس، فيكون ما بعدها مرفوعاً بها) أي: بدلاً، (وعلى الوجهين) أي: على كون الأولى عاملة عمل كَيْس (فالظرف خبر عن

(1) شرح التصريح 1/154.

(2) في المعنى تكررت.

(3) في س فلا يرد ما قيل.

(4) قاله ابن الوحي في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 212- ب.

(5) في س بإضافة: يعني احتمال نفي الجنس.

(6) في س يفهم من كلامه.

(7) في س وقد جزم ابن الحاجب بأن النفي للجنس والتي تشابه كَيْس كلاهما لنفي الجنس.

وانظر شرح الإيضاح 1/397.

الاسمين) [يعني: معاً إذ توارداً]<sup>(1)</sup> عاملين متماثلين على معمول واحد جائز اتفاقاً (إن قدرت لا الثانية تكراراً للأولى وما بعدها معطوفاً) على الاسم الذي قبلها؛ (فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل كيس أو بالعكس، فالظرف خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف) فيقدر من جنس المذكور؛ لأنه مدلول عليه به (كما في قولك: زيد وعمرو قائم) فحذف خبر أحدهما بقرينة الآخر، [ولو كان عمرو معطوفاً]<sup>(2)</sup> لقلت قائمان، (ولا يكون) أي: الظرف (خبراً) عنهما؛ لثلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعاً) على أن لا الأولى أو الثانية ملغاة، (ومنصوباً) على أن إحداهما بمعنى كيس، (وتوارد عاملين) غير متماثلين (على معمول واحد) وإنما امتنع هذا قياساً على امتناع حصول أثر من مؤثرين وعامل النحو عندهم كاللؤثر [الحقيقي]<sup>(3)</sup> قاله الرضي<sup>(4)</sup>.

(وإذا قيل: ما فيها من زيت ولا مصابيح بالفتح احتمال كون الفتحة بناءً مثلها في لا رجال، وكونها علامة للخفض بالمعطف ولا مهملة) [فإن فيه تكرار لا معنى، ولا حاجة أن يحمل على قول المبرد وابن كيسان]<sup>(5)</sup>، (فإن قلته بالرفع احتمال كون لا عاملة عمل كيس، وكونها مهملة والرفع بالمعطف على المحل. وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَغْزِبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ ثِقَالٍ ذُرْوَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾<sup>(6)</sup> فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ ثِقَالٍ وإنما فتح لكونهما غير منصرفين، (أو على

(1) في نس وتوارد.

(2) في نس وليس عمرو عطفاً على زيد؛ إذ لو كان كذلك.

(3) ساقط من نس.

(4) شرح الكافية: 113/6.

(5) في نس فيه أن إعمال لا مشروط بالتكرار إلا أن يراد به تكرار النفي مطلقاً أو يحمل على مذهب المبرد وابن

كيسان. وانظر مذهب المبرد وابن كيسان في شرح الرضي على الكافية 219/2، وانظر المختضب 360/4.

(6) يونس: 61.

عله) يعني: مع الجار فيكونان مرفوعين كما قرأ به حمزة<sup>(1)</sup>؛ لأن عمل من مثقال مرفوع بالفاعلية، ومن زائدة، (وجواز كون لا مع الفتح تبرة، ومع الرفع مهمة او عاملة عمل كيس، ويقوى العطف أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله [سبحانه]<sup>(2)</sup> وتعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾<sup>(3)</sup> [الآية]<sup>(4)</sup> إلا بالرفع) أراد أنه لم يقرأ أحد من السبعة، فلا يخل الحصر بقراءة قتادة والأعمش بفتح أصغر، وأكبر<sup>(5)</sup>، على أنهما اسما لا التبرئة، أو على العطف على ذرة كما توهم<sup>(6)</sup>، ولا بقراءة زيد بن علي بخفضهما<sup>(7)</sup> على أن الأصل: ولا أصغره ولا أكبره، ثم حذف المضاف إليه وترك المضاف [بحاله]<sup>(8)</sup> (لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال) [علة]<sup>(9)</sup> لقوله: لم يقرأ<sup>(10)</sup>، وفيه إيهام مدخلية القياس في القراءات، وما لقياس في القراءات مدخل بل هي سنة متبعة، (ولكن يشكل عليه، [أي: على العطف، قال

(1) قال ابن الجزري: واختلفوا في ولا أصغر ولا أكبر فقرأ يعقوب وحمزة وخلف برفع الراء فيهما، وقرأ الباقون بالنصب النشر في القراءات المشر 214/2.

(2) إضافة من الغني.

(3) سبأ: 3.

(4) ساقط من نس.

(5) قال أبو حيان: وقرأ الأعمش وقاتدة بفتح الراءين البحر المحيط 258/7.

(6) - وقاتدة هو: ابن النعمان بن زيد الأنصاري الأوسي، صحابي، بلدي، (ت 23 هـ). انظر الأعلام 189/5.

(7) قال ابن الوحي: قوله لم يقرأ في سورة سبأ إلا بالرفع اللائق بالمقام أن لا يحكم بحصر القراءة في الرفع هناك... مواهب الأدب ج 2/ اللوحة 214- ب.

(8) انظر البحر المحيط 258/7.

(9) - وزيد هو: أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران العجلي الكوفي، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، قرأ على أحمد بن فرح، والحسن بن العباس، وعبد الله بن جعفر السواق وغيرهم، وقرأ عليه أبو الحسن الهمامي، والحسن بن محمد الفحام، وابن مهران وغيرهم (ت 358 هـ).

(10) انظر غاية النهاية 1/ 298 - 299، مرآت الجنان 2/ 278، شذرات الذهب 3/ 27.

في نس بحاله، كما في قوله:

بَسْبَسَ ذِرَاعِي وَبَثَّيْتِ الْأَسَدَ

(9) في نس تغليل.

(10) في نس بإضافة: إلا بالرفع.

الزخشري تابعاً للزجاج: كما قال أبو حيان<sup>(1)</sup>، وقيل: رداً على الزجاج: الوجه  
النصب على نفي الجنس، والرفع على الابتداء ليكون كلاماً براسه<sup>(2)</sup> وفي العطف  
على محل مُثقال ذرة، أو على لفظه فتحاً في موضع الجر إشكال، وبَيَّنَّ المصنف  
وجهه بقوله: (إنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما أنك إذا قلت: ما  
مررت برجل إلا في الدار كان إخباراً لثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع  
هذا) أي ثبوت / الغروب عند ثبوت الكتاب؛ إذ ليس المراد أنه يعزب إذا كان في  
كتاب، (تعين أن الوقف على في السماء) في سورة يونس، (وأن ما بعدها  
مستأنف<sup>(3)</sup>)، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ، وأن الوقف  
على الأرض وأنه إنما لم يحمى فيه، أي: فيما بعد الأرض (الفتح) كما جاء في  
يونس فيما بعد: السماء (إتباعاً للنقل) لا لعدم وجدان الخفض في لفظ مُثقال  
وبهذا يندفع الإشكال الناشئ عن العطف، (وجوز بعضهم العطف فيهما) أي:  
في الآيتين (على أن يكون معنى يعزب: يخفي، بل يخرج إلى الوجود) وبه يندفع  
الإشكال [أيضاً]<sup>(4)</sup>، إذ المعنى أنه يخرج في كتاب أنه يخفي فيكون، ولا أصغر ولا  
أكبر عطفاً على ظاهره، ويكون الفتح في يونس علامة للخفض عطفاً على مُثقال،  
أو على ذرة، والرفع عطفاً على محل من مُثقال، ويكون الرفع في سبأ عطفاً على  
مُثقال، ويندفع أيضاً بما قاله أبو البقاء: إن الاستثناء منقطع، أي: إلا هو في  
كتاب<sup>(5)</sup>، وبما نقله [الرازي]<sup>(6)</sup> عن أبي علي الجرجاني من أن الكلام تم عند قوله  
[تعالى]<sup>(7)</sup>: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ أَكْبَرَ﴾<sup>(8)</sup>، ثم ابتداء بقوله [تعالى]<sup>(9)</sup>: ﴿إِلَّا فِي

(1) في س: أي: يرد الإشكال على العطف كما أورده الزخشري حيث قال تابعاً للزجاج ك قاله: أبو حيان.  
وانظر الكشف 592/3، والبحر المحيط 258/7، والمصنف من الكلام 46/2.

(2) انظر الكشف 592/3.

(3) س: بإضافة: جاء على الوجهين الفصيحين في مثل لا حول ولا قوة الفتح بناء، لا علامة للخفض، والرفع  
إعراب على الابتداء.

(4) ساقط من س.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 522/1.

(6) في س: الإمام.

(7) ساقط من س.

(8) يونس: 61.

(9) ساقط من س.

يَتَّابِ)، أي: وهو في كتاب، على أنْ إلّا بمعنى: الواو، وجوز بعضهم العطف في سبأ بناءً على أن ضمير عنه للغيب، وأن المثبت في اللوح خارجاً عنه لظهوره على المطالعين له، فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء إلّا مسطوراً في اللوح<sup>(1)</sup>.

(الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، ولما ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدمها إثبات) لفظياً كان أو معنوياً، نحو: ما زال زيد عالماً لا قائماً، ثم أنه إن أراد به [جملة مستقلة مثبتة]<sup>(2)</sup> كما يشعر به قوله: (كجاء زيد لا عمرو) فلم يجز العطف بـ لا في نحو: ما زيد إلّا قائم لا قاعد، وكان موافقاً لما قال علماء البيان: إن شرط النفي بـ لا العاطفة أن يكون منفياً قبلها بغيرها، ولا يقع ذلك في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم<sup>(3)</sup>، وإن أراد به ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة أو لا جاز العطف بـ لا بعد الاستثناء، وكان مخالفاً له؛ لأن الاستثناء بعد النفي إثبات. نعم في ذكر لا قاعد تكرار لكنه ليس بصريح، (أو امر كأضرب زيدا لا عمراً، قال سيويه: أو نداء، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وزعم ابن سعدان) أبو جعفر عماد الضرير الكوفي، مات سنة ثلاثين ومائتين<sup>(4)</sup>، (أن هذا ليس من كلامهم<sup>(5)</sup>) هذا شهادة نفى، والظن لسيويه أنه لم يذكر في كتابه ما ليس من كلام العرب.

((الثاني)<sup>(6)</sup>: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: نجاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة) قيل: هذا صريح في أنها لنفي ما قبلها [فليست زائدة]<sup>(7)</sup>، فيعارض قوله في فصل بل: إن لا تزداد قبلها لتوكيد

(1) في س: بإضافة: تأمل.

وانظر التفسير الكبير للفيخر الرازي 61/17.

(2) في س: الجملة المستقلة المثبتة.

(3) انظر مفتاح العلوم للسكاكي 404 - 405، والمتصف من الكلام 47/2.

(4) انظر غاية النهاية 143/2، البلغة 265 - 266، بغية الوعاة 111/1، الأعلام 137/3.

(5) قال الأزهري: ... زاد سيويه أو نداء خلافاً لابن سعدان يفتح السين في منعه ذلك، وزعمه أنه ليس من

كلام العرب شرح التصريح 178/2، وانظر الكتاب 186/2.

(6) في س: الشرط الثاني.

(7) في س: وليست بزائدة.



الإضراب، [وقد مر الجواب هناك<sup>(1)</sup>]، (وإذا قلت: 'ما جاءني زيد ولا عمرو' فالعاطف الواو، ولا تأكيد للنفي)، الحاصل من 'ما'، (وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ'لا' وهو تقدم النفي)، الصريح، (وقد اجتمعا أيضاً في 'وَلَا الضَّالِّينَ')<sup>(2)</sup> [لأن<sup>(3)</sup>] في 'غير معنى النفي، كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين'، ولهذا جاز<sup>(4)</sup>] أنا زيدا غير ضارب/ مع امتناع أنا زيدا مثل ضارب<sup>(5)</sup>. 1/199  
[والتالث<sup>(6)</sup>] ذكره السهيلي والأبدي وأبو حيان<sup>(7)</sup>: (أن يتعاند متعاطفاها) أي: لا يجتمعان في الصدق، (فلا يجوز 'جاءني رجل لا زيد'؛ لأنه يصدق على 'زيد' اسم الرجل، بخلاف 'جاءني رجل لا امرأة'، ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجاجي، أجاز: 'يقوم زيد لا عمرو'<sup>(8)</sup>)، وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع، قال امرؤ القيس:

كَأَنَّ دِئَاراً خَلَقْتَ بَلْبُونَهُ عَقَابُ ثَوْفَى لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ<sup>(9)</sup>

بيت من الطويل<sup>(9)</sup>، (دثار اسم راع لامرئ القيس، وحلقت) من التحليق (ذهبت، وألبون نوق ذوات لين) وضمير كبونة لدثار، والإضافة لأدنى ملابس؛

(1) في 'من' وقد أسلفنا هناك أنه لا معارضة بين كلاميه وقد مر.

والقول للداميني انظر قوله في النصف من الكلام 47/2.

(2) الفاتحة: 7.

(3) في 'من' قال.

(4) في 'من' ولما قيل.

(5) في 'من' والشرط الثالث.

(6) قال الأزهرى: 'وأن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال: وشرط لا أن يكون الكلام قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي ما بعدها، ونص عليه أيضاً الأبدي في شرح الجزولية، وزاد فيكون الأول يتناول الثاني، وتابعهما أبو حيان شرح التصريح 178/2، وانظر الاوتشاف 645/2.

(7) انظر قول الزجاجي في شرح الأشموني 204/3.

(8) البيت لامرئ القيس في ديوانه 120، الجنى الداني 295، شرح التصريح 179/2، شرح شواهد المعنى 1/441، شرح أبيات المعنى 383/4، المقصد النحوي 154/4، لسان العرب (م. ل. ج) 359/8، وبلا نسبة في شرح الأشموني 204/3. والشاهد فيه: أن لا فيه عطف على معمول الماضي.

(9) في 'من' بإضافة: قال حين اغارت عليه بنو جديلة فذهبت بإبله فلقح بهم جاره له يقال له: خالك فردها ثم انتقل هو فنزل في بني ثعل.

لأنه راعبها، وعقاب كغراب طائر معروف فاعل حلفت، والجملة خبر كان (وتنوفى) كجولوا قصره للضرورة (جبل عال، وألقواصل) جمع قوعلة (جبال صغار) قال ابن الكلبي: أخبت العقبان ما أوى الجبال المشرفة، وهذا مثل أراد: كان دثاراً ذهبت بلبونه ذاهبة، أي: آفة، وأنه أُغِيرَ عليه من قبل تنوفى<sup>(1)</sup>، (وقوله) أي: قول الزجاجي في تعليل ما منعه: (إن العامل مقدر بعد العاطف) ولا يصح تقديره هنا؛ إذ لو صح [لقليل]<sup>(2)</sup>: لا قام عمرو، وعلى الإخبار (ولا يقال: لا قام عمرو) إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لا متنع ليس زيد قائماً ولا قاصداً (ولا يصح)<sup>(3)</sup> تقدير العامل فيه، إذ لو صح لكان تقديره: ولا ليس قاعداً، وهو فاسد؛ لأن نفي النفي إثبات، والمقصود نفي القعود عن زيد أيضاً.

(الوجه الرابع: أن تكون جواباً مناقضاً لنعم، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً، يقال: أجاءك زيد؟ فتقول: لا، والأصل: لا لم يجيء) وفيه رد لما زعم ابن طلحة<sup>(4)</sup> أن الكلمة الواحدة إذا نابت مناب الكلام يكون كلاماً، لمحو: لا ونعم: (والخامس: أن تكون على غير ذلك) المذكور من الأوجه المتقدمة، (فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة) جملة اسمية في محل النصب صفة جملة اسمية، (ولم تعمل فيها) صفة نكرة والواو زائدة، وإنما قيد النكرة بها لأنها مَظَنَّةُ العمل بخلاف المعرفة، (أو فعلاً ماضياً) عطفاً على قوله: جملة اسمية، (لفظاً أو تقديراً وجب تكرارها) جبراً لما فاتها من نفي الجنس في المعرفة، وتنبهاً على أنها لنفي الجنس في النكرة.

(1) انظر قول ابن الكلبي في شرح شواهد المفني 1/ 441.

(2) في س' لكن تقديره ولا ليس قاعداً وهو فاسد.

(3) في س' إذ لا يصح.

(4) وابن طلحة هو: أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله البايودي، محوي أصري فقه، من تصانيفه: كتاب في الرد على ابن حزم، شرح صدر رسالة ابن أبي زيد وغيرها، قرأ عليه الزغشري وغيره (ت 518 هـ). انظر البلغة 171، بنية الوعاة 2/ 46.

(مثال المعرفة: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾<sup>(1)</sup>، وإنما لم تكرر في لا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ مع أن مدخول لا فيه معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر؛ (لأنه بمعنى: لا ينبغي لك) أن تفعل، قال الرضي: ألتول مصدر بمعنى التناول، وهو هنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك أن تناوله<sup>(2)</sup>، (فحملوه على ما هو بمعناه)؛ فهو<sup>(3)</sup> المضارع؛ ولهذا لم يجب تكرار لا، (كما فتحوا/ في يُذَرُ عين الفعل 199/ب) (حلاً على يدع؛ لأنهما بمعنى ولولا أن الأصل في يُذَرُ الكسر لما حذفت الواو) [يعني]<sup>(4)</sup>: أَنْ علة الفتح في يدع وجود حرف الحلق وهو متصف في يذَرُ، وإلا فالأصل في يدع أيضاً الكسر، وإلا لم تحذف الواو فيه (كما لم تحذف في يُوجَلُ. ومثال التكررة التي لم تعمل فيها [لا]<sup>(5)</sup>) لضعف عملها [لأنه شَبَّهَها]<sup>(6)</sup> بِأَنْ المشبهة بالفعل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾<sup>(7)</sup>، فالتكرار هنا واجب) لوجود الفصل بينها وبين الاسم، (بخلافه في ﴿لَا لَعَوْ فِيهَا وَلَا تَأْتِيْمٌ﴾<sup>(8)</sup>) فإنه لا يجب [هو والإلغاء لعدم الفصل]<sup>(9)</sup>.

( ومثال الفعل الماضي: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾<sup>(10)</sup>، وفي الحديث 588 فَإِنَّ الْمُنْبِتَ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى 588<sup>(11)</sup> هذا مثال لوقوع الماضي بعد لا

(1) يس: 40.

(2) شرح الكافية 2/ 221.

(3) في س: بإضافة: الفعل.

(4) في س: يريد.

(5) إضافة من المعنى.

(6) في س: لكونها مشبهة.

(7) الصافات: 47.

(8) الطور: 23.

(9) في س: التكرار والإلغاء، فيجري فيه ما يجري في لا حول ولا قوة إلا بالله.

(10) القيامة: 31.

(11) في س: بإضافة: والحديث وارد في الرفق في الأعمال الصالحة وأن المبالغة فيها تؤدي إلى ملأها، فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقه فإن أجهد راحله وقتت فلا هو وصل إلى مقصوده ولا هو أبقي راحله.

تقديراً، أي: لا قطع أرضاً ولا أبقي ظهراً، والمُنْبَتُّ المنقطع، من انبت من البت<sup>(1)</sup>، (وقول الهدلي) بالرفع عطف على فلا صدق؛ لأنه خبر، وقيل: بالجر عطف على الحديث: (كيف أَعَزَّمُ مَنْ لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل) هذا سجع لا شعر تمامه: فمثل ذلك يطل، وهو إما مضارع طُلَّ مبنياً للمفعول بمعنى: يهدر دمه، أو ماضٍ من البطلان، وقد روي بهما، والاستهلال رفع الصوت، (وإنما ترك التكرار في لا شلت يداك) على بناء [الفاعل أو]<sup>(2)</sup> المفعول (ولا فضل الله ناك) الواو من كلام المصنف عطف على قوله: لا شلت، وليساً معاً مثلاً واحداً، وإلا لزم التكرار، (وقوله):

وَلَا زَالَ مِنْهُلًا يَجْرَعَاكَ الْقَطْرُ<sup>(3)</sup> .....

عجز بيت من الطويل لذي الرمة صدره:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا ذَارَ مِيٍّ عَلَى الْبَلِي

اسلمي أمر من السلامة<sup>(4)</sup>، وميٍّ مرخم مِيَّةً اسم [عشيقه]<sup>(5)</sup> ذي الرمة، ويؤيده قوله:

[دِيَارُ مِيَّةٍ إِذْ مَسَى تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ]<sup>(6)</sup>

(1) قاله ابن الوحي في مواب الأريب ج/ 2 اللوحة 221 - أ.

(2) ساقط من س.

(3) البيت لذي الرمة في ديوانه 206، شرح التصريح 31/ 1، شرح شواهد الغني 617/ 2، شرح إبيات الغني 385/ 4، الدرر 1/ 221، المقاصد النحوية 6/ 2، وبلا نسبة في المحم 355/ 1.

والشاهد فيه: أنه لم تكرر لأنه أريد الدعاء.

(4) في س إضافة: وهي البراءة من العيوب.

(5) في س معشوقة.

(6) في س

إذا غَيَّرَ الثَّأِيَّ الْمُجَبِّينَ لَمْ يَكُنْ  
زَبِيسُ الْهَوَى مِنْ حَبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ

وانظر الديوان 3، 78.

[وقيل ليس بمرخم مية، وعلى بمعنى مع<sup>(1)</sup>، وألبى بالكسر مصدر بلى الثوب إذا خلق من باب علم، ومنهلاً [أي: منصباً اسم مفعول من الانهلال]<sup>(2)</sup> خبر لازال، وألفظ المطر اسمه، وأجرعاً رملة مستوية لا تنبت شيئاً، والخطاب لُعْيَة<sup>(3)</sup>، وقد عيب على ذي الرمة عجز البيت؛ فإنه أراد أن يدعو لها فدعا عليها بالخراب، وأجيب بأنه قدم الاحتراس بقوله: أسلمي<sup>(4)</sup>، (وقوله:

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ<sup>(5)</sup>)

بيت من المنسرح لابن قيس الرقيات، الغواني بكسر الياء [رداً إلى الأصل]<sup>(6)</sup> للضرورة جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت بزوجه أو بحسنها<sup>(7)</sup> عن الزينة، ومطلب اسم مفعول، أو مصدر ميمي من الافتعال من الطلب. لأن المراد الدعاء بعدم البركة، (فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار [لعدم]<sup>(8)</sup> قصد الماضي إلا أنه ليس دعاء قولك: والله لا فعلت كذا) لأن الماضي إذا كان متفياً بـ لا في جواب القسم ينصرف إلى الاستقبال، (وقول الشاعر:

(1) في س ومن قال ليس بمرخم نية لم يصب، وعلى للجمعية.

وانظر المصنف من الكلام 48/2.

(2) في س كمنصباً وزناً ومعنى وتشديداً.

(3) في س بإضافة: قال السيوطي.

(4) انظر شرح أبيات المغي 619/2 - 620.

(5) البيت لعبد بن قيس الرقيات في ديوانه 3، الكتاب 314/3، شرح أبيات سيوية 569/1، المقتضب 175/1، الأزهية 209، شرح شواهد المغي 62/1، الدرر 82/1 شرح أبيات المغي 386/4 ويلا نسب في وصف المياني 270، ما ينصرف وما لا ينصرف 148، المص 180/1. والشاهد فيه: عدم تكرار لا لأنها تفيد الدعاء.

(6) ساقط من س.

(7) في س بإضافة: الحلبي و.

(8) في المغي بعدم.

حَسَبُ الْمُحْيِينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ      ثَالِثُهُ لَا عَذَابَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرٌ<sup>(1)</sup>

بيت من البسيط [في الدنيا متعلق بعذاب، وقيل: بنحسب]<sup>(2)</sup> / لا 1/200  
بالحين لعدم الفائدة [فيه]<sup>(3)</sup>، لا بعذبته<sup>(4)</sup> لعمله في الظرف، أي: لا تعذبهم في  
الآخرة بعد الدنيا، وسقر اسم لجهنم. (وشد ترك التكرار في قوله:

لَا هُمْ إِلَّا الْحَارِثُ بْنُ حَبْلَةٍ      رَأَى عَلَى أَيُّوْمٍ قَتْلَهُ  
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ      وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَا فَعْلَهُ<sup>(5)</sup>

أبيات أربعة من مشطور الرجز لابن العفيف العبدلي<sup>(6)</sup>، لاهم أصله:  
اللهم<sup>(7)</sup>، ولا عهد له حال من المستكن [في خبر كان، أعنى الظرف، أو هو خبر  
كان والظرف حال لا خبر لـ لا ومتعلق بعهد]<sup>(8)</sup>؛ لأن الحرف الناسخ لا يتقدم  
عليه خبره ولا معمول ما بعده، قيل: يحتمل أن يكون لا فعله مستقبلاً معنى، أي:  
وأي أمر سيء لا يفعله بعد صدور تلك الأفعال القبيحة منه، فلا يكون ترك  
التكرار شاذاً<sup>(9)</sup>، وأجيب بأن ذلك لا يصح؛ لأن المراد تقبيح الأفعال الماضية<sup>(10)</sup>،

(1) البيت لمؤمل بن أميل منسوب له في شرح أبيات المغني 4/ 391، الخزانة 8/ 332.

والشاهد فيه: عدم تكرار لا في الماضي القسم.

(2) في س' في متعلقة بعذابهم أو بنحسب لأنه بمعنى كاف أو يكف.

(3) ساقط من س'.

(4) انظر النصف من الكلام 2/ 48.

(5) الرجز لعفيف العبدلي أو عبد المسيح بن عسلة في شرح شواهد المغني 2/ 624، وله أو لابن العفيف في

شرح أبيات المغني 4/ 395، وبلا نسبة في الجني الداني 297، شرح المفصل لابن بعش 1/ 109، الأسالي  
الشجرية 2/ 94.

(6) في س' بإضافة: أو عبد المسيح بن عسلة.

(7) في س' بإضافة: والظرف خبر كان.

(8) في س' في الظرف أو بالعكس ولا يصح أن يكون خبراً لـ لا ولا متعلق بالعهد.

(9) قاله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 2/ 48.

(10) المصدر السابق والقرول للشمني.

ورد بأن تقييح الأفعال المستقبلية إذا انضم [إليها]<sup>(1)</sup> ثم المراد<sup>(2)</sup>، وقد يقال: إنما لا يصح ذلك لما فيه من صرف الماضي عن معناه الحقيقي بلا قرينة، (زنى) بتخفيف النون كذا رواه يعقوب) يعني: ابن السكيت صرح به الجوهري<sup>(3)</sup>، (وأصله: زنا بالهمز بمعنى ضيق) فترك الهمزة للضرورة، وبه صرح ابن السكيت في الإصلا<sup>(4)</sup>، [قيل]<sup>(5)</sup>: لم أقف على أنَّ زنا بالهمز وتخفيف النون بمعنى ضيق، ولم أر فيه بهذا المعنى إلا تشديد النون<sup>(6)</sup>، (وروي بتشديدها، والأصل زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأتاب على عن الباء) ولعل هذا كلام آخر إشارة إلى أنَّ زنى في البيت بمعنى فعل الفاحشة المعروفة، وأن ألفه منقلبة عن الياء وليس بمتفرع على تشديد النون حتى يقال: لا حاجة إلى الحذف والإنابة؛ لأن التزنية بمعنى التضييق تتعدى بعلی، قال في القاموس: وزنى عليه تزنية ضيقه فهي لغة في الهمز<sup>(7)</sup>، ومن غفل عن ذلك حمله على سهو المصنف<sup>(8)</sup>، (وقال أبو خراش) بكسر المعجمة، خويلد بن مرة (الهللي وهو يطوف بالبيت) وعن مجاهد كان أهل الجاهلية يطفون بالبيت وهو يقولون:

(إِنْ تُغْفِرِ اللَّهُمَّ تُغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا<sup>(9)</sup>)

(1) في نس إلى تقييح الأفعال الماضية.

(2) قائله ابن الوحي في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 224 - أ.

(3) قال الجوهري: قال ابن السكيت: إنما ترك همزه ضرورة الصحاح (ز. ن. أ) 96/1.

(4) والقول في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 224 - أ.

(5) في نس ومن لم يقف عليه قال.

(6) قائله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 224 - ب.

(7) الذي وجدته في القاموس المحيط: وزنا عليه تزنية ضيق 29/1.

(8) قائله ابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 225 - أ.

(9) الرجز لأمية بن أبي الصلت في شرح أبيات المغني 397/4، لسان العرب (ل. م. م) 131/8، ولأبي

خراسة في الأزهية 158، شرح شواهد المغني 625/2، المقاصد النحوية 216/4، وبلا نسبة في الجنس

الداني 298، الأمالي الشجرية 144/1. والشاهد فيه: أن مجيء لا هنا غير مكررة شاذ أيضاً.

[رجز]<sup>(1)</sup> عزاء التوربشتي في شرح المصاييح لأمية بن أبي الصلت  
النفسي<sup>(2)</sup>، وكان النبي عليه الصلاة والسلام يعجبه شعره فيلفظ به على إرادة  
الدعاء؛ فلهذا استشهد به ابن عباس رضي الله عنه على معنى اللطم في قوله  
تعالى: ﴿إِلَّا اللَّطْمُ﴾<sup>(3)</sup> على أنه من قول النبي عليه الصلاة والسلام، ألجم الكثير،  
والإلجام النزول، والمعنى: وأي عبد لك لم يلم بالمعاصي؟، قيل: ولو جعل الفعل  
مستقبلاً بمعنى: وأي عبد لم يلم؟ لا يمكن [وفيه أن]<sup>(4)</sup> المضارع المنفي بـ لم ماضٍ  
معنى:

(و)أما قوله [سبحانه]<sup>(5)</sup> وتعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(6)</sup> فإن لا فيه  
مكررة في المعنى؛ لأن المعنى فلا فك رقة ولا أطعم مسكيناً؛ لأن ذلك تفسير  
للعقبة جعله الزمخشري تفسيراً لاقتحام العقبة، وحذفه المصنف إما لظهوره؛ لأن  
العقبة عين لا تفسر بالفعل؛ ولهذا قال الرازي: ولا بد من تقدير محذوف؛ لأن  
العقبة لا تكون فك رقة<sup>(7)</sup>، وإما تعريضاً له بأنه يجوز أن ذلك تفسيراً للعقبة / 200 ب  
يجعل العين فعلاً وبالعكس على الادعاء<sup>(8)</sup>، وبه قضى القاضي، وقال: استعارها  
لما فسرهما من الفك والإطعام لما فيهما من مجاهدة النفس<sup>(9)</sup> لكن الأول أنسب  
لقوله: (قاله الزمخشري) واعترض عليه أبوحيان بأنه لا يتم إلا على قراءة فك  
فعلاً ماضياً<sup>(10)</sup>، وأجيب بأنه يتم على قراءته اسماً أيضاً؛ لأنه جعل ذلك تفسيراً

(1) في نُسُيت من الرجز.

(2) انظر عزوه في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 225 - أ، ب.

(3) النجم: 32.

(4) في نُسُ وفي بحث لأن.

(5) والقول للدمايني انظر قوله في المصنف من الكلام 48/ 2.

(6) إضافة من المنفي.

(7) البلد: 11.

(8) انظر التفسير الكبير 27/ 14.

(9) انظر الكشف 4/ 595 - 596.

(10) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 3/ 535.

البحر المحيط 8/ 476.



لافتحام العقبة [في 'وما أدراك ما العقبة']<sup>(1)</sup> لا لساقتحم العقبة<sup>(2)</sup>، [وفي]<sup>(3)</sup> كل منهما ذهول عن قوله: هي متكررة في المعنى، (وقال الزجاج: إنما جاز لأن (ثم كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) <sup>(4)</sup> معطوف عليه وداخل في النفي، فكأنه قيل: فلا اقتحم ولا آمن<sup>(5)</sup>. انتهى. ولو صح لجاز لا أكل زيد وشرب) هذا إنما يرد على الزجاج؛ لأنه جعل عطف فعل على فعل منفي بدلاً في حكم تكرار لا معنى، ولا يرد على الزجاجشأنه فإنه جعل نفي الفعل بدلاً وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار لا، ومن قال: إن المصنف قصد مناقشتها جميعاً فقد وهم<sup>(6)</sup>، وقال الفارسي: معنى 'فلا اقتحم العقبة' لم يقتحمها، وإذا كانت لا بمعنى 'لم' كان التكرار غير واجب<sup>(7)</sup>، (وقال بعضهم: لا دعائية، [دعا]<sup>(8)</sup> عليه أن لا يفعل خيراً) قيل: هذا وجه لا غبار عليه، والأولى تقديمه على غيره من الأقوال<sup>(9)</sup>، وفيه أن الدعاء بالقتل والهلاك وإن ورد في القرآن على أسلوب كلام العرب مثل: ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾<sup>(10)</sup>، لكن الدعاء بترك الأعمال الحسنة غير مناسب؛ ولهذا لم يلتفت إليه كبار المفسرين<sup>(11)</sup>، ومن قال: إنه على تقدير قوة هذا الوجه لا يلزم تقديمه؛ لأن الأولى تأخير الوجه القوي لئلا يقع الاستدراك بذكر الضعيف بعده<sup>(12)</sup>، فقد غفل عن قوله: (وقال آخر) وهو القفال: (تخصيض والأصل: فالأقتحم، ثم حذفت الهمزة<sup>(13)</sup>)، وهو

(1) ساقط من نس.

(2) المتصف من الكلام 48/2.

(3) في نس وأنت خبير.

(4) البلد: 17.

(5) انظر معاني القرآن وأعرابه 329/5.

(6) قاله الدماميني انظر قوله في المتصف من الكلام 48/2.

(7) انظر الحجة 4/125.

(8) في المعنى دعاء.

(9) قاله الدماميني انظر قوله في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 226-ب.

(10) عيسى: 17.

(11) في نس بإضافة: وفسروا الآية بما يتلغ به الإشكال.

(12) انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 226-أ، ب.

(13) انظر قول القفال في اللباب في علوم الكتاب 347/20.

ضعيف) إذ لم يعهد حذف همزة ألا التحضيضية، على أن الحذف مع القرينة خلاف الأصل فكيف مع عدمها؟.

(وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال، نحو: زيد لا شاعر ولا كاتب، وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً) مثال لتكرار لا الداخلة على الحال [قدمه على مثله]<sup>(1)</sup>، (ونحو: ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ﴾<sup>(2)</sup>) صفة بقرة، وأجاز أبو البقاء كونه خبراً [لنهي محذوفاً]<sup>(3)</sup>، (﴿وَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ وَلَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾<sup>(4)</sup>) حكي أن أعرباً دخل على أبي حنيفة رحمه الله فقال: بواو أم بواوين؟ فقال: بواوين، فقال الأعرابي بارك الله فيك كما بارك في لا ولا.

(وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها نحو: ﴿لَا يُجِبُ اللَّهُ الْجَهَنَّمِ بِالسَّوَةِ﴾<sup>(7)</sup>، ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>(8)</sup>، وإذا لم يجب أن تكرر في لا نؤكد أن تفعل لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فإن لا يجب في المضارع أحق.

ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين) من معظم المتأخرين منهم الزغشري وهو ظاهر قول سيبويه كما في الجنى الداني<sup>(9)</sup>، (وخالفهم ابن

(1) في س' ووجه تقديمه على مثله الصفة ظاهر.

(2) البقرة: 68.

(3) في س' لبدا أي: هي لا فارض.

قال أبو البقاء: وإن شئت جعلته خبر مبتدأ، أي: لا هي فارض البيان في إعراب القرآن 1/ 70.

(4) الواقعة: 43 - 44.

(5) الواقعة: 34 - 35.

(6) النور: 35.

(7) النساء: 148.

(8) الأنعام: 90.

(9) الجنى الداني 296.

مالك) تبعاً للأخفش والمبرد وذهب إلى أن ذلك غير لازم بل قد/ يكون<sup>(1)</sup> 1/201  
للحال<sup>(2)</sup>، (لصحة قولك: جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة  
الحالية لا تُصَدَّرُ بدليل استقبال) كَالسَّيْنِ وَلَكِنْ، وعلوه بتنافي الحال والاستقبال،  
وفيه بحث يعرفه من عرف الحال، وأما حل كلام الأكثرين على ما إذا لم تقم قرينة  
الحال وهي قائمة هنا فحمل على خلاف ما يظهر من [قول سيبويه وأتباعه:  
أن]<sup>(3)</sup> لا النافية تخلص المضارع للاستقبال من أن هذا المعنى ثابت لها كُصُوفُ فلا  
يفارقها.

(تنبيه - من أقسام لا النافية: المعارضة بين الخافض والمخفض نحو:  
'جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء') قال الرضي: إذا دخل الجار على لا التبرئة  
منع من بناء المنفي لتعذر تقدير من بعدها؛ إذ لا يجوز بلا من زاد، ولأن عمل لا  
إنما كان لمشابهتها إن، وبتوسطها يطل الشبه وربما فتح نظراً إلى لفظ لا كما بني  
مع لا الزائدة كذلك لكنه قليل<sup>(4)</sup>، (وعن الكوفيين أنها اسم) بمعنى غير مع أحد  
ثلاثة شروط: أحدها: أن تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالحرف أو بالإضافة،  
نحو: هو ابن لا شيء، أو انتصب نحو: إنك لا شيئاً، أو ارتفع نحو: أنت لا شيء،  
وترك تكرير لا فيه لكثرة استعمالها مع شيء، والثاني: أن ينجر ما بعد لا بالباء  
قبلها، ولا ينجر إذا لم يكن لفظ شيء إلا بها، ولم تكرر لا فيه لبعدها عن أصلها،  
والثالث: أن يعطف ما بعد لا على المجرور بغير، نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(5)</sup>، ولا  
هذه كالمكررة؛ لأن غير بمعناها ذكره الرضي<sup>(6)</sup>، (وأن الجار دخل عليها نفسها،

(1) في س: بإضافة: المنفي بها.

(2) قال ابن قاسم: وذهب الأخفش والمبرد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم بل قد يكون المنفي بها  
للحال الجنى الداني 296، وانظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 4 - 5.

(3) في س: قولهم.

(4) انظر شرح الكافية 2/ 215.

(5) الفاتحة: 7.

(6) في س: بإضافة: تأمل.

وانظر شرح الكافية 2/ 222 - 223.

وإن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً) [نقل التفثازاني<sup>(1)</sup>] عن  
 السخاوي أنه اسم بمعنى 'غير' [فقال<sup>(2)</sup>]: غايته أنه جعل إعرابه فيما بعده لكونه  
 على صورة الحرف<sup>(3)</sup>، ([ويسمونها<sup>(4)</sup>] زائدة) من جهة اللفظ لوصول عمل ما  
 قبلها إلى ما بعدها، وأما جهة المعنى فليس بزائدة؛ لأنها تفيد النفي كما في الجنى  
 الداني<sup>(5)</sup>، (كما يسمون 'كان' في نحو: زيد كان فاضل زائدة) قيل: لكن بينهما فرق  
 فإن 'كان' يختل أصل المعنى بحذفها بخلاف 'لا' وفيه بحث، (وإن كانت مفيدة لمعنى  
 وهو المضى والانقطاع) هذا مذهب سيويه<sup>(6)</sup> فتسميتها زائدة على سبيل التشبيه  
 بالزائدة في كون عملها لقواً، وإلا فالزائدة عندهم لا تفيد إلا محض التأكيد؛  
 ولهذا قيل في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾<sup>(7)</sup>: إنها زائدة غير مفيدة  
 للمضى، وإلا فآين المعجزة؟<sup>(8)</sup> (فعلهم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين  
 شيئين متطابقين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة 'لا' في نحو:  
 'غضبت من لا شيء') فإن حذف 'لا' فيه يؤدي إلى فوت معنى النفي، بخلاف حذف  
 'من' في: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾<sup>(9)</sup>، (وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما  
 في مسألة 'كان' [يعني<sup>(10)</sup>]: أنهم إذا سمو 'كان' زائدة مع أنه يفوت بفواته معنى  
 فلا بُدَّ في تسمية 'لا زائدة' أيضاً مع بقاء معناها، (وكذلك 'لا المقترنة' بالعاطف في  
 نحو: 'ما جاءني زيد ولا عمرو' ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه/  
 إذا قيل: 'ما جاءني زيد وعمرو' احتمال أن المراد نفي كل منهما على كل حال،

(1) في نس قال التفثازاني نقلاً.

(2) ساقط من نس.

(3) قال التفثازاني: أسم بمعنى 'غير' على ما صرح به السخاوي حاشية السعد على الكشف 14.

(4) في المعنى ويسمونها.

(5) الجنى الداني 300.

(6) انظر الكتاب 2/ 153.

(7) مريم: 29.

(8) انظر المنصف من الكلام 2/ 49.

(9) فاطر: 3.

(10) في من يريد.

وأن يراد نفى اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ لا صار الكلام نصاً في المعنى الأول، نعم هي في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْواتُ﴾<sup>(1)</sup> مجرد التوكيد لأن الاستواء يقتضي شيئين (وكذا نفيه فلا يتصور في الواحد)<sup>(2)</sup>. تنبه - اعتراض لا مبتدأ [خبره دليل]<sup>(3)</sup> (بين الجار والمجرور في نحو: غَضِبْتُ من لا شيء، وبين الناصب والمنصوب: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾)<sup>(4)</sup>، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿لَا تَفْعَلُوهُ﴾<sup>(5)</sup>، وتقدم معمول ما بعدها عليها) عطف على المبتدأ (في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾<sup>(6)</sup> الآية) [فيوم]<sup>(7)</sup> ظرف لينفع (دليل)<sup>(8)</sup> على أنها ليس لها الصدر، بخلاف ما فإنها [تُشَبَّهُ بـ] الاستفهامية في دخولها<sup>(9)</sup> على القيلين، وأما لا وإن دخلت عليهما لكنها لتصرفها في الفعل أشبهت كن (اللهم إلا أن تقع في جواب القسم؛ فإن الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر؛ ولهذا قال سيويه في قوله:

أَكَيْتُ حَبَّ الْجِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمُهُ .....<sup>(10)</sup>

(1) فاطر: 22.

(2) في المضي وكلما إذا قيل: لا يستوي زيد ولا عمرو.

(3) ساقط من س.

(4) البقرة: 150.

(5) الأنفال: 73.

(6) الأنعام: 158.

(7) في س فإن يوم.

(8) في س بإضافة: خبر المبتدأ.

(9) في س تشبه الاستفهام لدخولها.

(10) صدر بيت من البسيط عجزه:

وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِيهِ الْقَرْيَةُ السُّوسُ

وهو للمتلهم منسوب له في الكتاب 38/1، الجنى الداني 473، شرح التصريح 467/1، شرح شواهد

المعنى 294/1، المقاصد النحوية 448/2، الحزاة 351/6. والشاهد فيه: حذف لا والتقدير: لا أطعمه.

تقدم في بحث إذا: (إن التقدير: على حب العراق؛ فحلف الخافض  
ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه<sup>(1)</sup> ولم يجعله من باب زيدا ضربته؛ لأن التقدير  
لا اطعمه، [وعنده أن]<sup>(2)</sup> الجملة جواب لأكيت فإن معناه: حلفت، وقيل: لها  
الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً والصواب الأول.

الثاني من أوجه لا: أن تكون موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول  
على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه غاطباً، نحو: ﴿لَا  
تُخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾<sup>(3)</sup>، أو غائباً، نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ  
أَوْلِيَاءَ﴾<sup>(4)</sup>، أو متكلماً نحو: لا أرينك هاهنا [كانه]<sup>(5)</sup> اختار هنا مسلك السيراني  
حيث عطف بأو بعد سواء، وقيل: عطف بأو بعد همزة التسوية مرتين، وقد قال  
في فصل أم: إن الصواب العطف بأم<sup>(6)</sup> فتأمل، (وقوله:

لَا أَغْرِقَنَّ رَبِّيَ حُورًا مَدَامِيعَهَا .....<sup>(7)</sup>

صدر بيت من البسيط للناطقة الذبياني عجزه:

(1) انظر الكتاب 38.

(2) في المغني وهذه.

(3) المنحة: 1.

(4) آل عمران: 28.

(5) في نس لعله.

(6) قاله الدمامي انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 229 - ب.

(7) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه 60، وروايته:

عَلَّانُ ابْنَا زَنَا يَفْجَأُ دُرَّابَ

وله في الكتاب 3/ 511، شرح التصريح 2/ 393، شرح شواهد المغني 2/ 625، المقاصد النحوية  
4/ 441، وبلا نسبة في الأشموني 8/ 4. والشاهد فيه: أن لا نهى التكلم نفسه.

## مُرَدَّاتٍ عَلَى أَغْثَابِ الْخَوَارِ

الربّ القطيع من بقر الوحش<sup>(1)</sup>، وألحور جمع حوراء من ألحور بفتحين وهو شدة بياض العين وسوادها، أو اسوداد [العين]<sup>(2)</sup> كلها كميون الظباء، [والبقر]<sup>(3)</sup> قالوا: ليس في الإنسان حور، وإنما قيل ذلك في النساء على التشبيه، والمدامع مواضع الدمع أريد بها العيون، ومردفات جمع مردقة، أي: متابع بعضها وراء بعض حال من زبرب، وقيل: الأوجه أنه صفة لها؛ لأن زبرباً نكرة<sup>(4)</sup>، والأعقاب جمع عقب، وهو مؤخر الشيء، والأكوار جمع كور بالضم وهو الرحل بأداته.

(وهذا النوع مما أقيم فيها المسبب مقام السبب، والأصل لا تكن هاهنا فارك) يعني: أن المراد نهى المخاطب عن مشاهدته والكون بمحضته وذلك سبب رؤيته إياه، فكان ذكر المسبب دليلاً على السبب ذكره الزخشي<sup>(5)</sup> في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾<sup>(6)</sup>، (ومثله في الأمر ﴿وَلْيَجِدُوا/ فَيَكُنْ﴾<sup>(7)</sup>، أي: وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه المقصود [لذاته]<sup>(8)</sup>، وأما الإغلاظ فلا يقصد لذاته، [بل ليجدوه]<sup>(9)</sup> لأنه ليس من الأخلاق الحسنة فلا يكون مأموراً به إلا لعارض

(1) في س: بإضافة: شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي.

(2) في س: المقلة.

(3) ساقط من س.

(4) شرح شواهد المعنى 2/ 627.

(5) الكشف: 3/ 138 - 139.

(6) طه: 16.

(7) التوبة: 123.

(8) في المعنى بالذات.

(9) إضافة من المعنى.

كإرهاب العدو، كما في قوله تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(1)</sup>،  
 قال الزمخشري: واستعمل الغلظة والخشونة فيما مجاهدتهما به من القتال  
 والمجاجة<sup>(2)</sup>، وبه ظهر أن الأنسب: وأما الغلظة فلم تقصد لذاتها، (وعكسه) أي:  
 عكس هذا النوع ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾<sup>(3)</sup> فإنه مما أقيم فيه السبب مقام  
 المسبب، أي: لا تفتنوا بفتنة الشيطان [فإن فتنته]<sup>(4)</sup> لهم سبب لافتنانهم؛ فالنهي  
 في الحقيقة لبني آدم بأن لا يكون هذا الفعل منهم، وقد دل عليه بالنهي عن سبيه  
 الخاص للمبالغة في المقصود.

(واختلف في لا من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَأُتَصِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا  
 بَيْنَكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(5)</sup> على قولين:

أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا) أي: مما أقيم فيه السبب مقام  
 السبب مثل لا أريتك هاهنا، (والأصل: لا تعرضوا للفتنة فتصيكم، ثم عدل  
 عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض  
 وأسند هذا المسبب) أي: أسند الإصابة بعد التحويل (إلى فاعله) قبل التحويل  
 وهو الفتنة، (وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين) لأنه لما كان المعنى لا  
 تعرضوا فتصيكم كان مفعول الإصابة هو فاعل التعرض، وإنما عبر عنه بالذين  
 ظلموا إظهاراً للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة، (وتوكيد  
 الفعل بالنون واضح لاقتراحه بحرف الطلب مثل: ﴿وَلَا تُحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا﴾<sup>(6)</sup>،  
 ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول، أي: واتقوا فتنة  
 مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قوله:

<sup>(1)</sup> التحريم: 9.

<sup>(2)</sup> الكشاف 4/ 427.

<sup>(3)</sup> الأعراف: 27.

<sup>(4)</sup> في س وذلك أن فتن الشيطان.

<sup>(5)</sup> الأنفال: 25.

<sup>(6)</sup> إبراهيم: 42.



بيت إن قلنا بالشرط، وإلا فنصف بيت لأحد الرجاز، وقيل: للعجاج<sup>(2)</sup>، والمذق مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء، لكن أريد به المذوق مبالغة، والمقصود وصفهم بالبخل وعدم إكرام الضيف، و[جملة]<sup>(3)</sup> هل رأيت صفة لمذق بتقدير القول، أي: بمذق مقول فيه [عند رؤيته]<sup>(4)</sup> ذلك، هذا هو المشهور بين العوام، [وقدر الثعلبي]<sup>(5)</sup> بمذق مشابه لونه لون الذئب؛ لأن اللبن إذا خلط بالماء ضرب إلى الغبرة<sup>(6)</sup>.

(الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين: أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً مثله في قوله:

فَلَا الْجَارَةُ الدُّبِّيَا لَهَا ثُلْحِيَّتُهَا .....<sup>(7)</sup>

(1) سبق تحريجه.

والشاهد فيه: أن جملة هل رأيت مقول لقول محذوف صفة لمذق لأن شرط الجملة التي تقع صفة أن تكون خبرية. (2) في نس بإضافة: وقيله:

مَا زِلْتُ أَسْتَسِي يَنْتَهُمْ وَأَخْطِطُ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَأَخْطَطُ

الاختباط وطء الأرض بشدة، وجن الظلام اشتد سواده بحيث يبين كل شيء أي يستره. وانظر المقاصد النحوية 61/4.

(3) ساقط من نس.

(4) ساقط من نس.

(5) في نس وقال الثعلبي التقدير.

(6) انظر قول الثعلبي في شرح شواهد المغني 228/2.

- والثعلبي هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النسابوري، المعروف بالثعلبي أو الثعالبي، وهو لقب لا نسب، روى عن أبي محمد المخلدي وغيره، من تصانيفه: الكشف والبيان في تفسير القرآن، عرائس المجالس، (ت427).

(7) البيت للنمر بن تولب وروايته في نس والمغني بها بدل لما منسوب له في شرح شواهد المغني 628/2، المقاصد 342/4، شرح أبيات المغني 7/5، وبلا نسبة في الدر المصون 411/3.

والشاهد فيه: أن لا النافية شبهت بـلا الناهية فأكد الفعل بعدها وهو ثُلْحِيَّتُهَا.

صدر بيت من الطويل للنمر بن تولب عجزه:

وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوِّلُ

وأول القصيدة:

فَوَحْشٌ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَأْسَلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا شِرَاءٌ وَيَذْبُلُ

جمرة بجيم وزاي [محبوبته]<sup>(1)</sup>، ومأسل كـمفسل رملة، وشراء؟ كـحذام مروع، ويذبل جبل، [والجاراة]<sup>(2)</sup> مبتداً، [والدنيا صفة، ولها حال، أي: للجمرة]<sup>(3)</sup>، وتُلجئها خبر المبتداً، أي: لا تلومن إيلنا لأنها تصيب من لبنها، وفاعل أناخ ضمير الضيف، أي: برك/ راحلته، ومحول اسم مفعول من التحويل، 202/ب وعنهما يتعلق به، [أي من جمرة]<sup>(4)</sup>.

(بل هو في الآية أسهل لعدم الفصل) قال الحلبي<sup>(5)</sup>: إذا جاز أن يؤكد المنفي بـلا مع فصل فلأن يؤكد غير مفصول أولى، إلا أن الجمهور يحملون ذلك على الضرورة<sup>(6)</sup>، (وهو) أي: دخول النون (فيهما) أي: فيما [فصل]<sup>(7)</sup>، وفيما لم بفصل (سماعي) ولا حاجة إلى الحمل على الضرورة، وفيه رد [على الحلبي]<sup>(8)</sup>، (والذي جوزه تشبيه لا النافية بـلا الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين) كما في الوجه الأول [وذلك لأن]<sup>(9)</sup> النفي

(1) في نس زوجة الشاعر.

(2) في نس فلا الجارة أي: جارتنا.

(3) في نس والدنيا صفة، وضمير بها للجمرة.

(4) في نس وضميرها للجمرة.

(5) في نس بإضافة: تبعاً لشيخه.

(6) الدر المنصور 411/3.

(7) في نس بينه وبين لا.

(8) في نس على أبي حيان وتليذه.

(9) في نس ووجهه أن.

يرجع إلى القيد فإذا نفى قيد الخصوص تحقق العموم، (كما ذكره الزغشري<sup>(1)</sup>)  
[يعني: كون الإصابة عامة وإلا فلم يذكر الزغشري<sup>(2)</sup>] كون لا نصيب صفة  
لفتنة، ولا نافية<sup>(3)</sup> لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف  
تكون مع هذا خاصة بهم؟.

(و) القول (الثاني: أن الفعل جواب [للأمر]<sup>(4)</sup>) نسيه أبوحيان للفراء<sup>(5)</sup>  
(وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً) لأن جواب الشرط  
مرتد فيه فلا يليق به التوكيد، وجوابه أنه لما تضمن معنى النهي ساغ فيه، (ومن  
ذكر هذا الوجه الزغشري) [حيث قال: لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً  
بعد أمر، أو صفة لفتنة على إرادة القول]<sup>(6)</sup>، (وهو فاسد لأن المعنى حيثل:  
فإنكم إن تنقوها لا تصيب [الظالم خاصة]<sup>(7)</sup>) وهو بالعكس أشبه، (وقوله<sup>(8)</sup>: إن  
التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من  
جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في أتتي أكرمك: إن تأتي  
أكرمك) وأجيب بأنه على رأي الكسائي فإنه يقدر ما يناسب الكلام<sup>(9)</sup>، ففي مثل  
لا تدن من الأسد بأكلك يقدر [المثبت]<sup>(10)</sup>، وفيما نحن فيه يقدر [المنفي]<sup>(11)</sup>، أي:  
إن لم تنقوها تصيبكم؛ فالزغشري قدر شرطاً يستقيم به المعنى، لا مضمون الأمر،

(1) انظر الكشف 249/2 - 250.

(2) في س' وفيه أن الزغشري لم يذكر.

(3) في س' بإضافة: وإنما قال لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر أو نهياً بعد أمر أو صفة على إرادة القول  
تأمل.

(4) في المنهي جواب الأمر.

(5) قال أبوحيان: رُزِمَ الفراء أن الجملة جواب الأمر... البحر المحيط 484/4.

(6) ساقط من س'.

(7) وانظر الكشف 249/2.

(8) في المنهي الذين ظلموا منكم خاصة.

(9) في س' بإضافة: أي قول الزغشري.

(10) انظر المنصف من الكلام 50/2.

(11) في س' الإنيات.

(12) في س' النفي.

ولا نقيضه بل ما يتبين به كون المذكور جواباً<sup>(1)</sup>، وأجيب أيضاً بأنه محمول على أن أصل الكلام: واتقوا فتنة لا تصيبيكم فإن أصابتكم لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة بل عمتكم، فأقيم جواب الشرط المقدر في جواب الأمر لتسييه وسمي جواب الأمر لأن المعاملة معه لفظاً<sup>(2)</sup>، (نعم يصح الجواب في قوله تعالى: ﴿ اذْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾<sup>(3)</sup> الآية؛ إذ يصح: إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضاً النهي على حد لا أريئك ههنا)<sup>(4)</sup>؛ فإن قوله تعالى: ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ أصله: لا تخرجوا على طريق عسكر سليمان فإنه سبب [لحطمتكم]<sup>(5)</sup>، والنهي وإن ورد على حطم سليمان لكن نُقي سببه الذي هو الخروج، (وإما الوصف فيأتي مكانه هنا) أي: في لا يحطمنكم (أن تكون الجملة حالاً) فاعل يأتي، (أي: ادخلوها غير محطمين، والتوكيد بالنون على هذا [الوجه]<sup>(6)</sup>) أي: على كون لا تصيبين جواباً للأمر/ (وعلى الوجه الأول) وهو كونه صفة لفظة (سماعي، وعلى النهي 1/203 قياسي).

ولا فرق في اقتضاء لا الطلبيه للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم [في قوله تعالى: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي ﴾<sup>(7)</sup>] <sup>(8)</sup> [أم]<sup>(9)</sup> للتنزيه، نحو: ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(10)</sup> قال الزمخشري: أي: ولا تنسوا أن يتفضل بعضكم على بعض<sup>(11)</sup>، قال أبوحيان: خطاب للزوج والزوجة، وغلب المذكور،

(1) في س' بإضافة: الأمر.

(2) نقله ابن الوحي عن صاحب الكشف انظر مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 236 - أ.

(3) النمل: 18.

(4) في س' بإضافة: أي: على طريق إقامة المسبب مقام السبب.

(5) في س' محطمتكم.

(6) إضافة من المعنى.

(7) المستحثة: أ.

(8) ساقط من س'.

(9) في المعنى أو.

(10) البقرة: 237.

(11) الكشف: 1/258.

والفضل هو فعل ما ليس بواجب من البر فهو من الزوج تكميل المهر ومن  
الزوجة ترك الشرط الذي لها<sup>(1)</sup>، [وكونها]<sup>(2)</sup> للدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا  
تُؤَاخِذْنَا﴾<sup>(3)</sup>، وقول الشاعر:

يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَذْفُونَنِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَائِنَا<sup>(4)</sup>

بيت من الطويل لمالك بن الرئب المازني بُعِدَ بضم العين ضد قرب  
[وبفتحها]<sup>(5)</sup> بمعنى هلك وقوله: مكان البعد يلائم الأول، ورواية لا تبعد بالفتح  
تلائم الثاني، والاستفهام في أين للإنكار، ولذلك وقعت إلا بعده، ومكانياً  
مضاف إلى ياء المتكلم خبر للمبتدأ وهو مكان البعد.  
(وقول الآخر:

فَلَا تُشَلِّلْ يَدَ فَتَكْتَبِعْمَرُو فَإِنَّكَ لَنْ تَذَلَّ وَلَنْ تُضَامَا<sup>(6)</sup>

بيت من الوافر، الشلل فساد اليد يقال: شل يشل كعلم يعلم، وألقتك  
أن يأتي الرجل صاحبه وهو [غافل]<sup>(7)</sup> فيقتله، وتضام مجهول، [من الضيم وهو  
الظلم والخطاب في فإنك لليد والمراد صاحبها وفيه التفات]<sup>(8)</sup>.

(1) في نس وبين كونها.

(2) انظر البحر المحيط 236/2.

(3) البقرة: 286.

(4) البيت لمالك بن الرئب منسوب له في شرح شواهد الغني 630/2 شرح أبيات الغني 14/5، معجم  
الشعراء 314، الخزانة 338/2، اللسان (ب. ع. د) 453/1.

والشاهد فيه: أن لا من قوله لا تبعد للدعاء.

- ومالك هو: أبو عقبة مالك بن الرئب بن حوط بن قرط بن جسل بن ربيعة المازني التميمي كان ظريفاً  
أديباً فاتكاً (ت نحو 60 هـ). انظر الشعر والشعراء 247، معجم الشعراء 313، سبط اللالكى 418/1 -  
419، الأعلام 261/5.

(5) في نس وبالفصح.

(6) البيت لرجل من بكر بن وائل منسوب له في شرح شواهد الغني 633/2، شرح أبيات الغني 15/5.

والشاهد فيه: أن لا فيه للدعاء.

(7) ساقط من نص.

(8) في نس والظيم الظلم، وقوله: فإنك خطاب لليد والمراد صاحبها وفيه التفات.

(ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاحُصِمُ<sup>(1)</sup>)

بيت من الطويل، قيل: للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية، وبعده:

بَصِيرَ بِمَا فِي الطَّبْلِ بِالثَّقْلِ عَالِمٌ جَرُوزٌ لِمَا التَفَتَ عَلَيْهِ اللَّهَازِمُ

الطلب السلة، وجروز كصبور، معناه أكل لما بين يديه، واللهازم جمع لزمة، وهي الشدة، ودمشق بفتح الدال وقد يكسر قصبه الشام<sup>(2)</sup>، والجراضم بضم الجيم، (أي: العظيم البطن) أي: الأكل أراداه معاوية؛ لأنه كثير الأكل جداً، (وكونها)<sup>(3)</sup> للالتماس كقولك لتظيرك غير مستعمل عليه) احترز عن نهى صَدَرَ عَنْ يَدَيْهِ العلو، (لا تفعل كذا وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: لا تُطعني) فإن المراد: إن لم تطعني اضربك ضرباً شديداً ونحوه<sup>(4)</sup>.

(وليس أصل لا التي يحزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف) فانفتحت (خلفاً لبعضهم، ولا هي) لا (النافية والجزم بلام أمر مقدرة) قبلها وحذفت كراهة اجتماع [اللامين]<sup>(5)</sup> في اللفظ، (خلفاً للسهلي<sup>(6)</sup>).

<sup>(1)</sup> البيت للفرزدق وروايته في المثنى فلما بدل بها، وهو منسوب له في الأذعية 150 وليس في ديوانه، وللوليد بن عقبة في شرح التصريح 394/2، وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المثنى 633/2، شرح أبيات المثنى 17/5، المقاصد النحوية 420/4، وبلا نية في أوضح المسالك 123/3، شرح التسهيل لابن مالك 63/4.

والشاهد فيه: أن لا يحتمل النهي والدعاء.

- والوليد هو: أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي القرشي، من شعراء قریش وأجوادهم، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه (ت 61 هـ).

انظر الشعر والشعراء 203 - 204، الإصابة 3/ 841 - 843، الخزانة 2/ 247، الأعلام 8/ 122.

<sup>(2)</sup> انظر معجم البلدان 2/ 463 - 470.

<sup>(3)</sup> في نس وبين كونها.

<sup>(4)</sup> في نس بإضافة: من التهديدات.

<sup>(5)</sup> في نس لامين.

<sup>(6)</sup> قال ابن قاسم: رزعم السهلي أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ الجنى الداني 300.

والثالث) [من أن وجه لا<sup>(1)</sup>]: (لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تُبَيِّنَ﴾<sup>(2)</sup>، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَتَّبِعَ﴾<sup>(3)</sup> ويوضحه الآية الأخرى ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾<sup>(4)</sup> هذا قول الكسائي، والفراء، والزجاج<sup>(5)</sup>، والأكثرين، وقال بعضهم: إنها غير زائدة<sup>(6)</sup> وصححه الإمام لأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله تعالى لغو لا فائدة فيها مشكل، فأول على أن ما استفهامية للإنكار ومعناه: أي شيء منعك/ عن ترك السجود؟، وعلى أنه ذكر<sup>203/ب</sup> المنع وأريد الداعي فكانه قيل: ما دعاك إلى أن لا تسجد<sup>(7)</sup>؟، ومنه ﴿لَعَلَّكَ تَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(8)</sup>، أي: ليعلموا ويؤيده قراءة ﴿ليعلم﴾<sup>(9)</sup>، ونقل الإمام عن الواحدي: أن أكثر المفسرين على أن لا هنا صلة، وقال أبو مسلم الأصفهاني وجماعة: إنها غير زائدة، والمعنى لثلا يعلم أهل [الكتاب]<sup>(10)</sup> عجز المؤمنين، وقوله:

وَيَلْحِثْنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لَا أُحْبِئَ وَلَهْوٍ دَاعٍ ذَائِبٌ غَائِلٌ<sup>(11)</sup>

(1) ساقط من نس.

(2) طه: 92.

(3) الأعراف: 12.

(4) ص: 75.

(5) قال ابن عادل: "وكون لا في الآية زائدة هو مذهب الكسائي، والفراء، والزجاج الباب في علوم الكتاب

30/9، وانظر معاني القرآن للفراء 1/374.

(6) قال ابن عادل: "وزعم جماعة أن لا في هذه الآية الكريمة غير زائدة الباب في علوم الكتاب 30/9.

(7) انظر التفسير الكبير 27/14.

(8) الحديد: 29.

(9) قال ابن عادل: "ويدل على زيادتها قراءة عبد الله بن عباس، وعكرمة، والحدري، وعبد الله بن سلمة

يعلم بإسقاطها الباب في علوم الكتاب 509/18.

(10) ساقط من نس.

وانظر التفسير الكبير 29/215 - 216.

(11) البيت للأحوص منسوب له في الأزعية 156، شرح شواهد المخني 2/634، شرح إبيات المخني 5/18،

وبلا نسبة في الجني الثاني 302.

والشاهد فيه: أن لا زائدة.

بيت من الطويل للأحوص، تلحيتي على الغيبة أو الخطاب [من لحينه إذا  
لته<sup>(1)</sup>]، وأللهو اللعب، وأن مخففة<sup>(2)</sup> أو مصدرية مع صلتها بدل اشتمال من  
اللهو، وألدائب من دأب في عمله إذا جد وتعب، والمعنى: إني أحبه<sup>(3)</sup>، أو إرادة  
إن [لا]<sup>(4)</sup> أحبه، فلا غير زائدة.  
(وقوله):

أبى جوده لأ البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمتع الجود فأتله<sup>(5)</sup>

بيت من الطويل نعم فاعل استعجلت [به]<sup>(6)</sup>، ومن فتى حال من نعم،  
أو صفة، والجود فاعل يمتع، ومفعوله فأتله، أي سائله، ويروى نائلة بالنون.  
(وذلك في رواية من نصب البخل) على أنه مفعول أبى؛ (فأما من  
خفف فلا حيثل اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ) ولم تُزد الهمزة بعد الألف  
كما في قوله في نعت النبي عليه الصلاة والسلام:

ما قال لأ قط إلا في شهوده لولا التشهد لم نسمع له لاء<sup>(7)</sup>

(1) في س من اللحن وهو اللوم.

(2) في س بإضافة: اسمها محذوف.

(3) ساقط من نط.

(4) في س بإضافة: وعلى هذا.

(5) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش 323/2، كتاب الشعر 117، الحجة 121/1، الجنى الداني

302، الخصائص 418/1، شرح شواهد المغني 634/2، شرح أبيات المغني 20/5، لسان العرب (ن.ع).

(م) 629/8. والشاهد فيه: أن لا زائدة.

(8) ساقط من س.

(7) بيت من البسيط بلا نسبة في شرح أبيات المغني 23/5.



للضرورة وكأنه قيل: أبى جود ذلك الممدوح أن يتكلم بكلمة البخل التي هي لا، والإضافة لأدنى ملابس، ولما خفي فائدة الإضافة بينها بقوله: (وشرح هذا المعنى أن كلمة لا تكون للبخل، وتكون للكرم) فبالإضافة يتعين المراد، (و ذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل: أعطني، أو هل تعطيني؟ كانت للبخل، [وإن] <sup>(1)</sup> وقعت بعد قوله: أتمنني عطاءك؟، أو [تحممني] <sup>(2)</sup> نوالك؟ كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجعل اسماً مفعولاً لأبى، (والبخل بدلاً منها قاله الزجاج <sup>(3)</sup>)، وقال آخر: لا مفعول به، والبخل مفعول لأجله، أي: كراهية البخل مثل: «يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا» <sup>(4)</sup>، وقال أبو علي في الحجة: قال أبو الحسن: فسرته العرب: أبى جوده البخل، وجعلوا لا حشواً <sup>(5)</sup>. انتهى). قيل: إذا صرحت العرب بهذا التفسير طاح القول بأنها نافية على تحريج غيره <sup>(6)</sup>، وفيه أنه يحتمل أن يكون هذا التفسير لبعضهم فلا يقدح أن يفسره الآخر على كونها نافية مع أن الأصل عدم الزيادة.

(وكما اختلف في لا في هذا البيت) مقولاً فيها (أنافية أم زائدة؟، كذلك اختلف فيها) <sup>(7)</sup> تأكيد لـ كما وهو في محل نصب على أنه صفة مصدر محذوف لأختلف الثانية، أي: اختلف في لا واقعة (في مواضع من التنزيل) اختلافاً مثل الاختلاف في لا واقعة في هذا البيت، [وجعل] <sup>(8)</sup> الجملة الاستفهامية حالاً من لا بتقدير القول أولى من جعلها بدل اشتغال منها بتقدير مضاف [ورابط] <sup>(9)</sup>، أي:

(1) في المعنى فإن.

(2) في المعنى التحممي.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 323.

(4) النساء: 176.

(5) الحجة: 1/ 121.

(6) قاله اللدمايني انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 240- ب، 241- أ.

(7) في نس بإضافة: كذلك.

(8) في نس وأصل.

(9) ساقط من نس.

اختلف في جواب/ لا أنافية أم زائدة<sup>(1)</sup>؟ (أحدهما: قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمٍ﴾<sup>(2)</sup> ف قيل: هي نافية، واختلف في منفيها على قولين: أحدهما: أنه شيء تقدم، وهو ما حكى عنهم كثيراً من إنكار البعث، ف قيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم) واستشكل بأن إعادة حرف النفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾<sup>(3)</sup> تقدح في فصاحة الكلام؛ (قالوا: وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة؛ ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في [سورة]<sup>(4)</sup> أخرى، نحو: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾<sup>(5)</sup> [جوابه]<sup>(6)</sup> ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾<sup>(7)</sup>.

والثاني: أن منفيها أقسم، وذلك على أن يكون إخباراً [لا إنشاء] لأن الإنشاء لا يمكن أن يكون محلاً للنفي<sup>(8)</sup> [وفيه أن]<sup>(9)</sup> إنشاء القسم يتضمن الإخبار عن تعظيم المقسم، فليكن النفي هنا راجعاً إلى المخبر الضمني على سبيل الكناية كما قيل في<sup>(10)</sup> ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(11)</sup>: إن التكذيب راجع إلى قولهم: تشهد باعتبار تضمنه خبراً كاذباً، (واختاره الزمخشري قال)<sup>(12)</sup>: إدخال لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم وفائدتها توكيد القسم، وقالوا: إنها صلة مثلها في ﴿لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(13)</sup>، والوجه أن

(1) في س: بإضافة: والرباط محذوف أي: أنافية هي كما قيل.

(2) القيامة: 1.

(3) القيامة: 2.

(4) إضافة من المعنى.

(5) الحجر: 6.

(6) في المعنى وجوابه.

(7) القلم: 2.

(8) ما بين المعقوفين ذكر في س: متاخراً بعد قول المؤلف خبراً كاذباً.

(9) في س: لأن.

(10) في س: فهو نفي لذلك الخبر الضمني على سبيل الكناية ونظيره قوله تعالى.

(11) المنافقون: 1.

(12) في س: بإضافة: فإنه.

(13) الحديد: 29.

يقال: هي للنفي<sup>(1)</sup>، (والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل: ﴿ فَلَا أَنْتُمْ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾<sup>(2)</sup>، فكانه قيل: إن إعظامه بالإقسام كلا إعظام، أي: أنه يستحق إعظاماً فوق ذلك<sup>(3)</sup>) قال الحلبي: حاصل كلامه يرجع إلى أن لا نافية، وأن النفي متسلط على فعل القسم بالمعنى الذي شرحه، وليس فيه منع لفظاً ولا معنى<sup>(4)</sup>، (وقيل: [هي] زائدة<sup>(5)</sup>).

واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى، ومثله ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(6)</sup>، وقوله:

فَلَا وَآيِكَ آتِيَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ إِلَيَّ أَنْزِرُ<sup>(7)</sup>

بيت [مدرج]<sup>(8)</sup> من المقارب لامرئ القيس، وقيل: لربيعه بن جشم<sup>(9)</sup>

وبعده:

نَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ وَأَشْيَاعُهَا وَكِنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعاً صُبْرُ<sup>(10)</sup>

(1) في نسخة: قال.

(2) الواقعة: 75 - 76.

(3) انظر الكشف 4/ 505 - 506.

(4) الدر المنون 6/ 425.

(5) ساقط من ظ.

(6) النساء: 65.

(7) البيت لامرئ القيس في ديوانه 58، شرح أبيات المغني 5/ 27، المقاصد النحوية 1/ 96، الخزانة 1/ 374، وله أو لربيعه بن جشم في شرح شواهد المغني 2/ 635، الباب في علوم الكتاب 19/ 542.

(8) والشاهد فيه: أن زيادة لا في صدر القسم للتمهيد.

(9) ساقط من نس.

(10) في نسخة: وقيله.

أَخْبَارُ بَنٍ عَمْرٍو خَلَّيْ خَمِيرُ وَيَعْدُو عَلَى النَّزْرِ نَابِئَانِيرُ  
في نسخة: خَارُ مَرْخَمِ حَارِثُ، وَخَمْرُ كَفْرَحِ الَّذِي خَامَرَهُ الدَّاءُ، وَيَعْدُوا أَي: يَرْجِعُ فَاعِلُهُ مَا بِأَفْرَاقِي: اِتِّصَارُهُ بِأَمْرِ لَيْسَ بِرَشِيدٍ فَكَانَ يَعْدُو عَلَيْهِ فِيهِلَكَ.

ولا وأبيك أي: وحق أبيك، والعامري سلامة بن عبد الله<sup>(1)</sup>، وتميم بدل من القوم، أو عطف بيان<sup>(2)</sup>، وَصَبَّرَ بضمّين جمع صابر، والباء فيه مقابل الفاء في آخر، وفيه إجازة من عيوب القوافي وهي مخالفة حركات الحرف الذي يلي حرف الروي كما في القاموس<sup>(3)</sup>.

(ورد بقوله تعالى: ﴿لَا أُنْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾<sup>(4)</sup> الآيات، فإن جوابه مثبت وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾<sup>(5)</sup>، ومثله: ﴿فَلَا أُنْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾<sup>(6)</sup> الآية) فإن جوابه مثبت وهو ﴿إِنَّهُ لَقَرَّآنٌ كَرِيمٌ﴾<sup>(7)</sup>، والثاني: أنها زیدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لَيْلًا يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾<sup>(8)</sup>، ورد بأنها لا تزداد لذلك صدرأ بل حشواً، كما أن زيادة ما، وكان كذلك، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّمْ يَأْمُرْنَا لَنَكُونُنَّ أَهْلًا لَّعْنَةُ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(9)</sup>، ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(10)</sup>، ونحو: زیدت كان فاضل<sup>(12)</sup> (ولما كانت لا شبيهة بما في النفي / وكان في الدخول على الاسم 204/ب كان قياسها عليهما أولى من قياسهما على الباء حيث زیدت صدرأ في تحسبك درهم<sup>(13)</sup>، يعني: صحة الاستغناء عنه، وإلا فالزيادة تفيد التأكيد والتقوية، أو تحسين اللفظ وتزيينه، (وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول

(1) في نس بإضافة: وفيه إدراج.

قال البغدادي: والعامري هو من بني عمرو بن عامر من الأزدي، واسمه سلامة بن عبد الله، وقيل: هو لقبها

واسمها فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر بن عوف بن عنزة شرح أبيات المغني 27/5 - 28.

(2) في نس بإضافة: وكندة حولي الواو للحال أي: أفر وحالي كذا.

(3) القاموس المحيط: (ج. ا. ز) 191/2.

(4) البلد: 1.

(5) البلد: 4.

(6) الواقعة: 75.

(7) الواقعة: 77.

(8) الحديد: 28.

(9) إضافة من المغني.

(10) آل عمران: 159.

(11) النساء: 78.

(12) ما بين المعرفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: تحسبك درهم.

(13) في نس فإن كلاً منهما لا يزداد صدرأ فقيست عليها لا حيث كانت شبيهة بما في النفي، وكان في الدخول

على الجملة الاسمى؛ فسقط ما قيل: ليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزداد شيء منها

صدرأ أولى من جوازها بالقياس على الباء حيث زیدت في الصدر في مثل: تحسبك درهم.

بزيادتها في نحو: ﴿ فَلَا أَسْمِعُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾<sup>(1)</sup>، ﴿ فَلَا أَسْمِعُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾، لوقوعها بين الفاء معطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي عن الرد بأنها لا تزداد لذلك صدرأ بل حشواً (بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة) لاتصال بعضه ببعض فيكون أو هذه السورة بمنزلة الوسط<sup>(2)</sup>، قال الزغشري: الرد صحيح؛ لأنها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام ولكن الجواب غير سديد، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مبدا قصيدته، [وقال الإمام كون]<sup>(3)</sup> القرآن كالسورة الواحدة في عدم التناقض، فاما أن يقرن بكل آية ما قرن [بأخرى]<sup>(4)</sup> فغير جائز؛ لأنه يقتضي انقلاب كل إثبات نفيًا وبالعكس<sup>(5)</sup>.

(الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ الْأَشْرَافُ بِوَشَيْئًا ﴾<sup>(6)</sup>، فقيل: إن لا نافية، وقيل ناهية، وقيل زائدة، والجميع محتمل. وحاصل القول في الآية أن ما خيرية بمعنى الذي منصوبة بأتل، وحرم ربكم صلة، وعليكم متعلق بحرم هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم، والجملة محكية بأتل؛ لأنه بمعنى أقول<sup>(7)</sup> [فإن]<sup>(8)</sup> الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم والقول على الحكاية، ولا يقع بعد غيرهما إلا عند يونس<sup>(9)</sup>، [وقيل كان ينبغي للمصنف أن يتعرض لهذا]<sup>(10)</sup>، وليس بشيء لأنه في صدر بيان ما أجازة الزجاج<sup>(11)</sup>، وأجاز الحلبي كون ما مصدرية، [على أن

(1) المعارف: 40.

(2) انظر الحجة: 77/4.

(3) في نس وأجيب أيضاً بأن. وانظر الكشاف 505/4 - 506.

وانظر الكشاف 505/4 - 506.

(4) في نس بالأخرى.

(5) انظر التفسير الكبير.

(6) الأنعام: 151.

(7) انظر معاني القرآن وإعرابه 303/2.

(8) في نس لأن.

(9) انظر مذهب يونس في مواهب الأريب ج/2 الملحة 245 - ب.

(10) قاله ابن الوحي انظر المصدر السابق.

(11) ساقط من نس.

المصدر بمعنى المفعول؛ لأن نفس التحريم لا يتلى، أي: أتلى محرم ريبكم<sup>(1)</sup>،  
 (ويجوز أن [يتعلق]<sup>(2)</sup> عليكم بأتل) سواء جعلت ما استفهامية أو خبرية،  
 واختصاصه بما أجازته الزجاج غير ظاهر، (ومن رجح إعمال أول المتنازعين -  
 وهم الكوفيون<sup>(3)</sup>) - رجحه على تعلقه بنحرم<sup>(4)</sup>، وفي أن وما بعدها أوجه:  
 أحدها: أن [يكون]<sup>(5)</sup> في موضع نصب بدلاً من ما قيل: فيه رد على  
 أبي حيان حيث قال: أن في موضع نصب؛ لأن الموضع لهما لا لأن وحدها<sup>(6)</sup>،  
 (وذلك على أنها موصولة لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام<sup>(7)</sup>)  
 إرد عليه قوله تعالى: ﴿لَيَوْمِ الْفَصْلِ﴾<sup>(8)</sup> فإنه بدل من ﴿لَا يَوْمَ أَجَلْتِ﴾<sup>(9)</sup>  
 بإعادة العامل<sup>(10)</sup>؛ فإن قيل: بأن همزة هنا مقدرة<sup>(11)</sup>: اليوم الفصل؟ يقال:  
 فليكن هناك كذلك، وجوز أبو البقاء كونها بدلاً من العائد المحذوف<sup>(12)</sup> ولم  
 يتعرض له المصنف؛ لأن الجمع بين [الحذف]<sup>(13)</sup> والإطناب غير مناسب [على أن

(1) في س: أي: أتلى تحريم ريبكم، ونفس التحريم لا يتلى وإنما مصدره واقع موقع المفعول به، أي: أتلى محرم،  
 ولا يخفى أنه تكلف ولهذا لم يذكره المصنف.

وانظر الدر المصون 213/3.

(2) في المعنى يعلق.

(3) قال الحلبي: وأما عليكم ففيه وجهان: أحدهما: أنه متعلق بنحرم وهو اختيار البصريين، والثاني أنه متعلق  
 بأتل وهو اختيار الكوفيين الدر المصون 213/3.

(4) في س: بإضافة: وهو مختار البصريين.

(5) في المعنى يكونا.

(6) انظر المصنف من الكلام 51/2.

(7) في س: بإضافة: فإن البدل من الأسماء الاستفهامية يصدر بالهمزة فيقال: كم مالك أثلاثون أم أربعون؟،  
 لكن.

(8) المرسلات: 13.

(9) المرسلات: 12.

(10) في س: بإضافة: قاله الشهاب.

(11) في س: بإضافة: أي.

(12) انظر البيان في إعراب القرآن: 426/1.

(13) ساقط من س.

حذف المبدل منه قليل<sup>(1)</sup>، وقيل: لأنه يؤدي إلى خلو الصلة في حق المقصود بالحكم وهو البدل/ من عائد إلى الموصول<sup>(2)</sup>.  
1/205

(الثاني أن يكونا في موضع رفع خبراً لغوً محذوفاً<sup>(3)</sup> أجازهما بعض المعربين، وعليهما فلا زائدة قاله ابن الشجري<sup>(4)</sup>، والصواب أنها نافية على الأول) إذ لا داعي للعدول عن أصلها؛ لجواز أن يقال: إن عدم الإشراك متلوً عليكم لما مر أنه يجوز تعلق عليكم بأنل، ومن غفل عنه قال: جعل لا نافية في هذا الوجه فاسداً لاقتضائه أن عدم الإشراك محرم<sup>(5)</sup>، (زائدة)<sup>(6)</sup> على الثاني) لفساد المعنى بناءً على أن هذا المحذوف عائد إلى المحرم؛ لأنه المذكور، وأما إذا كان عائداً إلى المتلو المفهوم من أنل فيجوز أن تكون نافية أيضاً.

(والثالث: أن يكون الأصل: أيّن لكم ذلك لثلاث تشرکوا، وذلك لأنهم إذا حرم عليهم رؤسائهم ما أحله الله سبحانه وتعالى لهم فاطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلة.

والرابع: أن الأصل: أوصيكم بأن لا تشرکوا، بدليل أن ﴿وَيَأْتُوا الدِّينَ إِخْسَانًا﴾<sup>(7)</sup> معناه وأوصيكم بالوالدين وأن في آخر الآية ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾. وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة) وهى آيّن، وأوصيكم، (وحرف الجر) وهو اللام والباء.

(والخامس: أن التقدير أنل عليكم أن لا تشرکوا، فحذف) أنل (مدلولاً عليه بما تقدم) من قوله تعالى: ﴿أَنْتَ لَ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (أجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج<sup>(8)</sup>).

(1) في سُنْ وحذف المبدل منه وإن وقع فهو قليل.

(2) المنصف من الكلام 51/2.

(3) في سُنْ بإضافة: عائد إلى ما حرم.

(4) انظر الأمالي الشجرية 48/1.

(5) قاله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 52/2.

(6) في المعنى وزائدة.

(7) الأنعام: 151.

(8) انظر معاني القرآن وإعرابه 303/2 - 304.

والسادس: أن الكلام تم عند حرم ريكس، ثم ابتدئ: عليكم أن لا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وأن لا تقتلوا، ولا تقربوا، فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى: الزموا) قال الحلبي: هذا - وإن ذكره جماعة كما نقله ابن الأنباري - ضعيف لتفكيك التركيب عن ظاهره، ولأنه لا يتبادر إلى الذهن<sup>(1)</sup>.

(وأن في الأوجه الستة مصدرية، ولا في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية. والسابع: أن أن مفسرة بمعنى أي<sup>(2)</sup>، ولا ناهية، فالفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم: لا تشركوا به شيئاً، وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وهذان الوجهان اختارهما ابن الشجري<sup>(3)</sup>، والسابع غتار الفراء<sup>(4)</sup>، [والزغشري<sup>(5)</sup>]، ويقويه عطف الأوامر عليه، لكن يُشكّلُ عطف أن هذا صراطي مستقيماً على قراءة الفتح على لا تشركوا فإنه إنما يستقيم إذا جعلت أن ناصبة، وكذا عطف الأوامر على النواهي فإنها لا تصلح بياناً لتلاوة المحرمات<sup>(6)</sup>، وأجاب [الزغشري<sup>(7)</sup>] عن الإشكال الأول بجعل أن هذا صراطي علة للإتباع بتقدير اللام، وعن الثاني بأن التحريم راجع إلى أضداد الأوامر بأن يقصد بها لوازمها التي هي النهي عن الأضداد وهي الإساءة إلى الوالدين، وبخس الكيل والميزان، وترك العدل، ونكث العهد<sup>(8)</sup>.

(الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(9)</sup> فيمن فتح الهمزة) وهم نافع وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي<sup>(10)</sup>،

(1) الدر المنثور 3/ 215.

(2) في نس بإضافة: لوجود شرطه.

(3) انظر الأمالي 48/ 1 - 49.

(4) قال الفراء: وألجزم في هذه الآية أحب إلي معاني القرآن 364/ 1.

(5) ساقط من نس.

(6) في نس بإضافة: واختاره الزغشري أيضاً.

(7) ساقط من نس.

(8) انظر الكشف 2/ 134 - 135.

(9) الأنعام: 109.

(10) قال الفارسي: وفرا نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وأحب ابن عامر أنها بالفتح الحجة

198/ 2، وانظر النشر في القرآت المشر 2/ 196.



(فقال قوم منهم الخليل والفارسي: لا زائدة<sup>(1)</sup>) قيل: فيه رد على أبي حيان حيث قال: والقاتل بزيادة لا هو الكسائي والفراء<sup>(2)</sup> ورد بأنه لم يعرف مرتبة أبي حيان/ 205/ب فإين المصنف من أن يرد عليه<sup>(3)</sup>، وفيه أنه كم رد عليه في هذا الكتاب! (والأ للكان عذراً للكفار) في اقتراح الآيات؛ لأن معناه أنها إذا جاءت آمنوا، وذلك يوجب جميء الآيات المقترحة والمقصود دفع حجتهم في طلب الآيات قاله الإمام<sup>(4)</sup> (ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر<sup>(5)</sup>) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو<sup>(6)</sup> (فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحاس: حذف المعطوف، أي: [وانتم تؤمنون]<sup>(7)</sup>) كذا عزاه السفاقي له<sup>(8)</sup>، قيل: فيه تسامح فإن الحلبي قال: قال أبو جعفر: وقيل: في الكلام حذف والمعنى: وما يشرككم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، وحذف هذا لعلم السامع<sup>(9)</sup>، (وقال الخليل في قول له آخر: إن معنى لعل مثل أئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً<sup>(10)</sup>)، ورجحه الزجاج وقال: إنهم أجمعوا عليه<sup>(11)</sup> [ينبغي]<sup>(12)</sup> أن يراد به إجماع [النحاة المتأخرين]<sup>(13)</sup> عن زمن الخليل وأن يثبت رجوعه عن قوله على أن المفعول من كلام الإمام أنه ليس للخليل قول سوى كون أن بمعنى لعل، فالمصنف مطالب

(1) انظر المصدر السابق واللباب في علوم الكتاب 370/8.

(2) المصنف من الكلام 52/2.

(3) في 'س' بإضافة: وهو مقتبس من أنواره.

(4) التفسير الكبير 144/13.

(5) انظر قول الزجاج في اللباب في علوم الكتاب 371/8.

(6) انظر المصدر السابق.

(7) في المعنى وأنهم يؤمنون.

(8) انظر إعراب القرآن لابن النحاس 27/2.

(9) الدر المنصور 156/3.

(10) في 'س' بإضافة: هذا ما وعدة في بحث أن المفتوحة.

(11) وانظر قول الخليل في اللباب في علوم الكتاب 369/8.

(12) انظر معاني القرآن 283/2.

(13) في 'س' يقتضي.

(14) في 'س' المتأخرون من النحاة.

بتصحيح النقل، (ورده الفارسي فقال: التوقع الذي في كعل ينافية الحكم بعدم إيمانهم، يعنى في قراءة الكسر<sup>(1)</sup>) [إذ لا]<sup>(2)</sup> يتصور فيها معنى التوقع فيجب أن يرذ حتى يتوافق القراءتان معنى كما يجب رد كون لا زائدة في قراءة الفتح لذلك، ولهذا قال: (وهذا) أي: رد الفارسي (نظير ما رجع به الزجاج كون لا غير زائدة وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أن يشعركم، ويُدريكم بمعنى).

وكثيراً ما تأتي كعل بعد فعل الدارية نحو: ﴿ وَمَا يُذْرِكْ لَعْلَهُ يَزْكَى ﴾<sup>(3)</sup> وإن في مصحف أبي ﴿ وَمَا أَذْرَاكُمْ لَعْلَهَا ﴾، وقال قوم: أن مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم ويش من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي انكم معدورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء من أنهم لا يؤمنون حيثذ ونظيره ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ آيَةٍ ﴾<sup>(4)</sup>، وقيل التقدير مع كون أن للتأكيد والكلام فيمن يش من إيمانهم والآية عذر للمؤمنين: (لأنهم واللام متعلقة بمحذوف، أي: لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها) بقرينة قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾<sup>(5)</sup>، فإن معناه حسبها ولم يرسلها فيكون وما يشعركم اعتراضاً، ونظيره: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾<sup>(6)</sup> وجه الشبه أن الامتناع عن إرسال [الرسل]<sup>(7)</sup> بالمعجزات وقع بسبب تكذيب الأولين بها كذا امتناع إنزال الآيات [وقع]<sup>(8)</sup> بسبب أنهم لا يؤمنون بها، ولهذا لم تات الآيات التي اقترحوها، (واختاره الفارسي<sup>(9)</sup>).

(1) انظر الحجة 2/ 198 - 199، والتعليق على كتاب سيبويه 236/2.

(2) في س ولا.

(3) عبس: 3.

(4) يونس: 96، 97.

(5) الأنعام: 109.

(6) الإسراء: 59.

(7) في س الأنبياء.

(8) ساقط من س.

(9) انظر التعليق 2/ 235، والمنصف من الكلام 2/ 52.

واعلم أن مفعول 'يشعركم' الثاني على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى كمل' محذوف، أي: إيمانهم، وعلى بقية الأقوال أن وصلتها.

الموضع الرابع: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فقيل:

لا زائدة [قائله أبو عبيد]<sup>(2)</sup> [فاستعير الحرام للممتنع / وأريد بالقرية أهلها 1/206

مجازاً]<sup>(3)</sup>، (والمعنى ممتنع على أهل قرية قد دنا إهلاكهم) لكفرهم (أنهم لا

يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة وعلى هذا) أي: على كون لا زائدة<sup>(4)</sup>

(فـ'حرام' خبر مقدم وجوباً، لأن الخبر عنه أن وصلتها) ولا يجوز جعل لا نافية

لفساد المعنى؛ إذ يصير التقدير: انتفاء رجوعهم ممتنع؛ فيؤدي إلى معنى الإثبات،

(ومثله ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾)<sup>(5)</sup> وجوز أبو البقاء [كون أنا خبر لـ'نفي'

محذوفاً]<sup>(6)</sup>، (لا مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوز أبو البقاء)<sup>(7)</sup>

قال: والجيد أن يكون أنهم فاعلاً سد مسد الخبر<sup>(8)</sup>، وتبعه البيضاوي<sup>(9)</sup>؛ (لأنه)

أي: (لفظ 'حرام' ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام) قد

يقال: إنه [اختار]<sup>(10)</sup> مذهب الأخفش فإنه لا يشترط ذلك<sup>(11)</sup>، (وقيل: لا نافية،

والإعراب إما على ما تقدم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة،

(1) الأنبياء: 95.

(2) مابن المقوفين ذكر في س' متاخراً بعد قول المصنف: إلى قيام الساعة.

وانظر المصنف من الكلام 52/2.

(3) ساقط من س'.

(4) في س' بإضافة: واستعارة الحرام للممتنع.

(5) يس: 41.

(6) في س' أن يكون أنا خبر محذوف أي: هي أنا.

وانظر التبيان في إعراب القرآن 297/2.

(7) في س' بإضافة: حيث.

(8) التبيان في إعراب القرآن 166/2.

(9) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 432/2.

(10) في س' ذهب.

(11) قال ابن عادل: وهنا لم يعتمد المبتدأ على شيء من ذلك اللهم إلا أن ينحو نحو الأخفش فإنه يشترط ذلك

في الظاهر الباب في علوم الكتاب 596/13.

وأما على أن حرام مبتدأ حذف خبره، أي: قبول أعمالهم، وابتدئ بالنكرة لتقيدها بالمعمول) وهو من المخصصات، (وأما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: والعمل الصالح حرام عليه) ولما فسر أهلكتنا بقدرنا لم يرد عليه أن امتناع عمل الهالك معلوم فهو إخبار بما علم مثل السماء فوقنا، وقيل: المراد امتناع دخولهم الجنة، ركنى عنه بامتناع العمل الصالح<sup>(1)</sup>، (وعلى الوجهين فإنهم لا يرجعون تعليل على إضمار اللام، والمعنى): أنهم (لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾)<sup>(2)</sup> ويؤيدها تمام الكلام قبل مجيء أن في قراءة بعضهم بالكسر) على الاستئناف، وحينئذ لابد من تقدير مبتدأ يتم به الكلام أي: ذلك العمل الصالح حرام.

(الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُتَّخَذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾)<sup>(3)</sup> فرئى في السبع برفع يأمركم ونصبه، فمن رفعه) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي<sup>(4)</sup> (قطعه عما قبله) على الاستئناف، ويحتمل الحال، (وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم) وهو ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(5)</sup> (﴿وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ﴾) لأن أن الناصبة لا تدخل على كن كما تدخل على لا؛ فأما قوله تعالى: ﴿أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾<sup>(6)</sup> فإن مخففة لا ناصبة (ولا على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه) وهم ابن عامر وعاصم وحمة<sup>(7)</sup> (فهو معطوف على يؤتية كما أن يقول كذلك ولا على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفسي السابق) سيما مع

(1) أمالي ابن الحاجب 1/ 146.

(2) الأنبياء: 94.

(3) آل عمران: 79، 80.

(4) قال ابن الجزري: «قرأ ابن عامر وعاصم وحمة وخلف ويعقوب بنصب الراء، وقرأ الباقون بالرفع» النشر في القراءات العشر 181/2.

(5) انظر اللباب في علوم الكتاب 353/5.

(6) القيامة: 3.

(7) انظر النشر في القراءات العشر 181/2.

طول العهد وتحلل الفصل، (وقيل: على يقول) قاله الطبري، قال ابن عطية: وهذا خطأ لا يلتزم به المعنى<sup>(1)</sup>، هذا [مسلم إذا قدرت]<sup>(2)</sup> أن قبل لا، وأما إذا قدرت بعدها [فلا]<sup>(3)</sup>، قال التفتازاني: / والمعنى ما صح وما استقام لبشر أن يؤتبه الله 206/ب الكتاب ثم يترتب عليه أن يقول للناس كونوا عباداً لي، ولا أن يأمره بالتحاذ الملائكة والنبين أرباباً<sup>(4)</sup>، (ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في لا وجهين: أحدهما: الزيادة، فالمعنى ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً. (والثاني: أن تكون غير زائدة ووجهه [بأنه]<sup>(5)</sup> عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزيز وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك رباً؟ قيل [لهم]<sup>(6)</sup>: ما كان لبشر أن يستنبهه الله ثم يأمر الناس بعبادته [وينهاكم]<sup>(7)</sup> عن عبادة الملائكة والأنبياء<sup>(8)</sup> هذا ملخص كلامه) قال التفتازاني: عطف هذا التقى على ثم يقول قصداً إلى ترتب هذا المجموع على الإنباء بمعنى: ما كان لبشر أن يؤتى النبوة، ثم يترتب على ذلك أمره بعبادة نفسه، ونهيه عن عبادة الملائكة والنبين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة<sup>(9)</sup> وعدم الأمر وإن كان أعم من النهي لكن فسره به لكونه أمراً

(1) قال ابن عطية: وقال الطبري: قوله: ولا يأمركم بالنصب معطوف على قوله: ثم يقول، قال الفقيه أبو محمد: وهذا خطأ لا يلتزم به المعنى المحرر الوجيز 463/1.

(2) في س مبني على أن يقدر.

(3) في س فليس بخطأ.

(4) في س بإضافة: وليس المعنى ما كان لبشر إتياء الكتاب إياه ولا قوله كونوا عباداً لي ولا أمره بالالتحاذ. وانظر حاشية السعد على الكشاف اللوحة 125/ب.

(5) في المغني بأن النبي.

(6) إضافة من المغني.

(7) في المغني وينهاهم.

(8) انظر الكشاف 334/1.

(9) حاشية السعد على الكشاف اللوحة 125/ب.

بالمقصود، وأدخل في الاستبعاد، وأوفق بالواقع، وإليه أشار بقوله: (وإنما فسر لا يأمركم بـ ينهى لأنها) أثبت ضمير النهي باعتبار الخبر، (حالته عليه الصلاة والسلام وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول) يعني النهي (وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً) أي: جامعاً بين أمر الناس بعبادة نفسه ونهيهم عن عبادة الملائكة والأنبياء وهو باطل؛ (لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟، والخطاب في ولا يأمركم على القراءتين التفتات) <sup>(1)</sup> على [قول] <sup>(2)</sup> السكاكي: إن الالتفات يتحقق بتعبير واحد <sup>(3)</sup> لا على المشهور، فسقط ما قيل: هذا توهم ناشئ من تقدم ذكر الناس وليس كذلك بل ابتداء خطاب لا التفتات فيه <sup>(4)</sup>.

(تنبيه - [قراءة] <sup>(5)</sup> جماعة) منهم ابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو العالية <sup>(6)</sup> (وَأَتْلَوْا بُنْتَةً لِّتُصَيِّنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) <sup>(7)</sup>، [خرجها] <sup>(8)</sup> أبو الفتح على حذف ألف لا تخفيفاً كما قالوا: أم والله <sup>(9)</sup> والأصل: أما والله، (ولم يجمع) أي: أبو الفتح (بين القراءتين) قراءة لا تصيبين بـ لا، وقراءة لتصيبين باللام (بأن تقدر لا في قراءة الجماعة) يعني: القراء السبعة لا الجماعة المذكورة في صدر التنبيه فاللام فيها للبعد التقديري لا الذكري، (زائدة؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

(1) في س: بإضافة: كذا قاله الضعافاني بناءً.

(2) في س: ما قاله.

(3) انظر قول السكاكي في المطول 286.

(4) الدر المنصور 151 / 2.

(5) في المغني قرأ.

(6) قال ابن عادل: وهي قراءة أمير المؤمنين وابن مسعود وزيد بن ثابت والباقر والريعي بن انس وابي العالية

(7) وابن جاز اللباب في علوم الكتاب 493 / 9.

(8) الأنفال: 25.

(9) في س: بإضافة: ولم يذكر هذا عند ذكر الآية فيما سبق لأنه بحث عن زيادة لا وعدها.

(10) في المغني وخرجها.

(11) انظر الكشف 249 / 2.

## [مبحث: لات]

(لات: اختلف فيها في أمرين:

أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها كلمة واحدة فعل ماضٍ، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص، من قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَهْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾<sup>(1)</sup> فإنه يقال: لات يَلِتُ، كما يقال: أَلَتْ يَأَلْتُ، بالهمزة من باب ضرب، ونُصِرَ / (وقد قرئ بهما) فالثانية لغة الحجاز قرأ بها أبو عمرو، والأولى لغة غطفان وأسد، قرأ بها غيره، وقيل: من وَلَّتْ يَلِثُ، كَوَعَدَ يَعِدُ وكلها لغات في نقصه حقه ذكره الحلبي<sup>(2)</sup>، (ثم استعملت للنفي كما أن قُلْ كذلك قاله أبو ذر الحشني<sup>(3)</sup>) مصعب بن محمد من عظماء لحاة الأندلس<sup>(4)</sup>، والحشني بالضم نسبة إلى خشين قرية بإفريقية من بلاد المغرب<sup>(5)</sup>، (والثاني: أن أصلها لَيْسَ بكسر الياء، فقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء) كما أبدلت في الناس والأكياس قال<sup>(6)</sup>:

يَأْقَاطِلُ اللَّيْةَ يَنْسِي السُّعْلَاتِ عَمَرُو بْنُ يَرْثُوعٍ شِرَارُ الثَّانِ

(1) الحجرات: 14.

(2) انظر الدر المصون 172/6.

(3) قال أبوحيان: اختلف النحويون في ماهية لات فذهب بعضهم إلى أنها فعل ماضٍ بمعنى نقص نفي بها كما نفي بكس ذكره الحشني في شرحه لكتاب سيبويه الارتشاف 111/2.

(4) انظر مرآة الجنان 4/4، كهنية الوعاة 287/2 - 288، الخزائن 77/6، الأعلام 249/7.

(5) قال الجزري: الحشني بضم الحاء وفتح الشين وفي آخرها نون هذه النسبة إلى قبيلة وقرية، أما القيلة: فهي من قضاة...، وأما القرية فمنها محمد بن عبد السلام الحشني ينسب إلى موضع بإفريقية اللباب في تهذيب الأنساب 312/1.

(6) في نس بإضافة: الراجز.

## لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَافٍ (1)

[وقال ابن أبي الربيع أصلها: ليس فأبدلت سينها تاء ثم قلبت ياءها ألفاً كراهية أن تلبس بحرف التثني قاله ابن قاسم<sup>(2)</sup>، ويقويه قول سيبويه: إن اسمها مضمر فيها، ولا يضر إلا في الأفعال<sup>(3)</sup>.

(والمذهب الثاني أنها كلمتان، لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت وزيت) قيل: معناه أن كلاً من ثم ورب صالح لأن يراد به اللفظ فيكون مذكراً، وأن يراد به اللفظة فتكون مؤنثاً؛ فدخلت التاء للتنصيص على أن المراد الثاني<sup>(4)</sup>، وجوز الرضي كون التاء لمبالغة النفي كما في علامة<sup>(5)</sup>، (ولمّا وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور<sup>(6)</sup>.

والثالث: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة [وابن الطراوة]<sup>(7)</sup> [وضعفه الرضي بعدم]<sup>(8)</sup> شهرة تحين في اللغات وإشهار لات<sup>(9)</sup>.

(واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام - وهو مصحف عثمان - غثلطة بـحين في الخط<sup>(10)</sup>) وأنشد على ذلك قول الشاعر:

(1) الرجز لعلاء بن أرقم الشكري منسوب له في اللسان (ن. و. ت) 733/8، وبلا نية في الخصائص 431/1، الإنصاف 119/1، شرح المفصل لابن يعيش 36/10، الدر المصون 522/5. والشاهد فيه:

إبدال السين تاء في الناس والأكياس.

(2) في نس وفي الجنى الداني قال ابن أبي الربيع: لأن أصلها ليس فقلبت ياءها ألفاً وأبدلت سينها تاء كراهية أن تلبس بحرف التثني.

(3) انظر الجنى الداني 485 - 486.

(4) قاله الدمامني انظر قوله في المصنف من الكلام 53/2.

(5) انظر شرح الكافية 259/2.

(6) ملين المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: وإشهار لات.

(7) وانظر قول ابن الطراوة في الجنى الداني 486، والدر 271/1.

(8) في نس قال الرضي: وفيه ضعف لعدم.

(9) شرح الكافية: 261/2.

(10) انظر قول أبي عبيدة في الجنى الداني 486، وشرح الرضي على الكافية 260/2.



وَالْعَاطِفُونَ مُحِبِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانًا<sup>(1)</sup> مِنْ مُطْعِمٍ<sup>(2)</sup>

واجيب بأنه شاذ لا يلتفت إليه، وبأن لا محذوفة، والأصل<sup>(3)</sup>: حين لات حين<sup>(4)</sup>، وهذا ضعيف بما فيه من الإجحاف، (ولا دليل فيه فكس في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس) أي: قياس الخط<sup>(5)</sup>، قال الزغشري: وأما قول أبي عبيد: إن التاء داخلة على حين فلا وجه له<sup>(6)</sup>، وكذا [وقع في كتب]<sup>(7)</sup> المعريين أبو عبيد بغير التاء بخلاف ما في المثل.

(ويشهد للجمهور رأيه يوقف عليها [بالتاء والماء] والأول مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد<sup>(8)</sup>، (وأنها رسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزغشري: وقرئ بالكسر على البناء كجبر<sup>(9)</sup>. انتهى. ولو كان فعلاً

(1) في س ما وهو الصواب.

(2) بيت من الكامل منسوب لأبي وجزة السعدي في الأزهية 264، الدرر 1/ 270، الخزائن 4/ 176، المحرر الوجيز 5/ 492، لسان العرب (ح. ي. ن) 2/ 689، وبلا نسبة في الجني الداني 487، وصف المباني 163، شرح الرضي على الكافية 2/ 260، الدر المصون 5/ 521. والشاهد فيه: أن لا نافية والتاء زائدة على رأي أبو عبيدة.

(3) في س إضافة: العاطفون.

(4) انظر الدر المصون 5/ 522.

(5) مابين المعرفين ذكر في س متقدماً بعد قول المصنف: تختلطة يحين في الخط.

(6) الكشف 3/ 4.

(7) في س حيوة.

(8) في س بالتاء عند البصرة والماء عند الكوفة.

قال السمين الحلبي: وفي الوقف عليها مذهبان المشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة بالتاء المحبورة إتباعاً لمرسوم الخط الشريف والكتابي وحده من السبع بالماء، والأول مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد الدر المصون 5/ 521.

(9) قال الزغشري: وقرئ ولات بكسر التاء على البناء كجبر الكشف 3/ 4.

ماضيًا) كما قاله أبو ذر الحثني (لم يكن للكسر وجه) إذ الماضي [لا يبنى على الكسر]<sup>(1)</sup>.

([الأمر]<sup>(2)</sup> الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً؛ فإن وليها مرفوع فمبتداً حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهو قول الأخفش<sup>(3)</sup> والتقدير عنده/ في الآية: 207 ب لا أرى حين مناص، وعلى قراءة [الرفع] هي<sup>(4)</sup> قراءة أبي [السماك]<sup>(5)</sup> (ولا حين مناص كائن لهم) والجملة حال من فاعل ناد.

(والثاني أنها تعمل عمل إن) [يعني: أنها نافية للجنس]<sup>(6)</sup>، (فتنصب الاسم) وهو حين مناص (وترفع الخبر) وهو لهم مقدراً، (وهذا قول آخر للأخفش<sup>(7)</sup>) [وضعف]<sup>(8)</sup> بأن وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع معينة.

(والثالث: أنها تعمل عمل كيس) لمشابتها لها بكسر التاء، (وهو قول الجمهور) [ومنهم سيويه]<sup>(9)</sup>.

(وعلى كل قول) من القولين الآخرين (فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع) قال الرضي: ولا يمتنع كون

(1) في س لا يكون إلا مبتأ على الفتح.

(2) إضافة من المعنى.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 453، والدر المصون 5/ 523.

(4) ساقط من س.

(5) كذا في المخطوط وفي البحر المحيط أبو السمال.

(6) قال أبو حيان: وقرأ أبو السمال ولات حين بضم التاء ورفع النون البحر المحيط 7/ 383.

(7) في س على أنها لتفي الجنس.

(8) انظر قول الأخفش في البحر المحيط 7/ 383.

(9) في س وضعفه الرضي.

ساقط من س.

وانظر قول سيويه في الدر المصون 5/ 520.

لَا تَهيْ لَا التَّبَرُّة، وَيَقْوِيهِ لَزُومُ تَنْكِيرٍ مَا أَضِيفَ إِلَيْهِ حِينَ، فَلَمَّا انْتَصَبَ حِينَ  
بَعْدَهَا فَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ كَمَا فِي لَا حَوْلَ [وَلَا قُوَّةَ]<sup>(1)</sup>، وَإِذَا ارْتَفَعَ فَالْاسْمُ مَحْذُوفٌ،  
أَي: لَا تَ حِينَ حِينَ مَنَاصٍ كَمَا فِي لَا عَلَيْكَ<sup>(2)</sup>.

(وَاخْتَلَفَ فِي مَعْمُولِهَا فَنَصَّ الْقُرَاءُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي لَفْظَةِ  
الْحِينَ<sup>(3)</sup>) [قِيلَ]<sup>(4)</sup>: هَذَا يَخَالِفُ مَا نَقَلَ الرُّضِّي عَنْهُ أَنَّهَا تَكُونُ مَعَ الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا  
[وَلَوْ أَنَّ تَحْمِلَ ذَلِكَ]<sup>(5)</sup> عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً لِلنَّصْبِ، وَمَا نَقَلَ الرُّضِّي عَلَى  
مَا إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً لِلجَرِّ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ [أَنشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

وَلَتَنْتَذِمُنَّ وَلَأَتْ سَاعَةً مِّنْذِمٍ<sup>(6)</sup>

فَلَمَّا شَاهَدَ الْجَرْ]<sup>(7)</sup>.

(وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ سَيِّبِيهِ، وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْحِينَ  
وَفِيمَا رَادِفِهِ<sup>(8)</sup>، قَالَ الزَّخْمَشَرِيُّ: زِيدَتْ التَّاءُ عَلَى لَا وَخَصَتْ بِنَفْيِ الْأَحْيَانِ<sup>(9)</sup>).

(1) ساقط من نس.

(2) شرح الكافية 2/260.

(3) انظر معاني القرآن 2/397، وشرح الرضي على الكافية 2/259، والخزانة 4/196.

(4) ما بين المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: مع الأوقات كلها ورد بلفظ كذا قيل.

(5) في نس وقد يوفق بحمل ما ذكره المصنف.

وانظر شرح الكافية 2/259.

(6) عجز بيت صدره:

ولتعرفن خلا تقاً مشمولة

وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية 2/259، الخزانة 4/168.

(7) في نس أنشد على ذلك ما أنشده القراء على كونها جارة وهو:

وَلَتَنْتَذِمُنَّ وَلَأَتْ سَاعَةً مِّنْذِمٍ

ذكره الشهاب.

(8) النص في الخزانة 4/169.

(9) انظر الكشف 4/2.

تنبيه - قرئ ( وَلَاتِ حِينَ مَنَاصِرٍ )<sup>(١)</sup> بخفض الحين [قال الحلبي]<sup>(٢)</sup> :  
قراءة عيسى بن عمرو [وهي قراءة مشكلة جداً]<sup>(٣)</sup> ، (فزعم الفراء أن لات  
تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة)<sup>(٤)</sup> وقد يستدل على عدم اختصاصها  
بها بقول المتنبي:

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ حَتَّى لَاتٍ مُصْطَبِرٍ      فَإِلَّا أَنْ أَقَحَمْتُ حَتَّى لَاتٍ مُفْتَحَمٍ<sup>(٥)</sup>

قال الواحدي: التاء زائدة والجربه قليل شاذ<sup>(٦)</sup> ، والمصطبر بمعنى  
الاصطبار، وكذلك المفتحم بمعنى الاقتحام، ويجوز أن يكون بمعنى الوقت ومعنى  
المكان، (كما أنْ مَدَّ وَمَنْدَ كذلك وأنشد:

طَلَبُوا صُلَحَتًا وَلَاتَ أَوَانٍ .....<sup>(٧)</sup>

صدر بيت من الخفيف لأبي زيد المنذر بن حرملة الطائي النصراني

عجزه:

(١) ص: 3.

(٢) ساقط من نس.

(٣) ساقط من نس.

(٤) وانظر الدر المصون 524/5.

(٥) انظر معاني القرآن 397/2.

(٦) بيت من البسيط للمتنبي في ديوانه 26.

(٧) شرح ديوان المتنبي

البيت لأبي زيد الطائي منسوب له في الدرر 1/273، شرح شواهد الغني 2/640، شرح أبيات الغني  
29/5، المقاصد النحوية 2/156، الخزانة 4/183، وبلا نسبة في الحصائص 2/154، الجنى الداني 490،  
وصف المباني 169، المعجم 1/402، لسان العرب (أ. و. ن).

والشاهد فيه: أن الفراء زعم أن لات حرف جر تجر أسماء الزمان خاصة.

- وأبو زيد هو: المنذر بن حرملة الطائي القحطاني النصراني، شاعر نديم معمر، عاش مائة وخمسون سنة،  
أدرك الإسلام ولم يسلم، وهو مخضرم، وألفه الجمحي بالطبقة الخامسة من شعراء الإسلام. انظر الشعر  
والشعراء 203 - 206، طبقات الشعراء 218 - 221، الخزانة 4/192، الأعلام 7/293.

## فَأَجَبْنَا أَنْ لَا تَ حِينَ بَقَاءِ

أن تفسيرية 'والرواية نصب حين على حذف الاسم، أي: فقلنا لهم ليس الحين حين بقاء الصلح، [وفى الكشف]<sup>(1)</sup> أي: ليس الحين حين إبقاء وعجابه، وضع البقاء موضع الإبقاء، وجاز أن يحمل على الظاهر على أنه كناية عن نفي الإبقاء<sup>(2)</sup>.

(وأجيب عن البيت بجوابين:

أحدهما: أنه على إضمار من الاستغراقية) والأصل: ولات من أوان فحذفت من وبقي عملها، (ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:

أَلَا رَجُلٌ جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا .....<sup>(3)</sup>

فيمن رواه بجر رجل) أي: ألا من رجل، ويؤيده ظهورها في قوله:

أَلَا لَمْ يَنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ<sup>(4)</sup> / 1/208

[والثاني]<sup>(5)</sup>: أن الأصل: 'ولات أوان صلح' ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزاع وزناً؛ أو لأنه قدّر بناؤه على

(1) في نس قال صاحب الكشف.

(2) انظر قول صاحب الكشف في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 260 - أ.

(3) صدر بيت من الوافر عجزه:

يَسْدُلْ عَلَى مُمْلَةٍ يَيْتْ

منسوب لعمرو بن قنحاس المرادي في شرح شواهد المغني 1/ 214، وبلا نسبة في الكتاب 2/ 308، الجنى الداني 382، شرح أبيات المغني 34/ 5، الخزانة 4/ 195.

والشاهد فيه: أن قوله 'رجل' مجرور بمن.

(4) سبق تخريجه انظر ص 520 من هذا البحث.

(5) في نس والجواب الثاني.

السكون ثم كُبرَ على أصل التقاء الساكنين كأمس، ونَجِرَ وَتَوَّنَ للضرورة) قال الرضي: أو أن عند السيرافي والمبرد مبيّن لكونه مضافاً في الأصل إلى جملة، والأصل: ولات أو أن طلبوا، ثم حذفت الجملة وبَيَّنَّ أو أن على السكون ثم أُبدِلَ التنوين من المضاف إليه كما في يومئذ، فكسر النون لثلاثة سواكن، أو بني على الكسر لثلاثا يجتمع ساكنان ثم أُتِيَ بتنوين العوض، ولا يُعوَضُ التنوين في المنيئات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة<sup>(1)</sup>، (وقال الزمخشري: للتعويض كيومئذ<sup>(2)</sup>)، ولو كان كما زعم لأعرب؛ لأن العوض [يتنزل]<sup>(3)</sup> منزلة المعوض منه [لكن ليس من كل وجه إلا ترى أنهم صرحوا بعدم بناء كل، وبعض مع التنوين بكون المضاف إليه كالثابت لثبوت بدله واعتراض أيضاً<sup>(4)</sup>] بأن ذلك إنما يلزم لو كان التعويض قبل بنائه وليس كذلك<sup>(5)</sup>، (وعن القراءة بالجواب الأول) فيكون موضع من حين مناص رفعا؛ على أنه اسم لات عند الجمهور، ومبتدأ عند الأخفش، والخبر عذوف على القولين، (وهو واضح، وبالثاني وتوجيهه أن الأصل: حين مناصهم ثم نُزِلَ قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين، لاتحاد المضاف والمضاف إليه) قيل: هذا مستبعد؛ لأنه إذا لم يؤثر في الأقرب فأولى أن لا يؤثر في الأبعد<sup>(6)</sup>، (قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضاً من المضاف إليه) وهو وهم، (ثم بُنِيَ الحين لإضافته إلى غير متمكن<sup>(7)</sup>). انتهى.

والأولى أن يقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإن المناص معرب وإن كان قد قُطِعَ عن الإضافة بالحقيقة) بخلاف قطع حين فإنه مجاز، (لكنه

(1) انظر شرح الكافية 2/ 261 - 262.

(2) انظر الكشف 3/ 4.

(3) في المغني يتزل.

(4) في من وفيه أنه يقتضي بناء كل وبعض مع التنوين، وقد صرحوا بعدمه لكن المضاف إليه كالثابت لثبوت بدله؛ ولهذا قيل: إن العوض لا يتنزل منزلة المعوض من كل وجه وأجيب.

(5) الجيب الشعي انظر النصف من الكلام 2/ 54.

(6) قاله ابن الرومي نقلاً عن صاحب الكشف انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 261 - ب.

(7) في من بإضافة: وهو ضميرهم.

ليس بزمان) [حتى يبنى]<sup>(1)</sup> مثل: قبل وبعد، (فهو ككل وبعض) فإنهما [إذا  
قُطِعَا عن الإضافة لم يُبَيَّنَا]<sup>(2)</sup>، وإن أريد بهما الزمان مثل: كل اليوم وبعض اليوم  
لعدم اختصاصهما بالزمان، وقرا عيسى بن عمرو أيضاً ﴿وَلَا تَحِينَ﴾ بالرفع  
ومناصراً بالفتح، وخرجها اللوامح على التقديم والتأخير، والأصل: ولات مناصراً  
حين كذا، ثم حذِف ما أضيف إليه حين، وبُني على الضم إجراء له مجرى قبل  
وبعد، وقُدِّم فاصلاً بين لات واسمها ذكره الحلبي<sup>(3)</sup>.

(1) في من استدراك عن قطع مناص عن الإضافة، يعني: اسم زمان مقطوعاً عن الإضافة حقيقة فيكون من

الغايات، لكنه لم يبين لعدم اختصاصه بالزمان.

(2) في من قطعاً عن الإضافة ولم يبين.

(3) انظر الدر المصون 524/5.

## [مبحث: لو]

(لو: على خمسة أوجه:

أحدها: لو المستعملة في نحو: لو جاءني [أكرمته] <sup>(1)</sup> وهذه تفيد ثلاثة

أمور:

أحدها: الشرطية، أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده

فأرئت إن فلان تلك) أي: إن الشرطية موضوعة (لعقد السببية والمسببية)

الحاصلتين (في) [الزمن] <sup>(2)</sup> (المستقبل) ويجوز [تعلق] <sup>(3)</sup> في بالسببية والمسببية على

التنازع، ولا يجوز [تعلقها بعقد] <sup>(4)</sup>؛ لأنه في زمن/ التكلم وهو حال؛ (ولهذا) 208/ب

أي: لكون إن لعقد السببية في المستقبل وكو لتقييد الشرطية بالماضي (قالوا:

الشرط بأن سابق على الشرط بكو، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن

الماضي) هذا (عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: إن جثتي غداً

أكرمك فإذا انقضى الغد ولم يجيء قلت: كو جثتي أمس أكرمك) قيل: هذا

ظاهر إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والماضي واحد كالصورة التي ذكرها،

وأما إذا كان متعدد كأمس الماضي وغداً المستقبل، فالأمر فيه بالعكس، وقد يقال

في بيان ذلك: إن للشك ولو للجزم بالامتناع، والشك تصور والجزم تصديق،

والتصور سابق على التصديق <sup>(5)</sup>.

(1) في المعنى لأكرمه.

(2) في سن الزمان.

(3) في سن أن تعلق.

(4) في سن تعلقه بالعقد.

(5) انظر النصف من الكلام 54/2.



(الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تفيد بوجه، وهو قول الشلوين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت إن على التعليق في المستقبل، ولم تدل أي: إن (بالإجماع على امتناع ولا ثبوت<sup>(1)</sup>) وتبعه على هذا القول ابن هشام الحضراوي<sup>(2)</sup>.

[وكذا]<sup>(3)</sup> الحسروشاهي من متأخري الأصوليين<sup>(4)</sup> وحكى ذلك [أيضاً] ابن عصفور<sup>(5)</sup>، وكان سبب فرار هؤلاء عن القول بالدلالة على الامتناع أنه أشكلت مواضع يُظن أن جواب كوفئها غير ممتنع أوردتها جماعة على قول الجمهور: إنها حرف امتناع لامتناع، فصاروا إلى أنها لمجرد الربط [في الماضي كما أن إن لمجرد الربط]<sup>(6)</sup> في المستقبل<sup>(7)</sup>.

(وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهي، فإن كل من سمع كوفعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد؛ ولهذا يصح في كل

(1) انظر قول الشلوين في الجنى الداني 276.

(2) انظر قول ابن هشام الحضراوي في المصدر السابق 280.

(3) في من واختاره.

(4) انظر قول الحسروشاهي في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 264/ب.

- والحسروشاهي هو: أبو محمد عبد الحميد بن عيسى بن يوسف بن خليل بن يوسف بن عبد الله التبريزي، من علماء

الكلام، وخسروشاهي نسبة إلى خسرو شاه من فرى تبريز، عالم بالأصول، والفقه، والفلسفة وغيرها، أخذ عن الإمام

الرازي، والمؤيد الطوسي، وروى عنه الديباطي، والخطيب زين الدين المرحل، من تصانيفه: اختصار المذهب في فقه الشافعية، تلخيص الآيات البيئات للفخر الرازي وغيرها (ت 652 هـ).

انظر شذرات الذهب 255/5 - 256، الأعلام 3/288.

(5) في من ابن عصفور أيضاً.

(6) ساقط من نأ.

(7) انظر مواهب الأريب ج/3 اللوحة 264 - ب، 265 - أ.

موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط) حال من حرف الاستدراك (متفياً) حال من فعل الشرط (لفظاً أو معني) تفصيل لفعل الشرط لا لمعني، (تقول: لو جاءني أكرمته، [ولكنه]<sup>(1)</sup> لم يجيء ومنه قوله:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ      كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ  
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَلَّلٍ      وَقَدْ يَذْرُكُ الْمَجْدُ الْمُؤَلَّلُ أَمْثَالِي<sup>(2)</sup>

بيت من الطويل لامرئ القيس، ما يحتمل أن تكون مصدرية و موصولة  
وكافة كُيِّتْ منفصلة على احتمال أنها غير كافة، والتائيل التأصيل، والشاهد في  
ولكنما أسعى؛ فإنه بمعنى: لكنه لم يكف، وهو مثال لدخول حرف الاستدراك  
على<sup>(3)</sup> فعل الشرط، كما أن الأول مثال لدخوله [عليه لفظاً]<sup>(4)</sup>.

(وقوله) بالرفع عطف على قوله، وقيل: بالجر عطف على محل لو جاءني  
أكرمته عطف توهيم<sup>(5)</sup>:

(فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تُمْتْ      وَلَكِنْ حَمْدُ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدٍ)<sup>(6)</sup>

بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان بمخلد من  
أخلده، وفاعل لم يمت ضمير هرم، والحمد نقيض الذم، وأخلد دوام البقاء،  
والموت ضد الحياة.

(1) في س: بإضافة: أي من التعقب.  
(2) البيان لامرئ القيس في ديوانه 127، الكتاب 79/1، شرح أبيات سيبويه 38/1، شرح شعور الذهب  
251، شرح شواهد المغني 342/1، شرح أبيات المغني 35/5، المقاصد النحوية 35/3، المسح 98/3،  
الدرر 369/2.

(3) في س: بإضافة: معنى.

(4) في س: على لفظه.

(5) قاله ابن الرواحي في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 267 - 1.

(6) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 27، الدرر 212/2، شرح شواهد المغني 642/2، شرح أبيات المغني  
37/5. والشاهد فيه: أن كـو يفهم منها عدم وقوع الفعل.

(ومنه قوله تعالى) فصله للقطع بينه وبين قول البشر، ومن قال للمغايرة

بينهما فإن حرف الاستدراك داخل على معنى فعل الشرط فيه وفي البيتين/ على 1/209  
لفظه فقد سها<sup>(1)</sup>: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَاقَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُذَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي  
لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾<sup>(2)</sup>، أي: ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ  
أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشيْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾<sup>(3)</sup>، أي: فلم  
يريكموهم كذلك<sup>(4)</sup> لم تسقط الياء بـلَمَ لما سيأتي<sup>(5)</sup> أن الفعل قد يرتفع بعدها،  
وقيل: [فلك أن تضبط]<sup>(6)</sup> بهمزة ساكنة [وياء]<sup>(7)</sup> مبدلة منها بعد القلب يجعل  
العين في محل اللام<sup>(8)</sup>، (وقول الحماسي:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تُسْتَجِإْ إِلَيَّ      بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهَلٍ بَنِ شَيْبَانَا<sup>(9)</sup>).

تقدم شرحه في بحث إذن، (ثم قال:

لَكِنْ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ      لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

إذ المعنى: لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر،  
وإن هان، وإن كانوا ذوي عدد) يشعر بأن هذه الجملة حال مع اقترانها بالواو،

(1) مرآب الأريب ج/ 2 اللوحة 267 - أ، ب.

(2) السجدة: 13.

(3) الأنفال: 43.

(4) في س: بإضافة: وإما.

(5) في س: بإضافة: من.

(6) في س: ذلك أن يضبط يريكموهم .

(7) في س: أو يياء.

(8) قائله الدماشي انظر قوله في المصنف من الكلام 54/2.

(9) الشاهد فيه: أن لو يفهم منها وقوع الفعل ولذا جاء تعقيبه بحرف الاستدراك داخلاً على معنى فعل الشرط المنفي.

وفي جواز تقديم مثلها [خلاف<sup>(1)</sup>]، ثم الحالية إنما تنأتى على أن يكون ذو الحال اسم ليس، لا المستكن في خبرها الظرف للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوي، والأولى جعلها معترضة، وقيل: ما المانع من أن يكون ذو الحال اسم لكن؟، وجبت تكون متأخرة عنه مقترنة بالواو<sup>(2)</sup>، وفيه أنه خارج عن تخريج كلام المصنف على أن ابن الحاجب صرح بأنه لا تعمل لكن وإن وإن في الحال<sup>(3)</sup>.

(فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(4)</sup>) في تقدم ما يفيد النفي على الاستدراك وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾<sup>(5)</sup> قيل: أي: ما رميت حقيقة إذ رميت صورة، أو ما رميت تأثيراً إذ رميت كسباً، أو ما رميت في أعين الكفرة إذ رميت من كفك، أو ما رميت على قدر قوتك إذ رميت<sup>(6)</sup>، وفي كل منها بحث لما قالوا: إنه من<sup>(7)</sup> تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه، وإنما يكون منه لو كان المقصود نفي الرمي مطلقاً<sup>(8)</sup>.

(الثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على السنة المعريين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَخَشَرْنَا

<sup>(1)</sup> ساقط من نس.

<sup>(2)</sup> انظر المصنف من الكلام 55/2.

<sup>(3)</sup> قال ابن الحاجب: وإنما عملت ليت ولعل وكان في الحال، ولم تعمل إن وإن ولكن من وجوه... الأمالي 856/2.

<sup>(4)</sup> البقرة: 102.

<sup>(5)</sup> الأنفال: 17.

<sup>(6)</sup> قال السيد الشريف: أي ما رميت حقيقة إذ رميت صورة؛ لأن أثر ذلك الرمي كان خارجاً عن طوق البشر، وقيل: ما رميت تأثيراً إذ رميت كسباً وليس بشيء لجريانه في جميع الأنعمال عند من يقول بالكسب، وعدم صحت على قول من ينكرة حاشية السيد الشريف بهامش المطول 46، وانظر المصنف من الكلام 55/2.

<sup>(7)</sup> في نس بإضافة: باب.

<sup>(8)</sup> في نس بإضافة: تأمل.

عَلَيْهِمْ كُلُّ شَيْءٍ قَيْلاً مَا كَانُوا يُؤْمِنُوا<sup>(1)</sup>، «وَلَوْ أَلَمَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ  
وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ»<sup>(2)</sup>، وقول عمر رضي الله عنه:  
«لَنْ نَعْمَ الْعَبْدُ صَهْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَنْصَحِ رضي الله عنه» كذا عزاه الزخشرى إلى عمر  
رضي الله عنه، وقال: هو ثناء عظيم، يريد لو لم يخلق الله نارا لأطاعه، فكيف إذا خافه<sup>(3)</sup>،  
وصوبه السيد الشريف في شرح المفتاح ونسبه بعضهم إلى النبي عليه الصلاة  
والسلام، قال السبكي: لم أر هذا في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً  
لا عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولا عن عمر رضي الله عنه<sup>(4)</sup>.

(وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه؛ فإذا امتنع ما قام ثبت قام،  
وبالعكس) أي: ويحكم بالعكس يعنى: إذا امتنع قام ثبت ما قام، (وعلى هذا  
فيلزم على هذا/ القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة 209/ب  
وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون  
كل مافي الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات) صفة أقلاماً، (وكون البحر  
الأعظم بمنزلة الدواة، وكون [سبعة]<sup>(5)</sup> الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر  
ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد) هذا إذا  
لم يلاحظ المبالغة والأولوية في جانب الشرط<sup>(6)</sup>، [وفي الأطول]<sup>(7)</sup>: قد تستعمل كو  
مثل إن في اللازم بين شيء وشيء مع أن اللازم أولى بكونه لازماً لنقيض ذلك  
الشرط؛ فيلزم الاستمرار<sup>(8)</sup>، ([والتالث]<sup>(9)</sup>: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة)<sup>(10)</sup>،

(1) الأنعام: 111.

(2) لقمان: 27.

(3) انظر الكشف 2/ 582.

(4) عروس الأفراح 1/ 443.

(5) في المعنى السبعة.

(6) في نس بإضافة: كما سيأتي.

(7) في نس قال بعض المحققين.

(8) الأطول 1/ 477.

(9) في نس والقول الثالث.

(10) في نس بإضافة: أي: إفادة خاصة.

أو خص بذلك خصوصاً، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل تنفيذ أو مفعوله على أن  
 التاء للمبالغة، (ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنه إن كان)  
 أي: الجواب (مساوياً للشرط في العموم كما في قولك: لو كانت الشمس طالعة  
 كان النهار موجوداً لزم انتفاؤه) أي: انتفاء الجواب؛ (لأنه يلزم من انتفاء السبب  
 المساوي انتفاء مسببه، وإن كان) أي: الجواب (أعم) من الشرط (كما في قولك:  
 لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً، فلا يلزم انتفاؤه) أي: انتفاء الجواب  
 الأعم وهو وجود الضوء من انتفاء الشرط الأخص وهو طلوع الشمس، (وإنما  
 يلزم انتفاء القدر المساوي منه) أي: من الجواب (للشرط) وهو ضوء النهار، فإن  
 انتفاء طلوع الشمس لا يستلزم انتفاء الضوء المطلق مع انتفاء الشرط الأخص  
 وهو طلوع الشمس، (وهذا قول المحققين).

ويتلخص على هذا أن يقال: إنَّ كَوْنَهُ تدل على ثلاثة أمور):

الأول: (عقد السببية والمسببية، و) الثاني: (كونها في الماضي، و) الثالث:  
 (امتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل) يعني:  
 أن الجزأين مع قطع النظر [عن كَوْنِهِ] <sup>(1)</sup> يدرك العقل بينهما تناسباً مقتضياً لذلك  
 الارتباط، وقد لا يدرك فيكون التقسيم بالنسبة إلى التعقل فقط لا بالنسبة إلى  
 المناسبة وعدمها.

(فالنوع الأول) <sup>(2)</sup> منقسم (على ثلاثة أقسام):

القسم الأول: (ما يوجب فيه الشرع أو العقل المحصر مسببية الثاني في  
 سببية الأول نحو: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ <sup>(3)</sup>، ونحو: لو كانت الشمس طالعة  
 كان النهار موجوداً، وهذا) أي: القسم الأول (يلزم فيه من امتناع الأول) <sup>(4)</sup> امتناع  
 الثاني قطعاً) <sup>(5)</sup> والقسم الثاني (ما يوجب أحدهما فيه عدم الآخر المحصر المذكور،

(1) ساقط من نس.

(2) في نس بإضافة: وهو الذي يعقل بين الجزأين فيه ارتباط مناسب.

(3) الأعراف: 176.

(4) في نس بإضافة: وهو طلوع الشمس.

(5) في نس بإضافة: وهو وجود النهار.

لحمو: كونه نام لانتقض وضوءه) فإن لانتقاض الرضوء أسباباً آخر غير النوم، (ولحمو: كونه كانت الشمس طالعة كان الرضوء موجوداً) فإن العقل يوجب فيه عدم انحصار سببية وجود الرضوء في طلوع الشمس؛ لأن الرضوء له سبب غير الطلوع، (وهذا<sup>(1)</sup>) لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا) (و) القسم الثالث: (ما يُجَوِّزُ فيه العقل ذلك) أي: لانحصار سببية الثاني في سببية الأول/ (لحمو: كونه<sup>1/210</sup> جاءني أكرمتي، فإن العقل يُجَوِّزُ انحصار سبب الإكرام في المجيء) ولا يوجهه بحيث لا ينفك عنه، (ويرجح أنه ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول) لأن الأصل فيما علق على شيء أن لا يكون معلقاً على غيره؛ ولهذا فهموا عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾<sup>(2)</sup> قاله شار اللب<sup>(3)</sup>، [وبه سقط]<sup>(4)</sup> ما قيل: لا نسلم أنه يلزم من ترتب شيء على شيء انحصار سببيته في ذلك الشيء<sup>(5)</sup> (وأنه المتبادر إلى الذهن، واستصحاب الأصل) وهو الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه، (وهذا النوع) والأحسن: وهذا القسم، إلا أنه اعتمد على ظهور المراد، وليس بسهولة كما [وهو]<sup>(6)</sup> (يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقاً، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق).

والنوع الثاني) وهو ما يعقل فيه ارتباط مناسب بين الجزئين: (قسمان:

(1) في س: بإضافة: القسم الثاني.

(2) النساء: 101.

(3) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 274- أ.

(4) في س: فلا يرد.

(5) قائله الدمامي انظر قوله في المنتصف من الكلام 56/2.

(6) في س: ظن.

قال ابن الوحي: فالأول أن يقال: وهذا القسم، والظاهر أنه سهو من الناسخ مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 274- أ.

أحدهما: ما يراد فيه تقرير الجواب<sup>(1)</sup> وَجِدَ الشرط أو قُبِدَ ولكنه مع فقده<sup>(2)</sup> أولى وذلك كالأثر عن عمر رضي الله عنه؛ (فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين أحدهما: أن دلالتها أي: دلالة كَوْنِ (على ذلك) أي: على انتفاء الجواب (إنما هو من باب مفهوم المخالفة) لأن كَوْنَهُ للشرط، ومفهوم الشرط من أنقسام مفهوم المخالفة، وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفاً في الحكم للمذكور إيجاباً ونفيًا، (وفي هذا الأثر دلالة مفهوم الموافقة) وهو كون المسكوت عنه موافقاً في الحكم للمذكور (على عدم المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قَدِمَ مفهوم الموافقة) ولا نزاع في اعتبار مفهوم المخالفة في الروايات والعلوم الأدبية، ([الثاني]<sup>(3)</sup>): أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلة أي: السببية، فلم يجعل عدم الخوف علة لعدم المعصية؛ فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك منسجم مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السبب وحده) وهو الأمر الآخر المذكور، (وعند الخوف مستنداً إليه) أي: إلى الأمر الآخر (فقط أو إليه وإلى الخوف معاً) [وفي الأطول]<sup>(4)</sup>: يجوز جعله على الاستعمال المشهور، أي: لم يصدر عنه عصيان إلا الخوف، فيكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم؛ إذ لا عصيان له إلا الخوف المفرط فيكون فيه رد إلى ما بين الخوف والرجاء<sup>(5)</sup>، (وعلى ذلك) أي: على القسم الأول من النوع الثالث (تخرج آية لقمان لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تُنفذ مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفذ

(1) في س: بإضافة: وتنبه.

(2) في س: بإضافة: أي ولكن التقرير المذكور مع فقد الشرط.

(3) في س: والأمر الثاني.

(4) في س: وقال بعض المحققين.

(5) انظر الأطول 1/478.



مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا ﴿ وَلَوْ سَئِمُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾<sup>(1)</sup>؛ لأن عدم الاستجابة/ عند عدم السماع أولى، وكذا ﴿ وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوْلَّوْا ﴾<sup>(2)</sup> فإن التولي 211/ب عند، عدم الإسماع أولى) جعل التفاضل في هذه الآية على حقيقتها بناءً على أن التولي بدون الإسماع غير [متصور]<sup>(3)</sup>؛ لأنه الإعراب عن الشيء [والانقياد]<sup>(4)</sup> له<sup>(5)</sup>، ورده السيد الشريف بأنه لا مدخل في مقام المذمة لانتفاء التولي لعدم الإسماع<sup>(6)</sup>، وكذا ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَايِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ [خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ] ﴾<sup>(7)</sup> <sup>(8)</sup> فإن له منطقاً ومفهوماً: مفهوم الموافقة وهو ثبوت الإمساك، ملكوا الخزائن أو لا، ومفهوم المخالفة وهو عدم الإمساك لو لم يملكوها، فتعارضاً فرُجِحَ مَفْهُومُ الموافقة؛ (فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى) أي: عدم ملكهم إياها أولى.

(والثاني)<sup>(9)</sup> من قسمي النوع الثاني: (أن يكون الجواب مقررأ على كل حال من غير تعرض لأولية، نحو: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا ﴾<sup>(10)</sup>) قيل: لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعاً في هذه الآية، ولا داعي إلى ما ارتكبه من

(1) فاطر: 14.

(2) الأنفال: 23.

(3) في س' مصدر.

(4) في س' وعدم الانقياد.

(5) قال التفتازاني: وأقول يجوز أن يكون التولي متفياً بسبب انتفاء الإسماع كما هو مقتضى أصل كونه؛ لأن التولي هو الإعراض عن الشيء وعدم الانقياد له؛ فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي الإعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له المطول 338.

(6) قال السيد الشريف بعد نقل كلام التفتازاني: وفيه بحث لأن بيان كون التولي متفياً بسبب انتفاء الإسماع يشتمل على أمرين: أحدهما: أن الإسماع سبب للتولي، والثاني: أن ذلك السبب متف في الواقع لانتفاء سببه فيه، والأمر الثاني: أعني التولي عنهم لا مدخل له في مدمتهم، ولا هو مناسب لمقام المذمة والتوبيخ حاشية السيد الشريف على المطول 170.

(7) إضافة من المعني.

(8) الإسراء: 100.

(9) في س' والقسم الثاني.

(10) الأنعام: 28.

كون الجواب مقررًا على كل حال<sup>(1)</sup> [وقيل]<sup>(2)</sup>: الداعي له أن المناسبة لما انتفت بين ردهم إلى الحياة الدنيا وعودهم لما نهوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردهم عليم أن عودهم مُعَلَّلٌ بأمر آخر وهو طبعهم على التكذيب والمخالفة، وذلك أمر مستمر فيهم على التقديرين<sup>(3)</sup>، وإليه أشار بقوله: (فهذا وإمثاله يُعَرَّفُ ثبوته بعلّة أخرى مستمرة على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود.

وقد اتضح أن أفسد تفسير لـ «كُلُّ» قولٌ من قال: حرف امتناع لامتناع) لأنه يقتضي كون الجواب ممتنعًا في كل موضع، وليس كذلك، (وإن العبارة الجيدة قول سيويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره<sup>(4)</sup>) [قال شارح اللب]<sup>(5)</sup>: معناه أن لو تقتضي فعلاً ماضياً كان يُتَوَقَّعُ ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع فكانه قال: لو تقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما ثبت لثبوته، فكان [لـ «كُلُّ»]<sup>(6)</sup> عند سيويه منطوق ومفهوم؛ فإذا قلت: لو أكلت لشبعت فعنده أن الشبع كان يقع فيما مضى لو وقع الأكل فيه، [وغير سيويه]<sup>(7)</sup> اعتبر المفهوم، وقال: معناه امتنع الشبع لامتناع الأكل [فيه]<sup>(8)</sup>، (وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تال ويلزم لثبوته ثبوت تاليه<sup>(9)</sup>) ولكن قد يقال: إن في عبارة سيويه إشكالاً ونقضاً. فاما الإشكال فإن اللام من قوله: كوقوع غيره في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاذ الكلمات ليس معللاً بأن ما في الأرض من شجرة

(1) قاله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 59/2.

(2) في نس واجيب بأن.

(3) النصف من الكلام 56/2.

(4) الكتاب: 224/4.

(5) ما بين المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: لامتناع الأكل فيه ورد بلفظ كذا في شرح اللب.

(6) في نس لها.

(7) في نس وغيره.

(8) ساقط من نس. وانظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 278 - 1.

(9) انظر شرح السهيل لابن مالك، 240، وشرح الكافية الشافية 173/2 - 174.

أقلام وما بعده، بل بأن صفاته [تعالى]<sup>(1)</sup> لا نهاية لها) معنى عدم تناهيها هو عدم تناهي متعلقاتها، قال أبو علي: المراد بالكلمات: ما في المقدور دون ما خرج منه إلى الوجود<sup>(2)</sup>، وقالت فرقة: المراد بها معلوماته [تعالى]<sup>(3)</sup>، (والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً [بملك]<sup>(4)</sup><sup>(5)</sup> خزان رحمة الله، بل بما طُبِعُوا عليه من الشُّع، وكذا/ التَّوَلَّى) ناظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾<sup>(6)</sup>، (وعدم الاستجابة) ناظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا﴾<sup>(7)</sup> (ليسا معللين بالسمع) أي: والإسماع على أنه من باب الاكتفاء، ومن لم يتفطن له عده من كبوة المصنف، وتعجب من عدم تعرض الشارحين له<sup>(8)</sup>، (بل بما هم عليه من العتو والفضال) علة للتولي، وأما علة عدم استجابة الأصنام فمحذوفة، وهي عدم قدرتهم على شيء، أو تبريهم من العبدية، (وعدم معصية صهيبي ليست معللة بعدم الخوف) أث ضمير العدم لاكتسابه التأنيت من المضاف إليه وإن لم يصح الاستغناء عنه، كما قال ابن جني في توجيهه قراءة أبي العالية ﴿لَا تُنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾<sup>(9)</sup>: بتأنيت الفعل<sup>(10)</sup>، وإن رده ابن مالك في التوضيح<sup>(11)</sup>، (بل المهابة والجواب)<sup>(12)</sup> أن تقدر اللام للتوقيت) يعني: بمعنى 'عند'، [وفيه بحث]<sup>(13)</sup>

(1) في المعنى سبحانه.

(2) الحجة 274/3.

(3) ساقط من س.

(4) في المعنى بملكهم.

(5) في المعنى بملكهم.

(6) الأنفال: 23.

(7) فاطر: 14.

(8) قال ابن الوحي: والمعجب من الشارحين الفاضلين كيف لم يتعرضوا له مواهب الأريب ج/2 اللوحة 278 - ب.

(9) الأنعام: 158.

(10) قال ابن جني: ومن ذلك قراءة أبي العالية لا تنفع نفساً إيمانها بالثناء فيما يروى عنه المختب 346/1.

(11) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 85.

(12) في س بإضافة: عن الإشكال الوارد على عبارة سيويه.

(13) ساقط من س.

(مثلها في ﴿لَا يُجْلِيهَا لَوْتِيهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(1)</sup>، أي أن الثاني) أي: الجزءاء [ثبت]<sup>(2)</sup> عند ثبوت الأول) وهو الشرط.

(وأما النقص) الواقع في عبارة سيويه، [فإنها]<sup>(3)</sup> لا تدل على أنها) أي: كلمة كَوْ [تدل]<sup>(4)</sup> على امتناع شرطها) ودلالاتها عليه مما اتفق عليه الجمهور، (والجواب أنه) أي: امتناع شرطها (مفهوم من قوله: [ما]<sup>(5)</sup> كان سيقع، فإنه دليل على أنه لم يقع) قيل: هذا يقتضي أن ما كان سيقع هو الشرط، وما قدره أولاً يقتضي أن المراد به هو الجواب، والمراد بغيره هو الشرط، وبينهما تناف<sup>(6)</sup>، وأجيب بأن المراد به هنا أيضاً الجواب بأن يرجع أنه لم يقع إلى الشرط، والمعنى: أن امتناع الشرط مفهوم من قوله: كان سيقع الذي هو الجواب؛ لأنه يفيد أنه مترقب، والمترقب لم يقع، وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط<sup>(7)</sup>.

(نعم في عبارة ابن مالك نقص؛ فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي) هذا مبني على ما لحظه من أن كَوْ تدل على [الأمر الثلاثة المذكورة]<sup>(8)</sup>، يعني: إذا قصرت العبارة عن إفادة هذه الأمور يتحقق النقص وإلا فلا؛ ولهذا قال: (فإذا قيل: كَوْ حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) فالضمير المنصوب للحرف والجورر لَمَّا (كان ذلك أجود العبارات) ولما كان هنا مسألتان مفهومتان مما سبق ضمناً، وغفل عنهما أكثر الناس أوردهما مُصَدِّراً بالتنبية فقال:

(تنبيهان - الأول: اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروي عن

عمره، وقد وقع مثله) حال من الأثر (في حديث رسول الله عليه الصلاة

(1) الأعراف: 187.

(2) في المعنى يثبت.

(3) في المعنى فلأنها.

(4) في المعنى دالة.

(5) إضافة من المعنى.

(6) قائله الدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 57/2.

(7) انظر إجابة الشمني في المصدر السابق.

(8) في سن ثلاثة أمور عقد البنية والمبينة، وكونها في الماضي، وامتناع السب.

والسلام، وفي كلام الصديق ﷺ وَقُلْ أَي: عُدِمَ (من [تنبيه<sup>(1)</sup>] لهما، فالأول قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبي سلمة) هي زينب بنت عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، وأمها أم سلمة زوج النبي عليه الصلاة والسلام، ماتت في إمرة يزيد، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً<sup>(2)</sup>، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(3)</sup> لَوْ لَمْ تُكُنْ زَيْنَبِي فِي حِجْرِي مَا خَلْتُ لِي إِلَهًا لِابْنَةِ أَخِي (بكسر إن<sup>(4)</sup>) استئناف ([وَمِنَ الرُّضَاعَةِ]<sup>(5)</sup>)، فلأن جلّها له عليه الصلاة والسلام متف عنه من جهتين: كونها ربيته في حجره، وكونها ابنة أخيه/ من الرضاعة كما أن معصية صهيب متفية من جهتي المخافة ب/211 والإجلال، والثاني قوله ﷺ لما طول في صلاة الصبح وقيل له) عطف على طول: (كادت الشمس تطلع) وقوله: (لو طلعت ما وجدتنا غافلين) مقول قوله ﷺ؛ (لأن الواقع) الموجود في نفس الأمر (عدم غفلتهم وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضي أنها) أي: الشمس (لم تجدهم غافلين، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين).

التنبيه (الثاني: لهجت) من باب علم، أي: أغربت (الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾<sup>(6)</sup>)<sup>(7)</sup> وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس) اقتراني على هيئة الشكل الأول بديهي الإنتاج، (وحيتلذ فيتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهو مستحيل) لأنه على تقدير: إن يعلم الله فيهم خيراً لا يحصل منهم التولي، بل الانقياد، فتكون النتيجة ظاهرة الكذب وليس من فساد الصورة فتعين أن تكون إحدى مقدمتيه كاذبة تعالى الله عن ذلك، (والجواب من ثلاثة أوجه، اثنان

(1) في المعنى يتنبه.

(2) انظر الإصابة 4/ 420 - 421، الأعلام 3/ 66.

(3) في المعنى إنها، وُسْ بإضافة: بالكسر مقول القول، والفتح بدل منه.

(4) في سْ بالكسر.

(5) ساقط من نظ. وانظر صحيح مسلم شرح النووي، كتاب الرضاع، باب تحريم الرية وأخت المرأة 10/ 23.

(6) إضافة من المعنى.

(7) الأنفال: 23.

يرجعان إلى نفي كونه قياساً، وذلك بإثبات اختلاف الوسط) ومن شرائط إنتاج هذا القياس اتحاده وتكرره، وهنا ليس كذلك، كما يئنه بقوله: (أحدهما: أن التقدير [لأسمعهم إسماعاً نافعاً ولو أسمعهم]<sup>(1)</sup> إسماعاً غير نافع لتولوا [والثاني]<sup>(2)</sup> أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم) فيختلف الوسط، وإنما لم يقل على تقدير علم عدم الخير مع أنه أخص واليق بمقصوده، إما لاقتضائه عدم الخير فيهم ضرورة أنهم لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعاً، أو لأن كونه لا انتفاء تاليها ومدخولها هنا علم الخير، فيكون التقدير عدم علم الخير لا علم عدم الخير، وأجيب أيضاً تارة بمنع كلية المقدمة الثانية، وتارة بمنع كونها لزومية متصلة، وتارة بمنع استحالة النتيجة؛ لأن علم الله فيهم خيراً محال والمحال يستلزم المحال<sup>(3)</sup>، ((والثالث)<sup>(4)</sup>): أن يجاب (بتقدير كونه قياساً)<sup>(5)</sup> متحد الوسط صحيح الإنتاج) بأن يتركب من قضيتين متصلتين كليتين موجبتين تقديره: ولو علم الله فيهم وقتاً ما لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك؛ فيتج ما أشار إليه بقوله: (والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولوا بعد ذلك الوقت) ولا مانع من ذلك إلا ما ذكره الفتازاني من أن كونه مختص بالقياس الاستثنائي<sup>(6)</sup>، ورد بأنه ذكر في شرح مختصر ابن الحاجب أنه في الأغلب في الاستثنائي<sup>(7)</sup> [وقد يقال: إن كونه هنا بمعنى إن جعله المبرد قياساً]<sup>(8)</sup>؛ فيكون قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ

(1) ساقط من نس.

(2) في نس والوجه الثاني.

(3) انظر المطول: 337.

(4) في نس والوجه الثالث.

(5) في نس بإضافة: اقترانياً.

(6) قال الفتازاني: لفظ كونه لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني، وإنما يستعمل في القياس الاستثنائي.

المطول 337.

(7) رده صاحب الأطول انظر الأطول 1 / 481.

(8) في نس وقيل بمعنى إن فإنه قياس عند المبرد.

أَسْمَعُهُمْ لَتَوَلَّوْا<sup>(1)</sup> بمعنى: وإن أسمعهم تولوا، فلا خفاء حيثنذ في صدق كـو علم فيهم خيراً لتولوا.

(الثاني من أقسام كـو: أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تمزم، كقوله:

وَلَوْ تَلَقَّيْ / أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا      وَبَيْنَ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ مَسْبَبٌ  
لَظُلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَةً      لَصَوْتُ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ<sup>(2)</sup>

بيتان من الطويل [لأبي صخر الهذلي، وقيل: للمجنون]<sup>(3)</sup> الأصداء جمع صدى [وهو ما يردّه الجبل على المصوت عنده، وذكر اليوم]<sup>(4)</sup>، والرّمس القبر أو ترابه، والسبب المفاضة، والجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي، والرمة بالكسر العظام البالية، وإن كنت حال من اسم ظل، وخبره يهش، [أي: يرتاح من باب علم]<sup>(5)</sup>، وكصوت متعلق به، وحذف مثله من يطرب وليس<sup>(6)</sup> من<sup>(7)</sup> تنازع الفعلين [القول]<sup>(8)</sup> ابن الحاجب: ظاهراً بعدهما<sup>(9)</sup>، قال الرضي: لا حاجة إليه؛ إذ

(1) الأفعال: 23.

(2) البيتان لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 938، شرح شواهد الغني 643/2، شرح أبيات الغني 38/5، وللمجنون في ديوانه 24، شرح التصريح 417/2، المقاصد النحوية 470/4، وبلا نسبة في أوضح المسالك 133/3 شرح الأشموني 83/4.

والشاهد فيه: أن كـو جاءت فيه حرف شرط للاستقبال.  
- وأبو الصخر هو: عبد الله بن سالم السهمي الهذلي، شاعر إسلامي.

انظر شرح أبيات الغني 38/5.

(3) في نس ليس المجنون، وقيل: لأبي صخر الهذلي.

(4) في نس وهو ذكر اليوم وما يردّه الجبل وغيره.

(5) في نس من هشتت من باب علم، أي: ارتاح.

(6) في نس بإضافة: هذا.

(7) في نس بإضافة: باب.

(8) في نس لقوله.

(9) في نس بإضافة: احترازاً عما إذا وقع قبلهما أو بينهما، فإن الأول يأخذه قبل الثاني نعم. وانظر الكافية بشرح الرضي 196/1.

قد يتنازعان [في] <sup>(1)</sup> ما هو قبلهما <sup>(2)</sup>، فحو: زِيداً ضربت وقتلت، وبُك قمت وقعدت <sup>(3)</sup>، ورد بأنه يلزم عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع، وقيل: قوله: كصوت صدى ليلى مقلوب من صدى صوت ليلى بدليل [قوله] <sup>(4)</sup>: لظل صدى صوتي [وفيه أن هذا إذا لم يُرَدِّ بالصدى ذكر اليوم، ولو أريد فالقلب في الدليل] <sup>(5)</sup> (وقول توبة) [أحد عشاق العرب صاحب ليلى الأخبيلية] <sup>(6)</sup>:

(وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْبِيلَةَ سَلَّمَتْ      عَلَيَّ وَذُونِي جُنْدَلٌ وَصَفَائِحُ  
لَسَلَّمْتُ نَسِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْ ذُقَا      إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ) <sup>(7)</sup>

[بيتان من الطويل] <sup>(8)</sup>، والجندلُ الحجارة، والصفائح <sup>(9)</sup> الحجارة العراض [تكون] <sup>(10)</sup> على القبور، والاسمية حال من ضمير علي، والبشاشة طلاقة الوجه، وزقاً بمعنى صاح، [قيل: والصدى] <sup>(11)</sup> هنا طائر يخرج من رأس المقتول إذا بلي بزعم الجاهلية <sup>(12)</sup> ومن قال: إنه سهو إذ لا مقتول هنا فقد وهم <sup>(13)</sup>، ومن جانب:

(1) إضافة من شرح الكافية للرضي للتوضيح.

(2) في نس بإضافة: إذا كان منصوباً.

(3) شرح الكافية 1/ 199.

(4) في نس بإضافة:

(5) في نس وأنت خير بأن هذا إذا أريد بالصدى ما يرده الجبل أو غيره، أما إذا أريد به ذكر اليوم فالقلب في

الدليل. والقول للدمامي انتظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 285/ ب.

(6) ما بين المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد الشعر.

(7) سبق تحريجهما. والشاهد في البيتين: أن كَوُ جاءت فيهما حرف شرط للاستقبال.

(8) ساقط من نس.

(9) في نس بإضافة: جمع صحيفة.

(10) ساقط من نس.

(11) في نس والصدى تقدم ممتاء، وقيل.

(12) قاله الدمامي انتظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 285 - ب، 286 - أ.

(13) المصدر السابق 286 - أ.



صفة لصدى كصائح أو متعلق به، أو بزقاً، ومن الغرائب ما حكى أن ليلي هذه مرت مع زوجها بقبر توبة [وهي يهودج<sup>(1)</sup>] فقال لها: هذا قبر الكذاب الذي يقول ولو أن ليلي الأخيلية... البيتين. فلما تقدمت ليلي إلى قبره فقالت: السلام عليك يا توبة طار من جانبه طائر يصيح، فنفر حمل ليلي، فرمى بها، فماتت ودفنت إلى جنبه، (وقوله:

لَا يُلْفِيكَ الرَّاحِيكَ إِلَّا مُظْهِراً خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَذِيباً<sup>(2)</sup>)

بيت من الكامل، ويُلفك بالفاء من ألفى إذا وجد، والراجي الأمل، ولألا مظهراً مُفَرَّغ منصوب على أنه مفعول ثانٍ ليلفك، وأخلق بضمين أو بالسكون الطبيعية، وألديم الفقير بمعنى المعدوم<sup>(3)</sup>، أو بمعنى المعدوم تنزيلاً لوجود من لا مال له منزلة المعدوم، (وقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِرَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ﴾<sup>(4)</sup>) قال البيضاوي: أمر للأوصياء بأن يخشوا الله ويتقوه في أمر اليتامى فيفعلوا بهم ما يحبون أن يفعل بذرايرهم الضعاف بعد وفاتهم<sup>(5)</sup>، [قيل<sup>(6)</sup>]: تقدير الله مفعول ليخشى مبني على إعمال فليتقوا كما هو/ 212 ب مذهب البصري، والدليل على إعماله دون فليتقوا أنه لو أعمل ل قيل: فليتقوه، لأنه المختار<sup>(7)</sup>، يعني: الاستعمال المختار، لا المذهب المختار لاتفاق الفريقين على اختيار إضمار المفعول في الثاني عند إعمال الأول؛ ولهذا كان خلو الثاني عن

(1) ساقط من نس.

(2) البيت بلا نسبة في الجنى الداني 285، شرح التصريح 419/2، شرح شواهد المغني 646/2، المقاصد النحوية 469/4، شرح أبيات المغني 44/5.

والشاهد فيه: أن كَوُ جاءت حرف شرط للاستقبال.

(3) في نس بإضافة: كالأليم بمعنى: المولم.

(4) النساء: 9.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 335/1.

(6) في نس قال بعض المحققين.

(7) انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 287 - ب.

الضمير في قوله تعالى: ﴿ أَتُونِي أَفَرِّغْ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾<sup>(1)</sup> دليلاً على ترجيح إعمال الثاني، وإلا لكان النظم على خلاف المختار ذكره الرضي<sup>(2)</sup>، (أي: وليخش الذين أن شارفوا [وقاربوا]<sup>(3)</sup> أن يتركوا) يشير إلى أن لو بمعنى إن [صرح به أبو البقاء<sup>(4)</sup> واستظهره الفتازاني<sup>(5)</sup>، (ولما أولنا أترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، ولما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات) جعل الباعث على التأويل بالمشارفة تصحيح الخطاب، والظاهر أن يجعل تصحيح وقوع خافوا جزءاً لانتفاء الخوف بعد الموت، (ومثله ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾<sup>(6)</sup>، أي: حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لأن بعده<sup>(7)</sup> ﴿ فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾<sup>(8)</sup> إذ لا يستقيم تعقيب الرؤية بإتيان العذاب بغتة، (وإذا رأوا ثم جاءهم لم يكن بغيته لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويمتثل أن تحمّل الرؤية على حقيقتها وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً) واستدل على هذا بقوله<sup>(9)</sup> ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾<sup>(10)</sup>، (ولكن<sup>(11)</sup> لو قال: كما في قوله تعالى لكان أحسن، (أو يعتقدونه عذاباً ولا يظنونه واقعاً بهم وعليهما) أي: على عدم ظن العذاب مطلقاً، وعلى عدم ظن العذاب [بهم]<sup>(12)</sup>، (فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خَضَرَ أَحَدُكُمُ

(1) الكهف: 96.

(2) انظر شرح الكافية 1/ 205.

(3) إضافة من المعنى.

(4) انظر البيان في إعراب القرآن 1/ 268.

(5) في نس قال الفتازاني: وفي كلام بعضهم أن هذه بمعنى أن وهو ظاهر حاشية السعد على الكشاف اللوحة 143/ ب.

(6) الشعراء: 201.

(7) في نس إضافة: أي بعد هذا الكلام.

(8) الشعراء: 202.

(9) في نس واستشهد على ذلك فقال

(10) الطور: 44.

(11) ساقط من نس.

(12) ساقط من نس.

الْمَوْتُ<sup>(١)</sup>، أي: إذا قارب حضوره) فالموت قد يطلق على أسبابه من الأمراض مجازاً قال تعالى: (وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ)<sup>(٢)</sup>، (وَإِذَا طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ) فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ<sup>(٣)</sup> (لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة) الأجل ما ضربه الله للمعتدات من الأقراء والأشهر ووضع الحمل، وأضيف إليهن لأنه أمس بهن؛ ولهذا قيل: الطلاق للرجال والعدة للنساء<sup>(٤)</sup>، (وإنما الإمساك قبله) فلا يحمل بلغن على حقيقته.

(وأنكر ابن الحاج) أحمد بن محمد الأزدي، تلميذ الشلوين، مات سنة سبع وأربعين وستمائة<sup>(٥)</sup> (في نقده على المقرب) على [زنة]<sup>(٦)</sup> المفعول اسم كتاب [المبرد]<sup>(٧)</sup> عجيء لو للتعليل في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع إن<sup>(٨)</sup> قيل: ليس امتناع هذا التركيب ماضياً بانتفاء كونها للتعليل في المستقبل؛ إذ رب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه في جميع أحكامه [ورد]<sup>(٩)</sup> لو كانت لو بمعنى إن لوقعت موقعها<sup>(١٠)</sup>، [وفيه أن هذا مسلم]<sup>(١١)</sup> إذا كانا مترادفين.

(وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لكو مستقبل / في 1/213

(١) البقرة: 180.

(٢) إبراهيم: 17.

(٣) البقرة: 231.

(٤) البحر المحيط 1/ 207.

(٥) انظر البلغة 83، بغية الوعاة 1/ 359 - 360، معجم المؤلفين 2/ 64.

(٦) في س صيغة.

(٧) كذا في المخطوط والصواب لابن عصفور.

(٨) انظر قول الحاج في شرح أبيات المخني 5/ 45، والارتشاف 2/ 572.

(٩) في س وما قيل.

والقول للدمايني انظر قوله في المتصف من الكلام 2/ 58.

(١٠) رده الشمي انظر المصدر السابق.

(١١) في س فسلم.

نفسه أو مقيد [المستقبل]<sup>(1)</sup>، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُخرج إلى إخراج كَوْ عَمَّا عهد فيها من الماضي<sup>(2)</sup>. انتهى.  
وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نقله عن أكثر المحققين، فإننا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك<sup>(3)</sup>، بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم من أثبتوه<sup>(4)</sup>، والثاني: أن قوله: وذلك لا ينافي إلى آخره مقتضاه أن الشرط [ممتنع]<sup>(5)</sup> لامتناع الجواب لأن الضمير في امتناعه [للشرط]<sup>(6)</sup> في قوله: [جعل شرطاً]<sup>(7)</sup>، وأن المراد بالغير في قوله: لامتناع غيره الجواب، (والذي قرره هو) أي: بدر الدين (وغيره من مؤيدي الامتناع فيهما) أي: في الشرط والجواب (أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نر أحداً صرح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الحجاز).

فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع كولا فيقولون: كولا حرف امتناع لوجود، والممتنع مع كولا هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في كَوْ، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه، لجواز أن يكون ثم أسباب آخر [قال التفتازاني]<sup>(8)</sup>: ليس معنى قولهم: كَوْ لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل به على امتناع الثاني حتى يرد عليه ما أورده، بل معناه أن انتفاء الثاني في الواقع

(1) في المعنى بمقتبل.

(2) انظر شرح الخلاصة لابن الناطم 505 - 506، والنصف من الكلام 58/2.

(3) في نَسْ بإضافة: أي: إنكار جمعي كَوْ للتصديق في المستقبل.

(4) منهم أبو البقاء فإنه قال في إعراب قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الآية: ونعافوا جواب كَوْ معناها إن، ومنهم جمال الدين بن مالك حيث قال: كَوْ هنا شرطية بمعنى إن والتقدير: وليخش الذين إن تركوا، ولو وقع بعد كَوْ هذه مضارع كان مستقبلاً كما يكون بعد إن كقولهم: ولو يكون عدماً، واستظهره التفتازاني كما مر.

(5) في المعنى ممتنع.

(6) في نَسْ عائد إلى الشرط.

(7) في نَسْ بإضافة: ما.

(8) في نَسْ وأجاب التفتازاني بأنه.

لانتفاء الأول؛ فمعنى ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ ﴾<sup>(1)</sup> أن انتفاء الهداية إنما هو لانتفاء المشيئة<sup>(2)</sup>، وقيل: الوجه أن معناه تعليق شيء متنفذ بأمر في الماضي فيحصل منه انتفاء الثاني لانتفاء الأول؛ وذلك لأن الثاني مسبب، وانتفاء المسبب مستند إلى انتفاء كل سبب وإن كان له أسباب<sup>(3)</sup>، (ويدل على هذا ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾<sup>(4)</sup>) فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية؛ ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه<sup>(5)</sup>. انتهى.) قيل: فلتكن في الآية لامتناع الثاني لامتناع الأول ويتم الاستدلال فإنه استدلال بتحقيق المسبب على تحقق السبب<sup>(6)</sup>.

(وهذا الذي قاله) أي: ابن الحاجب (خلاف المتبادر في مثل كو جثني أكرمك) فإن المتبادر منه أن امتناع الإكرام بسبب امتناع الجيء والمتبادر إلى الفهم من دلائل الحقيقة، فيفيد أن كو<sup>(7)</sup> لامتناع الثاني لامتناع الأول، (وخلاف ما فسروا به عبارتهم) وهي [لو]<sup>(8)</sup> حرف امتناع لامتناع وفسروها بحرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، (إلا بدر الدين) استثناء من فاعل فسروا (فإن المعنى) انقلب عليه جواب عما يقال ما سبب تفسير بدر الدين عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب؟، (لتصريحه أولاً بخلافه) دليل انقلاب معنى كو على

(1) النحل: 9.

(2) انظر المطول 334.

(3) قاله ابن الوحي نقلاً عن بعض المحققين انظر مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 291 - ب.

(4) الأنبياء: 22.

(5) انظر الأمالي النحوية 323 - 326.

(6) انظر المنصف من الكلام 59/2.

(7) في نس بإضافة: مرسوعة.

(8) ساقط من نس.

بدر الدين، (ولأبن الحجاز، فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد) جواب سؤال مقدر أيضاً، (وسياتي البحث معه.

وقوله: المقصود نفي التعدد [لا نفي]<sup>(1)</sup> الفساد) وهذا حاصل قول ابن الحاجب (مسلم، ولكن ذاك اعتراض على من قال إن كَوْ حرف امتناع لامتناع، وقد بينا فسادَه) حيث قال: الثاني أنها تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب جميعاً وهو باطل بمواضع كثيرة.

(فإن قال) أي: ابن الحاجب مجيباً عن قولنا: ذاك اعتراض، [أي]<sup>(2)</sup>: على تفسيري) لـ كَوْ فإنه قال في تفسيره: والحق إنها لامتناع الأول لامتناع الثاني<sup>(3)</sup> (لا اعتراض عليهم.

قلنا: فما تصنع بـ كَوْ جتني لأكرمك، و ﴿لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾<sup>(4)</sup>؛ فإن المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء الجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس) كما يقتضيه تفسير ابن الحاجب فينقلب الأمر عليه فلا وجه لدعوى الأولوية.

(وأما ابن الحجاز فإنه في شرح الدرة وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾<sup>(5)</sup>: يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ؛ لأن [نفي]<sup>(6)</sup> اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجوب الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة<sup>(7)</sup>.

(1) في المعنى لانتفاء.

(2) في المعنى إنه.

(3) انظر الأمالي النحوية.

(4) الأنفال: 23.

(5) الأعراف: 176.

(6) ساقط من نس.

(7) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 244 شرح ابن الحجاز على ألفية ابن معطي تحقيق صالح صافار.

انتهى). وهذا يقتضي كون لَوْ موضوعاً للدلالة على انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء وهو معنى امتناع الأول لامتناع الثاني.

(والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي: متى وجدت) أي: مشيئة الرفع (وجد) [أي<sup>(1)</sup>]: الرفع، (ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية) أي: إذا كان مساويين في العموم والخصوص (لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر) كما يلزم من [وجود]<sup>(2)</sup> وجود الآخر وهذا حكم اللازم المساوي فالحكم يكون عكس ما [قالوه]<sup>(3)</sup> صواباً ليس بصواب.

(الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل) وهو أن ما جعل شرطاً لَوْ مستقبل في نفسه أو مقيد بمستقبل آت (يمكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه هذا التأويل قوله تعالى: ﴿وَلَيَخْشَنَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾<sup>(4)</sup> الآية) فإن الترك مستقبل في نفسه بدليل الأمر لكنه لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره وهو الخوف؛ (إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذرية ضعافاً خفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى) وحذف اللام في جواب لَوْ جائز، (ومما لا يمكن ذلك) التأويل (فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾<sup>(5)</sup>) لاستحالة أن يقال: لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم نصدق، حيث يلزم اعترافهم بالكذب، (ولحو ذلك، وكون لَوْ بمعنى إن قاله كثير من النحويين/ في محو: ﴿وَمَا أَنْتَ 1/214 بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾، ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾<sup>(6)</sup>،

(1) ساقط من نس.

(2) في نس وجود أحدهما.

(3) في نس ذكره.

(4) النساء 9.

(5) يوسف: 17.

(6) التوبة: 33، الصف: 9.

(قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ) <sup>(1)</sup>، (وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ) <sup>(2)</sup>، (وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ) <sup>(3)</sup>، ولحو: ﴿أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ﴾ <sup>(4)</sup> قال الحلبي <sup>(5)</sup>: وكوْ هذه تسمى وصلية، (وقوله:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَآتَ بِأَطْهَارٍ) <sup>(6)</sup>

بيت من البسيط للأخطل، فألماز جمع مئزر وهو الإزار [وشده] <sup>(7)</sup> كناية عن ترك الجماع، يمدح قريشاً بأنهم إذا أخذوا في الحرب لم يكن لهم همٌ سواها بحيث لا يلتفتون إلى موقعة النساء وإن كان لا مانع يمنع من الرفث إليهن، وهو المراد بقوله: بَآتَ بأطهار، أي: وإن بقن ملتبسات بالأطهار خاليات من المحيض، وفي بَآتَ إشعار بالزمن الذي فيه غشيانهن <sup>(8)</sup> وهو الليل، ولما استشعر السؤال بأن كوْ إذا دخلت على المضارع هل يكون بمعنى إنْ أو لا؟، دفعه بقوله: (وأما لحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَقُولُوا عَلَى النَّارِ﴾ <sup>(9)</sup>، (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْتَاهُمْ) <sup>(10)</sup>، وقول كعب:

(1) المائدة: 100.

(2) البقرة: 221.

(3) الأحزاب: 52.

(4) في الموطأ وحديثي عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أعطوا السائل ولو على فرسٍ في الموطأ، كتاب الصدقة، باب الترخيب في الصدقة 604.

(5) في نس بإضافة: قوله تعالى: وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ كقوله عليه الصلاة والسلام وَلَوْ عَلَى فَرَسٍ أَي: في كل حال، وكوْ على هذه الحال ثانية.

(6) البيت للأخطل في ديوانه 147، شرح شواهد المغني 646/2، وبلا نسية في الارتشاف 572/2. والشاهد فيه: أَنْ بَآتَ للمستقبل، وكوْ فيه بمعنى إِنْ للشرط.

(7) في نس وعدها.

(8) في نس بإضافة: غالباً.

(9) الأنعام: 27.

(10) الأعراف: 100.



أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ<sup>(1)</sup>

.....

عجز بيت صدره:

لَقَدْ أَقْرَمُ مَقَاماً لَوْ يَقْرُمُ بِهِ

من قصيدته التي [مدح]<sup>(2)</sup> بها النبي عليه الصلاة والسلام، وأنشدها عنده  
فاستحسنها النبي عليه الصلاة والسلام، وفي رواية أنه لما وصل إلى قوله:

إِنَّ الرُّسُولَ لَسَيِّفٌ يُتَضَاءُ بِهِ      مُهْتَدٍ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْلُوكٌ

رمى عليه الصلاة والسلام عليه بردة كانت عليه<sup>(3)</sup>، وأن معاوية بذل له  
فيها عشرة آلاف [درهم]<sup>(4)</sup> فامتنع فلما مات [كعب]<sup>(5)</sup> بعث معاوية إلى ورثته  
عشرين [ألف درهم]<sup>(6)</sup> فأخذها منهم، قيل: وهي البردة التي عند السلاطين إلى  
اليوم ذكره المصنف في شرحها<sup>(7)</sup>، لقد جواب قسم محذوف، وأقوم فعل متكلم،  
مقاماً ظرف مكان [وجواب لَوْ الأولى]<sup>(8)</sup> قوله:

(1) بيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه 21، شرح قصيدة كعب بن زهير 253، شرح شواهد المغني 647/2، شرح أبيات المغني 49/5.

والشاهد فيه: أن المراد من المضارع هنا الماضي.

(2) في نس' مدح.

(3) في نس' بإضافة: ولهذا سميت بقصيدة البردة.

(4) ساقط من نس'.

(5) ساقط من نس'.

(6) في نس' القأ.

(7) شرح قصيدة كعب بن زهير 36.

(8) في نس' ولو حرف شرط جوابه.

لَقُلْ يُرْعَدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ [مِنَ الرُّسُولِ بِإِذْنِ اللَّهِ] <sup>(1)</sup> تَنْوِيلٌ

وهذا دال على جواب كَوْنِ الثانية، و[لَوْ] <sup>(2)</sup> الثالثة، ويقوم مضارع مؤول بالماضي صفة مقام، وكذا أَرَى وأَسْمَعُ بحذف العائد المجرور، ومفعول أَرَى محذوف أي أرى ما لو يراه الفيل، وكذا مفعول يَسْمَعُ وهو عائد ما، والفيل فاعل يقوم، ويسمع على التنازع، ففي هذا البيت تضمين وحذف سبعة أمور بل ثمانية. (فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع في ذلك مراد به الماضي، وتحرير ذلك) الفرق بين محل كَوْنِ الامتناعية ومحل كَوْنِ الاستقبالية (أن تعلم أن خاصية كَوْنِ فرض ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية أَنْ تعليق أمر بامر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا) متعلق بمحذوف حال من فاعل يتعين تقديره (قوله: وَلَوْ باتت بأطهار يتعين فيه معنى أَنْ) محمولاً على هذا التحرير المشتمل على الفارق بين كَوْنِ وَأَنْ؛ (لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل، أما استقباله فلأن جوابه محذوف/ دل عليه شُذُوأُ، وشُذُوأُ مستقبل لأنه 214/ب جواب إذا وأما احتماله فظاهر) لأن البيوتنة على الطهر من الأمور الممكنة المحتملة، (ولا يمكن جعلها امتناعية، للاستقبال والاحتمال؛ ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه) علة ثالثة لعدم إمكان حمل كَوْنِ في البيت على الامتناعية، (وأما قوله: وَلَوْ تلتقي... البيت، وقوله: وَلَوْ أَنْ ليلي... البيت فيحتمل أَنْ كَوْنِ فيهما بمعنى أَنْ، على أَنْ المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور) المجتمعمة (في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الأمور

(1) في س' بإذن الله من الرسول. وما أثبت موافق لما الديوان.

(2) ساقط من س'.

واقعة) وقوله: (والحكم عليها)<sup>(1)</sup> عطف على فرض، أي: وأن المقصود الحكم على هذه الأمور بأحكام مخصوصة (مع العلم بعدم وقوعها).  
والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي<sup>(2)</sup> بمعنى إن كما في<sup>(3)</sup> ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾<sup>(4)</sup>، (ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى<sup>(5)</sup> فهي الامتناعية) وحاصل كلامه أن ما ادعاه بدر الدين من تأويل الأمثلة التي استدلو بها على كون كَوْ بمعنى إن بالامتناعية ليس كما ادعاه؛ فإن بعضها لا يقبل التأويل بالامتناعية وإن قبل بعضها.

(والثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد وُد أو يود، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾<sup>(6)</sup> قال الحلي: الظاهر أن لو هنا على بابها، وأن جوابها محذوف تقديره: ودوا إدهانك لسروا بذلك<sup>(7)</sup>، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾<sup>(8)</sup> قال الزنجشري: هو حكاية لودادتهم ولو بمعنى كيت، وكان القياس لو أَعْمُرُ إلا أنه أُجْزِيَ على الغيبة لقوله: يودّ كقولك: حلف بالله ليفعلن<sup>(10)</sup>، وتعبه أبوحيان بأن يودّ فعل قلبي لا قلوبي، ولا معناه معنى القول، فكيف يقول هو حكاية؟، إلا أنه يجري يودّ مجرى يقول؛ لأن القول ينشأ عن الأمور القلبية<sup>(11)</sup>، (ومن وقوعها بدونها أي: بدون وُدّ ويودّ (قول قَتِيلَة) [هي

(1) في س بإضافة: بالرفع.

(2) في س بإضافة: أي: كَوْ.

(3) في س بإضافة: قوله تعالى.

(4) يوسف: 17.

(5) في س بإضافة: مثل قوله تعالى: وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا.

(6) القلم: 9.

(7) انظر الدر المصون 352/6.

(8) البقرة: 96.

(9) في س بإضافة: استدل أبوالبقاء على ذلك بأن هذه يلزمها المستقبل، وأن يودّ يتمدى إلى واحد وليس مما يملن عن العمل.

(10) انظر الكشف 1/155.

(11) انظر البحر المحيط 1/314 - 315.

بالتصغير بنت الحارث<sup>(1)</sup>، قتل النبي عليه الصلاة والسلام أباهما صبراً لما كان يؤذيه ويقراً أخبار العجم على العرب ويقول: محمد يأتكم بأخبار عاد وثمود وأنا أتيكم بأخبار الأكاسرة والقيصرة وأنشدت [قبتلة]<sup>(2)</sup> أبياتاً من الكامل منها:

(مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مُتَّتْ وَرَيْمًا      مِنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيطُ الْمُحْتَقُ<sup>(3)</sup>)  
وقبله:

أَمُحَمَّدٌ وَلَأَلَّتْ نَجْلُ نَجِيَّةٍ      مِنْ قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلُ مُغْرَقٍ

فقال النبي عليه الصلاة والسلام ﷺ لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ، ثم قال: لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْرًا<sup>(4)</sup>، أحمد منادى نُونٌ للضرورة، والنجية الكريمة<sup>(5)</sup>، والمغرق اسم فاعل من أغرق الرجل صار عريقاً، والمعنى أنت كريم الطرفين، والمدعو له قولها ما كان ضرك... [البيت]<sup>(6)</sup>، وفيه اعتراف بالذنب والتزام للمنة في العفو لو حصل، فتقول: أي شيء يضرك لو عفوت، والفتى وإن كان مغضباً 1/215 منطوياً على حق وعداوة قد يَمُنُّ ويعفو، والمغيظ اسم مفعول من غاظ، والمحقق اسم مفعول من أحققه أي: أغاظه فهو تأكيد للمغيظ، وكو متنت اسم كان،

(1) في س' على صبح التصغير ابنة النضر بن الحارث، أسلمت يوم الفتح.  
وانظر شرح الحماسة للتبريزي 13/3، شرح أبيات المهدي 53/5 - 54، الأعلام 190/5.

(2) في س' بنته.

(3) البيت لقبتلة بنت النضر منسوب لها في الجني الداني 288، شرح الحماسة للتبريزي 15/3، شرح شواهد المهدي 648/2، المقاصد النحوية 4/471، الخزانة 239/11.  
والشاهد فيه: أن لو فيه مصدرية فتكون مع متنت في تأويل المن.

(4) في صحيح مسلم عن الشعبي قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم فتح مكة: لا يقتل قرشي بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الجهاد والسير، باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح 106/21.

(5) في س' بإضافة: والفحل معروف.

(6) في س' لو متنت.

وَضَرَكْ خَبَرَهَا، أَي: مَا كَانَ <sup>(1)</sup> ضَرَكْ، أَوْ فَاعِلٌ [ضَرَكْ] <sup>(2)</sup>، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ كَانَ،  
وَأَسْمَاهَا [ضَمِيرُ الشَّانِ] <sup>(3)</sup>، (وَقَوْلُ الْأَعْمَى:

وَرَيَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهُمْ مِنْ الثَّانِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا <sup>(4)</sup>)

بِيتٍ مِنَ الْبَسِيطِ نَسَبَهُ السَّيُّوْطِيُّ [لِلْقَطَامِيِّ] <sup>(5)</sup>، 'جُلُّ الشَّيْءِ' مُعْظَمُهُ،  
وَالثَّانِي التَّوْقُفُ، وَمِنْ تَعْلِيلِهِ لَفَاتَ، وَالْجَزْمُ ضَبْطُ الْأَمْرِ وَالْأَخْذُ فِيهِ بِالثَّقَةِ  
وَالْمَخْتَارُ نَسَبَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ كَانَ، وَكَوْ عَجَلُوا أَسْمَاهَا، وَلِهَذَا قَرَأَ الْجُمْهُورُ «وَمَا  
كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا» <sup>(6)</sup> بِنَصْبِ قَوْلِهِمْ <sup>(7)</sup>، قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: وَإِنَّمَا جَعَلَ قَوْلُهُمْ  
خَبَرًا لِأَنَّهُ قَالُوا أَعْرَفَ لِدَلَالَتِهِ عَلَى [الْحَدَثِ] <sup>(8)</sup> وَزَمَانَ الْحَدَثِ <sup>(9)</sup>، (وَقَوْلُ  
أَمْرِ الْقَيْسِ <sup>(10)</sup>:

تَجَاوَزْتَ أَخْرَاسًا عَلَيْهَا وَمَغْشَرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِيرُونَ مَقْتَلِي <sup>(11)</sup>)

<sup>(1)</sup> فِي مَنْ يَإْضَافَةُ: مِنْكَ.

<sup>(2)</sup> فِي مَنْ لَصَرَ.

<sup>(3)</sup> فِي مَنْ ضَمِيرُ شَأْنٍ.

<sup>(4)</sup> الْبَيْتُ لِلْأَعْمَى مَتْنُوبٌ لَهُ فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ 80/4، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَلِلْقَطَامِيِّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمُنْفِيِّ 650/2، شَرْحُ آيَاتِ الْمُنْفِيِّ 61/5. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: بِحِجَّةٍ كَوْنُ مَصْدَرِيَّةٍ.

<sup>(5)</sup> سَاقَطَ مِنْ ظ.

<sup>(6)</sup> أَلْ عَمْرَانُ: 147.

<sup>(7)</sup> انْظُرِ الْبَابَ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ 590/5.

<sup>(8)</sup> فِي مَنْ نَسَبَةٍ.

<sup>(9)</sup> قَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: وَإِنَّمَا جَعَلَ قَوْلُهُمْ خَبَرًا لِأَنَّهُ قَالُوا أَعْرَفَ لِدَلَالَتِهِ عَلَى جِهَةِ النِّسْبَةِ وَزَمَانَ الْحَدَثِ أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ 303/1.

<sup>(10)</sup> فِي مَنْ يَإْضَافَةُ: فِي مَعْلَقَتِهِ.

<sup>(11)</sup> بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ لِأَمْرِ الْقَيْسِ فِي دِيْوَانِهِ 100، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُنْفِيِّ 651/2، شَرْحُ آيَاتِ الْمُنْفِيِّ 63/5، شَرْحُ الْمَعْلَقَاتِ لِلزَّوْجِيِّ 13.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: بِحِجَّةٍ كَوْنُ مَصْدَرِيَّةٍ.

الأحراس جمع حارس أو [جمع]<sup>(1)</sup> حرس جمع حارس، والمعشر القوم،  
 وحرص جمع حريص، ويسرون من الأسرار وهو الإظهار والإخفاء ضد  
 وكلاهما أجيز هنا، يقول: تجاوزت في ذهابي إلى المعشوقة أقواماً يحرسونها وقوماً  
 حرصاً على قتل لو قدروا عليه خفية؛ لأنهم لا يجرؤون على قتلي جهاراً، أو  
 حرصاً على قتلي لو أمكنهم ظاهراً، [وقيل: حمله على الإخفاء أولى؛ لأن امرأ  
 القيس منك والملك لا يُقدّر على قتلهم علانية]<sup>(2)</sup>، وردّ بأنه كم من ملك قتل  
 جهرة، على أنه يجوز حمل حرصهم على التمني، وبأنه روي يشرون بالشين  
 المعجمة من الإشرار وهو الإظهار فقط، فحمل الرواية الأخرى على هذا توفيقاً  
 بين الروایتين أولى<sup>(3)</sup>، وكو مع صلتها [بدل اشتمال من مجرور على]<sup>(4)</sup>.

(واكثرهم لم يثبت ورود كو مصدرية، والذي أثبت الفراء وأبو علي وأبو  
 البقاء والتبريزي) يحيى بن علي، أحد الأئمة في النحو واللغة، أخذ عن عبد  
 القاهر الجرجاني، والطبري، والخطيب البغدادي، وهاجر إلى أبي العلاء المعري  
 وشرح ديوانه، مات سنة ستين وخمسائة، (وابن مالك)<sup>(5)</sup>.

ويقول المانعون في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾<sup>(6)</sup>: إنها  
 شرطية وإن مفعول يودّ وجواب كو محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو  
 يعمر ألف سنة لسره ذلك) فحذف من كل واحد ما دل عليه الآخر (ولا إخفاء  
 بما في ذلك من التكلف) لأن كون كو مصدرية أسلم من الحذف، قيل: ليس هنا

(1) ساقط من نس.

(2) في نس وحله على الأول أولى؛ كان ملكاً والملك لا يقدر عليهم جهاراً كذا قيل.  
 والقول للزوزني انظر شرح المملكات 13 - 14.

(3) قائله الدماميني انظر قوله في انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 298 - ب.

(4) في نس يدل من الضمير المجرور بنعلى.

(5) انظر قولهم في شرح التسهيل لابن مالك 229/1.

(6) البقرة: 96.

تكلفاً لموافقة القواعد النحوية، وقد لحا إليه جار الله رحم الله امرأ عرف قدره<sup>(1)</sup>،  
قلت: [قد افترى على جار الله]<sup>(2)</sup> فلم يعرف قدره.

(ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾<sup>(3)</sup> بحذف  
النون<sup>(4)</sup>، فعطف [فيدهنوا]<sup>(5)</sup> بالنصب على تدهن لما كان معناه: أن تدهن)  
فيكون عطفاً على التوهم، [ووجه أيضاً بأنه]<sup>(6)</sup> نصب على أنه جواب ودوا/  
لتضمنه معنى ليت<sup>(7)</sup> [وقيل]<sup>(8)</sup>: إنه منصوب بأن مضمره جوازاً فيكون من باب  
عطف مصدر على مصدر آخر<sup>(9)</sup>.

(ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾<sup>(10)</sup> فيلزم مباشرة حرف بحرف مثله.  
(وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف [مقدر بعد لو]<sup>(11)</sup> تقديره:  
يود لو ثبت أن بينها.

وأورد ابن مالك السؤال في ﴿قَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾<sup>(12)</sup> وإجاب بما ذكرنا،  
وبأن هذا من باب تأكيد اللفظ بمرادفه نحو: ﴿فَيَجَاجَأُ سُبُلًا﴾<sup>(13)</sup> قال: وهو

(1) انظر مواهب الأريب ج/3 اللوحة 299 - أ، ب.

(2) في س هذه فرية بلا مرية.

(3) القلم: 9.

(4) قال ابن عادل: وزعم هارون أنها في بعض المصاحف ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ اللباب في علوم الكتاب  
273 / 19.

(5) في المعنى يدهنوا.

(6) في س وفيه وجه آخر ذكره الشهاب أنه.

(7) انظر الدر المصون 352 / 6.

(8) في س وما قيل.

(9) في س بإضافة: وفيه بحث.

والقول للدمايني انظر قوله في النصف من الكلام 60 / 2.

(10) آل عمران: 30.

(11) إضافة من المعنى.

(12) الشعراء: 102.

(13) الأنبياء: 31.

اجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ولهذا كان نحو: زيد كمثلاً عمرو شائعاً مستحسناً في النظم والنثر بخلاف زيد ككعمرو فإنه ضرورة<sup>(1)</sup>، (والسؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأن كَوْ فيها ليست مصدرية) لأنها تقع بعد وَذ ويؤدّ غالباً، (وفي الجواب الثاني نظراً؛ لأن توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ كقراءة ابن علي: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(2)</sup> بفتح الميم<sup>(3)</sup>.

والرابع: أن تكون للتمييز، نحو: كو تأتي فتحدثني قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كُرَّةٌ﴾، أي: فليت لنا كرة، ولهذا نصب فتكون في جوابها) واجيب بالفاء الذي يجاب به التمني، (كما انتصب فافوز في جواب لست في ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾<sup>(4)</sup>)، ولا دليل في هذا، لجواز أن يكون نصب في فتكون) بأن مضمرة فيصح عطفه بتأويل المصدر على كُرَّة، أي: ليت لنا رجوعاً فكوننا من المؤمنين، وفي أكثر النسخ: في فافوز فلا وجه له؛ إذ ليس قبله اسم يصح عطفه عليه ويمتنع تنظيره بقوله: (مثله في ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾<sup>(5)</sup>) فإن يرسل منصوب بإضمار أن ليصح عطفه على وَحْيًا، (أو قول ميسون) بنت بحدل بالحاء المهملة زوج معاوية، وأم ابنه يزيد<sup>(6)</sup>:

(وَلَيْسَ عَبَاةٌ وَتَقَرُّ غَيْسِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسِ الشُّفُوفِ)

(1) انظر شرح التسهيل 1/ 230 - 231.

(2) البقرة: 21.

(3) قال ابن عادل: وقرأ زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم اللباب في علوم الكتاب 1/ 410.

(4) - وزيد هو: أبو الحسن زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الإمام العلوي الهاشمي القرشي، قرأ على واصل بن عطاء (ت 122 هـ).

انظر الأعلام 3/ 59.

(4) النساء: 73.

(5) الشورى: 51.

(6) في نس ومثله قول ميسون بنت بحدل الكلية أم يزيد.



[بيت من الوافر]<sup>(1)</sup> [حكى]<sup>(2)</sup> أن معاوية تزوجها ونقلها من البدو إلى

الشام فحنت إلى البادية فانشأت قصيدة [منها]<sup>(3)</sup>:

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُيَسِّرٍ	لَيْتَ تُخَفِّقُ الْأَرِيحُ فِيهِ
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرُّغِيفِ	[وَأَكْلُ كُمَيْرٍ فِي كِسْرِ يَتِّي]
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ضَرْبِ الدُّفُوفِ <sup>(4)</sup>	وَأَصْوَاتِ الرِّيَّاحِ بِكُلِّ فُجٍّ
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطِّ الْأَوْفِ	وَكَلْبِ يَنْبَحِ الطَّرَاقِ دُونِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَغْلِ زُفُوفٍ	وَيَكْرُ يَتَّبِعُ الْأَضْغَانَ صَغْبٌ
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَلَجٍ عَلِيفٍ	وَيَحْرِقُ مِنْ يَتِّي عَمِّي نَحِيفٌ

فلما سمعها معاوية قال لها: جعلتني علجاً<sup>(5)</sup> فطلقها وألحقها بأهلها  
[تخفق بكسر الفاء تضطرب، ومنيف عال]<sup>(6)</sup>، والعباءة بالمد شملة الصوف<sup>(7)</sup>، تقرّ  
بفتح القاف [من القر بمعنى البرد ضد الحر، أو هو النوم، أو من القرار وهو  
السكون والشاهد فيه: وتقرّ حيث نصب بأن مضمرة عطفاً على كبس، وجوز  
العيني رفعه على تنزيله منزلة المصدر كما في: تسمع بالمعيدي]<sup>(8)</sup>، والشفوف جمع

(1) ساقط من نس.

(2) في نس روي.

(3) في نس من الوافر.

(4) ساقط من نس.

(5) في نس بإضافة: عليفاً.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس بإضافة: ولجوها.

(8) في نس من قرّة العين نصب بأن مضمرة عطف على كبس، ويوز رفعه بتنزيله منزلة المصدر كما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

شف وهو ثوب رقيق<sup>(1)</sup>، وألبكر<sup>(2)</sup>: الفتى من الإبل<sup>(3)</sup>، وأزفوف المسرع، وأخرق بكسر الخاء المعجمة/ الكريم السخي، والنحيف الهزيل، والعليج [مر تفسيره]<sup>(4)</sup>، 1/216  
وقيل: الصلب الشديد، وقيل: ذو اللحية<sup>(5)</sup>، وألعليف<sup>(6)</sup> السمين، وبالمعجمة الذي يغلف لحيه بالغالية، ويروى عنيف وهو الذي لا رفق فيه<sup>(7)</sup>.  
(واختلف في كَوْ هذه<sup>(8)</sup>)، فقال ابن الضائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا يحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب كَيْت<sup>(9)</sup> وقال بعضهم: هي كَوْ الشرطية أَشْرَبَتْ معنى التمني، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله:

فَلَوْ نَبَشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّبٍ      فَيَحْبِرُ بِالذُّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ  
يَوْمَ الشُّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا      وَكَيْفَ لِقَاءَ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ!<sup>(10)</sup>

[بيت من الوافر لامرئ القيس بن ربيعة الملقب بمهلhel خال امرؤ القيس  
بن حجر وهو أول]<sup>(11)</sup> من قصد القصائد، وأول من كذب في شعره<sup>(12)</sup>، وفيه  
قال الفرزدق:

(1) في س' بإضافة: وتحقق تضطرب، وألأرياح جمع ربيع، وألنصف العالي.

(2) في س' بإضافة: بفتح الباء.

(3) في س' بإضافة: والأظغان جمع ظفنة وهي المودج.

(4) في س' الرجل من كفار المعجم.

(5) شرح شواهد المغني 2/ 654.

(6) في س' بإضافة: بالمهمل.

(7) انظر شرح شواهد المغني 2/ 654.

(8) في س' بإضافة: التي في نحو: كو تأتي فتحدثني.

(9) انظر قول ابن الضائع وابن هشام الخضراوي في الجنى الداني 289.

(10) البيتان للمهلhel بن ربيعة منسوبان له في شرح شواهد المغني 2/ 654، المقاصد النحوية 4/ 463، لسان

العرب (ذ. ن. ب.)، شرح أبيات المغني 5/ 67، النصف من الكلام 2/ 60، وبلا نسبة في الجنى الداني

289، الارتشاف 2/ 576.

والشاهد فيه: أن كَوْ فيه للتمني.

(11) في س' بيتان من الوافر لمهلhel بن ربيعة، اسمه امرؤ القيس، وقيل: عدي وهو خال امرئ القيس المشهور

وأول.

(12) انظر معجم الشعراء 109، شرح شواهد المغني 2/ 656، النصف من الكلام 2/ 60، الأعلام 4/ 220.

## وَمَهْلُهُلُ الشُّعْرَاءِ ذَلِكَ الْأَوَّلُ<sup>(1)</sup>

[الذنائب بالمعجمة موضع]<sup>(2)</sup>، [يرثي أخاه كلياً المسمى بكليب النساء سمي بذلك لكثرة زيارته لمن]<sup>(3)</sup> إقامة للظاهر مقام الضمير، ويوم الشعثين اسم للحرب وقعت بالذنائب، والشعثمان شعثم وشعثت أبناء معاوية بن عمرو، وقيل: موضع معروف<sup>(4)</sup>، فيخبر بالنصب جواب لو بتقدير أن، وأي زير [خبر محذوف وهو أنا]<sup>(5)</sup>، ولقرّ [جواب لو أيضاً]<sup>(6)</sup>، وكيف للتعجب مرفوع المحل [على أنه]<sup>(7)</sup> خبر لقوله: لقاء، قيل: يجوز أن تكون لو تعليقية ونصب يخبر بأن مضمرة وهي بتأويل المصدر فاعل لحصل محذوفاً، والجملة عطف على جملة الشرط، وأن تكون شرطية ونصب يخبر بإضمار أن بعد الشرط لمشابهة النفي، والمعنى: فلو حصل نبش المقابر فالإخبار لقر عيناً، وأن تكون للتمني فيخبر منصوب في جوابه، ولقرّ جواب لكو شرطية محذوفة، [أي]<sup>(8)</sup>: لو وقع ذلك لقر عيناً<sup>(9)</sup>.

(وقال ابن مالك: هي لو المصدورية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزخشي<sup>(10)</sup>: وقد تحيى لو في معنى التمني نحو: لو تأتيني فتحدثني، فقال: أي: ابن مالك: (إن أراد أن الأصل: وددت لو تأتيني فتحدثني، فحذف

(1) عجز بيت من الكامل صدره:

وَأَشْوَيْنِي فَنَسِي وَفُنْ قُلْتُ

وهو للغزدقي في ديوانه 552، شرح أبيات المغني 75/5.

(2) ساقط من نس. وانظر القاموس المحيط (ج. ه. ر. م) 153/1.

(3) في نس يرثي أخاه كليب المسمى بكليب النساء، سمي بذلك لكثرة زيارته لمن.

(4) قال صاحب القاموس: وقول مهلهل: بيوم الشعثين لم يفسروه، والظاهر أنه موضع كانت به وقعة (ش. ع. م) 153/4، وانظر شرح أبيات المغني 72/5.

(5) في نس خبر مبتدأ محذوف.

(6) في نس جوابها، ولأنها شرطية وإن أشريت معنى التمني فكانها حاملة للمعنيين.

(7) ساقط من نس.

(8) في نس والتقدير.

(9) قائله ابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/2 اللوحة 302/ب.

(10) في نس بإضافة: في الفصل.

فعل التمني<sup>(1)</sup> لدلالة 'كو' عليه، فأشبهت كيت في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أراد أنها حرف وضع للتمني ككيت فممنوع؛ لامتزاجه منع الجمع بينها وبين فعل التمني) واللازم باطل فإنه يُجْمَعُ بينهما ويقال: أتمنى لو قام زيد (كما لا يجمع بينه وبين كيت<sup>(2)</sup>). انتهى. قيل: الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزغشري، فيكون مذهبه أن 'كو' قد ترد للتمني بحسب الوضع، وما أورده لا يرد عليه، فإنها عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية [فلا إشكال]<sup>(3)</sup> لكن يحتاج هذا إلى ثبوت [أن الزغشري]<sup>(4)</sup> يوافق على مجيء 'كو' مصدرية<sup>(5)</sup>.

(الحامس<sup>(6)</sup>): أن تكون للمعرض، نحو: كو تنزل عندنا فتصيب خيراً [ينصب نصيب]<sup>(7)</sup>، فإن المضارع بعد الفاء في جواب أدوات العرض يكون 1/216 منصوباً، (ذكره في التسهيل) على وجه الإشارة في فصل حروف التحضيض بقوله: وقد يغني عنهن 'كو' وآلا<sup>(8)</sup>، (وذكر ابن هشام اللخمي) أبو عبد الله محمد بن أحمد<sup>(9)</sup>، مات سنة سبع وخسين وخمسمائة، وأللخم يسكنون الخاء المعجمة نيلة من اليمن<sup>(10)</sup> (وغيره لها معنى آخر: وهو التقليل<sup>(11)</sup>)، نحو: هَلْ تُصَدِّقُوا وَلَوْ

(1) في 'س' بإضافة: وهو 'وددت'

(2) انظر شرح التسهيل 1/230.

(3) في 'س' فلا يمنع الجمع إذ ذاك.

(4) في 'س' أنه.

(5) قاله الدماميني انظر قوله في المنصف من الكلام 2/61.

(6) في 'س' بإضافة: من الأوجه الخمسة لكو.

(7) في 'س' يرفع تنزل وينصب نصيب.

(8) انظر تسهيل القوائد وتكميل المقاصد 38.

(9) في 'س' بإضافة: اللخوي النحوي.

(10) انظر اللباب في تهذيب الأنساب 2/245.

(11) انظر قول ابن هشام اللخمي في مواهب الأريب ج/3 اللوحة 305 - أ.

بِظُلْفٍ مُخْرَقٍ <sup>(1)</sup> وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ﴾ <sup>(2)</sup>، وفيه نظر) لأن كل ما أورده شاهداً على ذلك يجوز أن يقال فيه: لو بمعنى إن <sup>(3)</sup>، والتقليل مستفاد من المقام.

(وهنا مسائل:

إحداها: أن لو خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك <sup>(4)</sup>، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتداً [ما بعده خبره] <sup>(5)</sup>؛ فالأول كقولهم: لو ذات سوار لطمتني <sup>(6)</sup> هو مثل قالته امرأة لطمتها امرأة غير كفوها كما في القاموس <sup>(7)</sup>، وقيل: قاله: حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب <sup>(8)</sup>، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء عندهم لا تلبس السوار، وألطم ضرب الخذ بالكف، وجواب [لو] <sup>(9)</sup> محذوف، أي: لمان علي وللتمني فيه مجال، (وقول عمر رضي الله عنه: ﴿لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ﴾) روي أن عمر رضي الله عنه لما توجه إلى الشام بلغه في أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فاستشار في ذلك، فاختلقوا عليه، ثم أجمع رأيه على الرجوع إلى المدينة بعد أن أشار به جماعة من أكابر الصحابة، فقال أبو عبيدة بن الجراح <sup>(10)</sup>: أفراراً من قدر الله تعالى؟، فقال له عمر ذلك: نعم نفر من

(1) في الموطأ وحديثي عن مالك عن عمرو بن معاذ الأشعري عن جديبة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تخفون إحداكن أن تهدي لجارتها ولو كراع شاة عرقاً <sup>(1)</sup> الموطأ، كتاب الصدقة، باب التزيب في الصدقة 604، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصدقة، باب التزيب في الصدقة 604، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة 87/7.

(2) النساء: 135.

(3) في س: بإضافة: الشرطية.

(4) في س: بإضافة: أي معمول لمحذوف.

(5) في المعنى وما بعده خبر.

(6) مجمع الأمثال للميداني.

(7) القاموس المحيط (ل. ط. م) 4/198.

(8) المنصف من الكلام 2/61.

(9) ساقط من ن.

(10) أبو عبيدة هو: عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال النهري القرشي، أمير أمراء الشام، الصحابي الجليل، أمين هذه الأمة، أحد العشرة المبشرين بالجنة (ت 18 هـ).

انظر مرة الجنان 1/63، الإصابة 1/338 - 341، شذرات الذهب 1/29، الأعلام 3/252.

قدر الله إلى قدر الله، وضمير قالها لكلمة أبي عبيدة وهي أفراراً، أي: أهذا فرار، وجواب لو محذوف، أي: لو قالها غيرك لعذرناه لقلة علمه ولا مجال للتعني هنا، (وقوله):

لَوْ غَيْرَكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ أَذَى الْجَوَارِ إِلَى بَيْتِ الْعَوَامِ<sup>(1)</sup>

بيت من الكامل لجريز يهجو الفرزدق<sup>(2)</sup>، المراد بالحبل: العهد، شبه به في حصول العصمة من المكروه عند التمسك، فهي استعارة تحقيقية، وعلق ترشيح، وغيركم مرفوع محذوف وهو علق، وقيل: عاهد لقوله: بحبله أو أجار لقوله: أذى الجوار<sup>(3)</sup>، ومن قال: الأولى أن يقدر كان<sup>(4)</sup> الشائبة، أي: لو كان الشأن غيركم علق فقد وهم<sup>(5)</sup>، والزبير منصوب بنعلق لأنه يتعدى بنفسه وبالحرف، قال في القاموس: علق كفرح، وبه<sup>(6)</sup>، أو مرفوع به على قول من قال: إن غرض الشاعر ذم مخاطبيه بأنهم لا قوة لهم يحمون بها من التجأ إلى جوارهم، يقول: لو تمسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت إلى جوار قومه لكون غيركم من الحماية له بحيث

(1) البيت لجريز في ديوانه 447، وروايته:

لَوْ غَيْرَكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ وَرَحْلُهُ

ومنسوب له في شرح شواهد المغني 2/ 657، شرح أبيات المغني 2/ 76، الدرر 2/ 211، وبلا نية في المعجم 472/2.

(2) والشاهد فيه: أن 'غيركم' مرفوع بفعل يفسره ما بعده تقديره لو علق غيركم. في 'س' بإضافة: وكان بينهما مهاجرة كثيرة.

(3) النصف من الكلام 2/ 61.

(4) في 'س' بإضافة: الناقصة.

(5) قاله ابن الوحي انظر مواهب الأريب ج/ 3 اللوحة 306 - 1.

(6) قال في القاموس: 'وقد حلفه كفرح'، وبه، علوقاً وعلقاً، بالكسر وبالنحريك، وعلانة القاموس المحيط (ع. ل. ق) 3/ 301.

يفرقون عصبة قومه، يعني: وأما أنتم فلستم بهذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم، بل هو متمسك بجوار قومه<sup>(1)</sup>.

(والثاني: نحو: كُو زيداً رأيته أكرمه، والثالث نحو: ﴿الْتَمَسَ وَلَوْ خَائِماً مِنْ حَدِيدٍ﴾<sup>(2)</sup> [أي: ولو كان ما يلتمس خائماً من حديد]<sup>(3)</sup>، (وأضرب ولو زيداً، وألا ماءً ولو بارداً، وقوله:

لَا يَأْمَنُ الدُّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ<sup>(4)</sup>)

بيت من البسيط [لأنافية/ أو ناهية، وذو بغْيٍ، أي: ذو ظلم فاعل 1/217 يَأْمَنُ، والدَّهْرُ ظرفه]<sup>(5)</sup>، وملِكاً خبر لكان محذوفة، [والاسمية]<sup>(6)</sup> صفته، وروي ﴿يُتَجَلَّهَمَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا الْبَغْيُ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ﴾<sup>(7)</sup>، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿لَوْ بَغَى جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ لَذَكَ الْبَاغِي﴾<sup>(8)</sup>، وكان المأمون يتمثل بهذين البيتين في أخيه:

يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إِنْ الْبَغْيَ مَصْرَعُهُ فَارْتَعْ فَخَيْرُ فَعَالٍ الْمَرْءِ أَعْدَلُهُ

(1) قاله الدماميني انظر قوله في النصف من الكلام 61/2.

(2) جزء من حديث في طويل في صحيح مسلم عن سول بن سعد الساعدي، وروي بلفظ: ﴿لَوْ خَائِماً مِنْ حَدِيدٍ﴾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن أو خاتم حديد 179/9.

(3) ساقط من نس.

(4) البيت لثمين المغزي في الخزانة 257/1، وبلا نسبة في شرح التصريح 256/1، شرح التسهيل لابن مالك 363/1، الارتشاف 97/2، المجمع 383/1، الدرر 249/1، شرح شواهد المغني 658/2، شرح أبيات المغني 85/1، المقاصد النحوية 50/2. والشاهد فيه: أن كان قد حذفت مع اسمها بعد كُو.

(5) في نس لا يَأْمَنُ مرفوع أو مجزوم، والدَّهْرُ ظرف له، وذو بغْيٍ ذو ظلم فاعله.

(6) في نس والجملة الاسمية.

(7) الحديث في الكشف 357/2، و الباب في علوم الكتاب 297/10.

(8) الحديث في المصدرين السابقين.

قَلَوْ بَعَى جَبَلٌ يَوْمًا عَلَى جَبَلٍ لِأَنَّهُ مِنْهُ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُهُ<sup>(1)</sup>

(واختلف في ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾<sup>(2)</sup> فقيل: من الأول<sup>(3)</sup>، والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير) قال الزمخشري: هذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم تملكون<sup>(4)</sup>، فيه دلالة على الاختصاص، ونحوه قول حاتم: لو ذات سوار لطمتني، وذلك لأن الفعل لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر، (وقيل: من الثالث، أي: لو كنتم تملكون) قال الحلبي: هو قول ابن الضائع<sup>(5)</sup>، قيل: هذا سهو، فإن الثالث هو أن يلي كَوْ خَيْرُ كَانٍ، وفي الآية إنما وليها اسمها على هذا القول، وتأكيده الاسم على رأي الجيب عن الرد<sup>(6)</sup>، وأجيب بأنه لا سهو منه بل جعله من الثالث بناءً على أن الأصل: لو كنتم تملكون فحذف كَانٍ ومرفوعها، وعلى أن التأكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالعدم، [وفيه أنه]<sup>(7)</sup> لو كان كذلك لزم أن يلي كَوْ فعل مضارع، فلا يكون مما نحن فيه، (ورد بأن المجهود بعد كَوْ حذف كَانٍ ومرفوعها معاً؛ فقيل) في جواب الرد: (الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفاً) أي<sup>(8)</sup>: كَانٍ واسمها وبقي المؤكد، وهو

(1) البيتان بلا نسبة في الكشف 357/2

- والمأمون هو: أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد بن أبي جعفر المنصور، سابع الخلفاء من بني

العباس، العالم المحدث النحوي اللغوي اشتهر بعلمه وسعة ملكه (ت 218 هـ).

انظر مرآة الجنان 58/2، شذرات الذهب 39/2 - 49، الأعلام 183/10.

(2) الإسراء: 100.

(3) في سُنْ بإضافة: الذي يلي كَوْ فيه اسم مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده.

(4) الكشف 43/3.

(5) الدر المصون 422/4.

(6) قاله الدماميني انظر قوله في النصف من الكلام 61/2.

(7) في سُنْ وفيه بحث إذ.

وانظر المصدر السابق.

(8) في سُنْ بإضافة: فحذف.



قول: ابن فضال المجاشعي، صرح به الحلبي<sup>(1)</sup>، (وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد) [فهذا]<sup>(2)</sup> وإن أجازته الخليل وسيبويه<sup>(3)</sup>، لكنه قليل نادر لا يناسب حمل التنزيل عليه<sup>(4)</sup>.

(والرابع لمحو قوله:

لَوْ بَغِيَرِ الْمَاءِ خَلْقِي شَرْقٍ كُنْتُ كَالْفُصَّانِ بِالْمَاءِ اغْتِصَارِي<sup>(5)</sup>)

بيت من الرمل، [وقيل من الوافر]<sup>(6)</sup> لعدي بن زيد [التميمي]<sup>(7)</sup>، وقد حبسه النعمان بن المنذر بعد أن كان صديقاً له<sup>(8)</sup>، 'شرق' كـ'فرح' صفة مشبهة من شرق بريقه إذا غص، 'الفصان' كـ'ريان' من الغصة وهي ما يعترض في الخلق من مأكول، والاعتصار' إزالة تلك الغصة بشرب الماء قليلاً قليلاً وهو مبتدأ خبره 'بالماء'، يقول: لو غصصت بغير الماء احتلت في إزالته بالماء، ولكنني شرقت بالماء الذي يزال به الشرق، فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء؟، (وقوله:

(1) الدر المصون 422/4.

- وابن فضال هو: أبو الحسن علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني، المشهور بالفرزدقي، عالم باللغة والأدب والتفسير، قرأ عليه هبة الله السقطي، من تصانيفه: إكسير الذهب في النحو، الإكسير في التفسير، شجرة الذهب في معرفة أئمة العرب (ت 479 هـ).

انظر مرة الجنان 100/3، البلغة 212 - 213، بنية الوعاة 183/2، الأعلام 319/4.

(2) في 'س' فإنه.

(3) في 'س' بإضافة: كما سيأتي في الباب الخامس.

(4) انظر الدر المصون 422/4 - 423.

(5) البيت لعدي بن زيد منسوب له في شرح شواهد المفتي 658/2، الدرر 211/2، المقاصد النحوية 454/4، معجم الشعراء 111، الخزائن 508/8.

والشاهد فيه: 'لو' دخلت في الظاهر على جملة اسمية.

(6) ساقط من 'س'.

(7) ساقط من 'س'.

(8) في 'س' بإضافة: وقبله:

أَبْلَغُ الثُّغْنَانِ عُنِّي مَالِكَا  
إِنِّي قَدْ طَالَ حَيِّي وَانْتَظَرِي

لَوْ فِي طَهْيَةِ أَحْلَامٍ لَمَّا عَرَضُوا دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَبَرِّمِينِي<sup>(1)</sup>

بيت من البسيط لجرير يهجو الفرزدق، طهية بضم المهملة وفتح الهاء  
وتشديد الباء حي من غميم تُسَبِّحُوا إلى أمهم طهية بنت عبد شمس<sup>(2)</sup>، والأحلامُ  
المنقول [جمع حلم بالكسر]<sup>(3)</sup>، وَمَا نَافِيَةٌ، عَرَضُوا بمعنى: اعترضوا، ودون ظرفه،  
وَأَنَا أَرْمِيهِ صِلَةُ الَّذِي، وَبَرِّمِينِي عَطَفَ [عليه]<sup>(4)</sup>، لا على أرميه، يقول: لو كان/ 217 ب  
فيهم عقول لما دخلوا بيني وبين خصمي معترضين دونه، قيل: وفي كون هذا  
[وما]<sup>(5)</sup> قبله من الرابع نظر<sup>(6)</sup>؛ إذ لم يل كَوْ فيهما إلا الجار والمجرور، وقد يقال: إن  
نوله: أو اسمٌ هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره، معناه: أو جملة اسمية بحسب  
الظاهر، يشير إلى ذلك قوله: وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً.  
(واختلف فيه) أي: [قول عدي]<sup>(7)</sup>، (فقليل: محمول على ظاهره وإن  
الجملة الاسمية وليتها شذوذاً) هذا مذهب الكوفيين كما في الجنى الداني<sup>(8)</sup>، (كما  
قبل في قوله:

فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا)

تقدم شرحه في بحث الآ.

<sup>(1)</sup> البيت لجرير في ديوانه 474، وروايته:

لَوْ فِي طَهْيَةِ أَحْلَامٍ لَمَّا عَرَضُوا دُونَ الَّذِي كُنْتُ أَرْمِيهِ وَبَرِّمِينِي

وله في شرح شواهد المغني 650/2، شرح أبيات المغني 85/5.

<sup>(2)</sup> والشاهد به: أن كَوْ دخلت على جملة اسمية شذوذاً.

<sup>(3)</sup> انظر الباب في تهذيب الأنساب 47/2.

<sup>(4)</sup> في سَجْعِ وَالْإِلَامِ جَوَابُ كَوْ.

<sup>(5)</sup> في سَجْعِ عَلَى الصَّلَةِ.

<sup>(6)</sup> في سَجْعِ وَالَّذِي.

<sup>(7)</sup> المتصف من الكلام 62/2.

<sup>(8)</sup> في سَجْعِ نوله: لو بغير الماء، بقرينة قوله.

الجنى الداني 280.

(وقال الفارسي: هو من النوع الأول، والأصل لو [شَرِقاً] <sup>(1)</sup> حلقي هو شَرِقٌ فحذِفَ الفعل أولاً والمبتدأ آخرأ) قال ابن قاسم: وفيه تكلف، وتأول ابن خروف على إضمار كان الشانية <sup>(2)</sup>، (وقال المتني:

وَلَوْ قَلَمٌ أَلْقَيْتُ فِي شِقِّ رَأْسِهِ مِنْ السَّقَمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ <sup>(3)</sup>)

بيت من الطويل، الشق بالفتح الفرجة وبالكسر الجانب، والبيت يحتملها.

(فقيل: لحن، لأنه لا يمكن أن يقدر: ولو ألقى قلم، وأقول: روي بنصب قلم ورفع، وهما صحيحان، والنصب أوجه بتقدير: لو لَأَبَسْتُ قَلَمًا، كما يقدر في نحو: زِيداً حبست عليه) فإن تقديره: لا بست زيدا حبست عليه؛ إذ لا يمكن تقدير حبست زيدا؛ إذ ليس المعنى عليه، ولا [تقدير] <sup>(4)</sup> اهنت زيدا؛ إذ ليس المراد أن المتكلم أهان [زيداً] <sup>(5)</sup>، ثم المسوغ <sup>(6)</sup> لجعل البيت من باب الاشتغال مع أن شرط المنصوب فيه [أن يصح] <sup>(7)</sup> الابتداء [به] <sup>(8)</sup> لو رفع [أما كون تنوين قلم للتحقير كما في] <sup>(9)</sup> شر أهر ذا ناب، أو [كونه] <sup>(10)</sup> في سياق الشرط على قول من

(1) إضافة من المعني.

(2) من قوله: وقال الفارسي انظر الجنى الداني 280 - 281.

(3) البيت للمتني في ديوانه 148، وروايته شق يفتح الشين وله في شرح أبيات المعني 87/5.

والشاهد فيه: أن المتني لحن في هذا البيت لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم.

(4) ساقط من نس.

(5) ساقط من ظ.

(6) في نس والمسوغ.

(7) في نس أن يكون عما يصح.

(8) ساقط من نس.

(9) في نس أما حمل تنوين قلم على التحقير كما قيل في.

(10) في نس وقوعه.

قال: [إن<sup>(1)</sup>] النكرة فيه لها عموم، (والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي: ولو حصل قلم [أو لو]<sup>(2)</sup> لويس قلم) هذا وإن جاز لكنه لا يدل على مراد الشاعر ظاهراً كما يدل النصب؛ ولهذا كان أوجه، (كما قالوا في قوله:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتَهُ .....<sup>(3)</sup>

صدر بيت من الطويل الذي الرمة يمدح أمير البصرة، بلال بن بردة بن أبي موسى الأشعري<sup>(4)</sup> عجزه:

فَقَامَ [بِتَصْلٍ]<sup>(5)</sup> بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرُ .....

بلغته خطاب لناقته، والتصل السكين، [وقيل: السيف]<sup>(6)</sup>، ووصلا الناقة بالكسر المفضلان عند محل نحرها، وأجازر اسم فاعل من جزر الناقة إذا نحرها. (فيمن رفع أبناً: إن التقدير: إذا بلغ) ابن أبي موسى بلغت بلالاً، فيكون هنا فعلاً يفسرهما بلغته فالأول مبني للمفعول والثاني للفاعل، وعلى تقدير النصب فبلغته يفسر الواحد، وبلالاً عطف بيان، وجواب إذا: قام دخلت الفاء لكونه دعاء، (وعلى الرفع فيكون ألقيت صفة لقلم، ومن الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بألقيت، لا بغيرت لوقوعه في حيز ما الناقية) ولأن ما في حيز

(1) ساقط من نس.

(2) في المخطي أي: ولو.

(3) البيت الذي الرمة منسوب له في الكتاب 82/1، شرح أبيات سيبويه 166/1، شرح شواهد المخطي 660/2، شرح أبيات المخطي 90/5، وبلا نسبة في المقتضب 380/1، أمالي ابن الحاجب 296/1، النصف من الكلام 62/2. والشاهد فيه: أنه روي برفع ابن فيقدر له فعل رافع له على التياغة عن الفاعل.

(4) انظر الأعلام 72/2.

(5) في المخطي بفأس.

(6) في نس الذي يعقر به الناقة، وما قيل: السيف غير مناسب هنا. وانظر النصف من الكلام 62/2.

جواب الشرط لا يتقدم على الجواب [كما قال: ابن الحاجب]<sup>(1)</sup>، (وقد تعلّق  
بغيرت لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله:

وَلَحْنٌ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْتَيْنَا .....<sup>(2)</sup>

تقدم شرحه في بحث إذا<sup>(3)</sup>.

(المسألة الثانية: تقع أن بعدها كثيراً، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾<sup>(4)</sup>، ﴿وَلَوْ  
أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾<sup>(5)</sup>، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(6)</sup>، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ﴾<sup>(7)</sup>، وقوله:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ .....

وموضعها) أي: موضع أن وصلتها بعد لو (عند الجميع رفع، فقال  
سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج [لخبر]<sup>(8)</sup> لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه)

(1) في من ذكره ابن الحاجب.

وانظر الأمالي 1/ 297.

(2) صدر بيت الرجز عجزه:

فَبُئِتِ الْأَفْدَامُ إِن لَّا فَيْتَا

لعبد الله بن وواحة منسوب له في الكتاب 286/3، وله أو لعامر بن الأكوع في شرح شواهد المغني  
1/ 286، ولعامر بن الأكوع في شرح أبيات المغني 1/ 286، وبلا نسبة في الخزانة 7/ 139.  
والشاهد فيه: تعلق عن باستغنيا.

(3) انظر غنية الأريب من أول الكتاب إلى نهاية حرف الألف تحقيق حسين صالح الدبوس 478.

(4) البقرة: 1032.

(5) الحجرات: 5.

(6) النساء: 66.

(7) النساء: 66.

(8) في المغني إلى غير.

لزم ابن عصفور أن غير ذلك لا يحفظ عن البصريين<sup>(1)</sup>، (واختصت) أي: كلمة أن (من بين سائر ما يؤول بالاسم) من أن، وما، وكى (بالوقوع بعد كوا كما اختصت غدة بالنصب بعد كدن) تقدم وجهه في بحث عند<sup>(2)</sup>، (والحين بالنصب بعد لات، وقيل: على الابتداء والخبر محذوف) [قال ابن هشام الخضراوي]<sup>(3)</sup> يعني: وجوباً؛ إذ لم يعهد ثبوته، هذا مذهب سيويه والبصريين، (ثم قيل: يقدر مقدماً، أي: ولو ثابت إيمانهم على حدّ ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾<sup>(4)</sup>) تقدم في الرضع الرابع لئلا أن آية خبر مقدم وجوباً لأن المخبر عنه أن وصلتها (وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخراً<sup>(5)</sup>)، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً عن المبتدأ الذي هو أن وصلتها (بعد أما) الشرطية فحمل كوا عليها وجوز تقدير الخبر مؤخراً بعدها أيضاً (كقوله:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ الثَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَانَ يُبْرِنِي<sup>(6)</sup>

بيت من البسيط، الاصطبار [افتعال]<sup>(7)</sup> من الصبر، وجزع كـفزع صفة من الجزع يفتحين<sup>(8)</sup> تقيض الصبر، والنوى البعد<sup>(9)</sup>، والوجد شدة الشوق، أراد به الحزن، وبيرني، أي: ينحت جسمي كما يُبرى السهم.

<sup>(1)</sup> في نس نقله ابن عصفور عن البصريين وزعم أنه لا يحفظ عنهم غيره.

وانظر الكتاب 121/3، واللباب في علوم الكتاب 2/356.

<sup>(2)</sup> انظر ص 333 - 334.

<sup>(3)</sup> مابن المعقوفين ذكر في نس متأخراً بعد قول المؤلف: هذا مذهب سيويه والبصريين وورد بلفظ قاله ابن هشام الخضراوي.

<sup>(4)</sup> يس: 41.

<sup>(5)</sup> انظر المجمع 2/464.

<sup>(6)</sup> البيت بلا نسبة في شرح التصريح 1/281، شرح شواهد المغني 2/661، شرح أبيات المغني 5/93، المقاصد النحوية 1/536. والشاهد فيه: أنه قد جاء خبر المبتدأ الواقع بعد أما مؤخراً.

<sup>(7)</sup> سائط من نس.

<sup>(8)</sup> في نس بإضافة: وهو.

<sup>(9)</sup> في نس بإضافة: والفراق.

(وذلك لأن لعل لا تقع هنا) لما تقرر<sup>(1)</sup> أن الجملة الثامة لا تتوسط بين أما والفاء، (فلا تشبه أن المؤكدة) المفتوحة (إذا قدمت بالتي بمعنى لعل) كما لا تشبه بأن المكسورة لما ذكرنا، (فالأولى حيثل أن يُقدَّر مؤخراً<sup>(2)</sup> على الأصل) (وهو تأخير الخبر)<sup>(3)</sup>، وقد انعدم ما يقتضي التقديم، (أي: ولو إيمانهم ثابت. وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه) أي: الرفع (على الفاعلية والفعل مقدَّر بعدها، أي: لو ثبت أنهم آمنوا<sup>(4)</sup>) وفيه إيماء إلى أن قول ابن مالك في شرح الكافية: زعم الزمخشري أن بين لو وأن ثبت مقدَّر<sup>(5)</sup> غير مناسب لإيهام انفراده بذلك، (ورجَّح بأن فيه إبقاء كو على الاختصاص بالفعل) ويَعده أن الفعل لم يحذف بعد كو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده، ولا يستثنى من ذلك إلا كان بعد إن ولو والفعل المقرون بـ لا بعد [إن]<sup>(6)</sup> كقوله:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ      وَإِلَّا يَحِلُّ مَفْرَقُكَ الْخُسَامُ<sup>(7)</sup>

[كما في شرح بانت سعاد للمصنف]<sup>(8)</sup>

(1) في س: بإضافة: من.

(2) في س: بإضافة: بعد كو بناءً.

(3) في س: فإن الأصل في الخبر التأخير.

(4) انظر مذهب المبرد والزجاج والكوفيين في الارتشاف 2/ 573.

(5) انظر الكافية الشافية 2/ 177.

(6) ساقط من س.

(7) بيت من الواقر للأحوص في شرح كعب بن زهير 116، شرح شواهد المغني 2/ 767، الدرر 2/ 202، المقاصد النحوية 4/ 435، الحزانة 2/ 151، ويلا نسبة في الإنصاف 1/ 72، رصف الباني 106، المعجم 464/2.

والشاهد فيه: حذف الشرط وتعويض لا منه.

(8) في س: ذكره المصنف في شرح بانت سعاد وقال السرياني: لا يحتاج إلى تقدير الفعل لأن أن تنوب عنه لكون خبرها فعلاً، فإذا قلت: لو أن زيداً جاءني فكانك قلت: لو جاءني زيد. وانظر شرح كعب بن زهير 116.

(قال الزمخشري ويجب كون خبر أن فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره) [كأبي حيان<sup>(1)</sup>] (يقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾<sup>(2)</sup>) قال في المفصل: ولطلب لو الفعل وجب في أن بعدها أن تكون فعلاً<sup>(3)</sup>، وقال ابن الحاجب في شرحه: قد أطلق ذلك والصواب تقييد الوجوب بما إذا كان الخبر مشتقاً<sup>(4)</sup>، (وقالوا) نصرة للزمخشري (إنما ذلك)<sup>(5)</sup> في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية [الا ترى أنه لم يتعرض للجامد وقال: لو قلت إن زيدا حاضر لأكرمه لم يجوز]<sup>(6)</sup>، (وفي قوله:

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ  
تُتَبَوُّوا الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ<sup>(7)</sup>)

بيت من البسيط لتميم بن أبي مقبل، العيش الحياة، والفتى الشاب، وتنبؤا تبعد، وأحوادث مصائب الزمان<sup>(8)</sup>، والجملة صفة لحجر والملموم المجتمع

(1) في نس مثل أبي حيان. وانظر الارتشاف 573/2.

(2) لقمان: 27.

(3) المفصل: 442.

(4) انظر الإيضاح في شرح المفصل 259/2.

(5) في المعنى ذاك.

(6) في نس الا ترى قوله في المفصل: لو قلت: لو أن زيدا حاضر لم يجوز، ولم يتعرض للجامد.

(7) البيت لابن مقبل منسوب له في شرح شواهد المعنى 2/661، وبلا نسبة في الخصائص 1/321، شرح

المفصل لابن يعيش 1/87، شرح أبيات المعنى 5/94.

والشاهد فيه: أن الواقعة بعد كو اسم جامد.

- وتميم هو: أبو كعب تميم بن أبي بن مقبل بن عوف العجلان، شاعر مجيد، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم (ت 37 هـ). انظر طبقات الشعراء 84، الخزائن 1/231، الأعلام 2/87.

(8) في نس بإضافة: وعنه متعلق بـتنبؤ.



الأجزاء<sup>(1)</sup>، [أي]<sup>(2)</sup>: لو ثبت أن الفتى مثل حجر موصوف بهذه الصفة [أي]<sup>(3)</sup>:  
لا تؤثر فيه الحوادث ولا يبال بها.  
(وقوله):

وَلَوْ أَنَّهَا عَصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا      مُسَوِّمَةٌ تَدْعُو عَيْنِدَا وَأَزْئِمًا<sup>(4)</sup> / 218 ب

بيت من الطويل لجريز [وقيل للعوام بن شاذب]<sup>(5)</sup>، وقبلة:

وَنَرُّ أَبْوَالِ الصُّهْبَاءِ إِذْ حَمِيَ الْوَعَى      وَالْقَى بِأَبْدَانِ السَّلَاحِ وَسَلْمًا  
وَأَيَّقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَمِسَ بِهِ      ثِمَمَ عِرْسَهُ أَوْ تَمَلَّأَ التَّيْتُ مَائِمًا

[عبيد يضم العين، وأزغم قبيلتان من بني يربوع]<sup>(6)</sup>، [وقال العيني: الأول  
بطن من الأوس والثاني بطن من يربوع]<sup>(7)</sup>، حسبتهما بالخطاب التفات من الغيبة  
[يقول: لو أن]<sup>(8)</sup> الأصوات المسموعة من الخيل صوت عصفورة لظنتها من  
كمال خوفك خيلاً<sup>(9)</sup> معلّمة فكيف يكون حالك إذا كانت أصوات الخيل حقيقة،

(1) في س' بإضافة: الثابت القوي.

(2) في س' والمراد.

(3) ساقط من س'.

(4) البيت لجريز في ديوانه 323، شرح شواهد المغني 2/ 662، وللعوام في المعاني الكبير 927، المقاصد النحوية 467/ 4، وله أو لجريز في شرح أبيات المغني 5/ 97، وبلا نسبة في الجنى الداني 281.  
والشاهد فيه: عجي خبر أن بعد كوا اسماً جامداً.

(5) ساقط من س'.

(6) مابين المعقوفين ذكر في س' متأخراً بعد قول المؤلف: أصوات الخيل حقيقة.

(7) ساقط من س'.

وانظر المقاصد النحوية 467/ 4.

(8) في س' أي أن.

(9) في س' بإضافة: مسموعة أي.

وقيل: يقول: لو أنَّ الذات التي أراها عصفورة خَيْلٍ إليَّ من شدة الجزع أنها فرس مسومة تدعو هاذين الشخصين للقتال، وفيه بحث<sup>(1)</sup> فكانه لم يقف على ما قبله. (ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً، كقوله:

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ      أَذْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرُّمَاحِ<sup>(2)</sup>)

رجز للبيد بن عامر، ألحيَّ ضد الميت، والفلاح البقاء والمراد بملاعب الرماح: ملاعب الأسنة<sup>(3)</sup> علم شخص معروف، ولما اضطر [الشاعر]<sup>(4)</sup> غيره<sup>(5)</sup>، وقد يجاب بأنه ضرورة.

(وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنب لها الزخشمري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوْنَ لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾<sup>(6)</sup> [هذا عجب منه]<sup>(7)</sup> فإن الكلام في كَو الشريطة، وكَو في الآية للنبي عند الزخشمري قال في [تفسير الآية]<sup>(8)</sup>: تمنوا أنهم خارجون إلى البدو<sup>(9)</sup>، وكذا عند ابن الحاجب قال في منظومته:

لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ      لَوْ لِلتَّمَنِّي لَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ<sup>(10)</sup>

(1) في نس بإضافة: من وجهين.

(2) الرجز للبيد العامري في ديوانه 46، شرح شواهد المفني 2/ 663، الدرر 1/ 517، شرح أبيات المفني 5/ 102، المقاصد النحوية 4/ 446، ويلا نسبة في الجنى الداني 282، الممع 1/ 442.

(3) في نس بإضافة: وهو.

(4) ساقط من نس.

(5) في نس بإضافة: والشاهد في مدرك فإنه مشتق وقع خبراً لأن.

(6) الأحزاب: 20.

(7) في نس هذا شيء يقتضي منه العجب.

(8) في نس في تفسيره.

(9) الكشف: 3/ 556.

(10) انظر قول ابن الحاجب في المنصف من الكلام 2/ 63، ومواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 319 - 1.

أما عند ابن مالك فيجوز أن تكون للتمني أو للمصدرية<sup>(1)</sup>، وقد صرح الرضي [بأنها مصدرية]<sup>(2)</sup>، وليست بشرطية لجئها بعد فعل دال على معنى التمني<sup>(3)</sup>، (ووجدت آية الخبر فيها ظرفاً [لغواً]<sup>(4)</sup> وهي ﴿لَوْ أَن عِندَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(5)</sup>) وفيه أنها لا ترد على الزخشي لاحتimal أنه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل، [وقيل: ترد]<sup>(6)</sup> لأنه لما أقيم الظرف مقام الفعل كان الإخبار بالظرف لا بالفعل [وفيه أن الخبر حينئذ يكون جامداً لا مشتقاً]<sup>(7)</sup>.

(المسألة الثالثة: لغلبة دخول كَوْ على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى [أن الشرطية] لأن الجزم من خواص العرب والماضي مبني، (وزعم بعضهم أن الجزم بها مطّرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري<sup>(8)</sup>) فيكون في ذلك ثلاثة أقوال، (كقوله:

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَا حَقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ<sup>(9)</sup>)

بيت من الرمل لعلقة أو لامرأة من بني الحارث، أليعة [وزان ضبيعة النشاط وأول جري الفرس]<sup>(10)</sup>، أي: لو شاء لأنجاه فرس له ذو نشاط؛ فيكون

(1) انظر شرح التسهيل 4/ 99.

(2) في س' بأن كَوْ فيها بمعنى أن المصدرية.

(3) انظر شرح الكافية 6/ 214.

(4) إضافة من المعني.

(5) الصافات: 168.

(6) في س' وما قيل: إنه يرد على قوله يجب كون خبر أن فعلاً.

(7) في س' فيجاب عنه بأن ذلك في الخبر المشتق لا الجامد.

وانظر المنصف من الكلام 2/ 63.

(8) انظر الأمالي 1/ 333.

(9) البيت لعلقة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية 2/ 539، حاشية الدسوقي 2/ 149، ولا امرأة من بني الحارث في الأمالي الشجرية 1/ 333، شرح شواهد المعني 2/ 664، الدرر 2/ 210، شرح أبيات المعني 5/ 105، الخزانة 11/ 298، وبلا نسبة في الجنى الداني 287، الكافية الشافية 1/ 174، الجمع 2/ 469.

والشاهد فيه: أن جماعة منهم ابن الشجري أن كَوْ قد جازمت في الشعر كما في هذا البيت.

(10) في س' أليعة بفتح الميم وسكون الياء النشاط.

حكاية للحال الماضية، ولاحق الآطال ضامر الجنين، وهو بالمد جمع إطل كإيل، وهي الخاصرة، وقد جمعه في موضع التثنية، ونهذ بفتح النون وسكون الهاء جسيم، وخصل كغرف جمع خصلة وهي لفيفة من الشعر، (وقوله:

ثَامَتْ فُوَادُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ    إِحْذَى نِسَاءً بَنِي ذُهْلٍ / بَنِي شَيْبَانَ<sup>(1)</sup> 1/219

بيت من البسيط عزاه الجوهري للقيط بن زرار، يثمه الحبّ عبده وذلك، فهو مقيم<sup>(2)</sup>، وفوادك مفعول ثامت، ويحزنك مجزوم بكونه حملاً على إن، وإحدى نساء فاعل ثامت وصنعت على التنازع، وفيه تنابع الإضافات<sup>(3)</sup>، (وقد خرج هذا) إي: [يحزنك]<sup>(4)</sup> (على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو<sup>(5)</sup>): (يَنْصُرُكُمْ)<sup>(6)</sup>، و(يُشْعِرُكُمْ)<sup>(7)</sup>، و(يَأْمُرُكُمْ)<sup>(8)</sup> قال الجعبري: وجه إسكانه طلب التخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع أو نوعين وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام فإسكانه وإيقاؤه أولى، (و) [خرج]<sup>(9)</sup> (الأول) يعني: لو يشاء (على لغة من يقول: شأ يشأ بالف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: العالم، والخاتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان «مِنْسَأُهُ»<sup>(10)</sup>) بهمزة ساكنة فإن الأصل: مَنْسَأُهُ بهمزة مفتوحة) كما قرأ به غير نافع وأبي عمرو

(1) البيت للقيط بن زرار منسوب له في شرح أبيات المغني 109/5 الصحاح (ت. ي. م) 1394/2، ويلا نسبة في شرح شواهد المغني 665/2، الدرر 210/2. والشاهد فيه: كالبيت السابق.

(2) في س' بإضافة: ويقال: ثامت فلانة أيضاً.

(3) في س' بإضافة: بخمس مراتب.

(4) في س' لو يحزنك على نشر غير مرتب.

(5) انظر النشر في القراءات العشر 196/2.

(6) الملك: 20.

(7) الأنعام 109.

(8) البقرة: 169.

(9) في س' وقد خرج.

(10) سبأ: 14.

وابن ذكوان<sup>(1)</sup> (مفعلة من نساء إذا أخره، ثم أبدلت الهمزة ألفاً) وبه قرأ نافع وأبو عمرو، (ثم الألف همزة ساكنة) ولا يجوز أن يكون أصلاً؛ لأن ما قبل هاء التانيث واجب الفتح لفظاً أو تقديرأً والمسكن تخفيفاً في قوة المتحرك، والفتحة وإن كانت خفيفة فقد نقلت إلى الأخف.

(المسألة الرابعة: جواب كَوَإِما مضارع منفي بلم فيه تغليب الفعل على الحرف إذ الجواب في الحقيقة هو المجموع (لحو: كَوَ لم يخف الله لم يعصه، أو ماض مثبت، أو منفي [بمأ]<sup>(2)</sup>، والغالب على المثلث دخول اللام عليه، لحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾<sup>(3)</sup>، ومن تجرده منها ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾<sup>(4)</sup>، والغالب على المنفي تجرده منها) يعني: الماضي المنفي بمأ [لقوله]<sup>(5)</sup>: (لحو: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ رُبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾<sup>(6)</sup>) لا المنفي مطلقاً حتى يقال: إن اللام لا تدخل على المنفي بلم أصلاً، (ومن اقترانه بها قوله:

وَلَوْ نُعْطِي الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْيَالِي<sup>(7)</sup>)

بيت من الوافر، تُعطى فعل المتكلم [المبني للمفعول]<sup>(8)</sup>، والخيار مفعوله الثاني، ولما جواب كَوَ، وقوله: ولا خيار مع الياي أي: لا وجود للاختيار مع

(1) قال ابن الجزري: واختلَفوا في نَسَاءة فقرأ المديان وأبو عمرو بآلف بعد السين من غير همز هذه الألف بدل من الهمزة... وروى ابن ذكوان بإسكان الهمزة... النشر في القراءات العشر 262/2.

(2) في س يلا.

(3) الواقعة: 65.

(4) الواقعة: 70.

(5) في س بقرينة قوله.

(6) الأنعام: 112.

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المنى 665/2، المسح 473/2، الدرر 213/2، شرح أبيات المنى 111/5، الخزانة 145/4.

والشاهد فيه: أن اللام دخلت بقلة على جواب كَوَ.

(8) في س المبني للمفعول.

عبور الليالي ومرور الأيام فهو من باب الاكتفاء، ومرورها يوجب الفرقة بين الأحاب؛ [لأن<sup>(1)</sup>] لكل أول آخر كما قيل:

إِذَا تَمَّ أَمْرٌ دَنَا نَفْسُهُ تَوَقَّعَ زَوَالاً إِذَا قِيلَ تَمَّ

(والإنسان مضطر في الوصال والفراق مسلوب الاختيار.  
(ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بنمأ بها كقوله:

أَمَّا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ الثَّوِي لَئِنْ غَبَتْ عَنْ عَيْنِي لَمَأْغَيْتَ عَنْ قَلْبِي<sup>(2)</sup>)

بيت من الطويل، ألثوى الفراق وهو مخلوق له تعالى، ولكن غبت شرطية وقعت بين القسم وجوابه وهو لما غبت دخلت اللام عليه شذوذاً؛ لأنها لا تدخل على جواب القسم المنفي، وقيل: هو جواب إن دخلت اللام عليه<sup>(3)</sup>، وجواب القسم لكن غبت لأن اللام فيه ليست موطئة، لكون القسم ملفوظاً به<sup>(4)</sup>، (وورد<sup>(5)</sup>) جواب كَوِ الماضي) صفة نجواب (مقروناً بتقد وهو غريب، كقول جرير) يهجو الفرزدق:

(لَوْ فُيِّسْتُ قَدْ نَقَعَ الْقَوَادُ بَشَرِيَّةً تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَحْذَنُ غَلِيلًا<sup>(6)</sup>)

(1) في نس بناء على أن.

(2) البيت للمباس بن أحف منسوب له في شرح شواهد المغني 666/2، شرح أبيات المغني 412/5، وبلا نسبة

في الجمع 401/2، الدرر 125/2. والشاهد فيه: أن جواب القسم المنفي قد دخله اللام بقلة.

(3) في نس بإضافة: شذوذاً.

(4) قائله اللاماني انظر قوله في مواهب الأريب ج/2 اللوحة 323 - أ.

(5) في المغني وقد ورد.

(6) البيت لجرير في ديوانه 373 وروايته: يمشرب بدل بشربة ويبدن بكسر الجيم، شرح شواهد المغني 666/2،

الدرر 214/2، شرح أبيات المغني 114/5، المقاصد النحوية 591/4، ولليد وهو عاصري في الصحاح

(و.ج.د) 459/1، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الجمع 474/2، شرح الأشموني 576/4.

والشاهد فيه: أن جواب كَوِ قد اقترن بتقد.

بيت من الطويل عزاء الجوهري للبيد / وقبله:

ب/219

لَمْ أَرِ بِمِثْلِكَ يَا أَمَامَ خَلِيلٍ أُنَايَ لِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنُ قِيلًا

أمام مرخم أمامة اسم امرأة، وأُنَايَ من أناه الحمل إذا انقله، وثبتت خطاب لها، وضمير نفعٍ للثغر أو الريق، وفيه حذف مضاف، أي: نفع عطش الفؤاد، وقال الجوهري: نفع الماء العطش أي: سكنه<sup>(1)</sup>، وندعُ نترك، والخوائم جمع حائم وهو الطالب للحاجة من حَامٍ يحوم<sup>(2)</sup>، وقيل: الخوائم في الأصل الطيور التي تحوم حول الماء، أي: تدور، وأراد به: جوانح الفؤاد مجازاً<sup>(3)</sup>، ويروى<sup>(4)</sup> الصوادي جمع صادية من الصدى وهو العطش<sup>(5)</sup>، وجملة لا يمدن مفعول ثانٍ لندعُ، والغليل حرارة العطش.

(ونظيره في الشذوذ اقتران جواب كولا بها، كقول جرير أيضاً:

لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتَ أَوْلَادِي<sup>(6)</sup>)

تقدم شرحه في بحث أو:

(قيل: وقد يكون جواب كولا جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقَوْا لِمَثُوبَةٍ مِّنْ عِندِ اللّٰهِ خَيْرٌ﴾<sup>(7)</sup>، وقيل: هي جواب لقسم مقدر) تقدم في اللام غير العاملة أن المصنف رجح القول الثاني وعد الأول

(1) انظر الصحاح (ن. ق. ع) 2/ 695.

(2) في نس بإضافة: حوماً.

(3) قاله الدمامي انظر قوله في مواهب الأريب ج/ 2 اللوحة 1/ 223 - ب.

(4) في نس بإضافة: بدله.

(5) انظر شرح شواهد المغني 2/ 667.

(6) عجز بيت من البيط صدره:

كُنَانَا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً

وهو لجرير في ديوانه 150، شرح شواهد المغني 1/ 201، شرح أبيات المغني 2/ 54، المقاصد النحوية 4/ 144، شرح الأشموني 3/ 192. والشاهد فيه: اقتران جواب كولا بتقد.

(7) البقرة: 103.

تعمساً، [وفيه قول ثالث هو كون اللام لام الابتداء]<sup>(1)</sup>، قال الزمخشري<sup>(2)</sup>: ويجوز أن يكون قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَوْا نِقْمَتَ اللَّهِ لَمُنَّوْنًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾<sup>(3)</sup>، (وقول الشاعر:

قَالَتْ سَلَامَةٌ لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةٌ      أَنْ تَتْرَكَ الْأَعْدَاءَ حَتَّى تُغْدِرَا  
لَوْ كَانَ قَتْلُ يَا سَلَامَ فَرَاخَةً      لَكِنْ فَرَزْتُ مَخَافَةَ أَنْ أُوسِرَا<sup>(4)</sup>)

يبينان من الكامل، سلامة اسم امرأة، وأن تترك اسم يكن، وعادة خبرها، ولك حال من عادة، وتعدّر [مجهول]<sup>(5)</sup> من عذرتة [صيرته]<sup>(6)</sup> معذوراً، [أو معلوم]<sup>(7)</sup> من أعذر الرجل صار ذا عذر، [وكان تامة]<sup>(8)</sup>، وراحة خبر محذوف، أي: فهو راحة، [فتكون الفاء داخلة على جملة اسمية]<sup>(9)</sup>، قيل: يحتمل أن تكون راحة [عطفاً]<sup>(10)</sup>، وجواب لو محذوفاً، أي: ثبت ويدل عليه قوله: لكن فررت، وذلك أن مراده الاعتذار عن عدم ثباته بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب، لكن خاف الأسر المفضي إلى الذل ففر.

(1) ساقط من نس.

(2) في نس بإضافة: فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت: لا كان في ذلك من الدلالة على ثبوت التوبة واستقرارها.

(3) في نس بإضافة: وهذا صريح في أن اللام لام الابتداء فيكون قولاً ثالثاً في الآية. وانظر الكشف: 1/ 160.

(4) البيتان لعامر الطفيل متسوبان له في شرح أبيات المغني 5/ 115، المص 2/ 474، الدرر 2/ 213، المعجم الفصل 1/ 317. والشاهد فيه: أن جواب لو هنا قد جاء مقترناً بالفاء مع حذف المبتدأ تقديره فهو راحة.

(5) في نس مبني للمفعول.

(6) ساقط من نس.

(7) في نس أو للفاعل.

(8) ساقط من نس.

(9) في نس والجملة جواب لو مقرون بالفاء.

(10) والقول للدمامي انظر قوله في النصف من الكلام 2/ 64.

في نس معطوفاً.



## فهرس للموضوعات الواردة في هذا النص

### قسم التحقيق

الصفحة	الموضوع	ر- م
	حرف الباء	
1	مبحث : الباء المفردة	4
49	يجل	5
52	مبحث : بل	6
59	مبحث : بلى	7
63	مبحث : بيد	8
67	مبحث : بله	9
	حرف التاء	
71	مبحث : التاء المفردة	10
	حرف الثاء	11
78	مبحث : ثم	12
89	مبحث : ثم	13
	حرف الجيم	
90	مبحث : جبر	14
95	مبحث : جمل	15
98	مبحث : حاشا	16
108	مبحث : حتى	17
142	مبحث : حيث	18

الصفحة	الموضوع	د - م
150	مبحث : خلا	19
	حرف الراء المهملة	
153	مبحث : رب	21
	حرف السين المهملة	
172	مبحث : السين المفردة	22
176	مبحث : سوف	23
178	مبحث : سي	24
184	مبحث : سواء	25
	حرف العين المهملة	
190	مبحث : عدا	26
192	مبحث : على	27
211	مبحث : عن	28
224	مبحث : عوض	29
228	مبحث : عسى	30
242	مبحث : علُ	31
246	مبحث : عل	32
250	مبحث : عند	33
	حرف الغين المعجمة	
258	مبحث : غير	34
	حرف الفاء	35
274	مبحث : الفاء المفردة	36
308	مبحث : في	37

الصفحة	الموضوع	د - م
	حرف القاف	
316	مبحث : قد	38
335	مبحث : قط	39
	حرف الكاف	
338	مبحث : الكاف المفردة	40
361	مبحث : كي	41
368	مبحث : كم	42
377	مبحث : كاین	43
381	مبحث : كذا	44
385	مبحث : كلا	45
396	مبحث : كأن	46
406	مبحث : كل	47
445	مبحث : كلا وكلتا	48
451	مبحث : كيف	49
	حرف اللام	
461	مبحث : اللام المفردة	50
569	مبحث : لا	51
624	مبحث : لات	52
633	مبحث : لو	53
691	فهرس الآيات القرآنية	54
729	فهرس الأحاديث الشريفة	55
732	فهرس الأمثال السائرة	56

الصفحة	الموضوع	ر- م
733	فهرس الأبيات الشعرية	57
750	فهرس الأعلام	58
765	فهرس القبائل	59
767	فهرس الأماكن والبلدان	60
769	فهرس الكتب الواردة في الكتاب	61
772	فهرس المصادر والمراجع	62
785	فهرس الموضوعات	63